سلسلة إصدارات
الحكمة
٢٣

رسالة دكتوراه

الدرر السنية

حاشية على شرح الخلاصة

تأليف
زكريا بن محمد الأنصاري
المتوفى ٩٢٦ هـ

تحقيق ودراسة
الدكتور وليد بن أحمد بن صالح الحسين

المجلد الثاني

دار ابن حزم

الدرر السنية

حاشية على شرح الخلاصة

٢

سلسلة إصدارات
الحكمة

٢٣

الدرر السنية

حاشية على شرح الخلاصة

تأليف
زكريا بن محمد الأنصاري
المتوفى ٩٢٦ هـ

تحقيق ودراسة
الدكتور وليد بن أحمد بن صالح الحسين

المجلد الثاني

دار ابن حزم

رسالة دكتوراه

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

ISBN 978–614–416–085-5

دار ابن حزم

بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 – 300227 (009611)

البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة دكتوراة إلى جامعة الجنان في لبنان

إشراف الدكتور

إبراهيم بن سليمان البعيمي

الإضَافَة

٣٨٥ ـ نُونًا، تَلي الإعْرَابَ، أو تَنْوينَا مِمَّا تُضيفُ، احْذِف، كَـ«طُورِ سِينَا»
٣٨٦ ـ والثّانيَ اجْرُرْ، وانْوِ «مِنْ، أو في» إذا لَمْ يَصْلُح إلاَّ ذاكَ، والّلامَ خُذَا
٣٨٧ ـ لمَا سِوَى ذَينكَ، واخْصُصْ، أوّلا أو أَعْطِهِ التّعْريفَ، بالذي تَلا

* * *

الإضافة

هي لغةً[1]: الإمالة والإسناد، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط أي: أملته وأسندته إليه. واصطلاحًا: نسبة تقييدية بين شيئين: الأول منهما جار للثاني لفظًا أو محلاً، ويسمى: مضافًا، والثاني: مضافًا إليه، وقيل: بالعكس، وقيل: ويطلق كل منهما على الآخر، وعمل الأول في الثاني لاقتضائه إياه كاقتضاء كل عامل معموله أي: مع تضمنه بمعنى: (من أو في أو اللام)، وقيل: لنيابته عن حرف الجر.

قوله: (حذف ما في المضاف من تنوين... إلخ)، أي: إن كان فيه ذلك وإلا فلا حذف كما في (لدن زيد)، و(كم غلام) فيمن أعربه مضافًا إلا أن يقدر فيه ـ مع كونه مبنيًا ـ تنوين فلا يحتاج إلى التقييد بما قلنا، لكن

---

(١) انظر: «همع الهوامع» ٢/٥٠٠.

يرد نحو: (اَلْحَسَنُ الوجه) إلا أن تقدر الإضافة فيه[1] قبل دخول (أل).

قوله: (وصالحا لحمله عليه)، أي: لحمل ما أضيف إليه على المضاف، كأن يقال في خاتم فضة: الخاتم فضة.

قوله: (وإن لم يكن كذلك... إلخ)، أي: بأن انتفى كونه بعضًا، وكونه صالحًا كما في المثالين الأولين والأخير[2]، أو انتفى كونه بعضًا فقط كما في الخامس، أو كونه صالحًا فقط كما في الثالث والرابع.

قوله: (ومن العلماء... إلخ) نبه به على ما قدمه على أن القسمة هنا ثلاثية، وفيما قدمه ثنائية وهو ما اعتمده عكس ما صنعه والده[3].

قوله: (وبنحو قول حسان:

تُسَائِلُ عن قِرْمِ هِجَان سَمَيْدَع   لَدَى البأسِ مغوار الصَّباحِ جَسُورِ)[4]

القرم[5] بالراء: السيد و(هجان)[6]، أي: خيار و(سميدع)[7]، أي: سيد موطأ الأكناف. و(البأس) الشدة في الحرب، و(المغوار) من أغار على عدوه، و(الجسور) المقدام، والشاهد في (مغوار الصباح) فإن الإضافة فيه بمعنى: (في).

قوله: (وهو)، أي: الاشتراك، (على خلاف الأصل)، أي: فضلاً عن

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ج): والأخيرين.

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٢١/٣: ... بمعنى: (في) إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى: (مِن) إن حَسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى: (اللام) تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى ذينك...

(٤) البيت لحسان بن ثابت في: «ديوانه» (١٧٣)، «المقاصد النحوية» ٣٥٨/٣، «شرح التسهيل» ٢٢٢/٣.

(٥) «لسان العرب» (قرم) ١٣٠/١١.

(٦) «لسان العرب» (هجن) ٤٢/١٥.

(٧) «لسان العرب» (سمدع) ٣٥٧/٦.

كثرته، ويحتمل عود الضمير إلى دعوى الاشتراك (وهو جائز)[(١)] وإن كان مذكراً.

قوله: (اجتنابها)، أي: دعوى كثرة الاشتراك[(٢)].

قوله: (إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة) تمامه: (سهيل أذاعت غزلها في القرائب)[(٣)] والشاهد في (كوكب الخرقاء) وهي امرأة في عقلها نقصان، حيث أضاف الكوكب إليها بأدنى ملابسة بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه.

(والسُحرة) ـ بالضم ـ السحر الأعلى، قاله الجوهري[(٤)]، و(سهيل) بدل من كوكب أو عطف بيان عليه، و(أذاعت غزلها)، أي: فرقته، كانت تنام عنه ثم إذا أحست بطلوع سهيل فرقته على قرائبها النساء، ويقال: كانت تهمله إلى أن يدخل الشتاء فتفرقه على أقاربها.

قوله: (لِتُغْنِيِ عني ذا إنائِك أَجْمَعَا) صدره (إذا قال: قدني، قال: بالله حِلْفَةً)[(٥)] والشاهد في إضافة الإناء للمخاطب بأدنى ملابسة بسبب شربه منه، وإن كان الإناء في الحقيقة لساقي اللبن كما مر ذلك في باب النكرة والمعرفة.

قوله: (واعلم أن الإضافة على ضربين: معنوية، ولفظية) يسمى الأول أيضًا: إضافة محضة. والثاني: غير محضة كما يعلمان من كلام الناظم،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) في (ج): زيادة: وهو جائز.

(٣) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ١١٢/٣، «شرح المفصل» ٨/٣، «المقرّب» ٢١٣/١، «المقاصد النحوية» ٣٥٩/٣.

(٤) «الصحاح» (سحر) ٥٧١/١.

(٥) البيت لحريث بن عناب في «خزانة الأدب» ٤٣٤/١١ ـ ٤٣٥، «الدرر» ١١٠/٢، «المقاصد النحوية» ١/ ٣٥٤.

وبلا نسبة في «المغني» (٢٧٨)، «شرح المفصل» ٨/٣، «المقرّب» ٧٧/٢، «همع الهوامع».

ويسمى أيضًا الأول: إضافة حقيقية (والثاني: مجازية، وزاد في «التسهيل»[١] ثالثًا سماه بالشبيه بالمحضة) كإضافة الصفة للموصوف نحو: (سَحْقُ عِمَامَةٍ)، وإضافة المسمى للاسم نحو: (شهر رمضان)، ويوم الخميس، و(سعيد كرز).

ووجه شبه ذلك بالمحضة: أن المضاف لا ضمير فيه واختار تسميته بذلك لكثرة المحضة، وإلا فلك أن تسميه بالشبيه بغير المحضة، ووجه صحة المعنى مع الانفصال.

قوله: (ما لم يكن المضاف ملازمًا للإبهام كـ(غير، ومثل) إذا لم يرد بهما [كمال المغايرة والمماثلة) أي: فإنه حينئذ لا يتخصص بالإضافة إلى نكرة، ولا يتعرف بالإضافة إلى معرفة؛ إذ مغايرة زيد مثلاً في قولك: (غير زيد يفعل كذا) لا يختص بذات دون أخرى، وكذا مماثلته. لكن ما اقتضاه كلامه من أن هذا المضاف لا يتخصص بالإضافة إلى نكرة (ممنوع)[٢] بل يتخصص بالإضافة مطلقًا نحو: مررت برجل مثل نخلة أو غير كريم أو برجل مثلك أو غيرك. إذا لم يرد بهما كمال المغايرة والمماثلة)[٣] كما هو الغرض، وتسمى الإضافة فيه إضافة معنوية كما نبه عليه العز بن جماعة.

أما إذا أريد بهما كمال المغايرة والمماثلة بأن اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو مماثلته في شيء معين كالعلم والكرم والغضب نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فيتعرفان بالإضافة لانحصار الغيرية والمماثلة إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد إلا[٤] المغضوب عليهم، ونحو: (زيد مثل حاتم إذا اشتهر بالكرم). ولا يشكل ذلك بقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ

---

(١) «شرح التسهيل» ٣/٢٢٥ ـ ٢٣١.

(٢) في هامش (أ) تعليق نصه: يشهد لهذا المنع قول بعض المتأخرين: شرط اكتساب الأول من الثاني التعريف ألا يكون الأول متوغلاً في الإبهام فلم يشرط هذا الشرط إلا في اكتساب التعريف دون التنكير فظاهره أنه يكتسبه منه مطلقًا.

(٣) ما بين المعكوفين مكرر في (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

ﭐلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: ٣٧]، لأنهم إذا جعلوا (غيرًا) فيه معرفة لا يجعلونه صفة، بل بدلاً، وزعم المبرد[١]: أن (غير) لا يتعرف أبدًا.

وقال السيرافي[٢]: إن وقعت بين متضادين تعرفت وإلا فلا.

وقال ابن السراج[٣]: (إن[٤] كان المغاير واحدًا تعرفت وإلا فلا).

تنبيه: مما لا[٥] يتعرف بالإضافة أيضًا ما وقع موقع نكرة لا يقبل التعريف نحو: (رب رجل وأخيه)، و(كم ناقة وفصيلها)، و(فعل ذلك جهده وطاقته)، و(لا أباكِ تخوفين)؛ لأن (رب، وكم) لا يجران المعارف، والحال، واسم (لا) واجبا التنكير.

قوله[٦]: (وإمّا ذهاب قبح في الرفع والنصب على وجه التحقيق كما في الحسن الوجه أو التشبيه كما في الضارب الرجل)، أي: شبه هذا بالحسن الوجه ونحوه مما وجد فيه رفع القبح تحقيقًا فجازت الإضافة فيما أشبهه بجامع دخول (ال) في المضاف والمضاف إليه.

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٨٢/١، «شرح التسهيل» ٣/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، «شرح الأشموني» ١٣١/٢، «توضيح المقاصد» ٣٨١/١.

(٢) «توضيح المقاصد» ٣٨١/١، «شرح الأشموني» ١٣١/٢، «همع الهوامع» ٥٠٤/٢.
وقد ردّ ابن حبّان فقال: ورُدّ بأنّه قد يكون معرفة باعتبار أنه نهاية في المغايرة، كما يكون نهاية في المثل.

(٣) محمد بن السريّ البغدادي النحوي أبو بكر بن السرّاج. أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، مات شابًا في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة. له من الكتب: «الأصول الكبير»، «جمل الأصول»، «الموجز»، «شرح سيبويه»، «الجمل» وغير ذلك.
«بغية الوعاة» ١٠٣/١.

(٤) قال ابن السرّاج في «الأصول» ٥/٢: فأمّا مثل، وغير، وسوى، فإنهنّ إذا أُضفن إلى المعارف لم يتعرّفن؛ لأنهنّ لم يُخصِّصن شيئًا بعينه «توضيح المقاصد» ٣٨٢/١.

(٥) انظر «توضيح المقاصد» ٣٨١/١.

(٦) قال ابن الناظم ٢٧٤/١: وأمّا المضاف إضافة لفظيةً فلا يتخصّص بالإضافة ولا يتعرّف، بل هو معها على إبهامه قبل؛ لأنّ المقصود بها: إمّا مجرّد تخفيف اللفظ وإمّا ذهاب قبح.

قوله: (وستسمع في الكلام على إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل ما يوضح لك هذا) وحاصله[1] أن في رفع الوجه من نحو: (مررت بالحسن الوجه) قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي. وفي الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع نحو: (الحسن وجهه) لانتفاء قبح الرفع ونحو: (الحسن وجهٍ). لانتفاء قبح النصب؛ لأن النكرة تنتصب على التمييز.

قوله[2]: (بحسب ما للمضاف إليه من التنكير أو التعريف)، الأول: راجع إلى قوله: (واخصص نوعًا من المضاف)، والثاني: إلى قوله: (أو أعطه التعريف).

٣٨٨ ـ وإن يُشَابه المُضَافُ «يَفْعَلُ» وَصْفًا فَعَن تَنكيره لا يُعْزَلُ

٣٨٩ ـ كـ«رُبَّ رَاجينا، عظيم الأمل مُرَوَّعِ القَلْب، قليل الحِيَل»

٣٩٠ ـ وَذِي الإضافَة اسْمُهَا لَفظِيَّة وَتِلْكَ مَحْضَةٌ، ومَعْنَوِيَّه

قوله: (كالذي اشتملت عليه أمثلة البيت الثاني) (كرُبَّ راجينا) مثال لاسم الفاعل. و(عظيم الأمل، وقليل الحيل) مثالان للصفة المشبهة. و(مروع القلب) مثال لاسم المفعول.

قوله: (ومثله:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا)[3]

قاله جرير، هجا به الأخطل، والشاهد في (غابطنا) فإن الإضافة فيه

---

(١) الكلام بحرفيته في «أوضح المسالك» ١٧١/٢.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت لجرير في «ديوانه» (٧٥٣)، «سرّ صناعة الإعراب» ٤٥٧/٢، «شرح التصريح» ٢٨/٢، «الدرر» ١٣٧/٢، «الكتاب» ٤٢٧/١، «المغني» (٦٦٤)، «المقاصد النحوية» ٣/ ٣٦٤، «همع الهوامع» ٢/ ٥٠٥. وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٠/٢، «شرح الأشموني» ١٢٤/٢.

لفظية فهو نكرة فلذا دخلت عليه (رب)، والغبطة[1]: أن يتمنى العبد مثل حال المغبوط من غير إرادة زواله عنه، عكس الحسد.

قوله: (ونعت النكرة) مجرور عطفًا على دخول (رب)، وكذا قوله: (ونصبه على الحال).

٣٩١ ـ وَوَصْلُ «أل» بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ   إنْ وُصِلَتْ بالثان: كـ«الجَعْدِ الشعر»
٣٩٢ ـ أَوْ بالّذي لَهُ أُضيف الثّاني   كـ«زيدٌ الضّاربُ رأس الجاني»
٣٩٣ ـ وكَوْنُهَا، في الْوَصْف، كافٍ، إن وَقَعْ   مُثَنًّى، أو جَمْعًا، سَبيلَهُ اتَّبَعْ

قوله: (بشرط كونه إما مضافًا... إلخ). ذكر لجواز إضافة الوصف المقرون بـ(أل) إلى الظاهر (ثلاثة)[2] أمور زاد ابن هشام[3] رابعًا وهو أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير ما فيه (أل) نحو: مررت بالرجل القائم غلامه. واستشهد عليه ببيت[4]، ثم قال: هذا قول سيبويه، وخالفه المبرد[5]، ولعل الناظم تركه لمنعه له تبعًا للمبرد.

قوله[6]: (فـ(كونها) مبتدأ، (وإن وقع) مبتدأ ثان، (وكاف) خبره، والجملة: خبر الأول) أي: كون (أل) في الوصف وقوعه مثنى، أو مجموعًا على حده كاف عن اشتراط وجود (أل) في المضاف إليه أو فيما أضيف إليه، وهذا مراد الشارح بتفسيره السابق على ذلك. فـ(إن) في النظم مفتوحة، ونقل عن الناظم أنه أصلحها بالكسر يوجّه بجعل (كافٍ) خبر المبتدأ الذي

---

(١) «لسان العرب» (غبط) ١٠/١٢.
(٢) فوقها في (أ): المراد: أحد ثلاثة أمور.
(٣) «أوضح المسالك» ٢/١٧٤.
(٤) كقوله: الْوُدُّ أنتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ.
(٥) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٥٠٨: ومنع المبّرد هذه الصورة، وأوجب النّصب.
قيل: أو إلى ضمير ما نحو: الضار بك، والضاربي، والضاربه، قاله الرُّماني والمبِّرد والزمخشري، ومنع سيبويه والأخفش ذلك.
وانظر «شرح الأشموني» ٢/١٣٤.
(٦) ساقطة من (ج).

هو (كونها). وفي الوصف (خبر الكون)[1] كما تقول: كون زيد عالمًا حسن إن عمل بعلمه. أو متعلقًا بها إن جعلت تامة[2].

قوله: (لم يضف إلى ظاهره عار من الألف واللام)، أي: ومن الإضافة إلى ما فيه الألف واللام، أو إلى ضمير ما فيه الألف واللام على ما مر؛ وذلك لأنه لم يشبه حينئذٍ الحسن الوجه، ولا الحسن وجه الأب، ولا الرجل القائم غلامه.

قوله: (إلا عند الفراء)[3]، أي: فإنه أجرى سائر المعارف كالعلم مجرى المعرف (بأل)، ولا مستند له.

قوله[4]: (بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه)، أي: من جر أو نصب كما يعلم مما يأتي.

قوله: (وهما عند الرماني)[5]، أي: والمبرد[6] في أحد قوليه كما علم

---

(١) في (ج): الكاف.

(٢) أعرب المكودي هذا البيت إعرابًا آخر فقال في «شرحه» (١٤٦): وعندي في إعرابه غير هذا الوجه وهو أنَّ (كونه) مبتدأ والظاهر أنّه مصدر (كان) التامة، أي: وجوده، و(في الوصف) متعلّق به و(كافٍ) خبره و(إن وقع) في موضع نصب على إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجوده، أي: (أل) في الوصف كافٍ لوقوعه، أي: لوقوع الوصف مثنى أو مجموعًا على حدِّه.

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٥٠٨/٢: قال الفرّاء: أو أضيف إلى معرفةٍ ما نحو: الضّارب زيد، بخلاف الضارب رجل، ولا مستند له في السّماع.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرماني. كان إمامًا في العربية، ولد سنة ست وسبعين ومائتين وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد.

من مصنفاته: «التفسير»، «الحدود الأكبر»، «الأصغر»، «شرح أصول ابن السراج»، «شرح سيبويه»، «شرح المقتضب»، «معاني الحروف»، وغير ذلك. «بغية الوعاة» ١٥١/٢ ـ ١٥٢.

(٦) انظر: «همع الهوامع» ٥٠٨/٢، «شرح الأشموني» ١٣٤/٢، «أوضح المسالك» ١٧٧/٢ ـ ١٧٨.

(مما مر)[1].

قوله: (والأول عند سيبويه... إلخ) مراده بالأول ضاربك، وبالثاني: الضاربك. وإنما امتنعت إضافته لانتفاء شروطها.

٣٩٤ ـ وربَّما أَكْسَبَ ثَانٍ، أَوَّلا تَأْنِيثًا، انْ كَانَ لحَذْفٍ مُوهَلا

قوله: (فمن الأول قول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم)[2]

قاله ذو الرمة غيلان، و(مشين)، أي: النسوة. و(ما) مصدرية، أي: كاهتزاز الرماح. والشاهد في: (تسفهت) حيث أنثه مع أن فاعله مذكر وهو (مر الرياح)، لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه أي: مالت بأعاليها مر السحاب[3]. و(النواسم) جمع ناسمة.

قوله: (ومثله:

أتي الفواحش عندهم معروفة ولديهم ترك الجميل جمال)[4]

قاله الفرزدق، ذم به قوم الأخطل أي: إتيان الفواحش عند قوم الأخطل معروف. والشاهد في (معروفة) حيث أنثها مع أنها خبر لقوله: (أتى الفواحش) لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه.

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت لذي الرمة في: «ديوانه» ٣٦٢/١، «خزانة الأدب» ٢٢٥/٤، «الكتاب» ٥٢/١، ٦٥، «المقاصد النحوية» ٣٦٧/٣.
وبلا نسبة: في «الخصائص» ٤١٧/٢، «شرح الأشموني» ١٣٩/٢، «شرح التسهيل» ٢٣٧/٣، «توضيح المقاصد» ١/ ٣٨٤، «شرح المكودي» (١٤٧).

(٣) في هامش (أ) تصويب نصه: قوله مر السحاب المطابق الرياح. وفي (ب) و(ج): الرياح.

(٤) البيت للفرزدق في «المقاصد النحوية» ٣٦٨/٣ وليس في «ديوانه»، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٣٨/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٥٠٥).

قوله: (ومن الثاني قوله:

رؤيـة الـفـكـر مـا يـؤول لـه الأمـــ ر معين على اجتناب التواني)[1]

(ما يؤول) مفعول رؤية، والشاهد في (له) و(معين) حيث ذكّرهما مع أن ضمير له عائد لـ(رؤية الفكر)، و(معين) خبر لها لاكتسابها التذكير من المضاف إليه، و(التواني): التكاسل.

قوله[2]: (ولو قيل في: قام غلام هند... إلخ) ضابطه أخذًا من كلامه: أن لا يكون المضاف صالحًا للحذف، وكان مذكرًا، وقضيته أنه لو كان مع عدم صلاحيته مؤنثًا نحو: قامت أمة زيد. جاز التذكير أخذًا مما تقدم في الفاعل في قول النظم: (والحذف قد يأتي بلا فصل) لكن الأوجه عدم جوازه كعكسه، وبه صرح المرادي[3].

قوله: (ويمكن أن يكون مثله... إلى آخره) عبر فيه بالإمكان لما فيه من إطلاق المذكر على الله تعالى، ولا يخفى ما فيه؛ ولأن (فيه) أقوالاً أخر منها أن (قريبًا) بوزن فعيل وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث.

٣٩٥ ـ ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَـعـنًـى، وأَوِّلْ، مُـوهِـمًـا إِذا وَرَدْ

قوله: (فلا يضاف مرادف إلى مرادفه)، أي: كـ: لَيْثُ أسدٍ.

(ولا موصوف إلى صفته)، أي: كـ:رجل فاضل، (ولا صفة إلى موصوفها) أي: كـ: فاضل رجل، وفهم من ذلك جواز الإضافة في المشتركين نحو: عين العين كما قاله العز[4] بن جماعة.

---

(١) البيت بلا نسبة: في «الدرر» ١٤٥/٢، «شرح الأشموني» ١٤٠/٢، «المقاصد النحوية» ٣٦٩/٣، «همع الهوامع» ٥١٢/٢، «شرح التسهيل» ٢٣٨/٣، «توضيح المقاصد» ٣٨٥/١، «المساعد» ٣٣٩/٢، «شرح المكودي» (١٤٧).

(٢) قال ابن الناظم ٢٧٧/١: (ولو قيل في (قام غلامُ هندٍ): قامت غلام هند، لم يجز؛ لأنَّ الغلام غير صالح للحذف والاستغناء بما بعده عنه).

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٨٥/١.

(٤) انظر: «أوضح المسالك» ١٨٢/٢.

قوله: (يؤول بإضافة المسمى إلى الاسم) محله إذا نسب إلى الأول ما ينسب (إلى غير الألفاظ، أما إذا نسب إليه ما ينسب)[1] إليها فيجب تأويل الثاني بالمسمى كقولك: كتبت سعيد كرز. فإنه يتعين أن يقول: كتبت اسم هذا المسمى.

قوله: (وكذا نحو: يوم الخميس، وذات اليمين)، أي: فإنه يؤول بإضافة المسمى إلى اسمه. (واستشكل)[2] بأن المضاف فيهما أعم من المضاف إليه فيتخصص بإضافته إليه فلا يكون مثل إضافة الشيء إلى مرادفه.

٣٩٦ ـ وبَعْضُ الاسْماءِ يُضَافُ، أَبدا وبعضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

قوله: (من الأسماء ما لازم الإضافة)، أي: ومنها ما لم يلازمها وهو قسمان: قسم تجوز إضافته كثوب (وغلام)[3]، وقسم لا تجوز إضافته كالمضمر واسم الإشارة واسم الشرط واسم الاستفهام.

قوله: (وحُمَادَاه) بالحاء المهملة، وصحفه بعضهم بالجيم.

قوله[4]: (ثم الأسماء الملازمة للإضافة ثلاثة أنواع.. إلخ)، بقي نوع رابع صرح به ابن هشام[5] وغيره، وهو ما ألزم الإضافة إلى الظاهر، أي: غير الجمل كأولي وأولات، وذوي، وذات، قال تعالى: ﴿نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]، ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

٣٩٧ ـ وبَعْضُ ما يُضَافُ، حتْمًا، امْتَنَعْ إيلاؤُهُ اسْمًا، ظاهِرًا، حَيثُ وَقَعْ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) وقع بهامش (ب): قوله: واستشكل... إلخ. يرد بأن فصل هذا عما قبله كالصريح في أنه لم يرد أنه مثله في الترادف وإنما المماثلة من حيث التأويل فقط فلا إشكال، فتأمله.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) «أوضح المسالك» ٢/١٨٣.

قوله: (ولبيك بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة... إلخ)، الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار ويقدر في غير (لبيك) من لفظه، وفي (لبيك) من معناه، وتقديره فيه: أجبت إجابتك.

قال المرادي[١]: وكأنه من (ألب) بالمكان إذا أقام به، ويجوز استعمال (لبيك) وحده، وأما (سعديك) فلا يستعمل إلا تابعًا للبيك وهذه التثنية عند الجمهور للتكثير لا لشفع الواحد.

وقوله: (بمعنى: إدالة لك بعد إدالة)، أي: غلبة بعد غلبة، قال الجوهري[٢]: (الإداله): الغلبة، وتداولته الأيدي، أي: أخذته هذه مرة وهذه مرة، وقولهم: دواليك أي: تداول بعد تداول. انتهى.

قوله: (وهَذَاذَيْكَ) بذالين معجمتين.

[٣]قوله: (إلا فيما ندر من قوله:

دعوت لما نابني مسورًا فلبى فلبى يدي مسور)[٤]

قاله أعرابي من بني أسد، أي: طلبت مسورًا لما أصابني من النائبة. فلباني، أي: قال لي: لبيك. والشاهد في (فلبى يدي مسور) حيث جاء (لبى) مضافًا إلى ظاهر، وخص (يديه) بالذكر لأنهما أعطتاه مطلوبه.

قوله: (لأن يونس ذهب إلى أن (لبيك) وأخواته أسماء مفردة) تعليل

---

(١) «توضيح المقاصد» ٣٨٨/١.

(٢) «الصحاح» (دول) ٤٢٧/١.

(٣) قال ابن الناظم ٢٧٨/١: ولا يُضاف شيء من هذه الأسماء إلى ظاهر إلاّ فيما ندر.

(٤) البيت لرجل من بني أسد في «الدرر» ٤١٣/١، «شرح التصريح» ٣٨/٢، «المقاصد النحوية» ٣٨١/٣، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٩٢/٢، «سرّ صناعة الإعراب» ٧٤٧/٢، «شرح ابن عقيل» ٥٢/٢، «الكتاب» ٣٥٢/١، «المغني» (٧٥٣)، «المقاصد الشافية» ٦٣/٤.

لقول الشارح: (أنشده سيبويه). واعلم أن خلافية يونس[١] إنما هي في (لبيك) [فقط، ومن ثم قال ابن هشام لمَّا ذكرها: في لبيك: وقول][٢] ابن الناظم: إن خلاف يونس في (لبيك) وأخواته وهم[٣].

قوله: (مضافًا إلى الظاهر في قوله: (فلبى فلبى يدي مسور)) لا حاجة لقوله: فلبى الأولى بل ذكرها قد يوهم خلاف المراد.

٣٩٩ ـ وألْزَمُوا إضافةً، إلَى الجُمَلْ «حَيْثُ، وإذْ» وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠ ـ إفْرَادُ «إذْ»، ومَا كـ«إذ» مَعْنَى، كإذْ أضِفْ، جوازًا، نَحْوُ «حينَ جا، نُبِذْ»

قوله[٤]: (ألزمت)[٥] مبني للمفعول وهو (أسماء) والإضافة بالنصب مفعوله الثاني.

قوله[٦]: (وشذ إضافتها إلى المفرد في نحو قول الراجز:

أما ترى حيث سهيل طالعًا نجمًا يضيء كالشهاب لامعًا)[٧]

[والهمزة للاستفهام، و(ترى) من رؤية البصر، و(طالعًا)، أي: نجمًا][٨] طالعًا مفعولها إن جعل (حيث) ظرفًا لها، وحال من (سهيل) إن

---

(١) قال الأشموني ١٤٥/٢: وذهب يونس إلى أنَّ (لبيّك) اسم مفرد مقصور أصله: (لَبًى) قُلبت ألفه ياء للإضافة إلى ياء الضمير كما في على وإلى ولدى، وردَّ عليه سيبويه بأنّه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله: (فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٣) «أوضح المسالك» ١٩٢/٢.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) قال ابن الناظم ٢٧٩/١: أُلزمت الإضافة إلى الجمل على تأويلها أسماء منها: حيث.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٣/٧، «الدرر» ٤٥٦/١، «شرح المفصّل» ٩٠/٤، «المغني» (١٧٨)، «شرح ابن عقيل» ٥٤/٢، «شرح شواهد المغني» ٣٩٠/١، «توضيح المقاصد» ٣٩٠/١، «المقاصد الشافية» ٦٧/٤، «همع الهوامع» ٢١٠/٢.

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

جعل (حيث) مفعولها، ويحتمل أن تكون من رؤية القلب فتكون (حيث) و(طالعًا) مفعوليها.

والشاهد في (حيث سهيل) حيث أضيفت (حيث) إلى مفرد فـ(حيث)[1] على هذا قيل: معربة؛ لأن سبب بنائها إضافتها إلى الجمل، وهي منتفية، وقيل: هي مبنية دائمًا، وقيل: (سهيل) مرفوع فـ(حيث) مضافة إلى جملة[2]. والتقدير: حيث سهيل مستقر طالعًا، فـ(طالعًا) مفعول (ترى)، أو حال من الضمير في الخبر.

قوله: (وقول الآخر:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ... ببيض المواضي حيث ليِّ العمائم)[3]

طعنه بالرمح، وطعن في السن، وطعن فيه بالقول، وطعن[4] في المفازة أي: ذهب فيها، بالفتح في الجميع، يطعن بالضم كذلك، وبالفتح أيضًا في الأول والأخير، و(الحبا)[5] بضم المهملة وكسرها جمع حبوة كذلك، أراد به أوساطهم، وبـ(لي العمائم) رؤوسهم.

و(البيض) بفتح الباء: الحديد: وبكسرها جمع أبيض، وهو السيف، وروي بدل (المواضي) العوالي، أي: نطعنهم في أوساطهم بعد ضربهم بالسيوف الماضية أي: الحادة على رؤوسهم[6]. والشاهد في (حيث ليِّ

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (ج): الجملة.

(٣) البيت للفرزدق ـ وليس في «الديوان» ـ في: «شرح شواهد المغني» ٣٨٩/١، «المقاصد النحوية» ٣٨٧/٣، وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ١٩٣/٢، «خزانة الأدب» ٥٥٣/٦ ـ ٥٥٧، «الدرر» ٤٥٥/١، «شرح الأشموني» ١٤٧/٢، «شرح التصريح» ٣٩/٢، «شرح المفصل» ٩٢/٤، «المغني» (١٧٧)، «المقاصد الشافية» ٦٧/٤، «همع الهوامع» ٢٠٩/٢.

(٤) «لسان العرب» (طعن) ١٦٨/٨.

(٥) «لسان العرب» (حبا) ٣٥/٣.

(٦) في (ج): رأسهم.

العمائم) حيث أضيفت (حيث) إلى مفرد فتكون معربة بالنصب بالحالية أو بالظرفية، أو مبنية، وإن رفع (لي) فـ(حيث) مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه.

قوله: (ولا تفارقها الإضافة معنى ولا لفظًا أيضًا إلا إذا عوض عن المضاف إليه بالتنوين كما في نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝﴾) [الزلزلة: ٤].

إن قلت[1]: لم كسرت الذال من (يومئذ) ونحوه؟ قلت: لالتقاء الساكنين، خلافًا للأخفش إذ جعل كسرها للجر بالإضافة، ورد بأوجه منها أنهم قالوا: (يومئذ) بالفتح.

تنبيه: قولهم: (إذ ذاك) ليس من الإضافة إلى مفرد، بل إلى جملة اسمية، والتقدير: إذ ذاك كذلك، نبه على ذلك المرادي.

قوله: (ولا تضاف إلا إلى جملة فعلية)، أي[2]: مستقبلة المعنى، كما ذكره بعد.

قوله: (لعدم الرابط لها بالمخصص) عدمه[3] صادق بانتفائه، ولو مع التقاء بعض أفراد المخصص، إذ الموصول منتف هنا أيضًا.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

ندمت على ما فاتني يوم بنتم)[4] ....

قاله كثير عزة، وتمامه (فيا حسرتي أن[5] لا ترين عويلي)، والشاهد في (يوم بنتم) حيث أريد باليوم يوم ماض، وأضيفا إلى جملة فعلية، و(العويل): الصياح.

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٩١/١، «شرح الأشموني» ١٤٧/٢.
(٢) انظر: «شرح الأشموني» ١٤٨/٢، «همع الهوامع» ١٧٨/٢.
(٣) في هامش (أ) تعليق نصه: قوله: (عدمه... إلخ) لا حاجة إليه؛ لأن الشارح فرض الكلام في الجملة المخصصة مطلقًا، أي: لا بقيد هذا الباب.
(٤) البيت لكثير عزة في: «ديوانه» (١١٣)، «المقاصد النحوية» ٤٠٣/٣.
(٥) ساقطة من (ج).

قوله[1]: (ونهار) جعله كَشَهْرٍ[2] محدودًا، واليوم غير محدود، ولا يخفى ما فيه؛ لاتحادهما، فإن فرقوا بينهما بأن الإضافة إلى الجملة مسموعة في اليوم دون النهار. قلنا: ذلك لا يقتضي كون النهار محدودًا دون (اليوم، فالأوجه أن النهار غير محدود كاليوم، ويراد ـ كما قال المرادي[3] بغير المحدود ما يعم ما لا يختص بوجه ما كـ: وقت وحين ومدة، وما يختص بوجه دون)[4] وجه كنهار وصباح ومساء وبالمحدود[5] ما يدل على عدد دلالة صريحة كيومين وأسبوع وشهر، وخرج بالصريحة نحو: النهار واليوم، إذ دلالتهما على اثنتي عشرة ساعة، و(لا)[6] تستحضر بذكرهما كاستحضار عدد أيام الأسبوع بذكر الأسبوع وعدد أيام الشهر بذكر الشهر[7].

٤٠١ ـ وابْنِ، أو اعْرِبْ ما كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا
٤٠٢ ـ وقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ، أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى، فَلَنْ يُفَنَّدا
٤٠٣ ـ وأَلْزَمُوا «إذَا» إضافَةً إلَى ... جُمَلِ الأفْعَالِ، كـ«هُنْ إذَا اعْتَلَى»

قوله: (لأن عروض شبه الحرف لا أثر له في الغالب) احترز بالغالب عن اسم (لا) المبني، والمنادى الذي تجدَّد بناؤه.

قوله: (والمسموع فيما وليه فعل ماض وجهان)، الأولى[8]: فعل مبني ليوافق ما في النظم وليشمل الماضي والمضارع المبني كقوله: على حين

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) في (ج): ككثير.
(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ١/٣٩٢.
(٤) ما بين القوسين مكرر في (ج).
(٥) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٢٣٠: ومنه المحدود والمعدود والموقت، كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة، فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره.
(٦) ساقطة من (ب).
(٧) في (ج): السنين.
(٨) في (ج): الأول.

يستصبين كل حليم[1].

قوله: (مفردًا) مثله جمع التكسير كأحيان، أما جمع التصحيح فلا يأتي هنا.

قوله: (ومثنى على الألف)، أي: نحو على حيناً عاتبت زيدًا، ولم أر هذا لغيره، بل قال ابن هشام[2]: إنه سهو؛ لأن المثنى محدود فلا يضاف إلى الجمل.

قوله: (ويروى قوله: على حين عاتبت المشيب على الصبا)[3]، قاله النابغة الذبياني وتمامه (وقلت ألما أصح والشيب وازع)، أي: زاجر ومانع، والشاهد في أوله حيث روى (حين) بالبناء على الفتح، وبالإعراب بالجر، و(على) على الأولى: بمعنى: (في) كما في نحو[4]: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[5]، والثانية: للتعليل كما في ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾[6] والهمزة للاستفهام، وجملة (والشيب وازع) حال.

قوله: (وأما ما وليه فعل مضارع)، أي: معرب.

قوله: (وحملوا عليه قراءة نافع[7] (هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)

---

(١) هذا عجز بيت لم يُعرف قائله، وصدره:
لَأَجتذِبَنَّ منهنَّ قلبي تحلُّما
البيت في «أوضح المسالك» ١٩٩/٢، «شرح الأشموني» ١٤٩/٢، «شرح التصريح» ٤٢/٢، «مغني اللبيب» (٦٧٢)، «المقاصد النحوية» ٤١٠/٣، «توضيح المقاصد» ٣٩٣/١، «همع الهوامع» ٢٣١/٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (٣٢)، «خزانة الأدب» ٤٥٦/٢، «الدرر» ٤٧٢/١، «شرح التصريح» ٤٢/٢، «الكتاب» ٣٣٠/٢، «شرح أبيات سيبويه» ٥٣/٢، «المقاصد النحوية» ٤٠٦/٣، وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ٥٧/٢، «شرح المفصل» ١٦/٣، «شرح الأشموني» ١٤٨/٢، «المغني» (٦٧٢)، «توضيح المقاصد» ٣٩٣/١.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) [القصص: ١٥]: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾.

(٦) [البقرة: ١٨٥]: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٧) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٥٥/٣: بنصب اليوم، مع أنّ المشار إليه هو اليوم لاتّفاق السّنة على الرفع، فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التّقدير مباينًا=

[المائدة: ١١٩] بالفتح توفيقًا بينها وبين قراءة الرفع)، أي: بخلاف من أعربه بالنصب كالزمخشري على أنه ظرف لـ(قال) أو ظرف مخبر به عن (هذا)، فلا يكون توفيقًا بين القراءتين.

قوله[1]: (بمفرد) مراده به غير الجملة الفعلية فيشمل الاسمية أخذًا من استشهاده لذلك ببيت الفرزدق الآتي:

قوله[2]:

إذا باهلي تحته حنظلية ... له ولد منها فذاك المذرع)[3]

قاله الفرزدق، والشاهد في أوله وهو ظاهر، و(الباهلي) نسبة إلى باهلة وهي أرذل قبيلة من قيس غيلان، و(الحنظلية) نسبة إلى حنظلة وهي أكرم قبيلة من تميم.

و(المذرع)[4] بمعجمة، وبفتح الراء: من أمه أشرف من أبيه، ويقال: إنما سمي البغل مذرعًا للرقمتين في ذراعه؛ لأنهما أتياه من ناحية الحمار.

قوله: (خير من جعله نقضًا)[5].

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلا ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وكِلا

= للتقدير في القراءة الأخرى مع أنَّ الوقت واحد والمعنى واحد إلاّ أنَّ المراد حكاية المقول في ذلك اليوم، فلا بدَّ من كونها ما يقتضي اتّحاد المعنى دون تعدّده.
وانظر «الإتحاف» (٢٠٤).
وقال الزمخشري في «الكشاف» ١٩٧/١: قُرِئ: ﴿هذا يوم ينفع﴾ بالرفع والإضافة وبالنصب إمّا على أنه ظرف لـ(قال)، وإمّا على أنّ (هذا) مبتدأ، والظرف خبر.

(١) ساقطة من (ج).
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) البيت للفرزدق في: «ديوانه» ٤١/٢، «شرح التصريح» ٤٠/٢، «شرح شواهد المغني» ص (٢٧٠)، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٤/٢، «شرح الأشموني» ١٥١/٢، «الجنى الداني» (٣٦٨)، «المغني» (١٢٧)، «المقاصد الشافية» ٩٤/٤.
(٤) «لسان العرب» (ذرع) ٣٥/٥.
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(وفي قول الشاعر:

إن لــلــخــيــر ولــلــشــر مــدًى   وكــلا ذلــك وجــه وقــبــل)[١]

قوله: (خير من جعله نقضًا) وجه النقض أنه قال: ولا تضاف إلا إلى جملة فعلية، وقد يليها الاسم مرتفعًا بفعل مضمر على شريطة التفسير، والبيت ليس بواحد منهما، وجوابه ما ذكره بقوله. (وجملة ...) إلى آخره. فقولهم: على شريطة التفسير شامل للمفسر الملفوظ والمقدر، وتقديره هنا: إذا كان باهلي كان إلى آخره.

تنبيه: مثل الناظم لإضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية بقوله[٢]: (كهن إذا اعتلا)، أي: كن متواضعًا سهلاً إذا تكبر غيرك وضعت، و(هن) أمر من هان يهون، كقم من قام يقوم. فهو بضم الهاء، ومن زعم أنها بالكسر وأن ضمها غلط فقد غلط.

[قوله: (وفي قول الشاعر:

إن لــلــخــيــر والــشــر مــدى   وكــلا ذلــك وجــه وقــبــل][٣]

قاله عبدالله[٤] بن الزبعرى[٥] يوم أحد، و(مدى)، أي: غاية، والشاهد

---

(١) البيت لعبدالله بن الزِّبعرى في «ديوانه» (٤١)، «شرح التصريح» ٤٣/٢، «شرح شواهد المغني» ٥٤٩/٢، «شرح المفصل» ٢/٣، «المقاصد الشافية» ١٠١/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٠٣/٢، «شرح الأشموني» ١٥٤/٢، «شرح ابن عقيل» ٦٠/٢، «المغني» (٢٦٨).

(٢) البيت لأبي الشعر الهلالي في «شرح أبيات المغني» للبغدادي ٢٥٧/٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) عبدالله بن الزبعرى بن قيس السهمي القرشي أبو سعيد (١٥هـ). شاعر قريش في الجاهلية، حارب المسلمين إلى أن فتحت مكة، فهرب إلى نجران، فقال فيه حسان أبياتًا، فلما بلغته عاد إلى مكة فأسلم واعتذر ومدح النبي ﷺ فأمر له بحلة.
«الأعلام» ٨٧/٤.

(٥) في هامش (ب): الزبعرى بكسر الزاي مع التشديد، وبفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة، وفتح الراء.

في (كلا ذلك)، أي: ما ذكر من الخير والشر، وإفراد اسم الإشارة على حد قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، أي: بين ما ذكر من الفارض والبكر، و(الوجه): الجهة. (وكذا القبل) بفتحتين، فالعطف فيه للتفسير.

قوله[١]: (فلا يقال: رأيت كلا زيد وعمرو)، كذلك لا يقال: رأيت كلا رجلين ولا كلا الرجل كما علم ذلك من كلامه السابق كالنظم.

قوله[٢]:

(كلا أخي وخليلي واجدي عضدا   في النائبات وإلمام الملمات)[٣]

الشاهد في أوله، وهو ظاهر، والإلمام[٤]: النزول، يقال: ألم به، أي: نزل به و(الملمات) جمع ملمة، وهي: النازلة (من نوازل الدهر)[٥].

٤٠٥ ـ ولاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ   «أَيًّا»، وإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ الاجْزَا، واخْصُصْ بِالْمَعْرِفَة   مَوْصولَةَ أَيًّا، وبِالْعَكْسِ الصِّفَةْ
٤٠٧ ـ وإِنْ تَكُنْ شَرْطًا، أو استفْهَامَا   فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

قوله[٦]: (ما هي له)، أي: ما الأوصاف له.

قوله: (أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس)، أي: بأن تفيد العموم في آحاد الجنس أو مثنياته أو مجموعاته.

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).
(٢) مكانها بياض في (ج).
(٣) البيت بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢٠٤، «شرح الأشموني» ٢/١٥٥، «شرح التصريح» ٢/٤٣، «شرح ابن عقيل» ٢/٦٠، «المقاصد النحوية» ٣/٤١٩، «المقاصد الشافية» ٤/١٠٤، «شرح المكودي» (١٥١).
(٤) «لسان العرب» (نزل).
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٦) قال ابن الناظم ١/٢٨٣: ولا تضاف إلاّ إلى اسم ما هي له.

قوله[1]: (وكانت معه بمنزلة كل)، أي: حقيقة أو تجوزًا؛ لأنها إن وقعت صفة لنكرة أو حالاً من معرفة فهي بمنزلة (كل) تجوزًا كما في المثالين الآتيين في كلامه أي: كل رجل، وكل فارس، أي: الكامل في الرجولية والفروسية، وإن وقعت شرطية أو استفهامية مضافة لنكرة فيهما فهي بمنزلة (كل) حقيقة من حيث إفادة مطلق العموم، وإلا فهي للعموم البدلي، و(كل) للعموم الشمولي.

قوله: (وامتنع أن تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض)، أي: بعض من كل، والبعض لا يطابق الكل؛ ولكونها بمنزلة البعض كان خبرها مفردًا سواء أكانت المعرفة المضافة هي إليها مفردة أم مثناة أم مجموعة.

قوله: (إما مثنى أو مجموعًا) فيه إشارة إلى أنه لا ينحصر إضافة، أي: إلى المعرف فيما ذكره الناظم من التكرير، ونية الإجراء.

قوله: (مع (أي))، يعني: معطوفة بالواو.

قوله: (كقوله:

ألا تسألون الناس أيي وأيكم　　غداة التقينا كان خيرًا وأكرما)[2]

الشاهد في (أيي [وأيكم) و(غداة) ظرف مضاف إلى جملة (التقينا) والجملة الأخيرة خبر المبتدأ وهو أيي.

قوله][3]: (إلى معرف مفرد) مراده بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع والمكرر.

قوله: ((وأي) في إضافتها إلى المعرفة أو النكرة لزومًا أو جوازًا)،

---

(1) ساقطة من (ج).

(2) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٥٧/٢، «شرح ابن عقيل» ٦٢/٢، «المقاصد النحوية» ٤٢٣/٣.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

أي: إضافتها إلى أحدهما لفظًا بالفعل أو التقدير.

٤٠٨ ـ وألْزَمُوا إضَافَةً «لَدُنْ» فجَرّ ونَصْبُ غُدْوَةٍ، بها، عَنْهُمْ نَدَرْ
٤٠٩ ـ ومَعَ مَعْ فيهَا قَليلُ، وَنُقِلْ فَتْحٌ، وكَسْرٌ؛ لِسكُونٍ، يتَّصِلْ

قوله: ((لدن) اسم لأول الغاية زمانًا أو مكانًا)، أي: لأول غاية زمان الفعل أو مكانه.

قوله: (فله معها حالان، الإضافة نحو: لقيته لدن غدوة، والإفراد ونصب (غدوة) على التمييز نحو: لدن غدوة)، حاصله: أن في (غدوة) بعد (لدن) الجر والنصب، وسيأتي في كلام ابن هشام أنه يجوز فيها الرفع، وأن النصب لا يتعين كونه على التمييز.

قوله: (وهو مبني للزوم الظرفية، وعدم تصرفه تصرف غيره من الظروف).

جعل ابن الحاجب[1] علة بنائه كون بعض لغاته على وضع الحروف حيث قال: من الظروف المبنية (لدى) و(لدن)، وقد جاء (لَدَن، ولَدْن، ولُدْن، ولَدْ، ولُدْ، ولَدُ) وبنيت لأن وضع لَدُ، ولُدْ، وضع الحروف، وأجرى الباقي مجراها، ولو لم تجئ إلا (لدى) ونحوها من لغاتها لم يكن لبنائها وجه؛ لأنها كـ(عند) ولم يختلف في إعراب (عند). انتهى.

وقيل: إن (لدى) ليست بمعنى (لدن)، واعلم أن (لدن) بمعنى (عند) قال ابن هشام[2]: (إلا أنها تختص بستة أمور:

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات، فمن ثم يتعاقبان في نحو: (جئت من عنده)، و(من لدنه) بخلاف نحو: جلست عنده، فلا يجوز فيه: (جلست لدنه) لعدم معنى الابتداء هنا.

---

(١) انظر «همع الهوامع» ٢/٢١٩.
(٢) «أوضح المسالك» ٢/٢٠٧ ـ ٢٠٨.

الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بـ(من).

الثالث: أنها مبنية، إلا في لغة قيس، وبها قرئ (من لدنه).

الرابع: جواز إضافتها إلى الجملة كقوله:

لدن شبَّ حتى شاب سود الذوائب.

الخامس: جواز إفرادها قبل (غدوة) فتنصبها إما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) واسمها.

وحكى الكوفيون رفعها على إضمار (كان) تامة، والجر هو القياس والغالب في الاستعمال.

السادس: أنها لا تقع (إلا فضلة، تقول: السفر)[1] من عند البصرة ولا تقول: من لدن البصرة. انتهى.

فإن قلت: فلم اختص (غدوة) في النصب بـ(لدن) وعكسه ولم لم يجز لدن[2] غدوة، ولدن سحره؟ قلت: أجيب عن الأول بأن النون في (لدن) تشبه التنوين في حذفه وإثباته، وهي مفقودة في أخواتها، وعن الثاني: بأن (غدوة) أكثر تصرفًا من (سحره) ونحوها.

قوله: (وأما (مع) فاسم لموضع الاجتماع)، قال ابن هشام[3]: لـ(مع) في الإضافة ثلاثة معان:

أحدها: موضع الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾.

والثاني: زمانية نحو: جئتك مع العصر.

والثالث: مرادفة (عند).

قوله: (ملازم للظرفية والإضافة)، يعني: أن (مع) لازمة لهما، ولزومها للإضافة معلوم من النظم بجعلها معطوفة على (لدن) وجعل

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) في (ج): لدى.

(٣) «مغني اللبيب» (٤٣٩).

(مع) الثانية مبتدأ خبرها (قليل).

وهذا أوجه من جعل (مع) الأولى مبتدأ وما بعدها خبرها؛ لأنه لا يفيد لزومها للإضافة.

قوله: (وقد تفرد مردودة اللام، بمعنى: جميع)، أي: فتنصب على الحال، وقد ترفع كما في البيت الآتي، وتكون ناقصة في الإضافة تامة في الإفراد عكس أب وأخ، وأما (يد) ونحوها فناقصة فيهما، وغير هذه الأسماء تامة فيهما، فكملت القسمة العقلية في الأسماء نقصانًا وتمامًا.

قوله: (كقول الشاعر:

حَنَنْتَ إلى رَيَّا ونفسُكَ باعدت ... مزارَكَ من رَيَّا وشعباكُما معًا)[(١)]

قاله الصمة [(٢)]بن عبدالله القشيري، تغزل به في بنت عمه ريا، و(حننت) من الحنين، وهو الشوق. وواو (ونفسك) للحال، و(شعباكما) بفتح الشين المعجمة، أي: اجتماعكما. وهذا اللفظ من الأضداد[(٣)]. والشاهد في (معًا) حيث وقع مفردًا مردود اللام بمعنى جميعًا. وهو في محل الرفع على الخبرية، وهو قليل. كما أن جرها بـ (من) قليل.

قوله[(٤)]: (وقد تبنى على السكون)، أي: إن لم تلق ساكنًا، فإن لقيته حركت بالفتح أو بالكسر كما ذكره الناظم بقوله:

.... ونُقِل ... فتحٌ وكسر لسكونٍ يتَّصل

بتحريكها بالفتح على لغة من يفتحها حيث لم تلق ساكنًا أو للتخفيف، وبالكسر لالتقاء الساكنين نحو: مع القوم.

---

(١) البيت للصمّة القُشيري في: «ديوانه» (٩٣)، «أمالي القالي» ١/١٩٠، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٢١٥)، «المقاصد الشافية» ٤/١٢٦.

(٢) الصمة بن عبدالله بن الطفيل بن مرّة القشيري. ت٩٥هـ. شاعر بدوي غزل، كان يسكن بادية العراق، وانتقل إلى الشام، ثم خرج غازيًا يريد بلاد الديلم، فمات في طبرستان. «خزانة الأدب» ٢/٦٢، «الأعلام» ٣/٢٠٩.

(٣) «لسان العرب» (شعب) ٧/١٢٥: الشَّعْبُ: الجمعُ والتفريق، والإصلاحُ والإفساد: ضدٌّ.

(٤) ساقطة من (ج).

وقال الشاعر:

(فـريـشـي مـنـكـم وهـواي مـعـكـم وإن كـانـت زيـارتـكـم لـمـامـا)[1]

(فجعلها كـ(هل) حين اضطر) جملة (فجعلها) حال، أي: قال: جاعلاً لها كـ(هل) حالة الاضطرار[2].

قاله جرير، مدح به هشام بن عبدالملك، والريش: المال والخصب، والشاهد في (معكم) حيث بني على السكون وبناؤه عليه لغة ربيعة وغنم، ولم يحفظ سيبويه[3] أنه لغة فزعم أنه ضرورة. واستشهاد الشارح بكلامه يقتضي موافقته.

٤١٠ ـ واضْمُمْ بنَاءً غَيْرا انْ عَدِمْتَ مَا لَـهُ أُضِـيـفَ؛ نَـاوِيًـا مَـا عُـدِمَـا

٤١١ ـ قَبْلُ، كغيْرُ، بَعْدُ حَسْبُ، أوّلُ ودونَ، والـجِـهـاتُ أيـضًـا وَعَـلُ

٤١٢ ـ وأعْـرَبُـوا نَـصْـبًـا إِذا مـا نُـكِّـرَا «قَـبْـلاً» ومَـا مِـنْ بَـعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

قـولـه: (ويـنـوي)، أي: إضـافـتـه. (معنى)، أي: مع عـدم نـيـة لـفـظ المضاف إليه؛ ليخرج ما لو نوى كما ذكره بعد ومع لزومه للظرفية حقيقة أو حكمًا؛ ليخرج نحو: (كل، وبعض) مما قطع عن الإضافة لفظًا. وثبتت له معنى ولم ينو فيه لفظ المضاف إليه.

قوله: (وذلك (غير، وقبل، وبعد))، أي: مع ما يأتي.

---

(١) البيت لجرير في: «ديوانه» (٢٢٥)، «شرح أبيات سيبويه» ٢/ ٢٩١، «المقاصد النحوية» ٤٣٢/٣، وللرّاعي النُّميري في «الكتاب» ٢٨٧/٢، «شرح التصريح» ٤٨/٢.
وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٣٠٦)، «شرح ابن عقيل» ٦٧/٢، «أوضح المسالك» ٢٠٩/٢، «شرح المفصل» ١٢٨/٢.
وفي (ج) زحزح البيت إلى ما بعد كلمة (الاضطرار) التالية.

(٢) هنا موضع البيت المزحزح في (ج).

(٣) «الكتاب» ٣/ ٢٨٧.
قال الأشموني ١٦٣/٢: وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة، وليس كذلك، بل هي لغة ربيعة وغنم، فإنّها مبنية عندهم على السكون.

قوله: (دون لفظه) إصلاح لقول النظم: (ناويًا ما عدما) إذ المراد بـ(ما عدما) معنى المضاف إليه لا لفظه.

قوله[1]: (كقول الشاعر:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف)[2]

الشاهد في (قبل) حيث أعربه لكون المضاف إليه منويًا، أي: قبل ذلك، والمراد بـ(المولى) هنا: ابن العم، و(مولى) الثاني بدل من الضمير في (عليه) لكنه قدم للضرورة، والمعنى: نادى كل ابن عم قرابة قرائبه حتى يعينوه فيما هو فيه من حرب أو نازلة فما رحمه أحد منهم ولا أجابه[3] لدعائه.

قوله[4]: (فيعربان منكرين)، أي: بالنصب بالظرفية وبالجر بـ(من) كما يؤخذ من كلامه عقبه، وبه علم أن في اقتصار النظم على النصب قصورًا.

قوله[5]: (وقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم)[6]

قاله عبدالله[7] بن يعرب، وكان له ثأر فأدركه، والشاهد في (قبلا)،

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٢١١، «شرح الأشموني» ٢/١٦٨، «شرح التصريح» ٢/٥٠، «شرح قطر الندى»، «المقاصد النحوية» ٣/ ٤٣٤، «الدرر» ١/٤٨٨.
(٣) من (ج).
(٤) ساقطة من (ج).
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) البيت ليزيد بن الصعق في: «خزانة الأدب» ١/٤٢٦. ولعبدالله بن يعرب في: «الدرر» ١/٤٤٧، «المقاصد النحوية» ٣/٤٣٥. وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢١٣، «تذكرة النحاة» (٥٢٧)، «شرح التصريح» ٢/٥٠، «شرح ابن عقيل» ٢/٦٩، «شرح المفصل» ٤/٨٨.
(٧) عبدالله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر، شاعر كان له ثأر، فأدركه، فأنشد بعض الأبيات مفتخرًا.
«خزانة الأدب» ١/٤٢٩، «المقاصد النحوية» ٣/٣٤٥.

و(أغص) من غصص يغصص من باب: علم يعلم، و(الحميم)[1] البارد، من الأضداد، ويروى بالماء الفرات، أي: العذب السائغ وهو الأنسب؛ لأن الحميم يطلق على الحار كما قلنا وليس مرادًا.

قوله[2]: (وقول الآخر:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية [فما شربوا بعدًا على لذة خمرًا)[3]

(الأسد) بضم الهمزة][4] جمع أسد بفتحها، و(أسد خفية) بدل منه، و(خفية)[5] بفتح أوله وكسر الفاء وتشديد الياء: اسم موضع، والشاهد في (بعدًا) و(على لذة) صفة (خمراً) فلما قدمت على موصوفها صارت حالاً.

قوله: (والسبب في أن بنيت هذه الأسماء... إلى آخره) كذا علل بناءها، وعلله غيره[6] بشبهها بحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما قبلها من شبه الحرف بالجمود والافتقار.

وقوله: (فيكمل بذلك شبه الحرف)، أي: حصل به كمال شبه المذكورات بالحرف وإنما اعتبر في بنائها الشبه الكامل، مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البناء لعراقتها في الإعراب بدليل إعرابها في أكثر أحوالها.

---

(١) «لسان العرب» (حمم) ٣/٣٤٠.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢١٥، «خزانة الأدب» ٦/٥٠١، «الدرر» ١/٤٤٦، «شرح التصريح» ٢/٥٠، «شرح الأشموني» ٢/١٦٩، «المقاصد النحوية» ٣/٤٣٦.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) «معجم البلدان» ٢/٣٨٠.

(٦) قال ابن عقيل في «المساعد» ٢/٣٥٣: فهذه وغيرها مقطوعة عن الإضافة لفظًا، مضافة معنًى، ولفظ المضاف إليه غير منويٍّ، فتبنى على الضّم؛ وإنّما بنيت لشبهها حرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها، أو في تعلّقها بما بعدها معنى ما يجعلها كالحرف لتعلّقه بغيره. وانظر: «شرح المكودي» (١٥٥).

قوله[1]: (وبنيت على الضم؛ لأنه أقوى الأحوال... إلخ)، أي: أقوى الحركات في التنبيه على عروض سبب البناء.

٤١٣ ـ ومَا يَلي المُضَافَ يَأْتي خلَفا عَـنْـهُ فـي الاعْـرَابِ إِذَا مـا حُـذِفَـا

٤١٤ ـ ورُبَّما جَرُّوا الَّذي أَبقَوْا كَما قَـدْ كَـانَ قَـبْـلَ حَـذْفِ مـا تَـقَـدَّمَـا

٤١٥ ـ لكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكونَ مَا حُذِفْ مُـمَـاثِـلاً لـمـا عَـلَـيْـهِ قَـدْ عُـطِـفْ

قوله: (ويقام[2] الثالث مقام الأول)، المراد بالثالث: ما أضيف إليه الثاني، وإن لم يكن هو مضافًا، عكس ما قد يوهمه كلامه.

قوله: (وكقول الكلحبة اليربوعي:

فـأدرك إرقـال الـعـرادة ظـلـعـهـا وقد جعلتني من حزيمة إصبعا)[3]

وصف به قائله فرسًا، و(الفاء) للعطف و(الإرقال) نوع من السير، و(العرادة) اسم فرس كلحبة، و(ظلعها) فاعل (أدرك)، وقوله: (وقد جعلتني) حال، و(حزيمة) بفتح المهملة وكسر الزاي: هو ابن طارق الذي أغار على إبل الشاعر.

والشاهد في آخر البيت حيث حذف المضاف والمضاف إليه وأقيم ما أضيف إليه الثاني مقام الأول، أي: جعلتني من حزيمة قدر مسافة إصبع، والمعنى: أنه لما تبعه لحقه، ولم يبق بينهما إلا قدر مسافة إصبع حتى أدرك فرسه الطلع، أي: الغمز في مشيه، فتأخر عنه ففاته حزيمة.

قوله[4]: (كقول الشاعر:

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قال ابن الناظم ٢٨٧/١: وقد يضاف إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ويُقام الثالث...

(٣) البيت للكلحبة اليربوعي في «خزانة الأدب» ٤٠١/٤.
وللأسود بن يعفر في «شرح المفصل» ٣١/١.
ولرؤبة في «المغني» (٨١٤).
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٧٤/٢.

(٤) ساقطة من (ج).

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارًا[1]

قاله أبو دؤاد، أي: أتحسبين كل امرئ امرأً كاملاً، بل الكامل من له خصال سنية وأوصاف بهية، وأتحسبين كل نار توقد بالليل نارًا، بل النار هي النار التي توقد لقرى الزوار. (وتوقد) أصله تتوقد، والشاهد في (ونار) حيث حذف فيه المضاف، وترك المضاف إليه بإعرابه.

قوله: ونحوه قراءة ابن جماز[2]: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾[3] [الأنفال: ٦٧]، أي: عمل الآخرة، وفيه الشاهد، لكن المضاف ليس مثل المعطوف عليه لفظًا، وأيضًا المعطوف جملة فيها المضاف لا نفس المضاف، وقد نبه عليهما ابن هشام[4] فقال: وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفًا على مضاف بمعناه كقولهم: ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك، أي: ولا مثل أخيه.

وقوله:

(أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نارًا)

أي: وكل نار؛ لئلا يلزم العطف على معمولي[5] عاملين، ومن غير الغالب قراءة ابن جماز[6]. (والله يريد الآخرةِ)، أي: عمل الآخرة، فإن

---

(١) البيت لأبي دؤاد في: «ديوانه» (٣٥٣)، «الكتاب» ١/٦٦، «خزانة الأدب» ٥٩٢/٩، «شرح التصريح» ٥٦/٢، «شرح المفصل» ٢٦/٣، «الدرر» ١٥٧/٢، «المقاصد النحوية» ٤٤٥/٣، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٤٧٣/٢، «أوضح المسالك» ٢٢٣/٢، «شرح ابن عقيل» ٧٣/٢، «المغني» (٣٨٢)، «البهجة المرضية» (٣٣١)، «توضيح المقاصد» ٤٠٢/١، «المساعد» ٣٦٦/٢.

(٢) ابن جماز هو أبو الربيع سليمان بن مسلم «غاية النهاية» ٣١٥/١.

(٣) الرّسم المصحفي (الآخرة).
انظر قراءة ابن جمّاز في «البحر المحيط» ٥١٨/٤، «الكشاف» ٢٣٧/٢، «شرح التصريح» ٥٦/٢، «المغني» ١١٩ - ٦٠٠.

(٤) «أوضح المسالك» ٢٢٣/٢ - ٢٢٤.

(٥) في (ج) زيادة: عند.

(٦) سليمان بن مسلم بن جماز، أبو الربيع الزهري. ت١٧٠هـ. مقرئ جليل ضابط. =

المضاف ليس معطوفًا بل المعطوف جملة فيها المضاف. انتهى[1].

٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ، وإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

قوله[٢]: (وكقول الشاعر:

إلا علالة أو بداهة سابح نهد الجزارة)[٣]

قاله الأعشى، والاستثناء من قوله قبله[٤]: ولا عطاء، ولا خفارة، أي: لا قبول عطاء لكم ولا خفارة (إلا علالة) بضم المهملة وهي بقية جري الفرس، وبقية كل شيء علالته، والشاهد فيه، أي: إلا علالة (سابح) أي: جار، و(البداهة) بضم الموحدة: أول جري الفرس، و(نهد الجزارة)[٥] بفتح النون وضم الجيم، أي: غليظ اليدين والرجلين.

قوله: (وقد يفعل مثل هذا دون عطف كما تقدم من قول الشاعر:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة)، تقدم تمامه وبيانه.

قوله[٦]: (وكقراءة بعض القراء) هو ابن محيصن[٧] إن قرئ ذلك بضم

= «غاية النهاية» ٣١٥/٢.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) مكانها بياض في (ج).

(٣) البيت للأعشى في: «ديوانه» (١٢٠)، «خزانة الأدب» ١٧٢/١، ١٧٣، ٤٠٤/٤، ٥٠٠/٦، «الخصائص» ٤٠٧/٢، «سرّ صناعة الإعراب» ٢٩٨/١، «شرح المفصل» ٢٢/٣، «الكتاب» ١٧٩/١، «شرح أبيات سيبويه» ١٤٤/١.

(٤) البيت الذي قبله (ولا عطاء ولا خفاره).

(٥) «لسان العرب» (جزر) ٢٧١/٢.

(٦) الرّسم المصحفي (فلا خوفٌ).
انظر: القراءة في «الإتحاف» (١٣٤)، «أوضح المسالك» ٢٢٦/٢، «شرح ابن عقيل» ٧٦/٢.

(٧) محمد بن عبدالرحمٰن بن محيصن السهمي بالولاء، أبو حفص. ١٢٣هـ. مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة.
«غاية النهاية» ١٦٧/٢، «الأعلام» ١٨٩/٦.

الفاء وكسر الهاء، ويعقوب إن قرئ بفتح الفاء وضم الهاء، بجعل الفتحة فتحة إعراب.

٤١٨ ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً، أو ظَرْفًا أجِزْ ولَمْ يُعَبْ
٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ، واضْطِرَارًا وُجِدا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدا

قوله: (الأولى: فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلق بالمصدر من مفعول به أو ظرف) مثال الأول يأتي في كلامه، ومثال الثاني: قول بعضهم[١]: ترك يومًا نفسك وهواها سعي في رداها، وفي معنى الظرف المجرور.

قوله: (ومثل قراءة ابن عامر[٢] ما أنشده الأزهري من قول أبي[٣] جندل الطهوي[٤] في صفة جراد:

يفرك حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج)[٥]

الشاهد في آخره حيث فصل بين المتضايفين بـ(القطن) وهو مفعول (فرك)[٦]، وروي بدل (يفرك) (يفركن)، أي: الجراد، و(الكنافج)[٧] بضم الكاف، أي: الممتلئ و(القاع) المستوي من الأرض[٨] و(المحالج) بفتح الميم جمع محلج بكسرها، وهو الآلة التي يحلج بها القطن.

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» ١٨١/٢، «توضيح المقاصد» ٤٠٦/١، «المساعد» ٣٦٨/٢، «شرح التسهيل» ٢٧٣/٣، وهو ليس من شواهد ابن الناظم.
(٢) قال ابن الناظم ٢٨٩/١: كقراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ انظر القراءة في «الإتحاف» (٢١٧).
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) جندل بن المثنى الطُّهوي، من تميم (٩٠هـ). شاعر راجز، كان معاصرًا للراعي النميري، وكان يهاجمه، نُسب إلى جدّته طُهَيّة.
«الأعلام» ١٤٠/٢.
(٥) الرجز لأبي جندل الطهوي في: «شرح عمدة الحافظ» (٤٩٢)، «المقاصد النحوية» ٤٥٧/٣، «شرح التسهيل» ٢٧٨/٣.
(٦) في (ج): منقول.
(٧) «لسان العرب» (كنفج) ١٧١/١٢.
(٨) ساقطة من (ج).

قوله:

(وحلق الماذي والقوانس   فداسهم دوس الحصاد الدائس)[1]

قاله عمرو[2] بن كلثوم، والشاهد في آخره، حيث فصل بين المتضايفين بـ (الحصاد)، وهو مفعول (دوس)، و(حلق) مجرور عطفًا على ما قبله. و(الماذي)[3] بالمعجمة وتشديد الياء: من الدروع البيض، و(القوانس)[4] جمع قونس: وهو أعلى البيضة من الحديد، (وكقول الطرماح:

(يطفن بحوزي المراتع لم ترع   بواديه من قرع القسي الكنائن)[5]

الشاهد في آخره حيث فصل بين المتضايفين بـ(القسي)، وهو مفعول (قرع) و(يطفن) الياء من[6] أطاف به[7]، أي: ألم به وقاربه، والضمير فيه يرجع إلى بقر الوحش، (والحوزي)[8] بضم المهملة وكسر الزاي، أي[9]: الثور الذي يتبعه[10] وبقر الوحش في المرعى ومورد الماء، وهو الذي

---

(١) الرجز لعمرو بن كلثوم في «المقاصد النحوية» ٣/٤٦١.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢/١٨٠.

(٢) عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتّاب، من بني تغلب، أبو الأسود. ت٤٠ق هـ. شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان من أعزّ الناس نفسًا، قتل الملك عمرو بن هند، ثم مات في الجزيرة الفراتية، له ديوان شعر.
«الشعر والشعراء» ٢٤٠، «الأعلام» ٥/٨٤.

(٣) «لسان العرب» (مذي) ١٣/٦١.

(٤) «لسان العرب» (قونس) ١١/٣١٨.

(٥) البيت للطرماح في «ديوانه» (٤٨٦)، «شرح عمدة الحافظ» (٤٩٤)، «المقاصد النحوية» ٣/٤٦٢. وبلا نسبة في: «الإنصاف» ٢/٤٢٩، «الخصائص» ٢/٤٠٦.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) «لسان العرب» (طوف) ٨/٢٢٢.

(٨) «لسان العرب» (حوز) ٣/٣٨٩.

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) في (ج): يتبع.

يجوزهن ويجمعهن عمن يقصدهن من بنى آدم وغيرهم، و(المراتع) جمع مرتع وهو: محل الرتع، أي: الأكل، و(لم ترع)[1] مجهول من الروع، وهو القرع[2] و(البوادي) البوادر، و(الكنائن)[3] جمع كنانة، وهي: الجعبة التي يجعل فيها السهام.

قوله[4]: (وقول الآخر:

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق[5] البغاث الأجادل)[6]

(ومن يلغ أعقاب الأمور فإنه جدير بِهُلْكٍ آجلٍ أو معاجل)

الشاهد في (سوق البغاث الأجادل) حيث فصل بين المتضايفين بـ(البغاث)[7] بتثليث الموحدة وبالثاء المثلثة[8]: طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد، وهو مفعول (سوق) و(عتوا) أفسدوا و(إذ) بمعنى: حين و(السلم) بالكسر والفتح: الصلح.

و(الأجادل) جمع أجدل: طائر.

قوله[9]: (وقول الأحوص:

لئن كان النكاح أحل شيء فإن نكاحها مطر حرام)[10]

---

(١) «لسان العرب» (روع) ٣/١٧٧٧.

(٢) في (ج): الفزع.

(٣) «لسان العرب» (كنن) ١٢/ ١٧٣.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) البيت الأول لبعض الطائيين في «شرح عمدة الحافظ» (٤٩١).
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢٢٦، «شرح الأشموني» ٢/١٧٩، «شرح التصريح» ٢/٥٧.

(٧) «لسان العرب» (بغث) ١/٤١٥.

(٨) ساقطة من (ج).

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) البيت للأحوص في: «ديوانه» (١٨٩)، «خزانة الأدب» ٤/٤١٥، «شرح التصريح» ٢/٥٩، «شرح شواهد المغني» ٢/٧٦٧، «المقاصد النحوية» ١/١٠٩.
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢٣٤، «المغني» (٨٨١)، «شرح التسهيل» ٣/٢٧٨.

وصف به قائله أحوال (مطر) اسم رجل كان أقبح الناس، وكانت امرأته من أجمل النساء، وأرادت فراقه وهو لا يرضى، والشاهد في (نكاحها مطر) حيث فصل بين المتضايفين بالضمير وهو مفعول (نكاح) ويجوز أن يكون فاعله إذ يقال: نكحته ونكحها. قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وروي رفع (مطر) ونصبه.

قوله: (وهذا ليس بضرورة إذ يمكنه أن يقول: فإن نكاحها مطر)، أي: بالرفع (أو مطرًا) بالنصب، ويكون فاعلاً أو مفعولاً لـ(نكاحها)، ويكون المصدر مضافًا إلى [مفعوله، لا إلى (مطر)][1].

قوله:

(فـزججـتـهـا بـمـزجـة زج الـقـلـوص أبـي مـزاده)[2]

الشاهد في آخره حيث فصل بين المتضايفين بـ(القلوص) وهو مفعول (زج)، و(الزج)[3] الطعن بالرمح، و(المزجة)[4] بكسر الميم: رمح قصير كالمزراق، و(القلوص)[5] بفتح القاف: الشابة من النوق.

قوله[6][7]: (بمفعوله الثاني) أو بالظرف كما ذكره الناظم، وفي

---

(١) في (ج): معموله، أي: فاعله.

(٢) البيت بلا نسبة في: «الإنصاف» ٤٢٧/٢، «تخليص الشواهد» (٨٢)، «خزانة الأدب» ٤١٥/٤، ٤١٦، ٤٢١، «الخصائص» ٤٠٦/٢، «شرح الأشموني» ١٨٠/٢، «شرح المفصل» ١٨٩/٢، «الكتاب» ١٧٦/١، «المقاصد الشافية» ١٧٦/٤.

(٣) «لسان العرب» (زجج) ١٩/٦.

(٤) «لسان العرب» (زجج) ١٩/٦.

(٥) «لسان العرب» (قلص) ٢٨١/١١.

(٦) قال ابن الناظم ٢٨٨/١: الصورة الثانية: فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني.

(٧) مكانها بياض في (ج).

معناه[١] المجرور، مثال الظرف قول الشاعر: كناحت يومًا صخرة بعسيل[٢].

ومثال المجرور: قوله ﷺ: «**هل أنتم تاركوا لي صاحبي**»[٣]، وفي معنى المفعول الثاني الثالث.

قوله[٤]: (كقول الشاعر:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى   وسواك مانع فضله المحتاج)[٥]

الشاهد في آخره حيث فصل بين المتضايفين بقوله: (فضله) وهو المفعول الثاني لـ(مانع). (ويؤمك)، أي: يقصدك، و(بالغنى) متعلق بـ(يوقن).

قوله: (بما نصبه المضاف من مفعول به) جعل[٦] (ما) منصوب بنزع الخافض و(مفعولا) تمييزًا، وجعل غيره (ما) فاعل (فصل)، و(مفعولا) حالاً أي: أجز أن يفصل المضاف ما نصبه المضاف حالة كون منصوبه مفعولاً به أو ظرفًا.

قوله: (مثال الفصل بالأجنبي من المضاف قول الشاعر:

كما خط الكتاب بكف يومًا   يهودي يقارب أو يزيل)[٧]

---

(١) في (ج): معنى.

(٢) صدرُه:

فَرِشني بخيرٍ لا أكُونَنْ ومِدْحتي

(٣) البيت بلا نسبة في: «الدرر» ٤٣/٥، «شرح الأشموني» ١٨٢/٢، «شرح التصريح» ٥٨/٢، «همع الهوامع» ٥٢٣/٢، «شرح التسهيل» ٢٧٣/٣، «المساعد» ٣٦٨/٢.

(٤) من حديث أبي الدرداء في «صحيح البخاري» ١٣٣٩/٣، كتاب فضائل الصحابة.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) البيت بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٢٨/٢، «شرح الأشموني» ١٨١/٢، «شرح التصريح» ٥٨/٢، «المقاصد النحوية» ٤٦٩/٣.

(٧) إعرابُه هذا؛ لبيت ابن مالك وهو غير مذكور:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ   مفعولاً أو ظرفًا أجِزْ، ولم يُعَبْ

البيت لأبي حيّة النُميري في: «الإنصاف» ٤٣٢/٢، «خزانة الأدب» ٢١٩/٤، «الدرر» ١٦١/٢، «شرح التصريح» ٥٩/٢، «الكتاب» ١٧٩/١، «المقاصد الشافية» ١٨٦/٤.

وبلا نسبة في «الخصائص» ٤٠٥/٢، «رصف المباني» (٦٥)، «شرح ابن عقيل» ٧٨/٢، «شرح المفصل» ١٠٣/١، «همع الهوامع» ٥٢٥/٢، «المساعد» ٣٦٨/٢، =

قاله أبو حية[1] النميري، (وما) مصدرية، أي: رسم هذه الدار كخط الكتاب، والشاهد فيما بعده حيث فصل بين المتضايفين بالظرف، أعني: يومًا، وهو أجنبي عن (كف)، و(يقارب) و(يزيل) أي: يباعده.

قوله: (وقول الآخر:

هما أخوا في الحرب من لا أخا له   إذا خاف يومًا نبوة فدعاهما)[2]

قالته (عزة الخثعمية)[3] رثت به ابنيها، والشاهد في أوله، حيث فصل بين المتضايفين بقوله: (في الحرب)، وهو أجنبي، و(النبوة)[4] من نبا السيف إذا لم يعمل في الضريبة، أي: المضروب به. قال الجوهري[5]: وإنما دخلته الهاء، وإن كان بمعنى مفعول؛ لأنه صار في عداد الأسماء كالنطيحة والأكيلة.

قوله[6]: (وقول الآخر:

تسقي امتياحًا ندى المسواك ريقتها   كما تضمن ماء المزنة الرصف)[7]

= «البهجة المرضية» (٣٣٣)، «توضيح المقاصد» ١/٤٠٨، «وأوضح المسالك» ٢/٢٣٢.

(١) أبو حيّة الهيثم بن الربيع بن زرارة من بني نمير بن عامر. ت١٨٣هـ. شاعر مجيد راجز من أهل البصرة، له ديوان شعري صغير.
«الشعر والشعراء» ٧٧٨، «الأعلام» ٨/١٠٣.

(٢) البيت لعمرة الجشمية، أو لدرنا بنت عبعبة الجحدرية في «الإنصاف» ٢/٤٣٤، «الدرر» ٢/٦١، «المقاصد النحوية» ٣/٤٧٢، «المقاصد الشافية ٤/١٨٧، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٠٨٣) ولدرنا بنت عبعبة في «شرح المفصل» ٣/٢١، «الكتاب» ١/١٨٠.
وبلا نسبة في «الخصائص» ١/٢٩٥، «همع الهوامع» ٢/٥٢٦، «المساعد» ٢/٣٦٩، «توضيح المقاصد» ٢/٤٠٨.

(٣) في (ج): عمرة الجتصية.

(٤) «لسان العرب» (نبا) ١٤/٢٩.

(٥) «الصحاح» (نبا) ص(١١٠٩).

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) البيت لجرير في: «ديوانه» ١/٣٨٦، «الدرر» ٢/١٦٠، «شرح التصريح» ٢/٥٨، «المساعد» ٢/٣٦٩، وبلا نسبة في «همع الهوامع» ٢/٥٢٤، «البهجة المرضية» (٣٣٣)، «توضيح المقاصد» ١/٤٠٧، «أوضح المسالك» ٢/٢٣١.

قاله جرير، مدح به يزيد بن عبدالملك. والضمير في (تسقي) يرجع إلى أم عمرو قبله. (وامتياحًا)[1] من متح الماء يمتحه متحًا إذا نزعه، والماتح: المستقي.

والشاهد فيما بعده؛ حيث فصل بين المتضايفين بـ(المسواك) وهو أجنبي، أو تسقى ندى ريقتها المسواك، فـ(ندى) مفعول أول لـ(تسقي) و(المسواك) مفعول ثان، وهو أجنبي و(امتياحًا) حال بمعنى: ممتحية[2]، أي: مستوكة، والكاف للتشبيه، و(ما) مصدرية. و(الرصف) فاعل (تضمن)، و(ماء المزنة) أي: السحابة مفعوله و(الرصف)[3] جمع[4] (رصفة، وهي من حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، وماء الرصف)[5] أرق وأصفى.

قوله[6]: (وقول الآخر:

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا[7]

قاله الأعشى ميمون بن قيس مدح به شخصًا و(أنجب) فعل يقال: أنجب الرجل إذا ولد نجيبًا، و(والداه) فاعله، والشاهد في (أيام) مع ما بعده؛ حيث فصل بين المتضايفين بقوله: والداه به[8]، إذ التقدير: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه أي: ولداه، والمخصوص بالمدح محذوف، أي: نعم ما نجلاه هما.

---

(١) «لسان العرب»: (متح) ١٣/١٣.

(٢) في (ج): ممنوحة.

(٣) «لسان العرب»: (رصف) ٥/٢٢٧.

(٤) في (ج): زيادة: تضمن.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) البيت للأعشى في: «ديوانه» (٢٥٦)، «الدرر» ٢/١٦٤، «شرح التصريح» ٢/٥٨، «المقاصد النحوية» ٣/٤٧٧. وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢/١٨٣، «المساعد» ٢/٣٧٠، «همع الهوامع» ٢/٥٢٧، «توضيح المقاصد» ١/٤٠٩، «أوضح المسالك» ٢/٢٣٠.

(٨) ساقطة من (ج).

قوله[١]: (ومثال الفصل بالنعت قول معاوية رضي الله عنه:

نجوت وقد بل المرادي سيفه   من ابن أبي شيخ الأباطح طالب)[٢]

قاله معاوية لما اتفق ثلاثة من الخوارج على أن يقتلوا علي بن أبي طالب، وعمرو بن العاص، ومعاوية، فسلم اثنان وقتل علي رضي الله عنه، و(المرادي) هو عبدالرحمٰن بن ملجم، والشاهد في آخر البيت، إذ التقدير: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح كما ذكره الشارح.

قوله[٣]: (ومثال الفصل بالنداء قول الآخر:

كأن برذون أبا عصام   زيد حمار دق باللجام)[٤]

الشاهد فيه ظاهر و(حمار) بالرفع[٥] خبر (كأن).

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت لمعاوية بن أبي سفيان في: «الدرر» ١٦٢/٢، «شرح التصريح» ٥٩/٢، «المقاصد النحوية» ٤٧٨/٣. وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ١٨٥/٢، «شرح ابن عقيل» ٧٩/٢، «أوضح المسالك» ٢٣٥/٢، «همع الهوامع» ٥٢٦/٢، «توضيح المقاصد» ٤١٠/١، «المساعد» (٣٧٢)، «شرح المكودي» (١٥٩)، «المقاصد الشافية» ١٨٨/٤.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) الرجز بلا نسبة في: «الخصائص» ٤٠٤/٢، «الدرر» ١٦٣/٢، «شرح التصريح» ٦٠/٢، «المقاصد النحوية» ٤٨٠/٣، «همع الهوامع» ٥٢٧/٢، «شرح الأشموني» ١٨٦/٢، «المقاصد الشافية» ١٨٩/٤.

(٥) ساقطة من (ج).

المُضَافُ إلى يَاءِ المُتَكَلِّم

٤٢٠ ـ آخِرَ ما أُضِيفَ لِلْيَا اكسِرْ إذا — لَمْ يَكُ مُعْتَلاً: كرَام، وقَذَى
٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كابْنَيْن، وَزَيْدَيْنَ، فَذِي — جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فتْحهَا احتُذِي
٤٢٢ ـ وتُدغَمُ الْيَا فيهِ، والْواوُ، وإنْ — ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ
٤٢٣ ـ وألِفًا سَلِّمْ، وفي المَقصور عَنْ — هُذَيْلٍ انْقِلابُهَا يَاءً حَسَنْ

* * *

المضاف إلى ياء المتكلم

قوله: (إلا أن يكون مقصورًا أو منقوصًا) بين به أنهما المرادان بقول الناظم، معتلاً بقرينة تمثيله بـ(رام)، و(قذى) وإلا فالمعتل أعم منهما نحو: ظبي، وصنو، وقد بين الشارح حكمه بعد.

قوله[1]: (وذهب الجرجاني[2] ....

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) عبد القاهر بن عبدالرحمٰن الجرجاني النحوي.
أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، صنف: «المغني في شرح الإيضاح»، «المقتصد في شرحه»، «إعجاز القرآن الكبير والصغير»، «الجمل»، «العمدة في التصريف»، وغير ذلك.
مات سنة إحدى ـ وقيل: أربع ـ وسبعين وأربعمائة.
«بغية الدعاة» ٢/٩١.

وابن الخشاب[١] (رحمهما الله تعالى)[٢] إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني). فيه في هذه الحالة أربعةُ مذاهب[٣] أحدها هذا، **والثاني** وقد ذكره الشارح أيضًا: أنه معرب بحركات مقدرة في الرفع والنصب والجر، وهو مذهب الجمهور. **والثالث**: أنه معرب بذلك في الرفع، والنصب وبالكسرة الظاهرة في الجر، وإليه ذهب ابن مالك. **والرابع**: أنه لا معرب ولا مبني، وإليه ذهب ابن جني.

قوله: (فإذا أضيف شيء منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء).

قال ابن هشام[٤]: وندر إسكانه بعد الألف في قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَاي وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وكسرها (بعدها)[٥] في قراءة الأعمش[٦] والحسن ﴿هي عَصَايِ﴾[٧]، وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم. وعليه قراءة حمزة: ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾[٨].

---

(١) عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوي.
كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة...
صنف: «شرح الجمل» للجرجاني، «شرح اللُّمع» لابن جني - لم يتم - وغير ذلك.
مات سنة سبع وستين وخمسمائة.
«بغية الوعاة» ٢٩/٢ - ٣٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) انظر «توضيح المقاصد» ٤١٢/١، «المساعد» ٣٧٣/٢، «شرح الأشموني» ١٩٧/٢.

(٤) «أوضح المسالك» ٢٣٧/٢ - ٢٣٨. انظر: «القراءة في البحر المحيط». وفي «حجة القراءات» (٢٧٩): «قرأ نافع: (ومَحْيايْ) ساكنة الياء، (ومماتيَ لله) بفتح الياء. وقرأ الباقون: (ومحيايَ) بفتح الياء، (ومماتيْ) ساكنة الياء.

(٥) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد (١٤٨هـ). تابعي مشهور أصله من بلاد الريّ، ومنشأه ووفاته في الكوفة، كان رأسًا في العلم النافع والعمل الصالح.
«غاية النهاية» ٣١٥/١، «الأعلام» ١٣٥/٣.

(٦) في (ب): بعد الألف. وما أثبته من الأصل.

(٧) سورة طه، الآية: ٢.

(٨) سورة إبراهيم، الآية: ٢٢.

قوله: (وتقلب الضمة قبلها كسرة) خرج بالضمة الفتحة، كفتحة (مصطفى) فلا تغير كما علم من كلامه قبل.

قوله: (وأما الألف فتبقى ساكنة، والياء بعدها مفتوحة). قال المرادي[1]: وينبغي أن يستثنى منه[2] ألف «لدى» و«على» الاسمية، فإن الأكثر فيها قلبها ياء[3]، وفي استثناء[4] هذين تسمح؛ لأن ألفهما ليست ألفَ مقصور، ولا مستثنى على أن قلبها بالأصح يختص بالاسمية، ولا بياء المتكلم بل يجري في غيرهما نحو: عليه، ولديه.

قوله[5] (قال شاعرهم:

سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم ... فتخرموا ولكل جنب مصرع)[6]

قاله أبو ذؤيب الهذلي، رثى به بنيه الخمسة، هلكوا جميعًا في طاعون، والشاهد في (هوي) وأصله هواي. و(أعنقوا)، أي: تبع بعضهم بعضًا. و(فتخرموا) مجهول، أي: تخرمتهم المنية واحدًا واحدًا.

---

(١) «توضيح المقاصد» ١/٤١٤.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في «التوضيح» ١/٤١٤: فإنّ الأكثر فيه القلب مع ياء المتكلم.

(٤) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٥٣٠:
وقلبها في لدى، وإلى، وعلى، الاسمين أكثر وأشهر في اللغات من السلامة نحو: لديَّ، وعليَّ الشيء، وإليَّ، وبعض العرب يقول: لدَاي وعَلاي نقله أبو حيان معترضًا به على صاحب «التمهيد» في نفيه ذلك.
وانظر: «أوضح المسالك» ٢/٢٤٠، «شرح الأشموني» ٢/١٩٤.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: «شرح أشعار الهذليين» ١/٧، «الدرر» ٢/١٦٥، «سرّ صناعة الإعراب» ٢/٧٠٠، «شرح شواهد المغني» ١/١٢، «شرح قطر الندى» (١٩١)، «شرح المفصل» ٣/٣٣، «همع الهوامع» ٢/٥٢٩.
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٣/١٩٩، «شرح الأشموني» ٢/١٩٣، «شرح ابن عقيل» ٢/٨٥، «المقاصد الشافية» ٤/٢٠٧، «شرح التسهيل» ٣/٢٨٣.

قوله: (ويجوز في ياء المتكلم مضافة إلى غير الأربعة) المعنى مضافًا إليها غير الأربعة، لكنه أراد بالإضافة النسبة، أي: منسوبة إلى غير الأربعة.

قوله: (والفتح هو الأصل، والإسكان تخفيف. وقيل: الإسكان هو الأصل، وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أولي، إذ هو أصل كل مبني، والفتح أصل ثان، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد)، قاله المرادي[1]، ومن ذلك بالإضافة في نحو: أب وأخ، ففيها الوجهان. وأجاز المبرد رد اللام وإدغامها في الياء مع الفتح.

❑❑❑❑❑❑

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١/٤١٢.

إعمال المصدر

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ في الْعَمَلْ مُـضَـافًـا، أو مـجـرَّدًا، أَوْ مَـع أَلْ
٤٢٥ ـ إِنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ «أَن»، أَوْ «مَا» يَحُلّ مـحـلَّـهُ، ولاسْـم مَـصْـدَرٍ عَـمَـلْ

* * *

إعمال المصدر

قوله: (أو القائم بذاته)، أي: القائم الغير الصادر، وإلا فالقائم بذاته أعم من أن يكون صادرًا أو غير صادر.

قوله: (فإن كان أوله ميم مزيدة... إلخ) في جعله ما أوله ميم لغير مفاعلة اسم مصدر تجوز، بل هو مصدر حقيقة، نبه عليه ابن هشام في «شرح الشذور»[1].

قوله: (لغير ثلاثي)، أي: مجرد.

قوله: (كالغسل والوضوء)، أي: من قولك: اغتسل غسلاً وتوضأ وضوءًا.

قوله: (وإلا فهو المصدر) يدخل فيه علم الجنس المعنوي كـ(فجار، وحماد) للفجرة، والمحمدة، مع أنه ليس بمصدر، بل اسم مصدر.

---

(١) «شرح شذور الذهب» ٤١٠ ـ ٤١١.

قوله: (بشرط أن يقصد به قصد فعله... إلخ)، يشترط[1] فيه أيضًا الإظهار خلافًا للكوفيين وكونه مكبرًا. وكونه غير محدود بالتاء إلا ما شذ، وأن لا يوصف قبل معموله. فلا يجوز (مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح)، ولا (عجبت من ضريبك زيد). ولا (عرفت ضربتك زيدًا). ولا (أعجبني ضربك الشديد زيدًا). لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بالوصف، ومما خرج باشتراط أن محل ما ذكر محل المصدر المفعول المطلق ما لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله، فهو العامل لنيابته لا لمصدريته. ولهذا لا يقدر بـ(أن) والفعل، كما ذكره الشارح بعد.

قوله: (فيقدر (بأن) والفعل إن كان ماضيًا أو مستقبلاً) يقدر أيضًا فيهما بـ(ما) كما صرح به المرادي[2].

قوله: ومثله قول الشاعر:

بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقيل)[3]

قاله المرار التميمي. و(بضرب) متعلق بـ(أزلنا). والشاهد في (رؤوس قوم) حيث نصب بـ(ضرب) وهو منون (وهام)[4] جمع هامة، وهي الرأس، وإضافتها إلى المرؤوس لاختلاف اللفظين، ومثل هذا توكيد. وإلى القوم، وهو يذكر ويؤنث لكونه اسم جمع. قال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، و(المقيل): الأعناق.

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٢٠٢/٢، «توضيح المقاصد» ٧/٢، «همع الهوامع» ٥٤/٣، «المساعد» ٢٢٦/٢ ـ ٢٢٩.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٦/٢: فإن أريد به غير الحال جاز أن يقدّر بـ(أنْ) أو بـ(ما) وإنْ أُريد به الحال قُدِّر بـ(ما) ولم يُقَدَّر بـ(أنْ)؛ لأنَّ مصحوبها لا يكون حالاً، فلذلك لم يقتصر على (أنْ) كما فعل بعضهم.

(٣) البيت للمرار بن منقذ التميمي في «المقاصد النحوية» ٤٩٩/٣.
وبلا نسبة في: «شرح أبيات سيبويه» ٣٩٣/١، «شرح المفصل» ٦١/٦، «شرح الأشموني» ١٩٩/٢، «الكتاب» ١٩٠/١، «شرح ابن عقيل» ٢/ ٨٩، «المقاصد الشافية» ٢١٦/٤.

(٤) «لسان العرب» (هوم) ١٦٢/١٥.

قوله: (كقول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل)[١]

أي: هو ضعيف النكاية. والشاهد في (أعداءه) حيث نصب بـ(النكاية) وهو مصدر معرف بـ(أل). و(الفرار) مفعول أول لـ(يخال)، أي: يظن و(يراخي الأجل) مفعوله الثاني، أي: يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل.

قوله: (وقال الآخر:

لقد علمت أولى المغيرة أنني لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا)[٢]

قاله المرار[٣] الأسدي. والشاهد في (مسمعا) حيث نصب بـ(الضرب) وهو مصدر معرف بـ(أل). والمعنى: لقد[٤] علمت أوائل الخيل المغيرة (أنني لقيت فلم أنكل)، أي: أعجز. وروي بدل (لقيت): لحقت، وكررت، وضربت.

قوله: (وهو المنون)، أي: لفظًا أو تقديرًا ليشمل مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] على[٥] قراءة[٦] رفع القلوب.

---

(١) البيت بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢٤١، «خزانة الأدب» ٨/١٢٧، «الدرر» ٢/٤٠٣، «الكتاب» ١/١٩٢، «شرح التصريح» ٢/٦٣، «شرح الأشموني» ٢/١٩٩، «شرح ابن عقيل» ٢/٩٠، «همع الهوامع» ٣/٥٩، «المساعد» ٢/٢٣٥، «المقاصد الشافية» ٤/٢١٧.

(٢) البيت للمرار الأسدي في: «ديوانه» (٤٦٤)، «الكتاب» ١/١٩٣، «المقاصد الشافية» ٤/٢١٧. وللمرار الأسدي أو لزغبة بن مالك في «شرح المفصل» ٦/٦٤، «المقاصد النحوية» ٣/٤٠، ٥٠١، وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢/٢٠٠، «شرح ابن عقيل» ٢/٩١، «همع الهوامع» ٣/٦٠، «شرح التسهيل» ٣/١١٦.

(٣) المرّار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، وكان مفرط القصر، ضئيلاً، كان يهاجي المساور بن هند، كان كثير الشعر، كُتب عنه الكثير.

«معجم الشعراء» ٤٠٨، «الشعر والشعراء» ٧٠٣، «الأعلام» ٧/١٩٩.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) في «البحر المحيط» ٧/٥٧: وقرئ (القلوبُ) بالرفع على الفاعلية بالمصدر الذي هو (تقوى) والضمير في (فيها) عائد على (البدن) على قول الجمهور.

قوله: (كقول الشاعر:

(وبعد عطائك المائة الرتاعا)[1] قاله القطامي، مدح به زفر بن الحارث الكلابي، وصدره (أكفرا بعد رد الموت عني) والهمزة للاستفهام الإنكاري، أي: أكفر بعد رد زفر بن الحارث الموت عني وبعد ما ذكر، وكانوا قد أسروه ليقتلوه فأنقذه زفر ورد عليه ماله، وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه. (والرتاع) بكسر الراء: الإبل التي ترتع. والشاهد في (المائة) حيث نصب (بعطائك) وهو اسم مصدر، أي: وبعد إعطائك إياي المائة الراتعة من الإبل.

قوله: (وليس ذلك بمطرد في اسم المصدر، ولا فاش)، أي: كثير لكن اسم المصدر الميمي كالمصدر اتفاقًا.

٤٢٦ ـ وبَعْدَ جَرِّهِ الّذي أُضيفَ لَهُ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ، أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهُ

قوله: (فإذا كان مضافًا جاز أن يضاف إلى الفاعل... إلخ)، المصدر المضاف خمسة أحوال[2]:

الأول: أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ [التوبة: ١١٤].

الثاني: عكسه نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩].

الثالث: أن يضاف إلى فاعله وينصب مفعوله.

والرابع: عكسه، وقد ذكرهما الشارح كالثاني.

الخامس: أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو: عجبت

---

(١) البيت للقطامي في: «ديوانه» (٣٧)، «تذكرة النحاة» (٤٥٦)، «شرح التصريح» ٦٥/٢، «شرح شواهد المغني» ٨٤٩/٢، «خزانة الأدب» ١٣٦/٨، ١٣٧، «الدرر» ٤٠٨/١.
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٤٣/٢، «شرح الأشموني» ٢٠٥/٢، «شرح شذور الذهب» «شرح ابن عقيل» ٩٤/٢.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٢٠٨/٢ ـ ٢١٠، «همع الهوامع» ٦١/٣ ـ ٦٢.

من انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا.

وقوله[1]: (ونحوه قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفي الدراهيم تنقاد الصياريف)[2]

قاله الفرزدق، و(تنفي) من نفي الشيء: طرده و(يداها) فاعله والضمير فيه يرجع إلى الناقة. و(الهاجرة) نصف النهار عند اشتداد الحر.

قاله الجوهري[3]، و(الدراهيم) جمع درهام لغة في درهم، فالياء ليست للإشباع بخلاف ياء (الصياريف) جمع صيرف.

ويروى بدل (الدراهيم). الدنانير. والشاهد نفي... حيث أضيف فيه المصدر إلى مفعول، ورفع فاعله.

قوله: (بدليل قوله ﷺ آخره) نكتة العدول إلى الاستدلال به عن الاستدلال بآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] احتمال كون ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ ـ في الآية ـ بدلاً من الناس، وفساد المعنى[4] إذ المعنى حينئذٍ. ولله على الناس ـ مستطيعهم وغير مستطيعهم ـ أن يحج البيت المستطيع.

---

(١) قال ابن الناظم ٢٩٨/١: وأن يضاف إلى المفعول فيجرّه، ثمّ يرفع الفاعل نحو: بلغني تطليقُ هندٍ زيدٌ، ونحوه قول الشاعر:...

(٢) البيت للفرزدق في: «ديوانه»، «الإنصاف» ٢٧/١، «سرّ صناعة الإعراب» ٢٥/١، «شرح التصريح» ٣٧١/٢، «الكتاب» ٢٨/١، «خزانة الأدب» ٤٢٤/٤، ٤٢٦، «المقاصد النحوية» ٥٢١/٣، وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٣١٨/٣، «تخليص الشواهد» (١٦٩)، «شرح الأشموني» ٢٠٩/٢، «شرح ابن عقيل» ٩٦/٢.

(٣) «الصحاح» (درهم) ٤٠٠/١.

(٤) قال ابن عقيل في «شرحه» ٩٧/٢: وليس هذا الثاني مخصوصًا بالضرورة، خلافًا لبعضهم، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾، فأعرب (مَنْ) فاعلاً بـ(حجّ)، ورُدَّ بأنّه يصير المعنى: ولله على جميع الناس أن يحجّ البيتَ المستطيع، وليس كذلك فـ(مَنْ) بدلٌ من الناس والتقدير: ولله على الناس مستطيعهم حج البيت.

٤٢٧ ـ **وَجُرَّ ما يَتْبَعُ مَا جُرّ، وَمَنْ   راعَى في الاتْبَاعِ المحَلَّ فَحَسَنْ**

قوله[١]: (إن كان مقدرًا)، أي: المصدر.

قوله: (الجر حملاً على اللفظ) هو الأكثر والقياس.

قوله: (كما قال:

حتى تهجر في الرواح وهاجها   طلب المعقب حقه المظلوم)[٢]

قاله لبيد العامري، وصف به حمار وحش وأتانا قد كان في خصب زمانًا حتى إذا وجد جدب أسرع فيها إلى كل نجد يرجو فيه أطيب الكلأ وأهنى الورد.

وقوله: (تهجر)، أي: حمار الوحش، أي: سار في الهاجرة.

(والرواح)[٣] ما بين الزوال والليل. (وهاجها)، أي: الأتان، أي: آثارها في وقت طلب الماء، أي: طلبها الحمار مثل طلب المعقب، من: عقب في الأمر إذا تردد في طلبه مجدًّا. وفي نسخة: (وهاجه) والشاهد في (المظلوم) حيث رفع حملاً على المحل؛ لأنه صفة لـ(المعقب) في المعنى وهو فاعل (طلب)، وإن كان مجرورًا لفظًا.

قوله: (وقال الآخر:

---

(١) قال ابن الناظم ٢٩٩/١: فإنْ أتبعت المضافَ إليه المصدرَ فلك في التّابع الجرّ حملاً...

(٢) البيت للبيد بن ربيعة في: «ديوانه» (١٢٨)، «الإنصاف» ٢٣٢/١، «خزانة الأدب» ٢٤٢/٢ ـ ٢٤٥، «الدرر» ٤٨٥/٢، «شرح التصريح» ٦٥/٢، «شرح المفصل» ٦٦/٦، «المقاصد الشافية» ٢٥٧/٤. وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٤٢/٢، «شرح الأشموني» ٢١٠/٢، «شرح ابن عقيل» ٩٨/٢، «همع الهوامع» ٣/...

(٣) «لسان العرب» (روح) ١٧٦٩/٣.

السالك الثغرة اليقظان سالكها   مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل)[١]

قاله المتنخل[٢] الهذلي.

و(السالك) خبر بعد خبر لقوله فيما قبله: (وأنت الحازم البطل). و(الثغرة)[٣] وهي: الثنية، بالنصب بالمفعولية وبالجر بالإضافة. وكذا يجوز الوجهان في (اليقظان)؛ لأنه صفة الثغرة و(سالكها) فاعله ويروى: كالئها، أي: حافظها (ومشي)، أي: ويمشي مشي الهلوك[٤] بفتح الهاء، أي: المرأة الفاجرة. (والخيعل) قميص لا كم له، وقيل: قميص قصير، وهو مبتدأ، و(عليها) خبره، والجملة حال و(الفضل) بضم الفاء والضاد: اللابسة ثوب المهنة والخلوة كما قاله الشارح[٥]، والشاهد فيه حيث رفعه؛ لأنه صفة لـ(الهلوك) المرفوع على[٦] المحل؛ لأنه فاعل المشي. وقيل: (الفضل): الخيعل لبس تحته إزار فعليه هو صفة للخيعل فلا شاهد فيه.

قوله: (كما قال:

---

(١) البيت للمتنخِّل الهذلي في: «تذكرة النحاة» (٣٤٦)، «خزانة الأدب» ١١/٥، «شرح أشعار الهذليين» ١٢٨١/٣، وللهذلي في «الخصائص» ١٦٧/٢، «سرّ صناعة الإعراب» ٦١١/٢.

وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢١١/٢، «همع الهوامع»... «شرح التسهيل» ١٢٠/٣.

(٢) المتنخل الهذلي مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذلي أبو أثيلة، شاعر من نوابغ هذيل، قال الأصمعي: هو صاحب أجود قصيدة طائية قالتها العرب. «الشعر والشعراء» ٦٦٣، «الأعلام» ٢٦٤/٥.

(٣) «لسان العرب» (ثغر) ١٠٤/٢.

(٤) «لسان العرب» (هلك) ١١٩/١٥.

(٥) «شرح ابن الناظم» ٣٠٠/١.

(٦) ساقطة من (ج).

قد كنت[1] دايَنْتُ بها حَسَّانا مَخافَةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا)[2]

قاله زياد العنبري[3]. و(داينته) من المداينة، وهي المعاملة المقتضية للدين و(بها)، أي[4]: بالقينة. و(الليانا) بفتح اللام أكثر من كسرها: المطل بالدين. والشاهد فيه حيث نصب عطفًا على محل الإفلاس؛ لأنه منصوب بالمفعولية للمخافة.

قوله: (كقول القائل:

يمرون بالدهنا خفافًا عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائب[5]
على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب

تقدم بيانه في باب المفعول المطلق. والشاهد في (ندلاً) فإنه بدل من (اندل): من ندل يندل: إذ اختلس، أي: اندل يا زريق المال.

وهو متحمل لضمير الفاعل وناصب للمفعول به، ومنهم من يجعل العامل الفعل المقدر كما أنه الناصب للمصدر الذي هو بدل منه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) في (ج): كانت.

(٢) الرجز لرؤبة في: ملحق ديوانه (١٨٧)، «الكتاب» ١٩١/١. ولزياد العنبري في «شرح التصريح» ٦٥/٢، «شرح المفصل» ٦٥/٦.
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٤٧/٢، «خزانة الأدب» ١٠٢/٥، «شرح ابن عقيل» ٩٩/٢، «شرح المفصل» ٦٩/٦، «المغني» (٦١٩)، «شرح التسهيل» ١٢٠/٣.

(٣) زياد العنبري، شاعر مقلّ راجز.
«المقاصد النحوية» ٥٢٠/٣.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) تقدم تخريجه.

إعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

٤٢٨ ـ كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ في الْعَمَلِ   إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
٤٢٩ ـ وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا، أو حَرْفَ نِدا   أَوْ نَفْيًا، أَوْ جا صِفَةً، أو مُسْنَدا

***

إعمال اسم الفاعل

[(قوله: (في إفادة الحدوث)[1]، أي: إلى آخر ما قدمه)[2][3]][4].

قوله: (والصلاحية[5]... إلخ) مفاد مما قبله بقرينة قوله بعد: (ومن ثم لم يكونا لغير الحال).

قوله: (ولا يعمل بمعنى المضي) خالف فيه الكسائي[6] ومن وافقه

(١) قال ابن الناظم ٣٠١/١: ما دلَّ على حدثٍ، وفاعله جاريًا مجرى الفعل في إفادة الحدوث.
(٢) سقط من (ب): «إلى آخر ما قدّمه».
(٣) ساقطة من (ب).
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).
(٥) قال ابن الناظم ٣٠١/١: والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي، والحال، والاستقبال.
(٦) قال ابن عقيل في «المساعد» ١٩٧/٤:... وهو أيضًا قول هشام وأبي جعفر بن مضاء، واحتجّوا بأنّ عمل اسم الفاعل لكونه في معنى الفعل. ورُدَّ بالمنع، بل عملُه لمشابهته له في عدد الحروف وموازنته في الحركات والسّكنات مع موافقة المعنى، واحتجّوا=

محتجين بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] ولا حجة لهم فيه؛ لأنه على حكاية الحال. فالمعنى: يبسط ذراعيه بدليل ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾، ولم يقل: وقلبناهم.

قوله: (والغالب أن اسم الفاعل المجرد... إلى آخره) ذكر هنا تبعًا لوالده في النظم لعمل اسم الفاعل شرطين؛ أحدهما: أن يكون بمعزل عن المضي، والثاني: (الاعتماد على ما ذكر، وزاد في «التسهيل»(١) شرطين، وقد ذكر)(٢) هما الشارح بعد؛ أحدهما: أن لا يكون مصغرًا، والآخر: أن لا يكون موصوفًا خلافاً للكسائي(٣) في إجازته إعماله مطلقًا. وفصل ابن عصفور(٤) وغيره بين إعماله موصوفًا قبل الصفة، وبين إعماله موصوفًا بعدها فأجاز الأول دون الثاني؛ لأن الأول إنما ضعف بعد العمل، والثاني بعكسه.

٤٣٠ ـ وَقَد يكُونُ نَعتَ مخذُوفٍ عُرِفْ فَيستَحِقُّ الْعَمَلَ الّذي وُصِفْ

قوله: (ومثله قول الأعشى:

= بالسماع، ومنه (باسط ذراعيه) ورُدَّ بما سبق من حكاية الحال.
وانظر: «همع الهوامع» ٧٠/٣، «توضيح المقاصد» ١٢/٢، «شرح الأشموني» ٢١٦/٢، «شرح شذور الذهب» ص(٣٨٧).

(١) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٧٤/٣: ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يُقصد به معنى الفعل كصاحب في أكثر الاستعمال؛ لعدم الاعتماد على صاحب مذكور أو منويّ. ولا إذا صُغِّرَ أو وُصفَ، أو قُصد به المعني، ولم توصل به الألف واللام. وانظر: «المقاصد الشافية» ٢٧٠/٤ ـ ٢٧١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٧٤/٣: (وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف؛ لأنهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظًا. ولم ير الكسائي ذلك مانعًا؛ لأنه حكى عن بعض العرب:
أظنني مرتحلاً وسُوَيِّرًا فرسخًا...). وانظر: «شرح الأشموني» ٢١٦/٢.

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ١٤/٢.

كناطح صخرة يومًا ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل(1)

والشاهد في: (كناطح صخرة) فإنه اسم فاعل عمل عمل فعله؛ لاعتماده على موصوف مقدر تقديره: (أنت كوعل ناطح صخرة)، (ليوهنها) أي: ليزعزعها. (وأوهى)(2) من أوهيت الجلد أي: خرقته. والضمير من قرنه للوعل. (والوعل): كبش الجبل.

قوله: (وقول عمر بن أبي ربيعة:

وكم مالئ عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى(3)

(كم) خبرية مبتدأ خبره محذوف، أي: لا يفيد نظره شيئًا، والشاهد في: (مالئ عينيه) مثل الذي قبله، والتقدير: كم رجل مالئ.

(وراح) من الرواح بالعشي. (والبيض) جمع بيضاء، روي بالرفع على أنه اسم (راح)، وبالجر على أنه بدل من شيء. واسم (راح) مستتر راجع إلى (مالئ)، وخبره (نحو الجمرة) (وكالدمى) صفة (البيض)، جمع: دمية. وهي الصورة التي ينقشها النقاش.

قوله: (ومنه: يا طالعًا جبلاً، ويا حسنًا وجهه) كما ذكر الذي ذكره، إنما هو في (يا طالعًا جبلاً) وأما تمثيله بـ(يا حسنا وجهه) فليس يحسن؛ لأن حسنًا صفة مشبهة كما ذكره لا اسم فاعل.

٤٣١ - وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِي وغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

---

(1) البيت للأعشى في «ديوانه» (١١١)، «شرح التصريح» ٦٦/٢، «المقاصد النحوية» ٥٢٩/٣.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٤٩/٢، «شرح الأشموني» ٢١٨/٢، «شرح شذور الذهب» (٣٩٠)، «شرح ابن عقيل» ١٠٣/٢.

(2) «لسان العرب» (وهى) ٤١٩/١٥.

(3) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» (٤٥٩)، «الكتاب» ١٦٥/١، «شرح أبيات سيبويه» ١٧٨/١، وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ١٠٢/٢، «شرح التسهيل» ٧٣/٣.

قوله: (باتفاق)[1] مردود بحكاية والده، الخلاف في «التسهيل»[2].

قوله: (فأعطى حكمه في العمل كما أعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه) (في[3] جعل وقوعه صلة (ال) مسوغًا لعطف عليه)[4] نظر؛ لأنه قد عطف الفعل عليه مع أنه لم يقع صلة (ال) كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩].

قوله[5]: (عند جميع النحويين) يغني عنه قوله فيما مر: (قبل العمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال باتفاق) مع أنه مردود بحكاية والده، الخلاف فيه كما مرَّ.

٤٣٢ ـ فَعَّالٌ، اوْ مِفْعَالٌ، اوْ فَعُولُ   فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ   وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذا، وَفَعِلِ

قوله: (أما العسل فأنا شراب) الشاهد في نصب (العسل) بـ(شراب).

(وإنه لمنحار بوائكها) الشاهد في نصب (بوائكها)[6] بـ(منحار)، وهي جمع بائكة، وهي الناقة الحسنة الفتية.

قوله: (وأنشد:

---

(١) قال ابن الناظم ٣٠٢/١: إذا كان صلة الألف واللام قبل العمل بمعنى المضي والحال والاستقبال باتّفاق.
(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٧٣/٣:... وليس نصب ما بعد المقرون بـ: ال مخصوصًا بالمضيّ خلافًا للرُّماني ومَنْ وافقه، ولا على التشبيه بالمفعول به خلافًا للأخفش، ولا بفعل مضمرٍ خلافًا لقوم.
(٣) انظر: «شرح المكودي» ص(١٦٤) (بحرفيته).
(٤) ساقطة من (ج).
(٥) انظر: «الكتاب» ١١١/١، وهو من شواهد ابن عقيل ١٠٦/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٠/٢، «الكتاب» ١١٢/١، وهو من شواهد ابن عقيل ١٠٦/٢، «أوضح المسالك» ٢٥٣/٢.
(٦) «لسان العرب» (بوك) ٣٨٩/١.

أخا الحرب لباسًا إليها جلالها ... وليس بولاج الخوالف أعقلا[١]

قاله القلاخ[٢] بن حزن، بضم القاف وبالخاء المعجمة، والشاهد في (لباسًا) حيث نصب (جلالها)[٣]، أي: دروعها وحواشيها. (والخوالف)[٤] جمع خالفة، وهي عمود الخباء، والمراد به (الخباء). و(أعقلا)[٥] خبر بعد خبر لـ(ليس)، وهو من تضطرب رجلاه من الفزع، يريد أنه لا يفارق الحرب، وكني عنه بقوله: (أخا الحرب)، أي: مؤاخية وملازمة. وإذا حضر الحرب لا يلج الخباء ويستتر، بل يظهر ويحارب.

قوله: (وقال الراعي:

عشية سعدى لو تراءت لراهب ... بدومة تجر عنده وحجيج[٦]

قلا دينه واهتاج للشوق إنها ... على الشوق إخوان العزاء هيوج)

(عشية) مضاف إلى الجملة؛ لأن (سعدى) اسم امرأة، مبتدأ خبره

---

(١) البيت للقُلاخ بن حزن في «خزانة الأدب» ١/١٥٧، «الدرر» ٢/٣١٨، «الكتاب» ١/١١١، «شرح التصريح» ٢/٦٨، «شرح المفصل» ٦/٧٩ - ٨٠، «المقاصد الشافية» ٤/٢٨١، و«شرح أبيات سيبويه» ١/٣٦٣.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٢٥٠، «شرح الأشموني» ٢/٢٢٠، «شرح شذور الذهب» ص(٣٩٢)، «شرح ابن عقيل» ٢/١٠٥، «همع الهوامع» ٣/٧٤.

(٢) القلاخ بن حزن جناب من بني حزن بن منقر بن عبيد بن الحارث، راجز. «الشعر والشعراء» ٧١١.

(٣) «لسان العرب» (جلل) ٢/٦٦٤.

(٤) «لسان العرب» (خلف) ٤/١٩٠.

(٥) «لسان العرب» (عقل) ٩/٣٢٩.

(٦) البيتان للرّاعي النُّميري في «ديوانه» (٢٩).
والبيت الأول لأبي ذؤيب في «شرح أشعار الهذليين» (١٣٥)، «الكتاب» ١/١١١.
والبيت الثاني للرّاعي النُّميري في «شرح أبيات سيبويه» ١/١٥، ١٦، ولأبي ذؤيب في «الكتاب» ١/١١١.
وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ٢/١٠٦، «شرح الأشموني» ٢/٢٢١، «المقاصد الشافية» ٤/٢٨٢، «شرح التسهيل» ٣/٧٩.

الجملة الشرطية بعده (ودومة)[١] بضم الدال عند اللغويين وبفتحها عند المحدثين بين الشام والعراق، التي تسمى دومة[٢] الجندل (وتجر، جمع تاجر مبتدأ خبره (عنده)، والجملة صفة (راهب). (وحجيج) جمع حاج، عطف على (تجر) (قلا دينه)[٣]، أي: أبغضه. جواب الشرط. (واهتاج)، أي: ثار. والشاهد في (إخوان العزاء هيوج) كما قرره الشارح: ومعنى (إخوان العزاء) أصحاب الصبر، (وهيوج) خبر (إن).

قوله: (يعني أنه قد يبنى اسم الفاعل لقصد المبالغة على فعيل) قضيته ككلام النظم أنه إنما يكون للمبالغة إذا كان للفاعل لا للمفعول.

قال بعضهم: وهو الحق بدليل قولهم: (قتيل)، والقتل لا يتفاوت، أي: لأنه إزهاق الروح ولا تفاوت فيه.

قوله: (وقول الشاعر:

فتاتان أما منهما فشبيهة هلالاً وأخرى منهما تشبه البدرا)[٤]

قاله عبدالله بن قيس الرقيات، أي: هما فتاتان وفصلهما إلى ما ذكره، أي: أما واحدة منهما فشبيهة... إلى آخره. والشاهد في (فشبيهة هلالاً) وروي بدل و(أخرى) و(الأخرى) بدرج الهمزة.

قوله: (وأنشد سيبويه[٥] رحمه الله على إعمال (فَعِلٍ):

---

(١) «معجم البلدان» (دومة).

(٢) في (ج): (دولة).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) البيت لعبدالله بن قيس الرقيّات في «شرح التصريح» ٦٨/٢، «المقاصد النحوية» ٥٤٢/٣.
وبلا نسبة في «الكتاب» ١١٣/١، «شرح الأشموني» ٢٢٣/٢، «شرح التسهيل» ٨١/٣، «المقاصد الشافية» ٢٩١/٤.

(٥) «الكتاب» ١١٣/١.

حَـذِرٌ أمـورًا لا تـضـيـر وآمـن ... مـا لـيس مـنجيه مـن الأقـدار[1]

قاله أبو يحيى اللاحقي أي: هو حذر، والشاهد في (حذر أمورًا)، و(لا تضير) صفة (أمورًا)، و(آمن) عطف على (حذر) والبيت يحتمل المدح والذم.

قوله: (ومثله قول زيد الخيل:

أتـانـي أنـهـم مـزقـون عـرضـي ... جـحـاش الـكـرمـلـيـن لـهـا فـديـد)[2]

قاله زيد الخيل، وهو الذي سماه النبيّ ﷺ زيد الخير، وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها، و(أنهم مزقون عرضي) وهو ظاهر، وعرض[3] الرجل: جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه و(الجحاش) جمع جحش خبر مبتدأ محذوف، والكرملين[4] بكسر الكاف وفتح الميم: اسم ماء في جبل طيء، أراد أن هؤلاء عندي كجحاش هذا الموضع الذي يصوت عند ذلك الماء، وهو معنى قوله: (لها فديد)[5] بالفاء، أي: صوت.

٤٣٤ ـ وَما سِوى المُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ... في الحُكْمِ والشُّروطِ حَيْثُما عَمِلْ

---

(١) البيت لأبان اللاحقي في «خزانة الأدب» ١٦٩/٨. ولأبي يحيى اللاحقي في «المقاصد النحوية» ٥٤٣/٣. وبلا نسبة في: «الكتاب» ١١٣/١، «شرح الأشموني» ٢٢٣/٢، «شرح ابن عقيل» ١٠٧/٢، «شرح المفصل» ٧١/٦.

(٢) البيت لزيد الخيل في: «ديوانه» (١٧٦)، «خزانة الأدب» ١٦٩/٨، «الدرر» ٣١٩/٢، «شرح التصريح» ٦٨/٢، «شرح شذور الذهب» (٣٩٤)، «شرح المفصل» ٧٣/٦، «توضيح المقاصد» ١٩/٢، «المقاصد الشافية» ٢٩٠/٤.

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٥٤/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٢/٢، «شرح ابن عقيل» ١٠٨/٢، «همع الهوامع» ٧٤/٣.

(٣) «لسان العرب» (عرض) ١٤٠/٩.

(٤) «معجم البلدان» ٤٥٦/٤.

(٥) «لسان العرب» (فدد) ٢٠٠/١٠.

قوله[١]: (ومن إعمال الجمع قول طرفة:

ثــم زادوا أنــهــم فــي قــومــهــم ... غــفــرٌ ذنــبــهــم غــيــر فــخــر)[٢]

أي: زادوا بأنهم. والشاهد في (غفر ذنبهم) بضم الفاء جمع غفور، وهو خبر (أن)، و(غير فخر) خبر بعد خبر. و(فخر) بضم الخاء جمع فخور من الفخرة.

قوله: (وقال الآخر: أو إلفًا مكة من ورق الحمي)[٣].

قاله العجاج، وصدره: القاطنات البيت غير (الرئم): بضم الراء جمع رائمة (من رام)[٤]، أي: برح و(الأوالف) جمع: آلفة من ألف ألفة. والشاهد فيه حيث نصب (مكة) وهو مجموع، وانتصابه على الحال مما قبله.

(والورق)[٥] بضم الراء جمع ورقاء، وهي التي في لونها بياض إلى سواد.

و(الحمي) أصله الحمام، حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف (ياءً، والفتحة كسرة للقافية، وقيل: حذفت الألف)[٦] وأبدلت الميم الثانية (ياءً).

---

(١) قال ابن الناظم ٣٠٥/١: (ما سوى المفرد، وهو المثنى والجمع، يحكم لهما في الإعمال بما يحكم للمفرد، ويشترط لهما ما اشترط ثَمّ. ومن إعمال الجمع...).

(٢) البيت لطرفة بن العبد في: «ديوانه»، «خزانة الأدب» ١٨٨/٨، «الدرر» ٣٢١/٢، «الكتاب» ١١٣/١، «شرح أبيات سيبويه» ٦٨/١، «شرح التصريح» ٦٩/٢، «شرح المفصل» ٧٤/٦، «المقاصد الشافية» ٢٩٦/٤.
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٥٧/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٥/٢، «شرح ابن عقيل» ١١٠/٢، «همع الهوامع» ٧٦/٣.

(٣) الرجز للعجاج في: «ديوانه» ٤٥٣/١، «شرح ابن عقيل» ١٠٩/٢، «الكتاب» ٢٦/١، «المقاصد الشافية» ٢٩٤/٤.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٥١٩/٢، «الخصائص» ١٣٥/٣، «شرح التصريح» ١٨٩/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٥/٢، «شرح المفصل» ٧٥/٦.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) «لسان العرب» (ورق) ٢٧٦/١٥.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

قوله: (وقال الآخر:

مـمـن حـمـلـن بـه وهـن عـواقـد حبك النطاق فشب غير مهبَّل)[1]

قاله أبو كثير الهذلي، مدح به تأبط شرًا، وكان زوج أمه، أي: هو من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم. والشاهد في (عواقد حبك النطاق) حيث نصب (حبك) بـ(عواقد)، وهو جمع، و(الحبك) الطرائق، جمع حبيكة.

وقوله: (فشب)، أي: الممدوح. (مهبَّل)[2] من أهبله اللحم وهبَّله إذا كثر عليه وركب بعضه بعضًا ويقال: هو الذي حملت به أمه وهي مكرهة. والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكرهة غير مطاوعة جاء الولد نجيبًا.

قوله[3]: (ولو صغر اسم الفاعل أو نعت بطل عمله)، قالوا[4]: لأن التصغير والنعت من خصائص الأسماء فيبعد عن مشابهة الفعل، وعورض بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وهما لا يمنعان العمل.

وأجيب: بأن التثنية والجمع جاء بعد استقرار العمل بسبب جريانه على الفعل بخلاف التصغير [والنعت، وفيه وقفه.

قوله: (وسُوَيِّرًا فرسخًا) تصغير][5] سائر. قال المرادي[6]: ولا حجة فيه؛ لأن (فرسخًا) ظرف، والظرف تعمل فيه رائحة الفعل.

---

(١) البيت لأبي كبير الهذلي في: «الإنصاف» ٢/٢٨٩، «خزانة الأدب» ٨/١٩٢ ـ ١٩٤، «الكتاب» ١/١٠٩، «شرح أشعار الهذليين» ٣/١٠٧٢، «شرح المفصل» ٦/٧٤، «المقاصد الشافية» ٤/٢٩٤.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢/٢٢٦، «المغني» (٨٩٩).

(٢) «لسان العرب» (هبل) ١٥/٢١٠.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/٧٤.

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٦) «توضيح المقاصد» ٢/١٤.

قوله: (ومما يحتج به الكسائي في إعمال الموصوف قول الشاعر:

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ... ذكرت سليمي في الخليط المزايل)[1]

قاله بشر بن أبي حازم[2]، أي: إذا رجعت فاقد لولدها. (خطباء)[3] أي: بينة الخطب، وهو الأمر العظيم: (وفرخين)، أي: ولدين. وفيه الشاهد حيث عمل فيه (فاقد) بعد وصفه بـ(خطباء).

وأجيب[4] عنه: بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره (فاقد)، أي: فقدت فرخين. أو بـ(رجعت) (بإسقاط حرف الجر، أي: رجعت على فرخين ورجعت)[5] من الترجيع، وهو أن تقول عند المصيبة: إنا لله وإنا إليه راجعون، وذكر جواب إذا، و(الخليط): المخالط. و(المزايل) المباين كما جاء في رواية.

٤٣٥ ـ وانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوًا، واخْفِضِ ... وهوَ لِنَصْبِ ما سواه مُقْتَضِي

قوله: (إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال)، لا يختص الحكم بذلك، بل يجري في اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا كان صلة لـ(أل).

قوله: (جاز أن ينصب المفعول الذي يليه وأن يجره) محل جوازهما في اسم[6] الظاهر، أما الضمير المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد

---

(١) البيت لبشر بن أبي حازم في: «المقاصد النحوية» ٣/٥٦٠ وليس في «ديوانه». وبلا نسبة في «شرح التسهيل» ٣/٧٤، «شرح الأشموني» ٢/٢١٧.

(٢) بشر بن أبي حازم عمرو بن عوف الأسدي أبو نوفل (٢٢ق.هـ). شاعر جاهلي فحل من الشجعان، من أهل نجد. توفي قتيلًا في غزوة أغار بها على صعصعة بن معاوية. «طبقات فحول الشعراء» ٩٧، «الأعلام» ٢/٥٤.

(٣) «لسان العرب» (خطب) ٤/١٣٤.

(٤) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣/٧٤: لا حجّة في هذا لإمكان تخريجه على جعلِ (فرخين) منصوبًا برجعت على إسقاط حرف الجرّ، وأصُله: رجعت على فرخين فحذف (على) وتعدّى الفعل بنفسه فنصب، ويجوز نصب (فرخين) بـ(فقدت) مقدّرا مدلولاً عليه باسم الفاعل الموصوف؛ فإنَّ ما لا يعمل يجوز أن يدلَّ على ما يعمل.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٦) ساقطة من (ج).

وجوبًا نحو: هذا مكرمك. وذهب الأخفش[1] وهشام إلى أنه في محل نصب، فلو فصل الضمير عن اسم الفاعل لم يكن إلا في محل نصب كالهاء في (واقيكه)، أما غير المجرد نحو: المكرماك، والمكرموك. فالضمير فيه عند سيبويه كالظاهر. وزعم الأخفش أنه في محل نصب.

قوله: (شبهاً بمصحوب الألف واللام، وبالمنون)، أي: شبهاً باسم الفاعل المصحوب بـ(أل)، وبالمنون إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فإنه يعمل في الحالين، فكذا اسم الفاعل الماضي.

قوله: (وعندي: أن المصحح لنصب اسم الفاعل بمعنى المضي لغير المفعول الأول هو اقتضاء اسم الفاعل إياه، فلا بد من عمله فيه قياسًا على غيره) يُرَدُّ بأن الاقتضاء غير كاف، بل هو مع المشابهة التامة بالفعل الذي هو الأصل في العمل، وذلك بالمشابهة اللفظية والمعنوية مع الاعتماد على ما مرَّ ليقرب من الفعل، وإلا فلا يعمل فلا يصح القياس.

٤٣٦ ـ واجْرُرْ، أو انصِبْ تابعَ الّذي انْخَفَضْ كَمُبْتغِي جَاهٍ، ومَالاً مَنْ نَهَضْ

قوله: (فالوجه) الأنسب بما بعده فالأوجه.

قوله[2]: (وعلى إضمار فعل) هو مذهب سيبويه[3] واقتصر على

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٢/٢٢٧. قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣/٧١ ـ ٧٢: وقيل ـ وعليه الأخفش وهشام ـ : محلّه النصب، وزال التنوين أو النون في مُكْرِماك ومُكْرِموك للطافة الضمير لا للإضافة. قالا: لأنّ موجب النّصب المفعولية: وهي محقّقة، وموجب الجرّ الإضافة وليست محققة؛ إذ لا دليل عليها إلاّ الحذف المذكور، ولم يتعيّن سببًا له.
ورُدَّ بالقياس على الظاهر، فإنّه لا يحذف التنوين فيه إلاّ للإضافة، ويتعيّن النصب لفقد شرط الإضافة، بأن كان في اسم الفاعل (أل) وخلا منها الظاهر والمضاف إليه، ومرجع الضمير.

(٢) قال ابن الناظم ١/٣٠٧: فإن كان اسم الفاعل صالحًا للعمل كان نصب التابع على وجهين: على محل المضاف إليه، أو على إضمار معك...

(٣) قال سيبويه في «الكتاب» ١/١٦٩: ونقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ، إذا أشركتَ بين الآخِر والأوّل في الجارّ؛ لأنّه ليس في العربية شيءٌ يعمل في حرفٍ=

الفعل؛ لأنه الأصل، وإلا فحقه أن يقول: فعل أو اسم فاعل أو على إضمار عامل.

قوله: (ومثل هذا قول الشاعر:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخراق)[1]

(دينار) علم على رجل. والشاهد في (عبد رب) حيث نصب بالعطف على محل (دينار) أو بعامل مضمر، أي: أو تبعث عبد رب و(أخا عون) بدل من (عبد رب).

قوله[2]: (التقدير: وجعل الشمس) سكت عن ناصب ﴿سَكَنًا﴾ للعلم به مما قدمه في قوله: (وأما غيره فلا بد من نصبه...) إلخ.

٤٣٧ ـ وكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ في مَعْنَاهُ كَالمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

قوله: (ما دل) أي: اسم دل، ولو عبر به كان أولى.

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذا إِلى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كَـ«مَحْمودُ» المقَاصِدِ الوَرِعْ

قوله: (إذا أزيلت النسبة إليه) لفظ (إليه) صلة النسبة، أي: أزيلت عنه النسبة إليه.

= فيمتنع أن يُشرَك بينه وبين مثله. وإن شئت نصبت على المعنى وتُضمِرُ له ناصبًا، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، كأنه قال: ويضرب عمرًا أو وضاربٌ عمرًا.

(١) البيت لجار بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرًا، أو هو مصنوع في «خزانة الأدب» ٢١٥/٨، أو لجرير أو لمجهول أو هو مصنوع في «المقاصد النحوية» ٥١٣/٣. ولجرير في «الدرر» ٤٨٧/٢.
وبلا نسبة في: «الأنساب» ١٧١/١، «شرح أبيات سيبويه» ٣٩٥/١، «شرح الأشموني» ٢٢٨/٢، «المقاصد الشافية» ٣٠٧/٤، «شرح ابن عقيل» ١١٢/٢.

(٢) قال ابن الناظم ٣٠٧/١: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾ التقدير: جعل الشمسَ والقمرَ حسبانًا.

أبنية المصادر

٤٤٠ ـ فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى   مِنْ ذي ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا

***

أبنية المصادر

قوله: (ولَثَمَهُ لَثْمًا) هو من: لثمت الحجارة خف البعير: إذا أصابته وأدمته. قاله الجوهري[1].

٤٤١ ـ وَفَعِلَ اللاَّزِمُ بَابُهُ فَعَلْ   كَفَرِحٍ، وكَجَوًى، وكَشَلَلْ

قوله: (وكجوى)، الجوى: الحرقة وشدة الوجد من عشق وحزن، تقول منه: جِوى الرجل بالكسر فهو (جوٌ) مثل (دوٌ) قاله الجوهري[2].

٤٤٢ ـ وفَعَلَ اللاَّزِمُ مِثْلُ قَعَدا   لَهُ فُعُولٌ باطِّرَادٍ كَغَدا

٤٤٣ ـ ما لم يَكُنْ مُسْتَوْجبًا: فِعَالاَ   أَوْ فَعَلاَنًا فادْرِ أو فُعَالا

قوله: (وهو المستوجب لأحد الأوزان المذكورة)، أي: مع وزن (فعيل) الآتي بيانه من أن الشارح أشار إليه قبيل هذا أيضًا بقوله: أو سير.

---

(١) «الصحاح» (لثم) ٢/٤٣٣.

(٢) «الصحاح» (جوا) ١/٢٢٥.

٤٤٤ ـ فَأَوَّلٌ لِذي امْتِنَاعٍ كَأَبَى　　والثاني لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
٤٤٥ ـ لِلدَّا فُعَالٌ، أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمِلْ　　سَيرًا، وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

قوله: على ما في نسخة: (أو إباء) بعد قوله: (امتناع) الأولى العطف بالواو لترادف اللفظين.

قوله: (وزكم) مبني للمفعول ولم يسمع[1] إلا كذلك، فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر لأصله المقدر.

قوله[2]: (ونعق الراعي نعاقًا)، أي: صاح.

قوله[3]: (وأزت القدر أزازًا)، أي: غلت[4].

قوله: (وبغم الظبي بُغامًا، وضَبحَ الثعلب ضُباحًا)، أي: صوتًا[5].

قوله[6]: (للسير) تبع فيه النظم، وحقه أن يقول: لضروب[7] السير. ليخرج نحو: سار سيرًا، وذهب ذهابًا، وسعى سعيًا، ومشى مشيًا.

قوله: (نحو: زمل زميلاً)، الزميل: ضرب من سير الإبل.

قوله[8]: (كنعيب): هو من نعب الغراب، ينعَب وينعِب نعبًا، ونعيبًا ونُعَابًا وتنعابًا، أي: صاح[9]. ويطلق النعيب على السير السريع.

قوله: (صهل الفرس)، أي: صوت.

---

(١) «لسان العرب» (زكم) ٦٣/٦: وزُكِمَ الرّجلُ وأَزْكَمَهُ الله فهو مزكوم.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) «لسان العرب» (أزز) ١٣٢/١.
(٥) «لسان العرب» (ضبح) ١٣/٨.
(٦) قال ابن الناظم ٣١٠/١: وأمّا فعيل فهو للسّير...
(٧) في (ج): المصيرفي.
(٨) قال ابن الناظم ٣١٠/١: وكثيرًا ما يوافق (فُعَالاً) كنعيب.
(٩) «لسان العرب» (نعب) ١٩٧/١٤.

قوله: (وصخد الصَّرْدُ صَخِيدًا)، أي: صاح.

قوله: (وصرخ صراخة) الصريخ الخالص.

٤٤٦ ـ فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلا كَسَهُلَ الْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلاَ
٤٤٧ ـ ومَا أَتى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ، كَسُخْطٍ، وَرِضَى

قوله: (الأبنية المذكورة: إما من الكثرة... إلخ)، حقه أن يقول: أبنية المصادر إما... إلى آخره.

قوله: (وما جاء من أبنية المصادر مخالفًا لها)، يعني: مخالفًا لأبنية المصادر المقيسة وهي القسم الأول خاصة. وأما الثاني: فغير مقيس، فهو المراد بقوله: (وما جاء...) إلى آخره. فلو قال: مما جاء... إلى آخره. كان أولى.

وقوله: (عليه) الأولى عليها.

وقوله: (فنظائره) ليس له كبير معنى فلو قال بدله: فهو قليل. كان أولى.

قوله: (ولم يخرج عن ذلك إلا (فِعالة) فإنها قد كثرت في الحرف) هذا وارد على الناظم؛ لأن كلامه يقتضي أنه موقوف على النقل، وهذا من الكثرة بحيث يقاس عليها.

٤٤٨ ـ وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ
٤٤٩ ـ وَزَكِّه تَزْكِيَةً، وأَجْمِلاَ إِجْمَالَ مَن تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ
٤٥٠ ـ واسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً، وغَالِبًا ذا التَّا لَزِمْ
٤٥١ ـ ومَا يلي الآخِرُ مُدَّ، وافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحا
٤٥٢ ـ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى، وضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَال قَدْ تَلَمْلَمَا

قوله: (نحو: أقام إقامة)، أصله: أقوم إقوامًا، نقلت حركة العين إلى الفاء فبقيت العين ساكنة فحذفت الألف فقلبت العين ألفًا. وعوض عن

المحذوف بتاء التأنيث فصار أقام إقامة، وكلامه يقتضي أن إعلال العين إنما حصل بعد حذف الألف، فأعلت بعد ذلك بقلبها ألفًا كما مرَّ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وهو صحيح وما في «التوضيح»[(١)] وغيره من أن قلبها ألفًا قبل حذف الألف صحيح أيضًا. واستشكاله بأن شرط قلبها ألفًا ألا يكون بعدها ألف، يرد بأن هذا الشرط إنما ذكروه في معتل اللام؛ ليخرج به نحو (غزوًا ورميًا) إذ القلب فيه يستلزم الحذف فليس بنحو: (غِزى، ورمى) بخلافه في معتل العين الذي الكلام فيه، ثم ما اقتضاه كلامه من أن المحذوف الألف الزائدة هو مذهب[(٢)] الخليل وسيبويه، ومذهب الأخفش والفراء أنه العين.

قوله: (أراه إراء)[(٣)] جعله من معتل العين بناء على القول بأن الهمزة من حروف العلة. وأصل (إراء): إرأيا. نقلت حركة عينه إلى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين، وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة.

قوله: (وإن كان (تَفَعَّل) فمصدره على (تفعل)، أي: صحيح اللام أو معتلها، لكن معتلها تبدل الضمة التي قبل آخره كسرة كتوقى وتوقيًا، وتجلى تجليًا.

قوله في النظم: (إجمالاً من تجملا تجملا) [(إجمال) مضاف إلى (مَنْ) و(من) موصول صلته (تجملا تجمل)][(٤)] بتقديم المصدر على الفعل.

٤٥٣ ـ فِعْلَالٌ، اوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا واجْعَلْ مَقيسًا ثانيًا، لا أوَّلاَ

قوله: (كدحرج دحرجة، وبهرج بهرجة)، مثالان لمصدر (فعلل).

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٦٢/٢: تُنْقَل حركتها إلى الفاء، فتُقْلَب ألفًا، ثمَّ تحذف الألف الثانية...

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٥/٢.

(٣) في (ب): إراءة. وما أثبته نقلاً من الأصل.

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

وقوله: (بيطر بيطرة، وحوقل حوقلة)، مثالان للملحق بـ(فعلل).

والبهرج[1]: الباطل، والرديء من الشيء. وبيطر[2] الدواب إذا عالجها بشق جرحها. ونحوه[3] وحوقل الشيء إذا ضعف ونحف من الكبر يقال: حوقل الشيخ إذا كبر وفتر عن الجماع.

قوله: (نحو: سرهف سرهافًا)، السرهفة[4]: نعمة البدن. يقال: سرهفت الصبي إذا أحسنت غذاءه.

قوله: (وهو عند بعضهم مقيس) كلام والده في «التسهيل»[5] يقتضي اعتماده، وكلامه هنا بخلافه. وقال ابن هشام[6]: هو قياسي في المضاعف كـ(زلزال)؛ سماعي في غيره كـ(سرهاف).

٤٥٤ ـ لِفَاعَلَ الْفِعالُ، والْمُفَاعَلَهْ وغَيْرُ ما مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

قال[7]: (ويجوز فتح أول المضاعف، والأكثر حينئذٍ أن يعني به اسم الفاعل نحو: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤﴾ [الناس: ٤]، أي: الموسوس)، وحكى الصاغاني في المضاعف ضم الفاء.

قوله[8]: (نحو: ياسرهُ)، يقال: ياسر بأصحابك، أي: خذ بهم يسارًا، أو يامن بهم، أي: خذ بهم يمينًا.

---

(١) «لسان العرب» (بهرج) ٥١٨/١.
(٢) «لسان العرب» (بطر) ٤٣٠/١.
(٣) «لسان العرب» (حقل) ٢٦٤/٣.
(٤) «لسان العرب» (سرهف) ٢٤٩/٦.
(٥) انظر: «شرح التسهيل» ٤٧٢/٣.
(٦) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٦٣/٢: وفِعْلَالٌ ـ بالكسر ـ إن كان مضاعفًا كزِلْزَالٍ ووِسْوَاسٍ، وهو في غير المضاعف سماعيّ، كسَرْهَفَ سِرْهافًا.
(٧) «أوضح المسالك» ٢٦٣/٢.
(٨) قال ابن الناظم ٣١٢/١: وتنفرد مُفَاعلة، غالبًا بما فاؤه ياء نحو: ياسَرَهُ مُيَاسَرَةً ويامَنَهُ مُيَامَنَةً...

قوله: (وقولي غالبًا احتراز من نحو: ياومه مياومة ويوامًا)، المحترز عنه بقوله[1]: يوام فهو نادر لاستثقال الكسرة على الياء.

قوله: (إلا بثبت)[2] هو بتحريك الباء، أي: حجة. قاله ابن الأثير[3] وغيره.

قوله: (كقول الراجز:

وهـي تـنـزي دلـوهـا تَـنْـزِيّـا كـمـا تُـنَـزّي شَـهْـلَـةٌ صَـبِـيّـا)[4]

أي: تلك المرأة تحرك دلوها لإخراجه من البئر بيديها تحريكًا كتحريك الشهلة أي: العجوز في ترقيصها الصبي. وخص الشهلة؛ لأنها أضعف من الشابة. والشاهد في (تنزيًا) إذ القياس فيه: تنزية بوزن تفعلة كما تقول: سمى تسمية، وزكى تزكية، لكنه أتى كمصدر فعل الصحيح اللام نحو: سلم تسليمًا.

قوله: (وتملق الشيء تملاقًا)، يقال: تملقه[5] وتملق له تملقًا وتملاقًا، أي: تودد إليه وتلطف له.

---

(١) من (ج).

(٢) «لسان العرب» (ثبت) ٢/٨٠.

(٣) المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني العلامة مجد الدين أبو السعادات الجزري الإربليّ المشهور بابن الأثير. من مشاهير العلماء وأكابر النبلاء، ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة، له من التصانيف: «النهاية في غريب الحديث»، «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، «البديع في النحو»، «الباهر في الفروق في النحو»، وغير ذلك. مات سنة ست وستمائة.
«بغية الوعاة» ٢/٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٤) الرجز بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢٦٤، «شرح الأشموني» ٢/٢٣٥، و«الخصائص» ٩٩ ٢/٣٠٢، «شرح ابن عقيل» ٢/١٢٠، «شرح المفصل» ٥٨/٦، «توضيح المقاصد» ٢/٢٧، «شرح المكودي» (١٧١). والرواية في «شرح الأشموني»: باتت تنْزي.

(٥) «لسان العرب» (ملق) ١٨١/١٣.

قوله: (ومن مجيء (تفاعل) على (فعيل)) ذكره مصدر (تفاعل) السماعي فرع ذكر مصدره القياسي ولم يذكره، وحكمه أنه يضم رابعه نحو: تباعد تباعدًا، ويمكن بالعناية إدراجه في قول الناظم أمثال: قد (تلملما). بحمله على ما زيدت التاء أوله لكنه حينئذٍ يغني عن قوله: (تجملا تجمل).

قوله(١): (نحو: حوقل حيقالاً) سمع فيه أيضًا حوقال(٢).

قوله: (قال الراجز:

يا قوم قد حوقلت أو دنوت وبعد حيقال الرجال الموت)(٣)

تقدم بيان (معنى)(٤): (حوقل) والشاهد في (حيقالا) فإنه بوزن (فيعال) وهو مصدر (فوعل) والقياس فيه (فوعلة) كدحرجة.

٤٥٥ ـ وفَعلة لمرة كجَلْسَة وفِعلة لهيئةٍ كجِلْسَة

قوله: (فيدل على المرة منه بالوصف)، كأن يقال في مثاليه: رحمة عظيمة، ونعمة عظيمة، ومثله يجرى في (فِعلة) بالكسر للهيئة، فإذا كان بناء المصدر على (فعلة) كـ: نشد نشدة فيدل على الهيئة منه بالوصف، كأن يقال في هذا المثال: نِشدة عظيمة. وكذا يقال في غير الثلاثي كإقامة واحدة، واستقامة واحدة.

---

(١) قال ابن الناظم ٣١٢/١ ومن مجيء فَوْعَل على فِيْعَال نحو: حَوْقَل حِيقالاً...
(٢) يرى ابن عقيل في «المساعد» ١٢٧/٢ أنَّ أصل حِيقال هو حِوْقال فقلبت الواو ياءً للكسرة كميزان.
(٣) الرجز لرؤبة في: «ديوانه» (١٧٠)، «المقاصد النحوية» ٥٧٣/٣.
وبلا نسبة في: «شرح ابن عقيل» ١٢٣/٢، «شرح المفصل» ١٥٥/٧، «المساعد» ٦٢٧/٢، «المنصف» ٣٩/١، ٧/٣.
(٤) ساقطة من الأصل.

٤٥٦ ـ في غَيرِ ذي الثلاثِ بالتّا الْمَرّهْ   وشَذَّ فيهِ هَيئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

قوله: (هو حسن العِمّة)، لك أن تقول: كيف يصح أن يمثل بالعمة أولاً للهيئة من الثلاثي وثانيًا لها من غيره، وظاهر كلام «الصحاح»[(١)] وغيره تخصيص ذلك بالثاني.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) «الصحاح» (عمم) ١٦٣/٢.

أبنيةُ أَسماءِ الفَاعِلين، والمفعُولينَ، والصِّفَات المشَبَّهَة بهَا

٤٥٧ ـ كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُون كَغَذَا

***

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

الأولى زيادة: (والمفعولين) عقب الفاعلين كما في نسخة من المتن، ثم حذف قوله: (والصفات المشبهة بها) من هنا لترجمته بها بعد، أو حذف الترجمة بها بعد.

قوله: (فإن كان له) أي: لما دل على حدث وصاحبه.

قوله: (وغَذَا فهو غَاذٍ) هو بالمعجمتين، يقال: غذا[1] الماء، أي: سال. وهو بهذا المعنى لازم. وبمعنى: غذوت الصبي باللبن، أي: ربيته به. متعد، وكل منهما صحيح هنا.

قوله: (وأما المسموع فنحو: أمن فهو آمن) بناه على أنه لازم، وليس كذلك بل هو متعد، وقد مثل به له ابن هشام[2]، فقال: (كأمنه، وشربه

---

(١) «لسان العرب» (غذا) ٣١/١٠.

(٢) «أوضح المسالك» ٢/ ٢٦٦.

وركبه). انتهى. يقال: أمنت[1] الشيء أمنًا: ضد خفته.

قوله: (ويفهم هذا التفصيل من قوله بعد) لا حاجة إلى قول: (بعد).

٤٥٨ ـ وَهْوَ قَلِيلٌ في فَعُلتُ، وفَعِلُ غَيرَ مُعَدّى، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِل
٤٥٩ ـ وأَفْعَلٌ فَعْلَان نحوُ أَشِرِ ونحوُ صَدْيَانَ، ونحوُ الأَجْهَرِ

قوله: (وغرث)، يقال: غرث[2] غرثًا، أي: جاع.

قوله: (وصديان)[3]، أي: عطشان.

٤٦٠ ـ وَفَعْلٌ اولى وَفَعيلٌ بِفَعُلْ كالضَّخْم والجَميل والفِعْلُ جَمُلْ

قوله: (أن يجيء على (فعل)) خبر[4] (الذي) وكلامه يقتضي أن فعلاً وفعيلاً غير قياسيين. قال المرادي[5]: وهو مخالف لما قاله والده في «شرح التسهيل» من أن من استعمل القياس فيهما فهو مصيب.

قوله: (فهو شهم)[6]، أي: جلد ذكي الفؤاد.

٤٦١ ـ وأَفْعَلٌ فِيهِ قَليلٌ، وَفَعَلْ وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

قوله: (فهو أحرش)، (هو بالحاء المهملة والشين المعجمة: الخشن، يقال: حرش)[7][8] الشيء حروشة، أي: خشن. وأما حرش الضب حرشاً بمعنى: هيجه في جحره بيده ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه كما قاله

(١) «لسان العرب» (أمن) ١/٢٢٣.
(٢) «لسان العرب» (غرث) ١٠/٤٠.
(٣) «لسان العرب» (صدي) ٧/٣١١.
(٤) قال ابن الناظم ١/٣١٥: الذي كَثُر في اسم الفاعل من (فَعُل) حتّى كاد يطّرد: أن يجيء على (فَعْل، أو فعيل).
(٥) «توضيح المقاصد» ٢/٣٠.
(٦) «لسان العرب» (شهم) ٧/٣١١.
(٧) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٨) «لسان العرب» (حرش) ٣/١٢٤.

الجوهري[1] وغيره، فهو على (فعَل) بفتح عينه وهو متعد، فليس مما نحن فيه.

٤٦٢ ـ وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ
٤٦٣ ـ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلَقَا ... وضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
٤٦٤ ـ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ما كَانَ انْكَسَرْ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ
٤٦٥ ـ وَفِي اسْمِ مَفعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدْ ... زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ
٤٦٦ ـ ونَابَ نَقلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ ... نَحْوُ فَتَاةٍ، أَوْ فَتًى كَحِيلِ

قوله[2]: (يعني: أنه قد يستغنى في بناء اسم الفاعل من (فعل) بمجيئه على غير فاعل) تفسير بحسب المعنى، وإلا فحقه أن يقول: قد يستغنى (فعل) بمجيء اسم فاعله على غير فاعل.

تنبيه: في إطلاق اسم الفاعل على ما مرَّ من الأوزان التي على[3] غير (فاعل) تجوز في الاصطلاح الشائع، فإنها صفات مشبهة، أما ما كان بوزن (فاعل) فهو اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما دل على الثبوت كـ:طاهر القلب. وشاحط الدار، أي: بعيدها، فصفة مشبهة أيضًا كما سيأتي في بابها.

قوله: (تقول: ناب عن بناء وزن (مفعول) في الدلالة على اسم المفعول من الفعل الثلاثي ذو (فعيل)) لا يختص ذلك بوزن (مفعول) بل يأتي في وزن (فاعل) كقدير وعليم، وخرج، بالدلالة نيابته عن ذلك في العمل فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قتيل أبوه. ولهذا قال في «التسهيل»: إنه ينوب عنه في الدلالة لا العمل. وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى سماع، قاله المرادي[4].

---

(١) «الصحاح» (حرش) ٢٥٢/١.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٣١/٢، «شرح الأشموني» ٢٤٤/٢ ـ ٢٤٥.

قوله: (لم يقس عليه)، أي: فلا يقال: ضربت في مضروب، ولا عليم في معلوم، ولا قويل في مقول.

قوله: (بإجماع) رد بأن بعضهم جعله مقيسًا فيما ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل) كـ(جريح)، و(قتيل)، و(كحيل) لا فيما له (فعيل) بمعنى (فاعل) كعليم؛ لئلا يحصل اللبس، وقد ينوب فعيل عن مُفعل نحو: أعقدت العسل فهو عقيد بمعنى: معقد، وأعله المرض فهو عليل بمعنى: معلل.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

الصِّفَة المَشبَّهَةُ باسمِ الفَاعِل

٤٦٧ ـ صِفَـةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فَـاعِـلِ   مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ
٤٦٨ ـ وَصَوْغُـهَا مِنْ لازِمٍ لِـحَـاضِـرِ   كَطَاهِـرِ الْقَلْـبِ جَمِيـلِ الظَّـاهِـرِ

***

الصفة المشبهة باسم الفاعل

قوله: (والصلاحية. . . إلى آخره) مفاد مما قبله بقرينة قوله قبل: (فلذلك. . . إلخ).

قوله: (قال الشاعر:

وما أنا من رزء وإن جل جازع   ولا بسرور بعد موتك فارح)[1]

قاله أشجع السلمي، و(جازع) خبر أنا و(من رُزْء) صلته، والرزء[2] بضم الراء: المصيبة، والشاهد في (فارح) حيث حول ـ لقصد الحدوث ـ عن (فرح) الذي هو صفة مشبهة، والمعنى: ولا أنا فارح بسرور بعد موتك.

---

(١) البيت لأشجع السلمي في: «ديوانه» (٢٠٠)، «خزانة الأدب» ١/٢٩٥، «المقاصد النحوية» ٣/٥٧٤، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٨٥٨).
وبلا نسبة في «توضيح المقاصد» ٢/٣٣.
(٢) «لسان العرب» (رزأ) ٥/٢٠٠.

قوله: (وقد تكون جارية عليه)، أي: إذا أضيف إلى مرفوعه كما قدمته في الباب السابق.

قوله: (ومما تخصص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرها الفاعل بالإضافة)، أي: بأن تحسن تحويل إسناد الصفة عن المرفوع بها إلى ضمير موصوفها.

قوله: (فإن ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل، إلا إذا أمن اللبس فقد يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو: زيد كاتب الأب، يريد: كاتب أبوه)، قال المرادي[(١)]: (ليس هذا على إطلاقه بل نقول: إن قصد ثبوت اسم الفاعل فإن كان من لازم عومل معاملة الصفة المشبهة فتقول: (زيد قائم الأب) بالرفع والنصب والجر على حد الحسن الوجه، وإن كان من متعد بحرف جر، فكذلك (عند الأخفش، ونقل المنع عن الجمهور، وإن كان من متعدٍّ إلى واحد فكذلك)[(٢)] عند المصنف بشرط أمن اللبس وفاقًا للفارسي، وذهب كثير إلى منعه. وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصارًا جاز، وإلا فلا.

وإن كان من متعد إلى أكثر من واحد لم يجز (جعله)[(٣)] كالصفة المشبهة. انتهى. وفي تمثيله بـ(قائم الأب) بالنظر إلى الجر نظر يعرف مما يأتي في نحو: (زيد كاتب أبوه). وقال ابن هشام[(٤)] بعد ذكره التعريف الذي ذكره الناظم: (فخرج)[(٥)] نحو: زيد ضارب أبوه، فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا يوهم الإضافة للمفعول ونحو: (زيد كاتب أبوه). فإن إضافة الوصف فيه لا تحسن؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها، حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها؛ لأنه لو لم يقدر ذلك لزم

---

(١) «توضيح المقاصد» ٣٢/٢.

(٢) ما بين القوسين ساقطا من (ج).

(٣) سقط من (ب) و(ج): جعله. وما أثبته الأصل.

(٤) «أوضح المسالك» ٢٦٩/٢.

(٥) ساقطة من (ب).

إضافة الشيء إلى نفسه؛ ولأنهم يؤنثون الصفة في نحو: (هند حسنة الوجه). ولهذا حسن أن يقال: (زيدٌ حسن الوجه)؛ لأن من حسن وجهه حسن أن يسند [(الحسن) إلى جملته مجازًا، وقبح أن يقال: (زيد كاتبُ الأبِ)؛ لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند][(1)] الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد)، والذي قاله هو الموافق لمفهوم قول النظم وصوغها من لازم.

قوله: (فهو)، أي: العلم باستحسان ما ذكره.

قوله: (متأخر عنه)، أي: عن العلم بكون الصفة مشبهة.

قوله: (وأنت تعلم أن العلم بالمُعَرِّف... إلى آخره)، رد بأن العلم باستحسان الإضافة، للفاعل في المعنى موقوف على النظر في معناها لا على كونها صفة مشبهة، كما ذكره ابن هشام[(2)]، حيث قال بعد كلامه السابق: وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوف على النظر في معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة، وحينئذٍ فلا دور في التعريف المذكور كما زعم الشارح.

٤٦٩ ـ وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدّى لَهَا عَلَى الحدِّ الّذِي قَدْ حُدّا

٤٧٠ ـ وَسَبْقُ ما تَعْمَلُ فيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

قوله: (والصفة المشبهة فرع على اسم الفاعل في العمل فقصرت عنه)، أي: لأنها غير جارية على الفعل في الحركات والسكنات غالبًا، وأما شبهها[(3)] به ففي التثنية والجمع والتأنيث، والدلالة على الحدث وصاحبه.

قوله: (وجذلان)، أي: فرحان إذ الجذل بالتحريك: الفرح. وقد جذل بالكسر يجذل فهو جذلان، قاله الجوهري[(4)].

---

(1) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(2) «أوضح المسالك» ٢/٢٦٩، «شرح الأشموني» ٢/٢٤٦.

(3) انظر: «شرح الأشموني» ٢/٢٤٦.

(4) «الصحاح» (جذل) ١/١٧٩.

٤٧١ ـ فارْفَعْ بهَا، وانصِبْ، وَجُرَّ مَعَ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ مَصْحُوب أَلْ، ومَا اتَّصَل

٤٧٢ ـ بِهَا مُضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا، وَلاَ ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ

٤٧٣ ـ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا ... لَم يَخْلُ فَهْوَ بِالْجِوَارِ وُسِمَا

قوله: (فالرفع على الفاعلية)، قال الفارسي: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة.

قوله: (وهو المراد بقوله: «مصحوب (أل)»)، أي: فمصحوب (أل) في كلام الناظم تنازعته الأفعال الثلاثة قبله، وما اتصل بها معطوف على مصحوب (أل).

قوله: (ولم ينفصل عنها بالألف واللام) عطف تفسير على ما قبله.

قوله: (تفهم من هذه العبارة أن الصفة المصاحبة للألف واللام لا يجوز إضافتها إلى الشيء الخالي من التعريف... إلى آخره).

محله في الصفة المفردة إذ المثناة والمجموعة يجوز إضافتها إلى ما ذكر؛ لحصول الفائدة من التخفيف بحذف النون.

قوله: (لأن الإضافة فيها لم تفد تخصيصًا... إلى آخره)، نبه به على أن إضافة الصفة هنا إنما تفيد تخفيفًا بحذف التنوين، أو نون المثنى أو المجموع على حده، أو رفع القبح المعبر عنه في الشرح بالتخلص من حذف الرابط، أو رفع التجوز في العمل نحو: (مررت بزيد الحسن الوجه) إذ في رفع (الوجه) قبح خلو الصفة من ضمير الموصوف، وفي نصبه تجوز بإجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي، وفي جره تخلص منهما، ومن ثم امتنع: الحسن وجهه، والحسن وجه أبيه بالجر؛ لانتفاء قبح الرفع؛ لأن في الصفة حينئذٍ ضميرًا يعود على الموصوف. وامتنع: الحسن وجه، والحسن وجه أب بالجر؛ لانتفاء قبح النصب؛ لإمكان نصب النكرة تمييزًا.

قوله: (المجرد منهما)، أي: من التعريف بالألف واللام، ومن

الإضافة إلى المعرف بهما، وإنما لم أجعل ضميرًا منهما للألف واللام؛ لئلا يدخل فيه نحو: حسن وجه الأب.

قوله[1]: (والمضاف إلى المجرد)، يغني عنه قوله: (المجرد منهما ومن الضمير) لصدقه به، ولو قال: ومن الإضافة. بدل: (ومن الضمير؛ لسلم من ذلك، ولو في عود ضمير)[2] منهما إلى الألف واللام بالغرض.

قوله: (والدليل على الجواز قول الراجز:

ببهمة منيت شهم قلب   منجذ لا ذي كهام ينبو)[3]

البهمة[4]: الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه.

و(ببهمة) صلة (منيت)، أي: ابتليت و(شهم)، أي: جلد ذكي الفؤاد و(قلب) مرفوع به. وفيه الشاهد على جواز: (حسن وجه). بالرفع، وهو قبيح لعدم رابط لفظي بين الصفة وموصوفها. و(منجذ)[5] بفتح الجيم وبالمعجمة، أي: مجرب أحكمته الأمور. ويقال: سيف[6] كهام، أي: كليل. و(ينبو)[7] من نبا الشيء إذا تباعد وتجافى.

قوله[8]: (ونحوه: قول النابغة:

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) الرجز بلا نسبة في: «الدرر» ٣٢٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٥٢/٢، «همع الهوامع» ٨٥/٣، «شرح التسهيل» ٩٦/٣.

(٤) «لسان العرب» (بهم) ٥٢٥/١.

(٥) «لسان العرب» (نجذ) ٥٠/١٤.

(٦) «لسان العرب» (كهم) ١٨٠/١٢.

(٧) «لسان العرب» (نبا) ٢٩/١٤.

(٨) ساقطة من (ج).

ونــأخــذ بــعــده بــذنــاب عــيــش أجب الــظــهــر لــيــس لــه ســنــام)[1]

مدح به النابغة الذبياني النعمان بن الحارث الأصفر، و(الذناب)[2] بكسر المعجمة: عقب كل شيء، وروى بدل (نأخذ): (نمسك).

(وأجب[3] الظهر)، أي: مقطوعه. أي: ونبقى بعد النعمان في شدة وسوء حال، ونتمسك بطرف عيش قليل الخير، بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه وانقطع لشدة هزاله.

والشاهد في (أجب) حيث نصب (الظهر) بـ(أجب) مثل: حسن الوجه، ويجوز رفع (أجب) على أنه خبر مبتدأ محذوف، ونصبه بالحالية، ورفع (الظهر) بـ(أجب) وجره بالإضافة، وجرهما معًا (أجب) بأنه صفة لـ(عيش) و(الظهر) بالإضافة، وقد ذكر الشارح بعض ذلك.

قوله: (ونحوه: قول الراجز:

أنــعــتــهــا إنــي مــن نــعــاتــهــا كــوم الــذرى وادقــة ســراتــهــا)[4]

قاله عمر[5] بن لجأ التيمي، والضمير في (أنعتها) للنوق، و(النعات) بضم النون وتشديد العين جمع ناعت، و(كوم الذرى) نصب على المدح، و(كوم)[6] بضم الكاف جمع كوماء وهي العظيمة السنام، و(الذرى) بضم

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في: «ديوانه» (١٠٦)، «الكتاب» ١/١٩٦، «شرح المفصل» ٦/٨٣، «خزانة الأدب» ٧/٥١١، «شرح التسهيل» ٣/٩٦، «شرح أبيات سيبويه» ١/٢٨، «المقاصد النحوية» ٣/٥٧٩. وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢/٢٥٣، «الإنصاف» ١/١٣٤.

(٢) «لسان العرب» (ذنب) ٥/٦٢ ـ ٦٣.

(٣) «لسان العرب» (جبب) ٢/١٦١.

(٤) الرجز لعمر بن لجأ التيمي في: «ديوانه» (١٥٣)، (١٥٥)، «خزانة الأدب» ٨/٢٢١، «شرح المفصل» «المقاصد النحوية» ٣/٥٨٣، «الدرر» ٢/٣٣٠.
وبلا نسبة في «شرح المفصل» ٦/٨٣، «شرح الأشموني» ٢/٢٥٣.

(٥) عمر بن لجأ بن حدير التيمي. ت١٠٥هـ. شاعر أموي، اشتهر بما كان بينه وبين جرير من مناظرات ومعارضات.
«الشعر والشعراء» ٦٨٤، «الأعلام» ٥/٥٩.

(٦) «لسان العرب» (كوم) ١٢/١٩٠.

المعجمة جمع: ذروة، أعلى السنام، والشاهد في (وادقة) فإنه صفة مشبهة على قلة من ودقت السرة إذا دنت من الأرض من السمن، وقد نصبت المضاف إلى ضمير الموصوف وهو (سرات) جمع: سرة فدل على جواز (زيد حسن وجهه).

قوله[1]: (وأنشد للشماخ:

(أمن دمنتين عرَّس الركب فيهما بحقل الرخامى قد عفا طَلَلاهمَا)[2]
أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما)

قالهما معقل بن ضرار الشماخ، والهمزة للاستفهام. و(من) تعليلة، و(الدمنة)[3]: ما بقي من آثار الدار، و(الحقل)[4] في الأصل: الزرع إذا تشعب ورقه قبل أن يغلظ ساقه. و(الرخامى)[5]، شجر مثل الضال والمراد بـ(حقل الرخامي) موضع و(قد عفا طللالهما) حال من الدمنتين أي: اندرس آثارهما: و(على) بمعنى: (في) و(جارتا صفا) كلام إضافي فاعل (أقامت) وأراد بـ(جارتا) الأثفيتين، والإثفية[6]: ـ بالضم ويكسر ـ: الحجر يوضع عليه القدر. وجمعها (أثافي)، وثالثة الأثافي: القطعة من الجبل يجعل بجنبها اثنتان و(الصفا): الجبل. و(كميتا الأعالي) صفة (جارتا)، أي: أعاليهما شديد الحمرة و(جونتا مصطلاهما)، أي: أسافلهما مسودة، والمصطلى[7]: موضع النار،

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) البيتان للشمّاخ في: «ديوانه» (٣٠٧ ـ ٣٠٨)، «خزانة الأدب» ٢٩٣/٤، «الدرر» ٣٢٦/٢، «الكتاب» ١٩٩/١، «شرح المفصل» ٨٣/٦ ـ ٨٦، «المقاصد النحوية» ٥٨٧/٣، «همع الهوامع» ٨٣/٣.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٥٤/٢.
(٣) «لسان العرب» (دمن) ٤١٠/٤.
(٤) «لسان العرب» (حقل) ٢٦٢/٣.
(٥) «لسان العرب» (رخم) ١٨٠/٥.
(٦) «لسان العرب» (أثف) ٧٢/١.
(٧) «لسان العرب» (صلا) ٣٩٩/٧.

والشاهد فيه إذ (جونتا) صفة مشبهة من: جان يجون إذا اسود أو أبيض.

والمراد الأول، وضمير (مصطلاهما) لـ(جارتا) فذلك مثل (حسن وجهه) بالإضافة.

قوله: (شثن أصابعه)[1] بإسكان المثلثة مأخوذ من الشثن بتحريكها، مصدر شثنت كفه[2]، أي: خشنت وغلظت.

قوله: (لأنه [يشبه إضافة الشيء إلى نفسه) إنما قال: (يشبه)][3] لأنه حول الإسناد ونصب، فالإضافة ناشئة عن النصب، والصفة ليست نفس منصوبها.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة   محطوطة جدلت شنباء أنيابا)[4]

قاله أبو زيد حرملة الطائي، أي: هي (هيفاء) ضامرة حالة كونها مقبلة، و(عجزاء)، أي: عظيمة العجز حالة كونها مدبرة و(محطوطة)، أي: بالوشم و(جدلت) من قولهم: جارية مجدولة الخلق حسنة الجدل، من جدلت الحبل: فتلته فتلاً محكمًا، والشاهد في (شنباء أنياب) فإن (شنباء)[5] صفة مشبهة، أي: بينة الشنب وهو حدة الأسنان، أي: حداثتها وطراوتها، ونصبت (أنيابًا) مجردة عن (أل) فهي مثل: (حسن وجهًا).

---

(١) الحديث النبوي في «صحيح البخاري» كتاب: اللباس، الباب (٦٦) (باب: الجعد) رقم الحديث (٥٥٦٨) وقال هشام، عن معمر، عن قتادة، عن أنس: كان النبيّ ﷺ شَثْنَ القَدَمين والكفَّين.

(٢) «لسان العرب» (شثن) ٣٠/٧.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٤) البيت لأبي يزيد زبيد الطائي في: «ديوانه» (٣٦)، «شرح المفصل» ٨٣/٦ ـ ٨٤، «الكتاب» ١٩٨/١. وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢٥٧/٢، «شرح التسهيل» ٩٩/٣.

(٥) «لسان العرب» (شنب) ٢٠٩/٧.

قوله: (ومثله إنشاد سيبويه لعمرو بن شاس:

ألكني إلى قومي السلام رسالة   بآية ما كانوا ضعافًا ولا عزلا[1]
ولا سيئي زي[2] إذا ما تلبسوا   إلى حاجة يومًا مخيسة بزلاً)

(ألكني)[3]: أمر من ألاك إلاكة، وهي الرسالة (والسلام مفعول أول لـ(ألكني) والياء مفعوله)[4] الثاني مقدم، أي: بلغ السلام عني. و(رسالة) حال. وقوله: (بآية)، أي: علامة و(العزل) جمع: أعزل [وهو من لا سلاح معه. و(زي)، أي: هيئة. و(مخيسة)][5][6]، أي: مذللة صفة في الأصل لـ(بزلا)[7] جمع بازل وهو البعير الذي انشق نابه، والشاهد في (ولا سيئي زي) فإنه مثل: (حسن وجه) بالجر.

قوله: (ومثله: إنشاد سيبويه:

لا يبعدن قومي الذين هم   سم[8] العداة وآفة الجزر[9]
النازلين بكل معترك   والطيبون معاقد الأزر)

---

(١) البيتان لعمر بن شأس في «ديوانه» (٩٠)، «الكتاب» ١٩٧/١، «الدرر» ١٥٥/٢، «المقاصد النحوية» ٥٦٩/٣، «شرح شواهد المغني» ٨٣٥/٢، وبلا نسبة في «شرح التسهيل» ٩٧/٣، «المقتضب» ١٦٠/٤.

(٢) في (ج): دعى.

(٣) «لسان العرب» (ألك) ١٨٣/١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٦) «لسان العرب» (خيس) ٢٦٠/٤.

(٧) «لسان العرب» (بزل) ٤٠٠/١.

(٨) ساقطة من (ج).

(٩) البيتان للخرنق بنت بدر بن هفان في: «ديوانها» (٤٣)، «الإنصاف» ٤٦٨/٢، «خزانة الأدب» ٤١/٥ ـ ٤٢، «الدرر» ٣٦٨/٢، «الكتاب» ٢٠٢/١، ٥٧/٢، «شرح التصريح» ١١٦/٢، «شرح التسهيل» ٩٨/٣. وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٢٦/٢.

قالتهما خرنق[١] بنت هفان و(لا يبعدن) دعاء، أي: لا يهلكن من بعد بوزن: علم، يبعد بعدًا بالتحريك، وهو الهلاك و(العداة) جمع عادي. (والجزر): جمع جزور أرادت أنهم كانوا يكثرون من نحر الجزر[٢] للضيفان و(النازلين): نصب على القطع، ويروى بالرفع للاتباع و(المعترك) موضع القتال.

والشاهد في (الطيبون معاقد الأزر) فإنه مثل (الحسن وجه الأب) بالرفع ويجوز النصب على التشبيه بالمفعول بل هو المشهور، إذ الرفع إنما يأتي على لغة: أكلوني البراغيث، وليس قائله منهم، وأرادت بذلك أنهم أعفاء وأن أزرهم لم تكشف على زنا.

قوله: (ومثله:

فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا)[٣]

قاله الحارث[٤] بن ظالم حين هرب من النعمان بن المنذر، فلحق بقريش، والشاهد في (الشعر الرقابا) فإنه مثل: (الحسن الوجه) بالنصب؛ لأن (الشعر) جمع أشعر كثير الشعر صفة مشبهة، ونصب (الرقابا) وهو معرف (بأل).

---

(١) الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك. ت٥٠ق.هـ. شاعرة وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، أكثر شعرها في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد وأخيها طرفة بن العبد.
«خزانة الأدب» ٥١/٥، «الأعلام» ٣٠٣/٢.

(٢) في (ج): الجزور.

(٣) البيت لحارث بن ظالم في: «الكتاب» ٢٠١/١، «الإنصاف» ١٣٣/١، «شرح أبيات سيبويه» ٢٥٨/١، «المقتضب» ١٦١/٤، «المقاصد النحوية» ٦٠٩/٣.
وبلا نسبة في: «شرح المفصل» ٨٩/٦، «شرح التسهيل» ٩٨/٣.

(٤) الحارث بن ظالم، شاعر جاهلي من الفرسان، يكنى أبا ليلى، ويُضرب به المثل في الفتك، قتله مالك بن الخمس الثعلبي، وكان الحارث قتله.
«خزانة الأدب» ٨١/٧.

قوله: (وعليه قوله:

لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى تزججها من حالك واكتحالها[١]

قاله كميت بن زيد. و(علم) بمعنى: عرف. ومفعوله (تزججها) أي: تزيينها في الحواجب. و(الأيقاظ) جمع يقظ.

والشاهد في (الأيقاظ أخفية الكرى) فإنه مثل: (الحسن وجه الأب) بالنصب. و(الأخفية) جمع خفاء، ككساء وزنًا ومعنى، وأراد بها أجفان العين. و(الكرى) النوم. و(حالك)، أي: أسود و(اكتحالها)، أي: منه.

قوله: (كقول رؤبة: الحزن بابًا والعقور كلبًا)[٢] صدره (فذاك وخم لا يبالي السبا) ذم به إنسانًا بأن بابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه عقور. والشاهد في (الحزن بابًا) وفي (العقور كلبًا) فإن كلا منهما مثل: (الحسن وجهًا).

□□□□□□

(١) البيت للكميت في: «المقاصد النحوية» ٦١٢/٣، وليس في «ديوانه».
وبلا نسبة في: «شرح المفصل» ٢٧/٥، «شرح التسهيل» ٩٧/٣، «سرّ صناعة الإعراب» ٣٨/١.

(٢) الرجز لرؤبة في: «ديوانه» (١٥)، «خزانة الأدب» ٢٢٧/٨، «الكتاب» ٢٠٠/١، «المقتضب» ١٦٢/٤، «المقاصد النحوية» ٦١٧/٣.
وبلا نسبة في «شرح أبيات سيبويه» ٣٠٤/١، «شرح الأشموني» ٢٥٩/٢.

التعجُّب

٤٧٤ ـ بِأَفْعَلَ انطِقْ بَعْدَ «ما» تَعَجُّبَا   أَوْ جِئْ «بِأَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

* * *

التعجب

قوله: (وقول الشاعر:

(واهًا لليلى ثم واها واها) مرَّ مع تمامه[1]، وبيانه في المعرب والمبني والشاهد في (واهًا) فإنها كلمة تعجب فإن الشخص إذا تعجب، من طيب شيء يقول: واها له ما أطيبه! واللام في (لليلى) للتعجب مكسورة للفرق بينها وبين لام الاستغاثة.

قوله: (وقول الآخر: يا جارتا ما أنت جارة)[2]!

قاله الأعشى ميمون: و(جارتا) منادى منصوب؛ لأنه مضاف، إذ أصله: يا جارتي، كما تقول: يا غلامي ثم: يا غلامًا، والشاهد في (ما

(١) مرّ في المعرب والمبني.

(٢) صورة: بانَتْ لِتَحْزُنَنا عَفَارَه.

البيت للأعشى في «ديوانه» ص(٢٠٣)، «خزانة الأدب» ٣/٣٠٨، «المقاصد النحوية» ٣/٦٣٨.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢/٢٦٢، «رصف المباني» (٤٥٢).

أنت جارة) فإنه يدل على التعجب، إذ تقديره: بل أنت أعظم من جارة.

قوله: (وقول الآخر: أنشده أبو علي:

يا هيء مالي من يعمر يفنه مرُّ الزمان عليه والتقليب)[١]

قاله جميح بن الطماح الأسدي. والشاهد في (يا هيء) فإنه يدل على التعجب، وقال الجوهري[٢] في المهموز: (يا هيء مالي) كلمة أسف وتلهف، وفي المعتل: (يا هي مالي) بلا همز كلمة تعجب، وجعل في القاموس[٣] (كلاً منهما للتعجب وأن الثاني لغة في الأول و(يا))[٤] للتنبيه و(هيء) قيل: إنه[٥] اسم فعل أمر معناه: تنبه، وبني على الحركة لالتقاء الساكنين (ومالي)، أي: أي شيء لي من تغير حالي عما كنت أعهده. ثم استأنف ذلك فأخبر عن تغير حاله فقال: (من يعمر يفنه... إلخ)، يعني: يتغير من حال إلى حال و(التقليب) معطوف على مرُّ.

قوله[٦]: (لاطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه)، أي: لدلالتهما عليه بالوضع بخلاف ما مرَّ، فإنه لا يدل عليه بالوضع بل بقرينة.

قوله: (أي: انطق في حال تعجبك) يشير إلى أن (تعجبا) في كلام الناظم منصوب بالحالية، أي: متعجبًا. ويصح نصبه بأنه مفعول له، أي: لإنشاء فعل التعجب.

---

(١) البيت للبيد في «لسان العرب» (ريش) ٣٨٩/٥.
ولنويفع بن نفيع في «لسان العرب» (سرط) ٨١/١٣.
وللجميع بن الطماح في «تاج العروس» (هيأ) ٥٢٠/١.
(٢) «الصحاح» (هيأ) ٦٥٤/٢.
(٣) «القاموس المحيط» (هيأ) ٣٥/١.
(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) قال ابن الناظم ٣٢٦/١: والمبوب له في كتب العربية صيغتان: (ما أفعله وأفعل به) لا طّرادهما...

قوله: (نكرة غير موصوفة)، أي: بل تامة.

قوله: (وساغ الابتداء بها؛ لأنها في تقدير التخصيص ... إلى آخره)، قال المرادي[1]: وفيه نظر، أي: لأنه خلاف الظاهر، قال: بل مسوغ ذلك قصد الإبهام، وقد ذكره في «التسهيل»[2].

قوله: (والدليل على فعليته لزومه متصلاً بياء المتكلم نون الوقاية) لا يرد عليه: (عليكني)، و(رويدني)، فإنه يقال: (عليك بي)، و(رويد بي). فيستغنى عن نون الوقاية بالباء واللام بخلاف (ما أفقرني).

قوله[3]: (نحو قوله: يا ما أُمَيْلِح غزلانًا شَدَن لنا)[4] قاله عبدالله بن عمر العرجي، وتمامه: من هؤلَيّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ.

و(أميلح) تصغير أملح من ملح الشيء ملاحة. و(شدن)[5] من شدن الظبي ـ بالدال المهملة ـ شدوناً إذا قوي وطلع قرناه استغنى عن أمه (ومن هؤليائكن) صلة (شدن)، (والضال)[6] بتخفيف اللام، السدر البري واحده ضالة بالتخفيف أيضًا.

---

(١) «توضيح المقاصد» ٤٢/٢.

(٢) قال ابن مالك في «التسهيل» ٣١/٣: إن قصد المتعجب الإعلام بأنَّ المتعجب منه ذو مزيّة إدراكها جليّ، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبِّر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهام متلوّ بإفهام، ولا ريب أن الإفهام حاصلٌ بإيقاع (أفعل) على المتعجب منه إذ لا يكون إلاَّ مختصًا، فيتعيّن كون الثاني مقتضيًا للإبهام وهو (ما) فلذلك اختير القول بتنكيرها، ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة.

(٣) قال ابن الناظم ٣٢٦/١ وعند الكوفيين أن (أفعل) في التعجب اسم لمجيئه مصغرًا نحو قوله...

(٤) البيت للمجنون في «ديوانه» (١٣٠).

وله أو للعرجي أو لبدوي واسمه كامل الثقفي أو لذي الرمّة أو للحسين بن عبدالله في: «خزانة الأدب» ٩٣/١ ـ ٩٦ ـ ٩٧، «الدرر» ١٢٧/١ ـ ١٣٠.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ١٢٧/١، «شرح الأشموني» ٢٦٣/٢، «شرح الشافية» ١٩٠/١، «شرح المفصل» ١٣٥/٥، «المغني» (٨٩٤)، «همع الهوامع» ٤٦/٣.

(٥) «لسان العرب» (شدن) ٥٨/٧.

(٦) «لسان العرب» (ضيل) ١١١/٨.

(والسمر)[1] بضم الميم: ضرب من شجر الطلح، والشاهد في (ما أميلح).

قوله[2]: (لشبهه بأفعل التفضيل لفظًا ومعنًى)، أي: لاشتمال كل منهما على الزيادة.

قوله[3]: (وذهب الأخفش إلى أن (ما) في نحو: ما أحسن زيدًا موصولة... إلى آخره)، زاد عليه ابن هشام[4] فقال: وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى (الذي) وما بعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع[5]، وعليهما فالخبر محذوف وجوبًا، ورد الشارح[6] الأول وما رده به يرد به الثاني.

قوله: (والباء زائدة)، أي: لما قبح إسناد صورة فعل الأمر إلى الظاهر

---

(١) «لسان العرب» (سمر) ٦/٣٦٠.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) «أوضح المسالك» ٢/٢٧٢.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) قال ابن الناظم ١/٣٢٧: والذي ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأنَّ (ما) لو كانت موصولة لما كان حذف الخبر واجبًا؛ لأنَّه لا يجب حذف الخبر إلاّ إذا عُلم وسدَّ غيرُه مسدَّه، وهاهنا لم يسدّ مسدّ الخبر شيء؛ لأنه ليس بعد المبتدأ إلاّ صلتُه، والصلة من تمام الاسم، فليس في محل خبره، وإنّما هي في محل بقية حروف الاسم، فلا تصلح لسدِّ مسدِّ الخبر.

وقد ردَّ ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣/٣١ قول الأخفش بأن ذلك يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين: أحدهما تقدّم ما به الإبهام وتأخّر الإبهام، والمعتاد فيما تضمّن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقدّم ما به الإبهام وتأخير ما فيه الإفهام، كما فعل بضمير الشأن ومفسّره، وبضميري (نعم) و(رُبَّ) بالعموم والتخصيص وبالمميّز والتمييز وأشباه ذلك والثاني... هو ردُّ ابنه السابق وهو كون الخبر ملتزم الحذف دون شيء يسدُّ مسدَّه.

وانظر: «شرح الأشموني» ٢/٢٦٣، «همع الهوامع» ٣/٤٧.

زيدت الباء إصلاحًا للفظ فلزمت، فصار على صورة الفضلة لزومًا فلم يؤنث الفعل له، وجاز حذفه عند القرينة كما سيأتي كحكم الفضلات، أما إذا كانت الباء غير لازمة كما في فاعل (كفى) فإنها لا تصيره في حكم الفضلة مطلقًا بل بالنظر إلى التأنيث دون الحذف.

قوله: (وهو في [قوة قولك: حسن زيد) بمعنى: ما أحسنه، لا ينافي][1] قول ابن هشام[2] وغيره: هو في الأصل فعل ماض على صيغة (أفعل) بمعنى: صار ذا كذا كـ:أغد البعير، إذا صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به: كـ:امرر بزيد.

قوله: (والاستدلال بنون التوكيد في قوله:

ومستبدل من بعد غَضْبَى صريمة فَأَمْرِ[3] به بطول فقر وأحريا)[4]

قوله[5]: (ليس عندي بمرضي... إلى آخره) أنشده ابن الأعرابي، وقيل: ثعلب[6]. (وغضبى)[7] اسم مائة من الإبل، وهي معرفة لا تنون ولا

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).
(٢) «أوضح المسالك» ٢/٢٧٣، والأشموني في «شرحه» ٢/٢٦٤.
(٣) في (ج): فأحر.
(٤) البيت بلا نسبة في: «شرح التصريح» ١/٤٢، «المغني» (٤٤٣)، «شرح ابن عقيل» ٢/١٤٠، «همع الهوامع» ٣/.. «شرح التسهيل» ٣/ ٣٠، «المقاصد النحوية» ٣/٦٤٥.
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم البغدادي الإمام أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. ولد سنة مائتين، صنف: «المصون في النحو»، «اختلاف النحويين»، «معاني القرآن»، «القراءات»، «الأمالي»، «غريب القرآن»، وغير ذلك. مات سنة إحدى وتسعين ومائتين.
«بغية الوعاة» ١/٣٣٥ ـ ٣٣٦.
(٧) «الصحاح» (غضب) ٢/٢٠٠.

تدخلها الألف واللام، قاله الجوهري في مادة غضب، وتعقبه في «القاموس»[(١)] بأنه تصحيف، وأن الصواب (غضيا) بالمثناة تحت. و(صريمة)[(٢)] أي: قطعة من الإبل نحو الثلاثين وصغرها للتقليل، والشاهد في (أحريا) فإنه مؤكد بالنون، إذ أصله (أحرين) وأبدلت النون ألفًا، والتقدير: أحرين به. حذف (به) لدلالة (أَمِرٍ[(٣)] بِطُوْلِ فقرٍ)[(٤)] عليه، والتكرير للتأكيد.

قوله: (في قول الآخر: أنشده أبو الفتح بن جني في «الخصائص»[(٥)].

أريت إن جاءت به أملودا مرجلاً ويلبس البرودا[(٦)]
أقائلن أحضروا الشهودا)

مرَّ بيانه أول الكتاب، والشاهد فيه أن دخول النون في (أقائلن) لا يدل على فعليته.

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ أَفْعَلَ انصبنَّهُ، «كمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وأَصْدِقْ بِهِمَا!»
٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تعجَّبْتَ اسْتَبِحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

قوله: (وأما نحو: أفعل به) الأولى جر (نحو) عطفًا على ما قبله وإبدال ما بعده بأن تقول: فلانٌ المتعجب منه هو الفاعل، لأن رفعه الظاهر من كلامه يحوج إلى أن يزيد بغير دليل بعد قوله: (منه).

---

(١) «القاموس المحيط» (غضب) ١/١١١.
(٢) «لسان العرب» (صرم) ٧/٣٣٤.
(٣) في (ج): أحر.
(٤) ساقطة من (ج).
(٥) «الخصائص» ١/١٣٦.
(٦) الرجز لرؤبة في: ملحق ديوانه (١٧٣)، «شرح التصريح» ١/٤٢، «المقاصد النحوية» ١/١١٨. ولرجل من هذيل في: حاشية يس ١/٤٢، «خزانة الأدب» ٦/٥، «الدرر» ٢/٢٤٧.
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ١/١٩، «الجنى الداني» (١٤١)، «الخصائص» ١/١٣٦، «سرّ صناعة الإعراب» ٢/٤٤٧، «شرح الأشموني» ١/٣٦.

قوله: (كما قال علي كرم الله وجهه:

جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرًا ما أعف وأكرما[١]

جملة (والجزاء بفضله) معترضة بين الفاعل والمفعول، والشاهد في (ما أعف وأكرما)، أي: ما أعفهم وأكرمهم.

قوله: (وقد يحذف بدون ذلك، قال الشاعر:

فذلك إن يلق المنية يلقها حميدًا وإن يستغن يومًا فأجدر)[٢]

قاله عروة بن الورد، و(ذلك) إشارة إلى الصعلوك الممدوح في بيت سابق. والشاهد فيه ظاهر.

٤٧٧ ـ وَفِي كِلَا الفعلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

قوله في «النظم»: (وفي كلا الفعلين) متعلق بـ(لزم) وكذا (قدما) وهو منصوب على الظرفية ومشار به إلى الرد على من زعم[٣] جواز تصرفهما وباء (بحكم) سببية متعلقة بـ(لزم) أيضًا، أي: ولزم منع تصرف في كلا العرفين قدما بسبب حكم محتوم وهو تضمنهما معنى التعجب دائمًا كما يأتي إيضاحه.

---

(١) البيت للإمام علي بن أبي طالب في: «ديوانه» (٤٩١)، «شرح التصريح» ٢/٨٩، «المقاصد النحوية» ٣/٦٤٩، «الدرر» ٢/٢٩٦.
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢٧٥، «شرح الأشموني» ٢/٢٦٦، «الهمع» ٣/٥٠.

(٢) البيت لعروة بن الورد في «ديوانه» ص(١٥)، «شرح التصريح» ٢/٩٠، «المقاصد النحوية» ٣/٦٥٠، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٢٧٦، «شرح الأشموني» ٢/٢٦٧، «شرح ابن عقيل» ٢/١٤٣، «همع الهوامع» ٣/..

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» (٤٤٨): قال في «شرح التسهيل»: لا خلاف في عدم تصرّف فعلي التعجب. وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع ما أفعل، فنقول: «ما يُحْسن زيدًا».
وهو قياس ولم يسمع، فوجب إطراحه.

قوله: (كل واحد من فعلي التعجب ممنوع من التصرف، والبناء على غير الصيغة... إلى آخره)، أي: كل منهما جامد (فما أفعله) نظير (تبارك، وعسى) (وأفعل به) نظير (هب) بمعنى: اعتقد، و(تعلم) بمعنى: اعلم: وعلل جمود كل منهما بقوله: (لتضمنه معنى هو بالحرف أليق)، أي: لتضمنها معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع؛ لأن التعجب من جملة المعاني الزائدة على ما ينادي به أصل الكلام.

وبقوله: (وليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به)، أي: وهو التعجب؛ لأن التصرف إنما يكون فيما يزول عنه المعنى الذي وضع له اللفظ، بأن ينتقل من زمان إلى زمان، بخلاف المعنى الذي يتعجب منه، فإنه ثابت فيثبت له اللفظ على طريقة واحدة؛ ليدل ثبات اللفظ على ثبات المعنى.

٤٧٨ ـ وَصُغْهُمَا مِنْ ذي ثلاَثٍ، صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذي انْتِفَا
٤٧٩ ـ وغيرِ ذي وَصْفٍ يُضَاهِي أشْهَلاَ، ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

قوله: (الغرض من هذين البيتين معرفة الأفعال... إلى آخره)، أي: بيان شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب وهي ثمانية.

قوله: (ولا ملازم للنفي) الأولى ولا منفي كما سيأتي بيانه.

قوله (فلا يبنيان مما زاد على ثلاثة أحرف) الأولى أن يبتدئ بما أحترز عنه بفعل فيقول: فلا يبنيان من غير فعل، فلا يقال[1] من الكلب والحمار: ما أكلبه، ولا ما أحمره، وشذ قولهم: ما أذرع المرأة. أي: ما أخف يدها في الغزل، (هو من قولهم: امرأة ذارع[2]، أي: خفيفة اليد في الغزل)[3]

(١) قال الأشموني في «شرحه» ٢/٢٦٨: الأول أن يكون فعلاً: فلا يبنيان من الجِلْفِ والحمارِ.
فلا يقال: (ما أجلفه وما أحمره). وشذَّ (ما أذرعها)...
(٢) «لسان العرب» (ذرع) ٥/٣٧.
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

وقد ذكره بعد في الكلام على قول الناظم: (وبالندور احكم لغير ما ذُكِرْ).

ومثله: (ما أقمنه)، و(ما أجدره) بكذا، أي: ما أعلمه به، ذكره جماعة[1]؛ لكن رد بأن ابن القطاع[2] ذكر لأجدر فعلاً فقال: يقال: جدر جدارة: صار جديرًا، أي: حقيقًا، وذكر لأذرع أيضًا فعلاً، وسيأتي بيانه.

قوله: (وانضرج) يقال: ضرجه أي: شقه، وعين مضروجة، أي: واسعة الشق، والانضراج: الانشقاق، والانضراج: الاتساع، قاله الجوهري[3].

قوله: (ولا من فعل ملازم للنفي)، الحق أنه لا فرق بين الملازم للنفي، نحو المثال الذي[4] ذكره وبين غيره: نحو ما قام زيد. كما صرح به ابن هشام[5] وغيره، مع أن كلام الشارح على قول الناظم: (وأشدد أو أشد) يدل لذلك.

قوله: (لأن أفعل هو لاسم فاعل ما كان لونًا أو خلقة... إلى آخره)، علل والده ذلك في شرح «تسهيله»[6] بأنه لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبن منه أفعل تفضيل؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلما

---

(١) قال الأشموني في «شرحه» ٢/٢٧٠: حقُّ ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبنيًا مما لم يستكمل الشروط أن يُحفظ ولا يُقاس عليه لندوره: من ذلك قولهم (ما أخصره) من اختُصِرَ، وهو خماسي مبني للمفعول... وقولهم: أقمن به، أي: أحقق به، بَنَوه من قولهم: هو قَمِنٌ بكذا. أي: حقيق به، ولا فِعْلَ له...
وانظر «شرح التسهيل» ٣/٤٨.

(٢) كتاب «الأفعال».

(٣) «الصحاح» (ضرج) ١/١٠.

(٤) قال ابن الناظم ١/٣٣٠: ولا من ملازمٍ للنفي نحو: ما عاج زيدٌ بهذا الدواء، أي: ما انتفع به.

(٥) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/٢٨٢: فلا يبنيان من منفي؛ سواء كان ملازمًا للنفي نحو:
ما عاج بالدواء، أي: ما انتفع به، أم غير ملازم كـ(ما قام زيدٌ).

(٦) انظر: «شرح التسهيل» ٣/٤٦.

امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب منه[1]؛ لتساويهما وزنًا ومعنى وجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة، وشذ من هذا النوع قولهم: ما أحمقه، وما أرعنه، وما أهوجه، وما أنوكه، بمعنى ما أحمقه، وما ألده من لد[2]، إذا كان عسر الخصومة.

قوله: (مثل أن يكون الفعل ملازمًا للبناء للمفعول نحو: وقص[3] الرجل)، أي: انكسرت عنقه، وما قاله مخالف لما في «القاموس»[4] إذ فيه أن (وقص) يبنى للفاعل، أيضًا قاصرًا ومتعديًا.

قوله: (وسقط[5] في يده)، أي: زل وأخطأ، وندم وتحير.

٤٨٠ ـ وأَشْدِدَ، أوْ أَشَدّ، أوْ شبِهُهُمَا يَخْلُفُ ما بَعْضَ الشُروطِ عَدِمَا
٤٨١ ـ ومَصْدرُ الْعادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وبَعْدَ أفْعِلْ جرُّهُ بالْبَا يَجِبْ

قوله: (تقول: إذا أردت التعجب من فعل فقد بعض الشروط... إلى آخره)، لا يختص هذا العمل بما فقد ذلك، بل يجوز في مستوفيها نحو ما أشد ضرب زيد وهو ظاهر، وهو قضية قوله الآتي قبل قول الناظم: (وبالنذور احكم) ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح.

قوله: (إلا ما عدم التصرف... إلى آخره)، هذا معلوم من قول الناظم: (ومصدر العادم) لأن ما عدم التصرف لا مصدر له، نبه عليه المكودي[6].

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) «لسان العرب» (لدد) ١٢/٢٦٤.
(٣) «لسان العرب» (وقص) ١٥/٣٦٧.
(٤) «القاموس المحيط» (وقص) ٢/٣٢١.
(٥) «لسان العرب» (سقط) ٦/٢٩٥.
(٦) قال المكودي في «شرحه» (١٨٣): وفُهِم من قوله (ومصدر العادم) أنَّ ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يُتعجب منه البتّة كالأفعال التي لا تتصرّف...

قوله: (ومن نحو: مات زيد: ما أفجع موته)، وأفجع بموته هو ظاهر كلام الناظم، وجرى عليه المرادي[(١)]؛ لكن المعروف خلافه ومن ثم قال ابن هشام[(٢)]: وأما الجامد، والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة، أي: لا بناء ولا توصلا.

قوله: (ومن نحو ما قام زيد)، و(ما عاج بالدواء)، و(ما أقرب أن لا يقوم) و(أقرب بأن لا يقوم)... إلى آخره)، لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلاً في الزمن الماضي، فكيف يقدر ذلك وأن للاستقبال.

قوله: (وأن تعمل فيه الفعل الذي تتعجب به)، أي[(٣)]: وهو أشد ونحوه، أو أشدد ونحوه.

قوله[(٤)]: (نحو: ما أسرع نفاس هند، وأسرع بنفاسها) يقال: نفست المرأة، أي: ولدت.

قال الخطابي[(٥)]: فرقوا بين بناء الفعل من الحيض وبنائه من النفاس،

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٤٨/٢: أن يكون قابلاً للتفاضل، فلا يُصاغان من فعلٍ لا يقبل ذلك نحو: مات وفني وحدث؛ لأنه لا مزيّة فيه لبعض فاعليه على بعض.

(٢) «أوضح المقاصد» ٢٨٢/٢.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) قال ابن الناظم ٣٣١/١: ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح نحو: ما أسرع نفاسَ هندٍ...

(٥) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان الخطّابي، قال الثعالبي في «اليتيمة»: كان يُشَبَّه في زمانه بأبي عُبيد القاسم بن سلّام.
له من التصانيف: «غريب الحديث»، «شرح البخاري»، «شرح أبي داود»، «العزلة»، وغير ذلك.
مولده سنة تسع عشرة وثلاثمائة، ومات سنة ثمانٍ وثمانين.
«بغية الوعاة» ٤٦٠/١.

فقالوا: نَفِسَت[1] المرأة بفتح النون وكسر الفاء: إذا حاضت، ونُفست بضم النون وكسر الفاء: إذا ولدت، وقال غيره: فيه لهذا المعنى الوجهان لكن ضم النون أفصح، وبالجملة إن أريد إعمال المشترك في معنييه فذاك، وإلا فلا بد من البيان ليؤمن اللبس.

٤٨٢ ـ وبالنُّذُورِ احكُمْ لغَيرِ ما ذُكِرْ، ولاَ تَقِسْ على الّذي مِنْهُ أُثِرْ

قوله[2]: (ومنه قولهم: ما أهوجه)، يقال: هوج[3] هوجًا اضطرب في حمقه.

قوله: (كأنهم حملوها على ما أجهله)، أي: من حيث المعنى.

قوله: (ومما هو شاذ أيضًا بناؤهم التعجب من وصف لا فعل له، كقولهم: ما أذرعها) رُدَّ بأنه قد سمع له فعل، قال ابن القطاع[4]: ذرعت المرأة، خفت يدها في الغزل، فهي ذراع.

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هذَا الْبَابِ لن يُقدَّمَا مَعْمُولُه، وَوَصْلَهُ بهِ الْزَمَا

٤٨٤ ـ وفَصْلُهُ بظَرفٍ، أو بحرفِ جَرّ، مُستَعْمَلٌ، والْخُلْفُ في ذَاكَ اسْتَقَرّ

قوله: (لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف، والجار والمجرور، كالحال والمنادى)، أي: لعدم تصرفه، فهذا من فروع عدم تصرف فعلي التعجب الذي تقدم بيانه، قال المرادي[5]: وقد تبع والده

---

(١) انظر: «لسان العرب» (نفس) ٢٣٧/١٤.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) «لسان العرب» (هوج) ١٥٥/١٥.

(٤) «الأفعال» لابن القطاع.

(٥) انظر: «توضيح لمقاصد» ٥٢/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٢/٢ ـ ٢٧٣، «همع الهوامع» ٥١/٣.

في نفي الخلاف، وليس كما زعما، فقد ذهب الجرمي من البصريين، وهشام[1] من الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بالحال، وأما الفصل بالمنادى فقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جوازه، كقول علي رضي الله عنه: أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلاً، قاله لعمار بن ياسر حين رآه مقتولاً، مجدلاً)، أي: مرميا على الجدالة بالفتح، وهي الأرض.

قوله: (وأما الفصل بالظرف، والجار والمجرور ففيه خلاف) إلى آخره.

محل الخلاف[2] إذا كان معمولي فعلي التعجب، كما ذكر في الشواهد الآتية في كلامه: أما إذا كانا معمولين لغيرهما، فلا خلاف في امتناع الفصل بهما نحو (ما أحسن معتكفًا في المسجد)، (أحسن بجالس [عندك)، فلا يقال: (ما أحسن في المسجد معتكفًا)، ولا (أحسن عندك بجالس)][3].

قوله[4]: (أما تظمأ، فكقول الشاعر:

وقال نبيُّ المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن يكون المقدما)[5]

---

(١) هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تُعزى إليه.
صنف: «مختصر النحو»، «الحدود»، «القياس».
توفي سنة تسع ومائتين.
«بغية الوعاة» ٢/ ٢٧٥.

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣/ ٥١: قال أبو حيان: ومحلّ الخلاف فيما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور، فإن تعلّق وجب تقديم المجرور كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق.
وأمّا ما لا يتعلّق منهما بالفعل، فلا يجوز الفصل فيه وفاقًا نحو: ما أحسن بمعروف أمْرًا.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٤) قال ابن الناظم ١/ ٣٣٢: والذي يدلُّ على الجواز استعمال العرب له نظمًا ونثرًا. أمّا نظمًا...

(٥) البيت لعباس بن مرداس في: «ديوانه» (١٠٢)، «الدرر» ٢/ ٢٩٢، ٢٩٧، «المقاصد النحوية» ٣/ ٦٥٦. وبلا نسبة في: «الجنى الداني» (٤٩)، «شرح الأشموني» ٢/ ٢٦٥، «شرح التصريح» ٢/ ٨٩، «شرح ابن عقيل» ٢/ ١٤٨.

قاله العباس بن مرداس: أي بأن يكون هو المقدم علينا، والشاهد في (وأحبب)... إلى آخره. حيث فصل فيه بالجار والمجرور.

قوله: (وقال الآخر:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها　　　وأحر إذا حالت بأن أتحولا)[1]

قاله أوس بن حجر، والشاهد في (وأحر... إلى آخره). حيث فصل فيه بالظرف، والمعنى: أقيم أنا بدار الحزم ما دامت حازمة في الإقامة، فإذا تحولت فالأولى: (أن أتحولا). وضمير (حزمها) و(حالت) يرجع إلى أم عمرو في البيت قبله ويحتمل رجوعه إلى الدار بتجوز.

قوله (وقال الآخر:

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى　　　صبورًا ولكن لا سبيل إلى الصبر)[2]

أي: بأن يرى والشاهد في (ما أحرى... إلى آخره). حيث فصل فيه بالجار والمجرور.

قوله: (وأما النثر فكقول عمرو[3] بن معديكرب: «ما أحسن في الهيجاء لقاءها! وأكثر في اللزبات عطاءها»)، الهيجاء[4] بالمد والقصر: الحرب، و(اللزبات)[5] جمع لزبة، وهي: الشدة والقحط، وضمير (لقاءها) و(عطاءها) يرجع لبني سليم في قوله قبل ما ذكر: لله در بني سليم، (كقول الشاعر: يمدح النبيّ ﷺ:

---

(١) البيت لأوس بن حجر في: «ديوانه» (٨٣)، «تذكرة النحاة» (٢٩٢)، «شرح التصريح» ٢/٩٠. وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢٧٩، «شرح الأشموني» ٢/٢٧٢.

(٢) البيت بلا نسبة في: «الدرر» ١/٢٩٧، «شرح الأشموني» ٢/٢٧١، «شرح ابن عقيل» ٢/١٤٩، «المقاصد النحوية» ٣/٦٦٢، «همع الهوامع» ٢/٥١.

(٣) «الأعلام» ٥/٨٦.

(٤) «لسان العرب» (هيج) ١٥/١٧٤.

(٥) «لسان العرب» (لزب) ١٢/٢٧٠.

ما كان أسعد من أجابك آخذًا   بهداك مجتنبًا هوى وعنادا)[1]

قاله عبدالله بن رواحة الأنصاري، خاطب به النبيّ ﷺ، والشاهد فيه في زيادة (كان)، و(من أجابك) فاعل فعل التعجب معنى ومفعوله لفظًا، و(أخذا) حال من الضمير الذي في (أجابك).

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) البيت لعبدالله بن رواحة في «المقاصد النحوية» ٣/١٦٣ وليس في «الديوان». وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢/٢٧٣، «شرح عمدة الحافظ» ٢١١، ٧٥٢.

نِعمَ، وبِئسَ، وما جَرَى مَجرَاهُمَا

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... نِعْمَ، وبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ «أَلْ» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا «كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا»
٤٨٧ ـ ويَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ ... مُمَيِّزٌ «كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ»

* * *

نعم وبئس وما جرى مجراهما

(قوله: (والدليل على فعليتهما... إلى آخره) كما يدل الدليل على فعليتهما، على مضيهما أيضًا)[١].

قوله[٢]: (وبرها سرقة) هو بكسر الباء وبالراء بفتحها، وبالزاي، أي[٣]: سلبها وهو الأنسب، يقال بزه: يبزّه بزًّا[٤] أي: سلبه، وفي المثل: (من عز بز) أي: من غلب أخذ السلب، ومعناه أنها لا تقدر على ما يقدر

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) قال ابن الناظم ٣٣٣/١: والله ما هي بنعمَ الوَلَد: نصرها بكاء، وبرُّها سَرِقة.
والقولُ من شواهد ابن عقيل ١٥٠/٢، و«أوضح المسالك» ٢٨٣/٢، «شرح التصريح» ٩٤/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٥/٢.

(٣) «لسان العرب» (بزز) ١٩٨/١.

(٤) ساقطة من (ج).

عليه الرجل من الأخذ قهرًا.

قوله: (وقول الآخر[١]: «نعم السير على بئس العير»)، قيل: لراكب على حمار، وقد قال[٢]: سرت خمسة عشر بريداً على هذا العير في ليلتي هذه.

قوله: (وقول الآخر:

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر)[٣]

(باكر)[٤]، أي: سريع، من بكرت، أي: أسرعت في أي وقت كان، والشاهد في (بنعم طير) وهو بدل من (بخير).

قوله: (كدخوله على (نام) في قول القائل:

عمرك ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه)[٥]

(عمرك...) قسم، وروي بدله (والله) والشاهد في (بنام)، و(الليان) بفتح اللام، وتخفيف الياء، يقال: فلان في ليان[٦] من العيش، أي: في

---

(١) القول من شواهد ابن عقيل ١٥٠/٢، «شرح التصريح» ٩٤/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٥/٢، «همع الهوامع» ٢٣/٣.

(٢) ورد بهامش الأصل: قوله: (وقد قال...) إلخ. ذكر غيره أنه قيل لرجل سار لمحبوبته على حمار بطيء السير فوصلها.

(٣) الرجز بلا نسبة في: «الدرر» ٢٦٦/٢، «المقاصد النحوية» ٢/٤، «همع الهوامع» ٢٣/٣، «شرح الأشموني» ٢٧٥/٢.

(٤) «لسان العرب» (بكر) ٤٧٠/١.

(٥) الرجز للقناني في «شرح أبيات سيبويه» ٤٦٦/٢.
وبلا نسبة في: «الإنصاف» ١١٢/١، «خزانة الأدب» ٣٨٨/٩ ـ ٣٨٩، «الخصائص» ٣٦٦/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٦/٢، «شرح المفصل» ٦٢/٣، «همع الهوامع» ٣/٣.. «المقاصد النحوية» ٣/٤.

(٦) «لسان العرب» (لين) ٣٨٠/١٢.

نعيم وخفض.

قوله: (تقديره: ما ليلي بنام صاحبه)، أي: مقول فيه نام صاحبه، وكذا نظائره.

قوله: (وفي نعم وبئس أربع لغات: ... إلى آخره)، حكي عن أبي[1] علي في (بئس) خامسة، وهي (بيس) بفتح الباء وإسكان الياء بغير همز، وإنما كانت اللغة الأولى أصلاً فيما ذكره؛ لمجيئها بزنة من الزنات الأصلية للفعل بخلاف بقية للغات.

قوله: (أو مضمرًا مفسرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز)، مراده بالمضمر: المضمر المستتر بقرينة، ذكره البارز بعد عن حكاية الكسائي[2]، وإن شمل كلام النظم الأمرين، ويشترط[3] لمفسر هذا المضمر أن يكون نكرة، وأن يكون مؤخرًا كما ذكرهما هنا، فلا يجوز كونه معرفة إلا بتأويل، ولا يجوز تقديمه على نعم وبئس، وأن يتقدم على المخصوص كما ذكره بعد، فلا يجوز تأخيره عند البصريين، وقولهم: (نعم زيد رجلاً). نادر، وأن يكون مطابقًا للمخصوص في الإفراد والتذكير وضديهما، وأن يكون قابلاً لـ(أل)؛ لأنه في المعنى خلف عن فاعل فيه أو فيما أضيف إليه (أل) فلا يكون بلفظ مثل: ولا غير ولا أي ولا أفعل من كذا، وهذا يشكل بما في نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، فإنها تمييز عند الأكثر، كما سيأتي مع أنها لا تقبل (أل) إلا أن يقال: حلت محل ما يقبل (أل).

وقوله: (منصوبة) جرى على الغالب، فقد تكون مجرورة بـ(من) فلو قال: كغيره مفسرًا بتمييز بعده كان أولى.

قوله: (قال الشاعر:

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٥٥/٢، «همع الهوامع» ٢٧/٣، «المساعد» ١٢٤/٢.

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٠/٣: أو يكون ضميرًا مستترًا خلافًا للكسائي....

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٦١/٢.

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل[1]

قاله أبو طالب والشاهد فيه ظاهر و(غير مكذب) حال و(زهير) هو المخصوص بالمدح: اسم رجل، و(حسام)[2] صفته، أي: سيف، و(مفرد) صفته، والحمائل جمع حمالة: السيف. بالكسر، قاله الخليل.

وقال الأصمعي[3]: لا واحد له من لفظه، وإنما واحده محمل، حكى ذلك الجوهري[4].

قوله: (ومثله قول الشاعر:

لنعم موئلا المولى إذا حذرت بأساء ذي البغي واستيلاء ذي الإحن)[5]

اللام للتأكيد، والشاهد فيه ظاهر، والبغي: الظلم، و(الإحن)[6] جمع

---

(١) البيت لأبي طالب في: «خزانة الأدب» ٧٢/٢، «الدرر» ٢٦٩/٢، «شرح التصريح» ٩٥/٢، «المقاصد النحوية» ٥/٤.
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٨٣/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٧/٢.

(٢) ورد بهامش (ب): قوله: وحسام... إلخ. في جعله صفة نظر؛ لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة، والصواب أن يعرب حسام ومفرد خبران لمبتدأ محذوف. من «شرح التوضيح» ملخصًا.

(٣) عبدالملك بن قُرَيب بن عبدالملك بن علي بن أصمع، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح.
صنف: «غريب القرآن»، «خلق الإنسان»، «الأجناس»، «الأنواء»، «الهمز»، «المقصور والممدود»، «الاشتقاق»، كتاب «الأضداد»، كتاب «الألفاظ»، كتاب «القلب والإبدال»... وغير ذلك. مات سنة ستة عشرة. وقيل خمس عشرة ـ ومائتين عن ثمان وثمانين سنة.
«بغية الوعاة» ٩٦/٢ ـ ٩٧.

(٤) «الصحاح» (حمل) ٣٠١/١.

(٥) البيت بلا نسبة في: «شرح عمدة الحافظ» (٧٨٢)، «شرح الأشموني» ٢٨٢/٢، «شرح ابن عقيل» ١٥٢/٢، «المقاصد النحوية» ٦/٤.

(٦) «لسان العرب» (أحن) ٨٣/١.

أحنة، وهي الحقد.

قوله: (التقدير: لنعم الموئل موئلاً المولى) قصر المسافة، وإلا فحقه أن يقول: لنعم هو، أي: الموئل موئلاً المولى، والموئل[1]: الملجأ.

(قوله: (ونعمت السنة) أي: ونعمت هي، أي: السنة سنة هذه السنة)[2].

وقوله[3]: (والمضافة أيضًا)، أي: والنكرة المضافة إلى نكرة.

٤٨٨ ـ وجَمْعُ تَمييزٍ، وفاعِلٍ ظَهَرْ فيهِ خِلَافٌ عَنهُمُ قد اشْتَهَرْ

قوله[4]: (تمسكًا بقول الشاعر:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلاً وأمهم زلاء منطيق)[5]

قاله جرير، هجا به الأخطل، والتغلبيون نسبة إلى بني تغلب من نصارى العرب، والأخطل منهم، واللام في (تغلب) مكسورة، وفي (التغلبي) مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة، وقد تكسر، قاله

---

(١) «لسان العرب» (وأل) ١٩٢/١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) قال ابن الناظم ٣٣٥/١: والغالب في نعم وبئس ألاّ يخرج فاعلهما عن أحد الأقسام المذكورة، وإنما قلت الغالب؛ لأنَّ الأخفش حكى أنَّ ناسًا من العرب يرفعون بـ: نعم وبئس النكرة المفردة... والمضافة أيضًا نحو: نعم جليسُ قوم عمروٌ.

(٤) قال ابن الناظم» ٣٣٥/١ ـ ٣٣٦: منع سيبويه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز... وقد أجازه المبرد تمسكًا بمثل قول الشاعر...

(٥) البيت لجرير في: «ديوانه» (٣٩٥)، «الدرر» ٢٧٥/٢، «شرح التصريح» ٩٦/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٧٨٧).

وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢٨٦/٢، «شرح ابن عقيل» ١٥٣/٢، «همع الهوامع» ٣١/٣.

الجوهري[١]، والشاهد في البيت ظاهر، و(الزلاء)[٢]: اللاصقة العجز خفيفة الألية، و(منطيق)[٣] بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيها المذكر والمؤنث، وهو البليغ، لكن المراد به هنا المرأة تتأزر بما تعظم به عجيزتها.

قوله: (ومثله قول أبي طالب:

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينًا)[٤]

الشاهد في (دينًا)، فإنه تمييز مؤكد.

٤٨٩ ـ وَما مُمَيِّزُ وَقيلَ فَاعِلُ ... في نَحْوِ نِعْمَ ما يَقولُ الفاضِلُ

قوله: (وإن لم يكن اسمًا معرفًا بالألف واللام)، أي: ولا مضافًا إلى المعرف بهما، ولا إلى المضاف إلى المعرف بهما، ولا مضمرًا مفسرًا بتمييز.

قوله: (وكذلك قيل في (ما) المفردة)، أي: التي ليس بعدها جملة أو شبهها، بقرينة مثاله الذي ذكره[٥].

قوله: (فعند أكثر النحويين أن (ما) في موضع نصب على التمييز للفاعل المستكن) قيل عليه: كيف يصح جعل (ما) تمييزًا للفاعل المستكن مع مساواتها له في الإبهام؟ وأجيب بأن المراد من (ما) شيء له عظمة أو

(١) «الصحاح» (غلب) ٢٠٤/٢.
(٢) «لسان العرب» (زلل) ٧٤/٦.
(٣) «لسان العرب» (نطق) ١٨٩/١٤.
(٤) البيت لأبي طالب في: «خزانة الأدب» ٧٦/٢، ٣٩٧/٩، «شرح التصريح» ٩٦/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٧٨٨)، «شرح قطر الندى» (٢٤٢). وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢٨٧/٢، «توضيح المقاصد» ٦٢/٢.
(٥) المثال في «شرح ابن الناظم» ٣٣٦/١ ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾.

حقارة أو نحوهما بحسب المقام، فهي في قوة النكرة المختصة، فهو أخص من الفاعل.

قوله: (مثلها)، أي: النكرة غير الموصوفة، أي: التامة.

قوله: (وقولهم) معطوف على نحو: ما أحسن.

قوله: (إني مما أن أفعل كذا) يستعمل في المبالغة.

قال ابن هشام: إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحدٍ بالإكثار من فعل كالكتابة، يقولون: (إن زيدًا مما أن يكتب) (أي: إنه من أمر كتابة، أي: إنه مخلوق من أمر ذلك الأمر هو الكتابة)[1] فـ(ما) بمعنى شيء، و(أن وصلتها) في موضع خفض بدلاً منها، والمعنى بمنزلته في ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾، أي: جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها، وزعم السيرافي[2]، وابن خروف، وتبعهما ابن مالك، ونقله عن سيبويه: أنها معرفة تامة بمعنى الشيء والأمر، و(أن) وصلتها مبتدأ والظرف خبره، والجملة خبر (إن)، ولا يتحصل الكلام معنى طائل على هذا التقدير. انتهى.

٤٩٠ ـ ويُذْكَرُ المخْصُوصُ بَعْدُ مُبتَدَا   أَوْ خَبَـرَ اسْـمٍ لَـيْـسَ يَبـدُو أَبَـدَا

وقوله الناظم: (ويذكر المخصوص بعد) أفاد هشام أنه قد يكون قبل، وأنه يتعين حينئذ كونه مبتدأ خبره ما بعده.

قوله: (كيف يتوجه المدح) جواب (إذا)، أي: (ألا ترى)[3] أنك إذا قلت: نعم الرجل ... إلى آخره. فانظر كيف يتوجه (المدح)[4] (إلى آخره)[5].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩، «شرح المكودي» (١٨٥).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ب): الجواب.

(٥) ساقط من (ج).

إلى قوله: (أن يكون مبتدأ خبره الجملة قبله) الرابط بينهما عموم الفاعل.

قوله: (قد يتقدم على نعم... إلى آخره) مثل نعم في ذلك بئس كما شمله كلام الناظم.

٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... «كالعِلْم نِعْمَ المقتَنى، والمُقتَفَى»

وقوله: (كالعلم نعم المقتنى والمقتفى) تبع فيه والده واعترضه ابن هشام[1] بأنه من باب تقدم المخصوص لا من باب تقدم ما يشعر به.

قوله: (وقول الشاعر:

إني اعتمدتك يا يزيد ... فنعم معتمد الوسائل)[2]

قاله الطرماح، مدح به يزيد بن المهلب، والشاهد فيه أن المخصوص بالمدح محذوف، تقديره: نعم معتمد الوسائل أنت.

٤٩٢ ـ واجْعَلْ كَبِئْسَ «ساءَ» واجْعَلْ «فَعُلَا» ... مِنْ ذي ثَلاثَةٍ، «كنِعْمَ» مُسجَلَا

قوله: (استعملوا ساء) أصل[3] ساء سوء بالفتح، فحوّل إلى فعل بالضم فصار قاصرًا، ثم ضمن معنى بئس، فصار جامدًا، وعليه فلا يختص ما ذكره كالنظم بتأويل يجري في كل فعل ثلاثي على فعل[4] لقصد الذم، كما أشار إليه بعد.

قوله: (في عدم التصرف... إلى آخره)، أي: وفي إجراء الخلاف في

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/٢٨٨: وقد يتقدّم المخصوص فيتعيّن كونه مبتدأ نحو: (زيدٌ نعم الرّجل) وقد يتقدم ما يُشعر به فيُحذف نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ﴾ أي: هو، وليس منه (العلم نعم المُقْتَنى)، وإنّما ذلك من التقدم.

(٢) البيت للطرمّاح في: «ديوانه» (٣٧٤)، «المقاصد النحوية» ٤/١١. وبلا نسبة في «شرح عمدة الحافظ» (٧٩٤).

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٧٠، «شرح الأشموني» ٢/٢٩٢.

(٤) ساقطة من (ج).

الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، وفي إجرائه في أن (ما) في نحو: ﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ مميزًا وفاعلاً كما يشير إليه كلامه[1] بعد، وفي جواز كون المخصوص مبتدأ وخبرًا، وفي أنه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به.

وقوله: (بعد الفاعل)، أي: وبعد مميزه أيضًا، كما علم مما مر.

قوله: (مسجلاً)، أي: بلا قيد، معناه: أن (فعل) المذكور يجعل مثل (نعم) مطلقًا أي: في جميع أحكامها، ففي قوله بعد: (في الاستعمال، وعدم التصرف) قصور، بل زاد فعل يكون فاعله يجر بالباء.

قوله: (والمراد بهذه العبارة)، أي: مع ما قبلها ليصح قوله بعد: أو الذم.

قوله: (من كل فعل ثلاثي)، أي: صالح للتعجب منه.

قوله: (على فعل) شامل للمحول كعلم ولغيره كشرف وظرف.

٤٩٣ ـ وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذا الفاعِلُ ذا وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبَّذا

قوله: (قال الشاعر:

ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا)[2]

قالته كنزة[3] أم شملة بن برد في (مية) صاحبة ذي الرمة، و(ألا) للتنبيه، و(حبذا) فعل المدح وفاعله، و(أهل الملا) هو المخصوص

---

(١) انظر: «شرح ابن الناظم» ١/٣٣٩.

(٢) البيت لذي الرمة في: ملحق «ديوانه» (١٩٢)، «الدرر» ٢/٢٨٧. ولكنزة أم شملة في «ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٥٤٢) ولذي الرمة أو لكنزة أم شملة في «المقاصد النحوية» ٤/١٢.
وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢/٢٩٣، «شرح التصريح» ٢/٩٩، «همع الهوامع» ٣/٤٤، «شرح ابن عقيل» ٢/١٥٨.

(٣) كنزة أم شملة بن برد المنقري، من ولد قيس بن عاصم الصحابي المخضرم، كانت أمة لبني منقر اشتراها برد، شاعرة من شعراء الحماسة.
«شرح ديوان الحماسة للمرزوقي» ٧٠١ ـ ٧٠٢، «الأعلام» ٥/٢٣٥.

بالمدح، و(مي) ترخيم مية، و(هيا) بألف الإطلاق كناية عن (مية)، وهي المخصوصة بالذم، والشاهد في صدر البيت وفي عجزه، جمع فيه بين المدح والذم، الأول: بـ(حبذا)، والثاني: بـ(لا حبذا)، وفرق بين (نعم) و(حبذا) [بأن في (حبذا)][1] إشعارًا بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس، وبأن مخصوصها لا تعمل فيه النواسخ، وبأنه لا يشترط المطابقة بين فاعلها ومخصوصها، بل يمتنع كما سيأتي في كلامه بخلاف (نعم) ومخصوصها، وخص فاعل (حب) بـ(ذا) ليدل على الحضور في القلب.

قوله: (ثم من هؤلاء من يجعل المخصوص بعدها خبر... إلى آخره)، حاصله أنه على القول[2] بتركيبها مع (ذا) منهم من غلب الاسمية لشرفها، فصارا اسمًا معناه المحبوب، ومنهم من غلب الفعلية لتقدم الفعل فصارا فعلاً.

٤٩٤ ـ وأَوْلِ ذَا الْمَخْصوصَ أيًا كَانَ لاَ تَـعْـدِلْ بِـذَا فَـهْـوَ يُـضَـاهِـي الْـمَـثَـلا

قوله: (كما قالوا: الصيف[3] ضيعت اللبن)، أي: في أنه يقال: لكل أحد بكسر التاء وإفرادها، وهو مثل يضرب لمن فرط في طلب الحاجة وقت إمكانها ثم طلبها بعد فواتها، وأصله أن (دختنوس) بفتح الدال المهملة، وإسكان الخاء المعجمة، وفتح المثناة الفوقية، وضم النون بعدها واو، فسين مهملة بنت لقيط بن زرارة التميمي كانت تحت عمرو بن عدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات، وكان شيخًا فسألته الطلاق، فطلقها، فتزوجت عمرو بن معبد بن زرارة، وكان شابًا فقيرًا، فلما شتوا أرسلت إلى الشيخ تستسقيه لبنًا فقال ذلك، فقالت: هذا ومذقة خير، يعني أن سؤالك إياي الطلاق كان في الصيف، فيومئذ ضيعت اللبن، والصيف

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٢) انظر «شرح الأشموني» ٢/٢٩٣.

(٣) المثل في «مجمع الأمثال» ٢/٦٨.

نصب على الظرف.

قوله: (قال الشاعر:

ألا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب)[(١)]

قاله المرار بن هماس الطائي، والشاهد فيه حذف المخصوص بالمدح، إذ تقديره: (ألا حبذا حالي معك)، وخبر (الحياء) محذوف، تقديره: يمنعني، و(منحت)، أي: أعطيت، والمعنى: أعطيت هواي ما لا مطمع في دنوه، ويروى (من ليس)، والمعنى: ربما أحببت من لا ينصفني، ولا مطمع فيه.

قوله: (وقد يذكر قبله أو بعده تمييز) هذا قد يشعر بقلة ذكر التمييز مع (حبذا) وليس مرادًا، بل هو كثير كما صرح به والده[(٢)] في «شرح التسهيل»[(٣)]، قال: إلا أن تقديمه أولى وأكثر، وهذا بخلاف مخصوص (نعم)، فإن تأخير التمييز عنه نادر كما مرَّ.

٤٩٥ ـ ومَا سِوَى «ذا» ارْفَعْ بِحَبَّ، أَوْ فَجُرّ بالْيَا، ودُونَ «ذا» انضِمَامُ الحَا كَثُرْ

قوله: (كقول الشاعر:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل)[(٤)]

---

(١) البيت لمرار بن هماس في: «الدرر» ٢/٢٨٤، «المقاصد النحوية» ٤/٢٤.
وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢/٢٩٥، «المغني» (٧٢٥)، «همع الهوامع» ٣/٤١، «شرح التسهيل» ٣/٢٨.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» ٣/٢٧.

(٤) البيت للأخطل في: «ديوانه» (٢٦٣)، «خزانة الأدب» ٩/٤٢٧، ٤٣٠، «الدرر» ٢/٢٨٨، «المقاصد النحوية» ٤/٢٦.
وبلا نسبة في: «سر صناعة الإعراب» (١٤٣)، «شرح الأشموني» ٢/٢٩٦، «شرح شافية ابن الحاجب» ١/٤٣، «شرح ابن عقيل»٢/١٦١، «شرح المفصل» ٧/١٢٩ ـ ١٤١، «همع الهوامع» ٣/٤٥.

قاله الأخطل، و(اقتلوها)[1]، أي: الخمر، أي: امزجوها. من: قتلت الشراب، أي[2]: مزجتها بالماء، والشاهد في (وحب بها) حيث جاء للمدح بضم الحاء مع غير ذا، و(مقتولة)، أي: ممزوجة، منصوب على التمييز.
قوله: (كقول بعض الأنصار:

باسم الإله وبه بدِينا ... ولو عبدنا غيره شقينا
فحبذا ربا وحب دينا)[3]

قاله عبدالله بن رواحة. أي: ابتدئ باسم الله، وأكده بقوله: (بدينا) بفتح الباء وبكسر الدال لمناسبة الياء المقلوبة عن الهمزة (ابتدأنا)، والشاهد في (وحب دينًا) حيث جاء للمدح بفتح الحاء مع غير ذا، وحسَّن فتحها فتح حاء (حبذا) قبلها، إذ لا يجوز ضمها، و(ربًّا) و(دينا) منصوبان على التمييز.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) «لسان العرب» (قتل) ٣٦/١١.

(٢) في (ج): إذا.

(٣) الرجز لعبدالله بن رواحة في: «ديوانه» (١٠٧)، «الدرر» ٢٨٣/٢، «المقاصد النحوية» ٢٨/٤. ولبعض الأنصار في «شرح عمدة الحافظ» ص(٨٠٢).
وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢٩٦/٢، «همع الهوامع» ٤١/٣.

أفعل التّفْضِيل

٤٩٦ ـ صُغْ من مَصُوغٍ مِنهُ للتَّعجُّب   أفْعَلَ للتَّفْضِيل، وأَبَ اللَّذْ أُبِي

***

أفعل التفضيل

أولى منه التعبير باسم التفضيل؛ ليشمل خيرًا وشرًّا، وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل أيضًا.

قوله: (فلا يبنى من وصف... إلى آخره) حقه بعد أن ذكر المحترز عنه أن يقول: ولا من منفي، ولا من ناقص.

قوله: (ولا معبر عن فاعله)، أي: عن اسم فاعله، كما وجد في نسخة.

قوله: (وقالوا: هو ألصُّ[١] من شظاظٍ، فبنوه من لص، ولا فعل له) اعترض عليه بأن له فعلاً، فقد حكى ابنُ القطّاع[٢]: لصصت الشيء لصًا، جعلته في ستر، ومنه اللص. انتهى[٣]. و(شظاظ) بكسر الشين: اسم رجل من ضبة كان لصًّا.

---

(١) «مجمع الأمثال» ٢/٢٥٧.

(٢) «الأفعال» لابن القطاع (لص).

(٣) ساقطة من (ج).

قوله: (وهذا مكان أقفر من غيره)، القفر: مفازة لا نبات فيها ولا ماء، والجمع قفار.

قوله: (أفلس[١] من ابن المذلق) يروى بالمعجمة والمهملة، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، لم (يكن)[٢] يجد قوت ليله، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس، ولذلك قال الشاعر في أبيه.

فإنك إن ترجو تميمًا ونفعها   كراجي الندا والعرف عند المزلق[٣]

قوله: (وتقول: هو أهوج منه! وأنوك وإن كان اسم فاعله على أفعل) تقدم بيان معنى أهوج وأنوك في التعجب، وفعل الأول هوج، والثاني نوك، قال ابن القطاع[٤]: نوك، نَوكاً، ونُوكا ونواكة، أي: حمق.

قوله: (أحمق من هبنقة): هو لقب رجل كان يقال له: ذو الودعات، واسمه يزيد ثروان أحد بني قيس بن ثعلبة، وكان يضرب به المثل في الحمق، قاله الجوهري[٥].

قوله[٦]: (وأَسْوَدُ من حلك الغراب)، يقال: حلك الشيء حلوكًا إذا اشتد سواده.

قوله[٧]: (أَزْهَى من دِيك) خص الديك بالذكر؛ لأنه ينظر إلى حسن ألوانه ويعجب بنفسه.

---

(١) المثل في «مجمع الأمثال» ٢/٨٣.
(٢) ساقطة من الأصل.
(٣) قد يكون من الشواهد التابعة للمثل.
«جمهرة الأمثال» ٢/٨٩، ١٠٧، «الدرة الفاخرة» ١/٣٢٧، «المستقصى» ١/٢٧٥.
(٤) «الأفعال» لابن القطاع (نوك).
(٥) «الصحاح» (هبنق) ١/١١٨٦.
المثل في «مجمع الأمثال» ١/٢١٧.
(٦) رواية المثل في «المستقصى» ١/١٩٢، (أشدُّ سوادًا من حنك الغراب).
(٧) المثل في «مجمع الأمثال» ١/٣٢٧.

قوله[1]: (وأشغل من ذات النحيين)، أي: ذات زقي السمن، وهي امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتاها خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه، فساومها، فحلت له نحيًا مملوءًا، فقال (لها)[2]: امسكيه حتى أنظر الآخر، فحل الآخر، وقال لها: امسكيها، فلما شغل يديها غشيها، وهي لا تقدر على الدفع عن نفسها لحفظها فم النحيين، وشحها بضياع السمن، فلما قام عنها قالت له: لا هناك الله، وهي في هذا المثل مفعولة؛ لأنها شغلت، وأكثر الأمثال التي على أفعل تأتي من فعل الفاعل.

٤٩٧ ـ ومَا بهِ إلَى تَعَجُّبِ وُصِلْ   لمانعٍ بهِ إلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

قوله: (من أشد) بيان لأفعل التفضيل لا متعلق بـ(يبنى).

٤٩٨ ـ وأفْعَلَ التفضيلِ صِلْهُ أبدًا   تقديرًا أوْ لَفْظًا بمنْ إن جُرِّدَا

قوله: (لزم اتصاله بـ(من) التي لابتداء الغاية) هو قول الجمهور، وذهب سيبويه[3] إليه، لكنه أشار إلى أنها مع ذلك تفيد معنى التبعيض، فقال في (هو أفضل من زيد): فضله على بعض، ولم يعم. وذهب الناظم في شرح «تسهيله»[4] إلى أنها بمعنى المجاوزة، وكأن قائل: (زيد أفضل من عمرو)، قال: (جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل)، ثم قال: ولو كانت للابتداء لجاز أن يقع بعدها (إلى) ورد عليه بأنها لو كانت للمجاوزة لجاز أن يقع موضعها (عن).

قوله[5]: (ويكثر ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبرًا)، أي[6]: خبرًا

---

(١) المثل في «مجمع الأمثال» ١/٣٧٦، «جمهرة الأمثال» ١/٥٣٨.
(٢) ساقطة من الأصل.
(٣) «الكتاب» ٤/٢٢٤ ـ ٢٢٥.
(٤) «شرح التسهيل»، وانظر: «شرح الأشموني» ٢/٣٠١.
(٥) قال ابن الناظم ١/٣٤٣: وقد يستغنى بتقدير (من) عن ذكرها لدليل، ويكثر ذلك إذا كان.
(٦) انظر: «المساعد» ٢/١٦٩، «همع الهوامع» ٣/٩٨، «شرح الأشموني» ٢/٣٠١.

للمبتدأ حالاً أو أصالة، فيشمل خبر المبتدأ الباقي على ابتدائيته وخبر (كان) أو إحدى أخواتها، وخبر (إن) أو إحدى أخواتها، وثاني مفعولي (ظن) أو إحدى أخواتها.

قوله: (كقول الآخر:

تـروحـي أجـدر أن تـقـيـلـي [غـدًا بـجـنـبـي بـارد ظـلـيـل)][1][2]

قاله أحيحة[3] بن الجلاح، وعجزه: غدًا بجنبي بارد ظليل قيل: إن الخطاب لناقة، أي: اصبري على السير وقت الرواح، ووهم قائله بأنه لم يتقدم للناقة ذكر، وإنما تقدم الفسيل، وهي صغار النخل، و(تروحي)[4] من تروح النبت إذا طال، أي: طولي يا فسيل، وخذي مكانًا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه، من القيلولة، وهي النوم في وقت الظهيرة لكنه كنى بذلك عن نموها (وزهوتها)[5] بكونها في جنبي ماء بارد فيه ظل، والشاهد في (أجدر) حيث استعمل بغير ذكر (من) لكونه صفة لمحذوف كما علم. قوله: (فأما قوله:

ولـسـت بـالأكـثـر مـنـهـم حـصـى وإنــمـا الــعـزة لـلـكـاثـرِ[6]

ففيه ثلاثة أوجه: ... إلى آخره) قاله الأعشى، والشاهد في (بالأكثر

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٢) الرجز لأحيحة بن الجلاح في: «شرح التصريح» ١٠٣/٢، «المقاصد النحوية» ٣٦/٤.
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٩٧/٢، «شرح الأشموني» ٣٠٢/٢، «المقاصد الشافية» ٥٨٥/٤.

(٣) أحيحة بن الجلّاح بن الحريش الأوسي، أبو عمرو (١٣٠ق هـ). شاعر جاهلي من الفرسان، كان سيِّد الأوس في الجاهلية، مرابيًا كثير المال.
«خزانة الأدب» ٣٥٧/٣ ـ ٣٥٩، «الأعلام» ٢٧٧/١.

(٤) «لسان العرب» (روح) ٣٥٨/٥.

(٥) في الأصل: (وزهرتها) وما أثبته نقلاً من (ب)، (ج).

(٦) البيت للأعشى في: «ديوانه» (١٩٣)، «أوضح المسالك» ٣٠٠/٢، «خزانة الأدب» ١٨٥/١، ٤٠٠/٣، ٢٥٠/٨، ٢٥٤، «الخصائص» ١٨٥/١، «شرح التصريح» ١٠٤/٢، «شرح المفصل» ١٠٠/٦. وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٠٤/٢.

منهم) حيث استعمل (من) مع ما فيه الألف واللام، وأجيب عنه بثلاثة أوجه ذكرها الشارح[1]، وزاد غيره رابعًا[2]: وهو أن (من)[3] بمعنى (في) و(حصى) تمييز، أي: عددًا، و(الكاثر) بمعنى الكثير.

قوله[4]: (كما لم يمنعا من الإضافة في قوله:

تولي الضجيع إذا تنبه موهنا ... كالأقحوان من الرشاش المستقي)[5]

قاله القطامي، وروي بدل (تولي) (تعطي)، وهما بمعنى، أي: تعطى المرأة ضجيعها ما يريده منها، و(موهنا)[6]: منصوب بالظرفية، وهو نحو نصف الليل، و(الأقحوان) بضم الهمزة نبت طيب الريح حوله ورق أبيض ووسطه أصفر، والشاهد في (من الرشاش المستقي)، كما بينه الشارح[7].

٤٩٩ ـ وإنْ لمنكُورٍ يُضَفْ، أوْ جُرِّدَا ... أُلزِمَ تذكيرًا، وأنْ يُوَحَّدَا

٥٠٠ ـ وتِلْوُ «ألْ» طِبْقٌ، وما لمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذو وَجْهَيْنِ عَنْ ذي مَعْرِفَهْ

٥٠١ ـ هذا إذا نَوَيْتَ مَعْنى «من» وإنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوِ طِبْقُ ما بِهِ قُرِنْ

قوله: (إذا كان أفعل التفضيل مجردًا لزمه التذكير، والإفراد ... إلى آخره) المقتضى لإفراده وتذكيره مشابهته لأفعل التعجب، وهذه المشابهة

---

(١) قال ابن الناظم ٣٤٣/١: فيه ثلاثة أوجه:
أحدها: أنَّ (من) فيه ليست لابتداء الغاية بل لبيان الجنس، كما هي في نحو: أنت منهم الفارس والشجاع، أي: من بينهم.
الثاني: أنّها متعلّقة بمحذوف دلّ عليه المذكور.
الثالث: أنَّ الألف واللام زائدتان، فلم يمنعا من وجود (مِنْ) كما لم يمنعا من الإضافة.

(٢) الرأي الرابع لم أقف عليه.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) البيت للقطامي في: «ديوانه» (١٠)، «المقاصد النحوية» ٤٠/٤.
وبلا نسبة في «حاشية يس» ٢٤/٢.

(٦) «لسان العرب» (دهن) ٤١٨/١٥.

(٧) قال ابن الناظم ٣٤٤/١: أراد: من رشاش المستقي.

نقضت فيما إذا دخلت عليه (أل) فصارت كالجزء منه، فرجع إلى قياسه من الصفات.

قوله: (فإن أضيف إلى نكرة لزمه التذكير والإفراد) قد أجاز الفراء[1] تأنيثه وتثنيته تقول: (هند فضلى امرأة تزورنا)، و(الهندان فضليا امرأتين تزورنا)، لكن المشهور الأول؛ لأن معنى (زيد أفضل رجل): أفضل من كلِّ رجل، فحذفت (كل) و(من) وأضيف (أفعل) إلى ما كانت (كل) مضافة إليه فلزم ترك المطابقة لشبهه بالمجرد في التنكير، ولإمكان ظهور (من).

قوله: (وإن أضيف إلى معرفة: جاز... إلى آخره)، المضاف إلى معرفة ثلاثة أقسام[2]: قسم تقصد به زيادته على ما أضيف إليه فينوى فيه معنى (من)، ويجوز فيه المطابقة وعدمها كما يأتي في كلامه، وقسم يقصد به زيادته مطلقة، وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل أو صفة مشبهة به، وكل منهما لا ينوى فيه معنى (من)، ويلزم فيه المطابقة، لشبهه بالمعرف بـ(أل) في الإخلاء من لفظ (من) ومعناها، ويجوز إضافة (أفعل) فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف الأول فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه فكذلك يجوز: (يوسف أحسن إخوته)، إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم، ويمتنع: إن قصد أحسن منهم[3].

قوله: (وقد اجتمع الوجهان في قوله ﷺ[4]: **«ألا أخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا»**)، أي: من حيث أنه أفرد

---

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٩٥/٣: ويلزمه الإفراد والتذكير إن جُرِّد أو أُضيف لنكرة خلافًا للفرّاء في الثاني حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة فَضْلَه، واقتصى حينئذٍ أن يؤنث ويثنى نحو: هند فضلى امرأة تقصدنا، والهندان فضلتا امرأتين تزورانا.

وانظر: «شرح ابن عقيل» ١٦٨/٢ ـ ١٦٩.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣٠٦/٢.

(٣) ورد بهامش (ب) ما نصه: قوله: ويمتنع إنَّما امتنع؛ لأنَّ أفعل التفضيل يشترط أن يكون بعض ما أضيف إليه، وهنا ليس كذلك، فتأمله.

(٤) الحديث أخرجه الترمذي (٢٠١٨) من حديث جابر مرفوعًا.

(أحب) و(أقرب) وجمع (أحسن)، وجعل الزمخشري[1] (أحاسنكم) من قسم ما قصد به زيادة مطلقة؛ فلهذا جمع بخلاف (أحب) و(أقرب) فإنهما مما نوي فيه معنى (من)، فلهذا أفرد.

قوله: (كقولهم: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)) الناقص[2] هو يزيد بن عبدالملك بن مروان، وإنما[3] سمي به لنقصه أرزاق الجند، والأشج: هو عمر بن عبدالعزيز، سمي به لشجة في وجهه بضرب الدابة. (أضيف إلى بني مروان ليعلم أنهما منهم، لا لأنهم عادلون، وهم أعدلاهم)[4].

قوله: (وقول الشاعر:

إن الذي سمك السماء بنى لنا   بيتًا دعائمه أعز وأطول)[5]

قاله الفرزدق، فاخر به جريرًا، و(سمك[6] السماء)، أي: رفعها، ويقال: سمك الشيء، أي: ارتفع، فهو يتعدى ولا يتعدى، ومصدر الأول سمك، والثاني سموك، وأراد بالبيت الكعبة، والدعائم: جمع دعامة بالكسر، وهي اللسطوانة، والشاهد في (أعز وأطول)، فإنهما بمعنى عزيزة وطويلة، وفي كونهما لم يقصد بهما أفعل التفضيل نظر، إذ يجوز أن يراد أن دعائم ذلك أعز وأطول من دعائم كل بيت، وبه جزم السعد التفتازاني.

٥٠٢ ـ وإِنْ تكُنْ بتِلْو «مِنْ» مستَفْهِمَا   فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

٥٠٣ ـ كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ «خَيْرٌ» ولَدَى   إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

---

(١) «توضيح المقاصد» ٨١/٢.

(٢) «حاشية الصبان» ٧١/٣.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) البيت للفرزدق في: «ديوانه» ١٥٥/٢، «خزانة الأدب» ٥٣٩/٦، «شرح المفصل» ٩٧/٦، «المقاصد النحوية» ٤٢/٤.
وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٣٠٧/٢، «شرح ابن عقيل» ١٧٠/٢.

(٦) «لسان العرب» (سمك) ٣٦٩/٦.

قوله: (وذلك إذا كان المجرور بـ(من) اسم استفهام)، أي: أو مضافًا إليه نحو: (مِنْ غلام أيهم أنت أجمل؟).

قوله (لقوله[1]:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل أو ما زودت منه أطيبُ)[2]

قاله الفرزدق. أي: ائتوا أهلاً وسهلاً، وواو (وزودت) للحال، و(أو) بمعنى: بل، كما روي هكذا، والشاهد في (منه أطيب) حيث قدم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل مع أن مجرورها غير اسم استفهام، ولا ما أضيف إليه، واعترض بأنه يجوز أن يكون (منه) متعلقًا بـ(زودت)، فلا شاهد فيه.

قوله: (وقول الآخر:

ولا عيب فيها غير أن [قطوفها سريع وأن لا شيء منهن أكسل)[3]

قاله ذو الرمة غيلان][4] وصف به نساء سمانًا بأنهن لا عيب فيهن غير أن قطوفهن بفتح القاف، أي[5]: متقارب الخطو سريع في مشيها، وهذا من تعقيب المدح بما يشبه الذم لكن الذي في ديوان ذي الرمة: (غير أن سريعها قطوف). وعليه يفوت ذلك، والشاهد في (منهن أكسل) حيث قدم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل مع أن مجرورها غير اسم استفهام، ولا ما

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت للفرزدق في: «خزانة الأدب» ٢٦٩/٨، «الدرر» ٣٣٦/٢، «شرح المفصل» ٦٠/٢، «المقاصد النحوية» ٤٣/٤.
وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٣٠٩/٢، «شرح ابن عقيل» ١٧٢/٢، «همع الهوامع» ٩٩/٣.

(٣) البيت لذي الرمة في: «ديوانه» (١٦٠)، «شرح عمدة الحافظ» (٧٦٥)، «المقاصد النحوية» ٤٤/٤. وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٣١٠/٢، «شرح ابن عقيل» ١٧٣/٢.

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٥) «لسان العرب» (قطف) ٢٢٩/١١.

أضيف إليه، وفي نسخه بدل (أكسل): (أكمل).

قوله[١]: (وقد اجتمع فصلان في قول الزاجر:

لأكلة من أقط بسمن ... ألين مسًّا في حشايا البطن[٢]

من يثربيات قذاذ خشن)

اللام للتأكيد، و(الأكلة) بضم الهمزة: اللقمة، و(الحشايا) جمع حشية بتشديد الياء وهي الأمعاء، و(يثربيات) صفة محذوف، أي: من قذاذ يثربيات - بفتح الراء - نسبة إلى يثرب المدينة المشرفة - بكسرها - وقذاذ بكسر القاف وتخفيف المعجمة: بيان لها أو بدل منها وهو جمع (قذ)[٣] بضم القاف وتشديد المعجمة جمع (أقذ) بزنة أفعل، وهو السهم الذي لا ريش عليه، و(خشن) بضم الخاء وإسكان الشين، جمع أخشن، بمعنى: خشن، والشاهد في (ألين)، (من يثربيات) حيث فصل بينهما بشيئين، وذكر الفصلين مثال: فقد يوجد أكثر وألين، قيل: ليس على بابه، بل هو بمعنى لين؛ إذ السهام لا لين فيها لخشونتها، ويرد بأن ذكر (من) يمنع من ذلك، مع أن التفضيل ليس بين الأكلة والسهام بل بين مسهما في دخولهما الحشا، (ولا ريب أن مس السهام في ذلك لين بالنسبة)[٤] لغيرها مما له خشونة.

٥٠٤ - وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، ومتى ... عَاقَبَ فِعلاً فَكَثِيرًا ثَبتَا

٥٠٥ - كلَنْ تَرَى في النَّاسِ مِنْ رَفيق ... أوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدّيق

قوله: (إلا إذا ولي نفيًا) ألحق به والده[٥] النهي والاستفهام الذي

---

(١) قال ابن الناظم ٣٤٦/١: ولشبه (أفْعَل) التفضيل مع (من) بالمضاف والمضاف إليه لم يفصل منه بأجنبيّ، تقول: زيدٌ أحسن وجهًا من عمرو، وقد اجتمع فصلان.

(٢) الرجز بلا نسبة في: «لسان العرب» (خشن) ١٠٤/٣. «شرح المفصل» ٨٢/١، «المقاصد النحوية» ٤٦/٤، «شرح التسهيل» ٥٥/٣.

(٣) «لسان العرب» (قذذ) ٧١/١١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) «شرح التسهيل» ٦٨/٣.

بمعنى[1] النفي نحو: (لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك)، و(هل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن)، وأعم من ذلك قول الرضي[2]: ولا منع أن يستعمل في ذلك ما يفيد النفي، وإن لم يكن صريحًا فيه، نحو: قلما رأيت رجلاً[3] أحسن.

قوله: (وكان مرفوعه أجنبيًا)، المراد بالأجنبي هنا: الأجنبي من الموصوف، كما قاله المكودي[4]، مع أنه لا حاجة لذكره؛ لأن ما خرج به حينئذ من نحو أبوه في: (ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه) يخرج بما بعده، ولهذا لم يذكره المرادي.

قوله: (نحو قولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد)، الأصل: أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين، أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر، كما مثلنا، وقد يحذف الضمير الثاني، وتدخل (من) على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذي المحل، فتقول: (من كحل عين زيد)، أو: (من عين زيد) أو (من زيد) فتحذف مضافًا أو مضافين، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل.

قوله: (وقوله ﷺ: «ما[5] من أيام أحب»)، أفعل التفضيل فيه مبني، إما من فعل مبني للمفعول، أو زائد على ثلاثة، وهو على الثاني شاذ، وعلى الأول جائز إذ لا لبس فيه كما علم ذلك[6] من كلامه قبل.

---

(١) في نسخة (ب) و(ح) و(ج): فيه معنى.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) «شرح المكودي» ١٩٠ ـ ١٩١.
(٥) قال ابن الناظم ٣٤٧/١: ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة، والحديث من شواهد «شرح ابن عقيل» ١٧٥/٢، «شرح الأشموني» ٣١٢/٢.
(٦) ساقطة من (ج).

قوله (وقول الشاعر:

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا[١]
أقل به ركب أتوه تئية وأخوف إلا ما وقى الله ساريا)

قالهما سحيم[٢] بن وثيل، و(وادياً) مفعول[٣] (أرى)، و(أقل) صفة له، و(ركب) مرفوع به ارتفاع الكحل بأحسن في المثال السابق في كلام الشارح، وفيه الشاهد حيث رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر ـ أعني: ركبًا ـ والتقدير: ولا أرى واديًا أقل به ركب أتوه تئية منه بوادي السباع في كل وقت إلا وقت وقاية الله ساريًا، و(أتوه) صفة لـ(ركب). و(تئية) أي: مكثًا وتلبثًا، صفة مصدر محذوف، أي: إتيانًا تئية، [وقيل: حال، أي: أتوه ماكثين ومتلبسين، و(أخوف) عطف على (أقل) أو على (تئية)][٤] إن أعربت حالاً، و(ما) مصدرية، و(ساريًا) مفعول (وقى) وقيل: إنه حال من ضمير (أخوف).

قوله (السَّببيّ)، أي: وإن لم يكن مفضلاً على نفسه باعتبارين كما في مثاله المذكور.

قوله: (وفي الإثبات) عطف على مقدر، أي: لجواز رفع أفعل التفضيل في النفي السببي، ورفعه في الإثبات السببي، وغيره.

قوله: (قلت: المعتبر... إلى آخره)، هذا فرع أن فائدة أفعل التفضيل

---

(١) البيتان لسحيم بن وثيل في: «خزانة الأدب» ٣٢٧/٨، «الكتاب» ٣٢/٢، «المقاصد النحوية» ٤٨/٤.
وبلا نسبة في: «شرح ابن عقيل» ١٧٥/٢، «شرح عمدة الحافظ» ٧٧٤ ـ ٧٧٥.
(٢) سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي (٦٠هـ). شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام، وناهز عمره المائة، كان شريفًا في قومه.
«الشعر والشعراء» ٦٤٧، «الأعلام» ٧٩/٣.
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(الرافع)[1] للظاهر فيما قاله تفضيله له على نفسه باعتبارين[2] أو على غيره، والأول ممنوع، وأما الثاني فممنوع أن الفعل الذي أوقع موقع (أحسن) لا يفيد فائدة، كما لا يخفى.

قوله: (بأجنبي) قال الرضي[3]: ونعني به هنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه، كيف و(الكحل) مبتدأ، و(أحسن) خبره، فله به تعلق من هذا الوجه.

قوله: (وإعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد)، أي: وهما الضمير في (أحسن)، وضمير (منه).

قوله: (وليس هو من أفعال القلوب)، قضيته أن إعمال العامل في ضميري واحد يمتنع في غير أفعال القلوب مطلقًا، وهو ممنوع، إذ يجوز ذلك إذا كان بواسطة نحو (أنا رافع الحجر عني)، ونحوه.

قوله: (إنما هو لأمر استحساني)، أي: وهو[4] ضعف الشبه باسم الفاعل، وبالصفة المشبهة به.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) سقط من (ب) و(ج).

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/ ٨٤، «همع الهوامع» ٣/ ٩٢، «شرح الأشموني» ٢/ ٣١١ - ٣١٢.

(٣) «الكافية» ج٢٤.

(٤) قال الأشموني في «شرحه» ٢/ ٣١١: من قِبَل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع.

النَّعْتُ

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ في الإعْرَابِ الأسمَاءَ الأولْ نَعْتٌ وتَوْكِيدٌ، وعَطْفٌ، وبَدَلْ

٥٠٧ ـ فالنَّعْتُ: تابعٌ متِمٌّ ما سَبقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ ما به اعتَلَقْ

***

النعت

قوله: (التابع: هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد)، زاد والده[(١)] فيه غير خبر ليخرج حامض، ونحوه من قولك: هذا حلو حامض مما المشارك فيه للأول خبر غير مستقل.

وقوله: (يتبع الأسماءَ) جرى على الغالب، وإلا فهو يتبع غير الأسماء[(٢)] أيضًا.

وقوله (الأول) بيان للواقع مع الإشارة إلى وجوب تقديم المتبوع على التابع، خلافًا لمن أجاز[(٣)] تقديم النعت (على المنعوت)[(٤)] إذا كان لاثنين أو

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٢٨٦/٣، و«توضيح المقاصد» ٨٦/٢، و«شرح الأشموني» ٣١٥/٢.

(٢) قال الأشموني ٣١٥/٢: (التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الأسماء).

(٣) قال الأشموني ٣١٥/٢: (وأجاز صاحب «البديع» تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة)، وقد تقدم أحد الموصوفين. فنقول: (قامَ زيدٌ العاقلان وعمرٌو) وانظر: «همع الهوامع» ١٥٦/٣.

(٤) ساقطة من (ج).

أكثر، وتقدم أحدهما أو أحدها، (نحو)[1]: (قام زيد العاقلان وعمرو). أو (العاقلون وعمرو وخالد).

تنبيه:

اختلف في العامل[2] في التابع، فالجمهور على أنه العامل في المتبوع لا البدل، فالعامل فيه مقدر، وقيل: الاستثناء، واختاره الناظم في «شرح تسهيله»[3]، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ولم يتعرض كثيرٌ لبيان ترتيب التوابع، وقال في «التسهيل»[4]: (يبدأ عند اجتماعها بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق، وأجاز بعضهم تقديم التوكيد على النعت).

قوله: (وقولي: الحاصل والمتجدد: يخرج خبر المبتدأ والحال من المنصوب)، أي: أو نحوه كالمفعول الثاني، والمراد بالحاصل الموجود في ذلك التركيب، وبالمتجدد ما يحصل في بقية التراكيب[5]، وبالخبر هنا الخبر المستقبل، واعلم أن ما أخرجه بالحاصل والمتجدد خارج بالمتجدد وحده.

قوله: (والتوابع خمسة أنواع) دليل الحصر فيها استقرائي، وقد يقال: هو عقلي بأن يقال[6]: التابع إن توسط[7] بينه وبين متبوعه حرف عطف فهو عطف النسق، وإلا فإن رفع المجاز فهو التوكيد، وإلا فإن كان بينه تكرار العامل فهو البدل، وإلا فإن وضح متبوعه مع جموده فهو عطف البيان، وإلا فهو النعت.

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣١٦/٢، و«توضيح المقاصد» ٨٧/٢.

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٨٨/٣: (ومعلوم أنَّ التابع لا يتقدَّم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معموله).

(٤) «شرح الأشموني» ٣١٦/٢.

(٥) في (ج): التركيب.

(٦) انظر: «المساعد» ٣٨١/٢.

(٧) في (ج): توساطه.

قوله: (في[1] المتبوع) يخرج بقية التوابع إذ كل منها تابع يدل على معنى، لكن لا على معنى في المتبوع.

قوله: (أو في متعلّق به) هو بكسر اللام، أي: أو فيما تعلق بالمتبوع.

قوله: (مخرج للتوكيد وعطف البيان) قد يورد عليه عطف البيان بالمشتق، ويجاب بأن ذلك ممتنع كما سيأتي في بابه.

قوله: (وكثيرًا ما يكون الاسم غنيًا عن الإيضاح، والتخصيص فينعت لقصد المدح... إلى آخره) ينعت أيضًا لقصد التعميم[2] نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، أو التّفصيل (كمررت برجلين عربيّ وعجمِيّ). أو الإبهام نحو: (تصدقت بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ).

٥٠٨ ـ وَلْيُعْطَ في التّعْريفِ، والتّنْكيرِ مَا لِـمَـا تَـلاَ، كـامْـرُرْ بِـقَـوْمٍ كُـرَمَـا

قوله: (فلا تنعت[3] النكرة بمعرفة، لئلا يلزم[4]... إلى آخره) يرجع في المعنى تعليله بذلك إلى ما علل به غيره[5] من أن في النكرة إبهامًا، وفي المعرفة إيضاحًا فتدافعا، والنعت في المعنى هو المنعوت، والشيء الواحد يستحيل أن يكون شائعًا مخصوصًا.

قوله: (غَيَّرَ مسمى المنعوت) هو بالغين المعجمة، والراء[6] وتشد الياء، وفي نسخة (عَيَّنَ) بالمهملة والنون، وله وجه[7].

---

(١) قال ابن الناظم ١/٣٥٠: (بكونه دالاً على معنى في المتبوع...).

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٢/٣١٧، و«المساعد» ٢/٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٣) في «شرح الأشموني» ٢/٣١٧: (وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة)، وانظر: «همع الهوامع» ٣/١٤٦.

(٤) في (ج): يلتزم.

(٥) وهو المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/١٨.

(٦) في (ج): والواو.

(٧) «شرح ابن الناظم» ١/٣٥١: (فَمَتى كان معرفةً عَيَّن مسمّى المنعوت وزال ما قصد فيه من الإبهام والشيوع).

قوله: (ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله:

ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فَأَعِفُّ ثمّ أقولُ ما يَعْنِيني)[1]

قاله رجل من بني سلول، واللئيم: الدنيء الأصل الشحيح النفس، والشاهد في (يسبني) وهو ظاهر من كلام الشارح، و(أعف)، أي: أكف. ويروى عجز البيت هكذا: فمضيت ثمة، قلت: لا يعنيني، أي: لا يقصدني، من عنى عنيًا: إذا قصد.

٥٠٩ ـ وَهوَ لَدى التّوحيد والتذكيرِ أَوْ سِواهُمَا كالفِعْلِ، فاقْفُ ما قَفَوْا

قوله: (وجاز فيه رافعًا لجميع الإفراد والتكسير... إلى آخره)، أشار بذلك إلى أنه وارد على قول الناظم كالفعل.

قوله: (على لغة أكلوني البراغيث) متعلق بـ(جاز) في قوله: (وجاز فيه أيضًا).

٥١٠ ـ وانعَتْ بمُشْتَقٍّ، كَصَعْبٍ، وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ، كذا، وذِي، والمُنْتَسِبْ

قوله: (فلو قال: وانعَتْ بِوَصْفِ مثلَ صَعْبٍ وذَرب، كان أمثل... إلى آخره)، أجيب عنه بأن المراد بالمشتق عند النحاة[2]، إذا أطلق الصفات الأربع[3] اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

---

(١) البيت لرجل من بني سلول في «الدرر» ١/١٠، و«شرح التصريح» ٢/١١، و«الكتاب» ٣/٢٤، و«شرح شواهد المغني» ١/٣١٠، و«المقاصد النحوية» ٤/٥٨.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٦، و«خزانة الأدب» ١/٣٥٧ ـ ٣٥٨، ٣/٢٠١، و«الخصائص» ٢/ ٣٣٨، و«همع الهوامع» ٣/٦.

(٢) قال الأشموني ٢/٣٢٠: (والمراد به: ما دلّ على حَدَث وصاحبه، وذلك اسمُ الفاعل كضارب وقائم، واسمُ المفعول كمضروب وجهان، والصفة المشبهة كصعب، وذَرِب، وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يَرِد اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور، وهو اصطلاح).

(٣) في (ج): الرابع.

وإن كان هو عند (التصريفين)[1] ما أخذ من لفظ المصدر، والذرب[2] بالمعجمة الحاد من كل شيء، أو بالمهملة، وهو الخبير بالأشياء المجرب لها.

قوله: (إما وصفًا كاسم الإشارة، وذي بمعنى صاحب، أو بمعنى الذي، وكأسماء النسب)، أي: نحو (مررت بزيد هذا)، و(برجل ذي مال)، و(برجل دمشقي)؛ لأن معناها الحاضر، وصاحب مال ومنسوب إلى دمشق.

وقوله: (أو بمعنى الذي)، أي[3]: في لغة من أعرب ذو الموصولة، وهو حسن إلا أن الحكم لا يختص بها، بل فروعها وسائر الموصولات التي فيها (أل) كذلك، تقول: (مررت بالرجل الذي قام)، أو ذي قام. بمعنى: الذي قام. أو ذات قامت. بمعنى: التي قامت، ومحل، ما ذكر في اسم الإشارة إذا لم يكن مكانيًا؛ لأن المكاني لازم النصب على الظرفية، فلا يتصرف فيه.

٥١١ ـ ونَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا   فَأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
٥١٢ ـ وامْنَعْ هُنَا إيقاعَ ذَاتِ الطّلَبِ   وَإِنْ أَتَتْ فالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

قوله: (وعَرَفْتُ امرأةً يُبْهِرُ حُسْنُهَا)، أي: يغلب حسنها على حسن غيرها.

قوله: (وقد يحذف الضمير للعلم به كقوله:

فما أدري أَغَيَّرَهُمْ ثناء   وطول العهد أم مال[4] أصابوا)[5]

---

(١) في نسخة (ب): البصريين.
(٢) «لسان العرب» (ذرب) ٣٠/٥.
(٣) انظر: «شرح الأشموني» ٣٢٠/٢.
(٤) في (ج): ماله.
(٥) البيت للحارث بن كلدة في «الأزهية» (١٣٧)، و«الكتاب» ٨٨/١، و«شرح أبيات سيبويه» ٣٦٥/١، ولجرير في «المقاصد النحوية» ٦/٤.
وهو بلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ١٨٣/٢، و«شرح المفصل» ١٩/٦.

قاله جرير، وقيل: الحارث بن كنده الثقفي، وقبله:

كَتَبْتُ إليهم كتبًا مِرَارًا ... فلم يرجعْ إليّ لها جَوَابُ

و(ثناء) بالمثناة، أي: تباعد فاعل (غيَّر)، و(العهد)، أي: الزمان، والشاهد في (أصابوا)، أي: أصابوه.

قوله[1]: (جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط) قاله العجاج، وصدره: حتى إذا جن الظلام واختلط. وصف به قومًا أضافوه وأطالوا عليه، ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى إن لونه يشبه لون الذئب، و(جن) أي: دخل، والمذق[2]: اللبن الممزوق، أي: الممزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء، والشاهد في (هل رأيت الذئب قط) كما بينه الشارح[3].

قوله: (بورقته لكونه سمارًا) الورقة بياض يضرب إلى السواد، والسمار[4] بالفتح والتخفيف: اللبن الرقيق. وتسمير اللبن: ترقيقه بالماء، قاله الجوهري[5].

٥١٣ ـ ونَعَتُوا بمَصْدَرٍ كَثِيرًا ... فالْتَزَمُوا الإفْرَادَ، والتَّذْكِيرَا

قوله: (ينعت بالمصدر كثيرًا) مقيد بغير الميمي، أما الميمي كمزار

---

(١) الرجز لرؤبة في «ديوانه» ٣٠٤/٢ هو مع البيت الذي قبله.
فِي سَمَنٍ منه كثيرٍ وأَقِطْ ... مازلتُ أسعى بينهم وأَلْتَبِطْ
حَتَّى إذا كادَ الظلامُ يختلط ... جَاؤُوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئب قطْ
و«خزانة الأدب» ١٠٩/٢، و«شرح التصريح» ١١٢/٢، و«المقاصد النحوية» ٦١/٤.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ١١٥/١، و«أوضح المسالك» ٨/٣، و«شرح ابن عقيل» ١٨٥/٢، و«شرح المفصل» ٥٢/٣ ـ ٥٣.

(٢) «لسان العرب» (مذق) ٥٨/١٣.

(٣) قال ابن الناظم ٣٥٣/١: (أي: مقول فيه عند رؤيته هذا القول، لإيراده في خيال الرائي لون الذئب بورقته لكونه سمارًا).

(٤) «لسان العرب» (سمر) ٣٥٨/٦.

(٥) «الصحاح» (سمر) ٦١٠/١.

وميسر فلا ينعت به، ذكره المرادي[1].

قوله: (على تأوله بالمشتق)، أي: كعدل بمعنى عادل، وهذا قول الكوفيين[2]، وأما البصريون فقالوا: إنه على تقدير مضاف، أي: ذو كذا، والشارح خلط أحد القولين بالآخر حيث قال بعد: (كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله: رجل ذو رضا، وامرأة ذات رضا... إلى آخره).

٥١٤ ـ ونعتُ غَيرِ واحدٍ إذا اختَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لا إِذَا ائْتَلَفْ

قوله: (وجب تفريق النعت، وعطف بعض على بعض)[3]، أي: بالواو، كما قاله ابن هشام[4]. قاله. وأما قول ابن الحاجب الإدغام[5]: (أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك) فمردود بخلاف ما لو كان المنعوت واحدًا، فإنه يجوز العطف بغير الواو. وحكى سيبويه (مررت برجل راكبٍ فذاهب)، و(برجل راكب ثم ذاهب). واستثنى مما ذكر نعت اسم الإشارة، فعن[6] سيبويه والمبرد وغيرهما أنه لا يجوز تفريقه، فلا يقال: مررت بهذين الطويل والقصير. ووجه بأن النعت لا بد فيه من ضمير رابط له بالمنعوت إلا اسم الإشارة، فإنه لا ينعت إلا بالجوامد، أو ما في معناها نحو: (مررت بهذا العاقل)، فإنه في تقدير: مررت بهذا الرجل العاقل. ولمّا كان اسمها لا ينعت إلا بذلك عوضوا فيه من الضمير كون النعت موافقًا لمنعوته إفرادًا، وتثنية، وجمعًا، فعلم أنه لا ينعت بمختلفين، وبه يعلم أن في استثناء ذلك نظرًا؛ لأنه حينئذٍ لم يدخل فيما ذكر.

٥١٥ ـ ونَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وعَمَلٍ، أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٩٥/٢.
(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣٢٣/٢.
(٣) قال ابن الناظم ٣٥٤/١: (وإذا نعت بمختلف المعنى وجب تفريق النعت...).
(٤) «أوضح المسالك» ٩/٣.
(٥) «الكافية» في باب الإدغام.
(٦) انظر: «توضيح المقاصد» ٩٥/٢، «شرح الأشموني» ٣٢٣/٢.

قوله: (إذا نعت معمولا عاملين... إلى آخره)، سكت كالناظم عن نعت معمولي عامل واحد، وحكمه[1] أنه إن اتحد العمل والنسبة نحو: قام الزيدان، أو قام زيد وعمرو العاقلان[2]. جاز الإتباع والقطع، وإن اختلفا نحو: ضرب زيدٌ عمرًا الكريمان[3] وجب القطع، وإن اختلف العمل واتحدت النسبة من جهة المعنى نحو: خاصم زيد عمرًا الكريمان[4]، وجب القطع، عند البصريين وجاز القطع والإتباع عند غيرهم، وإذا أتبع فعن الفراء وغيره أنه يغلب المرفوع؛ لأنه العمدة. وعن ابن سعدان[5] وغيره التسوية بينه وبين المنصوب؛ لأن كلا منهما مُخَاصِم ومُخَاصَمٌ.

قوله: (فإن اتحدا فيهما كان النعت تابعًا للمنعوت)، أي: جوازًا فإن القطع جائز.

قوله: (وهذا مراده بقوله: بغير استثناء) بيَّن به أن الناظم أشار بذلك إلى رد قول من خصص جواز الإتباع بنعت فاعلين، وخبر مبتدأين؛ إذ لا وجه للتخصيص.

قوله: (على تقدير: أعني الكريمين)، أي: أو غيره مما يناسب المعنى كالمدح.

قوله: (والشريفين) في نسخة عقب هذا: (وكذا القول في نحو مررت

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٩٦/٢، و«شرح الأشموني» ٣٢٤/٢، و«أوضح المسالك» ١٠/٣.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) محمد بن سعدان الضرير الكوفيّ النّحويّ المقرئ أبو جعفر.
ولد سنة إحدى وستين ومائة. كان ثقة، أخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف، وكان ذا علم بالعربية. صنّف كتابًا في النحو وكتابًا في القراءات. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.
«بغية الوعاة» ١٠٤/١.

بزيد، وجاوزت عمرًا العالمان أو العالمين، بإضمار مبتدأ أو فعل ناصب)، وهو مثال لمختلفي العمل دون المعنى.

قوله: (الإتباع في كل هذا متعذر، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبته إلى عاملين)، أي: مختلفي المعنى، وإلا لاقتضى التعليل المذكور أنه لا يصح الإتباع فيما إذا اتحدا معنًى وعملاً، وليس كذلك.

تنبيه: إذا قطع النعت خرج عن كونه نعتًا، كما قاله ابن هشام.

٥١٦ ـ وإنْ نُعوتٌ كَثُرت، وقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

٥١٧ ـ واقْطَعْ، أو اتبعْ إن يكُنْ مُعَيَّنا ... بِدُونِهَا، أو بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

٥١٨ ـ وارْفَع أو انصِبْ إنْ قطعت مُضمِرا ... مُبْتَدأً، أو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

قوله: (فالأول) بل والثاني أيضًا؛ إذ مثاله للأول فيه الثاني أيضًا.

قوله: (وإن كان متعينًا بدونها جاز فيها الإتباع والقطع) مثله ما إذا لم يتعدد النعت نحو الحمد لله العليم. واستثنى منه المرادي[1] ما إذا كان النعت للتوكيد[2] نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، و﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، أو كان ملتزم التبعية نحو: الشِّعْرَى العَبُور، وجاءوا الجماء[3] الغفير، أو كان جاريًا على مشار به نحو: (مررت بهذا الرجل العالم)، فلا يجوز فيه القطع.

قوله: (على إضمار فعل لا يجوز إظهاره)، كذلك إضمار المبتدأ لا يجوز إظهاره، إذ بين النعت والمنعوت شدة اتصال، وللتنبيه على شدة هذا الاتصال التزموا حذف ذلك ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله.

قوله: (ولك أن تتبع بعضًا وتقطع بعضًا) يجب تقديم المتبع على المقطوع على الأصح.

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١٠١/٢.

(٢) في (ج): للتأكيد.

(٣) ساقطة من (ج).

قوله: (كما قال الشاعر:

ويــأوي إلــى نِــسْــوَةٍ عُــطَّــلٍ وشُعْثًا مراضيعَ مِثْلَ السَّعالي)[١]

قاله أبو أمية الهذلي، وصف به رجلاً يصيد الوحش، فيغيب عن نسائه في طلب الصيد ثم يأتي إليهن، فيجدهن في أسوأ حال، فقوله: (يأوي)[٢]، أي[٣]: الصائد، أي: يرجع، والعطل[٤] من عطلت المرأة إذا خلا جيدها، أي: عنقها من القلائد، والشاهد في (وشعثاً) حيث نصب بفعل مضمر، والشعث جمع شعثاء، وهي المغبرة الرأس بأن لم تسرح شعرها، ولم تدهنه ولم تغسله.

والمراضيع جمع مرضع، و(السعالي)[٥] جمع سعلاة، (ويقال فيها أيضًا: سعلاء)[٦] بالمد والقصر، وهي أخبث الغيلان.

٥١٩ ـ ومَا مِنَ الْمنعُوتِ، والنّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفي النَّعْتِ يَقِلْ

قوله في النظم: (وما من المنعوت... إلى آخره)، يشمل حذفهما جميعًا نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه: ٧٤]، أي: حياة نافعة؛ إذ لا واسطة بينهما، وكلام الشارح يفيد ذلك، بجعل القضية في كلامه مانعة خلو.

---

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في «خزانة الأدب» ٤٢/٢، و«شرح أشعار الهذليين» ٥٠٧/٢، و«شرح أبيات سيبويه» ١٤٦/١، و«شرح التصريح» ١١٧/٢، و«الكتاب» ٣٩٩/١.
ولأبي أميّة في «المقاصد النحوية» ٦٣/٤.
وللهذلي في «شرح المفصل» ١٨/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٣/٣، و«شرح الأشموني» ٣٢٧/٢.
(٢) «لسان العرب» (أوا) ٢٧٤/١.
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) «لسان العرب» (عطل) ٢٧١/٩.
(٥) «لسان العرب» (سعل) ٢٧٠/٦.
(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

قوله: (فإن لم يصلح لمباشرة العامل)، أي: إذا كان النعت بـ(إلا) وتاليها، فلا يجوز حينئذٍ حذف المنعوت، لا تقول: جاءني إلا زيد، وتقول: جاءني غير زيد.

قوله: (كقوله: يرْمى بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى[1] البشر) أوله:

ما لكَ عندي غيرُ سهمٍ وحَجَرْ وغيرُ كَبْدَاءَ شديدةِ الوَتَرْ[2]

والكبداء[3] قوس واسعة المقبض، والشاهد فيه حيث حذف فيه المنعوت للضرورة، إذ التقدير: بكفي رجل كان من أرمى البشر، والجملة لا تباشر العامل.

قوله: (وقول الآخر:

كأنَّكَ من جِمَال بني أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ)[4]

قاله النابغة الذبياني، والشاهد في أوله، إذ التقدير: كأنك جمل من جمال بني أقيش. ولولا هذا التقدير لم يجد الضمير من قوله: (من رجليه) ما يعود عليه، و(أقيش) (حي من)[5] عكل أو من غيرهم، ولما كانت جمالهم وحشية مشهورة بالنفور خصها بالذكر، و(يقعقع)[6] بالبناء للمفعول،

---

(١) في (ج): رمي.

(٢) الرجز بلا نسبة في «الإنصاف» ١/١١٤، و«خزانة الأدب» ٥/٦٥، و«الدرر» ٢/٣٧٤، و«الخصائص» ٢/٣٦٧، و«شرح الأشموني» ٢/٣٣٠، و«شرح التصريح» ٢/١١٩، و«شرح شواهد المغني» ١/٤٦١، و«شرح المفصل» ٣/٦٢، و«المقاصد النحوية» ٤/٦٦، و«شرح عمدة الحافظ» (٥٥٠).

(٣) «لسان العرب» (كبد) ١٢/١١.

(٤) البيت للنابغة في «الديوان» (٩٦)، و«خزانة الأدب» ٥/٦٧، ٦٩، و«شرح أبيات سيبويه» ٢/٥٨، و«شرح المفصل» ٣/٥٩، و«المقاصد النحوية» ٤/٦٧.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢/٣٣٠، و«سرّ صناعة الإعراب» ١/٢٨٤.

(٥) في (ج): فيمن.

(٦) «لسان العرب» (قعع) ١١/٢٤٧.

أي: يصوت نعت لذلك المحذوف، وهو لا يباشر العامل، والشن[١]: القربة اليابسة.

قوله: (وقولي غالبًا: تنبيه على نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤])، أي: نبأ من نبأ المرسلين، فهذا من غير الغالب؛ لأنه جاء فيه هذا الحذف مع أن النعت فيه لا يباشر العامل ولا ضرورة.

قوله: (وهو مطرد في النفي)، أي: بعد اسم مجرور بـ(من)، أو (في) وقضية كلامه أن ذلك غير مطرد في الإيجاب، وليس كذلك، نبه عليه المرادي[٢]، فمثاله في المنفي ذكره الشارح[٣]، ومثاله في الإيجاب كقولهم: مِنَّا ظَعَنَ ومنَّا أقامَ. أي منّا فريقٌ ظَعَنَ ومنّا فريقٌ أقامَ.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥])، أي: كل شيء أتت عليه، ومثله: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، أي: المعاندون، و﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، أي: الناجين.

قوله: (وقول الشاعر وهو العباس بن مرداس السلمي:

قد كنتُ في الحربِ ذا تُدْرَأٍ فلمْ أُعْطَ شيئًا ولم أُمْنَعِ)[٤]

الشاهد في (شيئًا)، أي: شيئًا طائلاً، ولولا هذا التقدير لناقضه قوله: (ولم أمنع)، وقد يقال: القرينة فيه هذا القول، فهي مقالية لا حالية، و(ذا تدرأ) بضم التاء، أي: ذا[٥] عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) «لسان العرب» (شنن) ٢١٨/٧

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١٠٢/٢.

(٣) المثال: (ما منهما مات حتّى رأيتهُ يفعل كذا).

(٤) البيت للعباس بن مرداس في «ديوانه» (١٨٤)، و«الدرر» ٣٧٦/٢، و«شرح التصريح» ١١٩/٢، و«المقاصد النحوية» ٦٩/٤، و«شرح شواهد المغني» ٩٢٥/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٦/٣، و«شرح الأشموني» ٣٣٢/٢.

(٥) في (ج): ذو.

التّوكيد

٥٢٠ ـ بالنَّفسِ، أَوْ بالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا مَـعَ ضَـمـيـرٍ طَـابَـقَ الْـمُـؤَكَّـدَا
٥٢١ ـ واجْـمَـعْـهُـمَـا بـأَفْـعُـلٍ إنْ تَـبِـعَـا مَـا لَـيْـسَ وَاحِـدًا تـكُـنْ مُـتَّـبِـعَـا

* * *

التوكيد

ويقال: التأكيد، والأول أفصح، وبه جاء التنزيل(١).

قوله: (وأما المعنوي فهو: التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم)(٢) الغرض أن الأول لرفع المجاز عن الذات، والثاني لرفعه عن المشمول، مع أن المعطوف عليه في كلامه يغني عن المعطوف.

---

(١) قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣/٢٨٩: (**أحدهما**: الذي قصد به رفع توهُّم السامع أنَّ المتكلم حذف مضافًا وأقام المضاف إليه مقامه نحو: قتل العدوُّ زيدٌ نفسُهُ، فبذكر النفس علم السامع أنَّ زيدًا باشر القتل وحده، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه آمرًا لا مباشرًا.

والثاني: أن يقصد به رفع توهم السامع أنَّ المتكلم وضع العام موضع الخاص نحو قولك: جاء بنو فلانٍ كلُّهم. لم يرد أن يخصّ بالمجيء بعضًا دون بعض ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك).

قوله: (ويجيء في الغرض الأول بلفظ النفس والعين)، أي: منفردين أو مجتمعين، وعند اجتماعهما يبدأ بالنفس؛ لأنها جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة.

تنبيه: تنفرد النفس والعين عن سائر ألفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة. قاله المرادي[١].

قوله: (فيجمعان على أفعل) احترز به عن جمع الكثرة: كنفوس وعيون، وعن جمع القلة على غير أفعل كأعيان جمع عين، فلا يؤكد بشيء منهما. فتعبير الناظم بأفعل أولى من تعبيره في «التسهيل»[٢] بجمع القلة.

قوله: (ويجوز فيهما أيضًا الإفراد والتثنية... إلى آخره)، تبع فيه والده وغيره، فمن وهمه في ذلك فهو الواهم، وقد قال ابن هشام في «توضيحه»[٣]: (أما في التثنية فالأفصح جمعهما على أفعل، ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم. وغيره يعكس ذلك).

قوله[٤]: (والثاني: كقول الشاعر:

حمامة بطنِ الواديَيْنِ تَرَنَّمِي   سَقَاكِ من الغُرِّ الغَوادِي مَطِيْرُهَا)[٥]

قاله الشماخ، أي: يا حمامة ترنمي، أي رَجِّعي صوتك، والشاهد في (بطن الواديين) حيث أفرد المضاف المثنى معنى مع إضافته إلى المثنى

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١٠٤/٢، و«همع الهوامع» ١٦٤/٣.
(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٨٩/٣: (ولا يجمعان إلاَّ جمعَ قِلَّة).
(٣) وانظر: «أوضح المسالك» ٢٠/٣.
(٤) ساقطة من (ج).
(٥) البيت للشماخ في «ملحق ديوانه» (٤٣٨، ٤٤٠)، و«المقاصد النحوية» ٨٦/٤، وللمجنون في «ديوانه» (١١٣).
ولتوبة بن الحمير في «الدرر» ٦٦/١.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٣٥/٢، و«المقرّب» ١٢٩/٢.

المتضمن له[1]، و(الغُرّ)[2] جمع غراء وهي البيضاء، و(الغوادي) جمع غادية: وهي السحابة التي تنشأ صباحًا، و(مطيرها) فاعل (سقاك).

قوله: (والثالث: كقول الآخر[3]: ظَهْرَاهُمَا مثلُ ظهور التُّرْسَيْنْ) قاله خطام المجاشعي أو هميان بن قحافة، وصدره: ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ، أي: ورب مهمهين، والمهمه[4]: القفر والقذف البعيد، والمرت[5] بفتح الميم وإسكان الراء: المكان الذي لا نبات فيه، و(ظهراهما) ما ارتفع منهما، وجملة (ظهراهما مثل ظهور الترسين) صفة ثالثة لـ(مهمهين)، والشاهد في (ظهراهما) حيث ثنى المضاف مع إضافته إلى المثنى المتضمن له.

وفي[6] قوله: (ظهور الترسين)، شاهد للأول أيضًا، وجواب (ربَّ) قوله (قطعته بالسمت لا بالسمتين) والسمت: السير بالظن والحدث، قاله الجوهري[7]، ومراد الشاعر: قطعت ذلك بإشارة واحدة، ولم أحتج إلى تكرير النظر لحذقي ومعرفتي بالطريق، والعرب تفتخر بهداية الطريق وتعير الجاهل به.

٥٢٢ ـ وكُلًّا اذْكُرْ في الشُّمُولِ وَكِلَا ... كِلْتَا جَمِيعًا بالضَّميرِ مُوصَلَا
٥٢٣ ـ واسْتَعمَلُوا أيضًا كَكُلٍّ فاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ في التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

قوله: (فأما كلٌّ فيؤكد به غير المثنى مما له أجزاء يصح وقوع بعضها

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) «لسان العرب» (غرر) ٤٣/١٠.
(٣) الرجز لخطّام المجاشعي في «خزانة الأدب» ٣١٤/٢، «الدرر» ٣٩/١، ٦٧، «الكتاب» ٤٨/٢، «شرح المفصل» ١٥٦/٤.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٣٦/٢، «شرح الشافية» ١٩٤/١.
(٤) «لسان العرب» (مهه) ٢١٢/١٣.
(٥) «لسان العرب» (مرت) ٦٣/١٣.
(٦) ساقطة من (ج).
(٧) «الصحاح» (سمت) ٥٥٧/١.

موقعه، نحو قولك: جاء الجيش كله... إلى آخره)، أي: سواء كانت الأجزاء منفصلة أم متصلة فيشمل نحو: (رأيت زيدًا كله)؛ لأن زيدًا بالنسبة إلى الرؤية ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه بخلاف نحو: (جاء زيد كله) إذ لا تصح نسبة المجيء إلى بعضه.

قوله: (وأما كلا وكلتا فيؤكد بهما المثنى، نحو قولك: (جاء الزيدان كلاهما) و(الهندان كلتاهما)، أي: لجواز أن يكون الأصل جاء أحد الزيدين، أو إحدى الهندين. كما قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٢] بتقدير يخرج من أحدهما، وبذلك علم أنه لا يؤكد بهما نحو: (اختصم الزيدان)؛ لامتناع اختصم أحدهما.

قوله: (وأنشد الشيخ رحمه الله شاهدًا على التوكيد (بجميع) قول امرأة من العرب ترقِّص ابنها:

فـداكَ حـيُّ خَـوْلان ... جـمـيـعُـهُـم وهَـمْـدانْ
وكـلُّ آلِ قـحـطـانْ ... والأكـرمـونَ عـدنـانْ[1]

(فِدَاك) بكسر الفاء مبتدأ، وبفتحها فعل، والخبر أو الفاعل (حي خولان). والشاهد في (جميعهم)، و(خولان، وهمدان) قبيلتان من اليمن، و(قحطان) أبو اليمن، و(عدنان) أبو معد، والعرب كلهم منهما و(عدنان) عطف بيان على (الأكرمون).

قوله: (مثل النافلة)، أي: الزائد على ما ذكره النحويون. الظاهر أن الناظم لم يرد هذا المعنى حتى يرتب عليه الشارح ما رتبه عقبه، وإنما أراد مثل النافلة في ملازمة التاء لها، ومن ثم قال ابن هشام في «توضيحه»[2]: والتاء فيها بمنزلتها في النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشتريت

---

(١) الرجز لامرأة من العرب ترقِّص ابنها في «شرح التصريح» ١٢٣/٢، و«المقاصد النحوية» ٩١/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢١/٣، و«الدرر» ٣٨٢/٢، و«همع الهوامع» ١٦٦/٣.

(٢) وانظر: «أوضح المسالك» ٢٠/٣.

العبد عامته، وما ذكر من[1] الألفاظ التي يؤكد بها تبعًا من أكتع وأبضع وأبتع الآتية في كلام الشارح يرجع إلى معنى الاجتماع؛ لأن أكتع[2] من تكتع الجلد إذا اجتمع عند إلقائه على النار، وأبضع من البضع[3] وهو الخرق الضيق الذي لا يكاد ينفد منه الماء لاجتماعه، وأبتع من قولهم: رجل بتع[4] الكف إذا كان شديد الفاصل[5]، وقيل: لأن أكتع من قولهم: (حول كتيع)، أي: تام، وأبضع من تبضع العرق إذا سال، وأبتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه، ويؤخذ من جعل الناظم أن[6] (عامة) كـ(كل) أنه يؤكد بها ما يؤكد بـ(كل)، وأنها تضاف إلى ضمير المؤكد فيقال: (جاء الجيش عامته)، و(القبيلة عامتها)، و(الزيدون عامتهم)، و(الهندات عامتهن).

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوْا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

٥٢٥ ـ وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

قوله: (وهو قليل)، أي: بالنسبة إلى استعمال ذلك مع (كل) فلا ينافي أنه أو بعضه كثير، أي: في نفسه، فسقط ما قيل: إنه في أجمعين كثير في القرآن لا قليل[7].

قوله: (ومنه قول الراجز:

يا ليتني كنت صبيًا مُرْضَعَا تحمِلُني الذلْفَاءُ حَوْلا أَكْتَعَا

---

(١) في (ج): في.

(٢) «لسان العرب» (كتع) ٢٧/١٢.

(٣) «لسان العرب» (بضع) ٤٢٥/١.

(٤) «لسان العرب» (بتع) ٣١٠/١.

(٥) في (ج): (المفاصل).

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]. ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]، وانظر: «همع الهوامع» ١٦٨/٣، و«توضيح المقاصد» ١٠٨/٢.

إذا بكيت قبلتني أَرْبَعَا إِذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أبكي أَجْمَعَا[1]

أي: يا قوم ليتني، و(مرضعا) بفتح الضاد، و(الذلفاء)[2] بالمعجمة اسم امرأة، و(إذا) شرط، و(قبلتني) جوابه، و(إذًا) حرف مكافأة، وجواب الشرط مقدر، أي: إذا لم يكن الأمر لذلك، (إذًا ظللت... إلى آخره)، والشاهد فيه ظاهر (فهو ظاهر)[3] من كلام الشارح.

تنبيهات:

(**أحدها**[4]): لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع لا إلى الرفع ولا إلى النصب.

ثانيها: لا يجوز عطف بعضها على بعض.

ثالثها: ألفاظه[5] كلها معارف، أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما أجمع وتوابعه، فقيل: إن تعريفه بالإضافة، ونسب إلى سيبويه، وقيل[6]: بالعلمية كتعريف أسامة، ولكونها معارف منع البصريون نصبها على الحال.

٥٢٦ ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

قوله: (أنه يجوز توكيد النكرة المحدودة)، أي: بلفظ من ألفاظ الإحاطة ككل وجميع وعامة.

---

(١) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» ١٦٩/٥، و«الدرر» ٣٨٢/٢، ٣٨٨، و«شرح الأشموني» ٣٣٩/٢، و«شرح ابن عقيل» ١٩٤/٢، و«المقاصد النحوية» ٩٣/٤، و«همع الهوامع» ١٦٧/٣.

(٢) ورد بهامش (ب): وهو ـ أي: الزلف ـ في الأصل: صغر الأنف واستواء أرنبته.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ١٠٩/٢ ـ ١١٠.

(٥) في (ج)، ألفاظها.

(٦) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١١٠/٢: (قال محمد بن مسعود الغزني في «البديع»: وتعريفها تعريف عَلَم الجنس كتعريف أسامة. انتهى).

قوله[1]: (كقوله: تحملني الذلفاء حولاً أكتعا) تقدم بيانه قريبًا، (وقول الآخر: قد صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يومًا أجمعًا)[2] صرّت[3]، أي: صوبت بكرة البئر يومًا كاملاً، والشاهد في (يومًا أجمعًا).

قوله: (وقول الآخر:

لـكـنّـه شَـاقَـهُ أنْ قـيـل ذا رَجَـبٌ   يـا لـيتَ عِـدَّة حولٍ كـلّه رَجَبُ)[4]

(أن) بالفتح وهي مع مدخولها في محل الرفع على أنه فاعل (شاقه) والشوق: نزاع النفس إلى الشيء، والشاهد في (حول كله) ومن أنشد شهرًا حول فقد حرفه.

٥٢٧ ـ واغـنَ بـكِـلْـتَـا فـي مـثـنّـى وكِـلا   عَـــنْ وَزْنِ فَـــعْـــلاء وَوَزْنِ أفــعَـــلا

قوله: (أن يؤكد المثنى في التذكير بأجمعين، وفي التأنيث بجمعاوين) قال المرادي[5]: في كلام بعضهم ما يشعر بإجراء الخلاف في توابع أجمع وجمعًا، وكلام الناظم يشملها أيضًا.

قوله: (لأن المؤكد بأجمع كالمؤكد بكل...) إلى آخر التعليل، في نسخة عقبه: فلو قلت: جاء الجيشان أجمعان لم يأبه القياس[6]. وهو

---

(١) قال ابن الناظم (٣٦٠): (مذهب الكوفيين أنّه يجوز توكيد النكرة المحدودة...).

(٢) صدره: إنّا إذا خُطّافنا تقعقعا.

من الرجز، وهو بلا نسبة في «خزانة الأدب» ١/١٨١، ٥/١٦٩، و«الدرر» ٢/٣٨٦، و«شرح الأشموني» ٢/٣٤١، و«شرح المفصل» ٣/٤٤، و«المقاصد النحوية» ٤/٩٥، و«همع الهوامع» ٣/١٧٠.

(٣) «لسان العرب» (صرر) ٧/٣٢٥.

(٤) البيت لعبدالله بن مسلم الهذلي في «شرح أشعار الهذليين» ٢/٩١٠.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ١/٤٥٠، و«أوضح المسالك» ٢/٢٢، و«تذكرة النحاة» (٦٤٠)، و«خزانة الأدب» ٥/١٧٠، و«شرح التصريح» ٢/١٢٥، و«المقاصد النحوية» ٤/٩٦.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١١١.

(٦) في (ج): قياس.

ظاهر، وعلم من آخر كلامه أن أوله مقيد بما إذا لم يكن لمفرد المثنى أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه.

٥٢٨ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بالنفسِ والْعَيْنِ فبَعْدَ الْمُنفَصِلْ
٥٢٩ ـ عنَيتُ ذَا الرَّفعِ وأكّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا والْقَيدُ لَنْ يُلْتَزَمَا
٥٣٠ ـ ومَا مِنَ التّوكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

قوله في النظم: (وما من التوكيد لفظي يجيء مكررًا) (ما) مبتدأ وهي موصولة، و(لفظي) خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة (ما) وإنما حذف المبتدأ وهو صدر الصلة لطولها بالمجرور، وهو حال من الضمير في الخبر، و(يجيء مكررًا) خبر (ما).

قوله: (أو تقويته بمرادفه)، الأولى: أو ذكر مرادفه؛ لئلا يوهم ذلك أنَّ إعادةَ لفظه لا تقوية فيها، مع أن التقوية إنما هي فائدة التوكيد فلا تذكر في حدة.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أقلاهُ ولا في البُعْدِ أَنْسَاهُ
لكَ اللهُ على ذاك لكَ اللهُ لكَ اللهُ)[1]

(أقلاه)[2] من قلاه، يقليه، قلا وقلاءً إذا أبغضه، ويقلاه لغة طيء، والبيت على لغتهم، والشاهد في تأكيد الجملة بإعادة لفظها.

قوله: (وكثيرًا ما تقترن الجملة المؤكدة بعاطف... إلى آخره).

أي[3]: وقليل ترك العاطف كقوله ﷺ: **«والله لأغزون قريشًا»** ثلاث

---

(١) البيتان بلا نسبة في «الدرر» ٣٩٣/٢، و«المقاصد النحوية» ٩٧/٤، و«شرح الأشموني» ٣٤٥/٢، و«همع الهوامع» ١٧٣/٣.
(٢) «لسان العرب» (قلا) ٢٩٣/١١.
(٣) انظر: «شرح الأشموني» ٣٤٧/٢، و«أوضح المسالك» ٢٤/٣.

مرات. ويجب تركه عند إيهام التعدد[1]. نحو: ضربت زيدًا، ضربت زيدًا.

قوله: (وقوله: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾) حذف خبر المبتدأ الثاني، أي: فأولى لك، ففي ذلك تأكيد جملة بجملة، وفي الآية تأكيد الجملتين أيضًا، بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٥]، وإليه يشير قول ابن هشام[2]: كقوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ الآية، مع أن في بعض نسخ الشارح، وقوله: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٥﴾﴾.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾ [الفجر: ٢١]، قيل: ليس هذا تأكيد؛ لأن معناه دكًا بعد دك، وفي الرضي[3] ما حاصله: وأما نحو: (قرأت الكتاب سورة سورة، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، فليس في الحقيقة تأكيدًا، إذ ليس الثاني لتقرير الأول بل لتكرير المعنى؛ لأن الثاني غير الأول، والمعنى جميع السور، وصفوفًا مختلفة). انتهى. فإعراب الثاني من ذلك بإعراب الأول؛ لأنهما في تقدير كلمة واحدة.

قوله: (نحو: قام زيد قام زيد... إلى آخره)، هذه الأمثلة لكونها من باب تأكيد الجملة بالجملة لا تصلح أمثلة لتأكيد المفرد الذي الكلام فيه، فالوجه أن يقال: نحو: (قام قام زيد) كما مثل به غيره[4].

قوله[5]: (وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

فأينَ إلى أينَ النَّجاءُ بِبَغْلَتي أتاكَ أتاكَ الّلاحقونَ احْبِسِ احْبِسِ)[6]

مر بيانه في التنازع في العمل، والأمران هما الإتيان بالفعل مع فاعله

---

(١) في (ج): التصدق.
(٢) «أوضح المسالك» ٣/٢٤.
(٣) «الكافية» ١/٣٣٥.
(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٢/٣٤٤.
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) تقدّم تخريجه في باب التنازع.

وخلوه عنه، والأول موجود في (احبس احبس)، والثاني في (أتاك أتاك اللاحقون).

٥٣١ ـ وَلا تُعِدْ لَفظَ ضَميرٍ مُتَّصِلْ إلاَّ مَعَ اللَّفظِ الذي به وُصِلْ
٥٣٢ ـ كَذا الْحُرُوفُ غَيرَ مَا تَحصَّلا بِه جَوابٌ كَنَعَمْ وكَبَلَى

قوله: (كما قال الشاعر:

وَقُلْنَ على الفردوسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانَتْ أُبِيْحَتْ دَعَاثِرُهْ)[١]

قاله مضرس[٢] بن ربعي، (وقلن)، أي: النسوة حال نزولهن. (على الفردوس)، أي: البستان، و(أول) مبتدأ حذف خبره، أي: لنا أول مشرب، والجملة مقول القول، والشاهد في: (أجل جير)؛ لأنهما بمعنى واحد و(إن) شرطية، والجواب محذوف، أو مصدرية، أي: لأن كانت، و(دعاثره)[٣]، أي: الفردوس، جمع دعثور وهو الحوض.

قوله: (في الغالب) أفهم أنه يجوز على ندور أن لا يتصل بالحرف المؤكد ما اتصل بالمؤكد ولا مرادفه، نحو: (إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا[٤] فاضلٌ).

قوله: (وقد يفرد... إلى آخره) يؤخذ منه ما أشار إليه الناظم بقوله: (كذا الحروف)، أن الغالب في الحرف المؤكد اتصاله بمعموله ليكون بينه

---

(١) البيت لمضرِّس بن ربعي في «ديوانه» (٧٦)، «خزانة الأدب» ١٠/١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، «شرح شواهد المغني» ١/٣٦٢، و«المقاصد النحوية» ٤/٩٨.
وبلا نسبة في «الدرر» ٢/٣٨٩، و«شرح الأشموني» ٢/٣٤٦، و«الجنى الداني» (١٦٠)، و«شرح المفصل» ٨/ ١٢٢ ـ ١٢٤.

(٢) مضرس بن ربعي بن لقيط الأسدي، شاعر حسن التشبيه والوصف، أورد له البغدادي أبياتًا جيدة في وصف ليلة ويوم، ومقطوعة فيها حكمة.
«الأعلام» ٧/٢٥٠.

(٣) «لسان العرب» (دعثر) ٤/٣٥١.

(٤) ساقطة من (ج).

وبين المؤكد له فاصل، نحو: إن زيدًا إن زيدًا (إنَّ زيدًا)[1] فاصل. كما مثل به الشارح قبل.

قوله:

(حـتَّـى تَـرَاهـا وكـأنَّ وكـأنْ   دأعـنـاقَـهَـا مُـشَـدَّدَاتٌ بِـقَـرَنْ)[2]

قاله خطام المجاشعي، و(تراها)، أي: المطي، والشاهد في: (كأنَّ وكأنْ). حيث أفرد الأول عن معموله، والغالب أن يقال: وكأن أعناقها وكأنها، و(القرن) بفتح الراء حبل يقرن به البعير. ويروى: ملززات، بدل مشددات.

قوله: (كقول الشاعر:

فـلا والـلَّـهِ لا يُـلْـفَـى لِـمَـا بـي   ولا لِـلِـمَـا بِـهـم أبـدًا دَوَاءُ)[3]

قاله بعض بني أسد، و(يلفى)، أي: يوجد، و(دواء) نائب الفاعل، والشاهد في: (للما بهم) حيث أفردت فيه اللام عن معمولها، والغالب أن يقال: لما لما، و(ما) موصولة.

قوله (كقول الراجز:

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في «الدرر» ٣٩٤/٢، «شرح التصريح» ١٣٠/٢، «المقاصد النحوية» ١٠٠/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٨/٣، «شرح الأشموني» ٣٤٨/٢، «همع الهوامع» ١٧٤/٣.

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبي في «خزانة الأدب» ٣٠٨/٢ ـ ٣١٢، ١٥٧/٥، ٥٢٨/٩، ٥٣٤، و«الدرر» ٣٦/٢، ٦٢، ٣٩٥، ٥٣١.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٤٣/٣، «شرح التصريح» ١٣٠/٢، ٢٣٠، «المقاصد النحوية» ١٠٢/٤، «همع الهوامع» ١٧٤/٣.

فَأَصْبَحْنَ لا يسألْنَهُ عن بِمَا بِهِ   أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهوى أمْ تَصَوَّبا)[1]

قاله الأسود بن يعفر[2] (و(أصبحن)، أي: النسوة، والشاهد في)[3] (عن بما)، حيث أفرد الأول عن معموله مع كون الباء هنا بمعناه كما بينه الشارح يقال: سألت به، وسألت عنه. و(صعد)، أي: ارتقى، وهمزته للاستفهام.

قوله: (وقول الشاعر:

فإنْ تسألوني بالنساء فإنَّني   خبيرٌ بأدواءِ النِّساء طبيبُ)

بعده كما في نسخ:

إذا شابَ رأسُ المرءِ أو قلَّ مالُه   فليس له من وُدِّهن نَصِيبُ[4]

قالهما علقمة بن عبدة. والشاهد في: (بالنساء)، فإن الباء فيه[5] بمعنى عن، كما في قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، والأدواء جمع داء، (والدَّوى جمع داء)[6] والود بتثليث الواو: المحبة.

٥٣٣ ـ ومُضْمَرَ الرَّفع الّذي قَدِ انفَصَلْ   أَكِّـدْ بـهِ كُـلَّ ضَـمـيـرٍ اتَّـصَـلْ

---

(١) البيت للأسود بن يعفر في «ديوانه» ص(٢١)، و«شرح التصريح» ٢/١٣٠، و«المقاصد النحوية» ٤/١٠٣.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٣١، و«خزانة الأدب» ٩/٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ١١/١٤٢، و«الدرر» ٢/٣٥، ٦٢، ٢٣٣، ٥٣١، و«شرح الأشموني» ٢/٣٥١.

(٢) في (ج): جعفر.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) البيتان لعلقمة الفحل (٣٥)، والبيت الأول في «الأزهية» (٢٨٤)، و«الجنى الداني» (٤١)، و«حماسة البحتري» (١٨١)، و«الدرر» ٢/٣٥، و«المقاصد النحوية» ٣/١٦، ٤/١٠٥.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) ساقطة من (ج).

قوله (والضمير المتصل) معطوف على (الضمير المستتر)، فهو من عطف العام على الخاص.

تنبيه[١]: إذا أتبع متصل لمنصوب بمنفصل منصوب: كـ: أكرمتك[٢] إيَّاكَ، فمذهب البصرية أنه بدل، ومذهب الكوفية أنه توكيد، واختاره ابن مالك[٣] محتجًا بأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في (نحو: فعلت أنت) والمرفوع تأكيد بإجماع. فكذا المنصوب المنفصل، قال: ولا يبدل مضمر من مضمر، وعلى ما اختاره جرى الرضي[٤].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٢/٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٢) في (ج): أمرتك.

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣/٣٠٥: (واختلف في ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتَّصل نحو: «رأيتك إياكَ» فجعله البصريون بدلاً، وجعله الكوفيون توكيدًا، وقولهم عندي أصَح من قول البصريين؛ لأنَّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتَّصل في نحو: (رأيتك إياك) كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: (فعلتَ أنت) والمرفوع توكيد بإجماع؛ فليكن المنصوب توكيدًا، ليجري المتناسبان مجرًى واحدًا).

(٤) انظر: «الكافية» ١/٣٤٠ ـ ٣٤١.

العَطْفُ

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أوْ نَسَقْ ... والْغَرَضُ الآن بَيَانُ مَا سَبَقْ

٥٣٥ ـ فَذُو الْبيَان تابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ ... حَقيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنكَشِفَهْ

* * *

العطف

هو لغةً[1]: الرجوع والالتفات، واصطلاحًا: يقال لعمل المتكلم هذا العمل الخاص، وللمعطوف عطف بيان، أو عطف نسق، وسيأتي تعريف كل من المعطوفين في كلام الشارح.

قوله: (فهو التابع الموضح والمخصص [متبوعه)، أي: الموضح][2]، له إن كان معرفة والمخصص له إن كان نكرة.

قوله: (غير مقصود بالنسبة) لم يذكره كثيرًا، ولا حاجة إليه للإخراج؛ لأن ما يخرج به يخرج بما قبله وبما بعده، وسيأتي ما يوضحه.

قوله: (كقوله: أقسم بالله أبو حفص عمر)، تقدم بيانه في باب: العلم.

---

(١) «لسان العرب» (عطف) ٢٦٨/٩، وانظر: «الكليات» (٦٠٥).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

قوله: (فخرج بقولي: (الموضح والمخصص)، التوكيد، وعطف[1] النسق). قال المرادي[2]: والبدل. قلت: وهو الموافق لما قدمه الشارح[3] في النعت، وإن لم يخرج بذلك التوكيد، وإنما أخرجه بقيد[4][5] آخر.

قوله: (والحاصل أن[6] المقصود من عطف البيان (هو المقصود من النعت إلا أن الفرق بينهما أن النعت لا بد أن يكون مشتقًا إلى آخره) يؤخذ منه ما قاله غيره[7]: أن إيضاح عطف البيان)[8] للمتبوع إنما هو ببيانه حقيقة المقصود منه لا بدلالته على معنى فيه أو في سببيّه بخلاف النعت.

قوله: (وعطف البيان لا يكون إلا جامدًا) قال في «التسهيل»[9]: أو بمنزلته، أي: بأن كان[10] صفة فصار علمًا بالغلبة كالصعق والرحمٰن الرحيم.

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) «توضيح المقاصد» ١١٨/٢.
(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣٠٦/٣: (التّابع يعمُّ التوكيد والنعت والعطف والبدل...).
(٤) في (ج): بمقيد.
(٥) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣٢٥/٣: (وفي التوضيح والتخصيص يخرج التوكيد لأنَّ من النعت ما يُجاء به للتوكيد ﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣]، فهذا النوع من النعت يصدق عليه أنّه جارٍ مجراه، فإذا ذكر التوضيح والتخصيص انعزل كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر؛ لأنَّ التوكيد لا يحصل به تخصيص وإن كان يحصل به توضيح، أي: زيادة تبيين).
(٦) في (ج): إنما.
(٧) قال الأشموني في «شرحه» ٣٥٦/٢: (أي: إنّه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببيّه).
(٨) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٩) انظر: «شرح التسهيل» ٣٢٥/٣.
(١٠) ساقطة من الأصل.

٥٣٦ ـ فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مـن وِفَـاقِ الأَوَّلِ مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأوَّلِ الـنَّـعـتُ وَلِـي
٥٣٧ ـ فـقَـدْ يـكُـونَـانِ مُـنـكَّـرَيْـنِ كَـمـا يـكُـونَـان مُـعَـرَّفَـيْـنِ

قوله: (يستتبع لزوم موافقته المتبوع في التعريف والتنكير)[١] قضيته أنه يمتنع تخالفهما في التعريف والتنكير، هو كذلك. وقول الزمخشري[٢]: (أن ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطف بيان على ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾)، قال ابن هشام[٣]: (مخالف لإجماعهم).

قوله: (وعلى هذا قول الراجز: ... لقائل يا نَصْرُ نَضْرًا نصرًا)[٤] من التوكيد اللفظي، قائل البيت رؤبة أو غيره، قيل: وهو مصحَّف، والرواية: يا نصر نضر نصرًا وغيَّره نصرًا فالنصر الأول بالمهملة، نصر بن سيار أمير خراسان، والثاني بالمعجمة حاجب نصرٍ، والثالث بالمهملة مصدر، أي: انصر نضرًا الحاجب نصرًا، وعلى ما في «الشرح»[٥] وغيره (نصر) الثاني والثالث تأكيد لفظي يجوز رفعه إتباعًا للفظ كما في الثاني، ونصبه إتباعًا للمحل كما في الثالث. والشاهد في كل منهما، وجوز الشارح في الثالث أن يكون مصدرًا[٦].

قوله: (وزعم الجرجاني والزمخشري... إلخ)، إن قلت: ما[٧] الفرق

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/١١٩، و«شرح التسهيل» ٣/٣٢٦، و«المساعد» ٢/٤٢٤.
(٢) «الكشاف» ١/٣٨٧.
(٣) «أوضح المسالك» ٣/٢٣ ـ ٢٤.
(٤) الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه» (١٧٤)، و«خزانة الأدب» ٢/٢١٩، و«الدرر» ١/٥٢٠، و«الكتاب» ٢/١٨٥، و«الخصائص» ١/٣٤٠، و«شرح المفصل» ٢/٣.
ولذي الرمة في «شرح شذور الذهب» ص(٤٣٧)، وليس في «ديوانه».
وبلا نسبة في «المقاصد النحوية» ٤/٢٠٩، و«همع الهوامع» ٣/١٥٩.
(٥) قال ابن الناظم ١/٣٦٨: (أتبع أولاً على اللفظ، وثانيًا على الموضع، ويجوز أن يكون (نصرًا) المنصوب مصدرًا بمعنى الدعاء كـ سقيًا ورعيًا. وأكثر النحويين يجعل التابع في البيت عطف بيان، وليس بصحيح).
(٦) في (ج): نصرًا.
(٧) ساقطة من (ج).

بين عطف البيان والصفة حيث اختلفوا في جواز مساواته للمعطوف عليه، ولم يختلفوا في جواز مساواة الصفة للموصوف؟ قلت: يفرق بما مر من أن إيضاح عطف البيان للمتبوع ببيانه حقيقة المقصود منه بخلاف الصفة فأشبه التعريف، وهو إنما يكون بالأوضح. قوله (الجُمَّة)[1] هي بضم الجيم: مجتمع شعر[2] الرأس. قاله الجوهري[3].

٥٣٨ ـ وصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   في غَيْرِ نَحْوِ يا غُلامُ يَعْمُرَا
٥٣٩ ـ ونَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ   وَلَيْسَ أنْ يُبْدَلَ بالمرضِيِّ

قوله: (يجوز الحكم عليه بأنه بدل)، أي: بدل كل من كل.

قوله (وقول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلا   أُعِيذُكُما باللهِ أن تُحْدِثا حَرْبَا)[4]

قاله طالب بن أبي طالب، (أيا) حرف نداء، والشاهد في: (عبد شمس ونوفلاً) فإنه عطف بيان على (أخوينا) وليسا ببدل، إذ لا يصح قيام أحدهما مقام (أخوينا) ولأن نوفلاً مفرد ويمتنع فيه تقدير حرف النداء؛ لأنه حينئذ يبني على الضم.

قوله: (كقول الشاعر:

---

(١) قال ابن الناظم ٣٦٨/١: (وأما مخالفته لمذهب سيبويه؛ فلأنه جعل (ذا الجمة) من قولهم (يا ذا الجُمَّة) عطف بيان مع أنَّ (هذا) أخصُّ من المضاف إلى ذي الألف واللام.

(٢) في (ج): مستقر.

(٣) «الصحاح» (جمم) ٢١٠/١.

(٤) البيت لطالب بن أبي طالب في «الدرر» ٣٨٧/٢، و«شرح التصريح» ١٣٢/٢، و«المقاصد النحوية» ١١٩/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٤/٣، و«شرح الأشموني» ٣٥٧/٢، و«همع الهوامع» ١٦١/٣.

أنـا ابـنُ الـتَّـارِكِ الـبَـكْـرِيِّ بِـشْـرٍ عـلـيـه الـطَّـيُـر تَـرْقُـبُـهُ وقُـوُعَـا)[١]

قاله المرار الأسدي، والشاهد في (بشر) وقد بينه الشارح وهو بشر بن عمرو، وكان قد جرح ولم يعلم جارحه، والمعنى: أنا ابن الذي ترك بشرًا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات؛ لأنها لا تقع عليه ما دام فيه رمق، و(الطير) مبتدأ، و(ترقبه) خبره، والجملة حال من (البكري)، و(عليه) صلة (وقوعًا) المنصوب على التعليل، أي: ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه.

تنبيه: ضبط ابن هشام[٢] (الاستغناء)[٣] ما يمتنع فيه البدل مما هو عطف بيان بامتناع الاستغناء عنه، نحو: هند قام زيد أخوها، أو امتناع حلوله محل الأول، ثم مثَّل للثاني بما ذكره الشارح[٤]، ولا ريب أن ما ضبط به ابن هشام أولى؛ إذ أوله لم يتعرض له الشارح كالناظم، وآخره يندرج فيه مسائل منها[٥] أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام يتبع بقسميه، نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء، **ومنها**: أن يتبع موصوف أيّها بمضاف نحو: يا أيها الرجل غلام زيد.

قوله: (وقد تقدم في الصفة المشبهة باسم الفاعل) لم يتقدم له ذكر، وإنما ذكره في باب الإضافة.

---

(١) البيت للمرار الأسدي في «ديوانه» (٤٦٥)، و«الكتاب» ١٨٢/١، و«خزانة الأدب» ٢٨٤/٤، ١٨٣/٥، ٢٢٥، و«الدرر» ٣٧٩/٢، و«شرح أبيات سيبويه» ٦/١، و«شرح التصريح» ١٣٢/٢، و«شرح المفصل» ٧٢/٣، و«المقاصد النحوية» ١٢١/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٦/٣، و«شرح الأشموني» ٣٥٨/٢، و«همع الهوامع» ١٦١/٣.

(٢) «أوضح المسالك» ٣٤/٣.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) قوله: (أيا أَخَوَيْنا عبدَ شمسٍ ونَوْفَلا).

(٥) زاد المرادي في «توضيح المقاصد» ١٢١/٢ استدراكات على ما ذكره الأنصاري:
الأولى: أن يفتقر الكلام إلى رابط، ولا رابط إلاَّ التابع نحو (هند ضربت الرجلَ أخاها).
الرابعة: أن يتبع مجرور أيِّ بمفصَّل نحو: (بأيِّ الرجلين زيد وعمرو مررت).
الخامسة: أن يتبع مجرور (كلا) بمفصَّل نحو (كلا الرجلين زيد وعمرو قالا ذلك، ومسائل أُخر في باب النداء، وهي مفهومة من تعليل: (يا غلام يعمرا) فلا حاجة لذكرها.

عَطْفُ النَّسَق

٥٤٠ ـ تَالٍ بحَرْفٍ مُتْبِعٍ عطفُ النَّسَقْ ... كاخْصُصْ بوُدٍّ وثَنَاءٍ مَن صَدَقْ

* * *

عطف النسق

النسق[1]: النظم. يقال: نسقت الدر، أي: نظمته، والمراد به هنا المنسوق.

قوله: (في كامل الانقطاع) وهو البدل مع قوله في المتوسط: وهو المعطوف عطف النسق، يدل على أن كامل الاتصال هو النعت والتوكيد وعطف البيان، وهو ظاهر.

قوله: (ويعرف بأنه التابع المتوسط بينه، وبين متبوعه أحد الحروف التسعة)، أي: متوسط لفظًا أو تقديرًا، فإنه قد[2] يحذف كما سيأتي.

قوله: (فلما قيده بالحرف المتبع أخرج غير المحدود منه)، أي: فلا يكفي في إخراجه التقييد بالحرف؛ إذ لو اقتصر عليه لورد نحو: جاء زيد بنفسه، ونحو: مررت بغضنفر، أي: أسد، فإنما بعد الحرف تابع بحرف

(١) «لسان العرب» (نسق) ١٢٧/١٤.

(٢) ساقطة من (ج).

مع أنه ليس بعطف نسق، فلما قال: متبع خرج ذلك؛ لأن الباء ليست بحرف عطف قطعًا وكذا، أي: على الأصح وتاليها عطف بيان بالأجلى على الأخفى.

٥٤١ ـ فالْعَطْفُ مُطلقًا بواوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ اوْ كَفِيكَ صِدْقٌ ووَفَا
٥٤٢ ـ وأتبعَتْ لَفظًا فَحَسْبُ بَلْ ولا لكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امرُؤٌ لكِنْ طَلا

قوله: (وأكثر المصنفين لا يعدون (أو) فيما يشرك في الإعراب والمعنى)، أي: بل فيما يشرك في الإعراب دون المعنى، وكذا (أم)، ومن هنا قال ابن الخباز في[1] «شرح اللمع»: حروف العطف تنقسم أربعة أقسام: قسم مشترك بين الأول والثاني في الإعراب والحكم وهو (الواو والفاء وثم وحتى) وقسم يجعل الحكم للأول دون الثاني وهو (لا) وقسم يجعله للثاني دون الأول وهو (بل ولكن) وقسم يجعله لأحدهما لا بعينه وهو (أو وأما وأم) وما نقله الشارح عن أكثر المصنفين مما ذكره نقله والده وصحح خلافه؛ حيث قال[2]: (أكثر النحويين يجعل (أم وأو) مشركين في اللفظ لا في المعنى، والصحيح أنهما يشركان لفظًا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابًا؛ لأن القائل: أزيد في الدار أم عمرو؟ وعالم بأن الذي فيها أحدهما، وغير عالم بعينه، فالذي بعد (أم) مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية؛ لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بـ(أم)، وكذلك (أو) مشركة فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره).

وقول النظم: (لكن طلا) هو الولد من ذوات الظلف كولد الظبية وولد البقرة الوحشية أي: لم يظهر لي فيما رأيته من بعيد أنه إنسان بل ولد ظبية أو نحوها.

قوله: (محتجين بنحو قول الشاعر:

---

(١) «شرح اللمع» لابن الخبار.
(٢) «شرح التسهيل» ٣/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

أيـنَ الـمَـفَـرُّ والإلـهُ الـطـالـبُ والأَشْرَمُ المغلوبُ ليس الغالبُ)[1]

قاله نفيل بن حبيب حين أقبل جيش أبرهة الأشرم لهدم البيت، والأشرم (المشقوق الأنف، (والإله الطالب) جملة حالية، وكذا الأشرم)[2] المغلوب.

والشاهد في (ليس الغالب)، حيث جاءت (ليس) عاطفة بمنزلة (لا)، وكما اختلف في (ليس وأي)[3] وكما قدمته اختلف في (أما، وإلا[4]، ولولا، وهلا، وكيف، ومتى، وأين) والصحيح: أنها ليست من حروف العطف[5].

قوله: (وكما حذف في قولة الشاعر (أنشده أبو علي)[6]:

فَأَطْعَمَـنا من لَـحْـمِـهَا وسِـنَـامِـهـا شِواءً وخيرُ الخيرِ ما كان عاجِلُه)[7]

أي: من لحم الناقة و(شواء) مفعول ثان لـ(أطعمنا)، والشاهد في: (ما كان عاجله). كما بينه الشارح (قوله: (له))[8] متعلق بحصول.

٥٤٣ ـ فاعْطِفْ بواوٍ لاحقًا أوْ سَابقَا في الحُكـم أو مُصَاحبًا مُوافِقَا

٥٤٤ ـ واخْصص بهَا عَطْفَ الّذي لا يُغْني مَـتـبـوعُـهُ كـاصْـطَـفَّ هـذَا وابْـنِـي

قوله: (فلا يجوز أن يعطف بها سابق)، أي: ولا مصاحب.

---

(١) الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في «شرح شواهد المغني» (٧٠٥)، و«المقاصد النحوية» ١٢٣/٤.
وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٤٩٨)، و«همع الهوامع» ٢١٧/٣.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) انظر: «همع الهوامع» ٣/ ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٤) في (ج): واو.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ١٢٤/٢.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) البيت بلا نسبة في «المقاصد النحوية» ١٢٤/٤، و«شرح التسهيل» ٣٤٦/٣.

(٨) ساقطة من (ج).

قوله: (وكقول الشاعر:

أُغْلي السِّبَاءَ بكلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ ... أو جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتَامُها)[1]

قاله لبيد بن ربيعة، و(السِّباء) بكسر السين مفعول، يقال: سبأت[2] الخمر سباء ومسباء: إذا اشتريتها لتشربها[3]، أي: اشتريت الخمر «بكل أدكن) أي: في كل زق (عاتق) أي:)[4] صلح، وجاد في لونه ورائحته لعتقه، والجونة[5] بفتح الجيم وبالنون الخابية المطلية بالقار، و(قدحت)[6] أي: غرفت، (أي: غرف)[7] ما فيها بالمغرفة، (وفض ختامها)، أي: كسر[8]، والشاهد فيه: أن الواو ليست للترتيب؛ لأن فض الجونة سابق على قدح ما فيها.

قوله (وقول الآخر[9]:

حتّى إذا رَجَبٌ تولّى وانقضى ... وجُمَادَيَانِ وَجاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ)[10]

(تولى)، أي: أدبر، وأراد بشهر مقبل شعبان أو رمضان، والشاهد فيه: أن الواو ليست للترتيب؛ لأن رجبًا بعد جماديين.

---

(١) البيت للبيد في «ديوانه» (٣١٤»)، و«خزانة الأدب» ١٠٥/٣، ١١/٣، و«شرح المفصل» ٩٢/٨، و«المقاصد النحوية» ١٢٥/٤.
(٢) «لسان العرب» (سبأ) ١٣٥/٦.
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٥) «لسان العرب» (جون) ٤٢٨/٢.
(٦) «لسان العرب» (قدح) ٥١/١١.
(٧) من (ب)، (ج) وضرب عليها في الأصل.
(٨) «لسان العرب» (فضض) ٢٧٨/١٠.
(٩) ساقطة من (ج).
(١٠) البيت لأبي العيال الهذلي في «شرح أشعار الهذليين» ٤٣٤/١، و«شرح التسهيل» ٣٤٩/٣، وبلا نسبة في «الدرر» ٤٤/١، و«المقاصد النحوية» ١٢٨/٤، و«همع الهوامع» ١٥٧/١.

قوله: (وقول الآخر:

فقلتُ له لَمّا تَمَطّى بِجَوْزه وأَرْدَفَ أَعْجَازًا وناء بِكَلْكَلِ)[1]

قاله امرؤ القيس الكندي.

و(له)، أي: لليل المذكور بقوله:

وليلٍ كموج البحرِ أَرَخى سدولَه عليّ بأنواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلي

ومقول القول:

أَلاَ أيُها الليلُ الطويلُ ألا انجلي بصبحٍ وما الإصباحُ فيك بأمثلي

و(تمطى)، أي: تمدد[2]، وجوز الشيء: وسطه[3]، وأراد بالأعجاز العجز، و(ناء)[4] بمعنى نهض بجهد، وبمعنى سقط من الأضداد، والكلكل[5]: الصدر، والشاهد فيه: أن الواو ليست للترتيب؛ لأن البعير ينهض ويسقط أولاً بكلكله ثم بعجزه ثم بجوزه.

٥٤٥ ـ والفَاءُ للتَّرتِيبِ باتِّصَالِ وثُمَّ للتَّرتِيبِ بانفِصَالِ
٥٤٦ ـ واخصُصْ بفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيسَ صِلَهْ عَلَى الذي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

قوله: (الفاء للترتيب)، أي: مع التعقيب كما يدل له كلامه، وهو المراد بقول الناظم: (باتصال).

قوله: (والمراد بالترتيب في المعنى)، أي: الترتيب بالفاء لا مطلق الترتيب؛ إذ ليس من مدلوله الاتصال.

---

(١) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (١٨)، و«المقاصد النحوية» ١٢٧/٤.
(٢) «لسان العرب» (مطط) ١٣٤/١٣.
(٣) «لسان العرب» (جوز) ٤١٨/٢.
(٤) «لسان العرب» (نوأ) ٣١٥/١٤.
(٥) «لسان العرب» (كلل) ١٤٦/١٢.

قوله: (وأما الترتيب في الذكر ـ أي: الأخبار ـ فنوعان؛ أحدهما: عطف[1] مفصل على مجمل، هو هو في المعنى... إلخ)، بعضهم جعل هذا النوع من الترتيب المعنوي، وأجاب عما ذكره من الأمثلة بأن المعنى في: توضأ فغسل وجهه[2]: أراد الوضوء، وفي: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] أراد أن يناديه.

قوله: (كقول امرئ القيس: بسقط اللوى بين الدخول فحومل)[3] صدره (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) والسقط بتثليث السين: ما تساقط من الرمل، واللوى: منقطع الرمل من حيث يرق[4]، و(الدَّخول) بفتح الدال، و(حومل) موضعان. والشاهد فيه؛ حيث عطف بالفاء لمجرد المشاركة في الحكم، فالعطف ذكري لا معنوي؛ إذ نسبة البينية لشيئين لا ترتيب فيها، إذ لا يقال فيها[5]: زيد بين عمرو فخالد. وقيل: لا شاهد فيه؛ لأن التقدير بين أماكن الدخول، فأماكن حومل فهي بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون.

قوله تبعًا للنظم (وتختص الفاء بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة، كقولك[6]: الذي يطير فيغضب زيد الذباب) يأتي مثله في عكسه نحو: (الذي تقوم هند فيغضب زيد). بل ويجرى في الخبر، والصفة والحال كما أفاده كلام «التسهيل»[7] نحو: زيد يقوم فيقعد عمرو. وعكسه: زيد يقوم

---

(١) انظر: «همع الهوامع» ١٩٢/٣.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) البيت لامرئ القيس في «الديوان» ٨، و«الكتاب» ٢٠٥/٤، و«الأزهية» ٢٤٤، ٢٤٥، و«خزانة الأدب» ٣٣٢/١، ٢٢٤/٣، و«الدرر» ٤٠٨/٢، و«سرّ صناعة الإعراب» ٥٠١/٢، و«همع الهوامع» ١٩٣/٣.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٦٥٦/٢، و«أوضح المسالك» ٤٠/٣، و«شرح الأشموني» ٣٦٣/٢.
(٤) «لسان العرب» (لوي) ٣٦٨/١٢.
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) في (ج): كقول.
(٧) انظر: «شرح التسهيل» ٣٥٤/٣.

عمرو فيقعد، ونحو: (مررت برجل يبكي عمرو فيضحك. ونحو: مررت بزيد يضحك فيبكي عمرو وعكسه: مررت بزيد يبكي عمرو فيضحك)[1].

قوله (كقول الشاعر:

كَـهَـزِّ الـرُّدَيْـنِـيِّ تـحـتَ الـعَـجَـاجِ جَرَى في الأَنابيبِ ثمَّ اضْطَرَبْ)[2]

قاله أبو دؤاد، و(الرديني)، أي: الرمح الرديني نسبة إلى امرأة تسمى ردينة، وأراد بالهز: الاهتزاز، والأنابيب جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين من القصب، والشاهد في: (ثم اضطرب) أي: فاضطرب، فإن الهزَّ إذا جرى في أنابيب الرمح (اضطرب الرمح)[3] بغير تراخ مع[4] أن (ثم) في الأصل للتراخي.

تنبيه: قال المرادي[5]: في (ثم) أربع لغات: ثم وفم وثُمَّتْ ثُمَّتَ[6].

قوله: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾[7] [الأعلى: ٥]، أي: جافًا هشيمًا. ﴿أَحْوَىٰ﴾، أي: أسود.

قوله: (إما لتقدير متصل قبله) تقديره فمضت مدة فجعله غثاء، وأنت خبير بأن الفاء على هذا التقدير للتعقيب لا للتراخي الذي هو مدعاه.

---

(١) في (ج): مررت برجل يضحك فيبكي عمرو فيضحك.

(٢) البيت لأبي دؤاد الإيادي في «ديوانه» (٢٩٢)، و«الدرر» ٤٢٤/٢، و«شرح التصريح» ١٤٠/٢، و«المقاصد النحوية» ١٣١/٣.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٤٣/٣، و«شرح الأشموني» ٣٦٥/٢. و«الجنى الداني» (٤٢٧).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ج): من.

(٥) «توضيح المقاصد» ١٢٧/٢.

(٦) في (ج): وفمت.

(٧) «لسان العرب» (غثا) ٢٠/١٠.

قوله: (بعضا) قال في «التسهيل»[1]، أو كبعضه نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها.

٥٤٧ ـ بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كلِّ ولا يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذي تَلا

قوله: (ومن كلامهم: استنت الفصال حتى القرعى) استنت أي: فمضت، والفصال[2] جمع فصيل، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه، والقرعى[3] ـ بالقاف ـ جمع قريع وهو الفصيل يصيبه القرع ـ بالتحريك ـ وهو بثر أبيض يخرج بالفصال ودواؤه الملح.

قاله الجوهري.

قوله:

(أَلْقَى الصَّحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا)[4]

قاله أبو مروان النحوي في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه، و(الصحيفة) الكتاب الذي ألقاه[5] في النهر وبالغ بإلقاء الزَّاد والنَّعل ليخفف عن راحلته وينجو، والشاهد في: (حتى نعله) حيث نصبه

---

(١) قال في «شرح التسهيل» ٣/٣٥٨: (وقد يكون شبيهًا ببعض لا بعضًا، كقولك: أعجبتني الجاريةُ حتّى حديثُها) فالحديث ليس بعضًا، ولكنّه كبعض؛ لأنّه من معاني المحدِّث).

(٢) «لسان العرب» (فصل) ١٠/٢٧٣، و«الصحاح» (فصل) ٢/٢٤٥.

(٣) «الصحاح» (فرع) ٢/٢٩٧، «لسان العرب» (قرع) ١١/١١٩.

(٤) البيت للمتلمِّس في «ملحق ديوانه» (٢٧)، و«شرح شواهد المغني» ١/٣٧٠.
ولأبي مروان النحوي في «خزانة الأدب» ٣/٢١، ٢٤، و«الدرر» ٢/٤١، و«شرح التصريح» ٢/١٤١، و«المقاصد النحوية» ٤/ ١٣٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٤٥، و«شرح أبيات سيبويه» ١/٤١١، و«شرح الأشموني» ٢/٣٦٨، و«شرح المفصل» ٨/١٩، و«همع الهوامع» ٣/٢١٣، و«شرح التسهيل» ٣/٣٥٨، و«توضيح المقاصد» ٢/١٢٧.

(٥) في (ج): ألقاها.

بـ(ألقى) بالتأويل الذي ذكره الشارح[١]، ويجوز رفعهُ[٢] على الابتداء، و(ألقاها) خَبره، وجَرُّه بِجَعْلِ حتى جارة بمنزلة إلى، وعليه وعلى النصب فـ(ألقاها) توكيد.

[٣]قوله: (حتى العجز والكيس)[٤] قال القاضي عياض[٥]: برفعهما عطف على كل، قال: ويجوز جره عطفًا على شيء، والكيس[٦][٧] ضد الحمق، وفسره البخاري[٨] بالولد[٩] وطلب النسل.

تنبيهان:

أحدهما[١٠]: قد فهم من اشتراطهم كون المعطوف بـ(حتى) بعض أنها لا تعطف جملة (على جملة)[١١]، وإنما تعطف مفردًا على مفرد.

---

(١) قال ابن الناظم ٣٧٥/١: (فعطف النَّعْلَ وليست بعضًا لما قبلها؛ لأنَّها في تأويل: ألقى ما يثقله حتّى نعله).

(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣٥٨/٣: (ويروى بالجرّ والرّفع).

(٣) قال ابن الناظم: ٣٧٦/١: (كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس).

(٤) ورد في هامش (ب) ما نصُّه: القضاء عبارة عن الحكم الكلي الإلهي في مثال الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية من الأذل إلى الأبد.

(٥) عياض بن موسى بن عياض بن عمر بن موسى القاضي أبو الفضل اليحصبي السبتي المراكشي المحدِّث المالكي، ولد سنة ٤٧٦، وتوفي بمراكش سنة ٥٤٤.
من تصانيفه: «الأجوبة المخيرة عن الأسئلة المحيِّرة»، «أخبار القرطبيين»، «غنية الكاتب وبغية الكاتب»، «القواعد»، وغير ذلك.
«هدية العارفين» ٨٠٥/٥.

(٦) في (ج): والكبير.

(٧) «لسان العرب» (كيس).

(٨) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي الإمام الحافظ أبو عبدالله البخاري. ولد سنة ١٩٤، وتوفي سنة ٢٥٦.
من تصانيفه: «الجامع الصحيح»، «التاريخ الكبير»، كتاب: «الأدب المفرد»، وغير ذلك. «هدية العارفين» ١٦/٦.

(٩) البخاري بعد حديث (٥٢٤٥).

(١٠) انظر: «توضيح المقاصد» ١٢٨/٢.

(١١) ساقطة من (ج).

ثانيهما: إذا عطف بـ(حتى) على مجرور، قال ابن عصفور: فالأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة، وقال ابن الخباز: يلزم إعادته لذلك.

وقال في «التسهيل»[1]: يلزم إعادته ما لم يتعين العطف، نحو: عجبت من القوم حتى بنيهم. بخلاف نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره. لئلا يتوهم كون المعطوف[2] مجرورًا بحتى.

٥٤٨ ـ وأمْ بِها اعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أيٍّ مُغْنِيَهْ

٥٤٩ ـ وربَّما أسقطت الهمْزَةُ إنْ ... كَانَ خَفَا الْمعْنَى بحَذْفِهَا أُمِنْ

٥٥٠ ـ وبانقِطَاعٍ وبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ ... إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بهِ خَلَتْ

قوله: ((أم) في العطف على ضربين متصلة ومنقطعة) سميت بالمتصلة متصلة؛ لأن طرفيها لا يستغني أحدهما عن الآخر، وسميت المنقطعة منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، كما يعلم ذلك مما يأتي في كلامه.

قوله: (أن يقرن ما يعطف بها عليه)، الأوضح تقديم (عليه) على (بها).

قوله: (ومثله قول الشاعر:

ما أُبَالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ ... أَمْ جَفَاني بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ)[3]

قاله حسان رضي الله عنه، وهمزة (أنبَّ) للاستفهام[4]، ونبَّ التيس أي: صاح وهاج، و(الحزن) بفتح الحاء ما[5] غلظ من الأرض وصلب،

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٣/٣٥٨ ـ ٣٥٩.
(٢) في (ج): العطف.
(٣) البيت لحسان بن ثابت، «الكتاب» ٣/١٨١، و«خزانة الأدب» ١١/١٥٥، ١٥٧، و«الأزهية» (١٢٥)، و«شرح أبيات سيبويه» ٣/١٨١، و«المقاصد النحوية» ٤/١٣٥، وبلا نسبة في «المقتضب».
(٤) «لسان العرب» (نبب) ١٤/١٠.
(٥) ساقطة من (ج).

والمراد به هنا: بلاد العرب، والشاهد في البيت ظاهر من كلام الشارح[١]، ويعلم منه ومما يأتي أنه لا يشترط في همزة التسوية ذكر لفظ: سواء.

قوله: (كقول الشاعر:

ولستُ أُبالي بعدَ فَقْدِيَ مالكًا أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ)[٢]

النائي: البعيد، والشاهد في البيت ظاهر من كلامه[٣].

قوله: (فالأول: كقوله: فقلت أَهِيٌّ سرت أم عادني حلم)[٤] قاله زياد بن حمل، وصدره: (فقمت للطيف مرتاعًا فأرقني)، والطيف: الخيال[٥]، وهو الذي يجيء في النوم، و(مرتاعًا)[٦]، أي: خائفًا، و(أرقني)، أي: أسهرني[٧]، والضمير فيه يرجع إلى الطيف، وهمزة (أهي) للاستفهام، وسكنت الياء[٨] تشبيهًا بكيف، والشاهد في البيت ظاهر من كلام الشارح، لكن قوله: (التقدير: فقلت: أهي سارية) [الأولى فيه أن يقال: التقدير: أسرت هي، بمعنى: (أسارية][٩] هي) إذ ما قدره جملة اسمية، وليس الكلام فيها، و(الحلم) ما يراه النائم والمعنى: رأيت الحبيبة في

---

(١) «شرح ابن الناظم» ٣٧٥/١: (والتقدير: ما أبالي بنبيبِ تيسٍ، ولا بجفاء لئيم).

(٢) البيت لمتمم بن نويرة في «ديوانه» (١٠٥).
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٤٦/٣، و«الدرر» ٤٢٤/٢، و«شرح التصريح» ١٤٢/٢، و«شرح شواهد المغني» ١٣٤/١، و«المقاصد النحوية» ١٣٦/٤.

(٣) قال ابن الناظم ٣٧٦/١: (والمراد: ما أبالي بعد فقد مالكٍ بنأي موتي ولا بوقوعه).

(٤) البيت لزياد بن منقذ في «خزانة الأدب» ٢٤٤/٥ ـ ٢٤٥، و«الدرر» ٩٥/١، و«شرح التصريح» ١٤٣/٢، و«المقاصد النحوية» ٢٥٩/١، ١٣٧/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٤٨/٣، و«الخصائص» ٣٠٥/١، و«شرح المفصل» ١٣٩/٩، و«همع الهوامع» ١٩٨/٣.

(٥) «لسان العرب» (طيف) ٢٤٣/٨.

(٦) «لسان العرب» (روع) ٣٧١/٥.

(٧) «لسان العرب» (أرق) ١٢١/١.

(٨) في الأصول: إليها، ولعل المثبت هو الصواب.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

المنام، وظننت أنها أتتني، فلما استيقظت قلت: أهي أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم.

قوله: (كقول الآخر:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كُنْتُ دارِيًا ... شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أم[1] شُعَيْثُ بن مِنْقَرِ)[2]

قاله الأسود بن يعفر[3] التميمي[4]، أي: لعمرك قسمي، ومفعول (أدري)، (شعيث بن سهم) بالمثلثة وحذف همزة الاستفهام، والشاهد في البيت ظاهر من كلام الشارح[5].

قوله: (وحذف التنوين من (شعيث) حذفه من (عمرو) في قول الآخر:

عَمْرُو الذي هَشَمَ الثَّرِيدَ لقومه ... ورجالُ مكةَ مُسْنِتُون عِجَافُ)[6]

أي: حذف التنوين في ذلك للضرورة، والبيت قاله عبدالله بن الزِّبَعْرى مدح به هشام ابن عبد مناف، واسمه عمرو، ولقب بهاشم لهشمه الثريد

---

(١) في (ج): أو.

(٢) البيت للأسود بن يعفر في «ديوانه» ص(٣٧)، و«الكتاب» ٣/ ١٧٥، و«خزانة الأدب» ١/ ١٢٢، و«شرح التصريح» ٢/ ١٤٣، و«المقاصد النحوية» ٤/ ١٣٨.
ولأوس بن حجر في «خزانة الأدب» ١١/ ١٢٨.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/ ٤٩، و«المقتضب» ٣/ ٢٩٤، و«همع الهوامع» ٣/ ١٩٨.

(٣) في الأصل: يعفور.

(٤) الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي، أبو نهشل. ت٢٢ق هـ. شاعر جاهلي من سادات تميم، من أهل العراق، نادم النعمان بن المنذر، يقال له: أعشى بن نهشل.
«الشعر والشعراء» ٢٦١، «الأعلام» ١/ ٣٢.

(٥) قال ابن للناظم ١/ ٣٧٦: (والتقدير: ما أدري: أشعيث بن سَهمٍ أم شعيث بن مِنقر والمعنى: ما أدري أيُّ النَّسبين هو الصحيح...).

(٦) البيت لمطرود بن كعب الخزاعي في «أمالي المرتضي» ٢/ ٢٦٨.
ولعبدالله بن الزِّبعرى في «أمالي المرتضي» ٢/ ٢٦٩، و«المقاصد النحوية» ٤/ ١٤٠.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢/ ٦٦٣، و«خزانة الأدب» ١١/ ٣٦٧، و«شرح المفصل» ٩/ ٣٦، و«المقتضب» ٢/ ٣١١، و«المنصف» ٢/ ٢٣١.

لقومه، والشاهد فيه ظاهر، وواو (ورجال) للحال، و(مسنتون) من أسنت القوم، أي: أجدبوا[1]، و(عجاف) هنا جمع أعجف على غير قياس لا جمع عجفاء كما قيل، والعجف[2]: الهزال.

قوله: (والثالث: كقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٥٩]، بناه على أن التقدير أتخلقونه أنتم تخلقونه؛ ليكون جملة فعلية.

قوله: (أشار به[3] إلى نحو ما مرَّ من قول الشاعر: شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر) تقدم بيانه.

قوله: (ومثله قول الآخر:

فلا تَعْجَلي يا ميُّ أن تَتَبَيَّني ... بِنُصْحٍ أَتَى الواشونَ أَمْ بِخُبُوْلِ)[4]

قاله كثير عزة، و(ميُّ) منادى مرخم، أي: مَيَّة، و(أن) مصدرية أي: لأن تتبيني، ويروى أن تتفهمي، والشاهد في حذف الهمزة من (بنصح) إذ أصله أينصح، و(الواشون) جمع واش، و(الخبول)[5] بضم الخاء جمع حبل بكسرها وهو الداهية.

قوله: (وقول الآخر:

لَعمرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ داريًا ... بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ[6] أَمْ بثمانِ)[7]

---

(١) «لسان العرب» (سنت) ٦/٣٨٤.

(٢) «لسان العرب» (عجف) ٩/٦٢.

(٣) في (أ): إشارة والمثبت من (ج).

(٤) البيت لكثيِّر عزّة في «أمالي القالي» ٢/٦٣، و«شرح شواهد المغني» ٢/٥٨١، و«المقاصد النحوية» ٣/٤٠٤، وفيها: (يا عزُّ) بدل: (يا ميُّ).

(٥) «لسان العرب» (حبل) ٣/٣١.

(٦) في (ج): الجمرات.

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» (٢٦٦)، و«الكتاب» ٣/١٧٥، و«الأزهية» (١٢٧)، و«خزانة الأدب» ١١/١٢٢، ١٢٤، و«الدرر» ٢/٤٢٦، و«شرح أبيات سيبويه» ٢/١٥١، و«شرح المفصل» ٨/١٥٤، و«المقاصد النحوية» ٤/١٢٤.
وبلا نسبة في «المقتضب» ٣/٢٩٤، و«همع الهوامع» ٣/١٩٨.

قاله عمر بن أبي ربيعة، والشاهد في حذف الهمزة من (بسبع)، أي: أبسبع رمين الجمر أم بثمان، وهو مفعول (أدري).

قوله هنا وفيما يأتي بعد الخبر الأولى بعد غير الاستفهام؛ ليدخل فيه ما ليس بخبر ولا استفهام، نحو البيت الآتي.

قوله: (كما في قول الشاعر:

وليت سُلَيْمَى في المنام ضَجِيْعَتي هنالِكَ أمْ[1] في جَنَّةٍ أم جَهَنَّمِ)[2]

روي بدل (في المنام) (في الممات)، وهي الرواية الصحيحة، وهنالك، أي: في[3] المنام أو في الممات، والشاهد في: (أم جهنم)؛ لأن (أم) جاءت وهي منقطعة بعد غير الاستفهام متجردة عن الاستفهام؛ لأن المعنى بل[4] في جهنم فلا معنى للاستفهام فيه.

قوله: (وهو المصحح لوقوع (هل) بعدها في نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ٥٠] إلخ)، أي: لأنه لا يدخل استفهام على استفهام.

٥٥١ ـ خَيِّرْ أبحْ قَسِّم بأوْ وأبْهِمِ واشْكُكْ وإضْرَابٌ بِهَا أيضًا نُمِي

٥٥٢ ـ وربَّمَا عَاقَبتِ الوَاوَ إذَا لم يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنفَذا

قوله: (والفرق بينهما[5]: أن التخيير ينافي الجمع، والإباحة لا تأباه) ليس الفرق[6] راجعًا إلى لفظ (أو) بل إلى قرينة خارجة انضمت إلى

---

(١) في (ج): بل.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» (٥٠١).
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٥١/٣، و«شرح الأشموني» ٣٧٦/٢، و«شرح التصريح» ١٤٤/٢، و«المقاصد النحوية» ١٤٣/٤.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ج): بعدها.

(٥) أي: الطلب والخبر.
انظر: «شرح الأشموني» ٣٧٨/٢.

(٦) انظر: «توضيح المقاصد» ١٣٢/٢.

الكلام، وذلك أن التخيير يرد ما في أصله الحظر، والإباحة عكسه.

قوله: (فهي إما: للتقسيم) أبدله في «التسهيل»[1] بالتفريق[2]، ومثله[3] بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]، أي: قالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى: كونوا نصارى، قال: (والتعبير[4] عن هذا بالتفريق[5] أولى من التعبير عنه بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو) نحو[6]: الكلمة اسم وفعل وحرف). وعبر بعضهم عن هذا بالتفصيل.

وقوله في «التسهيل»: (أولى) يقتضي أنه يصح التعبير في الآية ونحوها بالتقسيم أيضًا، وقد يقال في التعبير في الآية بكل منهما نظر، لأنه[7] يكون في الخبر لا في الطلب، وهو في الآية في الطلب لا في الخبر، ويجاب بأنه إنما هو في الخبر؛ إذ (أو) فيها تفصيل الإجمال في (قالوا)، وهو خبر لا طلب.

قوله (كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

---

(١) قال ابن مالك في «التسهيل» ٣/٣٥٧: (وأو لشك، أو تفريق مجرّد، أو إبهام أو إضراب أو تخيير...).

(٢) ورد بهامش النسخة (أ) ما نصه: (توقف فيه بدر الرياشي قائلاً: لا أدري ما الفرق بين التفريق والتقسيم. وناقشه السمين بما لا يجدي).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» ٣/٣٦٣، و«توضيح المقاصد» ٢/١٣٢ ـ ١٣٣.
الآية ليست من شواهد «التسهيل» ولا «شرحه»، قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣/٢٠٦: (زاد ابن مالك في «الكافية» و«شرحها»: (التقسيم) نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف ولم يذكره في «التسهيل» ولا «شرحه»...).

(٤) في (ج): والمعتبر.

(٥) في (ج): بالتعريف.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في (ج): إنما.

قال ابن هشام[1] وغيره: الشاهد في: (أو) الأولى، والظاهر أنه في الثانية أيضًا.

قوله: (وأنشد الشيخ على مجيئها للإضراب قول جرير يخاطب هشام بن عبدالملك:

ماذا ترى في عِيَالٍ قد بَرِمْتُ بهم   لم أُحصِ عِدَّتَهُمْ إلاّ بِعَدَّادِ
كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيةً   لولا رجاؤكَ قد قَتَّلْتُ أَوْلادي)[2]

(ترى): من الرأي في الأمر، فيتعدى إلى مفعول واحد، و(برمت بهم) أي: سئمتهم[3] وضجرت منهم، (ولم أحص): حال، والشاهد في: (أو زادوا)، فإن (أو) فيه للإضراب، واحتج الكوفيون[4] وغيرهم به وبقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات: ١٤٧]، وبقوله: ﴿فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ على أن (أو) تأتي للإضراب مطلقًا، وقال ابن عصفور[5]: الإضراب إنما ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعيد العامل،

---

(١) قال ابن الصبان في «حاشيته» ١٥٦/٣: (قال في «المغني»: الشاهد في الأولى، وقال الدماميني: في الأولى والثانية، والمعنى: وإنْ أحد الفريقين منّا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين...

وقال بعضهم: الشاهد في الثانية؛ لأنَّ الشرطَ تقدُّم كلام خبري، وهو إنَّما يتحقق بقوله: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾ لأنَّ ما قبله ليس كلامًا... ومما يظهر لي أنَّ الآية وإن كانت للإبهام ظاهرًا إلاَّ أنَّها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى، وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضًا ذلك فاعرفه).

(٢) البيتان لجرير في «ديوانه» (١٥٦)، و«الدرر» ٤٣٨/٢، و«شرح عمدة الحافظ» (٦٢٧)، و«المقاصد النحوية» ١٤٤/٤.

وبلا نسبة في «تذكرة النحاة» (١٢١)، و«شرح الأشموني» (٣٧٨)، و«همع الهوامع» ٢٠٤/٣.

(٣) «لسان العرب» (برم) ٣٩١/١.

(٤) انظر: «الإنصاف» ٤٧٨/٢، و«توضيح المقاصد» ١٣٣/٢.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ١٣٣/٢، و«شرح الأشموني» ٣٧٩/٢، و«همع الهوامع» ٢٠٤/٣.

كقولك: لست بشرًا أو لست عمرًا، ولا تضرب زيدًا، أو لا تضرب عمرًا، قال: وما زعمه أولئك فاسد، وهذا منه مجرد دعوى.

قوله: (وحكى الفراء[1]: اذهب إلى زيد، أو دع ذلك فلا تبرح اليوم)، هذا المثال يشكل على جعله الإضراب من العطف بـ(أو) في الخبر.

قوله: (أشار به إلى نحو قول الشاعر:

جاء الخلافةَ أو كانت له قَدَرًا كما أتى رَبَّهُ مُوسَى على قَدَرِ)[2]

قاله جرير بن الخطفي مدح به عمر بن عبدالعزيز، ويروى بدل (جاء) أتي، أي: أتى عمر الخلافة إتيانًا كإتيان موسى بن عمران عليه السلام ربه عز وجل في كون كل منهما مقدرًا بلا سعي، والشاهد في: (أو كانت له قدرا)، أي: مقدرة، فإنه بمعنى: وكانت، ويروى إذ كانت. فلا شاهد فيه[3].

قوله: (ومثل ذلك قول الآخر:

قومٌ إذا سمعوا الصَّريخَ رَأَيْتَهم ما بينَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سَافِعِ)[4]

(قاله حميد بن ثور الهلالي الصحابي، أي: هم قوم. (والصريخ): الصوت، والشاهد في (أو سافع))[5].

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٣/٣٦٣.

(٢) البيت لجرير في «ديوانه» (٢٧٥)، و«الأزهية» (١١٤)، و«خزانة الأدب» ١١/٦٩، و«الدرر» ٢/٤٣٩، و«شرح التصريح» ١/٢٨٣، و«المقاصد النحوية» ٢/٤٨٥، ٤/١٤٥، وبلا نسبة، «الجنى الداني» (٢٣٠)، و«شرح الأشموني» ١/٤٠٧، و«شرح ابن عقيل» ٢/٢١٤، و«توضيح المقاصد» ٢/١٣٣.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) البيت لعمرو بن معد يكرب في «ديوانه» (٢٠٦)، ولحميد بن ثور في «ديوانه» (١١١)، و«شرح التصريح» ٢/١٤٦، و«المقاصد النحوية» ٤/١٤٦.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٥٣، و«شرح الأشموني» ٢/ ٣٧٩، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢٩).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

فإن (أو) فيه بمعنى الواو، مِن سفعت بناصيته، أي: قبضتها واجتذبتها[1]. ومنه: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

قوله (وقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طهاةُ اللّحمِ مِن بين مُنْضِجٍ صَفِيْفَ شوَاءٍ [أو قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ)[2]

(طهاة): جمع طاه، وهو الطباخ. و(صفيف شواء)][3] مفعول (منضج) وهو ما فُرِّقَ وَصُفَّ على الجمر، و(قدير) أي: ما طبخ في قدر، والشاهد في: (أو قدير)، فإنه بمعنى وقدير والمعنى بين مُنْضِجٍ صفيف شواء وطابخِ قَدِيرٍ مُعَجَّل.

٥٥٣ ـ ومثلُ أوْ في القَصْدِ إمَّا الثانِيَة في نَحْوِ إمَّا ذِي وإمَّا النَّائِيَة

قوله: (وهي إمّا جائية لمعنى من المعاني المستفادة من (أو)) جواب عما يقال: إذا كان العطف بالواو فهي للجمع، وليست هنا كذلك، أي: المانع من كونها هنا للجمع، اقترانها بأما المضادة للجمع.

قوله[4]: (والذي يمنع من كونها عاطفة أمران: **أحدهما**: تقدمها على المعطوف عليه) هذا لا يصلح مانعًا؛ لأن الكلام في (أما)، **الثانية**: وهي: (لا تتقدم المعطوف عليه) وما ذكره إنما هو في الأولى، وليست عاطفة بلا خلاف، ومن ثم اقتصر ابن هشام[5] على الأمر الثاني، وكأن الشارح أراد

---

(١) «لسان العرب» (سفع) ٢٨٢/٦.

(٢) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (٢٢)، و«خزانة الأدب» ٤٧/١١، ٢٤٠، و«الدرر» ٤٦٧/٢، و«شرح عمدة الحافظ» (٦٢٨).
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٨٠/٢، و«أوضح المسالك» ٥٣/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(٤) «شرح ابن الناظم» ٣٨٠/١.

(٥) انظر: «أوضح المسالك» ٥٣/٣.

مطلق (إما) لا بقيد كونها ثانية كما أراد ذلك بقوله بعد: (وغالب الاستعمال أن تكون مكررة).

قوله: (وقد يستغنى عن ما في الشعر، قال:

وقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْهَا فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ)[1]

قاله دريد بن الصمة، والشاهد في: (أن) في الموضعين أن أصلهما فإما وإما، أي: فإما تجزع جزعًا، وإما تجمل إجمال صبر، من أجمل إذا أحسن. هذا إنما يأتي على مذهب سيبويه من أن (إما) مركبة لا على مذهب غيره (من أنها)[2] بسيطة، وعليه أجيب عن البيت المذكور بأنه يحتمل أن تكون (إن) فيه شرطية حذف جوابها، والتقدير: فإن كنت ذا جزع فلا تجزع، وإن كنت محمل صبر فأجمل.

قوله: (وقد يستغنى عن الثانية بـ(إلا) كقوله:

فإمَّا أن تكونَ أخي بصدقٍ فأعرفَ منك غثِّي من سميني
وإلاّ فاطَّرِحْني واتَّخِذْني عَدُوًّا أتَّقِيْكَ وتَتَّقِيْني)[3]

قائلها المثقب العبدي و(أعرف) بالنصب عطف على (تكون)، أي:

(١) البيت لدريد بن الصمة في «ديوانه» (٦٨)، و«الأزهية» (٥٧)، و«خزانة الأدب» ١١/ ١٠٩، ١١٠، ١١٤، و«الدرر» ٤٤٥/٢، و«المقاصد النحوية» ١٤٨/٤.
وبلا نسبة في «تذكرة النحاة» (١٠٩)، و«الجنى الداني» (٢١٢، ٥٣٤)، و«خزانة الأدب» ٨١/١١، ٩٣، ٩٦، و«شرح المفصل» ١٠١/٨، و«الكتاب» ٢٦٦/١، و«همع الهوامع» ٢١٠/٣.

(٢) في (ج): من أن (إما).

(٣) البيتان للمثقِّب العبدي في «ديوانه» (٢١١ ـ ٢١٢)، و«الأزهية» ١٤١ ـ ١٤٢، و«خزانة الأدب» ٤٨٩/٧، ٨٠/١١، و«الدرر» ٤٤٦/٢، و«المغني» (٨٦)، و«المقاصد النحوية» ١٩٢/١، ١٤٩/٤.
وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٥٣٢)، و«شرح الأشموني» ٤٢٦/٢، و«همع الهوامع» ٢١٠/٣، و«توضيح المقاصد» ١٣٧/٢، و«شرح التسهيل» ٣٦٦/٣.

أعرف ما يفسد مما يصلح من الكلام، والشاهد في: و(إلا) حيث أنابها مناب (وإما).

قوله: (وقد يستغنى عن الأولى كقول الشاعر:

تُـهَـاضُ بـدارٍ قـد تَـقَـادَمَ عَـهْـدُهـا وإمَّـا بـأمـواتٍ أَلَـمَّ خَـيَـالُـهَـا)[1]

قاله ذو الرمة غيلان، وتُهاض مجهول من: هاض العظم كسره بعد جبره[2]، وكل وجع على وجع فهو هيض، وباء (بدارٍ) بمعنى في، وفيه الشاهد؛ إذ تقديره: إما في دار فحذف (إما) الأولى اكتفاء بالثانية، والمعنى نكسر ونفرق إما بدار تخرب، وإما بموت أموات.

قوله: (وقول النمر بن تولب:

سَـقَـتْـهُ الـرَّواعـد مـن صَـيِّـفٍ وإنْ مـن خريـفٍ فـلـن يَـعْـدَمـا)[3]

ضمير (سقته) و(يعدما) للوعل. أي: لن يعدم الري، و(الرواعد): جمع راعدة وهي السحابة الماطرة، والصيف: المطر الذي يجيء في الصيف، والشاهد في (من صيف) حيث استغنى عن (إمّا) الأولى. وفي قوله: (وإن من) شاهد للاستغناء عن (ما) فإن أصله (وإن ما) فحذف (ما)

---

(١) البيت لذي الرُّمة في «ملحق ديوانه» (١٩٠٢)، و«شرح عمدة الحافظ» (٦٤٢)، و«المقاصد النحوية» ١٥٠/٤، وللفرزدق في «ديوانه»...، و«شرح المفصل» ١٠٢/٨، و«المنصف» ١١٥/٣، و«توضيح المقاصد» ١٣٧/٢، وبلا نسبة في «الأزهية» (١٤٢)، و«الجنى الداني» (٥٣٣)، و«شرح الأشموني» ٣٨٦/٢، و«المقرب» ١٣٢/١، و«همع الهوامع» ٢٠٩/٣.

(٢) «لسان العرب» (هيض) ١٧٩/١٥.

(٣) البيت للنمر بن تولب في «ديوانه» و«الأزهية» (٥٦)، و«الكتاب» ٢٦٧/١، و«خزانة الأدب» ٩٣/١١، ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢، و«المقاصد النحوية» ١٥١/٤، و«شرح التسهيل» ٣٦٧/٣.
وبلا نسبة في «المغني» (٨٧)، و«الجنى الداني» (٢١٢)، و«الخصائص» ٤٤١/٢، و«شرح المفصل» ١٠٢/٨، و«المنصف» ١١٥/٣.

وأبقى (إن) والمعنى كما قال سيبويه[١]، إمّا من صيف، وإمّا من خريف.

قوله: (وقد تخلو الثانية عن الواو كقول الشاعر:

يا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمَا إلى جَنَّةٍ أَيْمَا إلى نَارِ)[٢]

قاله سعد بن قرط[٣]. وقيل: الأحوص. (وما) في (ليتما) زائدة. و(شالت[٤] نعامتها)، أي: ارتفعت جنازتها. والشاهد فيه أنه حذف الواو من (أما) الثانية. وفيه شاهد أيضًا على إبدال الميم الأولى من (أما) ياء وعلى فتح همزتها. والمعنى: يا ليت أمي ارتفعت جنازتها، إما إلى الجنة وإما إلى النار، ولا يختص فتح همزتها بإبدال الميم ياء. فقد قال المرادي[٥]: (في (إما) هذه لغتان: كسر همزتها، وهي لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وفتح همزتها وهي لغة قيس، وأسد، وتميم. وحكي إبدال ميمها ياء مع كسر الهمزة وفتحها). انتهى.

٥٥٤ ـ وأولِ لكنْ نفيًا او نَهيًا ولا نِداءَ اوْ أمرًا أوِ اثباتًا تَلا

قوله[٦]: (فأما «لكن»... إلى آخره) حاصلة بزيادة، وإيضاح ما قاله

---

(١) «الكتاب» ١/٢٦٧.

(٢) البيت للأحوص في «ملحق ديوانه» (٢٢١).
ولسعد بن قرط في «خزانة الأدب» ١١/٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٢، و«الدرر» ٢/٤٤١، و«شرح التصريح» ٢/١٤٦، و«شرح عمدة الحافظ» (٦٤٣)، و«المقاصد النحوية» ٤/١٥٣.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٥٤، و«تذكرة النحاة» (١٢٠)، و«شرح الأشموني» ٢/٣٨٤، و«همع الهوامع» ٣/٢٠٩، و«شرح التسهيل» ٣/٣٦٦.

(٣) سعد بن قرط، أحد بني جذيمة، شاعر تزوّج امرأة نهته أمه (أم النحيف) عنها، فوبخته بقصيدة، فردَّ عليه هاجيًا إياها.
«خزانة الأدب» ١١/٨٧ ـ ٨٨، «ديوان الحماسة» للمرزوقي ١٨٢٦.

(٤) «لسان العرب» (شول) ٧/٢٤١.

(٥) «توضيح المقاصد» ٢/١٣٧.

(٦) قال ابن الناظم ١/٣٨٢: (فأمّا (لكن) فيعطف بها مثبت بعد نفي، كقولك: ما قام زيدٌ لكن عمرو أو بعد نهي كقولك: لا تضرب زيدًا لكنْ عَمرًا...).

ابن هشام[1] أن «لكن» «إنما تعطف بشروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو نحو: ما مررت بصالح لكن طالح. قال: وهي حرف ابتداء إن تلتها جملة كقوله:

إِنَّ ابْـنَ وَرْقَـاءَ لاَ تُـخْـشَـى بَـوَادِرُهُ   لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ[2]

أو تلت واوًا نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ ، أي: ولكن كان رسول الله. وليس المنصوب معطوفاً بالواو؛ لأن مُتَعَاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب، أو سبقت بإيجاب نحو: «قام زيد لكن عمرو لم يقم». ولا يجوز: (لكن عمرٌو) على أنه معطوف خلافاً للكوفيين.

قال المرادي: ولا يشترط فيما إذا تلتها جملة تقدم النفي أو النهي، فيكون بعد إيجاب أو نفي، أو نهي، أو أمر لا استفهام، فلا يجوز: هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم؟

قوله: (وأما (لا) فيعطف بها منفي بعد إثبات... إلخ)، يشترط[3] للعطف بها مع ما قاله ألاَّ تقترن بالواو نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو» فلا تكون عاطفة، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز: «جاءني رجل لا زيد». ولا عكسه. ويجوز: «جاءني رجل لا امرأة. وعكسه. ولا يعطف بها بعد الاستفهام، لا يقال: «أضربت زيدًا لا عمرًا؟».

قوله[4]: (لاعتقاد المخاطب إلى غيره) ضمنه معنى الميل فعداه بـ(إلى).

قوله: (وليس منع ذلك صحيحًا... إلى آخره)، رد به كغيره على

---

(١) «أوضح المسالك» ٥٥/٣ ـ ٥٦، و«شرح ابن عقيل» ٢١٦/٢.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في «الجنى الداني» (٥٨٩)، و«شرح التصريح» ١٤٧/٢، و«المقاصد النحوية» ١٧٨/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٥٥/٣، و«همع الهوامع» ١٦/٣، و«شرح الأشموني» ٣٨٧/٢.

(٣) انظر: «أوضح المسالك» ٥٧/٣، و«المغني» (٣١٨)، و«شرح الأشموني» ٣٨٨/٢.

(٤) قال ابن الناظم ٣٨٣/١: (... إمَّا قصر إفرادٍ... وإمَّا قصر قلب؛ لاعتقاد المخاطب إلى غيره كما إذا اعتقد إنسان أن زيدًا جاهل، وأخطأ في اعتقاده وأردت أن ترده إلى الصواب فقلت: زيدٌ عالمٌ لا جاهل.

الزجاجي[١] في قوله: لا يعطف (بلا) على معمول الفعل الماضي. قال ابن هشام[٢]: وما قالوه فيه ليس بصحيح؛ لجواز أن يكون التقدير: نافعك جدك، أو ينفعك جدك.

قوله: (ومثله في العطف على محمول فعل ماض قول امرئ القيس:

كـأنَّ دثـارًا حَـلَّـقَـتْ بِـلَـبُـوْنِـهِ   عُقَابُ تَنُوْفَى، لا عُقَابَ القَوَاعِلِ)[٣]

(دثار) اسم راعي امرئ القيس. واللبون[٤] بفتح اللام: الإبل التي لها ألبان. و(عقاب تنوفى) فاعل (حلقت)، و(تنوفى)[٥] بفتح أوله، وضم ثانيه، وفتح الفاء، اسم موضع مرتفع في جبل طيء، والشاهد في (لا عقاب القواعل) حيث عطف (عقاب) بـ(لا) على معمول فعل ماض، وهو (عقاب) الأول. والقواعل: جبال صغار، أراد أن عقاباً من عقبان تنوفى ذهبت بهذه الإبل، لا عقاب من عقبان هذه الجبال الصغار. قيل: وصف بذلك فرسانًا وشبههم بالعقبان، فظن أنهم غاروا على إبله، أي: فرسان تنوفى لا فرسان القواعل.

٥٥٥ ـ وبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا   كَلَـمْ أكُـنْ فـي مـرْبَـعٍ بَـلْ تَـيْـهَـا
٥٥٦ ـ وانقُلْ بهـا لِلثَّانِ حُكْـمَ الأوَّلِ   في الْخَبَرِ الْمُثْبتِ والْأمرِ الجَلِي

قوله[٦]: (فإن كان المعطوف بها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٣٨٨/٢، و«همع الهوامع» ٢١٦/٣، و«توضيح المقاصد» ١٤٠/٢، و«حاشية الصبان» ١٦٥/٣.
(٢) «أوضح المسالك» ٥٧/٣.
(٣) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (٩٤)، و«الجنى الداني» (٢٩٥)، و«خزانة الأدب» ١٧٧/١١ ـ ١٧٨ ـ ١٨١، ١٨٤، و«الخصائص» ١٩١/٣، و«شرح التصريح» ١٥٠/٢، و«المقاصد النحوية» ١٥٤/٤، و«المغني» (٣١٨).
(٤) «لسان العرب» (لبن) ٢٢٧/١٢.
(٥) «معجم البلدان» ٥٠/٢.
(٦) قال ابن الناظم ٣٨٣/١: (من حروف العطف (بل) ومعناها الإضراب، وحالُها فيه مختلف، فإنْ كان...

واستئناف غيره) أي: نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٦] ونحو: ﴿... وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣].

قال ابن هشام: ووهم والده[1] في قوله: إنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه. والصواب أنها تقع فيه على غير هذا الوجه، ويكون معنى الإضراب[2] فيها الإبطال نحو: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هم عباد. ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وهي في ذلك حرف ابتداء لا عاطف على الصحيح، فأفاد كلامه فيما إذا وقع بعد (بل)[3] جملة أنها تكون للإبطال كما تكون للانتقال، وأنها لا تكون عاطفة، وكل منهما مخالف لكلام الشارح ووالده. وما ذكره من التوهيم بالآيتين فقد ذكرت جوابه في حاشية[4] «شرح جمع الجوامع».

قوله: (بعد مصحوبيها)، أي: النفي والنهي.

قوله: (وتثبته)، أي: القيام، الأولى: وتثبت ضده، أي: ضد نفي القيام. وإن كان الحاصل واحدًا.

قوله: (قال الشاعر:

لو اعتصمْتَ بنا لم تَعْتَصِم بِعِدًا   بل أولياءَ كفاةٍ، غيرِ أَوْغَادِ)[5]

---

(١) في «شرح الكافية» لابن مالك.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣٩٠/٢.

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢١٢/٣: (فإن تلاها جملة فالإبطال للمعنى الأول، وإثباته لما بعد. نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، أو الانتقال من غرض إلى آخر بدون إبطال نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾. وليست حينئذ عاطفة على الصحيح بل حرف ابتداء).

(٤) الحاشية: مخطوط.

(٥) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٤٤٩/٦، و«شرح عمدة الحافظ» (٦٣١)، و«همع الهوامع» ٢١١/٣، و«المقاصد النحوية» ١٥٦/٤، و«شرح التسهيل» ٣٦٨/٣، الرواية في «المقاصد»، و«شرح التسهيل» (أوكال) بدلاً من (أوغاد).

(عِدى بكسر العين، جمع عدو. و(كفاة) بضم الكاف جمع كاف.

والأوغاد[1] جمع وغد بفتح الواو وإسكان المعجمة، وهو من يخدم بطعام بطنه. ويروى بدله: (أوكال)[2] جمع وكل بفتحتين، وهو العاجز الذي يكل أمره إلى غيره. والشاهد فيه، أنه احتج به على المبرد[3] في تجويزه أن تكون (بل) ناقلة لحكم النفي أو النهي لما بعدها. وذلك لأن نقل حكم الأول للثاني لما فيه من نفي الاعتصام لا يناسب مقصود الشاعر. و(أولياء) بالجر بالفتحة عطفا على (عدًا). وقيل: بالرفع خبر مبتدأ محذوف. أي: نحن. ولا شاهد فيه؛ لأن الكلام في عطف المفرد لا في عطف الجملة. ويروى بالنصب عطفاً على (بنا) ولا شاهد فيه أيضًا.

قوله: (وقال الآخر:

وما انتميْتَ إلى خُوْرٍ ولا كُشُفٍ ... ولا لِئَامٍ غداةَ الرَّوعِ أَوْزَاعِ
بل ضاربينَ حَبِيْكَ البِيْضِ إنْ لَحِقُوا ... شُمَّ العَرَانينَ عند الموتِ لَذَّاعِ)[4]

قالهما ضرار بن الخطاب يوم أحد. والشاهد فيهما عُلِمَ ممَّا مر في الذي قبلهما. و(الخور) جمع خوار بالتشديد من الخور[5] بفتحتين وهو الضعف. و(الكُشُف)[6] بضمتين جمع أكشف، وهو الذي لا ترس معه في الحرب. واللئام جمع لئيم. و(غداة الروع) نصب على الظرف. و(أوزاع) أي: جماعات متفرقين صفة للثلاثة المذكورة. و(حبيك البيض) مفعول (ضاربين)، وهو من باب إضافة الصفة للموصوف. والحبيك[7]: القوي، والبيض

(١) «لسان العرب» (وغد) ١٥/٣٥٠.
(٢) «لسان العرب» (وكل) ١٥/٣٨٧.
(٣) انظر: «شرح التسهيل» ٣/٣٦٨.
(٤) البيتان لضرار بن الخطاب في «الدرر» ٢/٤٤٩، و«المقاصد النحوية» ٤/١٥٧، وبلا نسبة في «همع الهوامع» ٣/٢١١، و«شرح التسهيل» ٣/٣٦٨.
(٥) «لسان العرب» (خور) ٤/٢٤٢.
(٦) «لسان العرب» (كشف) ١٢/١٠٢.
(٧) «لسان العرب» (حبك) ٣/٢٦.

السيوف. وجواب (إن) محذوف، أي: إن لحقوا الأعداء ضربوهم. و(شم) صفة لموصوف (ضاربين)، أي: بل انتميت إلى قوم ضاربين شم العرانين. والشم بالضم جمع أشم. و(العرانين)[1] جمع عرنين: الأنف، والمراد أنهم أكابر سادات. قال الجوهري[2]: عرنين كل شيء: أوله، وعرانين القوم: ساداتهم، وعرنين الأنف: تحت مجتمع الحاجبين، وهو أول الأنف حيث يكون فيه الشم. (ولذاع) بضم اللام صفة أخرى، جمع لاذع من لذعته النار، أي: أحرقته. ويروى: دفاع جمع دافع.

٥٥٧ ـ وإنْ علَى ضَميرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

٥٥٨ ـ أوْ فَاصِلٍ مَا وبلا فَصْلٍ يَرِدْ في النَّظْمِ فَاشِيًا وضَعْفَهُ اعتَقِدْ

قوله: (أما الضمير المنفصل فكالظاهر في جواز عطفه والعطف عليه) مراده ضمير غير الشأن إذ ضمير الشأن لا يعطف ولا يعطف عليه. ولا يؤكد أيضًا ولا يبدل.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ مثل به للفصل بالضمير المنفصل، وفيه الفصل أيضا بـ(لا) فقد اجتمع فيه الفصلان. ومثله بل أزيد ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾.

قوله[3]: (وأجاز صاحب «الكشاف»[4]... إلى آخره)، رُدَّ بأن الاستفهام لا يتوسط بين مفردين، وعليه فالأولى عطف (آباؤنا) على مقدر بعد الهمزة، أي: أنحن وآباؤنا.

قوله: (كقول جرير:

---

(١) «لسان العرب» (عرن) ١٧٥/٩.

(٢) «الصحاح» (عرن) ١٠٨/٢.

(٣) قال ابن الناظم ٣٨٥/١: (وأجاز صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴿١٧﴾﴾ أن يكون: آباؤنا، معطوفًا على الضمير في ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴿١٦﴾﴾ للفصل بالهمزة).

(٤) «الكشاف» ٥٦/٤.

ورَجَا الأُخَيْطِلُ من سَفَاهَةِ رأيِهِ   ما لم يَكُنْ وأبٌ له لِينالا[1]

هجا به جرير الأخطل، ولهذا صغره. و(من) تعليلية. والشاهد في (أب) حيث عطفه على الضمير المرفوع في (يكن) العائد على (الأخيطل) بغير فصل. و(له)، أي: للأخيطل صفة لـ(أب). ولام (لينالا) زائدة. وقيل: تعليلية وألفه للتثنية والمعنى: رجا الأخيطل شيئاً لم يكن هو ولا أبوه ينالانه.

قوله: (وقول عمرو بن (أبي)[2] ربيعة:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى   كِنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[3]

(أقبلت)، أي: محبوبته، والشاهد في (زهر) حيث عطف على الضمير المرفوع في (أقبلت) بغير فصل، وتعقب بأن الواو يجوز أن تكون حالية لا عاطفة. و(زهر) بضم الزاي، جمع زهراء، أي: نسوة زهر. وأصل (تهادى) تتهادى، أي: تبختر، والنعاج جمع نعجة، وهي هنا بقر الوحش. والفلا جمع فلاة، وهي الصحراء. و(تعسفن)[4] حال، أي: أخذن غير الطريق. و(رملاً) أي: في رمل.

---

(١) البيت لجرير في ديوانه (٤٥١)، و«الدرر» ٤٥٩/٢، «شرح التصريح» ١٥١/١، و«المقاصد النحوية» ١٦٠/٤، «شرح التسهيل» ٣٧٤/٣.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٥٩/٣، «الإنصاف» ٤٧٦/٢، «شرح الأشموني» ٣٩٣/٢، «همع الهوامع» ٢٢١/٣.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه»، «شرح أبيات سيبويه» ١٠١/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٦٥٨)، «شرح المفصل» ٧٦/٣، «المقاصد النحوية» ١٦١/٤، «شرح التسهيل» ٣٧٤/٣.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٧٩/٢، «الإنصاف» ٤٧٥/٢، «شرح الأشموني» ٣٩٣/٢، «الخصائص» ٣٨٦/٢.

(٤) «لسان العرب» (عسف) ٢٠٦/٩.

قوله[١]: (مررت برجل سواءٍ، والعدم)[٢]، أي: مستو هو والعدم، وهذا وما قبله أمثلة للعطف على الضمير المستتر بلا فصل، ومثاله في البارز المتصل بلا فصل قوله ﷺ: **«كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر»**.

تنبيه:

شرط في التسهيل[٣] لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل نحو: قام زيد وعمرو. ونحو: قام زيد وأنا. إذ لا يصح: قام أنا. لكن يصح: قمت. والتاء بمعنى: أنا، فإن لم يصح ذلك لمباشرته أضمر له عامل مدلول عليه بما قبله، وجعل من عطف الجمل. قال: وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو فعل الأمر، كـ:أقوم أنا وزيد. ونقوم نحن وزيد. وتقوم أنت وزيد. و﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زوجك الجنة. وكذا باقيها. قال أبو حيان[٤]: وما قاله مخالف لنصوص النحويين من أن ﴿زَوْجُكَ﴾ معطوف على الضمير المستكن في ﴿ٱسْكُنْ﴾ المؤكد بـ﴿أَنتَ﴾، ولا نعلم خلافًا في جواز: تقوم هند وزيد. وأنه من عطف المفردات.

قوله: (إلا بإعادة الجار)، أي: سواء أكان الجار حرفاً أم اسمًا.

وقيل[٥]: إنما تجب إعادته في الحرف دون الاسم تمسكًا بقوله

---

(١) قال ابن الناظم ٣٨٦/١: وحكى سيبويه: مررت برجلٍ سواء والعدم.

(٢) قال سيبويه ٣١/٢: وأما قوله: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ. فهو قبيح حتّى تقول: هو والعدمُ، لأنَّ في سواء مضمرًا مرفوعًا، كما تقول مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمرٍ في عَرَب بالنيَّة. فهي هنا معطوفة على المضمر وليست بمنزلة أبي عشرة، فإن تكلمت به على قبحه رفعت (العدم) وإن جعلته مبتدأ رفعت (سواء).

(٣) «شرح التسهيل» ٣٧١/٣، «توضيح المقاصد» ١٤٤/٢.

(٤) انظر «توضيح المقاصد» ١٤٤/٢.

(٥) انظر «توضيح المقاصد» ١٤٥/٢.

تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] حيث عطف ﴿أَشَدَّ﴾ على الضمير في ﴿ذكرِكم﴾ من غير إعادة الجار. وبذلك يكون في المسألة[(١)] ثلاثة مذاهب.

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ علَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِمًا قَدْ جُعِلا

٥٦٠ ـ ولَيْسَ عندي لازِمًا إذْ قَدْ أَتَى ... في النظْمِ والنَّثْرِ الصَّحيح مُثْبَتَا

قوله: (ومثله إنشاد سيبويه:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتَشْتُمُنا ... فاذهبْ فما بكَ والأيام من عَجَبِ)[(٢)]

(اليوم) منصوب على الظرف. و(تهجونا) حال. و(فاذهب) جواب شرط محذوف، أي: فإن فعلت ذلك فاذهب، فإن ذلك ليس بعجب من مثلك، ومن مثل هذه الأيام. والشاهد في (والأيام) فإنه عطف على الضمير المجرور في (بك) بغير إعادة الجار.

قوله: (وإنشاد الفراء:

نُعَلِّقُ في مثلِ السَّوَاري سيُوفنا ... وما بينها والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ)[(٣)]

---

(١) **المذهب الأول**: لا يجب عود الجار في العطف على ضميره لورود ذلك في الفصيح وهو رأي الكوفيين ويونس والأخفش.
المذهب الثاني: يجب إعادة الجار، لأنه الأكثر، وهو رأي البصريين.
المذهب الثالث: يجب العود إن لم يؤكد. وهو رأي الجرمي والزِّيادي.
انظر: «همع الهوامع» ٣/٢٢١ ـ ٢٢٢، «شرح الأشموني» ٢/٣٩٦.

(٢) البيت بلا نسبة في «الكتاب» ٢/٣٨٣، «الإنصاف» ٢/٤٦٤، «خزانة الأدب» ٥/١٢٣ ـ ١٢٦، «شرح الأشموني» ٢/٣٩٤، «الدرر» ١/٢٢٨، ٢/٤٦٠، «شرح أبيات سيبويه» ٢/٢٠٧، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٢٠، «شرح عمدة الحافظ» (٦٦٢)، «شرح المفصل» ٣/٧٨، «المقاصد النحوية» ٤/١٦٣، «همع الهوامع» ٣/٢٢١، «المقرب» ١/٢٣٤، «شرح التسهيل» ٣/٣٧٦.

(٣) البيت لمسكين الدارمي في «ديوانه»، «معاني القرآن» للفراء ١/٢٥٣، ٢/٨٦، «المقاصد النحوية» ٤/١٦٤، «شرح التسهيل» ٣/٣٧٧.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢/٤٦٥، «شرح الأشموني» ٢/٣٩٥، «شرح المفصل» ٣/٧٩.

قاله مسكين الدارمي. و(السواري) جمع سارية، وهي الأسطوانة. و(سيوفنا) مفعول (نعلق) على روايته بالنون، وبنائه للفاعل ونائب فاعله على روايته بالتاء، وبنائه للمفعول. (وما) مبتدأ والواو للحال. و(غوط) خبره جمع غائط، وهو المطمئن من الأرض الواسع[1]، وكنّى به هنا عن طول القامة. (ونفانف)[2] جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين. ويقال للهواء الشديد. والشاهد في (والكعب) حيث عطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار.

قوله: (وقول الآخر:

إذا أوقـدوا نـارًا لـحـرب عَـدُوِّهـم فقد خابَ مَنْ يَصْلَى بها وسَعِيْرِهَا)[3]

الباء في (بها) بمعنى (في) والشاهد في (سعيرها) وهو ظاهر.

قوله: (وقول الآخر

بـنـا أبـدًا لا غـيـرنـا يُـدْرَكُ الـمُـنَـى وتُكْشَفُ غمَّاءُ الخطوبِ الفَوَادِحِ)[4]

الشاهد في (لا غيرنا) حيث عطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار. و(الخطوب) جمع خطب وهو الأمر العظيم. وغماؤها ما يستر منها. و(الفوادح)[5] بالفاء جمع فادحة من فدح الشيء إذا ثقل. ويروى: البوارح[6] بالباء والراء جمع بارحة من البرح، وهو الشدة والأذى.

---

(١) «لسان العرب» (غوط) ١٠/١٤٤.

(٢) «لسان العرب» (نفنف) ١٤/٢٤٦.

(٣) البيت بلا نسبة في «شرح عمدة الحافظ» (٦٦٣)، «المقاصد النحوية» ٤/١٦٦، «شرح التسهيل» ٣/٣٧٧.

(٤) البيت بلا نسبة في «شرح عمدة الحافظ» (٦٦٤)، «المقاصد النحوية» ٤/١٦٦، «شرح التسهيل» ٣/٣٧٧.

(٥) «لسان العرب» (فدح) ١٠/٢٠٠.

(٦) «لسان العرب» (برح) ١/٣٦٢.

قوله[1]: (لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي) هو راجع إلى قول غيره؛ لأن عن السبيل صلة المصدر. وقد عطف عليه ﴿وَكُفْرٌ﴾ ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته، هذا مع أن الزمخشري جوز، بل أوجب عطف المسجد الحرام على سبيل الله قال: وسوغ ذلك كون، ﴿وَكُفْرٌ بِهِۦ﴾ في معنى الصد عن المسجد الحرام، وما قاله مطابق لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥].

قوله[2]: (ولا سوداء تمرة)، أي: ولا كل سوداء تمرة، لئلا يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين.

قوله: (إلا صالح فطالح)، أي: إلا بصالح فبطالح.

قوله: (لمعاقبته له) ليس المراد بمعاقبته له أن كلا منهما يعقب الآخر، بل وقوع كل منهما موقع الآخر في الجملة كضاربة، وضارب.

قوله: (فلا يلزم أن يؤثر شبه التنوين)، أي: شبه الضمير المجرور بالتنوين.

٥٦١ ـ والفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ والْوَاوُ إذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انفَرَدَتْ

٥٦٢ ـ بعَطْفِ عَامِلٍ مُزَال قَدْ بقي مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمِ اتُّقِي

قوله[3]: (التقدير: فامتثلتم)، أي: فهو معطوف على ﴿فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾

---

(١) قال ابن الناظم ١/٣٨٧: قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، لأنّ جرّ (المسجد) بالعطف على (سبيل الله) ممتنع مثله باتفاق؛ لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله الأجنبي.

(٢) قال ابن الناظم ١/٣٨٧: وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ إضمار الجار كما أضمر في مواضع أخر نحو: (ما كلُّ بيضاءَ شحمة، ولا سوداء ثمرة).

(٣) قال ابن الناظم ١/٣٨٨: وقد تحذف الفاء مع المعطوف بها إذا أمن اللبس وكذلك الواو فمن حذف الفاء مع معطوفها قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾، التقدير: فامتثلتم فتاب عليكم.

بناء على جواز عطف الخبر على الإنشاء، فالاستشهاد بذلك على هذا التقدير، لكنه ليس بلازم؛ لما قال السعد التفتازاني كغيره يجوز أن يكون معطوفاً عليه فلا شاهد فيه.

قوله: (ومثله قول النابغة الذبياني:

فما كان بين الخيرِ لو جاء سالمًا أبـو حُـجُـرٍ إلاّ لَـيَـالٍ قَـلاَئِـلُ)[1]

رثى به النابغة النعمان بن الحارث الغساني. وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنيته. والشاهد فيه ظاهر من كلام الشارح[2].

قوله: (وقول امرئ القيس:

كأنَّ الحصى من خَلْفِها وأمامها إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أَعْسَرَا)[3]

ضمير المؤنث للناقة. (ورجلها) فاعل (نجلته) أي: رمت به كما يرمي الأعسر لا يذهب خذفه، أي: رميه بالحصى مستقيماً، فالناقة ترمي به هكذا.

(وخذف) بالمعجمتين خبر (كأنَّ). والشاهد في (نجلته رجلها) أي: ويدها فحذف الواو مع المعطوف اكتفاءً كما في ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١][4].

قوله[5]: (قلت: لأنه لا فائدة في تقييد الذين ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في «شرح التصريح» ٢/١٥٣، «شرح عمدة الحافظ» (٦٤٨)، «المقاصد النحوية» ٤/١٦٧، «شرح التسهيل» ٣/٣٧٩.
ويلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٦٣، «شرح الأشموني» ٢/٣٩٧.

(٢) قال ابن الناظم ١/٣٨٩: أي: فما كان بين الخير وبيني.

(٣) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (٦٤)، «شرح عمدة الحافظ» (٦٤٧)، «المقاصد النحوية» ٤/١٦٩.

(٤) أي: والبرد.

(٥) قال ابن الناظم ١/٣٨٩: إشارة إلى نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾، فإنَّ (الإيمانَ) منصوب بفعل محذوف معطوف على (تبوّؤوا) وتقديره والله أعلم: تبوّؤوا الدار وألفوا الإيمانَ...).
وانظر: «شرح الأشموني» ٢/٣٩٩.

بمصاحبة الإيمان)، أي: لأنه أمر معلوم على أنه يقتضي أنهم إنما تبوَّءوا الدار في حال صحبتهم الإيمان، وليس كذلك بل تبوؤوا الدار قبل أن يؤمنوا.

قوله: (بخلاف تقييدهم بِإِلْفِ الإيمان)، أي: فإن في تقييدهم به فائدة لكونه غير معلوم غالباً؛ ولأن الشخص قد يتصف بشيء ولا يألفه.

قوله: (ومثل الآية الكريمة قول الشاعر:

تـراه كـأنَّ الـلـهَ يَـجْـدَعُ أَنْـفَـهُ وعَيْنَيْه أنْ مولاه ثابَ له وَفْرُ)[1]

قاله الزبرقان بن بدر. (ويجدع) بالمهملة أي: يقطع. والشاهد في (وعينيه) أي: ويفقأ عينيه كما قدره الشارح. و(أن مولاه ثاب) بفتح الهمزة، أي: لأجل أن رجع بعد ذهابه، والمراد بالمولى الجار أو الصاحب. (وله وفر) جملة، وروي دثر، أي: مال كثير. والجملة حال بدون الواو، ذم بذلك شخصاً يحسد جاره أو صاحبه إذا رجع من سفره بمال كثير، فيصير من شدة حسده كأن عينيه فقئتا وأنفه جدع.

قوله: (وكذا قول الآخر:

إذا مـا الـغـانـيـاتُ بَـرَزْنَ يـومًـا وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيونا)[2]

تقدم بيانه في مبحث المفعول معه. والشاهد فيه ظاهر من كلام الشارح[3].

قوله: (ومما ينبغي أن يعد من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] إلى آخره) تبع فيه أباه وعليه جماعة، وتقدم فيه

---

(١) البيت للزبرقان بن بدر في «ديوانه» (٤٠)، «الدرر» ٢/ ٤١٤، «المقاصد النحوية» ٤/ ١٧١.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢/ ٥١٥، «الخصائص» ٢/ ٤٣١.

(٢) تقدّم بيانه في بحث المفعول معه.

(٣) زججْنَ الحواجبَ وكَحَّلْنَ العيونا.

كلام أبي حيان[1].

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتبوع بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وعَطْفُكَ الْفِعْلَ علَى الفِعْلِ يَصِحْ
٥٦٤ ـ واعْطِفْ علَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلا وعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا

قوله: (يعني: أنه يستباح حذف المتبوع)، أي: إذا بدا معناه كما صرح به في النظم، كقولك لمن قال: ألم تضرب زيدًا؟ بلى وعمرًا، أي: بلى ضربته وعمرًا.

وظاهر كلامه كالنظم أن ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس كذلك، بل إنما ورد في الواو والفاء وأو، وهو في (أو) قليل، ذكره المكودي[2] وغيره، وهو قد يقتضي التساوي في الواو والفاء، لكنه في «التسهيل»[3] صرح بتفاوتهما حيث قال: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً، وبالفاء قليلاً وندر ذلك مع (أو).

قوله: (وعطف عليه أهلاً وسهلاً)، أي: بناء على أن العامل في الجميع واحد، أي: صادفت كذا وكذا.

قوله[4]: (أي: لترحم ولتصنع) هو من عطف المفردات كما جوزه البيضاوي، وجوز معه أن يكون التقدير: وفعلت ذلك لتصنع. فهو من عطف الجمل، وعليه فلا يكون مما نحن فيه.

قوله: (المعنى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ﴾، أي: رسلي فلم تكن آياتي تتلى عليكم) كما صرح به صاحب «الكشاف»[5].

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٤٤/٢: قال الشيخ أبو حيان: وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن في (اسكن) المؤكد بـ(أنت).

(٢) «شرح المكودي» (٢٠٩).

(٣) «شرح التسهيل» ٣٧٨/٣.

(٤) قال ابن الناظم ٣٩٠/١: قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾، أي: ولتُرْحم ولتُصْنَعْ.

(٥) «الكشاف» ٢٩٣/٤.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ الآية [هود: ٩٨][١] يحتمل أيضًا أن يكون ﴿فَأَوْرَدَهُمُ﴾ معطوفًا على ﴿فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾ لأن الذي أوردهم النار هو اتباعهم إياه، وعليه فلا اختلاف في اللفظ. فإن قلت: الأمثلة التى ذكرها لاختلاف اللفظ ليست من عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة.

قلت: أجيب بأنه لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح كونها من عطف الفعل، هذا مع أن الأنسب التمثيل له بنحو: يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج.

قوله: (مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، جعل الزمخشري ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ﴾ معطوفًا على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾ و﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ مبينًا لـ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ ؛ لأن فلقهما من جنس إخراج الحي من الميت؛ لأن النامي كالحيوان.

قوله: (وقول الراجز:

يا رُبَّ بيضاءَ من العَوَاهِجِ   أُمِّ صَبِيٍّ قد حَبَا أو دَارِجِ)[٢]

(يا) للتنبيه. (ورب) هنا للتكثير. (والعواهج) جمع عوهج[٣]: وهو

---

(١) ردَّ الصبان في «حاشيته» ١٧٧/٣ على كلام الشيخ زكريا الأنصاري بقوله: ويرد عليه وإن أقرّه شيخُنا والبعضُ أنَّ زمني المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضي زمن الاتباع واستقبال زمن الإيراد. فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل إلا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر. ومتباعدان جدًّا، فلا وجه حينئذ للفاء، فتدبّر، ثم يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل وكذا في كثير من الأمثلة، لكن لا يضرُّ الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد.

(٢) الرجز لجندب بن عمرو في «خزانة الأدب» ٢٣٨/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٦١/٣، «سرّ صناعة الإعراب» ٦٤١/٢، «شرح الأشموني» ٤٠٣/٢، «شرح التصريح» ١٥٢/٢، «المقاصد النحوية» ١٧٣/٤، «شرح التسهيل» ٣٨٣/٣.

(٣) «لسان العرب» (عوهج) ٤٨٧/٩.

طويل العنق من الظباء والنوق ونحوهما، وأراد به هنا: المرأة التامة الخلق. (وأم صبي) بالجر عطف بيان على (بيضاء) المجرور بالفتحة، ويجوز رفعه خبرًا لمبتدأ محذوف، ونصبه بمقدر كأعني. والشاهد في (دارج) حيث عطفه وهو اسم على فعل، وهو (حبا) أي: زحف (ودارج) من درج إذا قارب بين خطاه.

قوله: (وقول الآخر:

بـاتَ يُـعَـشِّـيْـهـا بِـعَـضْـبٍ بَـاتِـرِ ... يَـقْـصِـدُ فـي أسـوقـهَـا وجَـائِـرِ)[1]

(يعيشها) من العشاء وهو الطعام المأكول وقت العشي، وصف الشاعر بذلك رجلاً بات يعاقب امرأته (بعضب باتر)، أي: بسيف قاطع (ويقصد) جملة وصفية من القصد، ضد الجور. (وأسوقها) جمع ساق. وفي نسخة: أسواقها وهو وهم. والشاهد في (جائر) حيث عطفه على (يقصد).

قوله: (لأنهما بمعنى: درج، ويجور) قد أول الاسم بالفعل، وليس بجيد بل الأَوْجَهُ العكس فيئول (حبا) بحاب. (ويقصد) بقاصد؛ لأن (حبا) حل محل النعت، (ويقصد) حل محل الحال كما تقول: مررت برجل يكتب، بزيد يضرب. وأصل النعت والحال أن يكونا اسمين، كذا ذكره المرادي[2] في (حبا) ومثله (يقصد) كما تقرر. وبذلك عُلم أن الأوجه تأويل ما يحل من المتعاطفين محل الآخر، فتارة يكون الأول نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾ إذ المصدقين صلة وحقها أن تكون جملة، فالمصدقين مؤول بالذين تصدقوا، وتارةً يكون الثاني نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقْبِضْنَۚ﴾ إذ (صافات) حال وحقها أن تكون اسما، فيقبضن مؤول بقابضات.

---

(١) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٥/١٤٠، ١٤٣، «شرح الأشموني» ٢/٤٠٣، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٢٤، «المقاصد النحوية» ٤/١٧٤، «شرح التسهيل» ٣/٣٨٣.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢/١٥٠.

البَدَل

٥٦٥ ـ التَابعُ المقصُودُ بالحُكْمِ بلا وَاسِطَةٍ هو الْمُسَمَّى بَدَلا

***

البدل

هو اصطلاح البصريين[1]، وأما الكوفيون، فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرار، وهو لغة[2]: العوض. ومنه: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢].

واصطلاحًا: ما ذكره الناظم:

قوله: (وهو المقصود بالحكم)، أي: حكم المتبوع سلبا كان أو إيجابا فيدخل نحو: جاء زيد أخوك. وما جاء زيد أخوك.

قوله: (فأخرج بالمقصود بالحكم النعت والتوكيد وعطف البيان إلى آخره)، قال ابن[3] هشام: وخرج به أيضًا عطف النسق الذي ليس بمقصود بالحكم، كجاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو، أو لكن عمرو؛

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٣، «همع الهوامع» ١٧٦/٣، «توضيح المقاصد» ١٥٢/٢.
(٢) «لسان العرب» بدل ٣٤٣/١.
(٣) «أوضح المسالك» ٦٤/٣.

والذي هو مقصود بالحكم هو وما قبله نحو: جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو إذ يصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود به. قال: وخرج بـ(بلا واسطة) المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات كجاء زيد بل عمرو. قال: وإذا تأملت ذلك وما قاله الناظم وابنه ومن قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل. انتهى. ومرادهم بـ(الواسطة) حرف العطف، وإلا فالبدل والمبدل منه قد يكون بينهما واسطة في البدل من المجرور نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١]. و﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣].

قوله: (فإنهما مقصودان)، الأولى: فإنهما المقصودان.

٥٦٦ ـ مُطَابِقًا أو بَعْضًا اوْ مَا يَشتمِلْ   عليْهِ يُلْفَى أو كَمَعْطُوف بِبَلْ

٥٦٧ ـ وذَا للاضْرَابِ اعزُ إن قصدًا صَحِبْ   وَدُون قَصْدِ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

قوله: (فبين أن البدل يجيء على أربعة أضرب)، زاد بعضهم[(١)] خامسًا. وهو بدل كل من بعض، نحو: نظرت القمر فلكه.

وأجيب: بأنَّا لا نسلم صحة هذا التركيب، وبتقدير صحته لا نسلم أن الفلك كلٌّ للقمر، إذ القمر ليس جزءًا منه بل مركوز فيه كالفص في الخاتم، فالفلك ظرف له وهو مظروف، والمظروف ليس جزء الظرف فيكون بدل اشتمال؛ لما بينها من الملابسة بغير البعضية والكلية. ومنهم من حمله على بدل الغلط.

قوله: (الأول: بدل كل من كل، وهو المطابق المبدل منه المساوي له في المعنى)، ذكر المطابقة وهي ما عبر بها الناظم أعم؛ لأنها صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف عبارة كل من كل فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى كقوله:

(١) انظر «توضيح المقاصد» ٢/١٥٤، «شرح الأشموني» ٣/٥، «همع الهوامع» ٣/١٧٨.

﴿... إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، فيمن قرأ بالجر[١] فقوله: (وهو... إلى آخره) تفسير مراد لما قبله.

قوله: (وكقول الراجز:

وذَكَــرَتْ تَــقْــتُــدَ بَــرْدَ مــائِــهــا وعَــتَــكُ البَــوْلِ عــلــى أَنْــسَــائِــهَــا[٢]

قاله جبر بن عبدالرحمٰن. (وذكرت)، أي: الناقة. (وتقتد)[٣] اسم موضع لا ينصرف؛ للعلمية. ووزن الفعل.

والشاهد في (برد مائها) فإنه بدل اشتمال من (تقتد)[٤] وعتك البول: يبسه ولزقه، وواوه حالية، وهو كلام إضافي مبتدأ خبره (على إنسائها)، أي: أفخاذها، والأنساء جمع نسا[٥] على وزن عصا، وهو في الأصل عرق مستبطن الفخذ.

قوله: (والدال على ما يستلزم معنى في المتبوع) حقه أن يقول: والمستلزم معنى في المتبوع بقرينة كلامه قبل، وتعليله بعد.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، أي: منهم، وهو مثال لخلو بدل البعض عن الضمير.

قوله: (على أظهر الاحتمالين) الاحتمال الثاني أن يكون ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ فاعل المصدر وهو ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ بمعنى: ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع.

---

(١) قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين.

(٢) الرجز لجبر بن عبدالرحمٰن في «شرح أبيات سيبويه» ٢٨٥/١، «المقاصد النحوية» ١٨٣/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ١٥١/١.

(٣) «معجم البلدان» ٣٠٧/٢.

(٤) «لسان العرب» (عتك) ٣٩/٩.

(٥) «لسان العرب» (نسا) ١٣١/١٤.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]، أي: فيه. وهو مثال لخلو بدل الاشتمال عن الضمير. وقيل: الأصل ناره ثم نابت (ال) عن الضمير.

وذهب الفراء[١] ومن تبعه إلى أن النار بدل كل من كل، وعبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملاً عليها. وقيل: الأولى أن يكون على حذف مضاف، أي: أخدود النار. وقيل: هو بدل إضراب.

قوله: (وقول الشاعر:

هل تُدْنِيَنَّكَ منْ أَجَارِعِ وَاسِطٍ ... أَوْبَاتُ يَعْمَلَةِ اليدَيْنِ حِضَارِ
من خالد أهلِ السَّماحةِ والنَّدَى ... مَلكِ العراقِ إلى رِمَالِ وَبَارِ)[٢]

قالهما الطرماح مدح بهما خالد بن عبدالله القسري أمير العراق.

(تدنينك) أي: تقربنك. و(أجارع)[٣] جمع أجرع: وهو رملة مستوية لا تنبت شيئًا. و(واسط)[٤] مدينة بناها الحجاج. (وأوبات) فاعل (تدنينك)، وهو جمع: أوبة[٥]، وهي سرعة تقليب اليدين والرجلين في السير. (واليعملة)[٦] الناقة النجيبة المطبوعة على العمل. (وحِضار)[٧] بكسر المهملة: الهجين من الإبل يطلق على الواحد وغيره، وهو بدل من (يعملة اليدين) أو عطف بيان. والشاهد في (من خالد) وهو ظاهر من

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/١٥٣. ذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة: إلى أنَّ (النار) بدل كل من كل، عبَّر بالأخدود عن النار لمَّا كان مشتملًا عليها كقولهم: (عفيف الإزار) وقال ابن هشام: الأولى أن يكون على حذف مضاف، أي: أخدود النار، وقال ابن خروف: هو بدل إضراب.

(٢) البيتان للطرماح في «ديوانه» (٢٢٣، ٢٢٧)، «المقاصد النحوية» ٤/١٨٤.

(٣) «لسان العرب» (جرع) ٢/٢٥٣.

(٤) «معجم البلدان» ٥/٣٤٧.

(٥) «لسان العرب» أوب ١/٢٥٨.

(٦) «لسان العرب» عمل ٩/٤٠١.

(٧) «لسان العرب» حضر ٣/٢١٧.

كلام الشارح. لكن قوله: (إنه بدل من (أجارع)). الأولى أن يقول: بدل من قوله: (من أجارع).

قوله: (والثاني بدل الغلط والنسيان[1] وهو ما لا يريد المتكلم ذكر متبوعه، بل يجري لسانه عليه من غير قصد) لم يفرق بينهما تبعاً لأبيه وكثير.

وفرق ابن هشام[2] وغيره بينهما فقالوا في البدل المباين أنه ثلاثة أقسام؛ لأنه لابد أن يكون مقصودًا كما مر في الحد، ثم الأول إن لم يكن مقصودًا لكن سبق إليه اللسان فهو بدل (الغلط)، أي: بدل عن لفظ ذلك اللفظ غلط وإن كان مقصودًا، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان، أي: بدل شيء ذكر نسيانًا. فالغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، وإن كان قصد كل منهما صحيحًا فبدل الإضراب، ويسمى أيضًا بدل البداء كما قال الشارح.

قوله: (أي: ببدل الغلط الأولى) (أي: ببدل)[3] الإضراب أو الغلط يستفاد إلى آخره[4].

---

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ١٧٨/٣: وأنكرهما أي؛ بدل البداء والغلطِ قومٌ وقالوا في الأول: إنّه مما حذف فيه حرف العطف، وفي الثاني أنه لم يوجد.
قال المبرِّد على سعة حفظه: بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله، ولا في شعر، ولا في كلام مستقيم. وقال خطّاب: لا يوجد في كلام العرب ولا نثرها ولا نظمها، وقد عُنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده وطالبت غيري به، فلم يعرفه.
وادّعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرمة:
لـمـيـاءُ فـي شـفـتـيـهـا حُـوَّة لَـعَـسٌ   وفـي الـلّـثـات وفـي أنـيـابـهـا شَـنَـبُ
قال: فلَعَسٌ بدل غلط؛ لأن الحوّة السوادُ بعينه، واللَّعس سواد مُشْرب بجمرة.
ورُدَّ بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره: في شفيتها حوّة، وفي اللثاث لَعَسٌ وفي أنيابها شَنَبُ.

(٢) انظر: «أوضح المسالك» ٦٦/٣ ـ ٦٧.

(٣) في (ب): أن يقول بدل.

(٤) في هامش (ب): قوله: الأَوَلى إلى آخره هذا مبني على أن (به) في النظم عائد للقسمين معًا وهو بعيد مبني على طريقة ضعيفة؛ وهو أن بدل الإضراب يسلب الحكم عن الأول، والراجح أن الأول صار مسكوتاً عنه، والوجه أن الضمير عائد للغلط كما هو صريح عبارة غالب الشراح.

٥٦٨ ـ كَزُرْهُ خالدًا وقبِّلْهُ اليدَا واعرِفهُ حَقَّهُ وَخُذ نبلاً مُدَى
٥٦٩ ـ ومِنْ ضَمير الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لا تُبْدِلْهُ إلاَّ ما إحَاطَةً جَلا
٥٧٠ ـ أو اقْتَضى بعْضًا أو اشتمَالا كَإنَّكَ ابْتِهَاجكَ اسْتَمَالا

قوله: (ويبدل المضمر من المظهر نحو: رأيت زيدًا إياه) مخالف لما قاله أبوه وغيره فقد قال في «تسهيله»[(١)]: (ولا يبدل مضمر من مضمر، ولا من ظاهر. وما أوهم ذلك جعل توكيدًا ما لم يفد إضرابًا)، أي: فإن أفاد إضرابًا جاز نحو: إياك، إياي قصد زيد، وقال ابن هشام[(٢)]: ولا يبدل مضمر من ظاهر. ونحو: (رأيت زيدًا إياه) من وضع النحويين وليس بمسموع.

قوله: (قال الشاعر:

على حَالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتِمًا على جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حَاتِمُ)[(٣)]

قاله الفرزدق، أي: لو ثبت أن في القوم حاتماً. والشاهد في (حاتم) وهو ظاهر من كلام الشارح.

قوله: (وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾.

وجوه: منها أن يكون (الذين) بدلاً من الواو)، أي: ومنها أن يكون فاعلاً لـ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ على لغة: أكلوني البراغيث. ومنها: أن يكون مبتدأ خبره ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ .

قوله: (وكقول الشاعر:

---

(١) «شرح التسهيل» ٣/٣٢٩.
(٢) «أوضح المسالك» ٣/٦٧.
(٣) البيت للفرزدق في «ديوانه» (٢٩٧)، «المقاصد النحوية» ٤/١٨٦.
وبلا نسبة في «شرح شذور الذهب» (٢٤٥)، «شرح المفصل» ٣/٦٩، «شرح التسهيل» ٣/٣٣٢.

فما بَرِحَت أقدامُنا في مقامِنا ثَلاثَتُنَا حتى أُزيرُوا المَنَائِيا)[١]

قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب يوم بدر في قطع رجله، وفي مبارزته هو وحمزة وعلي رضي الله عنهم، وهم المرادون بقوله: (ثلاثتنا) والشاهد فيه؛ فإنه بدل من ضمير الحاضر. وقوله: (فما برحت)، أي: زالت. و(المنائيا) جمع منية، المشهور في جمعها منايا وأصله المنايِيا بياءين، قلبت الأولى همزة.

قوله:

(قال: أَوْعَدَني بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ رِجْلي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَناسِمِ)[٢]

قاله العُديل[٣] بن الفرخ. و(الأداهم) جمع: أدهم، وهو: القيد. والشاهد في (رجلي) فإنه بدل بعض من الياء في (أوعدني)، و (شثنة)[٤]، أي: غليظة. و(المناسم) جمع منسم[٥] - بفتح الميم وكسر المهملة - خف البعير، استعير للإنسان.

---

(١) البيت لعبيدة بن الحارث بن المطلب في «المقاصد النحوية» ١٨٨/٤، ولبعض الصحابة في «شرح عمدة الحافظ» (٥٨٨).
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٨/٣، «المقاصد النحوية» ١٨٨/٤.

(٢) الرجز للعديل بن الفرخ في «خزانة الأدب» ١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠، «الدرر» ٤٠٢/٢، «المقاصد النحوية» ١٩٠/٤.
وبلا نسبة في «شرح أبيات سيبويه» ١٢٤/١، «شرح الأشموني» ٨/٣، «شرح التصريح» ١٦٠/٢، «شرح شذور الذهب» «٤٤٣»، «شرح ابن عقيل» ٢٣٠/٢، «شرح المفصل» ٧٠/٣، «همع الهوامع» ١٨٠/٣، «توضيح المقاصد» ١٥٧/٢.

(٣) العُدَيْل بن الفُرْخ العجلي، من رهط أبي النجم. ١٠٠هـ. شاعر فحل اشتهر في العصر المرواني، وهجا الحجاج بن يوسف، وهرب منه إلى بلاد الروم فأرسل الحجاج يطلبه من قيصر، فبعثه إليه، فأنشد العُدَيل الحجاجَ قصيدة يمدحه فيها، فعفا عنه وأطلقه، كان يلقب بالعَبّاب.
«الشعر والشعراء» ٤٢٠، «الأعلام» ٢٢٢/٤.

(٤) «لسان العرب» شثن ٣٠/٧.

(٥) «لسان العرب» نسم ١٢٩/١٤.

قوله: (فكقول الشاعر:

ذريــنــي إنَّ أَمْــرَكِ لــن يُــطَــاعــا وما أَلْفَيْتِني حِلْمي مُضَاعَا)[1]

قاله عدي بن زيد. أي: اتركيني، والخطاب للمرأة. (وما ألفيتني) أي: وجدتني. وفي رواية: ولا. والشاهد في (حلمي) كما قرره الشارح. و(مضاعا) مفعول ثان لـ(ألفيتني).

قوله: (وكقول الآخر:

بلغنا السَّماء مجْدُنا وسَنَاؤُنا وإنَّا لنرجو فوقَ ذلكَ مظهرا)[2]

قاله النابغة الجعدي الصحابي بحضرة النبيّ ﷺ. والشاهد في (مجدنا) بالرفع؛ فإنه بدل اشتمال من الضمير في (بلغنا). و(مظهرًا) مصدر ميمي، وهو مفعول (نرجو) وهذا البيت وما قبله شاهدان لبدل الاشتمال من ضمير المتكلم، ومثاله من ضمير المخاطب: إنك ابتهاجك. اشتمال.

قوله[3]: (واحتج له بقول الشاعر:

وشوهاءَ تعدو بي إلى صَارِخِ الوَغَى بمستلئِم مثلِ البعيرِ المُرَحَّلِ)[4]

---

(١) البيت لعدي بن زيد في «ديوانه» (٣٥)، «خزانة الأدب» ١٩١/٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، «الدرر» ٤٠٤/٢، «شرح أبيات سيبويه» ١٢٣/١، «شرح عمدة الحافظ» (٥٨٧).
ولرجل من بَجيلة أو خثعم في «الكتاب» ١٥٦/١.
ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في «المقاصد النحوية» ١٩٢/٤.
وبلا نسبة في «شرح شذور الذهب» (٤٤٣)، «شرح ابن عقيل» ٢٢٩/٢، «شرح المفصل» ٦٥/٣، ٧٠، «همع الهوامع» ١٨٠/٣.

(٢) البيت للنابغة الجعدي في «ديوانه» (٦٨)، «خزانة الأدب» ١٦٩/٣، ٤١٩/٧، «شرح التصريح» ١٦١/٢، «المقاصد النحوية» ١٩٣/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٦٨/٣، «شرح الأشموني» ٩/٣.

(٣) قال ابن الناظم ٣٩٨/١: وأجاز الأخفش الإبدال من ضمير الحاضر مطلقًا، واحتج له.

(٤) البيت لذي الرمّة في ديوانه، «شرح عمدة الحافظ» (٥٨٩).
وبلا نسبة في «المقاصد النحوية» ١٩٥/٤، «شرح التسهيل» ٣٣٥/٣.

(شوهاء)، أي: قبيحة في الخلقة؛ لكنها صفة محمودة في الفرس، وهو طول في رأسها، أي: ورب فرس شوهاء. ولا يقال للذكر: أشوه. (تعدو)، أي: تجري. و(الوغى): الحرب. و(بمستلئم)، أي: لابس اللأمة، وهي الدرع. والشاهد فيه؛ فإنه بدل من (بي) احتج به الأخفش، والكوفية على جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر مطلقاً. فعليه يجوز: قمت زيد. ورده الشارح[1] وغيره بأنه لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون من باب التجريد، وهو أن يُنتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها، فتكون الياء نفس المسلئم، ولكن جرد من نفسه ذاتًا وصفها بذلك. وروي بدل (البعير): الفنيق[2] وهو: الفحل الكريم، و(المرحل) بالراء والحاء المهملة مِنْ: رحلت البعير. إذا أرسلته، ويروى: المدجل[3]. بالدال والجيم، من دجلت البعير: إذا طليته بالقطران.

قوله: (وأنشد للأخطل:

بِنَزْوَةِ لصٍّ بعدما مَرَّ مُصْعَبٌ ... بأشعثَ لا يُفْلَى ولا هو يَقْمَلُ)[4]

(نزوة لص): موضع، والباء فيه تتعلق بـ(مر)، و(ما) مصدرية، أي: بعد مرور مصعب (بنزوة لصٍّ). والشاهد في (بأشعث) فإن فيه تجريدًا لأنه نفس مصعب، و(يُفْلَى)[5] ببنائه للمفعول، من فلي الشعر، وهو أخذ القمل منه، من فَلَى يَفْلي، من باب: ضرب يضرب، و(يُقمل) ببنائه للمفعول أيضًا، من الإقمال، والهمزة للسلب، أي: ولا يزال قمله.

قوله: (ومثله بيت الأعشى:

---

(١) انظر «شرح ابن الناظم» ٣٩٨/١.
(٢) «لسان العرب» (فنق) ٢٩٣/٤.
(٣) «لسان العرب» (دجل) ٢٩٣/٤.
(٤) البيت للأخطل في «ديوانه» (٢٧١)، «المقاصد النحوية» ١٩٧/٤.
وبلا نسبة في «الخصائص» ٤٧٥/٢.
(٥) «لسان العرب» (فلى) ٣٢٩/١٠.

أم مَنْ جَاءَ منها بطائفِ الأَهْوَال)

صدره:

لاتَ هَــنَّــا ذِكْــرَى جُــبَــيْــرَةَ

و(لات) بمعنى ليس. و(ذكرى) مبتدأ و(هنا) خبره. و(جبيرة) هي بنت عمرو من بني جرم. و(الطائف) الذي يطوف بالليل، وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم، فكأنه رآها وهي غضبى فارتاع لذلك. والأهوال: جمع هول وهو الخوف. والشاهد في (طائف الأهوال) فإن فيه تجريدًا؛ لأنه نفس جبيرة.

قوله: (يعني: أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة)، نظيره البدل من اسم الشرط، لابد من اقترانه بأن، نحو: متى تقم إن ليلاً وإن نهارًا قمت.

قوله: (أم ترحًا) النزح: الحزن.

٥٧١ ـ وبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي　　　هَمزًا كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أمْ عَلِي
٥٧٢ ـ وَيُبْدَل الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ　　　يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ

قوله: (يبدَّل الفعل من الفعل) قال الرضي[(١)]: بشرط أن يكون الثاني راجح البيان كـ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ مع ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ فإن ساواه كان تأكيدًا لا بدلاً.

قوله: (وقول الراجز:

إنَّ عــلــيَّ الــلَّــهَ أن تُــبَــايِــعَــا　　　تُؤْخَذَ كُرْهًا أو تَجِيْءَ طائِعًا)[(٢)]

---

(١) «الكافية» ١/٣٤٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في «الكتاب» ١/١٥٦، «خزانة الأدب» ٥/٢٠٣، ٢٠٤، «شرح أبيات سيبويه» ١/٤٠٢، «شرح الأشموني» ٢/٤٤٠، «شرح التصريح» ١/١٦١، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٣٢، «شرح عمدة الحافظ» (٥٩١) ١/٢٠٠، «المقاصد النحوية» ٤/١٩٩.

قاله في شخص تقاعد عن مبايعة الملك. و(إن تبايعا) اسم إن، وخبرها (عليّ) ولفظ (الله) منصوب بنزع الخافض، وهو واو القسم. والشاهد في (تؤخذ) حيث نصب؛ لأنه بدل من (تبايعا).

قوله[١]: (وكثيرًا ما تبدل الجملة من الجملة)، قد تبدل الجملة[٢] من المفرد أيضًا، كقوله:

إلى الله أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشامِ أُخْرَى كيف يلتقيانِ[٣]

أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة) و(أخرى)، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، قاله ابن هشام[٤].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) استشهد ابن الناظم عليه بقوله:
أقول له ارحل لا تقيمَنَّ عندنا وإلاَّ فكن في السرِّ والجهرِ مسلمًا)
(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٦١/٢: أجاز ابن جني والزمخشري والمصنف أن تبدل الجملة من المفرد. وجعل المصنف من ذلك: عرفت زيدًا أو مَنْ هو.
وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾، بدلاً من النجوى، وجعل ابن جني (كيف يلتقيان) بدلاً من (حاجة) و(أخرى) في قوله:
إلى الله أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان)
(٣) البيت للفرزدق في «خزانة الأدب» ٢٠٨/٥، «شرح التصريح» ٦٢/٢، «المقاصد النحوية» ٢٠١/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٦٩/٣، «همع الهوامع» ١٨٣/٣.
(٤) «أوضح المسالك» ٦٩/٣.

النِّدَاء

٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أو كَالنَّاء يَا ... وأيْ وآ كَـذَا أيَـا ثُـمَّ هَـيَـا
٥٧٤ ـ والْهَمْزُ للدَّانِي ووا لِمَنْ نُدِبْ ... أوْ يَا وغيرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

***

النداء

هو(١) بكسر النون وضمها، وبالمد والقصر، لغةً: الدعاء، واصطلاحاً: دعاء بحروف مخصوصة، وهي ثمانية: الهمزة، وأي مقصورتين وممدودتين، ويا وأيا وهيا ووا، وسيأتي بيان ما عدا أي بالمد في كلام الناظم، وبيان الجميع في كلام الشارح.

قوله في النظم: (والمشار له) حقه: والمشار به.

٥٧٥ ـ وغَيرُ مندُوب ومُضمَرٍ ومَا ... جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يعرَّى فَاعْلَمَا
٥٧٦ ـ وذَاكَ في اسمِ الجنس والْمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ ومَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

قوله: (وأما المضمر فلا يحذف منه حرف النداء)، المضمر(٢) إن كان

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» ١٥/٣، «توضيح المقاصد» ١٦٢/٢.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٦٣/٢: (فُهِمَ من كلامه جواز نداء المضمر، وفيه تفصيل: فإن كان لمتكلم أو غائب لم يجز. لا يقال: (يا أنا) ولا (يا هو)، وإن كان لمخاطب ففيه خلاف. قال في «الارتشاف»: والصحيح المنع.

لمتكلم أو غائب، لم يجز نداؤه، أو لمخاطب جاز، على كلام فيه.

قوله: (لأن الدال عليها)، أي: على الدلالة، وفي نسخة: عليه، أي: على النداء، وهي أحسن.

قوله[1]: (وأطرق كرى)، يقال: أطرق الرجل - أي: أرخى عينيه - والكرى: النعاس. قاله الجوهري[2].

قال: وفي المثل[3]: أطرق كرّا أطرق كرّا، إنَّ النعام في القرى[4].

يضرب للمعجب بنفسه.

وقوله (سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٨٥] هو شاهد على حذف[5] حرف النداء، وهو أحد ثلاثة أوجه[6]، ثانيها: أن (هؤلاء) منصوب بأعني، ثالثها: أنه[7] بمعنى الذين، خبر ﴿أَنتُمْ﴾ وما بعده صلة.

قوله: «وقول الشيخ: ومن يمنعه فانصر عاذله، يوهم اختيار مذهب الكوفيين» هذا إذا لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك. قال المرادي[8]: (قلت: قد صرح بموافقتهم في اسم الجنس في «شرح

---

(١) قال ابن الناظم ٤٠٢/١: (وأما اسم الجنس واسم الإشارة فلا يحذف منهما حرف النداء إلاَّ فيما ندر من نحو قولهم: أطرق كرا...

(٢) «الصحاح» (كرى) ٣٨٨/٢.

(٣) المثل من «شواهد الكتاب» ٢٣١/٢، «أوضح المسالك» ٧٦/٣، «شرح التصريح» ١٦٥/٢، «شرح المفصل» ١٦/٢، وهو من الأمثال في «مجمع الأمثال».

(٤) في هامش (ب) ما نصه: قوله: (أطرق كرى...) إلخ، قال في «شرح التوضيح»: هذا مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، أي: طأطئ يا كروان رأسك، واخفض عنقك في الصيد، فإن أكبر منك وأطول عنقًا - وهي النعامة - قد صيدت وحملت في اليد إلى القرى. انتهى.

(٥) زيادة من (ج).

(٦) انظر الأوجه الثلاثة في: «شرح التصريح» ٦٥/٢، «حاشية الصبّان» ٢٠٢/٣، «حاشية الخضري» ١٦٨/٢.

(٧) زيادة من (ج).

(٨) «توضيح المقاصد» ١٦٥/٢.

الكافية»[1] فقال: وقولهم في هذا أصح). ثم نبه - أعني: المرادي[2]- على أن الحاصل أن حرف النداء يجوز حذفه من العلم، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ومن مضاف نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ [الأعراف: ١٥١].

ومن الموصول نحو: (مَنْ لا يزالُ محسنًا أَحْسِنْ إليَّ، ومن أي، نحو: ﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، ومن المطول نحو: «خيرًا من زيد أقبل»: واختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني؛ للنداء واسم الإشارة والنكرة غير المقصودة، ويمتنع فيما عدا ذلك..

٥٧٧ ـ وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادى الْمُفْرَدَا ... على الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

٥٧٨ ـ وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذي بِنَاء جُدِّدَا

٥٧٩ ـ وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ والْمُضَافَا ... وشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلافَا

قوله: (وقوله:

أيا راكبا إما عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نداماي مِنْ نجران أن لا تلاقيا)[3]

قاله عبد يعوث بن وقاص الحارثي، بعد ما أسر يوم الكُلاب نائحاً به على نفسه.

والشاهد في: (أيا راكبًا، حيث نصب راكبًا؛ لأنه منادى مفرد نكرة لم يقصد بها معين، وأصل (إما) إن ما، فأدغمت النون في الميم.

(١) قال ابن مالك في «شرح الكافية» ١٢٩١/٣: (والبصريون يرون هذا شاذًا لا يقاس عليه. والكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصحُ).

(٢) «توضيح المقاصد» ١٦٧/٢.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص في «الكتاب» ٢٠٠/٢، «خزانة الأدب» ١٩٤/٢، ١٩٥، ١٩٧، «شرح التصريح» ١٦٧/٢، «شرح المفصل» ١٢٨/١، «المقاصد النحوية» ٢٠٦/٤، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٤١٣/١، ٣٢٣/٩، «رصف المباني» (١٣٧)، «شرح الأشموني» ٢٢/٣، «شرح ابن عقيل» ٢٣٧/٢، «أوضح المسالك» ٧٧/٣.

و(عرضت)[1]، أي: أتيت العروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. (نداماي) جمع ندمان بمعنى النديم، وهو شريك الرجل الذي ينادمه، (ومن نجران)، أي: من أهلها، و(لا) لنفي الجنس، و(تلاقيا) اسمه وخبره محذوف ـ أي: لنا ـ والجملة في محل المفعول الثاني لـ(بلغن).

قوله: (والشبيه بالمضاف)[2]، هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، ويسمى أيضًا بالمطول[3] والممطول.

قوله: (ويا ثلاثة وثلاثين)، أي: فيمن سميته بذلك، ويمتنع إدخال يا على ثلاثين، خلافًا لبعضهم، وإن ناديت جماعة هذه عدتها: فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضًا، أو معينة ضممت الأول وعرفت الثاني بـ(أل) ونصبته أو رفعته، إلا إن أعدت معه يا، فيجب ضمه وتجريده من (أل) قاله[4] ابن هشام.

٥٨٠ ـ ونَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ
٥٨١ ـ والضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

قوله: (يجوز في المنادى العلم... إلى آخره)، تضمن كلامه فيما ذكر أربعة شروط، وشرط أبوه في «تسهيله»[5] شرطاً خامسًا، وهو أن يكون المنادى مما يضم لفظًا، ليخرج نحو: ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ فيبقين الضم؛ إذ لا فائدة في تقدير الفتح، لكن الفراء[6] أجاز فيه الفتح أيضًا، مع أن هذا الشرط قد يؤخذ من كلام الناظم.

---

(١) «لسان العرب» (عرض) ١٤٢/٩.

(٢) انظر التعريف في: «أوضح المسالك» ٧٩/٣.

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٧٠/٢: (المطول والممطول) وهو ما طوّل بعمل أو عطف نحو: يا عظيمًا فضله.

(٤) «أوضح المسالك» ٧٩/٣.

(٥) «شرح التسهيل» ٣٩١/٣.

(٦) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣٩٤/٣: (أجاز الفراء في عيسى من قوله تعالى: ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ تقدير الضمة والفتحة).

قوله: (والفتح على الإتباع)، أي: كفتحة ابن، ولا يعتد بفصل الساكن.

قوله[1]: (وهو عند المبرد أولى من الفتح)، قال المرادي[2] ـ بعد نقله هذا: (وقال ابن كيسان: الفتح أكثر في كلام العرب).

قوله في النظم: (تَهِنْ) هو مضارع وهن بمعنى ضعف أو مضارع أهان)، أي: لا تهن غيرك.

قوله: (فإنه أنشد عليه قول الراجز:

يا حكم بن المنذر بن الجارودْ سُرادِق المجد عليك ممدودْ)[3]

الشاهد فيه ظاهر، والسرادق بضم السين، واحد السرادقات التي تمتد فوق صحن الدار، وكل بيت من كرسف فهو سرادق، قاله الجوهري[4]. والمجد: العز والشرف.

تنبيهات:

أحدها: أجاز الكوفيون[5] فتح الموصوف بغير (ابن)، إذا كان الوصف

---

(١) قال ابن الناظم ٤٠٤/١: (يجوز في المنادي العلم الموصول بابن متصل مضاف إلى علم، الضمُّ على الأصل والفتح على الإتباع، والتخفيف فيما كثر دوره في الاستعمال، كقولك: يا زيدَ بنَ سعيد، ويجوز يا زيدُ بنَ سعيد...).

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٧٢/٢: (ذهب المبرد إلى أن الضم أجود، وقال ابن كيسان: الفتح أكثر في كلام العرب، والفتح اختيار البصريين). وانظر: «همع الهوامع» ٥٣/٢.

(٣) الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه» (١٧٢)، وللكذاب الجرمازي في «شرح أبيات سيبويه» ٤٧٢/١، «الكتاب» ٢٠٣/٢.
ولرؤبة أو للكذاب في «شرح التصريح» ١٦٩/٢، «المقاصد النحوية» ٢١٠/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٧٩/٣، «رصف المباني» (٣٥٦)، «شرح الأشموني» ٢٤/٣، «شرح المفصل» ٥/٢.

(٤) «الصحاح» (سرد) ٥٨٠/١.

(٥) انظر «همع الهوامع» ٥٤/٢.

مفردًا نحو: يا زيد الكريم. وأنشدوا[1]:

.... يا عمر الجوادا

أو خُرِّجَ[2] على أن أصله: يا عمرا بالألف عند من يجيز إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب، أو أن أصله يا عمرًا بالتنوين؛ للضرورة، ثم حذف؛ لالتقاء الساكنين.

ثانيها: حكى الأخفش عن بعض العرب: يا زيد بن عمرو. بضم النون إتباعًا لضمة الدال.

ثالثها: قال ابن هشام[3]: والوصف بابنة كالوصف بابن، ولا أثر للوصف ببنت.

٥٨٢ ـ واضمُمْ أو انصِبْ ما اضطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

قوله: (والنصب في غير العلم أولى) المراد بغير العلم النكرة المعينة كما يعلم من آخر كلامه.

قوله: (ومن شواهد الضم إنشاد سيبويه:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ)[4]

---

(١) تمامه:

فما كعبُ بنُ مَامَةَ وابنُ أَرْوَى بأجودَ منك يا عُمَرُ الجَوادَا

البيت لجرير في «ديوانه»، «خزانة الأدب» ٤/٤٤٢، «الدرر» ٣/٣٤، «شرح التصريح» ٢/١٦٩، «المقاصد النحوية» ٤/٢٥٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٨٠، «شرح الأشموني» ٣/٢٥، «همع الهوامع» ٢/٥٤.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٧٣.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/٨١: (والوصف بابنةٍ كالوصف بابنٍ نحو: (يا هند ابنة عمرو) ولا أثر للوصف ببنت، فنحو: «يا هندُ بِنْتَ عمرٍو» واجبُ الضم.

(٤) البيت للأحوص في «ديوانه» (١٨٩)، «الكتاب» ٢/٢٠٢، «خزانة الأدب» ٢/١٥٠ ـ ١٥٢، ٦/٥٠٧، «الدرر» ١/٣٧٦، «شرح أبيات سيبويه» ٢/٢٥، «شرح التصريح» ٢/١٧١. =

قاله الأحوص، واسمه عبدالله بن محمد بن عاصم، والأحوص[1]: الذي في مؤخر عينيه ضيق، وصف به حال مطر، وهو رجل كان ذميمًا من أقبح الناس، وحال امرأته سلمى، وكانت من أجمل النساء وأحسنهن، وكانت تريد فراقه، وهو لا يرضى بذلك، وكان الأحوص يهواها، و(سلام الله) مبتدأ خبره (عليها)، أي: امرأة مطر والشاهد في: (يا مطر) الأول.

قوله: (وقول كثير ـ أي: كثير عزة ـ:

لَيتَ التَّحيةَ كانت لي فَأَشْكُرَهَا مكان يا جَمَلٌ حُيِّيْتَ يا رجل)[2]

قبله:

حَيَّتْكَ عزةُ بعدَ الهجر وانصرفَتْ فَحَيِّ وَيْحَكَ مَنْ حيَّاك يا جَمَلُ

و(فأشكرَها) بالنصب جواب التمني ـ أي: فإن أشكرها ـ و(مكان) منصوب على الظرف. والشاهد في (يا جمل) حيث نونه مضمومًا، ويروى بالنصب.

قوله: (ومن شواهد النصب قول الشاعر:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقي)[3]

= وبلا نسبة في «الأزهية» (١٦٤)، «الإنصاف» ٣١١/١، «أوضح المسالك» ٨٢/٣، «الجنى الداني» (١٤٩)، «شرح الأشموني» ٢٧/٣، «همع الهوامع» ٤٠/٢.

(١) «لسان العرب» (حوص) ٣٩٤/٣.

(٢) البيت لكثير عزة في «ديوانه» (٤٥٣)، «الدرر» ٣٧٧/١، «المقاصد النحوية» ٢١٤/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٧/٣، «همع الهوامع» ٤٠/٢.

(٣) البيت للمهلهل بن ربيعة كما في «ديوانه» (٥٩)، «خزانة الأدب» ١٦٥/٢، «المقاصد النحوية» ٢١١/٤، وبلا نسبة في «رصف المباني» (١٧٧)، «سر صناعة الإعراب» ٨٠٠/٢، «شرح التصريح» ٣٧٠/٢، «المنصف» ٢١٨/١، «همع الهوامع» ٤٠/٢.

قاله مهلهل[1] - أي: ضربت صدرها متعجبة من نجاتي مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل، والشاهد في (يا عديا) فإنه نونه؛ للضرورة، ونصبه؛ تشبيهًا بالمضاف لطوله بالتنوين. وأصل[2] أواقي وواقي جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ.

قوله: (وقول الآخر:

أعبدًا حل في شعبي غريبا ألؤما لا أبا لك واغترابا)

تقدم بيانه في المفعول المطلق. والشاهد في: (أعبدًا) فإنه نونه، وهو منادى مفرد معرفة؛ للضرورة ثم نصبه.

قوله في النظم: (مما له استحقاق ضَمٍّ بُيِّنا) (ما) موصولة و(استحقاق ضم) مبتدأ و(بينا) خبره، والجملة صلة (ما)، وله متعلق بـ(بينا).

٥٨٣ - وباضطرار خُصَّ جَمْعُ يَا وألْ إلا مـعَ الله ومَـحْكِيِّ الجُـمَـلْ

قوله: (وعلى وصلها نحو: يا الله)، ظاهره تعين إبقاء ألف يا، وليس مرادًا بل يجوز حذفها أيضًا، وبه صرح ابن هشام[3].

قوله: (وأما غير ذلك، فلا يجمع فيه بين حرف النداء والألف واللام

---

(١) المهلهل: عدي بن ربيعة بن مرة بن هبيرة، من بني جشم، من تغلب أبو ليلى، المهلهل (١٠٠ق هـ). شاعر من فرسان العرب في الجاهلية، وهو خال امرئ القيس الشاعر، كان لاهيًا في صباه فسمّاه أخوه كليب، ولما قتل جسّاس أخاه كليبًا، مضى يثأر لأخيه فكانت حرب البسوس بين بكر وتغلب.
«الشعر والشعراء» ٣٠٣، «الأعلام» ٢٢٠/٤.

(٢) انظر: «المنصف» ٢١٨/١.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٨٤/٣: (تقول: «يا ألله» بإثبات الألفين و«يا لله» بحذفهما. و«ياالله» بحذف الثانية فقط).

إلا في ضرورة الشعر)، قضيته: أن الموصول المبدوء بـ(أل) إذا سمي به نحو: الذي قام، والتي قامت كذلك، وهو ما نص عليه سيبويه[(١)]، لكن المبرد ألحقه بالجملة المحكية، وصوبه الناظم.

قوله: كقوله:

فيا الغلامان اللذان فرَّا إياكما أن تكسبانا شرًّا)[(٢)]

الشاهد في: (فيا الغلامان) و (إياكما)، تحذير و(أن) أي: من أن، ويروى: إياكما أن تكتماني سرًّا.

قوله: (واغتفر الجمع في يا الله... إلى آخره)، لم يبين وجه الاغتفار في الجملة المحكية، ويوجه أخذًا مما قاله بأن اللام فيها صارت لازمة، ففي قوله: (فلا يقاس عليه سواه) تسمح.

قوله: (قالوا: لأنا لم نر موضعًا يدخله التنوين ولا يدخله الألف واللام) إن أرادوا بذلك في غير النداء فممنوع؛ لدخول التنوين في نحو: زيد، وسيبويهٍ منكرًا، مع عدم دخول الألف واللام فيه أو في النداء المعين، فكذلك؛ لعدم دخول التنوين في السعة عليه، أو لغير معين فكذلك، أو فيه تكلف، ولذلك تبرأ منه الشارح بقوله: قالوا.

٥٨٤ ـ والأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتَّعْوِيضِ وشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

قوله: (كقول الراجز:

---

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٨/٢: (قال أبو حيان: والذي نصَّ عليه سيبويه المنع). وانظر: «شرح التسهيل» ٣٩٨/٣، «شرح الأشموني» ٣٠/٣.

(٢) الرجز بلا نسبة في «الإنصاف» ٣٣٦/١، «خزانة الأدب» ٢٩٤/٢، «الدرر» ٣٨٤/١، «شرح ابن عقيل» ٢٤١/٢، «شرح المفصل» ٩/٢، «المقاصد النحوية» ٢١٥/٤، «شرح التسهيل» ٣٩٨/٣، «همع الهوامع» ٤٦/٢.

إنـــي إذا مـــا حـــدثٌ أَلَـــمَّـــا أقـول يـا الـلـهـمَّ يـا الـلـهـمَّـا)[1]

قاله أبو خراش الهذلي و(ما) زائدة ـ أي: إني إذا ألم حدث، أي: نزل وهو ما يحدث من مكاره الدنيا أقول، فـ(أقول) خبر إن. والشاهد في: (يا اللَّهم) القريض ـ في كلام الناظم ـ الشعر.

تنبيه:

نقل المرادي[2] في استعمال اللهم ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يراد به النداء المحض، نحو: اللهم أثبنا.

الثاني: أن يذكره المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع، يقول لك القائل: أزيد قام؟ فتقول أنت: اللهم نعم، أو اللهم لا.

الثالث: أن يستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو: أنا أزورك اللهم إذا لم تدعني، ألا ترى أن وقوع الزيارة، مقرونًا بعدم الدعاء، قليل.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) الرجز لأبي خراش في «الدرر» ٣٩٢/١، «شرح أشعار الهذليين» ١٣٤٦/٣، «المقاصد النحوية» ٢١٦/٤.
ولأمية بن أبي الصلت في «خزانة الأدب» ٢٩٥/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٨٤/٣، «شرح الأشموني» ٣٠/٣، «شرح ابن عقيل» ٢٤٢/٢، «همع الهوامع» ٦٣/٢.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١٧٧/٢.

فصل

٥٨٥ ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِ الْمُضَافَ دُوْنَ أَلْ ... أَلْـزِمْـهُ نَـصْـبًـا كَـأَزَيْـدُ ذَا الْـحِـيَـلِ
٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ ... كَـمُـسْـتَـقِـلٍّ نَـسَـقًـا وَبَـدَلاَ
٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا ... فَـفِـيـهِ وَجْـهَـانِ وَرَفْـعٌ يُـنْـتَـقَـى

***

فصل
(أي) في حكم تابع المنادي

قوله: (كل منادى مضموم... إلى آخره)، بيَّن به منطوق قول النظم: (تابع ذي الضم... إلى آخره) وسكت عن بيان مفهومه، وحكمه أن تابع المنصوب غير النسق والبدل منصوب مطلقًا نحو: يا أخانا الفاضل، ويا أخانا الحسن الوجه، ويا خيرًا من عمر وفاضلًا، فالمراد بـ(السواء) في قول النظم: (وما سواه) التابع للمضموم لا له وللمنصوب.

قوله: (ولكن خولف ذلك في باب النداء)، أي: وفي باب لا النافية للجنس.

قوله: (لكون إضافته غير محضة)، أي: فلا يعتد بها.

قوله: (بأن اشترك)، أي: النصب معه. أي: مع الرفع في التابع.

المفرد والشبيه به، وخص - أي: النصب - بالتابع المضاف إضافة محضة. هذا توجيه التفضيل النصب على الرفع.

قوله: (فما كان منهما مفردًا)، أي: علمًا أو نكرة معينة نحو: يا زيد عمرو، لمن سمي بهما. ويا زيد رجل صالح، ويا زيد وعمرو، ويا زيد ورجل.

قوله: (وما كان منهما مضافاً)، أي: أو شبيهًا به أو نكرة غير معينة، نحو: يا زيد أخانا، ويا زيد خيرًا من عمرو، ويا زيد وغلامًا.

٥٨٨ ـ وأَيُّها مَصْحُوبَ ألْ بَعْدُ صِفَه   يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

٥٨٩ ـ وأيهذا أَيُّهَا الَّذِي وَرَد   وَوَصْفُ أيٍّ بِسِوَى هَذَا يُرَدْ

قوله: (فإن كان مشتقًا... إلى آخره)، بيَّن به أن مراد الناظم وغيره بالوصف الوصف اللغوي الشامل للمشتق وللجامد.

قوله: (ولزمته هاء التنبيه عوضًا عما فاته من الإضافة)، يؤخذ منه مع ما قدمه أن كلاً من التابع وهاء التنبيه[1] عوض عن الإضافة.

قوله: (ومنه قوله تعالى... إلى آخره)، أشار به إلى الوصف بالموصول المصدر بـ(أل)، وهو ما ذكره الناظم بقوله: (أيها) الذي ورد.

قوله: (قال الشاعر:

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه   لأمر نحته عن يديه المقادر)[2]

قاله ذو الرمة غيلان، مدح به بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، والشاهد في أوله.

---

(١) في (ج): التثنية.

(٢) البيت لذي الرمة في «ديوانه» ص(١٠٣٧)، «شرح المفصل» ٧/٢، «المقاصد النحوية» ٢١٧/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٦/٣، «المقتضب» ٢٥٩/٤.

و(الوجد) وهو شدة الشوق، مرفوع بـ(الباخع)[1]، أي: الهالك، أو منصوب على التعليل، أي: الباخع نفسه؛ لأجل الوجد، و(نحته)[2]، أي: صرفته. و(المقادر) أصله المقادير.

قوله[3]: (ومتى كانت صفة) ـ أي: معربة، أي: بأن لم تكن اسم إشارة ولا موصولة، بل كانت مصحوبة بـ(أل) ولو مع الإضافة، نحو: يا أيها الرجل، ويا أيها الحسن الوجه.

قوله: (وأجاز المازني والزجاج. . . إلى آخره)، تبع ـ فيما نقله عن الزجاج ـ والده في «شرح الكافية»[4].

لكنه نقل في «شرح تسهيله»[5] عنه أنه رد على المازني جواز النصب. وإلى رد قول المازني أشار الناظم بقوله: لدى ذى[6] المعرفة.

قوله: (ويجوز أن يوصف صفة أي: إلا أنها)، يعني: صفة صفتها لا تكون إلا مرفوعة. ينبغي أن يأتي فيها أيضًا ما أجازه المازني والزجاج على أحد النقلين عنه من النصب، ويأتي مثله في قوله الآتي، فتقول: يا هذا الرجل. بالرفع لا غير.

وعُلم من قوله: (يجوز). أنه لا يجب وإن كانت صفة، أي: اسم إشارة.

---

(١) «لسان العرب» (بخع) ٣٣٢/١.

(٢) «لسان العرب» (نحت) ٦٧/١٤.

(٣) قال ابن الناظم ٤١٠/١: (وأجاز المازني والزجاج نصبه صفة (أي) قياسًا على صفة غيره من المناديات المضمومة. ويجوز أن توصف صفة (أي) إلاَّ أنها لا تكون إلاَّ مرفوعة مفردة كانت أو مضافة).

(٤) قال ابن مالك في «شرح الكافية» ١٣١٠/٣: (ثم أشرتُ بقولي:

ونحو زيد في الندا إن نُسِقَا ينصبُ عند المازني مطلقَا

إلا أنَّ المازني يجيز أن يقال (يا زَيدُ وعمرًا) و(يا عبدالله وزيدًا) وهذا مذهب الكوفيين. . .

(٥) «شرح التسهيل» ٤٠١/٣.

(٦) في (ج): لذي.

قوله: (كقول الراجز[1]: يا أيها الجاهل ذو التنزي) قاله رؤبة، (وتمامه لا)[2] يوعدني حية بالنكر، والشاهد فيه أنه وصف صفة - أي: وهي الجاهل بمضاف مرفوع. و(التنزي)[3] نزع الإنسان إلى الشر. وأصله من نزأت بين القوم إذا حرشت بينهم - و(النكز)[4] بفتح النون اللسع، من نكزته الحية بأنفها، أي: لسعته، وإذا عضته بنبابها قيل: لشطته.

٥٩٠ - وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَةْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ

وقول النظم: (وذو إشارة كأيٍّ في الصفة)، قال المرادي[5]: (فإن قلت: مقتضاه أنه ينعت بما تنعت به أي، وأي تنعت باسم الإشارة، واسم الإشارة لا ينعت بمثله. قلت: ترك التنبيه على ذلك؛ لوضوحه). قلت: ولهذا أشار الشارح إلى حمل الصفة في النظم على ما فيه الألف واللام.

٥٩١ - فِي نَحْوِ سَعْدُ سعدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وضُمَّ وافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

قوله: (إذا كرر اسم مضاف)، أي: ولم يصحب الثاني (ألا)، فإن صحبها جاز فيه الرفع أيضًا نحو: يا حسن الحسن الوجه، أخذًا مما مر.

قوله: (وقوله:

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلات الذُّبَّلِ تطاول الليل عليك فانزلِ)[6]

---

(١) الرجز لرؤبة في «ديوانه» (٦٣)، «شرح أبيات سيبويه» ٤٧١/١، «شرح المفصل» ١٣٨/٦، «المقاصد النحوية» ٣١٩/٤.
وبلا نسبة في «الكتاب» ١٩٢/٢، «المقتضب» ٢١٨/٤.

(٢) مطموسة في (ج).

(٣) «لسان العرب» (نزا) ١٥/١٤.

(٤) «لسان العرب» (نكز) ٢٨٣/١٤.

(٥) «توضيح المقاصد» ١٨٤/٢.

(٦) الرجز لعبدالله بن رواحة في «ديوانه» (٩٩)، «خزانة الأدب» ٣٠٢/٢، ٣٠٤، «الدرر» ٣٧٩/٢، «شرح أبيات سيبويه» ٢٧/٢.
ولبعض بني جرير في «شرح المفصل» ١٠/٢، «الكتاب» ٢٠٦/٢، «المقاصد النحوية» ٢٢١/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٨/٣، «شرح ابن عقيل» ٢٤٨/٢، «المقتضب» ٢٣٠/٤.

قاله عبدالله بن رواحة، وأراد بزيد، زيد بن أرقم والشاهد فيه أن المنادى وقع مكررًا في حالة الإضافة، فيأتي فيه ما ذكره الشارح، وأضيف زيد إلى اليعملات؛ لأنه كان يحدو لها، وهي جمع يعملة[١]، وهي الناقة القوية الحمولة، و(الذُّبَّلُ)[٢] جمع ذابل بمعنى الضامر، كركع جمع راكع.

قوله: (لأنه منادى... إلى آخره)، أي: أو لأنه نعت إذا كان مشتقًا أو مؤولاً به، نحو: يا كريم كريم الأب، فلا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علمًا، خلافًا للكوفيين[٣].

قوله: (مركبين تركيب خمسة عشر)، أي[٤]: فجعلا اسمًا واحدًا، وفتحتهما فتحة بناء، ومجموعهما منادى مضاف، كما قالوا: ما فعلت خمسة عشرك.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) «لسان العرب» (عمل) ٤٠١/٩.

(٢) «لسان العرب» (ذبل) ٢٦/٥.

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٨٦/٢: (فإن قلت: فهل يشترط ذلك أن يكون الاسم المكرر عَلَمًا كما مَثَّل به؟ قلت: مذهب البصريين أنه لا يشترط بل اسم الجنس نحو: (يا رجلُ رجلَ القوم)، والوصف نحو: (يا صاحبُ صاحبَ زيد) كالعَلَم في جواز ضمِّ الأول وفتحه بلا تنوين. وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينتصب إلاَّ منونًا، فنقول: (يا صاحبًا صاحبَ زيد) ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك).

(٤) انظر «توضيح المقاصد» ١٨٦/٢، «شرح الأشموني» ٣٩/٣.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

٥٩٢ ـ وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا   كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

***

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله: (ومخففًا على أربعة أوجه)، يستثني منه المعتل المفهوم من قول النظم: (صح)، نحو: يا فتاي، ويا قاضي. ففيه إثبات الياء مفتوحة فقط، والمشبه للفعل نحو: يا مكرمي، ويا ضاربي، ففيه إثبات[1] مفتوحة، أو ساكنة فقط.

٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ أوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ اليا استمرْ   فِي يَا ابْنَ أُمَّ يا ابنَ عَمَّ لا مَفَرْ

قوله: (كقول الشاعر:

يا ابن أمي ويا شُقَيِّق نفسي   أنت خليتني لدهر شديد)[2]

---

(١) في (ج): (إثبات الياء).

(٢) البيت لأبي زبيد في «ديوانه» (٤٨)، «الكتاب» ٢/٢١٣، «الدرر» ٢/١٧٠، «شرح التصريح» ٢/١٧٩، «المقاصد النحوية» ٤/٢٢٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٩٠، «شرح الأشموني» ٣/٤١، «شرح المفصل» ٢/١٢، «المقتضب» ٤/٢٥٠.

قاله أبو زيد حرملة بن المنذر، رثى به أخاه، والشاهد فيه ظاهر. و(شُقَيِّق) تصغير شقيق للترحم، أي: خليتني لدهر شديد أكابده، وجرى وقد كنت لي ظهيرًا عليه، وركناً أستند إليه.

قوله: (وكقول الآخر: يا ابنة عما لا تلومي واهجعي)[1] قاله أبو النجم العجلي من قصيدة أولها: قد أصبحت أم الخيار تدعي. وهي امرأته. والشاهد في إثبات الألف في (عما) مبدلة من الياء. والهجوع[2]: النوم بالليل.

٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

قوله:

(يا أُمَّتا أبصرني راكب يسير في مُسْحَنْفِرٍ لاحِبِ
فقمت أحثي التُّرْب في وجهِهِ عمدًا وأحمي حوزة الغائبِ)[3]

قالتها صبية من بنات العرب، وكان بعلها غائبًا، في راكب مر بها وأراد الفجور بها، والشاهد فيه ظاهر. و(في مُسْحَنْفِر)[4] بمهملتين، أي: طريق ممتد مستو. و(لاحب)[5] بمهملة، أي: بين واضح، و(أحثي)،

---

(١) وتمامه: لا يَخْرِقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مَسْمَعِي
الرجز لأبي النجم العجلي في «ديوانه» (١٣٤)، «الكتاب» ٢/٢١٤، «خزانة الأدب» ١/٣٦٤، «الدرر» ٢/١٧٠، «شرح أبيات سيبويه» ١/٤٤٠، «شرح التصريح» ٢/١٧٩، «شرح المفصل» ٢/١٢، «المقاصد النحوية» ٤/٢٢٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٩١، «المقتضب» ٤/٢٥٢، «رصف المباني» (١٥٩)، «شرح الأشموني» ٣/٤٢.
(٢) «لسان العرب» (هجع) ١٥/٣٧.
(٣) البيتان لامرأة من العرب في «المقاصد النحوية» ٤/٢٢٦.
وبلا نسبة في «أمالي ابن الشجري» ٢/١٤٢، «جواهر الأدب» (٩٧).
(٤) «لسان العرب» (حفر) ٣/٢٣٦.
(٥) «لسان العرب» (لحب) ١٢/٢٤٣.

و(عمدًا)، أي: قصدًا حالان. والحوزة[1]: الناحية.

قوله: (أو بدل من ياء المتكلم) يؤخذ منه مع ما قدمه أن كلا من التاء والألف عوض عن ياء المتكلم.

□ □ □ □ □ □

(١) «لسان العرب» (حوز) ٣/٣٨٩.

أسماء لازمت النداء

٥٩٥ ـ وفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بالنِّدَا لُـؤْمَـانُ نَـوْمَـانُ كَـذَا وَاطَّـرَدَا
٥٩٦ ـ فِي سَبِّ الانثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ وَالأَمْـر هَـكَـذَا مِـنَ الـثُّـلاَثِـي
٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ وَلاَ تَـقِـسْ وَجُـرَّ فـي الـشِّـعْـرِ فُـلُ

* * *

أسماء لازمت النداء

قوله: (يا مكرمان) بفتح الراء.

قوله: (فهو مقيس)[١]، أي: فهو مع كونه مختصًا بالنداء مقيس، وإنما قدم عليه ما عدل به إلى فعل مع أنه مؤخر عنه في النظم؛ لمشاركته نحو: (فل) في القصر على السماع.

قوله: (من فعل ثلاثي) مع قوله: (والأمر هكذا من الثلاثي) شرط قياس كل منهما أن يكون من فعل ثلاثي تام متصرف، فخرج نحو دحرج، وكان، ونعم، وبئس.

---

(١) قال ابن الناظم ٤١٥/١: (وأمّا ما عُدِل به إلى (فَعَال) في سبِّ المؤنث نحو (يا خباث، ويا لكاع، ويا فساق) فهو مقيس عند سيبويه في كلِّ وصف من فعل ثلاثي...).

قوله: (وذلك قول الشاعر: في لَجَّةٍ أمسكْ فلانًا عن فُلِ)[1] قاله أبو النجم العجلي لا الأعشى - كما قيل - وأوله: تَدَافُعَ الشِّيب ولم تُقَتَّلِ[2].

وصف به إبلاً أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار، وشبه تزاحمها بقوم شيوخ. (في لَجة) بفتح اللام، والمراد بها اختلاط الأصوات في الحرب. فيقال: أمسك فلانًا عن فلان، أي: احجز بينهما، وخص الشيوخ؛ لأن الشباب فيهم المتسارع إلى القتال. و(أمسك فلانا عن فل) متعلق بمحذوف، أي: لجة مقول فيها: أمسك فلانًا عن فل وفيه الشاهد. قال ابن مالك: (فل) فيه هو الخاص بالنداء، استعمله مجرورًا؛ للضرورة. قال ابن هشام[3]: (والصواب أن أصله فلان، وأنه حذف منه الألف والنون؛ للضرورة كقوله: درس المنا بمتالع فأبان - أي: درس المنازلُ).

قوله: (ونحوه في الخروج عن الاختصاص بالنداء قول الآخر:

أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع)[4]

---

(١) الرجز لأبي النجم في «المنصف» ٢/٢٢٥، «خزانة الأدب» ٢/٣٨٩، «الدرر» ١/٣٨٩، «شرح التصريح» ٢/١٨٠، «شرح المفصل» ٥/١١٩، «المقاصد النحوية» ٤/٢٢٨، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٩٢، «شرح الأشموني» ٣/٤٦، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٥٤، «المقتضب» ٤/٢٣٨.

(٢) في (ج): (تقبل).

(٣) «أوضح المسالك» ٣/٩٣ - ٩٤.

(٤) البيت للحطيئة في «ملحق ديوانه» (٣٣٠)، «خزانة الأدب» ٢/٤٠٤ - ٤٠٥، «الدرر» ١/١٤٣، ٣٩٠، «شرح التصريح» ٢/١٨٠، «شرح المفصل» ٤/٥٧، «المقاصد النحوية» ١/٤٧٣، ٤/٢٢٩.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٩٤، «شرح شذور الذهب» (٩٢)، «المقتضب» ٤/٢٣٨.

قاله الحطيئة هجا به امرأته، والتشديد[1] في (أطوف) للتكثير، و(ما) مصدرية ظرفية، أي: أطوف كثيرًا مدة طوافي. و(قعيدته)، أي: امرأته، و(لكاع)، أي: لئيمة. وفيه الشاهد؛ حيث استعمل (لكاع) في غير النداء؛ للضرورة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) في (أ): (الشاهد).

الاستغاثة

٥٩٨ ـ إِذَا استُغِيثَ اسمٌ مُنَادَى خُفِضَا   بِـاللَّامِ مَـفْـتُـوْحًـا كَـيَـا لَـلْـمُـرْتَـضَـى
٥٩٩ ـ وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا   وَفِـي سِـوَى ذَلِـكَ بِـالْـكَـسْـرِ ائْـتِـيَـا

***

الاستغاثة

قوله: (إذا نودي منادى... إلى آخره)، لا ينادى المستغاث إلا بياء، ويجوز أن يقترن بـ(أل) لأن حرف النداء لا يباشره، وإليه أشار الناظم بقوله: (كيا للمرتضى). وكأنه أريد به علي رضي الله عنه.

قوله: (وكثيرًا ما يدخل على المنادى الذي بهذه الصفة لام الجر المقوية للتعدية)، أي: لتعدية العامل، وهو فعل النداء المحذوف؛ لضعفه بالتزام حذفه، وقيل[1]: إنها زائدة، فلا تتعلق بشيء، وقيل: إنها بقية (آل)

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٠٤: (اختلفوا في اللام الداخلة على المستغاث.
فقيل: هي بقية آل. والأصل: يا آل زيدٍ، وزيد مخفوض بالإضافة: ونقله المصنف عن الكوفيين. ونقله صاحب «النهاية» عن الفراء، وفي نسبته إلى الفراء نظر: لأنَّ الفراء حكى أنَّ من الناس مَنْ زعم أنها بقية من آل فظاهر حكايته أنّه ليس مذهبًا له.
وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا فقيل: زائدة، فلا تتعلق بشيء، وهو اختيار ابن خروف، وقوى ذلك بأنّها معاقبة للألف المزيدة في آخر الاسم. =

والأصل: يا آل زيد، وزيد مجرور بالإضافة.

قوله: (ويفتح مع المشتقات[1] ما لم يكن معطوفًا؛ فرقًا بين المستغاث والمستغاث من أجله)، وخصت بالفتح؛ لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تفتح مع المضمر.

قوله: (ولا يجوز استعماله مع اللام إلا معرباً)، أي: لا مبنيًا بناء نداءٍ بقرينة تعليله، فلا ينافي استعماله معها مبنيًا بناء غير بناء النداء.

قوله (كقوله:

يـا لـقـومـي ويـا لأمـثـال قـومـي لأنـاس عـتـوهـم فـي ازديـاد)[2]

الشاهد فيه ظاهر، والعتو: التكبر.

قوله: (وإن لم تكرره كسرت اللام؛ لذهاب الالتباس حينئذٍ)، أي: لأن المستغاث له لا يلي حرف العطف، وفهم منه أن الالتباس موجود فيما إذا كررت (يا) ووجهه أن المستغاث له قد يلي (يا) كما سيأتي في كلامه بخلافه مع عدم تكرار (يا) لا يلي حرف العطف.

قوله: (كما قال الشاعر:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب ديا للكهول وللشبان للعجب)[3]

= وقيل: ليست بزائدة، فتتعلق، وفيما تتعلق به على هذا قولان:
أحدهما: أنها تتعلق بالفعل المحذوف، وهو مذهب سيبويه، واختيار ابن عصفور.
الثاني: أنها تتعلق بحرف النداء. وهو مذهب ابن جني.
وانظر: «شرح الأشموني» ٥١/٣، «همع الهوامع» ٧٢/٣.

(١) في (ج): (المستغاث).

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٩٥/٣، «شرح الأشموني» ٥٢/٣، «شرح التصريح» ١٨١/٢، «المقاصد النحوية» ٢٥٦/٤.

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٩٦/٣، «خزانة الأدب» ١٥٤/٢، «الدرر» ٣٩٣/١، «شرح الأشموني» ٥٢/٣، «شرح التصريح» ١٨١/٢، «المقاصد النحوية» ٢٥٧/٤، «المقتضب» ٢٥٦/٤، «همع الهوامع» ٧٠/٣.

أي: يبكي عليك ناء، أي: بعيد، و(ناء) فاعل (يبكيك) وما بعده صفة له، و(مغترب)، أي: غريب. والشاهد في البيت ظاهر.

قوله: (ما لم يكن مضمرًا)، أي: فإن كان مضمرًا فتحت اللام معه على الأصل في دخولها على المضمر، نحو: يا للناس لك.

قوله: (كما قال الشاعر:

تَكَنَّفَنِي الوشاةُ فأَزْعَجُونِي   فيا للناس للواشي المطاع)[1]

قاله حسان بن ثابت، وقيل غيره، أي: أحاط بي الوشاة، جمع واش، وهو النمام، (فأزعجوني)، أي: روعوني. والشاهد فيه ظاهر. ووصف الواشي بالمطاع؛ لأنه أراد بالوشاة أبويه؛ حيث أمراه بطلاق زوجته.

قوله: (ثم حذف المنادى كما حذف في قوله الآخر:

يا لعنةَ الله والأقوام كُلِّهِمِ   والصالحين على سمعان من جار)[2]

الشاهد في (يا لعنة الله)، حيث حذف منه المنادى، والتقدير: يا قوم لعنة الله، و(سمعان) بكسر السين وفتحها: رجل، (ومن جار) في محل نصب تمييز، أي: من جهة كونه جارًا.

٦٠٠ ـ ولامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ   وَمِثْلُهُ اسمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

قوله[3]: (مثال الأول قول الشاعر:

---

(١) البيت لقيس بن ذريح في «ديوانه» (٧٢)، «الكتاب» ٢/٢١٦، ٢١٩، «شرح أبيات سيبويه» ١/٥٣١، «المقاصد النحوية» ٤/٢٥٩، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (١٠٣)، «رصف المباني» (٢١٩)، «شرح المفصل» ١/١٣١.

(٢) البيت بلا نسبة في «الكتاب» ٢/٢١٩، «الإنصاف» ١/١١٨، «الجنى الداني» (٣٥٦)، «خزانة الأدب» ١١/١٩٧، «الدرر» ١/٣٨٠، ٢/٢١٢، «رصف المباني» (٣)، «شرح المفصل» ٢/٢٤، «المقاصد النحوية» ٤/٢٦١.

(٣) قال ابن الناظم ١/٤١٨: (تعاقب لام الاستغاثة ألف تلي آخره، إذا وجدت عدمت اللام، وإذا وجدت عدمته. مثال الأول...

يــا يــزيــدًا لآمــل نَــيْــلَ عــز وغــنــى بــعــد فــاقــة وهــوان)[1]

الشاهد فيه ظاهر، والفاقة: الفقر، والهوان: الذل.

قوله: (وقد يخلو المستغاث من اللام والألف، كقول القائل:

ألا يــا قــومِ لــلــعَــجَــبِ الــعَــجِــيــبِ ولــلــغَــفَــلاتِ تُــعْــرَض لــلأَرِيــب)[2]

أي: للعالم بالأمور، والشاهد في (يا قوم) حيث ترك فيه اللام والألف جميعاً؛ إذ القياس يا لقوم أو يا قومًا، وحذفت منه ياء المتكلم، وأبقيت الكسرة، أو جعل كالمنادى المطلق، فيضم نحو: يا زيد لعمرو، وعليه اقتصر المرادي.

قوله: (يا عجب احضر. . . إلى آخره)، بيان لمعنى يا للعجب، وأما معنى يا للماء: فيا كثرة الماء احضري فهذا أوانك.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٥٩٧/٣، «الجنى الداني» (١٧٧)، «الدرر» ٤٩/٢، «شرح الأشموني» ٥٤/٣، «شرح التصريح» ١٨١/٢، «المقاصد النحوية» ٢٦٢/٤.

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٨/٣، «شرح الأشموني» ٥٥/٣، «شرح التصريح» ١٨١/٢، «شرح قطر الندى» (٢٢١)، «المقاصد النحوية» ٢٦٣/٤.

الندبة

٦٠١ ـ ما لِلْمُنَادَى اجْعَل لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ مَا أُبْهِمَا

* * *

الندبة

هي لغةً[١]: البكاء على الميت، وتعديد محاسنه، وعرفًا[٢]: المتوجع منه، أو المتفجع عليه، وهي من كلام النساء غالباً، وتكون بياء أو واو.

قوله: (كما يوضح الاسم العلم)، أي: يوضح مسماه.

قوله: (عذر النادب)، أي: من كون المصاب عظيمًا.

٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَامَنْ حَفَرْ

قوله: (أحدهما: أن يجري مجرى غيره... إلى آخره)، هذا أشار إليه الناظم بقوله قبل: ما للمنادى اجعل لمندوب).

قوله: (إن كان مفردًا)، أي: معينا من علم أو نكرة معينة.

---

(١) «لسان العرب» (ندب) ٨٨/١٤.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٥٧/٣، «أوضح المسالك» ٩٩/٣، «توضيح المقاصد» ٢٠٩/٢.

قوله: (إن كان مضافاً)، أي: أو شبيهًا به أو نكرة مبهمة.

قوله: (على الوجهين المذكورين)، أي: في باب النداء، من جواز الضم والنصب.

قوله: (فمن ذلك قول الراجز[1] وافقعسًا وأين مني فقعس)، تمامه:

أإبلي يأخذها كَرَوَّسُ. والشاهد في (وافقعسًا) فإنه نوَّنه للضرورة بالنصب، ولو قرئ بالضم جاز و(وا) فيه للندبة. و(فقعس): اسم حي من أسد، و(كروس) بتشديد الواو: اسم رجل، وكان قد أغار على إبل الشاعر.

٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوْبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الأَمَلْ

قوله: (وقال الشاعر:

حملت أمرًا عظيما فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا)[2]

قاله جرير، رثى فيه عمر بن عبدالعزيز ـ رضي الله عنه ـ والشاهد في (يا عمرا) حيث ألحق بآخره ألف ندبة.

قوله: (وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة)، أي: وإن لم تكن مندوبة، خلافًا للبصريين[3]، ولا خلاف أنها تلحق المضاف إليه، وإن

---

(١) الرجز لرجل من بني أسد في «الدرر» ١/٣٧٤، «المقاصد النحوية» ٤/٢٧٢، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣/٥٨، «شرح التصريح» ٢/١٨٢، «شرح التسهيل» ٣/٤١٤، «همع الهوامع» ٣/٦٥.

(٢) البيت لجرير في ديوانه (٧٣٦)، «الدرر» ١/٣٩٣، «شرح التصريح» ٢/١٦٤، «شرح عمدة الحافظ» (٢٨٩)، «المقاصد النحوية» ٤/٢٢٩، «شرح التسهيل» ٣/٤١٣، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/، «شرح الأشموني» ٣/٥٩، «همع الهوامع» ٢/٦٨.

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣/٦٧: (الرابعة: لا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور البصريين؛ لأنه منفصل من المنعوت، وأجاز يونس والكوفيون وابن مالك: وازيُد الطويلاه...).

لم يكن مندوبًا، كما مر في كلام الشارح؛ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه.

قوله[1] (واجمجمتيَّ) هو بتشديد الياء، والجمجمة[2]: تقال لعظم الرأس المشتمل على الدماغ، وللقدح من خشب، وعليه قيل: أن الجمجمتين قدحان شاميان ضاعا، فندبهما صاحبهما.

٦٠٥ ـ والشَّكْلَ حَتْمًا أوْلِه مُجَانِسًا إنْ يكُنِ الفتحُ بوَهْمٍ لاَبِسَا

قوله: (في رقاش: وارقاشاه)، رقاش: اسم امرأة.

قوله: (ما لم توقع في لبس) لا حاجة إليه؛ لعلمه مما مرّ، أو مضرّ، لاقتضائه أن الألف في الأمثلة المذكورة قد توقع في لبس، وليس كذلك.

٦٠٦ ـ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ وَإنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ والها لاَ تَزِدْ

قوله: (نحو: وازيد) لم يرد به العلم فقط، بل كل ما كان مندوبًا بلا علامة، بقرينه كلامه عقبه.

قوله: (كما ينبئ عنه قوله: وإن تشأ) إلى آخره، يؤخذ منه أن في هذا القول تصريحاً بمفهوم قوله: (إن ترد) فإن قلت: الأولى أن يكون النفي في قوله: (لا ترد) شاملاً للمد والهاء يفيد أن المندوب يجوز أن يستعمل كالمنادى.

قلت: يلزم عليه تكرار؛ لأن هذا مفاد من قوله. قبلُ: (ما للمنادى اجعل لمندوب) كما مر التنبيه عليه.

قوله: (ولا تثبت هذه الهاء في الوصل إلا؛ للضرورة كما في قوله:

---

(١) قال ابن الناظم ٤٢١/١: (وأجاز يونس: وصل ألف الندبة.. ويشهد له قول بعض العرب (واجُمْجُمَتَيّ الشاميتيناه).

(٢) «لسان العرب» (جمم) ٣٦٩/٢.

ألا يا عمرو وعمراه وعمرو بن الزبيراه)[1]

(عمرو) مندوب، و(عمراه) تأكيد له، والشاهد فيه وصل هاء السكت بالحرف بعدها، وتسمى هاء السكت هاء الاستراحة.

٦٠٧ ـ وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُوْنٍ أَبْدَى

قوله: (إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم ـ على لغة من أثبتها مفتوحة، زيدت الألف، ولم يحتج إلى عمل ثان)[2]، مثله ما إذا ندب على لغة من حذفها، مكتفيًا بالفتحة، وإذا ندب على لغة من حذفها ونوى الإضافة، وضم ما قبلها، جعل بدل الضمة فتحة، وزيدت ألف الندبة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٣٩٣/١، «رصف المباني» (٢٧)، «شرح الأشموني» ٦١/٣، «المقاصد النحوية» ٢٧٣/٤، «همع الهوامع» ٦٧/٢، «شرح التسهيل» ٤١٦/٣.
(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢١٣/٢.

الترخيم

٦٠٨ ـ تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى   كَـيَـا سُـعَـا فِـيـمَـنْ دَعَـا سُـعَـادَا

***

الترخيم

قوله: (ونصبه ترخيما) يجوز أن يكون؛ (مفعولاً له)[1] إلى قوله: (أو ظرف على حذف المضاف)، أي: نحو وقت الترخيم. قال المرادي[2]: (ويحتمل رابعًا وهو أن يكون مفعولاً مطلقًا، وناصبه (احذف) لأنه يلاقيه في المعنى). أي: في الجملة، وإلا فالحذف أعم من الترخيم.

قوله (قال الشاعر:

يا حار لا أُرمين منكم بداهية   لم يَلْقَها سوقة قبلي ولا ملك)[3]

---

(١) في (ج): (لأنه مفتول له).

(٢) «توضيح المقاصد» ٢/٢١٤.

وناقش المكودي رأي المرادي وأجاز وجهًا خامسًا فقال في «شرح المكودي» (٢٢٥): (وزاد المرادي وجهًا رابعًا وهو أن يكون مفعولاً مطلقًا.. وفيه نظر؛ لأن الحذف أعمّ من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى. ويحتمل عندي وجهًا خامسًا وهو أن يكون مفعولاً مطلقًا وعامله محذوف والتقدير: رخّم ترخيمًا).

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» (١٨٠)، «الدرر» ١/٤٠٤، «شرح المفصل» ٢/٢٢، «المقاصد النحوية» ٤/٢٧٦.

قاله زهير بن أبي سلمى، خاطب به الحارث بن ورقاء، والشاهد في: (يا حار) حيث حذف آخر الكلمة وأبقى الباقي على ما كان عليه، و(السُّوقة)[1] ـ بالضم: كل من كان دون الملك.

٦٠٩ ـ وَجَوَّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا
٦١٠ ـ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا
٦١١ ـ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ الْعَلَمْ دُوْنَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتِمْ

قوله: (معرفة) من زيادته على النظم في المؤنث بالهاء، والمراد بها فيه المعين؛ ليشمل[2] النكرة المقصودة، نحو: يا ثنا ويا جاري لمعيتين.

قوله: (أما المؤنث بالهاء، فيجوز ترخيمه مطلقًا، أي: سواء كان علماً إلى آخره) فسر الإطلاق بذلك؛ ليبين به أن مراد والده بالإطلاق أنه لا يشترط في المؤنث بالهاء الشروط التي تخص الخالي منها لا أنه لا يشترط فيه شيء أصلًا، وإلا فله كغيره شروط أخر[3]: أن لا يكون نكرة مبهمة كما علم قبيل هذا؛ ليخرج نحو قول الأعمى: يا امرأة، خذي بيدي. وأن لا يكون مضافًا ولا شبيهًا به؛ ليخرج نحو: طلحة الخير، وطالعة جبلًا. وأن لا يكون مختصاً بالنداء؛ ليخرج نحو: فلة، وأن لا يكون مندوبًا ولا مستغاثًا؛ ليخرج نحو: يا لعمرة، ونحو: واعمرتا، ونحو: يا لجعفر، ونحو: واجعفرا.

قوله: (قال الراجز:

---

(١) «لسان العرب» (سوق) ٦/٤٣٧.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢١٦: (شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة، والصحيح جوازه).

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢١٥ ـ ٢١٦.

جاريَ لا تستنكري، عَذِيرِيْ[1]

قاله العجاج وتمامه:

سَيْرِي وإِشْفَاقِي على بَعِيرِي

والشاهد في (جاري) أصله يا جارية، و(العذير)[2] - بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة: الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يعذر فيه إذا فعله، أي: لا تنكري علي هذا الأمر الذي أحاوله معذورًا فيه، وأنا مسافر ومشفق على بعيري، و(سيري) بدل من (عذيري)، والواو في (وإشفاقي) للعطف أو بمعنى (مع).

قوله: (وقالوا: ياشا ادْجُني، أي: يا شاة أقيمى)، يقال: دجن بالمكان يدجن دجونًا: أقام به. قاله الجوهري[3].

قوله[4] (وأن نحو عقنباة)، هي ذات مخالب حداد، قاله الجوهري[5].

قوله: (ومنه المركب من جملة)، أي: من العلم الذي لا يرخم، أي: إلا على لغة قليلة تأتي.

قوله: (ومنه المركب تركيب المزج)، أي: من العلم الذي يرخم.

---

(١) الرجز للعجاج في «ديوانه» ٣٣٢/١، «الكتاب» ٢٣١/٢، «خزانة الأدب» ١٢٥/٢، «شرح أبيات سيبويه» ٤٦١/١، «شرح التصريح» ١٨٥/٢، «المقاصد النحوية» ٢٧٧/٤، «المقتضب» ٢٦٠/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٠٢/٣، «شرح الأشموني» ٦٤/٣، «عمدة الحافظ» (٢٩٦).

(٢) «لسان العرب» (عذر) ١٠٢/٩.

(٣) «الصحاح» (دجن) ٣٨٩/١.

(٤) قال ابن الناظم: (وأنَّ نحو «عقنباة» لو رخَّمته لم تحذف منه مع الهاء شيئًا؛ لأنَّ هاء التأنيث في حكم الانفصال، فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها...).

(٥) «الصحاح» (عقنب) ١٣٤/٢.

قوله: (إلا أن هذا النوع إنما يرخم بحذف عجزه)، أي: كما سيأتي في كلام الناظم.

قوله (نحو: غرنيق)[١]: هو من طير الماء طويل العنق، ومحل الخلاف في الياء والواو إذا لم تدلا على معنى، وإلا فيجوز حذفهما اتفاقًا نحو: مصطفين ومصطفون، علمين، نبه عليه ابن هشام[٢] وغيره[٣].

٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إنْ زِيدَ لَيِّنًا سَاكِنًا مُكَمِّلا
٦١٣ ـ أرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

قوله: (وتبعاها) تأكيد لما قبله.

قوله: (في نحو: هَبَيَّخ)[٤]: هو الغلام الضخم.

قوله: (وقَنَوَّر)[٥]: هو الضخم الرأس، يقال: بعير قنور، ويقال: هو الشرس الصعب من كل شيء. قاله الجوهري.

٦١٤ ـ وَالْعَجُزَ احْذفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

قوله[٦]: (فعلم أن جوازه على لغة قليلة) رده أبو حيان[٧] بأن سيبويه لم ينص على ترخيمه. بل قال[٨]: من العرب من يفرد، فيقول: يا تأبط

(١) «لسان العرب» (غرنق) ٦١/١٠.
(٢) «أوضح المسالك» ١٠٦/٣.
(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١٠٦/٣: (وبخلاف نحو غُرَنَيق وفِرْعون علمًا؛ لعدم مجانسة الحركة، ولا خلاف في نحو مُصْطَفَوْن ومصطَفَيْنَ علمين؛ لأنَّ أصلهما مصطَفَيون ومصطَفَيينَ فالحركة المجانسة مقدَّرة).
(٤) «لسان العرب» (هبيخ) ٣٧/١٥.
(٥) «الصحاح» (قنر) ٣٤٥/٢.
(٦) قال ابن الناظم ٤٢٦/١: (وأكثر النحويين لا يجيز ترخيم المركب من جملة، وهو جائز...).
(٧) انظر: «الارتشاف» ٢٢٣٠/٥، «توضيح المقاصد» ٢٢٤/٢، «شرح الأشموني» ٧٤/٣.
(٨) «الكتاب» ٢٦٩/٢.

أقبل، فلم ينص على أنه ترخيم ولا نعلم خلافًا عن أحد من النحويين: أن المحكي يرخم.

قوله: (هو اسم سيبويه)، أي: سيبويه[1] لقبه، وكنيته أبو بشر.

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفْ   فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦ ـ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا   لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا   ثَمُو وَيَا ثمي عَلَى الثَّانِي بِيَا

٦١٨ ـ وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ   وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَه

قوله: (فلا يغير ما بقي عن شيء مما كان عليه قبل الحذف)، أورد[2] عليه ما كان مدغماً في المحذوف بعد ألف. فإنها[3] كان له حركة أصلية حرك بها، نحو: مضار وتحاج، تقول: يا مضار بالكسر إن كان اسم فاعل، وبالفتح إن كان اسم مفعول، و: يا تحاج بالضم؛ لأن أصله: تحاجج، وإن كان أصله السكون حرك بالفتح نحو: اسحار: اسم لنبت تقول فيه: يا اسحار بفتح الراء.

قوله: (كما في نحو: أدلٍ وأجرٍ) جمع دلو وجرو، وإنما امتنع على المذهب الثاني فيما ذكره يا ثمو؛ لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، وخرج بالاسم الفعل، نحو: يدعو وبـ(المعرب) المبني نحو هو وبـ (الضم) نحو: دلو وعزو، وبـ (اللزوم) نحو: هذا أبوك.

قوله: (صَمَيَان)[4]: هو التقلب والتوثب، ويقال: رجل صميان، أي: شجاع.

قوله: (وعلاوة)[5]: هي ما علي به على البعير بعد تمام الوقر، أو علق عليه نحو السقاء.

---

(١) في (ج): وسيبويه.

(٢) أورده المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٢٥.

(٣) في (ج): (فإنه إن).

(٤) «لسان العرب» (صمى) ٧/٤١٥.

(٥) «لسان العرب» (علو) ٩/٣٨٢.

٦١٩ ـ وَلاَضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُوْنَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

قوله[١]: (فمن ذلك قول امرئ القيس: لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره[٢].

طريف بن مال ليلة الجوع والخصر).

(طريف) خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره (نعم الفتى) والشاهد في (ابن مال)، و(تعشو)، أي: تسير في العشاء، أي: الظلام. والضمير في (ناره) للفتى أو لطريف على الإعراب الثاني؛ لأنه مقدم حكماً، و(الخَصَر)[٣] بمعجمة فمهملة مفتوحتين: شدة البرد، وما وقع في «شرح الشواهد الصغرى» للعلامة العيني من أنه بمهملتين، سهو.

قوله (وأنشد:

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما[٤]

قاله جرير، و(رماما)[٥] خبر (أضحت) جمع: رمة بالضم، وهي: القطعة البالية من الحبل، وقيل: جمع رميم، و(شاسعة)، أي: بعيدة، و(أماما) اسم (أضحت) الثانية، وفيه الشاهد: حيث رخم في غير النداء

---

(١) قال ابن الناظم: (قد يضطر الشاعر فيرخّم ما ليس منادى، لكن بشرط كونه صالحًا لأن يُنادى...).

(٢) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (١٤٢)، «الكتاب» ٢/٢٥٤، «تذكرة النحاة» (٤٢٠)، «الدرر» ١/٣٩٧، «شرح التصريح» ٢/١٩٠، «المقاصد النحوية» ٤/٢٨٠.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/١٠٩، «شرح الأشموني» ٣/٧٨، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٧٠، «همع الهوامع» ٢/٧٥.

(٣) «لسان العرب» (خصر) ٤/١٠٩.

(٤) البيت لجرير في «ديوانه» (٥٠٢)، «الكتاب» ٢/٢٧٠، «خزانة الأدب» ٢/٣٦٥، «شرح التصريح» ٢/١٩٠، «المقاصد النحوية» ٤/٢٨٢، ٣٠٢.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ١/٣٠٣، «أوضح المسالك» ٣/١١٠، «شرح عمدة الحافظ» (٣١٣).

(٥) «لسان العرب» (رمم) ٥/٣٢٣.

للضرورة؛ إذ أصله: أمامة اسم امراة، وعلى رواية المبرد: وما عهد كعهدك يا أمام. لا شاهد فيه.

قوله (وأنشد سيبويه أيضًا:

إِنَّ ابْـنَ حَـارِثَ إِنْ أَشْـتَـقْ لـرؤيـتـه　　　أو أمتدحه فإن الناس قد علموا)[1]

قاله قيس بن قمناء التميمي، والشاهد في أوله.

قوله (ومن ههنا خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول الراجز:

قـواطنًا مـكـة مـن وُرْقِ[2] الـحَـمِـي)

تقدم بيانه في إعمال اسم الفاعل، وروي بدل (قواطنًا): أوالفًا، وهو ما حكاه الشارح ثَمَّ، والشاهد في (الحمي) إذ أصله الحمام، فقيل: إنه رخمه؛ للضرورة، وخطئ بأنه لا يصلح للنداء فليس من الترخيم، وإنما حذفت الميم، وقلبت الألف ياء، والفتحة كسرة، كما مر ثم أيضًا[3].

□ □ □ □ □ □

(١) البيت لابن قمناء في «الكتاب» ٢٧٢/٢، «الدرر» ٣٩٨/١، «شرح التصريح» ١٩٠/٢، «المقاصد النحوية» ٢٨٣/٤، «شرح أبيات سيبويه» ٥٢٧/١.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٣٥٤/١، «شرح الأشموني» ٨٠/٣، «همع الهوامع» ٧٦/٢.
(٢) ورد بهامش (ب): وُرْق بضم الواو جمع ورقاء.
(٣) ساقطة من (ب).

الاختصاص

٦٢٠ ـ الاِخْتِصَاصُ كَنِداءٍ دُوْنَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا
٦٢١ ـ وَقَدْ يُرَى ذَا دُوْنَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

***

الاختصاص

هو ما جيء به على صورة هي لغيره؛ توسعاً كما يرد الخبر بصيغة الطلب وعكسه كما بينه الشارح، والباعث على الاختصاص: فخر أو تواضع أو زيادة بيان، والمخصوص: اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشاركه فيه غيره، وذلك الاسم ثلاثة أنواع ـ كما نبه عليها الشارح بعد:

الأول: أيها وأيتها[1]، نحو: (أنا أفعل كذا أيها الرجل)، و(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)[2]، و(أيها) مبنية على الضم، ويلزم وصفها باسم جنس معرف بـ(أل) واجب الرفع على ما مر في النداء.

---

(١) من «شواهد الكتاب» ٢/٢٣٢.

(٢) من «شواهد الكتاب» ٢/٢٣٢، «أوضح المسالك» ٣/١١١، «شرح التصريح» ٢/١٩٠.

الثاني: المعرف بـ(أل) كقولهم: (نحن العرب أقرى الناس للضيف)[1].

الثالث: المعرف بالإضافة إلى المعرف بـ(أل)، نحو: «**نحن**[2] **معاشر الأنبياء لا نورث**»[3].

قوله: (ومن ذلك)، أي: من استعمال الخبر بلفظ الطلب، وإنما فصله بـ (من) لأنه ليس بطلب حقيقة، بل يشبهه، فقوله: (بلفظ النداء)، أي: بلفظ كلفظ[4] النداء بقرينة كلامه الآتي.

وقول الناظم: (كنداءٍ دون يا)، ولو قال: ومن هذا، بدل قوله (ومن ذلك) كان أوضح.

قوله: (غير مقيد بمحل إعراب)، أي: بل قد يكون في محله، نحو: ارجوني أيها الفتى؛ إذ جملة الاختصاص فيه حال، وقد لا تكون في محله نحو: نحن العرب أسخى من بذل، إذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدأ والخبر فلا محل لها من الإعراب.

قوله: (ومع ذلك فهو مخالفه من ثلاثة أوجه... إلى آخره)، قال المرادي[5]: قلت: **ووجه رابع** وهو: أن (أيا) توصف في النداء باسم

---

(١) من «شواهد الكتاب» ٢/٢٣٤، «أوضح المسالك» ٣/١١١، «شرح التصريح» ٢/١٩١، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٧٣.

(٢) في هامش الأصل: قال الحفاظ: (نحن) غير موجود، وإنما الموجود في «السنن الكبرى» لأبي داود: «**إنا معاشر الأنبياء لا نورث**».

(٣) الحديث من شواهد «أوضح المسالك» ٣/١١١، «شرح التصريح» ٢/١٩١، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٧٣.

أخرجه البخاري في كتاب السنة، باب: فرض الخمس، الحديث ٢. وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد، باب قول النبيّ ﷺ: «**لا نورث، ما تركناه فهو صدقة**»، حديث ٧٥٩/٥٢.

(٤) في (ج): (كلفظك).

(٥) انظر: «توضيح المسالك» ٢/٢٣٣.

الإشارة بخلافه هنا. **ووجه خامس** وهو: أن المازني أجاز نصب صفة (أي) في النداء، وهنا يجب الرفع بلا خلاف، وزاد ابن هشام[1] على ذلك أشياء أخر.

قوله: (ولا يبتدأ به في الكلام)، أي: بل إنما يقع في أثنائه أو بعد تمامه، كما مثل لهما الناظم.

□ □ □ □ □ □

---

(۱) قال ابن هشام في «أوضح المقاصد» ۱۱۱/۳ ـ ۱۱۲: (الثالث: أنه يشترط أن يكون المقدّم عليه اسمًا بمعناه، والغالبُ كونهُ ضمير تكلّم، وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم بكَ اللّهَ نرجو الفضلَ.
والرابع والخامس: أنه يقلّ كونهُ عَلَمًا، وأنّه ينصب مع كونه مفردًا...).

التحذير والإغراء

٦٢٢ ـ إِيَّاكَ والشرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ
٦٢٣ ـ وَدُوْنَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
٦٢٤ ـ إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كالضَّيْغَمَ الضيغم يَا ذَا السَّارِي

* * *

التحذير والإغراء

التحذير: يكون بثلاثة أشياء: بـ(إياك) وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، نحو: (نفسك والأسد)، وبذكر المحذر منه نحو: (الأسد)، وسيأتي بيانها في كلامه.

قوله: (يجب الاحتراز منه)، قال ابن هشام: (لا حاجة إليه).

قوله: (فهو)، أي: (إيَّا) كما صرح به بعد، وسكت عن المحذر منه؛ لأن فيه تفصيلاً؛ لأنه إن كان بعطف ـ ولا يكون إلا بالواو ـ ففي ناصبه خلاف يأتي بيانه، أو بدونه، فيجوز جره بـ(من) ونصبه بإضمار، فعل آخر جائز الإضمار أو بفعل يتعدى إلى مفعولين، كما أشار إليه الشارح بقوله بعد، (تقديره: احذر الأسد، فالقول بأنه لا يحذف العاطف بعد (إياك) إلا والمحذر مجرور بـ(من) نحو: إياك من الشر منتقد قوله: (نحو: إياك

والشر) أصله[1]: احذر تلاقي نفسك والشر، ثم حذف الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول، وأنيب عنه الثاني، ثم الثاني وأنيب عنه ما أضيف هو إليه، فانتصب وانفصل. وقيل[2]: أصله: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك، وعليهما فهو من عطف المفردات، وقيل[3]: إنه منصوب بفعل آخر مضمر، فهو من عطف الجمل، والحق جواز كل من الأمرين.

قوله: (فإياك، إياك المراء)[4]، تمامه: فإنه إلى الشر دعاء، وللشر جالب، والشاهد فيه ظاهر، و(المراء): المجادلة.

قوله: (كان المحذر منصوبًا)، سكت عن المحذر منه هنا، كما سكت عنه في التحذير بـ(إيا) لما مرَّ ثم فيما يظهر.

قوله: (رأسك رأسك)، فيه تنبيه على أنه قد يكتفي بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه، كعكسه الآتي في كلامه، وسيأتيان معاً في كلامي.

قوله: (في مثال التكرار نحو: الأسد الأسد)، وهو معنى قول النظم: (كالضيغم الضيغم).

٦٢٥ ـ وَشَــذَّ إِيَّــاي وَإِيَّــاهُ أَشَــذْ وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

قوله[5]: (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب)، أي: نحني عن حذف الأرنب، ونحو أنفسكم عن حذف الأرنب. أي: هذا أصله، فاكتفى منه أولاً

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢٣٤، «شرح الأشموني» ٣/٨٥، «همع الهوامع» ٢/٢٢.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٣٤: (وهذا مذهب أكثر النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور).

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٣٤: (وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أنَّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمر. فهو عندهم من قبيل عطف الجمل).

(٤) وهو للفضل بن عبدالرحمٰن في «خزانة الأدب» ٣/٦٣، وله أو للعرزبي في «حماسة البحتري» (٢٥٣)، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٢٤، «الخصائص» ٣/١٠٢، «شرح الأشموني» ٣/٨٥، «شرح التصريح» ٢/١٢٨، «شرح المفصل» ٢/٢٥، «المقاصد النحوية» ٤/١١٣، ٣٠٨، «المقتضب» ٣/٢١٣.

(٥) قال ابن الناظم ١/٤٣٣: (وشذَّ التحذير بـ«إياي»...).

بذكر المحذر، وهو: إياي، وثانيًا بذكر المحذر منه، وهو: أن يحذف أحدكم الأرنب، والقول المذكور قول[1] عمر رضي الله عنه.

قوله[2]: (فإياه وإيا الشواب)، أي: فليباعد نفسه عن النساء الشواب وليباعدهن عنه، أو فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب.

٦٢٦ ـ وَكَمُحَذِّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

قوله: (كقول الشاعر:

أخاك، أخاك إن من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ)[3]

قاله مسكين الدارمي[4]، والشاهد فيه ظاهر، والهيجاء: الحرب، يمد ويقصر، وهو هنا بالقصر.

قوله: (إن المكرر قد يرفع في التحذير والإغراء) مثله فيهما المتعاطفان، كما أشار إليه بكلام الفراء[5]، ولو ذكر قبله المتعاطفين مع

---

(١) وهو من «شواهد الكتاب» ٢٧٤/١، «أوضح المسالك» ١١٣/٣، «شرح التصريح» ١٩٤/٢، «شرح ابن عقيل» ٢٧٥/٢.
وتمامه: لِتُذَكَّ لكم الأسلُ والرِّماحُ والسِّهامُ، وإيايَ وأن يحذِفَ أحدكم الأرنب).

(٢) قال ابن الناظم ٤٣٣/١: (وأشذُّ منه قول بعضهم...).

(٣) وهو من «شواهد الكتاب» ٢٧٩/١، «أوضح المسالك» ١١٣/٣، «شرح التصريح» ١٩٤/٢، «شرح ابن عقيل» ٢٧٥/٢، «الإنصاف» ٦٩٧/٢.

(٤) البيت في «ديوانه» (٢٩)، «خزانة الأدب» ٦٥/٣، «الدرر» ٣٦٩/١، «شرح أبيات سيبويه» ١٢٧/١، «شرح التصريح» ١٩٥/٢، «المقاصد النحوية» ٣٠٥/٤، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال (٢٦٩).
وبلا نسبة في «الكتاب» ٢٥٦/١، «الإنصاف» ٤٦٥/٢، «أوضح المسالك» ١١٥/٣، «الخصائص» ٤٨٠/٢، «الدرر» ٣٩٠/٢، «همع الهوامع» ٢٦/٢.

(٥) قال ابن الناظم ٤٣٤/١: (قال الفراء في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ نصب الناقة على التحذير، وكل تحذير فهو نصب. ولو رفع على إضمار هذه ناقة لجاز. فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير.
انظر: «معاني القرآن» للفراء ٢٦٨/٣، «ارتشاف الضرب» ٤٨٠/٣.

المكرر، كان أظهر في الاستدلال به. مثال المكرر في التحذير: الأسد، الأسد، وفي الإغراء: السلاح، السلاح. ومثال المتعاطفين في التحذير: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وفي الإغراء: السلاح والخيل، وأنشد:

إن قـومـاً مـنـهـم عـمـيـر وأشـبـا ه عـمـيـر مـنـهـم الـسـفـاحُ
لـجـديـرون بـالـلـقـا إذا قـا ل أخو النجدة السلاح السلاحُ[1]

(لجديرون)، أي: لحريون، خبر (إن)، و(السلاح) مقول القول. وفيه الشاهد؛ إذ أصله: خذ السلاح، ثم حذف الفعل، ورفع (السلاح) خبرًا المبتدأ محذوف، و(النجدة) ـ بكسر النون: الشجاعة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) البيتان بلا نسبة في «الدرر» ٣٦٩/١ ـ ٣٧٠، «شرح الأشموني» ٨٨/٣، «المقاصد النحوية» ٣٠٦/٤، «همع الهوامع» ٢٧/٢، «الخصائص» ١٠٢/٣.

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ   هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

***

أسماء الأفعال والأصوات

قوله: (ومه بمعنى اكفف) صحيح على ما قيل: إنه سمع في اكفف: إنه يتعدى ولا يتعدى، وبه يرد قول المرادي[(١)]: مه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف؛ لأنه متعد، ومه لا يتعدى، ولو سلم ما قاله فلا نسلم أنه يمتنع تفسير غير المتعدي بالمتعدي وبالعكس، كما لا يمتنع أن يكون أحد المترادفين متعديًا، والآخر بخلافه، والموقع له في ذلك قولهم: اسم الفعل يعمل عمل فعله، ولعلهم جروا فيه على الغالب، أو أنه يعمل عمل فعله، وإن[(٢)] ساواه في التعدي وغيره.

قوله: (كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة)، أي: غير معمولة للاسم والفعل، وإلا فالأفعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم.

---

(١) «توضيح المقاصد» ٢/٢٤١.

(٢) في (ج): (وإن) بدون الواو.

قوله: (بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللفظ بالفعل)، أي: وبخلاف الصفات، نحو: أقائم الزيدان؟

٦٢٨ - وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ ... وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

قوله[١]: (أغر) مِن أغريت. قال الجوهري[٢]: وإذا أغريته بالشيء قلت: ويها.

قوله: (وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل) هو بمعنى الأول متعد بنفسه، وبمعنى الثاني متعد بعلى، وبمعنى الثالث متعد بالباء أو بإلى، وسيأتي ذلك بدون ذكر (إلى) في كلامه.

قوله: (وقاس عليه الأخفش)، أي: فقال[٣]: قرطاس[٤] وسرهاف ودحراج، قياسًا على قرقار.

قوله: (ووشكان وسرعان) كل منهما مثلث الأول.

٦٢٩ - وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

٦٣٠ - كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

قوله: (أو حرف جر مع مجروره) ليوافق كلام غيره، ويحتمل إبقاؤه

---

(١) قال ابن الناظم (٤٣٥) (وَوَيْهًا بمعنى أَغْرِ).

(٢) «الصحاح» (غرو) ١٩٧/٢.

(٣) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٢٢٩٠/٥: (وأما ما جاء على (فَعْلَال) فَسُمع من كلامهم: قرْقَار، وعَرْعَار، وجَرْجَار، وهي عند سيبويه والأخفش من فَعْلَل التي هي فعل، وقاس عليها الأخفش، فأجاز قَرْطَاس وأَخْرَاج من قَرْطَس وأَخْرَج، ومَنَعَ سيبويه من القياس على ذلك.
وذهب أبو العباس إلى أنَّ قَرْقار وعَرْعَار ليسا من (قَرْقَر). ولا (عَرْعَر) وأنكر أن يكون اسم فعلٍ مسموعًا من رباعي، و(قَرْقار) عنده حكاية عن صوت الرعد كما قال الشاعر:
يُمْنَاه واليُسرى على الثَّرثارِ ... قالت له ريحُ الصَّبَا قَرْقَارِ
وانظر: «شرح الأشموني» ٩٢/٣.

(٤) في (ج): وقرطاس.

على ظاهره، وإن كان ذكر المجرور شرطًا؛ لاختلافهم في كاف[١] (عليك) وأخواته، في أنها في محل نصب أو محل رفع أو محل جر، وهو مذهب البصريين، وهو الصحيح؛ لأن الأخفش، روى عن عرب فصحاء: (على عبدالله زيدًا)، بجر عبدالله، فتبين أن الضمير مجرور المحل، وذهب ابن بابشاذ[٢] إلى أنها حرف خطاب، فلا محل لها من الإعراب، وبما نقله الأخفش عُلِمَ وَهْمُ مَنْ فَهِمَ أن (عليَّ) في: علي عبدالله، جارة لياء المتكلم لا لـ(عبدالله)، حتى بنى عليه أن (عبدالله) عطف بيان أو بدل من الياء.

قوله: (بمعنى تنحَّ)[٣]، قياس ما قبله وما بعده، وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر، فيقال: نحني، وفي نسخة: انتح[٤]، بالأمر، وعليها لا إشكال.

قوله: (وله)، أي: لرويد في حالة استعماله في الأمر استعمالان؛ لئلا يتكرر ثانيهما: الآتي في كلامه، لو جعل خبرًا مع ما مر فيه.

قوله: (نحو: رويد زيد)، أي: أمهل كإمهال زيد، وهو مثال للمضاف، ومثال المنون: رويدًا (زيدًا)[٥] كما في نسخة، أي: أمهل زيدًا.

قوله: (وغير مضافة)، أي: بلا تنوين؛ لأنها لا تنون، كما نبه عليه بعد.

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢٤٤، «شرح الأشموني» ٣/٩٧ ـ ٩٨، «همع الهوامع» ٣/١٠٩، «الارتشاف» ٥/٢٣١٠.

(٢) طاهر بن أحمد بن باب شاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم.
كان له حلقة اشتغال بجامع مصر ثم تزهد وانقطع. مات سنة تسع وستين ـ وقيل: أربع وخمسين وأربعمائة. من تصانيفه: «شرح جُمل الزجاجي»، «المحتسب في النحو»، «شرح النخبة»، وغير ذلك.
«بغية الوعاة» ٢/١٨ ـ ١٩.

(٣) في (ج): (أتنحى).

(٤) في (ج): (التجئ).

(٥) ساقطة من (ب).

٦٣١ ـ وَمَا لما تَنُوبُ عَنه مِنْ عَمَلْ   لَـهَا وَأَخِّرْ مَا لِـذِي فِـيهِ الْـعَمَـلْ

قوله: (ما هو في معنى المتعدي) جروا فيه على الغالب، أو مرادهم: (الغالب)[1] المتعدي دائمًا؛ لئلا يرد مه، فإنه لا ينصب مع أنه في معنى المتعدي، وهو اكفف على ما مر.

تنبيه:

في (عليك) ونحوه ضمير رفع مستتر، هو الفاعل كما علم من كلام الشارح[2]، وصرح به غيره.

٦٣٢ ـ واحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ   مِـنْـهَـا وَتَـعْـرِيـفُ سِـوَاهُ بَـيِّـنُ

قوله: (فما تجرد من التنوين معرفة) المراد بالتعريف هنا تعريف (أل) الجنسية، فالمراد في (صه) مثلاً بالمعرفة الإشارة إلى حقيقة السكوت والنكرة الإشارة إلى فرد من أفرادها.

قوله: (في أسماء الأصوات كهلا للخيل)، أي: لزجرها، وقد يستحث بها العاقل لتنزيله منزلة غيره. كقول النابغة: ألا حييا ليلى وقولا لها هلا.

٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ   مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ   وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ

قوله: (وهيد، وهيد) بفتح الهاء في الأول وكسرها في الثاني وفتح الدال فيهما، (وهاد وعاه) بكسر آخرهما.

قوله: (وحوب) بالمهملة وتثليث الباء أو بالجيم وبالمثناة الفوقية على

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قال ابن الناظم (٤٣٦): (في الدلالة على معنى الفعل وتحمل ضمير الفاعل). وقال الأشموني في شرحه ٩٨/٣: (فمع كل واحدٍ من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية...). وانظر: «همع الهوامع» ١٠٢/٣، «الارتشاف» ٢٣١٠/٥.

ما سيأتي في الشعر، لكن الأول لزجر الإبل، والثاني لدعائها لورودها الماء.

قوله: (وحابي وهاب) كما في نسخة بكسر آخرهما (وهيج) هو بكسر الهاء مع إسكان الجيم وكسرها.

قوله: (للبعير) مشكل؛ لأن البعير يشمل الذكر والأنثى، وقد ذكر قبله للإبل الشاملة لهما ألفاظًا غير ما ذكره هنا للبعير، فالوجه أن يقال: أن (هيج وعاج وحل) للناقة. وبها عبر في «التسهيل»[1]، وأن (هاب[2]، وجاه) كما في نسخة للذكر من الإبل، وإن عبر عنه في «التسهيل» بالبعير في مقابلة الناقة.

قوله: (وإس وهس) بكسر أولهما مع فتح آخرهما وكسره وتشديده فيهما، و(هج) بفتح أوله مع كسر ثانيه وإسكانه وتشديده فيهما. و(هج) الثاني بفتح أوله مع إسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما. و(وح) بإسكان المهملة، و(عيز) للعنز بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره.

قوله: (كاو للفرس) الذي روي بخط أبيه أو بالمد وضم الواو، و(دوه) بفتح المهملة أكثر من ضمها، وسكون الواو وكسر الهاء.

قوله: (والربع هو الفصيل ينتج في الربيع، وهو أول النتاج) قاله الجوهري[3].

قوله: (وبس) هو بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها.

قوله: (وجئ للإبل الموردة)، أي: لدعائها لتشرب.

قوله: (وتاء للتيس المنزى)، أي: الذي يراد إنزاؤه على الأنثى.

قوله: (ونخ) هو بكسر النون وإسكان الخاء مخففة ومشددة.

قوله: (المناخ)، أي: الذي يراد إناخته.

---

(١) «التسهيل» (٢١٣).

(٢) في (ب): حاب.

(٣) «الصحاح» (ربع) ١/٤٦٠.

قوله: (وهدع لصغار الإبل المسكنة)، أي: التي يراد تسكينها من نفارها.

قوله: (وتشؤ) هو بضم التاء مع فتح الشين وضمها وهمز ساكن آخره.

قوله: (ودج للدجاج) هو بفتح الدال، وإسكان الجيم مخففة.

قوله: (وقوس) هو بضم القاف وكسر السين.

قوله: (وماء للظبية) أي: لحكاية صوتها إذا دعت ولدها، وهو بالمد والهمز. وقال الرضي[1]: إن ميمه ممالة، وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الألف.

قوله: (وشيب) بكسر الشين والباء (وعيط) بكسر أوله مع كسر آخره وفتحه، وكذا (إيلخ) بالخاء المعجمة.

وقوله: (للمتلاعبين)، أي: لحكاية ما يظهر من الأصوات واللغط بينهم.

قوله: (وخاز باز) اسمان جعلا اسمًا واحدًا وبنيا على الكسر وكذا (خاق باق) و (قاش ماش).

قوله: (للقماش)، أي: لصوته إذا طوي، فقوله: (كأنه سمي باسم صوته) غير مناسب، وكأنه أراد بيان[2] المناسبة بين اسم الشيء واسم صوته في الحروف.

قوله: (وقد تقدمت العلة في ذلك)، أي: وهي كون المذكورات عاملة غير معمولة.

---

(١) «شرح الرضي» ٢/٨٢.

(٢) ساقطة من (ج).

قوله: (قال الشاعر:

دَعَاهُنَّ رِدفي فَارْعَوَيْنَ لصوته كما رُعْتَ بالجَوْتِ الظِّمَاءَ الصَّوَادِيَا)[1]

الردف: الرديف، وهو فاعل (دعا). (فارعوين)، أي: الإبل، أي: رجعن وفزعن. و(ما) مصدرية. و(رعت) من الروع[2]، أي: الفزع. والشاهد في، قوله: (بالجوت) حيث أعرب بالكسر، وبني على الفتح، وهو بالمهملة والموحدة: لفظ يزجر به الإبل، ويقال بالجيم، والمثناة الفوقية واستصوب. و(الظماء) بكسر الظاء المعجمة جمع ظمئ، من ظمئ يظمأ إذا عطش، و(الصوادي) جمع صادية، من الصدى، وهو العطش أيضًا.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) البيت لعريف القوافي في «خزانة الأدب» ٣٨١/٦، «المقاصد النحوية» ٣٠٩/٤، وبلا نسبة في «شرح التصريح» ٢٠٢/٢، «شرح المفصل» ٧٥/٤.

(٢) «لسان العرب» (روع) ٣٧١/٥.

نُونَا التَّوْكِيدِ

٦٣٥ ـ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا   كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا
٦٣٦ ـ يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا   ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا امَّا تَالِيَا
٦٣٧ ـ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا   وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لاَ
٦٣٨ ـ وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا   وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

***

نونا التوكيد

قوله: (ونظَّرهما)[1]، أي: مثَّلهما. قوله: (والمضارع المستقبل) وهو قوله: (ويفعل آتيا)، أي: مستقبلاً، فهو شرط في الثلاثة بعده. وعليه فلا يقال في الطلب: ليقومن زيد الآن، كما يؤخذ من قوله بعد أن النون مختصة بالمستقبل، وبذلك علم أن قوله بعد في مثال الأمر بالمضارع ليقومن زيد. مقيد بالاستقبال، وأن قول النظم (مستقبلاً) تكملة وتأكيد، ويجوز أن يكون هو الشرط في (يفعل) بأقسامه. وأن قوله: (آتيا) ليس معناه مستقبلاً، بل معناه أن يفعل. شرطه أن يأتي ذا طلب إلى آخره، (فآتيا) عامل في (ذا طلب).

---

(١) في (ج): نظيرهما.

قوله: (أو تحضيضًا) مثله العرض.

قوله: (كقول الشاعر:

هلا تَمنُّنْ بِوَعْدٍ غير مخلِفَةٍ   كما عهدتك في أيام ذي سلم)[1]

الشاهد في قوله: (تمنن) وأصل (تمنن) قبل دخول نون التوكيد (تمنين) فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفًا، فالتقى ساكنان الياء والنون، فحذفت الياء. و(ذي سلم) اسم موضع بالحجاز.

قوله: (أو متمنّيًا)[2] كقول الآخر:

فليتك يوم الملتقى ترينني   لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم)[3]

الشاهد في (ترينني) حيث أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد التمني، و(كي) بمنزلة أن المصدرية معنى وعملاً. و(هائم)، أي: عاشق.

قوله: (أو استفهامًا كقول الآخر:

وهل يمنعني ارتيادي البلا   د من حذر الموت أن يأتين)[4]

قاله الأعشى، والشاهد في أوله، و(ارتياد البلاد): الطواف بها و(أن يأتين)، أي: من إتيان الموت.

---

(١) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٢٩/٣، «الدرر» ٢٣٥/٢، «شرح الأشموني» ١١٠/٣، «شرح التصريح» ٢٠٤/٢، «المقاصد النحوية» ٢٢/٤، «همع الهوامع» ٦١٢/٢، «الارتشاف» ٦٥٤/٢.

(٢) في (ج): تمنيًا.

(٣) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٢٣٥/٢، «شرح الأشموني» ١١٠/٣، «شرح التصريح» ٢٠٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٢٣/٤، «همع الهوامع» ٦١٢/٢، «الارتشاف» ٦٥٤/٢.

(٤) البيت للأعشى في «ديوانه» (٦٥٠)، «الكتاب» ١٨٧/٤، «الدرر» ٢٣٦/٢، «شرح المفصل» ٤٠/٩، ٢٨٦، «المقاصد النحوية» ٣٢٣/٤.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١١١/٣، «همع الهوامع» ٦١٢/٢، «الارتشاف» ٦٥٤/٢.

قوله: (وقوله) - أي: وكقوله -:

أفبعد كندة تمدحن قبيلا[1]، أي: جماعة، ثلاثة[2] فأكثر.

والشاهد في (تمدحن) حيث أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد الاستفهام.

قوله: (وقوله:

فأقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعِيَنا حتى نرى كيف نفعلا)[3]

الشاهد في آخره، حيث أكد بالنون الخفيفة؛ لوقوعه بعد الاستفهام، ثم أبدلت النون ألفًا للقافية و(نبتحث) جواب الأمر، أي: نفتش. عن (مساعينا)[4]، أي: فضائلنا ومآثرنا.

قوله: (وقد يخلو من التوكيد بهما كما في قوله:

فإما تَرَيْني ولي لَمَّة فإن الحوادث أودى بها)[5].

قاله الأعشى ميمون بن قيس، من قصيدة مدح بها رهط قيس بن معدي كرب، ويزيد بن عبد المدان الحارثي. وأما أصله: إن ما، فـ(إن) شرطية، و(ما) زائدة، أي: فإن تريني، (ولي لمة) جملة حالية، واللمة شعر الرأس دون الجمة، والشاهد في (إما تريني) حيث ترك فيه نون التوكيد بعد

---

(١) صدر البيت: قالت فطيمة حَلِّ شِعْرَك مِدْحة.
وهو لامرئ القيس في «ديوانه» (٢٥٨).
والمقنع في «الكتاب» ٥١٤/٣.
وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٣٨٣/١١، ٣٨٤، «الدرر» ٢٣٦/٢، «شرح الأشموني» ١١١/٣، «شرح التصريح» ٢٠٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٤٠/٤، «همع الهوامع» ٦١٢/٢.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت للنابغة الجعدي في «شرح أبيات سيبويه» ٢٥١/٢.

(٤) وبلا نسبة في «الدرر» ٢٣٧/٢، «شرح الأشموني» ١١٢/٣، «المقاصد النحوية» ٣٢٥/٤، «همع الهوامع» ٦١٢/٢.

(٥) «لسان العرب» (سعى) ٢٧٢/٦.

(إما) الشرطية و(أودى)[1]، أي: هلك، وهو يتعدى بالباء كما هنا، والمعنى أن الحوادث أهلكت اللمة، وإنما لم يقل أودت، ليوافق تأسيس القافية، وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي.

قوله: (وقول الآخر:

يا صاح إما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي)[2]

(صاح) منادى مفرد مرخم، والشاهد في (تجدني) مثل الذي قبله. والجدة[3]: السعة في المال، و (الخلان) جمع خليل، والشيم: جمع شيمة، وهي الخلق والطبيعة.

قوله[4]: (إن كان غير مقرون بحرف تنفيس)، حقه أن يقول: كغيره إن كان غير مفصول؛ ليخرج نحو: والله لقد أظن زيدًا منطلقًا. فلا يؤكد بالنون.

قوله: (ومنع البصريون هذا الاستعمال) أي: قولك: (والله ليفعل زيد الآن).

قوله: (ويشهد لهم قراءة ابن كثير ﴿لأقسم بيوم القيامة﴾[5] [القيامة: ١] من منع الإقسام على فعل الحال أول ذلك على إضمار مبتدأ، أي: لأنا أقسم.

---

(١) البيت للأعشى في «ديوانه» (٢٢١)، «الكتاب» ٤٦/٢، «خزانة الأدب» ٤٣١/١١، ٤٣٢، ٤٣٣، «شرح أبيات سيبويه» ٤٧٧/١، «شرح المفصل» ٩٥/٥، «المقاصد النحوية» ٤٦٦/٢، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٧٦٤/٢، «أوضح المسالك» ٣/، «شرح الأشموني» ١١٦/٣، «شرح المفصل» ٦/٩.

(٢) «لسان العرب» (ودي) ٢٦٠/١٤.

(٣) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٤٣١/١١، «شرح الأشموني» ١٢٨/٣، «شرح التصريح» ٢٠٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٩٩/٤.

(٤) «لسان العرب» (وجد) ٢١٤/٢.

(٥) قال ابن الناظم ٤٤١/١: (وأما جواب القسم: فإذا كان مضارعًا مثبتًا مستقبلًا وجب توكيده باللام والنون معًا إن كان غير مقرون بحرف تنفيس...).

قوله: (وقول الشاعر أنشده الفراء:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع)[1]

الشاهد في (ليعلم) فهو كقوله تعالى (لأقسم بيوم القيامة) على قراءة ابن كثير.

قوله: (ما الزائدة دون إن) خرج به ما الزائدة بعد (أن)، وتقدم حكمها.

قوله[2]: (فمن ذلك قولهم: بعين ما أرينك)[3]، يقال: (ما أرنيك)[4] لمن أمِرَ بشيء افعل هذا كأني أراك؛ حثًا على ترك البطء، فيعبر عنه: بعين ما أرينك.

قوله: (وقولهم في المثل: ومن عضةٍ ما ينبتن شكيرها)[5]، حقه أن يقول: وقوله، أي: الشاعر فإن ذلك شعر صدره.

إذا مات منهم ميت سَرَقَ ابنه.

---

(١) انظر «الإتحاف» (٤٢٨).
وهي من شواهد «أوضح المسالك» ١٢٦/٣، «شرح التصريح» ٢٠٣/٢.

(٢) البيت للكميت بن معروف في «الديوان» (١٧٢)، «خزانة الأدب» ٦٨/١٠، ٧٠، ٣٣١/١١، «معاني القرآن» للفراء ٦٦/١، ١٣١/٢.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١١٥/٣، «شرح التصريح» ٢٥٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٢٧/٤.

(٣) قال ابن الناظم ٤٤١/١: (أما توكيده بعد (ما) الزائدة فله شيوع في الكلام ما لم يتقدمها (رب) من...).

(٤) من «شواهد الكتاب» ٥١٧/٣، «شرح المفصل» ٥/٩، وابن عقيل ٢٨٤/٢، وهو من الأمثال في «مجمع الأمثال» ١٠٠/١، «جمهرة الأمثال» ٢٣٦/١.

(٥) ساقطة من (ج).
البيت بلا نسبة في «الكتاب» ٧١٥/٣، «أوضح المسالك» ١٣٢/٣، «خزانة الأدب» ٢٢/٤، ٢٨١/٦، «شرح الأشموني» ١١٧/٣، «شرح التصريح» ٢٠٥/٢، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٦٤٣)، «شرح المفصل» ١٠٣/٧، «الارتشاف» ٦٥٩/٢، «شرح الكافية الشافية» ١٤٠٧/٣، وهو من الأمثال في «مجمع الأمثال» ٧٤/٢، «فصل المقال» (٢٢٠).

يضرب به المثل لمن كان أصلاً تفرع منه غيره، والمعنى إذا مات الأب يسرق ولده شخصه، فيصير كأنه هو. والعضة[١]: كل شجر عظيم له شوك، والشكير[٢]: ما ينبت حول الشجر من أصله، والشاهد في (ينبتن) حيث أكد بالنون بعد (ما) الزائدة.

قوله: (وقول الشاعر: قليلاً به ما يحمدنك وارث)[٣] قاله حاتم الطائي، وتمامه: إذا نال مما كنت تجمع مغنمًا. أي: إذا استولى على مالك، و(قليلاً) صفة لمصدر محذوف، أي: حمداً قليلاً، والضمير في (به) للمال في البيت قبله. والشاهد في (يحمدنك) مثل الذي قبله.

قوله: (فإن تقدمت على (ما) ربَّ لم يؤكد الفعل بعدها إلا فيما ندر من نحو قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ)[٤]

قاله جذيمة[٥] الأبرش. و(أوفيت)[٦]، أي: نزلت. و(العلم)[٧]: الجبل. و(في) بمعنى (على) والشاهد في (ترفعن) حيث أكد بالنون مع تقدم (ربَّ)

---

(١) «لسان العرب» (عضا) ٢٦٣/٩.

(٢) «لسان العرب» (شكر) ١٧١/٧.

(٣) البيت لحاتم الطائي في «ديوانه» (٢٢٣)، «الدرر» ٢٤٤/٤، «شرح التصريح» ٢٠٥/٢، «المقاصد النحوية» ٣٢٨/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٣٣/٣، «شرح الأشموني» ١١٧/٣، «همع الهوامع» ٦١٥/٢، والارتشاف» ٦٥٧/٢.

(٤) البيت لجذيمة الأبرش في «الكتاب» ٥١٨/٣، «خزانة الأدب» ٤٠٤/١١، «الدرر» ١٠١/٢، «الأزهية» (٩٤، ٢٦٥)، «شرح التصريح» ٢٢/٢، «المقاصد النحوية» ٣٤٤/٣، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١١٨/٣، «شرح المفصل» ٤٠/٩، «المقتضب» ١٥/٣، «همع الهوامع» ٦١٥/٢، «الارتشاف» ٦٥٨/٢.

(٥) جذيمة بن مالك بن مهم بن غنم التنوخي القضاعي (٣٦٦ق.هـ). ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق، وهو أول من غزا بالجيوش المنظمة وأول مَن عُملت له المجانيق للحرب من ملوك العرب، قتل والد الزبّاء، فقتله ثأرًا لأبيها.
«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ٦٥٩، «الأعلام» ١١٤/٢.

(٦) «لسان العرب» (وفي) ٣٥٩/١٤.

(٧) «لسان العرب» (علم) ٣٧٣/٩.

على (ما)، وهو نادر، وفاعله (شمالات) جمع شمال: وهي الريح التي تهب من ناحية القطب ومفعوله (ثوبي). وأفاد الشارح بما قاله أن قول الناظم: (وقل بعد ما) محله إذا لم يتقدمها (ربَّ) وأما إذا تقدمها (ربَّ) كان توكيد الفعل بعدها نادرًا. فقوله: (له[1] شيوع في الكلام)، هو بالنسبة لما شاركها في القلة، وإلا فهو قليل في نفسه.

قوله[2]: (لأن ربما تُصَيِّر الفعل بعدها ماضي المعنى)، تعليل لقوله: (لم يؤكد الفعل بعدها إلا فيما ندر).

قوله: (وأما توكيده بعد لم فنادر)، حمل قلته في كلام الناظم على الندور، بل نص سيبويه[3] على أنه ضرورة.

قوله: (قال الراجز:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما)[4]

قاله أبو حيان الفقعسي. ويحسبه، أي: الجبل؛ لأنه يصف جبلًا قد عمه الخصب وحفه النبات، والشاهد في: (يعلما) حيث أكده بالنون بعد (لم) وهو نادر ثم أبدل منها ألفاً للقافية.

---

(١) في (ج): فله.

(٢) قال ابن الناظم ٤٤٢/١: (وقولهم: «ربما يقولَنْ ذلك» حكاه سيبويه لأنَ ربما...).

(٣) قال سيبويه في «الكتاب» ٥١٦/٣: (شبهه بالجزاء حيث كان مجزومًا وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلاَّ في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى...).

(٤) الرجز للعجاج في «ملحق ديوانه» ٣٣١/٢.
وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في «خزانة الأدب» ٤٠٩/١١، ٤١١، «المقاصد النحوية» ٨٠/٤، ولمساور العبسي أو للعجاج في «الدرر» ٢٤٠/٢.
ولأبي حيان الفقعسي في «شرح التصريح» ٢٠٥/٢، «المقاصد النحوية» ٣٢٩/٤، أو للدبيري في «شرح أبيات سيبويه» ٢٦٦/٢.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٥١٦/٣، «الإنصاف» ٤٠٩/١، «أوضح المسالك» ١٣٤/٣، «رصف المباني» (٢٢٩)، «سر صناعة الإعراب» ٦٧٩/٢، «شرح الأشموني» ١١٨/٣، «شرح المفصل» ٤٢/٩، «توضيح المقاصد» ٢٥٣/٢.

قوله: (قال الشاعر:

فلا الجارة الدنيا لها تلحينها ... ولا الضيف فيها إن أناخ مُحَوَّلُ)[١]

قاله النمر بن تولب العتكي. و(الدنيا)، أي: القريبة صفة (الجارة)، و(لها): أي: جمرة اسم محبوبته، وهو حال، و(تلحينها) خبر (الجارة) إن ألغيت لا، وخبر (لا) إن أعملت عمل (ليس) من لحيته ألحاه[٢]: إذا لمته. وفيه: الشاهد حيث أكد بالنون بعد (لا) النافية، و(فيها) بمعنى (عنها) والضمير لجمرة وتقدير عجز البيت: ولا الضيف محول عنها إن أناخ، أي: نزل.

قوله:

من تثقفن منهم فليس بآيب ... أبدًا وقتل بني قتيبة شاف[٣]

الشاهد في: (تثقفن) حيث أكد بالنون وهو شرط لغير (إما)، وهو مأخوذ من ثقف إذا وجد. والآيب[٤]: الراجع.

قوله:

(مهما تشأ منه فزارة تعطكم ... ومهما تشأ منه فزارة تمنعا)[٥]

---

(١) البيت للنمر بن تولب في «ديوانه» (١٠٥)، «المقاصد النحوية» ٣٤٢/٤.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١١٩/٣، «توضيح المقاصد» ٢٥٥/٢، «الارتشاف» ٦٥٧/٢.

(٢) «لسان العرب» (لحى) ٢٥٨/١٢.

(٣) البيت لبنت مرّة بن عاهان في «خزانة الأدب» ٣٨٧/١١، ٣٩٩، «الدرر» ٢٤٤/٢، ولبنت أبي الحصين في «شرح أبيات سيبويه» ٢٦٢/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٣٥/٣، «شرح الأشموني» ١٢١/٣، «شرح التصريح» ٢٠٥/٢، «شرح ابن عقيل» ٢٨٥/٢، «المقتضب» ١٤/٣، «المقاصد النحوية» ٣٣٠/٤، «همع الهوامع» ٦١٥/٢، «الارتشاف» ٦٥٥/٢، «توضيح المقاصد» ٢٥٥/٢.

(٤) «لسان العرب» (أوب) ٢٩٤/١.

(٥) البيت للكميت بن معروف في «ديوانه» (١٩٠)، «الدرر» ٢٤٥/٢، «شرح أبيات سيبويه» ٢٧٢/٢، ونسبه سيبويه في «الكتاب» ٥١٥/٣ إلى عوف بن الخرع.
وللكميت بن ثعلبة في «خزانة الأدب» ٣٨٧/١١، «المقاصد النحوية» ٣٣٠/٤.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٢٢/٣، «همع الهوامع» ٦١٥/٢.

قاله الكميت بن معروف، وفاعل (تشاء) في الموضعين (فزارة)، والشاهد في (تمنعا) أصله تمنعن بنون التوكيد؛ لوقوعه خبرًا، ثم أبدلت النون ألفا للوقوف.

قوله: (قال الشاعر:

ليت شعري وأشعرنَّ إذا ما   قربوها منشورة ودعيت
ألي الفوز أم عليَّ إذا حُو   سبت؟ إني على الحساب مقيت)[1]

قاله الغساني اليهودي، يعني: ليتني أشعر. والشاهد في: (اشعرن) حيث أكد بالنون وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما، و(قربوها): أي: الصحيفة المذكورة في البيت قبله، و(منشورة) حال، وكذا (دعيت) بتقدير قد، وهمزة (ألي) للاستفهام، و(المقيت) الحافظ الشاهد.

قوله:

(أريت إن جاءت به أُمْلُودا   مرجلا ويلبس البرودا[2]
أقائلن أحضروا الشهودا)

قاله رؤبة، و(أريت) أصله أرأيت، والأملود[3] بضم الهمزة وبالمهملة: الناعم، والمرجل[4]: المزين، من رجلت شعره إذا سرحته، والشاهد في: (أقائلن) حيث أكد بنون التوكيد وهو اسم فاعل، والمعنى: هل أنتم قائلون.

---

(١) البيتان للسموءل بن عادياء في «ديوانه» (٨١)، «الدرر» ٢/٢٤٦، «المقاصد النحوية» ٤/٣٣٢، «شرح الأشموني» ٣/١٢٣، «همع الهوامع» ٢/٦١٦.

(٢) الرجز لرؤبة في «ديوانه» (١٧٣)، «شرح التصريح» ١/٤٢، «المقاصد النحوية» ١/١١٨، وبلا نسبة في «أوضح المسالك»، «الجنى الداني» (١٤١)، «الخصائص» ١/١٣٦، «سر صناعة الإعراب» ٢/٤٤٧، «شرح الأشموني» ٣/١٢٤.

(٣) «لسان العرب» (ملد) ١٣/١٧٥.

(٤) «لسان العرب» (رجل) ٥/١٥٩.

٦٣٩ ـ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
٦٤٠ ـ وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ
٦٤١ ـ فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
٦٤٢ ـ وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
٦٤٣ ـ نَحْوَ اخْشَيِنْ يا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا قَوْمِ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

قوله: (كالرافع نون الإناث نحو يسعين والمجرد من الضمير البارز) يقتضي عدم حصر نحو ما ذكره فيهما وليس مرادًا.

قوله: (والثاني النون الخفيفة) محله إذا لم يكن المسند إليه ألفًا؛ لقوله: (إن الخفيفة لا يقع بعدها ويصح بقاؤه على عمومه؛ نظرًا إلى مذهب يونس) الآتي بيانه في كلامه.

قوله: (فعلوا ذلك مع الألف؛ فراراً من اجتماع الأمثال) أي: اجتماع فتحات؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحًا، والألف في تقدير فتحتين وبعدها فتحة.

٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

قوله: (واغرينان)[1] هو بالمعجمة والراء، أمر من غريت السهم، أي: طليته بالغَرَاء لا بالزاي أمر من غزوت؛ لأنه حينئذٍ يجب أن يقال: اغزونان.

تنبيه: إذا أردنا تأكيد (ترين)، فإن جعلنا الياء ياء مخاطبة والنون علامة الرفع فليس مما نحن فيه، بل يقال: ترين، وإن جعلناها لام الفعل والنون ضميرًا كان مما نحن فيه، فتزاد الألف، فيقال: ترينان.

٦٤٥ ـ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا
٦٤٦ ـ وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
٦٤٧ ـ وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

---

(١) «لسان العرب» (غرا) ٦٣/١٠.

٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا   وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

قوله: (كقوله:

لا تهين الفقير علك أن تر   كع يوما والدهر قد رفعه)[(١)]

قاله الأضبط[(٢)] بن قريع، والشاهد في: (لا تهين) أصله لا تهينن حذفت نون التوكيد بدليل فتح النون الباقية وإثبات الياء، ولو لم يكن أصله ذلك لقال: لا تهن الفقير بحذف الياء وكسر النون، و(علك)، أي: لعلك، وأراد بالركوع انحطاط الرتبة، و(الدهر قد رفعه) جملة حالية. وروي: لا تعادي الفقير. فلا شاهد فيه.

قوله: (فإنها إذ ذاك تحذف)، أي: لشبهها بالتنوين.

قوله: (ويرد ما كان حذف؛ لأجل لحاقها)، أي: لزوال علة الحذف، فإن قلت: لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو (هذا قاضي). مع زوال العلة؟ قلت: يرد فيه أيضًا وإن كان الأكثر خلافه، وعليه فالفرق أن المحذوف هنا كلمة وثم جزء كلمة، والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها.

قوله: (قال النابغة الجعدي ـ هو صحابي رضي الله عنه ـ:

فمن يك لم يثأر بأعراض قومه   فإني ورب الراقصات لأثأرا)[(٣)]

---

(١) البيت للأضبط بن قريع في «خزانة الأدب» ١١/٤٥٠، ٤٥٤، «الدرر» ١/٢٨١، «شرح التصريح» ٢/٢٠٨، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١١٥١)، «المقاصد النحوية» ٤/٣٣٤، وبلا نسبة في «الإنصاف» ١/٢٢١، «أوضح المسالك» ٣/١٣٧، «رصف المباني» (٢٤٩)، «شرح الأشموني» ٣/١٢٨، «شرح المفصل» ٩/٤٣ ـ ٤٤، «همع الهوامع» ٢/٦١٨، «توضيح المقاصد» ٢/٢٦٠.

(٢) الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب السعدي التميمي، شاعر جاهلي، أساء قومه إليه، فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا كالآخرين، فقال: «لا بكل وادٍ بنو سعدٍ» فذهب قوله مثلًا.
«خزانة الأدب» ١١/٤٥٥، «الأعلام» ١/٣٣٤.

(٣) البيت للنابغة الجعدي في «ديوانه» (٧٦)، «الكتاب» ٣/٥١٢، «شرح أبيات سيبويه» ٢/٢٥٠، «المقاصد النحوية» ٤/٣٦٦.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣/، «شرح المفصل» ٩/٣٩.

أي: فمن لم ينتعر لأعراض قومه بالهجو والذب عنها، فإني قد هجوت من هجاهم وانتصرت لهم؛ حفظًا لأعراضهم، جمع عرض وهو ما يحميه الرجل من أن يسلب فيه، (والراقصات)[1]: الإبل فإنها تهز أطرافها في مشيها كأنها ترقص، والشاهد في (لأثأرا) أصله لأثأرن فلما وقف عليه أبدل النون ألفًا كما في ﴿لَنَسْفَعًا﴾.

قوله: (كقوله:

اضْرِبَ عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس)[2]

قاله طرفة بن العبد، والشاهد في: (اضرب) بفتح الباء إذا أصله: اضربن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت وبقيت الفتحة قبلها؛ للضرورة؛ لأنها لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن أو وقف عليها تالية ضمة أو كسرة كما ذكره الشارح قبل، و(طارقها) بالنصب بدل من العموم، و(قونس الفرس)[3]: عظمها الناتئ بين أذنيها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) «لسان العرب» (رقص) ٥/٢٨٤.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في «خزانة الأدب» ١١/٤٥٠، «الدرر» ٢/٢٥١، «شرح المفصل» ٦/١٠٧، «المقاصد النحوية» ٤/٣٣٧.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢/٥٦٥، «الخصائص» ١/١٢٦، «سر صناعة الإعراب» ١/٨٢، «شرح الأشموني» ٣/١٣٠.

(٣) «لسان العرب» (قنس) ١١/٣١٧.

ما لا ينصرف

٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا

***

ما لا ينصرف

قوله: (ويسمى الأمكن) للاسم بالنظر إلى الأمكنية والإمكان، وعدمهما بحسب العقل أربعة أقسام: متمكن أمكن، لا متمكن ولا أمكن، متمكن غير أمكن، أمكن لا متمكن وبحسب الخارج ثلاثة فقط إذ الرابع لا وجود له في الخارج، والأول المنصرف، والثاني المبني، والثالث ما لا ينصرف كما عرفته أوائل الكتاب.

قوله: (في غير روي)، يعني: في غير شعر.

قوله: (ولما أراد أن يعرف ما ينصرف من الأسماء عرف صفته)، يعني: لما أراد أن يعرفه عرف صفته؛ ليعرف هو منها؛ لأنه إذا عرف حد الصفة عرف حد الموصوف وهو المنصرف، وإذا عرف حده عرف منه حد ما لا ينصرف وهو الاسم المعرب الذي لا يلحقه تنوين دال على معنى به يكون الاسم أمكن، كما نبه على ذلك الشارح.

قوله: (أي الصرف تنوين) إلى آخره، حاصله أن المعنى الذي به يكون الاسم المعرب أمكن بقاؤه على أصالته، أي: سلامته من شبه الفعل.

قوله: (لغير مقابلة ولا تعويض)، أشار به إلى توريكه على الناظم إذ قد عرف من كلامه أن ما لا ينصرف هو الفاقد لتنوين الصرف، فدخل فيه ما نون تنوين مقابلة مع أنه ليس ممنوع الصرف، ومن ثم قال ابن هشام[1]: ويستثنى من ذلك نحو مسلمات، فإنه منصرف مع أنه فاقد له؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم، وقد أوضحه الشارح بعد بقوله: (وفي هذا التعريف مسامحة)[2] إلى آخره، وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات، وإلا فينبغي أن يستثنى أيضًا ما يعرب بالحروف، إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف، مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع ثم ما ذكر في جمع المؤنث محله قبل التسمية، كما أشار إليه الشارح[3] قبل وبعد، أما بعدها فغير منصرف، ثم ما ذكر فيه مبني على أن التنوين فيه للمقابلة كما عليه الجمهور، وذهب جماعة منهم الرضي[4] إلى أنه فيه للصرف، وإنما لم يحذف منه إذا سمي به؛ لأنه لو حذف تبعه الجر في الحذف، فينعكس الإعراب فيه فبقي للضرورة.

قوله: (واشتقاقه من الصريف)، أي: وهو الصوت.

قوله: (ولذلك قال سيبويه: أجريته في معنى صرفته)، أي: فالصرف بمعنى الجريان في الجهات.

قوله: (وألحق به ما فرعيةُ اللفظِ والمعنى فيه من جهةٍ واحدةٍ كدريهم، وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ، كأجيمال، أو من جهة المعنى، كحائض وطامث): أما دريهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير[5] فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير، وأما (أجيمال) تصغير (أجمال) جمع (جمل) ففرعيته من جهة التصغير لما مر،

---

(١) «أوضح المسالك» ٣/١٤١، «شرح الأشموني» ٢/١٣٤.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) انظر: «شرح ابن الناظم» (٤٥٠).

(٤) «شرح الرضي» ١/٣٥.

(٥) انظر: «شرح الأشموني» ٣/١٣٥.

ومن جهة الجمع؛ لأنه فرع الإفراد وجهتهما اللفظ، وأما (حائض) و(طامث) ففرعيتهما من جهة أن التأنيث فرع التذكير، وأن الوصف فرع الموصوف وجهتهما المعنى.

قوله: (مع أنها نكرة)، أي: فمع كونها معرفة أولى، فالحاصل أنها لا تنصرف مطلقًا.

قوله: (أو مع وزن أفعل غير صالح للهاء أيضاً)، أي: لكون مؤنثه على فعلى كأحمر حمراء، أو لكونه صفة لا مؤنث لها كأكمر، وسيأتي ذلك.

٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

قوله: (ألف التأنيث مطلقًا إلى آخره)، خرج بها غيرها كألف مرمى وأرطى وقبعثرى، نعم قدم أن ألف الإلحاق تمنع الصرف لكن مع العلمية.

قوله: (كذكرى إلى آخره) ذكرى مصدر نكرة، و(حجلى)[1] جمع للحجل اسم لطائر، و(سكرى) صفة و(مرضى) جمع (مريض)، و(رضوى)[2] بفتح الراء علم لجبل بالمدينة والنسبة إليه رضوي، قاله الجوهري وهذه الخمسة أمثلة لألف التأنيث المقصورة في النكرة، وجمع الاسم وفي الصفة وجمعها والمعرفة. والخمسة الباقية أمثلة للمدودة بالأنواع المذكورة، وبذلك علم حكمة تكرار الجمع في كل من الخمستين.

قوله: (لاندراج كل مؤنث تحت مذكر من غير عكس)، وفي نسخة: (تحت كل مذكر)، وفي تعبيره بالاندراج تسمح؛ إذ الغرض أن كل مؤنث له مذكر من غير عكس، كأكمر[3] وهو كبير الكمرة: أي الحشفة وآدر[4]

(١) «لسان العرب» (حجل) ٦٣/٣.
(٢) «معجم البلدان» ٥١/٣.
(٣) «لسان العرب» (كمر) ١٥٦/١٢.
(٤) «لسان العرب» (أدر) ٩٥/١.

وهو كبير الخصية، إذ لا مؤنث لهما، وبعضهم حمل ذلك على ما يندرج فيه كل مؤنث كشيء.

قوله: (وعرقوة) هي بفتح العين إحدى الخشبتين اللتين يعترضان على الدلو كالصليب وهما عرقوتان، قاله الجوهري[١].

٦٥١ - وَزَائِدًا فَعلانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

قوله: (المضارعتين لألفي التأنيث من نحو حمرا)، بناه على أن الهمزة تسمى ألفًا وهو صحيح، وعلى أنها مع الألف قبلها للتأنيث، ولا نظير له إذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين، والمنقول عن سيبويه وغيره[٢] أن الهمزة بدل من ألف التأنيث، وأن الأصل حمرى بزنة سكرى، فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفًا أخرى، والجمع بينهما محال، وحذف إحداهما يناقض الغرض المطلوب؛ إذ لو حذفوا الأولى لفات المد، أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث، وقلب الأولى مخل بالمد أيضًا[٣]، وقيل إن الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان، ورُدّ بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشوًا.

قوله: (كندمان)، أي: منادم، ومؤنثه كما ذكره بعد: ندمانة؛ لأنه مشتق من المنادمة وأما المشتق من الندم فمؤنثه ندمى.

قوله: (وسيفان)[٤]، أي: طويل.

قوله: (وأليان)[٥]، أي: كبير الألية.

قوله: (كلحيان)[٦] هو كبير اللحية.

(١) «الصحاح» (عرق) ١٠٦/٢.
(٢) انظر «همع الهوامع» ٣٢٩/٣، «شرح الأشموني» ١٣٨/٣.
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) «لسان العرب» (سيف) ٤٥٧/٦.
(٥) «لسان العرب» (ألي) ١٩٤/١.
(٦) «لسان العرب» (لحى) ٢٥٩/١٢.

قوله: (نحو: أشهل)[1] الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة.

٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلاَ
٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ
٦٥٤ ـ فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرافُهُ مُنِعْ
٦٥٥ ـ وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

قوله: (كأرمل وهو الفقير الخ) مثل لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وأدابر بضم الهمزة فيها، قال المرادي[2]: أما أرمل فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يشملهما كلام الناظم فإنه علق المنع بوزن أفعل وإنما ذكرهما في «شرح الكافية»[3]؛ لأنه علق المنع بوزن الفعل، ولم يخصه بـ(أفعل) انتهى. وفي نسخة: بدلهما وبدل مؤنثهما: أبتر وأدبر وأبترة وأدبرة، وعليها لا إشكال، لكن تفسير الشارح بما ذكر إنما ذكره الجوهري[4] على النسخة الأولى، وذكر أيضًا أن أدابر للذي يقطع رحمه مثل أباتر وأن أبتر[5] لمقطوع الذنب، ولمن لا عقب له، ولمن انقطع من الخير: أثره.

قوله: (في قولهم امرأة) متعلق بـ(تلحقه).

قوله: (ومن ذلك أحيمر وأصيفر) يأتي فيهما أيضًا ما قاله المرادي آنفاً كما أشار إليه الشارح.

قوله: (وأخيل) لطائر ذي خيلان، أي: عليه نقط كالخيلان، وهو

---

(١) «لسان العرب» (شهل) ٢٢٩/٧.
(٢) «توضيح المقاصد» ٢٦٨/٢.
(٣) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٤٥٢/٣: (فكل من هذه الأمثلة وصفٌ أصيلُ الوصفية وعلى وزن فعلٍ مضارع).
(٤) «الصحاح» (بتر) ٦٩/١.
(٥) ساقطة من (ج).

جمع خال، وهو اللون يكون في الجسد، قاله الجوهري[1]. ويقال: إنه كثير التخيل ويسمى بالشقراق، والعرب تتشاءم به، يقال: هو أشأم من أخيل، ويجمع على أخايل.

قوله (قول الشاعر:

كأن العقيليين يوم لقيتهم ... فراخ القطا لاقين أجدل بازيا)[2]

قاله القطامي والشاهد فيه (أجدل)[3] وهو الصقر حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة؛ لأنه مأخوذ من الجدل، وهو الشد والإحكام و(بازيا) صفته من بزا[4] عليه، أي: تطاول عليه، ويجوز أن يكون هو الطير المعروف وهو معطوف على أجدل وحذف منه العاطف للضرورة.

قوله: (وقول الآخر:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي ... فما طائري يوما عليكم بأخيلا)[5]

قاله حسان بن ثابت، و(ذريني)، أي: دعيني، والواو بمعنى (مع) و(الشيمة): الطبيعة، والشاهد في: (بأخيلا).

٦٥٦ - وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ
٦٥٧ - وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

قوله: في النظم: (من واحد لأربع)، فيه: تكرار بالنظر لمثنى وثلاث

(١) «الصحاح» (خيل) ٣٨٢/١، «لسان العرب» (خيل) ٢٦٦/٤.
(٢) البيت للقطامي في «ديوانه» (١٨٢)، «شرح التصريح» ٢١٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٤٦/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٤٣/٣، «شرح الأشموني» ١٤٠/٣.
(٣) «لسان العرب» (جدل) ٢١١/٢.
(٤) «لسان العرب» (بزا) ٤٠٣/١.
(٥) البيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» (٢٧١)، «شرح التصريح» ٢١٤/٢، «المقاصد النحوية» ٤٣٨/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٤٤/٣، «شرح الأشموني» ١٤١/٣.

فلو قال من واحد وأربع لسلم من ذلك.

قوله: (ومثل ذلك عند سيبويه[1] قول الشاعر:

ولـكـنـمـا أهـلـي بـواد أنـيـسـه ذئاب تَبَغَّى الناسَ مثنى وموحد)[2]

قاله ساعدة[3] بن جؤية الهذلي، و(أهلي بواد) مبتدأ وخبر، (وأنيسه ذئاب) كذلك و(تبغى الناس) صفة (ذئاب) وأصله تتبغى بتاءين، يقال: تبغيته إذا طلبته، والشاهد في: مثنى وموحد حيث وقعا نعتين لـ(ذئاب)، وقيل: هما خبران لمبتدأين محذوفين كما ذكره الشارح بقوله، ولك أن تحمله على معنى: بعضها مثنى وبعضها موحد.

قوله: (لأنه إلى آخره)، أي: لأن فعيلا قبل نقله من معنى مفعول كان معناه يقبل الشدة والضعف كمعنى مفعول، وبعد نقله من ذلك إلى معنى فعيل الدال على الشدة لم يصلح إلا لها، ففي كلامه حذف مضاف أولاً وآخرًا وفي الآخر إقامة الظاهر مقام المضمر.

قوله: (وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة؛ إذ لا تغيير فيها، بل المراد: الجموع نفسها فالإضافة بيانية.

قوله: (وأما ترجيح أحد المتساويين على الآخر)، أي: وهو أحاد ونحوه على أبنية المبالغة ونحوها.

قوله: (بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار)، يعني: واحدًا المكرر، أي: واحد واحد.

قوله: (فهو المقابل لآخرين)، أي: من حيث إنه جمع أخرى أنثى

---

(١) «الكتاب» ٣/٢٢٦.

(٢) البيت لساعدة بن جؤية في «الكتاب» ٣/٢٢٦، «شرح أشعار الهذليين» (١١٦٦)، «شرح أبيات سيبويه» ٢/٢٣٥، «المقاصد النحوية» ٤/٣٥٠، «المقاصد الشافية» ٥/٥٩٩، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٦١٩)، «شرح المفصل» ١/٦٢، ٨/٥٧، «المقتضب» ٣/٣٨١.

(٣) في (ج): ساعد.

آخر، وآخرين جمع آخر مذكر أخرى.

قوله: (وأما العدل؛ فلأنه)، ظاهره عود الضمير على (أخر) بضم الهمزة، وليس مرادًا، بل المراد آخر بالفتح والمد، فلو عبر به بدل الضمير كان أولى، وعليه فتعبيره به في قوله: (وذلك أن آخر) من إقامة الظاهر مقام المضمر.

قوله: (منها)[1]، أي: من الألف واللام والإضافة.

قوله: (عن لفظ آخر) نائب فاعل (عدل) وفيه إقامة الضمير[2] الظاهر مقام المضمر؛ إذ المعنى: عدل في تجرد (آخر) عن لفظه إلى اللفظ[3] المثنى والمجموع والمؤنث.

قوله: (بخلاف أخرى)، أي: فإن فيها ما يمنع من الصرف غير الوصفية والعدل، وهو ألف التأنيث، فاعتبرت؛ لأنها أوضح منهما.

٦٥٨ - وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلا
٦٥٩ - وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي
٦٦٠ - وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
٦٦١ - وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

قوله: (وثالثة ألفًا) جملة حالية، ولو عطف لقال ثالثه ألفًا، وقد وجد في نسخة كذلك.

قوله: (على أول حرفين) صلة (كسر).

(قوله: (أو ثلاثة)، أي: أو على أول ثلاثة)[4].

---

(١) في (ج): منهما.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) في (ج): لفظ.
(٤) ساقطة من (ج).

قوله: (كعذافر)[1] هو بمهملة فمعجمة، يقال: جمل عذافر، وهو العظيم الشديد.

قوله: (كعبالّ)[2] هو بتشديد اللام: الثقل. يقال: ألقى عليه عبالّه، أي: ثقله. كما في «القاموس» فهو مفرد مذكر ومؤنث أيضًا، فيقال: ألقى عليه عباله، أي: ثقله كما في «الصحاح».

قوله: (كبراكاء) بالمد والهمز: الثبات في الحرب والجد.

قوله: (كرياحي)[3] نسبة إلى بلد يجلب منه الكافور.

قوله: (وظفاري)[4] نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن.

قوله: (وأصل وآصال) (أصل)[5] بضم الهمزة والصاد: جمع أصيل، وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب. وقضية كلامه أن (آصال) جمع أصل، والذي ذكره الجوهري[6] أن كلاً منهما جمع أصيل.

قوله: (فلم امتنع من الصرف (ثمان) في قوله:

يحدو ثماني مولعًا بلقاحها حتى هممن بزيغة الإرتاج)[7]

قاله ابن ميادة[8] و(يحدو)[9] من الحدو، وهو سوق الإبل والغناء لها،

---

(١) «لسان العرب» (عذفر) ٩/١١٠.

(٢) «القاموس» (عبل) ٢/١١، «الصحاح» (عبل) ٢/٧٥.

(٣) «معجم البلدان» (رياحي).

(٤) «معجم البلدان» ٤/٦٧.

(٥) «لسان العرب» (أصل) ١/١٥٥.

(٦) «الصحاح» (أصل) ١/٣٢.

(٧) البيت لابن ميادة في «ديوانه» (٩١)، «خزانة الأدب» ١/١٥٧، «شرح أبيات سيبويه» ٢/٣٩٧، وبلا نسبة في «الكتاب» ٣/٢٣١، «سر صناعة الإعراب» ١/١٦٤، «المقاصد النحوية» ٤/٣٥٢.

(٨) الرماح ابن أبرد بن ثوبان الذبياني (١٤٩هـ). شاعر رقيق من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، اشتهر بنسبه إلى أمه، كان يقيم بنجد.
«الشعر والشعراء» ٧٧٥، «الأعلام» ٣/٣١.

(٩) «لسان العرب» (حدا) ٣/٨٩.

و(مولعًا) بفتح اللام من أولع بالشيء إذا أغري به، واللقاح[1] بفتح اللام: ماء الفحل. والزيغة[2] بفتح الزاي: الميلة. والإرتاج[3] بالكسر من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء، وأرتجت الدجاجة إذا امتلأ بطنها بيضاً. والمعنى: من شدة طربهن من الحدو. و(هممن)، أي: قصدن بميلهن عن الإرتاج. والشاهد في: (ثماني) قال الجوهري[4]: يقال: ثمانية رجال وثماني نسوة. وهو في الأصل منسوب إلى الثمن، فتحوا أوله؛ لأنهم يغيرون في النسب، وحذفوا منه إحدى يائي النسب وعوضوا منها الألف.

وفي قوله في الأصل إشارة إلى ما نبه عليه الشارح بقوله: (لكونه جمعا في المعنى وليس هو على النسب حقيقة)، أي: بل هو أمر تقديري دعاهم إلى تقديره واعتباره سماعهم له مصروفًا.

قوله: (نحو تنقل وتنضب) التتفل بفوقيتين وفاء: ولد الثعلب. و(تنضب) شجر تتخذ منه السهام، قاله الجوهري[5].

قوله: (وخزعال)[6] هو بفتح الخاء: الظلع، يقال: ناقة بها خزعال، أي: ظلع.

قوله: (مجرى سار)، أي: ونحوه من المنقوص المنصرف.

قوله: (في التنوين وحذف الياء)، أي: لا في الإعراب إذ جر (جوار) بفتحة مقدرة، وجر (سار) بكسرة مقدرة.

قوله: (بتقدير إعرابه) متعلق بـ(أعل) والمراد أنه أعل بحذف حركة الياء فقدر الإعراب، فتقديره بسبب الإعلال، فأقام[7] الشارح المسبب مقام السبب.

---

(١) «لسان العرب» (لقح) ٣٠٧/١٢.
(٢) «لسان العرب» (زيغ) ١٢٦/٦.
(٣) «لسان العرب» (رتج) ١٣٠/٥.
(٤) «الصحاح» (ثمن) ١٦٢/١.
(٥) «الصحاح» (نضب) ٥٧٥/٢.
(٦) «لسان العرب» (خزع) ٨٢/٤.
(٧) قال ابن الناظم ٤٥٩/١: في جرّ نحو (جوار) مزيد ثقل: لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف، فإذا أُعِلّ في الرّفع والجرّ بتقدير إعرابه استثقالاً للضمّة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها...).

قوله: (استثقالاً للضمة والفتحة) تعليل لتقدير إعرابه، وقوله: (النائبة عن الكسرة) بيان لمنشأ ثقل الفتحة.

قوله: (على الياء) ينازعه الضمة والفتحة.

قوله: (تطرق إليها التغيير)، أي: لأن النصب[1] يأنس بالتغيير.

قوله: (ولم يخفّف في النصب؛ لعدم تطرق التغيير)، أي: بسبب عدم تقدير الإعراب فيه، فإنه ظاهر.

قوله[2]: (لعدم التمكن من التعويض)، أي: لأن التنوين لا يجامع الألف واللام والإضافة.

قوله: (وحذفوا لأجله الياء)، أي: بعد حذف حركتها المقدرة استثقالاً.

قوله: (وأنشد: عليه من اللؤم سروالة).

تمامه: فليس يرق لمستعطف[3].

والضمير في (عليه) للمذموم، واللؤم: الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل.

قوله: (يعني أن ما سمي به)، يعني: بما ذكره الناظم في البيت من هذا الجمع ومما ألحق به مثل: سروايل.

---

(١) في (ج): التغيير.

(٢) قال ابن الناظم ٤٥٩/١: (ولا مع الألف والياء الإضافة لعدم التمكن من التعويض).

(٣) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٢٣٣/١، «الدرر» ١٨/١، «شرح شافية ابن الحاجب» ٢٧٠/١، «شرح الأشموني» ١٤٩/٣، «شرح التصريح» ٢١٢/٢، «شرح المفصل» ٦٤/١، «المقتضب» ٣٤٦/٣، «همع الهوامع» ٩٦/١، «المقاصد الشافية» ٦١٤/٥.

قوله: (فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول)، قال المرادي[1]: مذهب سيبويه أنه لا ينصرف، وهو الصحيح.

٦٦٢ ـ والْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحو مَعْدِي كَرِبَا

قوله[2]: (بل بتنزيل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث)، أي: مما قبلها، ووجه التنزيل والشبه بينهما أن عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف فيه تاء التأنيث، ويصغر صدره كما يصغر ما قبلها، ومحل إعراب ما ركب تركيب مزج ألا يختم بويه، فإن ختم بويه يبنى[3] على المشهور، كما أشار إليه في باب العلم.

ويحتمل أن يكون أدخله هنا في كلامه على لغة من أعربه؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات.

٦٦٣ ـ كذاكَ حَاوي زَائِدَيْ فَعْلانَا   كَغَطَفَان وكأصْبَهَانَا

قوله: (يعرب صدره بما يقتضيه العامل)، يقتضي فتح الياء في نحو معدي كرب في النصب، وهو ما حكاه المرادي[4] عن بعضهم بعد أن صدر بسكونها في الأحوال الثلاثة كما كانت قبل التركيب الإضافي.

قوله: (كل علم في آخره ألف ونون مزيدتان... إلى آخره)، قال المرادي[5]: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف؛ إعطاء للبدل

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٧٦/٢: (مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرِّد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصحيح).

(٢) قال ابن الناظم ٤٦١/١: (والمراد بتركيب المزج: أن يجعل الاسمان اسمًا واحدًا، لا بإضافة ولا بإسناد بل بتنزيل...).

(٣) في (ج): بني.

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٧٧/٢.

(٥) «توضيح المقاصد» ٢٧٩/٢.

حكم المبدل، نحو: أصيلال. فإن أصله أصيلان. فلو سمي به منع من الصرف، ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلان، نحو: حنان في حناء أبدلت همزته نونًا.

وقوله: (على أي وزن كان)، نبه به[1] على أن قول النظم كغطفان وكأصبهان نظير لفعلان لا مثال له، وهو ظاهر. وقول الناظم: (كذا مؤنث بهاءٍ) قال فيه المرادي: فإن قلت: مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث تاء والهاء بدل التاء في الوقف، فلم عدل عن التعبير بالتاء؟ قلت: كأنه عدل إلى الهاء احترازًا من تاء بنت وأخت فإنها تاء إلحاق بنيت الكلمة عليها، فليس حكمها حكم الهاء، أي: فهي وإن كانت مع ذلك للتأنيث ليست لمحضه، بخلاف هاء التأنيث[2]، وقد نص سيبويه على أن بنتًا وأختًا إذا سمي بهما رجل يصرفان، وقياسه أنه إذا سمي بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان كهند، وقد ذهب قوم[3] إلى أن تاء بنت وأخت للتأنيث فمنعوهما الصرف في المعرفة. انتهى.

٦٦٤ ـ كَـذَا مُـؤَنَّـثٌ بِـهَـاءٍ مُـطْـلَـقـا وشَـرْطُ مـنـعُ الْـعَـار كـونُـهُ ارْتَـقَـى

٦٦٥ ـ فوْقَ الثَّلاثِ أو كَجُورَ أو سَقَرْ أوْ زيْـدٍ اسْـمَ امـرأةٍ لا اسْـمَ ذَكَـرْ

٦٦٦ ـ وجْهَانِ في الْعَادِمِ تَذْكيرًا سبَقْ وعُـجْـمَـةً كـهِـنْـدَ والـمـنـعُ أحَـقْ

قوله: (وهو ما كان زائدًا على ثلاثة أحرف)، يستثنى منه ما لو كان زائدًا بياء التصغير كحريب، فإنه يصرف.

قوله: (وهو الثلاثي المسكن الوسط)، أي: ولو كان تسكينه عارضاً بعد التسمية كفخذ ودار؛ لانقلاب الألف عن واو متحركة، ولو كان المؤنث ثنائياً كـ(يد) جاز فيه الوجهان، ذكرهما سيبويه، وظاهر كلام «التسهيل» أن

(١) ساقطة من (ج).

(٢) «توضيح المقاصد» ٢/٢٨١.

(٣) نقل ذلك عن الفراء. انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢٨١.

المنع أجود كما في هند، قاله المرادي[١]. قلت: وهو ظاهر كلام النظم[٢] أيضًا إذ (يد) وإن كان ثنائيًا لفظًا فهو ثلاثي تقديرًا ساكن الوسط، إذ أصله يدي بالإسكان كما في «الصحاح»[٣].

قوله: (وحكى السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه)[٤]، وهو[٥] وهم؛ إذ المحكي عنه[٦] إنما هو وجوب منع صرفه؛ معللاً بأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف.

٦٦٧ ـ والعَجَميُّ الوَضْعِ والتَّعْريفِ مَعْ زَيْدٍ علَى الثَّلاثِ صَرْفُهُ امتنَعْ

قوله: (الثاني أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف)، يستثنى منه ما لو كان زائدًا بياء التصغير، فإنه يصرف، ولا يعتد بالياء.

قوله: (وصرف نحو نوح ولوط) نبه بنحوهما على أن محل صرف الثلاثي المذكور في المذكر إذ المؤنث كماه، وجوز ممنوع الصرف كما مر، والفرق زيادة التأنيث في المؤنث.

قوله: (ومنهم من زعم أن الثلاثي الساكن الوسط ذو وجهين)، أي: كالمؤنث الذي هو غير أعجمي، ولا مذكر الأصل نحو: هند ودعد بقرينة ما ذكره بعد في كلامه.

قوله: (في غير فعل كما هو قيد في ندور) قيد في قوله: (أو علم أو أعجمي) المعطوفين على (ندور)، فلو أخره عنهما كان أولى، وأولى منه قول غيره: ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي.

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢٨٠.
(٢) في (ج): الناظم.
(٣) «الصحاح» (يد) ٢/٧٢٠.
(٤) أي: الثلاثي المسكن الوسط.
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) قال السيوطي في «همع الهوامع» ١/١٢٢: (لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج: قال: لأنَّ السكون لا يفتِّرُ حكمًا أوجبه اجتماع عِلّتين مانعتين).

٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخصُّ الفِعْلا أوْ غَالِبٍ كَأحْمَدٍ ويَعْلَى

قوله: (نحو: البقَّم)[(١)] البقم بفتح الموحدة: صبغ معروف، وهو العندم، قاله الجوهري[(٢)].

قوله: (والمراد بالوزن الغالب ما كان الفعل به أولى. . . إلى آخره)، نبه به على أن في كلام الناظم تسمحاً، ولهذا قال المرادي[(٣)]: والتعبير عن ذلك بما أصله للفعل كما فعل في «الكافية»[(٤)]، أو ما هو به أولى كما فعل في «التسهيل» أجود من التعبير عنه بالغالب.

قوله: (كأفكل) هو الرعدة، يقال: «أخذه أفكل» إذا ارتعد من برد أو خوف، قاله الجوهري[(٥)].

قوله: (فهو وإن لم يخرج بذلك عن وزن الفعل)، وجه كونه لم يخرج عن وزنه أنه في النصب بوزن الأمر من علم، وفي الجر بوزن الأمر من ضرب، وفي الرفع بوزن الأمر من جرح، وفي الأخير تنبيه على أن الهمزة تضم فيه.

قوله: (قد خرجا بالإعلال) فيه تغليب إذ تغليب[(٦)] الإعلال على الإدغام مجاز، ومن ثم قال المرادي[(٧)]: ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة برد وفِيْل.

قوله: (كاللازم)، أي: في نحو بَرْد وفيْل.

قوله: (لأن التغير العارض عنده)، أي: عند المبرد.

---

(١) في (ج): بقم.
(٢) «الصحاح» (بقم) ١/١٠٥.
(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢٨٤.
(٤) «شرح الكافية الشافية» ٣/١٤٦٠.
(٥) «الصحاح» (افكل) ٢/٢٥٦.
(٦) في (ج): إطلاق.
(٧) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢٨٥.

قوله: بـ(أَلْبُب)[1] هو من اللب بمعنى العقل.

قوله: (لأنه باين الفعل بالفك)، أي: فعله الذي هو لب لا الفعل مطلقًا، فإنه بوزن اكتب واقتل.

قوله: (كما سبق)، أي: من أن المراد بالغالب ما قدمه.

قوله: (وكان عيسى بن عمر لا يصرف المنقول من فعل) أي: وإن لم يختص وزنه به ولم يغلب فيه.

قوله: (تمسكاً بنحو قوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفوني)[2]

قاله سحيم. والشاهد في (جلا) حيث منع من الصرف لكونه سمي به، ورد بأنه لم يسم به، وإنما هو صفة لمحذوف، أو أنه إنما سمي بالجملة، وعليه اقتصر الشارح[3]، وإن كان في أثناء كلامه ما يوهم الأول. و(طلاع الثنايا) يقال لمن كان ساميًا لمعالي الأمور، والمراد: أنا ابن الذي كشف الأمور واقتحهما.

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا من ذي أَلِفْ ... زِيدَتْ لإلحاق فلَيسَ ينصرِفْ

قوله: (وشبه ألفه بألف التأنيث في الزيادة)، أي: في كونها زائدة وليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة، فإنما مبدلة من ياء.

---

(١) «لسان العرب» (لبب) ٢١٥/١٢.

(٢) البيت لسحيم بن وثيل في «خزانة الأدب» ٢٥٥/١، ٢٥٧، ٢٦٦، «الكتاب» ٢٠٧/٣، «شرح التصريح» ٢٢١/٢، «شرح المفصل» ٦٢/٣، «المقاصد النحوية» ٣٥٦/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٤٩/٣، «شرح الأشموني» ١٥٩/٣، «همع الهوامع» ١١٣/١.

(٣) قال ابن الناظم ٤٦٥/١: (ولا حجة فيه؛ لأنه محمول على إرادة: أنا ابن رجلٍ جلا الأمور وجَرَّبها، و(جلا) جملة من فعل وفاعل فهو محكيٌّ لا ممنوعٌ من الصرف). وانظر: «شرح الأشموني» ١٦٠/٣.

قوله: (فإن علقى على وزن سكرى)، علقى[١]: نبت، واختلف في ألفه فقال سيبويه[٢]: إنها للتأنيث، فلا ينون. وقال غيره[٣]: للإلحاق وينون، قاله الجوهري. والشارح مشى على أن ألفه للإلحاق فلا ينون إذا جعل علمًا.

قوله: (وعزهى)[٤]، يقال: رجل عزهان وعزاهاة، وعزهى منون: لا يطرب للهو ويبعد عنه، قاله الجوهري.

تنبيه:

قال المرادي[٥]: حكم ألف التكثير حكم ألف الإلحاق في أنها تمنع من الصرف مع العلمية نحو (قبعثرى) ذكره بعضهم[٦]. انتهى. وفرق بعضهم بين ألفي الإلحاق والتكثير بأنهم ألحقوهما هاء التأنيث فقالوا أرطأة وقبعثراة بخلاف ألف التأنيث.

٦٧٠ ـ والْعَلَمَ امْنعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلا　　كَفُعَلَ التوْكِيدِ أو كَثُعَلا
٦٧١ ـ والعَدْلُ والتعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ　　إذَا بهِ التَّعْيينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

قوله: (وأمس) معطوف على (ثلاثة).

قوله: (في لغة بني تميم)، أي: معظمهم كما سيأتي.

قوله: (وكان الأصل فيه أن يذكر معرفاً بالألف واللام)، أي: أو بالإضافة كما قاله العز ابن جماعة.

(١) «لسان العرب» (علق) ٣٥٨/٩.
(٢) «الكتاب» ٢٠٥/٣.
(٣) «الصحاح» (علقى) ١٤٩/٢، «همع الهوامع» ١١٧/١.
(٤) «الصحاح» (عزهى) ١١١/٢.
(٥) «توضيح المقاصد» ٢٨٦/٢.
(٦) في «همع الهوامع» ١١٦/١: (قال أبو حيان: ما فيه ألف التكثير أيضًا، إذا سُمّي به مُنع من الصرف نحو قبعثرى، لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر لم تنقلب، ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما أنّ ألف التأنيث كذلك).

قوله: (وزعم صدر الأفاضل) هو أبو الفتح ناصر الدين بن أبي المكارم المطرزي[(١)].

قوله: (لكان جائز الإعراب)، أي: إذا أضيف إلى جملة، واللازم باطل[(٢)] عند صدر الأفاضل؛ لأنه مبني عنده مطلقًا.

قوله: (على حين عاتبت المشيب على الصبا)[(٣)] مر بيانه في باب الإضافة والشاهد في أوله.

قوله: (والفرق بين التضمين والعدل)، أراد بالتضمين: التضمن المراد في كلام صدر[(٤)] الأفاضل، وحاصل الفرق أنه يعتبر في التضمن تغيير في المعنى فقط إذ (سحر) قبل التضمن نكرة وبعده معرفة، وفي العدل تغيير في اللفظ فقط، إذ المعدول عنه السحر بـ(أل) والمعدول سحر بدونها، وهو في الحالين معرفة، فإذا أريد به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه. أي: ولم يضف ولم يقرن بـ(أل) كما يعلمان من كلامه بعد، ولم يقع ظرفاً كما ذكره ابن هشام[(٥)]، قال ـ تبعًا لابن برهان ـ: فإن وقع ظرفاً مجردًا عن ذلك بني

---

(١) ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرّزي من أهل خوارزم، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، قرأ على الزمخشري، والموفّق خطيب خوارزم، برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية.
صنّف: «شرح المقامات»، «المعرب في لغة الفقه»، «المقرب في شرح المعرب»، «الإقناع في اللغة»... ومات في خوارزم سنة عشر وستمائة. «بغية الوعاة» ٢/ ٢٦٠.
قال ابن الناظم ٤٦٧/١: وزعم صدر الأفاضل: أنّ (سحر) المذكور مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف. وهو باطلٌ لوجوه...).

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ١٠٦/١: (كما أنّ بناء (أمسِ) بني على الكسر لذلك وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطّرزي وابن الطراوة، ونصره أبو حيان).

(٣) مرّ الشاهد في باب الإضافة.

(٤) قال الأشموني في «شرحه» ١٦٣/٣: (وذهب صدر الأفاضل. وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي. إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف).
وقال ابن الناظم ٤٦٧/١: (وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية ومعناها: مزيدًا عليه تضمّنُ معنى حرف التعريف).

(٥) انظر: «أوضح المسالك» ١٥١/٣.

إجماعًا. انتهى. وفيه نظر، فقد نقل الزجاج[1] عن بعضهم أنه كسر ظرفًا، ويوافقه صنع الشارح.

قوله: (فبنو تميم)، أي: معظمهم.

قوله: (وعلى ذلك قول الراجز:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا   عجائزاً مثل السعالي خمسًا)[2]

الشاهد في (أمسا) حيث منعه من الصرف، و(مذ) حرف بمعنى (في) والسعالي[3] جمع سعلاة بالكسر، وهي أخبث الغيلان. و(خمسًا) صفة (عجائزًا).

قوله: (وكل معدول سمي به... إلى آخره)، حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية، وما يزول عنه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل، وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني، فقوله: (عن معدول) و(من معدول) بمعنى معدول عنه.

قوله: (ولا فرق عند سيبويه في ذلك بين العدد وغيره)، أي: بين المعدول عن العدد كمثنى وثلاث ورباع.

٦٧٢ ـ وابْنِ علَى الكَسْرِ فَعَالِ علَمَا   مُـؤنَّـثًـا وَهْـوَ نَـظِـيـرُ جُـشَـمَـا

٦٧٣ ـ عِنْدَ تَمِيمِ واصْرِفَنْ ما نُكِّرا   مِنْ كُلِّ ما التَّعْرِيفُ فِيهِ أثَّرَا

قوله: (لشبهه بنزال في التعريف والتأنيث والعدل والزنة)، وجه الشبه: أن كلًّا من المشبه والمشبه به مشتمل على الأربعة المذكورة، ووجه العدل في المشبه أنه معدول عما وزنه فاعلة، وفي المشبه به أنه معدول ـ كما قال

---

(١) «توضيح المقاصد» ٢٨٩/٢.

(٢) الرجز لغيلان بن حريث الربعي في «الكتاب» ٤٤٥/٣.
وبلا نسبة في «الخصائص» ٤٤٤/١، «شرح التصريح» ٢٢٦/٢، «أوضح المسالك» ١٥٤/٣، «همع الهوامع» ١/، «شرح الأشموني» ١٦٤/٣.

(٣) «لسان العرب» (سعل) ٢٧٠/٦.

المرادي[1] أخذًا من كلام «التسهيل» - عن مصدر مؤنث معرفة، وهو النزلة. ووجه علمية نزال لمؤنث أنه علم على صيغة انزل وما ذكر (لشبهه بنزال) لا ينافي تعريفهم الاسم المبنى بما أشبه الحرف؛ لأن الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا، وبدونها؛ ولأن التعريف إنما يكون للمتفق عليه غالبًا.

قوله: (وبنو تميم... إلى آخره)، أي: كلهم. وقوله بعد: فقول النظم: (وهو نظير جشما عند تميم)، أي: كلهم فيما ليس آخره راء. وعند أقلهم فيما آخره راء، وإن اقتضى قول الشارح: وإلى هذا الإشارة إلى آخره قصور النظم على ما ليس آخره راء، والمراد بجشم ما كان على فعل علمًا مذكرًا معزولاً عما وزنه فاعل.

قوله: (للعدل)، أي: عن فاعله.

قوله: (نحو ظفار)[2] هو اسم بلدة و(وبار) اسم قبيلة.

قوله: (كما في قوله: ومرّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبار)[3] قاله الأعشى ميمون، و(وبار)[4]: أرض كانت لعاد. والشاهد في (وبار) حيث جمع فيه بين اللغتين و(جهرة) حال.

قوله: (مع العدل في فعل)، أي: بضم الفاء كعمر وبفتحها كسحر، لكن يستثنى من الأول (أخر) فإنه إذا نكر بقي على منع الصرف كما ذكره بعد.

قوله: (تقول: رب طلحة وسعاد... إلى آخره) ترك التمثيل للمركب، فكان الأنسب أن يقول: ومعدي كرب مثلاً، وقد وجدت التمثيل به في نسخة.

---

(١) «توضيح المقاصد» ٢/٢٨٧.

(٢) «معجم البلدان» (ظفار).

(٣) البيت للأعشى في «ديوانه» ص(٣٣١)، «الكتاب» ٣/٢٧٩، «شرح الأشموني» ٣/١٦٨، «شرح التصريح» ٢/٢٢٥، «شرح المفصل» ٤/٦٤، «المقاصد النحوية» ٤/٣٥٨، «أوضح المسالك» ٣/١٥٢، «المقتضب» ٣/٥٠.

(٤) «معجم البلدان» ٥/٤١٠.

قوله: (مع العدل في أخر وأسماء العدد)، أي: وفي نحو حذام، فإنه إذا نكر بقي على منع صرفه أيضًا للعدل والتأنيث.

قوله: (وذهب الأخفش رحمه الله في «حواشيه» إلى آخره)، فيه مذهبان[1] آخران:

أحدهما: منع صرفه إن كان الوصف باقيًا بعد التنكير وإلا صرف، فلو سميت بأحمر رجلًا أحمر لم تصرفه بعد تنكيره، وإن سميت به رجلا أسود أو نحوه صرفته بعد تنكيره.

والثاني: يجوز صرفه وترك صرفه.

وقوله: (على الكتاب)، أي: كتاب سيبويه.

٦٧٤ ـ ومَا يَكونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفي إعْـرَابِـهِ نَـهْـجَ جَـوَارِ يَـقْـتَـفِـي

قوله: (المنقوص)، أي: المستحق لمنع الصرف.

قوله: (هذا أعيم)، أي: تصغير أعمى، فإن قلت: قد زال بالتصغير وزن الفعل، قلت: ممنوع، فإن (أعيميَ) بوزن تدحرج وتبيطر ونحوهما، إذ هو المعتبر لا خصوص وزن أفعل وإن تقدم في كلامه ما يوهم خلاف ذلك.

قوله: (واحتجوا بنحو قوله:

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٩٣: (وأمّا باب أحمر ففيه أربعة مذاهب:
الأول: منع الصرف، وهو الصحيح.
الثاني: الصرف، وهو مذهب المبَرد والأخفش في أحد قوليه، ثم وافق سيبويه في كتاب «الأوسط» قال في «شرح الكافية»: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلاّ مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه.
الثالث: إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمّي به رجل أسود أو نحوه انصرف، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري.
الرابع: أن يجوز صرفه، قاله في بعض كتبه).

قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خَلَقا مقلوليا)[1]

الشاهد في (يعيليا) بألف الإطلاق تصغير يعلى اسم رجل حيث جر بفتحة ظاهرة و(خلقا)[2] بفتح المعجمة واللام. أي: عتيقا جدًا، وأراد به رث الهيئة ودمامة الخلقة. والمقلولي[3]: المتجافي المنكمش، وأصله: ومقلوليا، حذف منه واو العطف.

٦٧٥ ـ ولاضْطِرَارٍ أو تَنَاسبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ والْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ

قوله: (قال الكميت:

يرى الراءون بالشفرات منها وقود أبي حباحب والظُّبِيَنا)[4]

(الشفرات) جمع شفرة السيف، وهي حده، و(منها)، أي: من سيوف العدنانية؛ لأن ذلك في مدحهم. و (وقود) مفعول لـ(يرى)، أي: يرون وقود نار أبي حباحب، والشاهد في (حباحب) حيث منع صرفه مع أنه مصروف. ونار أبي حباحب: ما يخرج من الحجر عند ضرب الحافر. و(الظُّبينا)[5] عطف على (الشفرات) وهي جمع ظبة وهي طرف النصل. وأراد أن سيوفهم مذكرات توقد النار عند الضرب بها من جميع الجهات.

قوله: (وقال الأخطل:

---

(١) الرجز للفرزدق في «الدرر» ٢٨/١، «شرح التصريح» ٢٢٨/٢.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣١٥/٣، «أوضح المسالك» ١٦٠/٣، «الخصائص» ٦/١، «شرح الأشموني» ١٧١/٣، «المقتضب» ١٤٢/١، «المنصف» ٦٨/٢، ٧٩.

(٢) «لسان العرب» (خلق) ١٩٥/٤.

(٣) «لسان العرب» (قلى) ٢٩٥/١١.

(٤) البيت للكميت بن زيد في «ديوانه» ١٢٦/٢، «خزانة الأدب» ١٥١/٧، «المقاصد النحوية» ٣٦١/٤.

(٥) «لسان العرب» (ظبي) ٢٤٧/٨.

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت   بشبيب غائلة النفوس غَدورُ)[1]

ذكر فيه ما جرى بين سفيان بن الأبرد نائب الحجاج وبين شبيب بن يزيد رأس الخروج الأزارقة، و(الأزارق) أصلها الأزارقة حذفت الهاء للضرورة والكتائب جمع كتيبة، وهي الجيش و(إذ) ظرف بمعنى حين و(هوت)، أي: غرت و(غائلة النفوس)[2]، أي: شرها. والشاهد في (شبيب) حيث منعه الصرف مع أنه اسم مصروف. و(غدور) خبر مبتدأ محذوف. قيل: والأولى أن يكون بدلاً من (غائلة).

قوله: (وقال ذو الأصبع:

وممن ولدوا عامر   ذو الطول وذو العرض)

رثى به قومه[3].

والشاهد في (عامر) حيث منعه الصرف مع أنه اسم مصروف، وهو مبتدأ وما قبله خبره وما بعده كناية عن عظم الجسم وبسطته.

قوله: (وقال الآخر:

فما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداس في مجمع)[4]

---

(١) البيت للأخطل في «ديوانه» ٢/٤٠٨، «الإنصاف» ٢/٤٩٣، «شرح التصريح» ٢/٢٢٨، «المقاصد النحوية» ٤/٤٦٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/١٥٨، «شرح الأشموني» ٣/١٧٦.

(٢) «لسان العرب» (غول) ١٠/١٦١.

(٣) البيت لذي الأصبع العدواني في «ديوانه» (٤٨)، «الإنصاف» ١/٦٨، «المقاصد النحوية» ٤/٣٦٤، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢/٥٠١.

(٤) البيت لعباس بن مرداس في «ديوانه» (٨٤)، «الإنصاف» ٢/٤٩٩، «خزانة الأدب» ١/١٤٧ ـ ١٤٨، «الدرر» ١/٣٠، «شرح التصريح» ٢/١١٩، «شرح المفصل» ١/٦٨، «المقاصد النحوية» ٤/٣٦٥، وبلا نسبة في «سر صناعة الإعراب» ٢/٥٤٦، «شرح الأشموني» ٢/٥٤٣.

قاله عباس بن مرداس الصحابي. والشاهد في (مرداس) و(حصن) والد عيينة، و(حابس) والد الأقرع.

قوله: (وقال الآخر:

وقـائـلـة مـا بـال دوسـر بـعـدنـا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند)[1]

قاله دوسر بن دهبل. أي: رب قائلة. والشاهد في (دوسر) و(آل) مقحم، يقال: صحا عن هواه إذا تركه.

قوله: (وأنشد ثعلب:

أؤمـل أن أعـيـش وأن يـومـي بـأول أو بـأهـون أو جـبـار
أو الـتـالـي دبـار فـإن أفـتـه فـمـؤنـس أو عـروبـة أو شـيـار)[2]

(أول) اسم يوم الأحد، و(أهون) يوم الاثنين، و(جبار) يوم الثلاثاء، و(دبار) يوم الأربعاء، و(مؤنس) يوم الخميس، و(عروبة) يوم الجمعة، و(شيار) يوم السبت. والشاهد في: (دبار) و(مؤنس) وواو (وأن) للحال. والمعنى: أرجو العيش. والحال أن يوم موتي في أي يوم من هذه الأيام. و(دبار) بدل من (التالي)، أي: التابع لـ(جبار).

□ □ □ □ □ □

(١) البيت لدوسر بن دهبل في «الأصمعيات» (١٥٠)، «الإنصاف» ٢/٥٠٠، «المقاصد النحوية» ٤/٣٦٦.
وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ١/١٤٩ - ١٥٠، «شرح الأشموني» ٣/١٧٥.
(٢) البيتان بلا نسبة في «الإنصاف» ٢/٤٩٧، «الدرر» ١/٢٩، «المقاصد النحوية» ٤/٣٦٧.

إعرابُ الفِعْل

٦٧٦ ـ إرفَـعْ مُـضـارِعًـا إِذَا يـجَـرَّدُ مِـنْ نـاصِـبٍ وجَـازِمٍ كَـتَـسْـعَـدُ

***

إعراب الفعل

قوله: (والرافع له ـ إذ ذاك ـ إما وقوعه موقع الاسم... إلى آخره)، حكي فيه وجهان[1] آخران: **أحدهما**: أن رافعه نفس المضارعة، وهو قول ثعلب[2] والثاني: أن رافعه حروف المضارعة، ونسب إلى الكسائي.

٦٧٧ ـ وَبِلَـنْ انـصِبْـهُ وكـي كَـذَا بـأنْ لا بَـعْـدَ عِـلْـمٍ والّـتي مِـنْ بَـعْـدِ ظَـنْ
٦٧٨ ـ فانْصِبْ بِهَا والرَّفْعَ صَحِّحْ واعتقِدْ تَـخـفـيـفَـهَـا مِـنْ أنْ فَـهْـوَ مُـطَّـرِدْ
٦٧٩ ـ وبَعْضهم أهْمَلَ أنْ حَمْلاً على ما أُخْتِهَا حيثُ استَحقَّتْ عَمَلا
٦٨٠ ـ ونَـصَـبُـوا بـإذَنِ الْـمُـسْـتَـقْـبَـلا إنْ صُـدِّرَتْ والـفِـعْـلُ بَـعْـدُ مُـوصَـلا

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٩٧/٢، «شرح الأشموني» ١٧٨/٣.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٩٨/٢: (مذهب سيبويه والجمهور أن (لن) بسيطة وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة وأصلها (لا أن) حذفت همزة (أن) تخفيفًا، ثم حذفت الألف للالتقاء الساكنين).

وانظر «المغني» (٣٧٣)، «الجنى الداني» (٢٧١).

قوله: (فأما لن) مذهب سيبويه[1] والجمهور أن (لن) بسيطة. وقيل: مركبة وأصلها (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفًا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وقيل: أصلها (لا) أبدلت ألفها نونًا، وقد يجزم بها في لغة.

قوله: (كقوله:

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم)[2]

الشاهد في (كي تجنحون) بمعنى: كيف، كما يقال: سو في سوف، أي: كيف تميلون إلى سلم، أي: صلح. و(ثئرت) من ثأرت القتيل وبالقتيل ثأرًا أو ثورة، أي: قتلت قاتله. و(لظى الهيجاء تضطرم) مبتدأ وخبر، أي: ونار الحرب تشتعل.

قوله: (وكقول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع)[3]

تقدم بيانه في حروف الجر، والشاهد في (كيما).

قوله: (ولا يكون ذلك إلا على معنى التعليل)، أي: المفاد من اللام.

قوله: (كقوله:

---

(١) وقد ردّ ابن هشام في «المغني» هذا الرأي بقوله (ص٣٧٤): (ولا أصل: لن (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفًا والألف للساكنين خلافًا للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو (زيدًا لن أضرب) خلافًا للأخفش الصغير).

(٢) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ١٠٦/٧، «الدرر» ٤٦٥/١، «شرح الأشموني» ١٨١/٣، «المقاصد النحوية» ٣٧٨/٤، «المغني» (٢٧٠)، «توضيح المقاصد» ٢٩٨/٢.

(٣) تقدم ذكره في باب (حروف الجر).

فقالت: أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تغر وتخدعا)[1]

تقدم بيانه في حروف الجر أيضا. والشاهد في (كيما أن).

قوله: (من دال على معنى القول بغير حروفه)، أي: فلا تدخل (أن) المفسرة بعد صريح القول، وخالف فيه بعضهم.

قوله: (كقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وألاّ تشعرا أحدا)[2]

الشاهد فيه ظاهر من كلام الشارح، و(أن) مع ما بعدها محلها نصب بدل من (حاجة) في قوله قبله:

(أن تقضيا حاجة لي خف محملها تستوجبا منة عندي بها ويدا)

أو رفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هي أن تقرآن. وويح كلمة ترحم.

قوله: (وقول الشاعر:

إذا مت فادفني إلى جنب كرمة تروي عظامي في الممات عروقها
ولا تدفنني بالفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها)[3]

---

(١) تقدم ذكره في باب (حروف الجر).

(٢) البيت بلا نسبة في «الإنصاف» ٥٦٣/٢، «خزانة الأدب» ٤٢٠/٨، ٤٢١، ٤٢٣، «أوضح المسالك» ٣/، «الجنى الداني» (٢٢٠)، «الخصائص» ٣٩٠/١، «سر صناعة الإعراب» ٥٤٩/٢، «شرح الأشموني» ٣/، «شرح التصريح» ٢٣٢/٢، «شرح المفصل» ١٥/٧، ١٤٣/٨، ١٩/٩، «المنصف» ٢٧٨/١، «المقاصد النحوية» ٣٨٠/٤، «المقاصد الشافية» ١٣/٦.

(٣) البيتان لأبي محجن الثقفي في «ديوانه» (٤٨)، «الدرر» ٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٨١/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٨٨/٣.

قالهما أبو محجن بن حبيب الثقفي الصحابي. و(عروقها) فاعل (تروي) والشاهد في (أن) حيث أهملت. كذا قيل، والصحيح أنها مخففة من الثقيلة، أي: أني لا أذوقها؛ لوقوعها بعد الخوف الذي هو هنا بمعنى العلم.

قوله: (كقوله:

لئن عاد لي عبدالعزيز بمثلها ... وأمكنني منها إذن لا أقيلها)[(١)]

قاله كثير عزة مدح به عبدالعزيز بن مروان. وجملة (لا أقيلها) محلها جزم؛ لأنها جواب الشرط. والشاهد في (إذن) حيث وقعت قبل جواب شرط مذكور، وإنما ألغيت لوقوعها حشوا أو للفصل بـ(لا) على مقتضى صنيع النظم.

قوله: (فوجب إلغاؤها فيه كما جاز إلغاء الظن في مثله)، يقال عليه: كيف قيس الوجوب على الجواز، وقد يجاب بأن الغرض قياس الإلغاء على الإلغاء بجامع التوسط وفيه نظر.

قوله: (فأما قول الراجز.

لا تتركنيّ فيهم شطيرا ... إني إذن أهلك أو أطيرا)[(٢)]

الشطير[(٣)] بطاء مهملة: البعيد، ويقال: الغريب، ونصبه على الحال. والشاهد في (إذن) حيث أعملها مع توسطها بين (إن) وخبرها، وهو شاذ

---

(١) البيت لكثير عزّة في «ديوانه» (٣٠٥)، «خزانة الأدب» ٤٧٣/٨ ـ ٤٧٤ ـ ٤٧٦، «الدرر» ١١/٢، «الكتاب» ١٥/٣، «سر صناعة الإعراب» ٣٩٧/١، «شرح التصريح» ٢٣٤/٢، «شرح المفصل» ١٣/٩، «المقاصد النحوية» ٣٨٢/٤.

وبلا نسبة في «رصف المباني» (٦٦، ٢٤٣)، «شرح الأشموني» ١٨٨/٣.

(٢) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٤٥٦/٨، ٤٦٠، «الدرر» ١٣/٢، «الإنصاف» ١٧٧/١، «أوضح المسالك» ١٧٠/٣، «الجنى الداني» (٣٦٢)، «شرح الأشموني» ١٩٤/٣، «شرح المفصل» ١٧/٧، «المقاصد النحوية» ٣٨٣/٤، «همع الهوامع» ٣٧٦/٢، «الارتشاف» ١٦٥٣/٤.

(٣) «لسان العرب» (شطر) ١١٨/٧.

خلافاً للفراء، وخرج[1] على حذف خبر (إن)، أي: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده.

قوله: (وبه قرأ القراء السبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، يقتضي أن (إذن) إنما ألغيت فيه لتوسطها بين عاطف ومعطوف، ولعله مبني على القول[2] بأن الفصل بـ(لا) لا يقتضي الإلغاء وإلا فالإلغاء به وهو حينئذٍ واجب لا جائز.

قوله: (ولو كان الفعل منفصلاً من إذن بغير قسم... إلى آخره)، جوز بعضهم[3] الفصل.

بلا النافية، نحو: (إذن لا أفعل)، وبالظرف نحو: (إذن غدًا أكرمك)، وبالنداء، نحو: (إذن يا زيد أحسن إليك)، وبالدعاء، نحو (إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة). قال المرادي[4] في غير الأول: ولم يسمع شيء من

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٠٦/٢.

(٢) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» ٢١/٦ ـ ٢٢: (إذا وقعت (إذن) من بعد حرف العطف ولم يتقدمها غيره، فلك في العمل وجهان: أحدهما: النصب... والثاني: الرفع وهو الأكثر... وإنما جاز الوجهان لأنَّ حرف العطف صيَّر (إذن) بتقدّمه عليها كمتوسِّطه، فأُلغيت تارةً اعتبارًا بتوسُّطها، وأُعملت تارةً اعتبارًا بكون العاطف غير مُعْتَدٍّ به).

(٣) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١٦٥٣/٤: (وأجاز ابن طاهر وابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء... وبعض النحويين بالظرف، وإليه ذهب ابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأبزي والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز.
وذهب الكسائي والفراء وهشام إلى جواز الفصل بين (إذن) والفعل بمعمول الفعل نحو:
(إذن زيدًا أكرمُ) وأجازوا في المضارع الرفع واختاره الفرّاء وهشام، والنصب واختاره الكسائي، ولو قدّمت معمول الفعل على (إذن) نحو: (زيدًا إذن أكرم) جاز ذلك عند الكسائي والفراء ولا نصّ عند البصريين أحفظه في ذلك والذي تقتضيه قواعدهم المنع).
وانظر: «همع الهوامع» ٣٧٥/٢، «المقاصد الشافية» ٢٤/٦ ـ ٢٥.

(٤) «توضيح المقاصد» ٣٠٧/٢.

ذلك، فالصحيح منعه. وجوز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، لكن اختار هشام الرفع، والكسائي النصب.

تنبيه:

اختلف في كتب (إذن)، فعن الجمهور[1]: أنها تكتب بالألف، وكذا رسمت في المصحف، وعن المبرد: بالنون، وعن الفراء: إن عملت فبالألف وإلا فالبنون؛ للفرق بينها وبين إذا.

٦٨٢ ـ وبَيْنَ لا ولام جرٍّ التُزِمْ   إظْهارُ أنْ ناصبةً وإنْ عُدِمْ
٦٨٣ ـ لا فأنِ اعمِلْ مُظهَرًا أوْ مُضْمَرَا   وبَعْدَ نَفْي كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

قوله: (وهو أن المصدرية)، أي: المخففة من الثقيلة.

قوله: (ويجب الإضمار مع الفعل إلى آخره)، علل بأن إثبات: (ما كان زيد ليفعل)، (كان زيد سيفعل)، جعلت اللام معادلة للسين، فكما لا يجمع بين أن والسين، لا يجمع بين أن واللام، والمراد بـ(كان) كان الناقصة الماضية لفظًا أو معنى، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، و﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فالنافي لا يكون إلا (ما) أو (لم) لا (لن) ولا (وأن) لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال.

قوله: (أو لام عاقبة) تسمى أيضًا لام الصيرورة، ولام المآل، وهي التي يكون ما بعدها ضد ما قبلها في مقتضاها نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، لأنهم قصدوا أن يكون قرة عين لهم، فآل بهم الأمر إلى أن صار لهم عدوًا وحزنًا.

٦٨٤ ـ كَذَاكَ بَعْدَ أو إذَا يَصْلُح فِي   مَوْضِعِهَا حتّى أو الاَّ أن خَفِي

قوله: (إذا صلح في مكانها (حتى) أو (إلا) احترز بها[2] عن التي لا

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٣/١٩٦ ـ ١٩٧.
(٢) في (ج): به.

يصلح مكانها أحدهما، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبًا جاز إظهار (أن) كقوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة من نصب.

قوله: (يريد (حتى) التي بمعنى (إلى) لا التي بمعنى (كي) قال المرادي[١]: ويحتمل أن يريدهما معًا، فقد قدرها بعضهم بـ(كي) كما قدرت بـ(إلى) و(إلا) قال: ويؤيده أنه لو أراد (حتى) بمعنى (إلى) لصرح بـ(إلى) ولم يخل بالوزن، ويصلح للتقديرات الثلاثة قولهم: لألزمنك أو تعطيني حقي، فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الأزمنة، ويتعين الأول في نحو: لأطيعن الله أو يغفر لي. والثاني في نحو: لأنتظرنه أو يجيء، والثالث في نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم.

قلت: ويؤيد احتماله المذكور أيضًا قول الشارح في كلامه على البيت الآتي: (وقد تدخله على معنى (كي)... إلى آخره). قال: ـ أعني المرادي[٢]ـ: وقول الناظم: (إذا) يصلح في موضعها (حتى) أو (إلا) أجود من قول ابنه بعد (أو) بمعنى (إلى) أو (إلا) فإنه يوهم أن (أو) ترادف الحرفين، وليس كذلك بل هي (أو) العاطفة). وقول النظم: (أن) مبتدأ خبره (خفى) وما قبلهما متعلق بـ(خفى)، و(حتى) فاعل (يصلح).

قوله: (فإن كان ما قبلها... إلى آخره)، هو المناسب لما قرره، والمناسب لما قررناه آنفاً أن يقال في الشق الأول: بمعنى (إلى) أو (كي)، وفي الثاني: بمعنى (إلا) أو (كي)، فمثال (أو) بمعنى كي في الأول: (لأطيعن الله أو يغفر لي)، وفي الثاني: (لأقتلن الكافر أو يغفر الله لي).

قوله: (ونحوه قول الشاعر:

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر)[٣]

---

(١) «توضيح المقاصد» ٣١٣/٢.

(٢) «توضيح المقاصد» ٣١٤/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٣/٣، «الدرر» ١٦١/٢، «شرح الأشموني» ٢٠٠/٣، «المقاصد النحوية» ٣٨٤/٤، «همع الهوامع» ٣٨٤/٢.

استسهلت الأمر، أي: عددته سهلاً، والشاهد في (أو أدرك)، أي: إلى أن أدرك المنى، والمنى: جمع منية.

قوله: (ونحوه قول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم   كسرت كعوبها أو تستقيما)[1]

قاله زياد الأعجم، والقناة: الرمح، وكعوب[2] الرمح: النواشر في أنابيب[3].

والشاهد في: (أو تستقيما)، والمعنى: إلا أن تستقيما.

قوله: (وقول الآخر:

لَأُجَدِّلَنَّكَ أو تَمَلَّكَ فتيتي   بيدي صَغار طارفاً وتليدا)[4]

يقال طعنه فجدله، أي: صرعه، والشاهد في: (أو تملك)، أي: إلا أن تملك، والفتية: جمع فتى، والصغار[5] - بالفتح -: الذل. والطارف[6] والطريف من المال: الحادث، خلاف التالد والتليد، وهو المال القديم، وبيدي صغار في محل الحال.

---

(١) البيت لزياد الأعجم في «ديوانه» (١٠١)، «الكتاب» ٤٨/٣، «الأزهية» (١٢٢)، «المقاصد النحوية» ٣٨٥/٤، «المقتضب» ٩٢/٢، «المقاصد الشافية» ٣٤/٦، «شرح التسهيل» ٢٦/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٣/٣، «شرح الأشموني» ٢٠٠/٣، «شرح المفصل» ١٠/٥.

(٢) «لسان العرب» (كعب) ١٠٨/١٢.

(٣) في (ج): في أطراف الأنابيب.

(٤) البيت بلا نسبة في «المقاصد النحوية» ٣٨٥/٤، «حاشية يس» ٢٣٧/٢، «شرح الكافية الشافية» ١٥٤١/٣.

(٥) «لسان العرب» (صغر) ٣٥٢/٧.

(٦) «لسان العرب» (طرف) ١٤٥/٨.

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ حتَّى هكذَا إضْمَارُ أنْ　　حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ
٦٨٦ ـ وتِلْوَ حَتَّى حَالاً أوْ مُؤَوَّلا　　بِهِ ارْفَعنَّ وانْصِبِ المُسْتَقْبَلا

قوله: (فالعاطفة تعطف بعضًا على كله)، تقدم بيانها في حروف العطف.

قوله: (كقول الشاعر:

فما زالت القتلى تمج دماءها　　بدجلة حتى ماء دجلة أشكل)[1]

قاله جرير بن الخطفى هجا به الأخطل، وتمج أي: تقذف، ودجلة ـ بكسر الدال ـ نهر العراق، والشاهد فيه ظاهر، والأشكل[2] الذي تخالطه حمرة.

قوله: (والجارة تدخل على الاسم على معنى إلى)، تقدم بيانها في حروف الجر.

قوله: (ويجب حينئذٍ)، أي: حين دخولها على الفعل، قال الناظم في «شرح تسهيله»[3] سواء الماضي نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ [الأعراف: ٩٥]، أم المضارع نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ونُوْزِعَ في الماضي، فإن (حتى) قبله ابتدائية، و(إن) غير مضمرة.

قوله: (وإن كان الفعل بعد (حتى) حالاً أو في تقدير الحال فهي حرف ابتداء)، علامة كونه كذلك صلاحية جعل الفاء في موضع (حتى)، ويجب حينئذٍ كون ما بعدها فضلة متسببًا عما قبلها، قاله المرادي[4]. قال:

---

(١) البيت لجرير في ديوانه (٤٥٧)، «خزانة الأدب» ٤٧٧/٩، ٤٧٩، «الدرر» ٥٢٧/١، «الأزهية» (٢١٦)، «شرح المفصل» ١٨/٨، «المقاصد النحوية» ٣٨٦/٤.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٠٦/٣.

(٢) «لسان العرب» (شكل) ١٧٦/٧.

(٣) «شرح التسهيل» ٥٥/٤.

(٤) «توضيح المقاصد» ٣١٦/٢.

وفهم[1] من ذلك امتناع الرفع في نحو: كان سيري حتى أدخلها، إذا جعلت ناقصة؛ لأنه لو رفع لكانت (حتى) ابتدائية، فتبقى (كان) بلا خبر، وفي نحو: سرت حتى تطلع الشمس؛ لانتفاء السببية، خلافًا للكوفيين، وفي نحو: ما سرت أو أسرت حتى تدخل المدينة؛ لأنه لو رفع كان مستأنفًا مقطوعاً بوقوعه، وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح؛ لأن ما قبلها منفي في ما سرت، ومشكوك في وقوعه في أسرت، فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه.

٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفيٍ أو طَلَبْ مَحْضَيْن أنْ وسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ
٦٨٨ ـ والواو كالفا إن تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَلَا تَكُنْ جَلْدًا وتُظْهِرَ الجَزَعْ

قوله: وكقول الراجز:

يا ناق سيري عَنَقا فسيحًا إلى سليمان فنستريحا[2]

قاله أبو النجم العجلي، و(ناق) مرخم ناقة، أي: يا ناقة سيري سيرًا عنقًا، وهو ضرب من السير، والفسيح: الواسع، والشاهد في: (فنستريحا).

قوله: (والدعاء، كقول الشاعر:

ربي وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن)[3]

السنن: ـ بفتح السين ـ: الطريقة، والشاهد في (فلا أعدل).

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٢٠٥/٣ ـ ٢٠٦، «همع الهوامع» ٣٨٢/٢ ـ ٣٨٣، «الارتشاف» ١٦٦٣/٤.

(٢) الرجز لأبي النجم في «الكتاب» ٣٥/٣، «الدرر» ٤٠٠/١، ١٧/٢، «شرح التصريح» ٢٣٩/٢، «المقاصد النحوية» ٣٨٧/٤، «المقاصد الشافية» ٥٢/٦.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٦/٣، «رصف المباني» (٣٨١)، «سر صناعة الإعراب» ٢٧٠/١، «شرح الأشموني» ٢٠٨/٣، «المقتضب» ١٤/٢، «همع الهوامع» ٣٨٦/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٠٩/٣، «المقاصد النحوية» ٣٨٨/٤، «همع الهوامع» ٣٨٧/٢، «شرح الكافية الشافية» ١٥٤٥/٣.

قوله: (والاستفهام، كقول الآخر:

هـل تـعـرفـون لُـبـانـاتـي فـأرجـو أن تقضي فيرتد بعض الروح للجسد[(١)]

اللبانات[(٢)]: جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة، والشاهد في: (أرجو) و(يرتد) عطف على (أرجو)، واختلف في الروح، من تكلم فيها، فقال جمهور[(٣)] المتكلمين: إنها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر، وقال كثير منهم: إنها عرض، وهي الحياة التي سار البدن بوجودها حياً، وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية: إنها جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه.

قوله: (وكقول الشاعر:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راءٍ[(٤)] كمن سمعا)[(٥)]

أي: حدثوك به وفاء فـ(ما) تعليلية، والشاهد في: (فتبصر).

قوله: (وكقول الشاعر:

---

(١) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢١٠/٣، «المقاصد النحوية» ٣٨٨/٤، «شرح الكافية الشافية» ١٥٤٥/٣.

(٢) «لسان العرب» (لبن) ٢٣١/١٢.

(٣) قال الكفوي في «الكليات» (٤٦٩ ـ ٤٧٠): (الروح الإنساني لا يعلم كنهها إلاّ الله تعالى: ومذهب أهل السنة أنّ الروح والعقل من الأعيان وليسا بعرضين كما ظنّته المعتزلة وغيرهم قال الغزالي: الروح ليس بجسم يحلُّ البدن حلول الماء في الإناء. بل هو جوهر لأنّه يعرف نفسه وخالقه ويدرك المعقولات.
ثم اعلم: أنّ الروح هو الجوهر العلوي الذي قيل في شأنه: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ والأرواح عندنا أجسام لطيفة غير مادية، خلافًا للفلاسفة...).

(٤) في (ج): فما من راءٍ.

(٥) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١٩/٢، «شرح الأشموني» ٢١١/٣، «شرح التصريح» ٢٣٩/٢، «شرح ابن عقيل» ٢/، «المقاصد النحوية» ٣٨٩/٤، «همع الهوامع» ٣٨٩/٢، «شرح الكافية الشافية» ١٥٤٥/٣.

يا ليت أم خليد واعدت فوفت ... ودام لي ولها عمر فنصطحبا[1]

(واعدت) جواب (ليت)، والشاهد في: (فنصطحبا).

قوله: (كقوله:

سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحا[2]

قاله المغيرة بن حنين التميمي، والشاهد في: (فأستريحا).

قوله: (أو لتقدم ترج) يقتضي أن الترجي ليس بطلب، وليس كذلك، بل هو كالتمني، نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع، وعليه يقال: فلم ألحق بالطلب الوضعي التمني دون الترجي؟ وعلى مذهب الفراء الآتي وهو اختيار الناظم لا إشكال.

قوله: (وقول الشاعر:

وما قام منا قائم في ندينا ... فينطقَ إلا بالتي هي أعرف[3]

قاله الفرزدق، و(الندي)[4]: مجلس القوم ومتحدثهم، (ومنا): صلة (قائم)، والشاهد في: (فينطق)، قال المرادي[5]: وتمثيله تبعاً لأبيه بهذا وبقوله قبله (ما قام فيأكل إلا طعامه) غير صحيح، إذ يجوز فيهما النصب؛

---

(١) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢١٢/٣، «المقاصد النحوية» ٣٨٩/٤، «شرح الكافية الشافية» ١٥٤٦/٣.

(٢) البيت للمغيرة بن حسناء في «خزانة الأدب» ٥٢٢/٨، «الدرر» ١٣١/١، ١٧/٢، «المقاصد النحوية» ٣٩٠/٤.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٩/٣، «رصف المباني» (٣٧٩)، «شرح الأشموني» ٢١٤/٣، «شرح المفصل» ٥٥/٧، «المقتضب» ٢٤/٢، «همع الهوامع» ٣٨٦/٢.

(٣) البيت للفرزدق في «ديوانه» ٢٩/٢، «الكتاب» ٣٢/٣، «خزانة الأدب» ٥٤٠/٨، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٥٣٥)، «المقاصد النحوية» ٣٩٠/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢١٤/٣، «تذكرة النحاة» (٧١).

(٤) «لسان العرب» (ندي) ٩٦/١٤.

(٥) انظر «توضيح المقاصد» ٣١٨/٢.

لأن النفي إذا انتقض بـ(إلا) بعد الفاء جاز النصب، نص على ذلك سيبويه[1]، وعلى النصب أنشد البيت المذكور.

قوله: (وفي نحو صه إلى آخره) أمثلة للطلب غير المحض، قال المرادي[2]: (والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصيل في ذلك، فاحترز عن أن يكون بمصدر نحو: سقيًا، أو باسم فعل نحو: صه، أو بلفظ الخبر نحو: رحم الله زيدًا، فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب).

قوله: (فلو قصد بالفاء مجرد العطف أو بالفعل بعدها بناؤه على محذوف وجب الرفع)، يحتمل كلاً منهما قوله تعالى: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧] في قراءة[3] الرفع.

قوله: (أو ما تأتينا فأنت تحدثنا)، أي: ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن، وإلا فظاهره مشكل؛ إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان.

قوله: (قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المرسلات: ٣٦]، أي: فهم يعتذرون.

قال البيضاوي: عطف ﴿يَعْتَذِرُونَ﴾ على يؤذن ليدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطلقا، ولو جعله جوابا لدل على أن عدم اعتذارهم لعدم الإذن وأوهم ذلك أن لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه، ومن ثم مثل به ابن هشام[4] للعاطفة، وقصد به الرد على الشارح في جعله مثالا للاستئناف، لأنه يقتضي ثبوت العذر مع انتفاء الإذن في ذكره كما في قولك: ما تؤذينا فنحبك، بالرفع له.

---

(١) انظر «الكتاب» ٣/٣٢.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢/٣١٨.

(٣) انظر: «الإتحاف» (٣٧٩).

(٤) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/١٧٨: (... نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ فإنها للعطف).

قوله: (فحديث) الأولى: فتحديث.

قوله: (وجميع المواضع التي ينتصب فيها المضارع بإضمار (أن) بعد الفاء ينتصب فيها المضارع بإضمار أن بذلك بعد الواو) قال أبو حيان[1]: (ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع).

قوله: (إذا قصد بها المصاحبة) يؤخذ منه أن النصب بعد الواو ليس على معناه بعد الفاء، وقولهم: (تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر، وزعم بعضهم أن النصب بعدها على معنى الجواب، وليس بصحيح)، نبه على ذلك المرادي[2].

قوله:

فقلت ادعي وأدعو إن أندى   لصوت أن ينادي داعيان)[3]

قاله الأعشى. وقيل غيره[4].

والشاهد في: و(أدعو) و(أندى): من الندى بفتح النون والدال مقصورًا، وهو بُعد ذهاب الصوت، أي: قلت لتلك المرأة: ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك، فإن أرفع صوت دعاء داعيين.

قوله: (وقول الآخر:

---

(١) «الارتشاف» ٦/١٦٨٠.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢/٣٢٠.

(٣) البيت للأعشى في «الكتاب» ٣/٤٥، «الدرر» ٢/٢١، «المقاصد النحوية» ٤/٣٩٢، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢/٥٣١، «أوضح المسالك» ٣/١٧٧، «سر صناعة الإعراب» ١/٣٩٢، «شرح الأشموني» ٣/٢١٥، «همع الهوامع» ٢/٣٩٢.

(٤) قيل: للحطيئة أو لربيعة بن جشم في «شرح المفصل» ٧/٣٥.

لا تـنـه عـن خـلـق وتـأتـي مـثـلـه عـار عـلـيـك إذا فـعـلـت عـظـيـم)[1]

قاله أبو الأسود الدؤلي[2]، والشاهد في (وتأتي مثله)، و(عار) خبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك عار عليك، و(عظيم) صفته، وإذا فعلت معترض بينهما، والخلق ـ بضم اللام ـ كما قال الإمام الرازي[3]: ملكة تصدر بها الأفعال عن النفس بسهولة من غير تقدم فكر ولا رؤية.

قوله: (وقول الآخر):

ألـم أكُ جـارَكُـم ويـكـونَ بـيـنـي وبـيـنـكـم الـمـودة والإخـاء)[4]

قاله الحطيئة، والشاهد في: و(يكون)، حيث نصب بتقدير (أن) لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام.

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي في «ديوانه» (٤٤)، «الأزهية» (٢٣٤)، «شرح التصريح» ٢٣٨/٢، «همع الهوامع» ٣٩٣/٢.
ولأبي الأسود أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في «المقاصد النحوية» ٣٩٣/٤، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في «خزانة الأدب» ٥٦٤/٨، ولحسان بن ثابت في «شرح أبيات سيبويه» ١٨٨/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٥/٣، «الجنى الداني» (١٥٧)، «رصف المباني» (٤٢٤)، «شرح الأشموني» ٢١٧/٣، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٥٣٥)، «شرح عمدة الحافظ» (٣٤٢)، «المقتضب» ٢٦/٢.

(٢) في (ج): الديلي.

(٣) أبو بكر محمد بن زكريا الرازي الطبيب، توفي ببغداد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.
صنّف: «الإبصار في العين»، «الإثبات في الصفة»، «الأدوية الموجودة بكل مكان»، «الأسرار في الطب»، «الانتقاد على أهل الاعتزال»، «الأوهام والحركات النفسية»، «البرهان في الطب»، «الثبوت في الحكمة» وغير ذلك كثير جدًا. انظر «هدية العارفين» ٢٧/٦ ـ ٢٨.

(٤) البيت للحطيئة في «ديوانه» (٨٢)، «الكتاب» ٧٣/٢، «الدرر» ٢٣/٢، «الرد على النحاة» (١٢٨)، «المقاصد النحوية» ٤١٧/٤.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢١٨/٣، «رصف المباني» (٤٧)، «المقتضب»، ٢٧/٢، «همع الهوامع» ٣٩٤/٢.

قوله: (قال ابن السراج[1]: (والواو تنصب ما بعدها في غير الموجب)، أي: في النفي والطلب.

وقوله: (من حيث انتصب ما بعد الفاء)، كالصفة الكاشفة والمراد في الأمكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء.

قوله: (ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنيًا على مبتدأ محذوف)، هذا علم من قول ابن السراج[2]: وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها.

قوله: (والرفع على ذلك المعنى)، أي: وهو بناء الفعل بعد الواو على مبتدأ محذوف، وعليه فلا حاجة لقوله[3]: (ولكن... إلى آخره) أو إبدال (ولكن) بقوله: وهو توهم ابن هشام أن قول الشاعر ذلك المعنى مشار به إلى معنى النصب، فاعترضه بقوله: وكأنه قدر الواو للحال. وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لكلامهم إذ جعلوا لكل من أوجه الأعراب معنى. انتهى. ومنشأ توهمه غفلته عن أن ذلك يشار به للبعيد لا للقريب.

قوله: (بعد ما اعترض... إلى آخره) متعلق بـ(أشار) وكذا قوله: (في قوله).

٦٨٩ ـ وبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزمًا اعتَمِدْ ... إنْ تَسْقُطِ الفَا والجزاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠ ـ وشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهيٍ أن تَضَعْ ... إنْ قَبْلَ لا دُونَ تَخالُفٍ يَقَعْ

٦٩١ ـ والأَمْرُ إنْ كَانَ بغَيْرِ افْعَلْ فلا ... تَنصِبْ جَوَابَهُ وجَزْمَهُ اقْبَلا

٦٩٢ ـ والفعْلُ بَعْدَ الفَاء في الرَّجَا نُصِبْ ... كنصبِ مَا إلَى التَّمَنِّي يَنتَسِبْ

---

(١) قال ابن السراج في «الأصول» ٢/١٥٤: (الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وإنّما تكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعل والفعل).

(٢) «الأصول» ٢/١٥٤.

(٣) قال ابن الناظم (٤٨٦): (والرفع على ذلك المعنى، ولكن على تقدير: لا تأكل السمك وأنت تشربُ اللبن).

قوله: (وقصد الجزاء) احترز به[١] من أن لا يقصد الجزاء، فلا يجزم بل يرفع إما مقصودا به الوصف، نحو: ليت لي مالا أنفق منه، أو الحال، أو الاستئناف، ويحتمل الثلاثة قوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ [طه: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿... فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى﴾ [مريم: ٥][٢] في قراءة الرفع.

قوله: (تقديره زرني فإن تزرني أزرك)، أشار به وبما قبله إلى أن جازم الفعل فيما ذكر حرف شرط مقدر دل عليه الطلب، وهو مذهب أكثر المتأخرين[٣].

قوله: (وقيل: لا حاجة إلى هذا التقدير، بل الجواب مجزوم بالطلب... إلى آخره) هو ما ذهب إليه ابن خروف[٤]، واختاره الناظم، ونسبه إلى الخليل وسيبويه، وقيل غير ذلك. وأما قوله: (وهو مشكل...) إلى آخره فمردود؛ لأن ما علل به إنما هو في الشرط التحقيقي لا التقديري الذي كلامه فيه.

قوله: (ولا يجوز أن يجعل للنهي جواب مجزوم....) إلى آخره، كذلك لا يجوز أن يجعل للأمر ونحوه جواب مجزوم إلا إذا صح تقدير فعل شرط مثبت مكانه، خلافا للكسائي[٥]، فيجوز عنده: (أسلم تدخل

---

(١) انظر «توضيح المقاصد» ٢/٣٢٠.
(٢) انظر: «الإتحاف» (٢٩٧).
(٣) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٤/١٦٨٤: (الرابع أن مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبله، وهو الذي نختاره وقال به أكثر المتأخرين. انظر «توضيح المقاصد» ٢/٣٢١.
(٤) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٤/١٦٨٤: (أحدها: أنَّ الأمر والنهي وباقيها ضُمِّن معنى الجزم فَضُمِّن: ائتني معنى إنْ تَأْتِنِي، ونسب هذا إلى الخليل وسيبويه، وقال به ابن خروف وابن مالك).
(٥) وانظر «المساعد» ٣/٩٦.

النار)، بتقدير إن لا تسلم تدخل النار، وغيره لا يجوزه إلا إذا صح تقديره مثبتاً.

قوله: (في صحة جزم الجواب...) إلى آخره، أي: كما يصح رفعه. قوله[1]: (كقراءة حفص...) إلى آخره، لا حجة فيه[2]؛ لجواز نصب ﴿أَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] جوابًا لقوله: ﴿ٱبْنِ﴾ أو عطفًا على الأسباب على حد قوله: (ولبس عباءة وتقر عيني)[3] أو عطفًا على المعنى وهو: لعلي أن أبلغ، فإن خبر (لعل) يقترن بـ(أن) كثيرًا نحو: «**فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض**»[4].

قوله: (وكقول الراجز: أنشده الفراء:

عَلَّ على صروف الدهر أو دولاتها تـدلـنـنـا الـلـمـة مـن لـمـاتـهـا

فـتـسـتـريـح الـنـفـس مـن زفـراتـهـا)[5]

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٢٢/٢.

(٢) قال ابن الناظم (٤٨٧): (كقراءة حفص عن عاصم قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾.

(٣) عجزه:

.... أحـبّ إلـيّ مـن لـبـسِ الـشُّـفُـوفِ

البيت لميسون بنت بحدل في «خزانة الأدب» ٥٠٣/٨ ـ ٥٠٤، «الدرر» ٢٥/٢، «سر صناعة الإعراب» ٢٧٣/١، «شرح التصريح» ٢٤٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٩٧/٤، وبلا نسبة في «الكتاب» ٤٥/٣، «أوضح المسالك» ١٨١/٣، «الجنى الداني» (١٥٧)، «خزانة الأدب» ٥٢٣/٨، «رصف المباني» (٤٢٣)، «شرح الأشموني» ٢٢٥/٣، «شرح عمدة الحافظ» (٣٤٤)، «شرح المفصل» ٢٥/٧، «المقتضب» ٢٧/٢، «الارتشاف» ١٦٨٨/٤.

(٤) أخرجه البخاري في (٥٦) كتاب الشهادات (٢٧٠)، باب من أقام البينة بعد رقم الحديث (٢٥٢٤)، ومسلم في (٣٠) كتاب الأقضية (٣)، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة رقم الحديث (١٧١٣).

(٥) الرجز بلا نسبة في «الخصائص» ٣١٦/١، «شرح الأشموني» ٣/، «شرح عمدة الحافظ» (٣٩٩)، «الإنصاف» ٢٢٠/١، «الجنى الداني» (٥٨٤)، «سر صناعة الإعراب» ٤٠٧/١، «المقاصد النحوية» ٣٩٦/٤.

أي: لعل حوادث الدهر. و(الدولات): جمع دولة[1]، وهي بضم الدال في المال، وبفتحها في الحرب، وقيل: هما واحد، يقال: صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا، و(تدلننا) من الإدالة وهي الغلبة والنصر، يقال: اللّهم أدلني على فلان، أي: انصرني عليه، و(اللمة)[2]: - بالفتح - الشدة، وهي مفعول ثان لتدلننا. والشاهد في: (تستريح)، و(الزفرات): جمع زفرة، وهي الشدة، وسكنت الفاء للضرورة.

قوله: (كالواو)، في قوله: للبس عباءة وتقر عيني)[3] قالته ميسون زوجة معاوية رضي الله عنه، ذكرت فيه ضيق نفسها حين تسرى عليها وعذلها وقال لها: أنت في ملك عظيم وما تدري قدره، وروي: ولبس عباءة، وتمامه: أحب إلى من لبس الشفوف. بضم الشين: الثياب الرقاق، وأول كلامها:

لبيت تخفق الأرواح فيه   أحب إليَّ من قصر منيف

إلى أن قالت: للبس عباءة. والشاهد في: و(تقر عيني)، حيث نصب (تقر)، ويجوز رفعه، تنزيلاً له منزلة المصدر نحو: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[4].

قوله: (في قول الشاعر:

لولا توقع معترٍّ فأرضيه   ما كنت أوثر أترابا على تَربَ)[5]

---

(١) «لسان العرب» (دول) ٤/٤٤٤.
(٢) «لسان العرب» (لمم) ١٢/٣٣٣.
(٣) وعجزه: أحبُّ إليّ من لبسِ الشُفوفِ، وتقدم تخريجه.
(٤) «مجمع الأمثال» (تسمع بالمعيدي).
(٥) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٤/١٩٤، «الدرر» ٢/٢٦، «شرح الأشموني» ٣/٢٢٦، «شرح التصريح» ٢/٢٤٤، «شرح ابن عقيل» ٢/٣٣٢، «المقاصد النحوية» ٤/٣٩٨، «همع الهوامع» ٢/٤٠٤.

المعتر[1]: السائل أو المعترض للسؤال، والشاهد في: (فأرضيه)، والأتراب جمع ترب بكسر المثناة وإسكان الراء وترب الرجل لدته، وهو الذي يولد في الوقت الذي ولد فيه، أي: ما كنت أوثر المساوي لغيري في السنة على المساوي لي في السن.

قوله: (قول الآخر:

إني وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر)[2]

قاله أنس[3] بن مدركة الخثعمي و(سليكاً) اسم رجل، والشاهد في: ثم أعقله من عقلت القتيل: أعطيت ديته، و(لما) بمعنى حين و(عافت)[4]، أي كرهت، والمعنى أن البقر إذا امتنعت من شروعها في الماء وشربها منه لا تضرب؛ لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب.

قوله: (وكقول الشاعر:

فما راعني إلا يسير بشُرْطة وعهدي به قينا يَفُشُّ بكير)[5]

الشاهد في: (يسير) بالرفع والتقدير: إلا أن يسير، أي: وما راعني إلا سيره، فلما حذفت (أن) بقي الفعل مرفوعًا كما في: تسمع بالمعيدي.

---

(١) «لسان العرب» (عرر) ١٢٥/٩.

(٢) البيت لأنس بن مدركة في «شرح التصريح» ٢٤٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٩٩/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٨٣/٣، «خزانة الأدب» ٤٦٢/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٦/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٣١/٢، «همع الهوامع» ٤٠٤/٢، «المقاصد الشافية» ٨٨/٦.

(٣) أنس بن مدركة بن كعب الأكلبي الخثعمي، أبو سفيان (٣٥هـ). شاعر فارس من المعمّرين، كان سيد خثعم في الجاهلية وفارسها، أدرك الإسلام وأسلم، ثم أقام بالكوفة وانحاز إلى علي بن أبي طالب، فقُتل في إحدى المعارك.
«خزانة الأدب» ٤٢٥/٧، «الأعلام» ٢٥/٢.

(٤) «لسان العرب» (عيف) ٥٠٠/٩.

(٥) البيت بلا نسبة في «الخصائص» ٤٣٤/٢، «شرح المفصل» ٢٧/٤، «المقاصد النحوية» ٤٠٠/٤.

والشرطة ـ بضم الشين وإسكان الراء ـ: واحد الشرط، وهم الذين يجعلون لأنفسهم علامة يعرفون بها، ومنه والي الشرطة. وواو (وعهدي) للحال. و(به)، أي: المذموم، و(قيناً)[1]، أي: حداداً، (يفش بكير) خبر (عهدي)، أي: يخرج ما في الكير من الريح، أي: أتعجب منه وقد كان أمس حدادا ينفخ في الكير واليوم سار والي الشرطة.

٦٩٤ ـ وشَذَّ حَذْفُ أنْ ونَصْبٌ في سِوَى ... مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى

قوله: (وقول الشاعر:

فلم أر مثلها خباسة واحد ... فنهنهت[2] نفسي بعدما كدت أفعله)[3]

قاله عامر بن جوين الطائي، و(خباسة واحد) بضم المعجمة: مفعول أول لـ(أر)، و(مثلها) مفعول ثان له.

قوله: ومعنى خباسة[4]: المغنم. ونهنهت[5]: زجرت. و(ما) مصدرية، والتقدير: بعد قربي من الفعل، والشاهد في (أفعله).

وقول الناظم: (في سوى ما مر)، أي: وسوى ما يأتي في الباب الآتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء والواو بعد الشرط أو الجزاء.

□ □ □ □ □ □

---

(١) «لسان العرب» (قين) ٣٧٦/١١.

(٢) في (ج): ونهنهت.

(٣) البيت لامرئ القيس في «ملحق ديوانه» (٤٧١).
ولعامر بن جُوَين في «الكتاب» ٣٠٧/١، «شرح أبيات سيبويه» ٣٣٧/١، «المقاصد النحوية» ٤٠١/٤.
وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (١٤٨)، «الدرر» ٨٥/١، ٢٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٨/٣، «همع الهوامع» ٤٠٥/٢، «المقاصد الشافية» ٩٢/٤.

(٤) «لسان العرب» (خبس) ١٥/٤.

(٥) «لسان العرب» (نهنه) ٣١٢/١٤.

عَوَامل الجَزم

٦٩٥ ـ بلا ولامٍ طَالبًا ضَعْ جَزْمَا ... في الْفِعْلِ هكَذَا بلَمْ ولَمَّا
٦٩٦ ـ واجْزِمْ بِإنْ ومَنْ ومَا ومَهْمَا ... أيٍّ مَتَى أيَّانَ أيْنَ إذْمَا
٦٩٧ ـ وحَيْثُمَا أنَّى وحَرْفٌ إذْمَا ... كإنْ وبَاقي الأدوَاتِ أسْمَا

* * *

عوامل الجزم

قوله: (هي اللام ولا الطلبيتان)، المراد بالطلب[1] أصالة، فلا يؤثر خروجها عنه ظاهرا كاللام التي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ﴾ [مريم: ٧٥]، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أي: فنمد ونحمله. أو التهديد نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْۚ﴾ [الكهف: ٢٩]، وأما قوله: ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْۚ﴾ [العنكبوت: ٦٦]، فتحتمل اللام فيه التعليل فيكون ما بعدها منصوبا، والتهديد فيكون مجزومًا.

كقوله[2]: (كقراءة أبي عمرو وغيره: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩][3]، صوابه كقراءة قالون والبزي وعاصم وحمزة والكسائي.

---

(١) انظر «شرح الأشموني» ٣/٢٢٩.
(٢) ساقطة من (ب).
(٣) «الإتحاف» (٣١٤).

قوله[١]: (ودخول هذه اللام على مضارع الغائب والمتكلم والمخاطب المبني للمفعول كثير) محله في دخولها على فعل المتكلم[٢] إذا بني للمفعول، أما دخولها على فعله المبني للفاعل فقليل، كما أن دخولها على مضارع المخاطب المبني للفاعل قليل، كما ذكره بعد، وإن كان ذاك أقل من هذا. وقد يقال: يؤخذ ذلك من قوله: المبني للمفعول بجعله راجعًا لفعل المتكلم والمخاطب، وبعده إفراده لفظ المبني للمفعول، واقتصاره على ما ذكره بعد مما عزوته له آنفًا وتمثيله بالآية والحديث، فإن مضارع المتكلم فيهما مبني للفاعل لا للمفعول.

قوله[٣]: (كقوله:

محمد تفد نفسك كل نفس ... إذا ما خفت من شيء تبالا)[٤]

(محمد) منادى. والشاهد في: (تفد) حيث حذف منه لام الطلب وبقي عملها إذ أصله: لتفد. والتبال[٥] ـ بفتح التاء ـ الفساد وقيل: الحقد والعداوة.

قوله: (وكقول الآخر:

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ... ولكن يكن للخير منك نصيب)[٦]

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) بياض في (ج).

(٣) قال ابن الناظم (٤٩٢): (ويجوز في الشعر أن تحذف ويبقى جزمها كقول الشاعر...).

(٤) البيت لأبي طالب في «شرح شذور الذهب» وله أو للأعشى في «خزانة الأدب» ١١/٩، وللأعشى أو لحسان أو المحول في «الدرر» ٧٥/٢.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٨/٣، «الإنصاف» ٥٣٠/٢، «سر صناعة الإعراب» ٣٩١/١، «شرح الأشموني» ٢٣٢/٣، «شرح المفصل» ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢، «المقتضب» ١٣٢/٢، «همع الهوامع» ٥٣٩/٢.

(٥) «لسان العرب» (تبل) ١٧/٢.

(٦) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (١١٢)، «الجنى الداني» (١١٤)، «رصف المباني» (٢٥٦)، «سر صناعة الإعراب» (٣٩٠)، «المقاصد الشافية» ٩٨/٦، «شرح الأشموني» ٢٣٣/٣، «المقاصد النحوية» ٤٢٠/٤.

وخاطب ابنه لما تمنى موته، والشاهد فيه[1] (يكن).

و(بقائي) مفعول (تستطل) وقيل: بيان للضمير في (منيّ) أو بدل منه.

قوله: (فالجزم فيه بجواب الأمر)، أي: على أنه مجزوم بشرط مقدر دل عليه الطلب، والتقدير إن تقل لهم: أقيموا الصلاة يقيموها.

قوله: (لا باللام المقدرة) هو ما عليه الجمهور[2]، لكن جرى والده في[3] «شرح كافيته» على أن الجازم هو اللام.

قوله: (يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة)، أي: لئلا يلزم خلف الخبر المقدر بما ذكر.

قوله: (وقد أتى قليلاً يصحب فعل المتكلم) محله في المبني للفاعل بقرينة تمثيله بالبيتين الآتيين، أما في المبني للمفعول فكثير نحو لا أخرج ولا تخرج.

---

(١) في (ج): في.

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١٨٥٦/٤: (والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلاّ في الشِّعر خلافًا للمبرِّد، إذ منع ذلك أيضًا في الشعر، وخلافًا للكسائي إذ أجاز حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، أي: ليقيموا الصلاة...).
وانظر: «توضيح المقاصد» ٣٣١/٢.

(٣) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٥٦٩/٣ ـ ١٥٧٠: (ثم أشرتُ إلى حذف لام الأمر، وبقاء عمله وهو على ثلاثة أضرب:...
فالكثير المطرد: الحذف بعد أمرٍ بقولٍ كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، أي: ليقيموا الصلاة. فَحُذِف اللام لأنه بعد (قُلْ).
وليس بصحيح قول مَنْ قال: إنّ أصله (قل لهم فإن تَقُل لهم يقيموا) لأنّ تقدير ذلك يلزم منه ألاّ يتخلّف أحدٌ من المثول لهم عن الطاعة. والواقع بخلاف ذلك.
فوجب إبطال ما أفضى إليه ـ وإن كان قول الأكثر.
والقليل الجائز في الاختيار بعد قولٍ غيرِ أمرٍ.
والقليل المخصوص بالاضطرار: الحذف دون تقدم قولٍ بصيغة أمرٍ ولا بغيرها.

قوله: (كقول الشاعر:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ... لها أبداً ما دام فيها الجراضم)[1]

قاله الوليد بن عقبة معرضاً بمعاوية رضي الله عنه، والجراضم[2] - بضم الجيم -: الأكول الواسع البطن، وكان معاوية كذلك.

والشاهد في: (فلا نعد)، وهو قليل؛ لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على تنزيلها منزلة الأجنبي.

قوله: (وكقول الآخر.

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها ... مردفات على أعقاب أكوار)[3]

قاله النابغة الذبياني، والشاهد في: (لا أعرفن)، والربرب[4] القطيع من البقر، شبه النساء بها في حسن العيون وسكون المشي، والحور: جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها، و(مدامعها) مرفوع (بحورًا) وأراد بها العيون؛ لأنها في مواضع الدمع، و(مردفات) حال من (ربربا)، والأعقاب جمع عقب، وعقب كل شيء آخره، والأكوار جمع كور وهو الرحل بأداته.

قوله: (وأما لم ولما أختها)، أي: وإن دخلت عليهما الهمزة نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾.

---

(١) البيت للفرزدق في «الأزهية» (١٥٠).
وللوليد بن عقبة في «شرح التصريح» ٢/٢٤٦، وللفرزدق أو للوليد في «المقاصد النحوية» ٤/٤٢٠، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/١٨٦، «شرح الأشموني» ٣/٢٣٠.

(٢) «لسان العرب» (جرضم) ٢/٢٥٢.

(٣) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (٧٥ - ٧٦)، «الكتاب» ٣/٥١١، «شرح التصريح» ٢/٢٤٥، «المقاصد النحوية» ٤/٤٤١.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/١٨٥، «شرح الأشموني» ٣/٢٢٩.

(٤) «لسان العرب» (ربب) ٥/١٠٢.

قوله: (وقد احترزت بقولي ولما أختها... إلى آخره)، لا حاجة لهذا الاحتراز؛ لأن (لما) الحينية والتي بمعنى (إلا) لا يحفظ دخولهما على المضارع أصلًا، فهما خارجان بقوله: (ينفيان المضارع) نبه على ذلك المرادي[1].

وقوله: (لما الحينية) هي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره.

وقوله: (لما بمعنى إلا) تسمى إيجابية.

قوله: (وأما إن الشرطية فهي التي تقتضي... إلى آخره)، الذي يقتضي ذلك ستة أقسام: ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو (إن) و(إذ ما)، وما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو (مَنْ)، وما وضع للدلالة على من لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو (متى ما، ومهما)، وما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو (متى وأيان)، وما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو (أين وأنى وحيثما)، وما هو متردد بين الأربعة الأخيرة وهو (أي)، فإنها بحسب ما تضاف إليه، فهي في: (أيهم يقم أقم معه). مثل (مَن)، وفي (أي مكان يجلس أجلس)، مثل أين.

قوله: (فعملت فيهما) جعل - كالناظم - الجازم للجواب الأداة، وهو مخالف لقوله في «التسهيل»[2] وجزم الجواب بفعل الشرط لا بالأداة وحدها ولا بهما ولا على الجوار خلافًا لزاعمي ذلك.

قوله: (وكقول الشاعر:

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣٣٤/٢: (ومنها لم ولما أختها، يعني من الجوازم فقيد لمّا بقوله (أختها) احترازًا من (لمّا) بمعنى (إلاّ) ومن (لمّا) التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح فقال: احترزت بقولي (أختها، من لمّا الحينية وهو على مذهب الفارسي).

(٢) «شرح التسهيل» ٧٩/٤.

ولكن متى يسترفد القوم أرفد)[١].

قاله طرفة بن العبد، وصدره ولست بحلال التلاع مخافة.

والشاهد فيه ظاهر، والاسترفاد طلب الرفد وهو العطية، وقيل: المعونة. والحلال: ـ بالتشديد ـ من حل إذا نزل، والتلاع[٢] جمع تلعة وهو ما ارتفع من الأرض، وما انهبط منها، أي: لست ممن ينزل التلاع مخافة الضيف.

قوله:

(أيان نُؤمِنْك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا)[٣]

الشاهد فيه ظاهر.

قوله: (وقوله:

صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تمل)[٤]

قاله الحسام[٥] بن ضرار الكلبي في وصف امرأة، شبه قدرها بالقناة، أي: هي صعدة.

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في «ديوانه» (٢٨)، «الكتاب» ٧٨/٣، «خزانة الأدب» ٦٦/٩ ـ ٦٧ ـ ٤٧١، «شرح التسهيل» ٧١/٤.
وبلا نسبة في «شرح شذور الذهب» (٣٣٥)، «مغني اللبيب» (٧٩٠).

(٢) «لسان العرب» (تلع) ٤٣/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في «شرح شذور الذهب» (٣٣٦)، «شرح الأشموني» ٢٤٤/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٣٧/٢، «المقاصد النحوية» ٤٢٣/٤، «شرح التسهيل» ٧١/٤.

(٤) البيت لكعب بن جعيل في «خزانة الأدب» ٤٧/٣، «الدرر» ١٨٥/٢، «شرح أبيات سيبويه» ١٩٦/٢، وله أو لحسام بن ضرار في «المقاصد النحوية» ٤٢٤/٤.
وبلا نسبة في «الكتاب» ١١٣/٣، «الإنصاف» ٦١٨/٢، «خزانة الأدب» ٣٨/٩، «شرح الأشموني» ٢٤٦/٣، «شرح المفصل» ١٠/٩، «شرح التسهيل» ٧٥/٤، «همع الهوامع» ٥٥٣/٢، «شرح ابن عقيل» ٣٣٧/٢.

(٥) حسام بن ضرار الكلبي، شاعرٌ مقلٌّ.
«المقاصد النحوية» ٤٢٤/٤.

والصعدة[1]: القناة المستوية، تنبت كذلك. والحائر - بالحاء والراء المهملتين -: مجتمع الماء. والشاهد فيه ظاهر.

قوله: (وقوله:

وإنك إذما تأت ما أنت آمر ... به تلفِ من إياه تأمر آتيا)[2]

الشاهد فيه ظاهر و(تأت) و(آيتا) من الإتيان، وروي بدلهما تأب وآبيا من الإباء.

قوله:

(حيثما تستقم يقدر لك الله ... نجاحا في غابر الأزمان)[3]

الشاهد فيه ظاهر، والنجاح: الفوز، والغابر: الباقي والماضي، والمراد هنا الأول.

قوله: (وقوله:

خليلي أنى تأتياني تأتيا ... أخا غير ما يرضيكما لا يحاول)[4]

الشاهد فيه ظاهر، و(غير) منصوب (يحاول) من حاولت الشيء: أردته.

قوله: (وعند النحويين أن (إذ) في (إذ ما) مسلوب الدلالة إلى آخره)،

---

(١) «لسان العرب» (صعد) ٣٤٤/٧.

(٢) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٤٦/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٣٨/٢، «المقاصد النحوية» ٤٢٥/٤، «شرح التسهيل» ٦٧/٤.

(٣) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٢٠/٧، «تذكرة النحاة» (٧٣٦)، «شرح الأشموني» ٢٤٧/٣، «شرح شذور الذهب» (٣٣٧)، «شرح ابن عقيل» (٢٣٨)، «المقاصد النحوية» ٤٢٦/٤، «شرح التسهيل» ٧٢/٤.

(٤) البيت بلا نسبة في «شرح شذور الذهب» (٣٣٦)، «شرح الأشموني» ٢٤٨/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٣٩/٢، «المقاصد النحوية» ٤٢٦/٤، «شرح التسهيل» ٧٠/٤.

المراد عند جمهورهم وهو ما ذهب إليه سيبويه(١)، وصححه الناظم وذهب ابن السراج(٢)، والفارسي(٣) إلى أنها ظرف زمان زيد عليها ما.

قوله: (متضمنة معنى إن) معمولة لفعل الشرط أو الابتداء، أو للتقسيم لا للتخيير كما يعلم مما يأتي، والابتداء معطوف على فعل الشرط.

وقوله: (معمولة لفعل الشرط) أي: لفعل جزاء الشرط لا لفعل الشرط نفسه؛ لأنه لا يناسب المعنى فتأمل، ويأتي مثله في قوله: (إن كان فعل الشرط مشغولاً... إلى آخره)، وفي قوله: (منصوب بفعل الشرط).

قوله: (فما كان منها اسم زمان إلى آخره)، مع قوله: (وما كان منها اسماً غير ذلك) يقتضي أنه لا يقع في الأول اشتغال وهو كذلك.

قوله في نسخة: (وكيف مثل به لقوله فيها عقب قوله: أو مكان، أو نحو ذلك)، والظاهر حذفهما بدليل أنه كالنظم لم يعد (كيف) من أدوات الجزم، ومن ثم قال المرادي(٤): وأما (كيف) فيجازى بها معنى لا عملاً خلافًا للكوفيين(٥)، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسًا، ووافقهم قطرب(٦).

---

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ٥٦/٣ ـ ٥٧ (... ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذْ حتَّى يُضَمَّ إلى واحد منهما (ما) فتصير (إذْ) مع (ما) بمنزلة إنَّما وكأنَّما، وليست (ما) فيهما بلغوٍ ولكن كلّ واحدٍ منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد.

(٢) قال ابن السراج في «الأصول» ١٦٠/٢: (... فأمّا (حيثما وإذما) لا يُجازى بهما إلاّ و(ما) لازمةٌ لهما).

(٣) «الإيضاح العضدي» (٣٢١)، «المغني» (١٢٠).

(٤) «توضيح المقاصد» ٣٣٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٥٣/٣.

(٥) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٥٥٠/٢: (ولا يُجازى بكيف: وقال سيبويه وكثير: يُجازى بها معنى لا عملاً، ويجب كون فعِليها مُتفقي اللفظ والمعنى نحو: كيف تصنعْ أصنعْ ولا يجوز: كيف تجلسْ أذهبْ بالاتفاق. ولا يُجزم بها. وقال الكوفيون وقطرب: نعم مطلقًا، وقوم: إن اقترنت بما نحو كَيْفَما تكنْ أكنْ).
وانظر رأي قطرب في «شفاء العليل» ٩٧٣/٣، «مغني اللبيب» (٢٧٠).

(٦) محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب.
لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عُمر. له من التصانيف: «المثلّث»، «النوادر»، =

قوله: (لفظًا كما في نحو: من تضرب أضرب، ومهما يصنع أصنع مثله) فيه نظر؛ لأن (من) و(مهما) مبنيان، وكأنه أراد بالنصب لفظا ما يقابل النصب محلاً بواسطة حرف الجر بقرينة تمثيله للأول بما ذكر، وللثاني بـ(من تمرز أمرر) على أن ذكر مثله مضر؛ إذ يلزم عليه بعد معرفة ما قررته قبل إعمال (أصنع) فيه، وفي (مهما) إلا أن يراد بفعل الشرط هنا ما دل عليه فعل الجزاء لا فعل الجزاء نفسه.

٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاء وجوابًا وُسِمَا
٦٩٩ ـ ومَاضِيَينِ أوْ مُضَارِعَينِ تُلْفِيهِمَا أوْ مُتَخَالِفَينِ
٧٠٠ ـ وبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجزَا حَسَنْ ورَفْعُهُ بَعْدَ مُضارِعٍ وَهَنْ
٧٠١ ـ واقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جوابًا لَوْ جُعِلْ شَرطًا لإنْ أوْ غيرهَا لَمْ يَنجَعِلْ
٧٠٢ ـ وتخلُفُ الفَاءَ إذَا المُفَاجَأة كإن تَجِدْ إذًا لَنَا مُكَافَأة

قوله: (والرابع نحو قول الشاعر:

من يكدني بسيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد)[1]

قاله أبو زبيد مدح به شخصًا، وهو المخاطب بقوله: (كنت)، والشاهد فيه ظاهر، و(الشجا)[2]: ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره، والوريد: عرق غليظ في العنق.

قوله: (وقوله:

= «الصفات»، «الأصوات»، «العِلل في النحو»، «الأضداد»، «إعراب القرآن»، وغير ذلك.. مات سنة ست ومائتين.
«بغية الوعاة» ١/٢١٠ ـ ٢١١.

(١) البيت لأبي زبيد الطائي في «ديوانه» (٥٢)، «خزانة الأدب» ٩/٧٦، «المقاصد النحوية» ٤/٤٢٧، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣/٢٥٦، «شرح ابن عقيل» ٢/٣٤١، «المقتضب» ٢/٥٩، «رصف المباني» (١٠٥)، «شرح التسهيل» ٤/٩١.

(٢) «لسان العرب» (شجا) ٧/٤٠.

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهابا)[١]

الشاهد فيه ظاهر، والصرم: القطع، والإرهاب: الخوف.

قوله: (وجب جزمه لفظاً) جرى على الغالب، فإنه قد يجزم تقديرًا كأن يكون مبنيًا.

قوله: (والرفع كثير حسن)، أي: لعدم تأثير أداة الشرط في فعله لفظًا فضعف عن العمل في الجواب.

قوله: (كقول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم)[٢]

قاله زهير بن أبي سلمى مدح به هرم بن سنان. والخليل: الفقير، ويروى: يوم مسغبة[٣]، أي: مجاعة، والشاهد في (يقول) (ولا حرم)، أي: ولا يحرم منه أحد.

قوله: (ورفعه بعد مضارع وهن)، أي: ضعف، قال المرادي[٤]: قيده في بعض نسخ «التسهيل»[٥] بأن لا يكون منفيًا بـ(لم)، وجعل رفع الجزاء بعد المنفي بها كثيراً كرفعه بعد الماضي. انتهى. وإنما وهن بعد المضارع الذي لم ينف بـ(لم) لتأثير أداة الشرط فيه.

قوله: (نحو قول الشاعر:

---

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١٨٢/٢، «شرح الأشموني» ٢٥٧/٣، «المقاصد النحوية» ٤٢٨/٤، «شرح التسهيل» ٩١/٤.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» (١٥٣)، «الكتاب» ٦٦/٣، «شرح أبيات سيبويه» ٨٥/٢، «شرح التسهيل» ٧٧/٤، «خزانة الأدب» ٤٨/٩، ٧٠، «الدرر» ١٨٢/٢، «شرح التصريح» ٢٤٩/٢، «المقاصد النحوية» ٤٢٩/٤، «توضيح المقاصد» ٣٤٠/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩١/٣، «همع الهوامع» ٥٥٧/٢.

(٣) «لسان العرب» (سغب) ٢٧٤/٦.

(٤) «توضيح المقاصد» ٣٤٢/٢.

(٥) «شرح التسهيل» ٧٣/٤.

يـا أقـرع بـن حـابـس يـا أقـرع إنـك إن يـصـرع أخـوك تـصـرع)[1]

قاله جرير بن عبدالله البجلي، والشاهد في آخره.

قوله: (وقول الآخر:

فقلـت تـحـمـل فـوق طـوقـك إنـهـا مـطـبـعـة مـن يـأتـهـا لا يـضـيـرهـا)[2]

قاله أبو ذؤيب الهذلي، والخطاب في (تحمل) للبختي المذكور قبل، وقوله: (إنها)، أي: لأن القربة مطبعة أي: مملوءة من الطعام، والشاهد في (لا يضيرها)، أي: لا يضرها.

قوله: (ويجوز اقترانه بها..) إلى قوله: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣]. قال المرادي[3]: معترض بثلاثة أوجه:

الأول: أن قوله: (ويجوز اقترانه بها) يقتضي أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء، والتحقيق أن الفعل حينئذ خبر متبدأ محذوف، والجواب جملة اسمية.

والثاني: أن ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقًا، وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز اقترانه

---

(١) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في «الكتاب» ١٢١/٢، «شرح أبيات سيبويه» ١٢١/٢، وله أو لعمرو بن خثارم البجلي في «خزانة الأدب» ٢٠/٨، ٢٣، ٢٨، «المقاصد النحوية» ٤٣٠/٤، ولعمرو بن خثارم البجلي في «الدرر» ١٢١/١.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٦٢٣/٢، «رصف المباني» (١٠٤)، «شرح الأشموني» ٢٦٠/٣، «شرح المفصل» ١٥٨/٨، «المقتضب» ٧٢/٢، «شرح ابن عقيل» ٣٤٣/٢، «همع الهوامع» ٢/.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في «الكتاب» ٧٠/٣، «شرح أبيات سيبويه» ١٩٣/٢، «خزانة الأدب» ٥٢/٩، ٥٧، ٧١، «شرح أشعار الهذليين» ٣٠٨/١، «شرح التصريح» ٢٤٩/٢، «المقاصد النحوية» ٤٣١/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٢/٣، «شرح الأشموني» ٢٦٠/٣، «شرح المفصل» ١٥٨/٨، «المقتضب» ٧٢/٢.

(٣) «توضيح المقاصد» ٣٤٢/٢ ـ ٣٤٣.

بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً، ولم يقصد به وَعْدٌ أو وعيد، نحو: (إن قام زيد قام عمرو) وضرب يجب اقترانه بها، وهو ما كان ماضيًا لفظًا ومعنًى نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]، و(قد) معه مقدرة، وضرب يجوز اقترانه بها، وهو ما كان مستقبلاً وقصد به وعد أو وعيد، كقوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، وقد نص المصنف على هذا التفصيل في «شرح الكافية»[1].

والثالث: أنه مثل لما يجوز اقترانه بها قوله تعالى: ﴿فَصَدَقَتْ﴾ وليس كذلك، بل هو مثال الواجب.

قلت: ويجاب عن الثالث بأن الجواز ذكر في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح بالخلو؛ فيصدق بالوجوب.

قوله: (أو منفيًا بـ(ما) أو (لن) أو (أن)) قال المرادي[2]: (وإن[3] كان قسماً أو مقرونا بـ(ربَّ)).

قوله: (كقول الشاعر:

من يفعل الحسنات اللّهُ يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان[4]

---

(١) «شرح الكافية الشافية» ١٥٩٥/٣ ـ ١٥٩٦.
(٢) «توضيح المقاصد» ٣٤٣/٢.
(٣) في (ج): أو.
(٤) البيت لكعب بن مالك في «ديوانه» (٢٢٠)، «شرح أبيات سيبويه» ١٠٩/٢.
وله أو لعبدالرحمن بن حسان في «خزانة الأدب» ٤٩/٩، ٥٢.
ولعبدالرحمن بن حسان في «خزانة الأدب» ٣٦٥/٢، «الكتاب» ٦٥/٣، «المقتضب» ٧٢/٢، «مغني اللبيب»، «المقاصد النحوية» ٤٣٣/٤، ولحسان بن ثابت في «الدرر» ١٨٧/٢، «الكتاب» ٦٥/٣.
وبلا نسبة في «الكتاب» ١١٤/٣، «خزانة الأدب» ٤٠/٩، ٧٧، ٣٥٧/١١، «شرح الأشموني» ٢٦٢/٣، «الخصائص» ٢٨١/٢، «أوضح المسالك» ١٩٣/٣، «سر صناعة الإعراب» ٢٦٤/١، ٢٦٥، «شرح المفصل» ٢/٩، ٣، «المنصف» ١١٨/٣، «همع الهوامع» ٥٥٥/٢، «شرح التسهيل» ٧٦/٤.

قاله عبدالرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما، والشاهد فيه: (الله يشكرها).

قوله[1]: (وكقول الآخر:

ومن لم يزل ينقاد للغي والهوى   سيلفي على طول السلامة نادما)[2]

الغي: الضلال، والشاهد في (سيلفى)، أي: سيوجد.

قوله: (ويقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة)، قال المرادي[3]: بثلاثة شروط ذكرها في «الارتشاف»[4]: (أن لا[5] تكون الجملة طلبية نحو: (إن عصى زيد فويل له. وأن لا يدخل عليها أداة نفي نحو: (إن قام زيد فما عمرو قائم). وأن لا تدخل عليها (إن) نحو: إن قام زيد فإن عمراً قائم.

وكل ذلك لا بد فيه من الفاء، ولعل الشارح[6] كالناظم، أشار إلى ذلك بالمثال).

٧٠٣ ـ والفِعْلُ مِن بَعْدِ الْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ   بالفَا أو الواو بتثليثٍ قَمِنْ

٧٠٤ ـ وجَزْمٌ أوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فَا   أوْ وَاوٍ انْ بالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

قوله[7]: (إذ جاء بعد جواب الشرط المجزوم)، أي: ولو محلاً؛

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٤/٣، «شرح الأشموني» ٢٦٢/٣، «المقاصد النحوية» ٤٣٣/٤، «شرح التسهيل» ٧٦/٤.

(٣) «توضيح المقاصد» ٣٤٥/٢.

(٤) «الارتشاف» ١٨٧/٤.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) قال ابن الناظم (٤٩٩): (وتقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة كما في قوله: (كإنْ تَجُدْ إذًا لنا مكافأة).

(٧) قال ابن الناظم (٥٠٠): (إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بـ(الفاء أو الواو) جاز جزمه عطفًا على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار (أنْ).

ليشمل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فقد قرئ: ﴿يكفر﴾ بالأوجه الثلاثة، وإن كان النصب شاذًا، وخرج بالجواب المجزوم المرفوع، فظاهر أن الفعل بعده لا يجزم.

قوله: (ونصبه على إضمار أن)، أي: وجوبًا.

قوله: (ثم جئت بـ(ثم)... إلى آخره) يقتضي امتناع النصب بعد (ثم)، وقياس ما يأتي عن الكوفيين[(١)] من جوازه بعدها فيما إذا وقع المضارع بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضًا وإن لم يسمع.

قوله: (وبلغنا... إلى آخره)، احتج به سيبويه[(٢)] على جواز النصب بعد الجزاء، ويحتج له أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ﴾ [الشورى: ٣٥][(٣)] في قراءة النصب بعد قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ﴾ إلى آخره، كما قال الزجاج وغيره، وإن رده الزمخشري[(٤)]، وجعله معطوفًا على تعليل مقدر. أي: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ﴾، بمعنى: يغرقهن، لينتقم من أهلهن ويعلم الذين يجادلون.

قوله: (من قول الشاعر:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجبِّ الظهر ليس له سنام)[(٥)]

---

(١) قال الأشموني في «شرحه» ٣/٢٦٨: (وألحق الكوفيون (ثم) بالفاء والواو، وأجازوا النصب بعدها. واستدلوا بقراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ﴾، وزاد بعضهم (أو).
وانظر: «شرح الكافية الشافية» ٣/١٦٠٧.

(٢) قال سيبويه في «الكتاب» ٣/٩٠: (وبلَغَنا أنَّ بعضهم قرأ: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾.

(٣) ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾﴾.

(٤) «الكشاف» ٥/٤١٤.

(٥) البيتان للنابغة الذبياني في «ديوانه» (ص١٠٦)، وتقدم تخريج البيت الثاني في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل.

تقدم بيانه في الصفة المشبهة، والشاهد في (ونأخذ) كما قال الشارح.

قال المرداي[1]: وألحق الكوفيون (ثم) بالواو والفاء فأجازوا النصب بعدها، واحتجوا بقراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠]، وزاد بعضهم (أو).

قوله: (يقال: هذا يجوز والوجه الجزم)[2]، الأولى: أن يقول: والأوجه، فإن للنصب وجها، وإلا فكيف جوزه، وإنما امتنع الرفع، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء.

قوله: (ومن شواهد النصب قول الشاعر:

ومن يقترب منا ويخضعَ نؤوه   ولا يخشى ظلماً ما أقام ولا هضما)[3]

الشاهد في (ويخضع) و(نؤوه) من أواه إذا أنزله به، والهضم: الظلم، ويروى: (ولا ضيماً)، هو بمعناه، وإنما عطف بالتقديرين على (ظلماً) مع اتحادهما معنى؛ لاختلافهما لفظًا، فهو كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].

٧٠٥ـ والشَرْطُ يُغني عَن جَوابٍ قَدْ عُلِمْ   والعَكْسُ قَدْ يأتي إن الْمَعنى فُهِمْ

قوله: (أغنى ذلك عن ذكره)، أي: ذكر الجواب فيجب حذفه.

قوله: (إلا إذا دل عليه دليل)، أي: سواء أكان من متعلقات الشرط أم من غيره كما يؤخذ من إطلاق قول النظم (قد علم)، أي: جواب الشرط.

قوله: (فحذفه بدون (إن)... إلى آخره)، يقتضي كالنظم عدم اشتراط

(١) «توضيح المقاصد» ٣٤٦/٢.

(٢) «الكتاب» ٨٨/٣.

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٥/٣، «شرح الأشموني» ٢٦٦/٣، «شرح التصريح» ٢٥١/٢، «شرح شذور الذهب» (٣٥١)، «شرح عمدة الحافظ» (٣٦١)، «المقاصد النحوية» ٤١٤/٤.

اقتران (إن) بـ(لا) وهو الحق، وإن شرطه بعضهم بدليل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

وقوله: (فمن حذفه بدون (إن)، أي: بدون حذفها إن كانت هي الأداة.

قوله: (قول الشاعر:

فطلقها فلست لها بكفء   وإلا يعل مفرقك الحسام)[(١)]

قاله الأحوص، وضمير (فطلقها) راجع إلى امرأة مطر، وكانت جملية ومطر دميماً، والشاهد في (وإلا يعل) وقد بينه الشارح، والحسام: السيف، والمفرق: الرأس.

قوله: (ومثله)، أي: في حذف فعل الشرط بدون حذف أداته، وإن كانت غير (إن) (قول الآخر:

متى تؤخذوا قسرا بظِنَّة عامر   ولا ينج إلا في الصفاد يزيد)[(٢)]

والشاهد في (تؤخذوا)، أي: متى تثقفوا تؤخذوا. يقال: ثقفته ثقفًا، أي: صادفته. و(قسرًا)، أي: قهراً تمييز. والظنة[(٣)]: التهمة. والصفاد ـ بكسر الصاد ـ: ما يوثق به الأسير، أي: ولا ينج يزيد إلا وهو في الصفاد، وفي ذلك رد على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الأداة (إن) وزعم أنه لا يحفظه إلا فيها.

---

(١) البيت للأحوص في «ديوانه» (١٩٠)، «خزانة الأدب» ٢/١٥١، «الدرر» ٢/١٩١، «شرح التصريح» ٢/٢٥٢، «المقاصد النحوية» ٤/٤٣٥.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/١٩٦، «الإنصاف» ١/٧٢، «رصف المباني» (١٠٦)، «شرح الأشموني» ٣/٢٦٨، «شرح ابن عقيل» ٢/٣٤٩، «شرح شذور الذهب» (٣٤٣)، «همع الهوامع» ٢/٥٦٢.

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٢/١٩٣، «شرح الأشموني» ٣/٢٦٩، «شرح التصريح» ٢/٢٥٢، «المقاصد النحوية» ٤/٤٣٦، «همع الهوامع» ٢/٥٦٣.

(٣) «لسان العرب» (ظنن) ٨/٢٧١.

قوله: (كقوله:

قالت بنات العم يا سلمى وإنْ　　كان فقيرًا معدما قالت وإنْ)[1]

قاله رؤبة، وقبله:

قالت سليمى ليت لي بعلاً يمن　　بغسل جلدي وينسيني الحزن
وحاجة ملآن لها عندي ثمن　　ميسورة قضاؤها منه ومن

وسلمى وسليمى واحد، و(يمن) بتحفيف النون، وأصلها التشديد، أي: يمن علي، و(حاجة) معطوفة على (بعلاً) وأرادت بها قضاء الوطر، و(ميسورة) صفة لـ(حاجة) وقوله: (ومن) أصله ومني حذف التشديد والياء للضرورة، وجواب (إن) الأولى والثانية محذوف، والتقدير في الأولى: وإن كان البعل فقيرًا ترضين به أو تقبلينه؟ وفي الثانية: وإن (كان) فقيرًا رضيت به أو قبلته. والشاهد فيهما، وروي بدل (إن) في الموضعين (إِنِنْ).

٧٠٦ ـ واحْذِفْ لَدَى اجْتماعِ شَرْطٍ وقَسَمْ　　جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ
٧٠٧ ـ وإنْ تَوالَيَا وقَبْلُ ذُو خَبَرْ　　فالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطلقا بلا حَذَرْ
٧٠٨ ـ ورُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ　　شَرْطٌ بِلا ذي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

قوله: (أو منفي) لا يختص بجواب القسم، بل يأتي في جواب الشرط أيضًا كما يدل له كلامه في الأمثلة.

قوله: (ما يحتاج إلى خبر)، أي: من مبتدأ واسم كان ونحوه.

قوله: (اكتفى بجواب السابق)، أي: لسبقه.

قوله: (وإن تقدم على الشرط والقسم ما يحتاج إلى خبر)، ورجح

---

(١) الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه» (١٨٦)، «خزانة الأدب» ١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١، «الدرر» ١٩٢/٢، «المقاصد النحوية» ١٠٤/١.
وبلا نسبة في «الدرر» ٢٥٦/٢، «رصف المباني» (١٠٦)، «شرح الأشموني» ٢٧٠/٣، «شرح التصريح» ١٩٥/١، «شرح عمدة الحافظ» (٣٧٠)، «همع الهوامع» ٥٦٢/٢.

اعتبار الشرط؛ لأنه عمدة الكلام المذكور، والقسم مسوق لمجرد التأكيد. وتعبيره بـ(رجح) تبعًا للناظم يقتضي أن ذلك ليس واجباً، فيجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم، وهو ما عليه ابن عصفور[١] وغيره، لكن نص الناظم في «تسهيله» وغيره على أنه واجب، وإليه يشير قول الشارح: (بالجزم لا غير).

قوله: (كقول الشاعر:

لئن منيت بنا في غب معركة　　لا تلفنا عن دماء القوم ننتفلُ)

تقدم بيانه في حروف الجر، والشاهد فيه أنه اجتمع الشرط والقسم الدال عليه اللام، ولم يتقدم ذو خبر، ورجح فيه الشرط مع تأخره، إذ التقدير: والله لئن ابتليت بنا في غب معركة لا تلفنا. بالجزم بحذف الياء.

قوله: (وقول الآخر:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا　　أَصُمْ في نهار القيظ للشمس باديا
وأركب حماراً بين سرج وفروة　　وأعر من الخاتام صغرى شماليا)[٢]

قالتهما امرأة من عقيل منكرة لصدق ما حدثته، والشاهد فيه كما في الذي قبله.

و(القيظ): شدة الحر. و(باديًا)، أي: ظاهرًا للشمس. و(أركب) و(أعر) عطفًا على (أصم)، و(الخاتام) لغة في الخاتم. و(صغرى) مفعول (أعر) مضاف إلى (شماليًا) أصله شمالي حركت الياء بالفتحة وأشبعت للوزن.

---

(١) قال ابن عقيل في «المساعد» ١٧٧/٣: (وقال ابن عصفور مرّة: الجوابُ للمتقدّم من القسم والشرط ولم يراع تقدّم ذي خبر، وقال مرّة: إن تقدّمها ذو خبر جاز أن يُجاب الشرط في فصيح الكلام نحو: (زيدٌ واللهِ إن يقمْ يقمْ عمرو...).

(٢) البيتان لامرأة من عقيل في «خزانة الأدب» ٣٢٨/١١، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، «الدرر» ١٢٢/٢، ١٢٣.
وبلا نسبة في «شرح التصريح» ٢٥٤/٢، «المقاصد النحوية» ٤٣٨/٤، «أوضح المسالك» ١٩٨/٣، «شرح الأشموني» ٢٧٤/٣.

تنبيهات[1]:

أحدها: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة الاسمية حينئذٍ هي الجواب.

ثانيها: إذا حذف جواب الشرط وجب في النثر كون الشرط ماضيًا، أو مقرونًا بـ(لم) لعدم ظهور أثر العامل فيه، فلا يقوى على طلب الجواب بخلاف المضارع المثبت.

ثالثها[2]: أطلق في قوله: (واحذف لدى اجتماع شرط). وقيده في «التسهيل» وغيره بغير الامتناعي احترازًا من نحو: (لو) و(لولا) فإنه يتعين الاستغناء بجوابهما، تقدما على القسم أو تأخرا نحو قوله:

والله لــــولا الله مـــا اهـــتـــديـــنـــا

قال المرادي[3]: وهو الصحيح.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) انظر «شرح الأشموني» ٣/٢٧٥ ـ ٢٧٦.
(٢) «توضيح المقاصد» ٢/٣٥٠.
(٣) «توضيح المقاصد» ٢/٣٥٠.

فَصل لَو

٧٠٩ ـ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ ويَقِلْ　　　إيلاؤهَا مُستَقْبَلاً لَكِن قُبِلْ
٧١٠ ـ وَهيَ في الاختِصَاصِ بالْفِعْلِ كَإِنْ　　　لكنَّ لَوْ أنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ
٧١١ ـ وإنْ مُضَارعٌ تَلاهَا صُرِفَا　　　إلَى المضيِّ نحوُ لَوْ يَفي كَفَى

* * *

فصل: لو

قوله: (لو في الكلام على ضربين: مصدرية وشرطية)، زاد كثير ثالثها، وهو التمني[1]، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الشعراء: ١٠٢]، لكن اختلف هل هي قسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمين المذكورين، وإلى الثاني ذهب الناظم فجعلها راجعة إلى المصدرية، وفي التفريع على ذلك طول لا يحتمله المقام، وزاد بعضهم[2] رابعًا وخامسًا

---

(١) لو على ثلاثة أضرب: شرطية وامتناعية وللتمني، انظر: «توضيح المقاصد» ٣٥٣/٢، «همع الهوامع» ٥٧٤/٢.

(٢) قال الأشموني في «شرحه» ٢٧٨/٣ ـ ٢٨٢: اعلم أنّ لو تأتي على خمسة أقسام:
الأول: أن تكون للعرض.
الثاني: أن تكون للتقليل.
الثالث: أن تكون للتمني.
الرابع: أن تكون مصدرية.
الخامس: أن تكون شرطية...

وسادسًا، وهي العرض والتحضيض والتقليل، وقد بينتها في «شرح اللب».

قوله: (وقد تقدم ذكرها)، أي: في باب: الموصول، وهذا يؤيد النسخ التي فيها ذكر ذلك في الباب المذكور.

قوله: (وأما الشرطية فهي للتعليق في الماضي)، هي الامتناعية كما سيوضحه الشارح.

قوله[(١)]: (وإنما يريدون أنها تدل على انتفاء المساوي من جوابها للشرط)، أي: فلا يختلف ذلك فيما ذكر قبله؛ لأن المعنى فيه[(٢)]: لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه عطاءً مساوياً لتركه سؤاله وهو دون عطائه بسؤاله.

قوله: (والأولى أن يقال (لو) حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره... إلى آخره)، أي: فلا يقتضي امتناع جوابه امتناع شرطه، فقد يكون ثابتًا؛ لأنها إذا كانت تقتضي نفي ما يليها واستلزامه لتاليه، فقد دلت على امتناع الأول مع عدم التعرض لامتناع الثاني أو ثبوته، وإن كان الأصل دلالتها على امتناع الثاني أيضًا، وضابط ثبوته أن يكون مناسبًا لامتناع الأول بالأولى أو المساوي أو الأدون كما أوضحته في «شرح اللب»[(٣)].

---

(١) قال ابن الناظم (٥٠٤): لا يريدون أنّها تدلُّ على امتناع الجواب مطلقًا. لتخلّفه في نحو: لو تركَ العبدُ سؤالَ ربِّه لأعطاه.

(٢) قال ابن مالك في «شرح الكافية» ١٦٣٠/٣: فَتَرْكُ السؤال محكومٌ بعدم حصوله. والعطاء محكومٌ بحصوله على كلِّ حال، والمعنى: أنَّ عطاءَه حاصلٌ مع ترك السؤال، فكيف مع السؤال؟

(٣) في هامش (ب) تعليق نصه: عبارة «اللب» و«شرحه»: وترد لإثبات جوابها بقسميه مع انتفاء شرطها بقسميه، فالتناسب: انتفاء شرطها بأن لزمه عقلًا أو عادةً أو شرعًا.
أما بالأولى: كـ«لو لم يخف الله لم يعصه». المأخوذ مما روي عن النبيّ ﷺ، أو عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: نعم صهيب لو لم يخف الله لم يعصه، رتب عدم العصيان على عدم الخوف، وصح بالخوف المفاد بـ(لو) النسب، فترتب عليه أيضًا في قصده، والمعنى أنه لا يعصي الله أصلا لا مع الخوف وهو ظاهر، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه، وقد اجتمع فيه الخوف والإجلال. =

قوله: (وقول الشاعر:

ولـو أنَّ لـيـلـى الأخـيـلـيـةَ سَـلَّـمَـتْ عـلـيَّ ودونـي جَـنْـدَلٌ وصَـفَـائِـحُ
لَـسَـلَّـمْـتُ تَـسْـلِـيْـمَ الـبَـشَـاشَـةِ أو زَقَـا إليها صَدًى من جانبِ القبرِ صائحُ)[1]

قالهما توبة بن الحمير، والشاهد فيه ظاهر، والواو في (ودوني) للحال، والجندل الحجارة. والصفائح: الحجارة العراض تكون على القبور و(أو) بمعنى (إلى) أو عاطفة و(زقا)[2]، أي: صاح، والمعنى على الأول:

= والمساوي: كـ(لو لم تكن ربيبتي لما حَلَّت للرَّضاع) المأخوذ من قوله ﷺ في درة بنت أم سلمة، أي:... لما بلغه تحدث النساء أنه يريد أن ينكحها بناء على تجويزهن أن ذلك من خصائصه: «**إنها لو لم تكن ربيبتي ما حلت لي، إنها ابنة أخي من الرضاعة**» رواه الشيخان.

ورتب عدم حِلها على عدم كونها ربيبته المبين بكونها ابنة أخ الرضاع؛ لتناسب قوله شرعا، يترتب أيضًا في قصده على كونها ربيبة، المفاد بـ(لو) المناسب هو له شرعا؛ لمناسبته للأول سواء، لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع، والمعنى: إنها لا تحل لي أصلًا؛ لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حَرُمت به، وكونها ربيبة وكونها ابنة أخ الرضاع.

قوله: «(في حجري») على وفق الآية، وتقدم الكلام فيها.

والأدون: كقولك فيمن فرض عليك نكاحها: ولو انتفت أخوة الرضاعة بيني وبينها، لما حلت لي للنسب بيني وبينها، والأخوة رتب عدم حلها على عدم أخوتها من الرضاعة لما بين أخوتها من النسب المناسب هو لها شرعا فيترتب أيضًا في قصده على أخوتها من الرضاع المفادة بـ(لو) المناسب هو لها شرعًا لكن دون مناسبته، والمعنى أنها لا تحل لي أصلًا؛ لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت به؛ أخوتها من النسب وأخوتها من الرضاع، وقد تجردت (لو) فيما ذكر من الأمثلة عن الزمان على خلاف الأصل فيها. انتهت عبارته.

وانظر: «همع الهوامع» ٢/٥٧٠ ـ ٥٧١.

(١) البيتان لتوبة بن الحمير في «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٣١١)، «مغني اللبيب» (٣٤٤)، «المقاصد النحوية» ٤/٤٥٣، «الحماسة البصرية» ٢/١٠٨، «همع الهوامع» ٢/٥٦٧.

وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٢٨٦)، «شرح الأشموني» ٣/٢٨٤، «شرح ابن عقيل» ٢/٣٥٤، «شرح الكافية الشافية» ٣/١٦٣٢.

(٢) «لسان العرب» (زقا) ٦١.

لرددت السلام إلى أن صاح إليها صدى، والصدى على هذا ما يجيبك مثل صوتك من الجبال والكهوف ونحوهما، وعلى الثاني: طائر، و(صائح) صفة (صدى).

قوله: (لا حجة فيه لصحة حمله على المضي)، أي: يمكن في الآية[١] أن يقال فيها: لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم؛ لكنهم لم يعلموا ذلك، لكن مثل ذلك لا يمكن في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].

قوله: (وقد شذ عند سيبويه كونه مبتدأ)، قال المرادي[٢]: قال ابن هشام الخضراوي: ذهب سيبويه[٣] والبصريون إلى أن الخبر محذوف، وقال غيره: مذهب سيبويه أنه لا يحتاج إلى خبر لانتظام الكلام بعد إن.

قوله: (ما تصنع بقول الشاعر:

لو بغيرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ   كنتُ كالْغَصَّانِ بالماءِ اعتصاري)[٤]

قاله عدي بن زيد التميمي، والشاهد فيه أن (لو) قد دخلت على جملة اسمية، وذكر الشارح[٥] له تخريجين، وقيل[٦]: هو باق على ظاهره،

---

(١) قال ابن الناظم (٥٠٥): (وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢/٣٠٧، وانظر: «الارتشاف» ٤/١٩٠١.

(٣) «الكتاب» ٣/١٢١.

(٤) البيت لعدي بن زيد في «ديوانه» (٩٣)، «خزانة الأدب» ٨/٥٠٨، ١١/١٥، ٣٠٣، «الدرر» ٢/١٩٩، «المقاصد النحوية» ٤/٤٥٤.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣/١٢١، «تذكرة النحاة» (٤٠)، «الجنى الداني» (٢٨٠)، «شرح الأشموني» ٣/٢٨٨، «شرح التصريح» ٢/٢٥٩، «شرح عمدة الحافظ» ٣٢٣، «همع الهوامع» ٢/٥٧٢.

(٥) قال ابن الناظم (٥٠٦): قلت: خرّجه أبو علي على أنَّ تقديره: لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق فقوله: (هو شَرِق) للفعل المضمر.

(٦) وأسهلُ من هذا التخريج عندي أن يحمل البيت على إضمار (كأنَّ) الشأنية، وتجعل الجملة المذكورة بعد (لو) خبرًا لها...).

وإن الجملة الاسمية، وَلِيَتْ (لو) شذوذًا، و(بالماء اعتصاري)، أي: نجاتي، وملجأي، جملة اسمية والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء فإن غصصت بالماء فبم أسيغه.

قوله: (فهلا نفس ليلى شفيعُها)[1] قاله قيس بن الملوح، وصدره:

ونُبِّئْتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ   إليّ................

و(هلا) تحضيضية، مختصة بالجملة[2] الفعلية، وقد دخلت على جملة اسمية، وفيه الشاهد حيث قدر (كان) الثانية، إذ التقدير: كان هو. أي: الشأن.

قوله: (وبنحو قول الشاعر:

ولو أنَّ ما أبقيتِ منّي مُعَلَّقٌ   بعُودِ ثُمَامٍ ما تَأَوَّدَ عُودُهَا)[3]

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٢٨٨.
البيت للمجنون في «ديوانه» (١٥٤).
ولإبراهيم الصولي في «ديوانه» (١٨٥).
ولابن الدمينة في «ملحق ديوانه» (٢٠٦).
وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمّة بن عبدالله القشيري في «المقاصد النحوية» ٣/٤١٦.
ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في «خزانة الأدب» ٣/٦٠.
وللمجنون أو للصمّة القشيري في «الدرر» ٢/٢٠٤.
وللمجنون أو لغيره في «المقاصد النحوية» ٤/٤٥٧.
وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٥٠٩، ٦١٣)، «خزانة الأدب» ٨/٣١٥ ١٠/٢٢٩، ١١/٢٤٥، ٣١٣، «رصف المباني» (٤٠٨)، «شرح التصريح» ٢/٤١، ٢٦٣.
(٢) في (ج): الجمل.
(٣) البيت لابن الدمينة في «سمط اللآلئ» (١٨١). وللعوام بن عقبة في «الحماسة البصرية» ٢/١٩٣، «المقاصد النحوية» ٤/٤٥٧ ولكثير عزة في «ديوانه»، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ١١/٣٦٩، «رصف المباني» (٢٩٠)، «شرح الأشموني» ٣/٢٩١.

قاله أبو العوام بن كعب بن زهير، ووجه الرد على الزمخشري[1] ظاهر، والثمام[2] بضم المثلثة: نبت ضعيف له خوص و(تأود)[3] أي: تفوح.

قوله: (وقول الآخر:

ولو أَنَّ حَيًّا فائِتُ (القوم)[4] فَأْتَهُ أخو الحَرْبِ فَوْقَ القارحِ العَدَوَانِ)[5]

قاله صخر[6] بن عمرو، و(أخو الحرب) صاحبها، والفرس القارح[7]: الذي عمره خمس سنين، و(العدوان): شديد العدو، والشاهد فيه ظاهر.

قوله: (ووجب أن يكون بدخولها مصروفًا إلى المعنى)، أي: غالبًا أو جريًا على ما اختاره قبل، وإلا لنافى قوله كغيره، ويقل إيلاء (لو) فعلا مستقبل المعنى.

قوله: (وقول الشاعر:

لو يَسْمَعُونَ كما سمعتُ حَدِيْثَهَا خَرُّوا لعزَّةَ رُكَّعًا وسُجُودا)[8]

---

(١) قال ابن الناظم (٥٠٦): (وزعم الزمخشري أنَّ خبر (إنَّ) بعد (لو) لا يكون إلاَّ فعلاً وهو باطل، بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾.

(٢) «لسان العرب» (ثمم) ١٣١/٢.

(٣) «لسان العرب» (أود) ٢٦٠/١.

(٤) في (ب): الموت.

(٥) البيت لصخر بن عمرو السلمي في «المقاصد النحوية» ٤٥٩/٤، «الأصمعيات» (١٤٧) وبلا نسبة في «تذكرة النحاة» (٧٣)، «شرح الأشموني» ٢٩٢/٣.

(٦) صخر بن عمرو بن الحارث بن الشريد (١٠ق هـ). من بني سليم، أخو الخنساء الشاعرة، كان فارسًا شاعرًا، جُرِح في غزوة له ثم مات، ولأخته شعر كثير في رثائه. «الشعر والشعراء» ٣٥٢/١، «الأعلام» ٢٠١/٣.

(٧) «لسان العرب» (قرح) ٩٠/١١.

(٨) البيت لكثير عزة في «ديوانه» (٤٤١)، «الخصائص» ٢٧/١، «المقاصد النحوية» ٤٦٠/٤.

وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٢٨٣)، «شرح الأشموني» ٢٩٢/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٥٦/٢.

قاله كثير عزة، والشاهد فيه ظاهر، و(ما) مصدرية، وأقام الظاهر في (لعزة) مقام التميز استلذاذا بذكر اسمها وإقامة للوزن.

قوله: (وإن كان منفيًا بـ(ما) تقييده النفي بـ(ما) إيضاح إذ لا يكون جواب (لو) ماضيًا منفيًا إلا بها، ولهذا ترك[1] بعد (لولا).

قوله: (فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١]، جواب (لو): لم يؤمنوا به أو نحو ذلك.

قوله: (في قول الشاعر:

إنْ يــكــن طِـبُّـكَ الـدلالَ فَـلَـوْ   في سَالِفِ الدَّهْرِ والسنينَ الخَوالي)[2]

الطب[3] هنا: الدهر والعادة[4]، أي: إن يكن دهرك وعادتك الدلال بالتمانع على المحب فلو في سالف الدهر، والشاهد في (لو) إذ التقدير: فلو كان ذلك في سالف الدهر والسنين الماضية، لكان أليق بشيبوبتك.

□ □ □ □ □ □

(١) في (ج): تركه.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص في «ديوانه» (١٠٢)، «المقاصد النحوية» ٤/٤٦١.
وبلا نسبة في «تذكرة النحاة» (٧٤)، «مغني اللبيب» (٨٥٢)، «شرح التسهيل» ٤/١٠١.

(٣) «لسان العرب» (طبب) ٨/١١٥.

(٤) ساقطة من (ج).

أمّا وَلولا وَلومَا

٧١٢ ـ أمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شيْءٍ وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذي الْفَا قَلَّ في نَثْرٍ إذا لَم يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

***

أما ولولا ولوما

قوله: ((أما) حرف تفصيل)، قال في «التوضيح»[١]: هي حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبًا.

قوله: (مؤول بمهما يكن من شيء)، أي: وإن كان حرفًا، ومهما اسما فالمراد أن موضعها صالح لمهما يكن من شيء، لا أنها مرادفة لها، ولهذا قال هنا وفيما يأتي: (لأنه قائم مقام حرف شرط وفعل شرط)، هذا تقرير كلامه، والذي قاله غيره[٢]: أنها قائمة مقام أداة شرط وفعل شرط، وعليه فلا يحتاج إلى التأويل المذكور.

قوله: (كقوله:

(١) انظر: «أوضح المسالك» ٣/٢٠٦.

(٢) السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٥٧٨.

أمّـا الـقـتـالُ فـلا قـتـالَ لـديـكُـمُ ولكنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ)[1]

قاله أبو الفرج هجا به بني أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، والبيت دخله الخرم، وروي: (فأما) فلا خرم، و(في عراض المواكب)، أي: في شقها وناحيتها و(المواكب) جمع موكب وهم: القوم الراكبون على الإبل والخيل للزينة، والشاهد فيه ظاهر و(سيرًا) منصوب على المصدر، أي: ولكنكم تسيرون سيرًا.

قوله: (لتلو تلوها) يؤخذ منه كما قال المرادي[2]: أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت: أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص عليه غيره) قال: (ولا يفصل بين (أما) والفاء بحملة تامة إلا إن كانت دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو: أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا.

قوله: (وإن كان جواب (أما) غير شرطي فصل بمبتدأ... إلى آخره)، يقتضي أنه لا يفصل بغير ما ذكره، وليس كذلك، بل قد يفصل الظرف والمجرور والحال والمفعول له معمولة لـ(أما) أو لفعل الشرط المحذوف، نبه عليه المرادي[3]، وذلك نحو: أما اليوم فزيد ذاهب، وأما في الدار فزيد قائم، وأما راكباً فزيد مسافر، وأما تأديبًا فزيداً ضربت، وقَوْلُ المرادي: معمولة لـ(أما) أو لفعل الشرط المحذوف قاصرٌ، فإنها قد تكون معمولة لما بعد الفاء، وقول الشارح نحو: أما زيدًا فاضربْ. مثال للفصل بمعمول

---

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي في «ديوانه» (٤٥)، «خزانة الأدب» ١/٤٥٢، «الدرر» ٢/٢٠٧.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٢٠٧، «الجني الداني» (٥٢٤)، «سر صناعة الإعراب» ١/٢٦٥، «شرح ابن عقيل» ٢/٣٥٩، «شرح المفصل» ٧/١٣٤، «المنصف» ٣/١١٨، «المقاصد النحوية» ١/٥٧٧، ٤/٤٧٤، «المقتضب» ٢/٧١، «همع الهوامع» ٢/٥٧٩، «شرح الأشموني» ٣/٢٩٦.
(٢) «توضيح المقاصد» ٢/٣٦٢.
(٣) «توضيح المقاصد» ٢/٣٦٢، «شرح الأشموني» ٣/٢٩٨، «الارتشاف» ٤/١٨٩٤.

الفعل، ومثال الفصل بمعمول شبه الفعل نحو: أما زيدًا فأنا ضارب. وقوله: وأما عمراً فأعرض عنه. مثال للفصل بمعمول فعل مفسر بالفعل بعده ومثاله أيضًا: أما زيدًا فاضربه.

٧١٤ ـ لَوْلا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدا إذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا
٧١٥ ـ وَبِهِمَا التَّخْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا أَلاَّ أَلاَ وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلا
٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بفعل مُضْمَرِ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

قوله: (فإن كان الماضي... إلى آخره)، أي: أما المضارع وهو المجزوم بـ(لم) فظاهر أن اللام تمتنع معه كنظيره في (لو).

قوله: (والاستعمال الآخر يدلان فيه على التحضيض)، أي: إذا دخلا على المستقبل ولو بلفظ الماضي، أما إذا دخلا على الماضي فهما للتوبيخ والتنديم نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ﴾ [النور: ١٣]، و﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦].

قوله: (ويشاركهما في التحضيض... إلى آخره)، في ذكره تبعاً للنظم أَنَّ (ألا) بالتخفيف للتحضيض تجوز؛ إذ هي للعرض، ومن ثم قال المرادي[1]: يحتمل أن يريد أنها للتحضيض في بعض المواضع، أو أنه إنما ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لها في الاختصاص بالفعل فقط، ويؤيده قوله في «شرح الكافية»[2] وأُلحِقَ يجرون[3] التحضيض في الاختصاص بالفعل (ألاَ) المقصود بها العرض.

قوله: (كقول الشاعر:

---

(١) «توضيح المقاصد» ٢/٣٦٤.
(٢) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٦٥٥/٣: (وأُلحق بحروف التّحضيض في الاختصاص بالفعل (ألا) المقصود بها العَرض نحو: (ألا تزورنا) وهي مركبة من (لا) والهمزة.
(٣) ساقطة من (ج).

الآنَ بعد لجاجتي تَلْحُونَنِي هَلاَّ التَّقَدّمُ والقلوبُ صِحَاحُ[1]

(الآن) أصله: الأن حذفت همزته ونقلت حركتها إلى ما قبلها كذا قيل، فإن كان ذلك؛ لكونه روي كذلك فذاك، وإلا فالأولى قراءته بالهمز.

واللجاجة[2]: الغضب، و(تلحونني)[3] من لحيت الرجل، لمته، إذا نلته، والشاهد في (هلاَّ التقدم)، أي: هلا كأني التقدم باللحي حالة كون القلوب صحاحًا، أي: حالة كونها خالية عن اللجاجة.

قوله: (وكقول الآخر:

أَتَيْتَ بعبدالله في القِدِّ مُوْثَقًا فَهَلاَّ سعيدًا ذا الخِيَانَةِ والغَدْرِ)[4]

(القد)[5] بكسر القاف: شيءٌ[6] يُقَدُّ من جلدٍ مدبوغ، والشاهد في (هلا سعيداً)، أي: هلا أسرت أو قيدت، أو أوثقت سعيداً.

قوله: (وقول الآخر:

تَعُدُّونَ عقر النِّيْبِ أَفْضَلَ مجْدِكُمْ بَني ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا)[7]

---

(1) البيت بلا نسبة في «الجني الداني» (٦١٤)، «رصف المباني» (٤٠٨)، «شرح ابن عقيل» ٣٦٢/٢، «المقاصد النحوية» ٤٧٤/٤.

(2) «لسان العرب» (لجج) ٢٣٩/١٢.

(3) «لسان العرب» (لحو) ٢٥٨/١٢.

(4) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٠٤/٣، «المقاصد النحوية» ٤٧٥/٤، «أمالي ابن الشجري» ٣٥٣/١.

(5) «لسان العرب» (قدد) ٥٢/١١.

(6) في (ج): سير.

(7) البيت لجرير في «ديوانه» (٣٣٨)، «خزانة الأدب» ٥٥/٣، ٥٧، ٦٠، «الدرر» (٢٣٠٨)، «تخليص الشواهد» (٤٣١)، «الخصائص» ٤٥/٢، «شرح المفصل» ٣٨/٢، «المقاصد النحوية» ٤٧٥/٤.
وللفرزدق في «الأزهية» (١٦٨).
وبلا نسبة في «الأزهية» (١٧٠)، «الجنى الداني» (٦٠٦)، «رصف المباني» (٢٩٣)، «شرح الأشموني» ٣٠٣/٣، «شرح عمدة الحافظ» (٣٢١)، «شرح المفصل» ١٠٢/٢، «همع الهوامع» ٢/.

قاله جرير، هجا به الفرزدق، و(تعدون) أي: تحسبون، و(النيب) جمع ناب وهي: المسنة من النوق، و(بني ضوطر) منادى حذف منه حرف النداء، رماهم بالحمق؛ لأن الضوطر[1] المرأة الحمقى.

والشاهد في (لولا الكمي)، أي: لولا تلقون أو تبارزون الكمي، أي: عقره. و(الكمي): المتغطي بالسلاح، و(المقنعا) صفته، وهو الذي عليه مغفر أو بيضة.

قوله: (كقوله:

وَنُبِّئْتُ لَيلى أَرْسَلَتْ بِشَفاعةٍ إليَّ فهلاّ نفسُ ليلى شفيعُها)[2]

تقدم بيانه في فصل (لو).

□ □ □ □ □ □

---

(١) «لسان العرب» (ضطر) ٨/٦٠.

(٢) تقدم تخريج البيت في باب (لو).

الإخبار بالذي والألف واللام

٧١٧ ـ مَا قِيلَ أَخبِرْ عنه بالذي خَبَرْ ... عِنِ الذِي مُبْتَدَأً قبلُ اسْتَقَرْ
٧١٨ ـ وَمَا سِواهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُها خلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ
٧١٩ ـ نَحوُ الذي ضَرَبْتُه زَيدٌ فَذَا ... ضَرَبْتُ زيدًا كانَ فادرِ المَأْخَذا
٧٢٠ ـ وباللَّذَيْنِ والَّذِينَ والَّتِي ... أَخبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ المُثْبَتِ

* * *

الإخبار بالذي والألف واللام

وسماه بعضهم[١]: باب السبك، وهو باب وضعه النحويون؛ للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية.

قوله: (فالباء في قولهم: الإخبار بالذي) باء السببية[٢]، جوز بعضهم أن تكون للمجاورة أيضًا، أي: الإخبار عن الذي.

قوله: (فإذا قلت: أخبر عن زيد... إلى آخره)، أي: أخبر عنه، و(الذي)[٣] بقرينة قوله: (فالمعنى... إلى آخره).

---

(١) «أوضح المسالك» ٣/٢٠٩.
(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٣٠٧، «توضيح المقاصد» ٢/٣٦٦.
(٣) في (ج): بالذي.

قوله: (أي: الذي كان به تكميل الكلام قبل تركيب الأخبار)، الأولى أن يقال: أي: الذي به تكميل الكلام بعد تركيب الأخبار؛ لأنه حينئذ صار خبراً عمدة، وأما قبله فقد يكون فضلة، وبذلك عبر صاحب «التوضيح»[1].

قوله: (الذي جئت له رغبة فيك)، الأولى: التي جئت لها؛ لتحصيل المطابقة الآتية في كلامه.

٧٢١ ـ قبول تَأخيرٍ وتَعريفٍ لِمَا أُخبرَ عَنه هاهَنا قَدْ حُتِما

٧٢٢ ـ كَذَا الغِنَى عَنْهُ بأجنَبِيٍّ اوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَراعِ ما رَعَوْا

قوله: (الشرط الأول: جواز التأخير)، قال في «التسهيل»[2]: جواز تأخير الاسم أو خلفه، وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع أنها لا تتأخر، ولكن يتأخر خلفها، وهو الضمير المنفصل؛ فتقول: الذي قام أنا.

قوله: (كضمير الشأن، واسم الاستفهام؛ لامتناع تأخير ما التزمت العرب تقديمه) يمتنع أيضًا الإخبار عن ضمير الفصل؛ لامتناع تأخير ما التزمت العرب توسيطه.

قوله: (فلا يخبر عن ضمير عائد)، الأولى قول غيره: وعن عائد سواء كان ضميرًا أم غيره كاسم الإشارة نحو: زيد ضربت ذلك، ومنه: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾.

قوله: (وكلاهما محال)، أي: لأنك لو أخبرت عن الضمير في نحو: زيد ضربته فقلت: الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل (هو) الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ففصلته وأخرته، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطًا للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد كما فرضه الشارح، لزم بقاء الموصول بلا عائد

---

(١) انظر: «أوضح المسالك» ٣/٢١٠ ـ ٢١١.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٣٠٩.

أو عود ضمير إلى شيئين؛ وفي الثاني تجوّز؛ لمخالفته فرضه المذكور، وإن قدرته عائدًا للموصول لزم بقاء الخبر بلا رابط.

قوله: (نحو: زيد ضُرب غلامه) هو بالبناء للمفعول، وفي نسخة: نحو: ضَرب زيد غلامه. ورده المرادي[1] حيث قال: فهم من قول الناظم: كذا الغنى عنه بأجنبي. أنّه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذي يستغنى عنه بأجنبي، كأن يكون عائدًا على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو: ضرب زيد غلامه، فتقول: الذي ضرب زيد غلامه هو؛ لأن الهاء في المثال يجوز أن يخلفها أجنبي، فتقول: ضرب زيد غلام عمرو، فلا يلزم من الإخبار عنها المحذور المتقدم، وقد مثل بها الشارح لما يمتنع الإخبار عنه؛ لكونه لا يستغنى عنه بالأجنبي وليس كذلك. انتهى. وما رد به يأتي على النسخة الأولى أيضًا إن قرنت بالبناء للفاعل.

قوله: (ولو كان الضمير عائدًا إلى اسم من جملة أخرى)، أي: أو إلى بعض الجملة، ولم يحتج إليه الربط، وقد مثل للأول، ومثال الثاني زيد ضرب غلامه بالبناء للفاعل.

قوله: (الذي لقيته هو)، أي: وقد جرى ذكر ما عاد عليه الضمير المنفصل كـ(زيد) في مثاله.

قوله: (الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر)، هذا كما قال المرادي[2] مُغنٍ عن الشرط الثاني؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار، وقد نبه الناظم في «شرح كافيته»[3] على أن ذكره زيادة بيان.

قوله: (فلا يخبر عن موصوف دون صفته... إلى آخره)، أي: لأن الضمير في الأول لا يوصف ولا يوصف به، وفي الثاني لا يعمل في غيره خلافاً للكوفيين[4]، وفي الثالث لا يضاف، ولا يخبر أيضًا عن الاسم

---

(١) «توضيح المقاصد» ٢/٣٦٨ ـ ٣٦٩.
(٢) «توضيح المقاصد» ٢/٣٦٩.
(٣) «شرح الكافية الشافية» ٤/١٧٧٥.
(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٣١٠.

المجرور بـ(حتى) أو بـ(مذ) أو بـ(منذ)؛ لأنهن لا يجرون إلا الظاهر.

قوله: (فلا يخبر عما لازم الظرفية)، قال المرادي[1]: ولا عما لازم الرفع نحو: ايمن الله. وفيه نظر[2].

قوله: (فلا يخبر عن نحو: أحد)، أي: فلا يخبر عن أحد في نحو: ما جاءني أحد؛ لأنه لو قيل: الذي ما جاءني أحد، لزم وقوع (أحد) في الإثبات، وهو ممتنع عند الجمهور، ومحل امتناعه عندهم: إذا وقع (أحد) بعد إيجاب يراد به العموم كالمثال المذكور، وإلا فلا امتناع نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[3]، (وجاءني كل أحد)[4] و(عريب) هو بعين مهملة لا معجمة[5]، إذ هو حينئذٍ لا يلزم استعماله في النفي.

قوله: (السابع: أن يكون)، أي: الذي يراد الإخبار عنه (بعض ما يوصف)، أي: يخبر به.

قوله: (من جملة... إلى آخره) بيان لـ(ما).

قوله: (فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية)، أي: لأنها لا تقع صلة.

قوله: (ولا في إحدى جملتين مستقلتين... إلى آخره)، أي: نحو: قام زيد وقعد عمرو؛ لأنك لو أخبرت عن زيد لقلت: الذي قام أي: هو. وقعد عمرو وزيد، فيلزم عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على الصلة بغير القاف.

٧٢٣ ـ وَأخبرُوا هُنَا بأَلْ عَنْ بَعْضِ ما ... يكون فيهِ الفِعلُ قَدْ تَقدَّما

---

(١) «توضيح المقاصد» ٢/٣٧٠.

(٢) وقع في هامش (ب): الظاهر أن وجده النظر أن لزومه للرفع لا يمنع الإخبار به، اللهم إلا أن يقال: إنه لم يسمع الإخبار به فيتجه.

(٣) وقع في هامش (ب): قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ إلخ، فيه نظر؛ لأن فرض المسألة في (أحد) الملازم للنفي، لا أحد بمعنى واحد الواقع في الإيجاب فتأمله.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) في (ج): بمعجمة.

٧٢٤ ـ إن صَحّ صَوغُ صِلةٍ منه لأَلْ كصوغِ واقٍ مِنْ وَقَى اللهُ البَطَلْ
٧٢٥ ـ وإنْ يَكنْ ما رَفَعَت صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيرِها أُبِينَ وانفَصَلْ

قوله: (تعين الإخبار عنه بالذي أو أحد فروعه)، أي: فلا يجوز الإخبار عنه بالألف واللام، أي: إلا في ما شذ مما مر في باب الموصول نحو: من القوم رسول الله منهم.

قوله: (فلا يخبر بالألف واللام عن معمول نحو: نعم وبئس وما زال وما انفك)، أي: ولا عن معمول فعل سابق عليه حرف تنفيس، أو حرف استفهام أو نحوه مما يكون بناء اسم الفاعل غير وافٍ بالمعنى المطلوب؛ وبهذا علم أن قوله: قبل (إذا كان الفعل متصرفاً مثبتًا) قاصر.

قوله: (ولك أن تحذف الهاء) ممنوع؛ فقد قال ابن هشام[1]: ولا يجوز حذف الهاء؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا لضرورة؛ كقوله: (ما المستَفزُّ الهوى محمودَ عاقبة).

قلت: ولأن حذفها يؤدي إلى الخلو من الخلف المشروط ذكره.

قوله: (إلا في وجوب رد الفعل مع الألف واللام. . . إلى آخره)، أي: وفي كون الاسم الذي يراد الإخبار عنه بهما بعض جملة فعلية، وكون فعلها متصرفًا مثبتًا غير مسبوق بما مر آنفًا.

قوله: (إلا فيما لا اعتداد به)، أي: مما ورد موصولاً بغير الصفة في الشعر، نحو: قوله: ما أنت بالحكم الترضي حكومته.

قوله: (لأنه جار على الألف واللام، وهو في المعنى للمخبر عنه)، أي: لأن التبليغ فعل المتكلم، و(أل) في ذلك لغير المتكلم؛ لأنها نفس الخبر الذي أخر.

□ □ □ □ □ □

(١) «أوضح المسالك» ٣/٢١٣.

العَدَد

٧٢٦ ـ ثلاثَةً بالتّاءِ قُلْ لِلْعَشَرهْ فِي عَدِّ مَا آحادُهُ مُذَكَّرَهْ
٧٢٧ ـ في الضِّدِّ جَرِّد والمميِّز اجرُرِ جَمْعًا بلَفْظِ قِلَّةٍ في الأكْثَرِ

* * *

العدد

قد يذكر من غير إرادة معدوده، وهو العدد المطلق فيؤتى فيه بالتاء لا غير، نحو: ثلاثة نصف ستة، ولا ينصرف؛ لأنه علم كما مر في محله، وإن أريد معدوده ولم يذكر نحو: **«مَن صام رمضان وأتبعه بست من شوال»** جاز الإتيان بالتاء وعدمه، لكن الأفصح الإتيان بها للمذكر، وعدمه للمؤنث وإن ذكر المعدود، فسيأتي في كلامه.

قوله: (فجاؤوا بعدد المذكر؛ لكونه أصلاً بالتاء على القياس)، أي: على ما ذكره بقوله: (وكان حق هذه الأعداد.. إلى آخره)، وقال الناظم في «شرح التسهيل»(١): جاؤوا فيه بالتاء؛ لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزُمْرَة وأُمَّة وفِرقة، فالأصل أن تكون بالتاء ليوافق نظائره فاستصحب الأصل مع المذكر؛ لتقدم رتبته.

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٢/٣٩٨.

قوله: (ثلاث[1] ذود وتسعة رهط) الذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحد من لفظه، والكثير أذواد، والرهط: ما دون العشرة من الرجال، وليس له واحد من لفظه، والجمع أرهط وأرهاط وأراهط، قاله الجوهري[2].

قوله: (فإن أهمل جمع المميز على مثال القلة)[3]، أي: من جمع التكسير، وهي أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة، أما جمع التصحيح فلا يضاف إليه العدد، إلا أن يهمل تكسير الكلمة نحو: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] وخمس صلوات، أو يجاوز ما أهمل تكسيره، نحو: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فإنه في التنزيل مجاور لـ﴿سَبْعِ بَقَرَٰتٍ﴾ ، أو يقل استعمال غيره نحو: ثلاث سعادات لقلة سعائد، نبه على ذلك المرادي[4] وغيره.

قوله: (قال الشاعر:

ثلاثُ مِئِيْنَ للملوكِ وَفَى بها رِدَائي وجَلَّتْ عن وجوهِ الأَهَاتِمِ)[5]

قاله الفرزدق، والشاهد في (ثلاث مئين)، وأراد بالرِّداء[6]: السيف، وقيل: هو على معناه؛ لأنه يفتخر بذلك، حيث رهن رداءه بديات ثلاثة ملوك قتلوا في المعركة، وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير، و(جلَّت) بتشديد اللام بمعنى جلت بتخفيفها، وفاعله ضمير (ردائي)، وأراد بـ(وجوه الأهاتم):

---

(١) قال ابن الناظم (٥١٧) (وقد يضاف إليه العدد. نحو: ثلاثُ ذودٍ...).

(٢) «الصحاح» (رهط) ١/٥١٥.

(٣) في (ج): قلة.

(٤) «توضيح المقاصد» ٢/٣٧٧، «شرح الأشموني» ٣/٣١٩.

(٥) البيت للفرزدق في «ديوانه» ٢/٣١٠، «خزانة الأدب» ٧/٣٧٠، «شرح التصريح» ٢/٢٧٢، «المقاصد النحوية» ٤/٤٨٠.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/، «شرح الأشموني» ٣/٣١٨، «شرح عمدة الحافظ» (٥١٨)، «شرح المفصل» ٦/٢١، ٢٣، «المقتضب» ٢/١٧٠.

(٦) «لسان العرب» (ردي) ٥/١٩٦.

أعيانهم، وأراد بالأهاتم[1] وهو جمع أهتم: بني الأهتم سنان بن سُمَيّ، سمي بذلك؛ لأن ثنيته كسرت يوم الكلاب، والهتم: كسر الثنايا.

قوله: (ولا يشركه في جر المميز الواحد والاثنان)، أي: والواحدة والثنتان، والمراد بعدم مشاركتها له أنها لا تجر المميز كما يجره هو، وإلا فظاهر أن المميز يجر بعدها بـ(من) إذا جمع؛ تقول: واحد أو اثنان من الرجال كما تقول: ثلاثة من الرجال.

قوله: (استغناء بإفراد المميز وتثنيته)، أي: بأن تقول رجل أو رجلان بدل واحد رجل واثنان رجلين، ولا يتعين التعليل بما ذكر، بل يعلل أيضًا بالاستغناء بجر المميز بـ(من) إذا جمع كما مر.

قوله: (كقوله:

ظَـرْفُ عَـجُـوْزٍ فـيـه ثِـنْـتَـا حَـنْـظَـلِ)[2]

قاله جندل بن المثنى، وصدره:

كـأنّ خُـصْـيَـيْـهِ مـن الـتَّـدَلْـدُلِ

والشاهد فيه: أنه جمع بين العدد والمعدود ضرورة، وكان حقه أن

---

(١) «لسان العرب» (هتم) ١٥/٢٧.

(٢) الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو السلمى الهذلية أو لشماء الهذلية في «خزانة الأدب» ٧/٤٠٠، ٤٠٤.
ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهزلية في «المقاصد النحوية» ٤/٤٨٥.
ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في «الدرر» ١/٥٣٢، ولجندل بن المثنى في «شرح التصريح» ٢/٢٧٠.
وللشماء الهزلية في «خزانة الأدب» ٧/٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣/٥٦٩، «شرح أبيات سيبويه» ٢/٣٦١، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٨٤٧)، «شرح المفصل» ٤/١٤٣، ١٤٤، «المقتضب» ٢/١٥٦، «المنصف» ٢/١٣١.

يقول: حنظلتان، وخص العجوز؛ لأنها لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ما تتزين به، ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية.

قوله: (فاعتبار التذكير فيه، والتأنيث في الغالب بلفظه)، أي: بلفظ واحده كما قدمه، و(في الغالب) متعلق بـ(اعتبار)، وقد ذكر محترزه بعدُ بقوله: (وقد يغلب... إلى آخره)، لكن ذكر ابن هشام[1] ما حاصله: (أنه لا يعتبر لفظ الواحد ولا معناه، بل ما يستحقه باعتبار ضميره)، فلا يقال: ثلاث طلحات، بل ثلاثة طلحات؛ لأنك تقول: طلحة حضر، أي: ولا يقال أيضًا: ثلاثة لزيود، والمراد نسوة، بل ثلاث زيود؛ لأنك تقول حينئذٍ: زيد حضرت.

قوله: (كقوله[2]:

فكان مجنِّي دون من كنت أتقي ... ثلاث شخوص كاعبان ومعصر)[3]

قاله عمر بن أبي ربيعة.

والمجن[4]: الترس، والشاهد في: (ثلاث شخوص) وكَنَّى بالشخوص عن النساء، وبَيَّنَ ذلك بقوله: (كاعبان ومعصر)، والكاعب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود، والمعصر: الجارية أول ما تدرك.

قوله: (وقوله:

---

(١) «أوضح المسالك» ٢١٦/٣.

(٢) في (ج): ومنه قوله.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» ص(١٠٠)، «الكتاب» ٥٦٦/٣، «شرح أبيات سيبويه» ٣٦٦/٢، «خزانة الأدب» ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨، «الخصائص» ٤١٧/٢، «شرح التصريح» ٢٧١/٢، «المقاصد النحوية» ٤٨٣/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢١٧/٣، «شرح الأشموني» ٣١٥/٣، «شرح التصريح» ٢٧٥/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٥١٩)، «المقتضب» ١٤٨/٢.

(٤) «لسان العرب» (جنن) ٣٢/١٣.

وإنَّ كـلابًـا هـذه عَـشْـرُ أَبْـطُـنٍ   وأنتَ بَرِيْءٌ من قَبَائِلَهَا العَشْرِ)[1]

قاله النواح[2] من بني كلاب، والشاهد في: عشر أبطن، وكان القياس: عشرة أبطن؛ لأن البطن مذكر، وهو دون القبيلة؛ لكنه كنى بالأبطن عن القبائل بدليل آخر البيت.

قوله: (قال الشاعر:

ثـلاثـةُ أَنـفُـسٍ وثـلاثُ ذَوْدٍ   لقد جَار الزَّمانُ على عيَالي)[3]

الشاهد في: ثلاثة أنفس، وكان القياس: ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة لكن غلب معناها وهو إنسان، ومثال عكسه: ثلاث زيود. والمراد نسوة، والقياس ثلاثة زيود؛ لأن زيدا مذكر لكن غلب معناه، وهو امرأة.

قوله: (ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى)، أي: بأن لم تذكر الصفة أو تأخر عنهما، فيجب اعتبار اللفظ كما اقتضاه كلامهم، بخلاف ما إذا فصلت فيجب اعتبار المعنى، وخالف في وجوبه بعض المتأخرين، ولك أن تقول: ما الفرق بين هذا وبين ما مر في الجمع المضاف إليه العدد إذا اتصل به ما يقوي المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثَم، ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخر؟

---

(١) البيت للنواح الكلابي في «الدرر» ٢/٤٩١، «المقاصد النحوية» ٤/٤٨٤.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣/٥٦٥، «خزانة الأدب» ٧/٣٩٥، «الإنصاف» ٢/٧٦٩، «شرح الأشموني» ٣/٣١٦، «شرح عمدة الحافظ» (٥٢٠)، «المقتضب» ٢/١٤٨، «همع الهوامع» ٣/٢٥٤.

(٢) النواح الكلابي، شاعر من بني كلاب. لم أقع على ترجمة له.
«المقاصد النحوية» ٤/٤٨٤.

(٣) البيت للحطيئة في «ديوانه» (٣٣٤)، «الكتاب» ٣/٥٦٥، «خزانة الأدب» ٧/٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤، «الإنصاف» ٢/٧٧١، «الخصائص» ٢/٤١٢.
ولأعرابي أو للحطيئة أو لغيريهما في «الدرر» ١/٥٣٤.
ولأعرابي من أهل البادية في «المقاصد النحوية» ٤/٤٨٥.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٢١٥، «الدرر» ٢/٤٩٠، ٥٤٠، «شرح الأشموني» ٣/٣١٦، «شرح التصريح» ٢/٢٧٠، «همع الهوامع» ٣/٢٥٤.

قوله: (تقول: عندي ثلاث من الغنم بحذف التاء؛ لأن الغنم مؤنث)، وهو ما ذكره الجوهري[١] وغيره، فقول ابن هشام: تقول: ثلاثة من الغنم بالتاء؛ لأنك تقول: غنم كثير بالتذكير، مردود.

قوله: (يضاف المائة والألف إلى المعدود بهما مفردًا)، مثله تثنيتهما وجمعهما نحو مائتا رجل ومائتي رجل وألفا رجل وآلاف رجل، نبه عليه المكودي[٢]، وقال: إن كلام الناظم يفهمه، وكلام الشارح في بيت الفزراي الآتي، يشير إليه.

قوله: (في قول الربيع الفزاري:

إذا عـاشَ الـفَـتَـى مـائـتَـيْـنِ عـامًـا ... فـقـد ذَهَـبَ الـمسرةُ والـفـتـاءُ)[٣]

روي: ذهب اللذاذة والفتاء وروي بدل: والفتاء: والإخاء، والشاهد في (مائتين عامًا)، والقياس: مائتي عام.

٧٢٨ ـ ومِـائَـةً والألْـفَ لـلْـفَـرْدِ أَضِـفْ ... ومِـائَـةٌ بِـالْـجَـمْـعِ نَـزْرًا قَـدْ رُدِفْ

٧٢٩ ـ وأَحَـدَ اذْكُـرْ وَصِـلَـنْـهُ بِـعَـشَـرْ ... مُـرَكَّـبًـا قَـاصِـدَ مَـعْـدودٍ ذَكَـرْ

٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التّأنيثِ إحْدَى عَشْرَهْ ... والـشِّـيـنُ فـيـهَـا عَـن تَـمـيـم كَـسْـرَهْ

٧٣١ ـ ومَـعَ غَـيـرِ أَحَـدٍ وإحْـدَى ... مَـا مَـعْـهُـمَـا فَـعَـلْـتَ فـافْـعَـلْ قَـصْـدَا

٧٣٢ ـ ولِـثَـلاثَـةٍ وتِـسْـعَـةٍ ومَـا ... بَـيْـنَـهُـمَـا إن رُكِّـبَـا مَـا قُـدِّمَـا

٧٣٣ ـ وأوْلِ عَـشْـرَةَ اثْـنَـتَـي وعَـشَـرَا ... اثْـنَـي إذَا أُنْـثَـى تَـشَـا أو ذَكَـرا

قوله: (أحد عشر) همزة أحد مبدلة من واو، وقد يقال فيه: وحد عشر على الأصل، وواحد عشر على أصل العدد.

---

(١) «الصحاح» (غنم) ٢/٢١١.

(٢) قال المكودي (٢٧٠): يعني أنَّ مائةً وألفًا يضافان إلى مفرد فتقول: مائة رجل وألف رجل، وفهم من إطلاقه أنَّ تثنية ألف ومائة وجمعها كذلك، نحو: ألفا رجل وآلاف رجل، ومائتا رجل، وقد تضاف المائة إلى الجمع...

(٣) البيت للربيع بن ضبع في «خزانة الأدب» ٣٧٩/٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥.
«الكتاب» ٢٠٨/١، «الدرر» ٥٣٤/١، «شرح التصريح» ٢٧٣/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٥٢٥)، «المقاصد النحوية» ٤٨١/٤.

قوله: (إحدى عشرة) قد يقال فيه: واحدة عشرة، ولا تستعمل إحدى إلا مركبة، أو معطوفًا عليها أو مضافة نحو: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ۝٣٥﴾ [المدثر: ٣٥].

قوله: (بإسكان الشين... إلى آخره) قد تفتح أيضًا، وقد تسكن العين في المذكر، فيقال: أحد عشر وبها قرأ أبو جعفر في: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

قوله: (بلفظ: واحد)، خرج به إحدى عشرة، فإن تأنيث الجزء الأول بالألف والثاني بالتاء.

فإن قلت: فما تقول في ثنتي عشرة؟

قلت: التاء في الأول لسيت للتأنيث بدليل سكون ما قبلها، بل الصيغة كلها للتأنيث. فإن قلت: فما تقول في اثنتي عشرة، فإن ما قبل التاء متحرك؟

قلت: حملت على ثنتي عشرة.

قوله: (فيما هو كشيء واحد) خرج به حادية عشرة، وثانية عشرة؛ لخروجهما عن صيغة المركب العددي بجعل أولهما على صيغة اسم الفاعل، وسيأتي بيان ذلك.

٧٣٤ ـ واليَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وارْفَعْ بالألِفْ ... والفَتْحُ في جُزْءَي سِواهُمَا أُلِفْ

قوله: (فجزآه مبنيان على الفتح) هو المشهور، وأجاز الكوفيون[1]

---

(١) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٢/٧٦٠: وأجاز الفرّاء إضافة صدره إلى عجزه مزيلًا بناءهما إذا أُضيف، وحَكَى أنّه سمعَ، ما فعلت خمسةُ عَشَرِكَ وهو قول الكوفيين، وقول ابن عصفور: أنّه لم يُسمع من كلامهم ليس بشيء. إذ قد سمعه الفرّاء من ابن الفقعس الأسدي، وابن الهيثم العقيلي، ودعوى الإجماع في ثماني عَشَرِهِ بالإضافة أنّه لا يجوز إلاّ في الشعر. باطلة؛ بل تقدّم النقل عن الكوفيين أنّهم أجازوا إضافة الصدر إلى العجز مطلقًا دون بناء وإن كان البناءُ هو الأجود. ولا يخصّون ذلك بثماني عَشَرِهِ، والبصريون حَمَلوا ذلك على الضرورة على تقدم صحّةَ النقل...).
وانظر: «شرح الأشموني» ٣/٣٢٢.

إعراب الثاني بالجر بالإضافة، فيقال: هذه خمسة عشر.

قوله: (أما بناء الصّدر منهما فلتنزله منزلة صدر الاسم)، علل غيره[(١)] بقوله: فلوقوع العجز منه موقع تاء التأنيث، وكان البناء يطلقونه على ما يقع على غير الآخر، وإلا فقد يقال: صدر الكلمة، وما قبل تاء التأنيث لا يتسحقان البناء؛ ليكون المنزل منزلتهما كذلك.

قوله: (معنى الحرف)، أي: حرف العطف.

قوله: (لأن تركيب المزج)، يؤخذ منه أن تركيب العدد من التركيب المزجي.

قوله: (من الأوضاع المتقدمة على الإعراب)، أي: لاقتضاء الإعراب الذي من شأنه أن يقارن التنوين غالبًا التركيب[(٢)]، وهو متأخر عن الوضع، وفيه وقفة.

٧٣٥ - ومَيِّزَ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا   بِواحِدٍ كأرْبَعِينَ حِينَا
٧٣٦ - ومَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا   مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا
٧٣٧ - وإنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَ الْبِنَا وعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ

قوله[(٣)]: (ويذكر معها النيف)، أي: بلا تركيب كراهة تركيب ثلاث كلمات؛ لأن عشرين في المعنى كلمتان، أو كراهة أن يجعلوا ما هو على صيغة أشرف الجموع كجزء كلمة أو لاستطالته.

قوله: (منصوب) هو المشهور[(٤)] في العشرين وأخواته، وشذ إضافتها

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٣٢٢.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) قال ابن الناظم (٥٢٢): من أسماء العدد: العشرون وأخواتها إلى التسعين؛ وتستعمل بلفظ واحدٍ للمذكر والمؤنث. ويذكر معها النيِّف متقدمًا...
(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٣٨٢: تمييز العشرين وبابه لا يكون إلاّ منصوبًا، وحكى الكسائي أنّ من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرًا أو معرفًا فتقول: عندي عِشْرو درهم وعِشْرُو ثوب وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذي لا تبنى عليه قاعدة.

إلى المميز منكرًا أو معرفًا، نحو: عشرو درهم، وعشرو ثوب.

قوله: (وقد تميز بجمع صادقٍ على الواحد منها)، أي: من العشرين وأخواته بمعنى أن كل واحد منهما جمع كما أوضحه بعدُ[١].

قوله: (ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]. . . إلى آخره)، جعل ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييزًا تبعاً للزمخشري، قال الزمخشري[٢]: والمراد اثنتي عشرة قبيلة، كل قبيلة أسباط لا سبط، فأوقع أسباطًا موقع قبيلة، قال الناظم[٣] في «شرح تسهيله»: ولا بأس بما قاله، لو ساعده استعمال؛ لكن قوله: إن كل قبيلة أسباط لا سبط، مخالف لقول أهل اللغة: أن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزًا، بل هو بدل، والتمييز محذوف. انتهى.

وكلامه في «شرح كافيته»[٤] يخالف هذا، وهو الذي أشار ابن هشام إلى رده حيث قال[٥]: وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ فـ﴿أَسْبَاطًا﴾ بدل من ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾، والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة، ولو كان ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييزًا لذكر العددان؛ لأن السبط مذكر، وزعم الناظم أنه تمميز، وإن ذكر ﴿أُمَمًا﴾ رجح حكم التأنيث كما رجحه ذكر كاعبان ومعصر في قوله:

---

(١) قال ابن الناظم (٥٢٢): فيقال: عندي عشرون دَرَاهِم، على معنى عشرون شيئًا كل واحد منها دراهم.

(٢) قال الزمخشري في «الكشاف» ٥٢١/٢: فإن قلت مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعًا وهلاّ قيل: اثني عشر سبطًا، قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقًا؛ لأنَّ المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة...

(٣) «شرح التسهيل» ٣٩٣/٢.

(٤) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٦٦٤/٣:... فبذكر (أمم) ترجَّح حكم التأنيث، ولولا ذلك لقيل: اثني عَشر أسباطًا، لأن السِّبط مذكّر...

(٥) «أوضح المسالك» ٢٢٢/٣.

وكان مِجَنّي دونَ مَنْ كنتُ أتَّقِي ... ثلاثُ شخوصٍ كاعبَان ومُعْصِرِ)

انتهى.

تنبيه:

إذا نُعتَ تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندي عشرون درهماً وازناً. والحمل على المعنى فتقول: وازنة.

قوله: (فيستغنى عن التمييز نحو هذه عشرو زيد، أي: فلا يقال: درهمًا مثلًا.

قوله[1]: (إلا على لغة)، أي: فيعرب العجز كما في بعلبك، وهي التي ذكرها بقوله: (قال سيبويه... إلى آخره). وعبارة «التوضيح»[2]: (وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك، وقال: هي لغة رديئة).

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْق إلَى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا
٧٣٩ ـ واختمهُ في التّأْنيث بالتّا ومَتَى ... ذَكَّرْتَ فاذكُرْ فاعِلاً بغَيْرِ تَا
٧٤٠ ـ وإن تُرِدْ بعْض الذي منهُ بُنِي ... تُضِفْ إلَيْهِ مِثْل بَعْضٍ بَيِّنِ

قوله تبعًا للنظم: (يصاغ من اثنين فما فوقه)، إنما لم يقل من واحد؛ لأنه لا يأتي فيما يصاغ منه جميع ما يأتي فيما يصاغ من اثنين فما فوقه، ومنه أنه لا يستعمل معدودًا كما نبه عليه الشارح بعد بقوله: (ولا يستعمل حادي وحادية إلا مع عشرة أو مع عشرين وأخواته).

قوله: (فالمستعمل مع ما اشتق منه تجب إضافته) هو مذهب

---

(١) قال ابن الناظم (٥٢٣): وإذا أُضيف العدد المركب استصحب البناء في صدره وفي عجزه أيضًا إلا على لغة، قال سيبويه: ومن العرب مَنْ يقول: خمسةَ عشرك. وهي لغة رديئة.

(٢) انظر: «أوضح المسالك» ٣/٢٢٢.

الجمهور[١]، وذهب الأخفش في أحد قوليه، والكسائي وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله، فتقول ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم[٢] فقال: يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده. وإليه ذهب في «التسهيل»[٣] قال في «شرحه»: لأن العرب تقول: ثنيت الرجلين، إذا كنت الثاني منهما، أي: دون (ثلثت)[٤] الثلاثة، وقد ينافيه صدر كلام الجوهري[٥] الآتي عقبه.

قوله: (ثَلَثْتُ الرجلين) هو بتخفيف اللام، قال الجوهري: يقال: ثلثت القوم أثلثهم بالكسر، إذا كنت ثالثهم أو كملتهم ثلاثة بنفسك.

قوله: (ربعت الثلاثة) بالتخفف أيضًا.

قوله: (ففاعل) هو بالتنوين.

قوله: (والتفريع) هو بالجر عطفًا على المعنى.

قوله: (كما التزمت إضافة ما اشتق منه)، أي: عند الجمهور، نحو: ثلاثة رجال.

قوله: (على استعمال فاعل المشتق)، هو بتنوين (فاعل)، وقوله: (من اسم العدد) متعلق بـ(المشتق)، وقوله: (بالمعنيين) متعلق بـ(استعمالي) فاعل والهاء (فأضف إليه)، وفي (مثله) وفي (ما اشتق منه) عائدة على الذي اشتق منه وعائد الموصول وهو ما ضمر في (اشتق).

٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمِ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

قوله: (معناه وإن ترد.. إلى آخره) فيه جواز استعمال ثاني بمعنى

---

(١) انظر: «الارتشاف» ٧٦٧/٢.

(٢) انظر: «همع الهوامع» ٢٦١/٣.

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٤١٢/٢: فإنَّ العرب تقول: ثَنَيْتُ الرجلين. فمَنْ قال: ثانِ اثنينِ بهذا المعنى عذر؛ لأنّ له فعلًا، ومَنْ قال: ثالثُ ثلاثة لم يُعذَر؛ لأنَّه لا فعلَ له.

(٤) في الأصل، (ج): ثنيت، والمثبت من (ب).

(٥) «الصحاح» (ثلث) ١٥٩/١.

جاعل فيقال: ثاني واحد، وثان واحدًا وهو ما نقل عن بعض العرب؛ لكن الذي في «التسهيل»[(١)] تبعاً لسيبويه عدم جوازه.

قوله: (وجواز) معطوف على (معناه)، وقوله: (لأنه)، أي: (ما يليه المشتق منه).

وقوله: (يساويه)، أي: يساوي المشتق منه بزيادة واحد.

٧٤٢ ـ وإن أرَدْتَ مثلَ ثَانِي اثنينِ	مركَّبًا فجِئْ بتَرْكيبَيْنِ
٧٤٣ ـ أوْ فاعِلاً بحالَتَيهِ أضِفِ	إلَى مركَّبٍ بمَا تنوي يَفي
٧٤٤ ـ وشاعَ الاستِغْنَا بحَادي عشَرَا	ونحوهِ وقَبْلَ عشرينَ اذْكُرَا
٧٤٥ ـ وبَابِهِ الْفَاعِلَ من لَفْظِ الْعَدَدْ	بحَالَتَيهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

قوله: (فإنه لا يبنى من صدر المركب (فاعل) للدلالة على جعل ما يليه ما اشتق الفاعل منه مساويًا له)، أي: لأنه لم يسمع، إلا أن سيبويه[(٢)] وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسًا؛ فتقول على هذا: رابع عشر ثلاثة عشر. أو رابعُ ثلاثة عشر. وإنما أجازوه بشرط الإضافة، ولا يجوز أن ينصب ما بعده، وليس لك الاقتصار على المركب الأول؛ لالتباس الوصف المميز بالوصف الدال على أنه بعض جماعة منحصرة.

قوله: (مبنية) فيه تغليب إذ اثني واثنتي ليسا مبنيين، ومثله يأتي في قوله بعد (باقيا بناؤه... إلى آخره).

قوله: (والاستعمال الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقيا بناء صدره، وبعض العرب يعربه... إلى آخره)، الذي في «التوضيح»[(٣)]: الثالث: أن يحذف العقد من الأول، والنَّيِّف من الثاني، ولك فيه وجهان:

---

(١) «شرح التسهيل» ٢/٤١٣.
(٢) انظر: «الكتاب» ٣/٥٦٠ ـ ٥٦٢، «شفاء العليل» ٢/٥٧٦، و«شرح التسهيل» ٢/٤١٢، «همع الهوامع» ٣/٢٦١.
(٣) «أوضح المسالك» ٣/٢٢٥ ـ ٢٢٦.

أحدهما: أن تعربهما؛ لزوال مقتضى البناء فيهما.

الثاني: أن تعرب الأول وتبني الثاني. حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان ووجهه: أنه قَدَّرَ ما حُذف من الثاني فبقي بناؤه على حاله، ثم قال: ولم يذكر الناظم وابنه هذا الثالث، بل ذكرا مكانه أنك تقتصر على المركب الأول إلى آخر ما قدمته، ثم قال: والتحرير ما قدمته.

قلت: وعلى الاقتصار على المركب الأول قد يقال: إنما لم يقل الشارح باقيا بناء صدره وعجزه؛ لئلا يلتبس بالاستعمال الآتي في التنبيه الأول.

قوله: (على ما التزموه)، أي: أكثرهم إذ بعضهم لم يلتزمه بل قال: واحد عشر وواحدة عشر كما قدمته مع زيادة.

تنبيهات:

الأول: ذكر ابن هشام[1] لاسم الفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالاً غير ما ذكر وهو أن يستعمل مع العشرة؛ ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدًا بمصاحبتهما[2] فتقول: خامس عشر في التذكير، وخامسة عشرة في التأنيث، وظاهر أن الجزئين مبنيان.

الثاني: قضية كلام الشارح[3] كالناظم وغيره منع حادي عشرين مثلاً بغير واو، وفيه وقفة.

---

(١) «أوضح المسالك» ٣/٢٢٥.

(٢) في (ج): بمصاحبتها.

(٣) قال ابن الناظم (٥٢٥): لا يستعمل حادٍ وحادية إلاّ مع عشرَة أو مع عشرين وأخواته فيقال: حادٍ وعشرون، وحاديَة وعشْرون، إلى حادٍ وتسعين، وحادية وتسْعين كما يقال: ثانٍ وعشرون، وثالث وعشرون، ورابعة وثلاثون ونحو ذلك.

الثالث: لم يسمع بناء اسم الفاعل من العقود الثمانية أعني عشرين وبابه، إلا أن بعضهم حكى عاشر عشرين وقاس عليه الكسائي إلى تسعين، قاله المرادي[١].

الرابع: لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف، ذكره في «التسهيل»[٢].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) «توضيح المقاصد» ٢/٣٨٨.

(٢) «شرح التسهيل» ٢/٤٠٧: لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقر إلى تمييز إلا مائة وألف واختصّ الألف بالتمييز مطلقًا، ولم يميز بالمائة إلاّ ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها.

كَمْ وَكأيِّنْ وَكَذَا

٧٤٦ ـ مَيِّزْ في الاسْتِفْهَام كَمْ بِمِثْلِ مَا	مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا
٧٤٧ ـ وَأجِزَ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا	إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْف جَرٍّ مُظْهَرَا
٧٤٨ ـ واسْتَعْمِلَنْها مُخْبِرًا كَعَشَرَةْ	أوْ مائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أوْ مَرَهْ
٧٤٩ ـ كَكَمْ كَأيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ	تَمْييزُ ذَيْنِ أوْ بهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

***

كم وكأين وكذا

قوله: (ولكليهما صدر الكلام أما الاستفهامية فواضح، وأما الخبرية فبالحمل على (رب)[1] فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر.

قوله: (فإن لم يدخل عليهما حرف جر فمميزها مفرد منصوب)، أي: لزوماً عند البصريين، وخالف الكوفيون[2] فجوزوا جمعه نحو: كم شهوداً

---

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٦٠٢: وذهب بعضعهم: لما حكاه صاحب «البسيط» إلى أن الخبرية حرف للتكثير في مقابلة (ربَّ) الدالة على التقليل.

(٢) قال ابن عصفور في «شرح الجمل» ٢/٤٨: وتمييز الاستفهامية لا يكون إلاّ مفردًا، وسبب ذلك أنه مشبه من العدد بما ينصب ما بعده، والذي ينصب ما بعده من العدد لا يكون تمييزه إلا مفردًا، ويجوز حمل الاستفهامية على الخبرية فينخفض تمييزها، ولا يجوز ذلك إلاّ إذا فهم المعنى، ولا يُحْمَلُ فيما عدا ذلك. وانظر «المساعد» ٢/١٠٩.

لك، وأجاز بعضهم[1] جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات، نحو: كم غلماناً لك، إذا أردت أصنافًا من الغلمان، وجوز بعضهم[2] جره أيضًا حملاً عل الخبرية.

قوله: (إذا كانت فرعاً على (كم) الخبرية) أي: بمعنى أنها بمنزلة عدد مركب لتنزلها منزلة كلمة مقرونة بهمزة الاستفهام دون (كم) الخبرية، والمركب فرع عن المفرد.

قوله: (والعدد المركب لا يعمل الجر)، أي: في التمييز، أما في غيره فيعمل نحو: هذه خمسة عشر زيد.

قوله: (وأما (كم) الخبرية) فمميزها مجرور مجموع تارةً ومفرد أخرى)[3]، الثاني منهما أفصح وأكثر.

قوله: (وكم امرأة رأيت)، أي: بالجر بإضافة (كم)، وذهب الفراء[4] إلى أن الجر بـ(من) مقدرة كما في الاستفهامية، ونقل عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة (كم) إذ لا مانع من إضافتها، ذكره المرادي[5].

---

(١) قال ابن عقيل في «المساعد» ١٠٩/٢: ولا يكون مميزها جمعًا؛ خلافًا للكوفيين وفاقًا للبصريين إلاّ الأخفش، إذ فصّل، فأجاز كونه جمعًا عند قصد السؤال عن أصناف الجمع نحو: كم رجالاً عندك؟ على قصد السؤال عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم، وتبعه فيه بعض المغاربة.

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٧٧٩/٢: وذهب الزجاج إلى أنّ الجرّ على الإضافة، ومن النحويين مَنْ منع حمل تمييز الاستفهامية على تميز الخبرية مطلقًا...

(٣) انظر: «الارتشاف» ٧٨٠/٢.

(٤) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٧٨١/٢: وجرُّ تمييزها بالإضافة خلافًا للفراء.
وقيل للكوفيين: إذ زعم أنّه مجرور بمِنْ محذوفة، وإن فُصِل بين كم الخبرية وتمييزها نصب، وانظر: «شفاء العليل» ٥٨٠/٢.

(٥) قال المرادي في «توضيح المقصد» ٣٩٠/٢: الثاني: أنّه بإضافة (كم) إليه وهو قول الزجاج، ورُدَّ مذهب الزجاج بوجهين:
أحدهما: أنّه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحدًا، فلا يمكن الخفض بها، قاله ابن خروف **والآخر**: أنَ الجرّ لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على (كم) ليكون عوضًا من إظهار (من).

قوله: (ومنه قول الشاعر:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جريرُ وَخَالَةٍ ... فَدْعاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشَاري[1]

قاله الفرزدق هجا به جريرًا، والشاهد في نصب عمة، ويقاس بها الجمع، وحكى فيها الشارح كغيره مع النصب الجر، وأنه المشهور، والرفع، فالنصب على التمييز بجعل (كم) خبرية عند تميم واستفهامية تهكما عند غيرهم، والجر بإضافة (كم) على أنها خبرية على قول أكثرهم واستفهامية على قول بعضهم، والرفع على الابتداء وحذف المميز منصوبًا أو مجرورًا، وعليهما فنصب (كم) على المصدرية أو الظرفية، أي: كم حلبة أو وقتا أو كم حلبة أو وقت، فكم استفهامية أو خبرية، وسوغ الابتداء بعمة وصفها بـ(لك) أو عمومها وخبر المتبدأ (قد حلبت) والفدعاء[2]: التي اعوجت أصبعها من كثرة حلبها، وقيل: أصبع رجلها من كثرة مشيها وراء الإبل، وهي صفة لـ(خالة)، ويقدر مثلها لعمة عكس (لك) و(حلبت) أو يقال: أفرد حملا على لفظ (كم)، و(عشارى) جمع عشراء، وهي الناقة التي أتت عليها من زمان حلبها عشرة أشهر.

قوله: (كقوله:

يُذَكِّرنيكِ حنينُ العُجولِ ... ونوحُ الحمامةِ تدعو هَدِيلا
على أنني بعدما قد مضى ... ثلاثون للهجر حَوْلا كَمِيلا)[3]

---

(١) البيت للفرزدق في «ديوانه» ٣٦١/١، «الكتاب» ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، «خزانة الأدب» ٤٥٨/٦، «الدرر» ٥٣٧/١، «شرح التصريح» ٢٨٠/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٥٣٦)، «شرح المفصل» ١٣٣/٤، «المقاصد النحوية» ٤٨٩/٤.
وبلا نسبة في «سر صناعة الإعراب» ٣٣١/١، «شرح الأشموني» ٣٣٢/٣، «المقتضب» ٥٨/٣.

(٢) «لسان العرب» (فدع) ٢٠٢/١٠.

(٣) البيتان للعباس بن مرداس في «ديوانه» (١٣٦)، «خزانة الأدب» ٢٩٩/٣، «الدرر» ٥٣٥/١، «المقاصد النحوية» ٤٨٩/٤.
وبلا نسبة في «الكتاب» ١٥٨/٢، «الإنصاف» ٣٠٨/١، «خزانة الأدب» ٤٦٧/٦، «شرح الأشموني» ٣/، «شرح المفصل» ١٣٠/٤، «شرح عمدة الحافظ» (٥٣٢).

قالها العباس بن مرداس، والشاهد في (ثلاثون للهجر حولاً) حيث فصل بين ما جرى مَجْرَى العدد المركب ومميزه بشبه الظرف، و(العجول)[1]: الناقة التي ذهب ولدها بذبح أو موت أو غيره، و(الهديل) بالمهملة: الحمام الوحشي كالقمري والدبسي، ويقال: الحمام الذكر.

قوله: (فمن نصبه قول الشاعر:

تَؤُمُّ سِنَانًا وكم دونه ... من الأرضِ مُحْدَوْدِبًا غارُها)[2]

قاله زهير بن أبي سلمى (تؤم) تقصد و(سناناً) هو ابن أبي حارثة المري، والشاهد في (كم) مع ما بعدها حيث فصل بينها، وبين مميزها المنصوب بالظرف وشبهه، و(محدودباً)[3] من الحدب وهو: ما ارتفع من الأرض، و(غارها)[4] مرفوع به، وأصله غائرها، وهو المطمئن من الأرض حذف عين الفعل كما حذف في رجل شاك أصله شائك.

قوله: (ومن جره قول الآخر:

كَمْ في بني سَعْدِ بنِ بكرٍ سَيِّدٍ ... ضَخْمِ الدَّسيعةِ ماجدٍ نَفَّاعِ)[5]

قاله الفرزدق، والشاهد في أوله حيث فصل بين (كم) ومميزها بشبه الظرف الذي هو خبرها، و(ضخم الدسيعة)[6]، أي: عظيم العطية، وهو

---

(١) «لسان العرب» (عجل) ٢٣/٩.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في «الكتاب» ١٦٥/٢، «شرح المفصل» ١٣١/٤، ولزهير أو لكعب ابنه في «المقاصد النحوية» ٤٩١/٤.
وبلا نسبة في «شرح المفصل» ١٢٩/٤، «شرح الأشموني» ٣٣٧/٣.

(٣) «لسان العرب» (حدب) ٧٣/٣.

(٤) «لسان العرب» (غور) ١٤١/١٠.

(٥) البيت للفرزدق في «الكتاب» ١٦٨/٢، «خزانة الأدب» ٤٧٦/٦، «شرح المفصل» ١٣٢/٤، «المقاصد النحوية» ٢٩٢/٤.
وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٤٦٩/٦، «الإنصاف» ٣٠٤/١، «شرح المفصل» ١٣٠/٤، «المقتضب» ٦٢/٣.

(٦) «لسان العرب» (دسع) ٣٤٦/٤.

و(ماجد) و(نفاع) صفات لـ(سيد)، والمجد: الشرف.

قوله: (وقول الآخر:

كَمْ بِجُوْدٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا ... وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ)[1]

قاله أنس بن زنيم، والشاهد في أوله، حيث فصل بين (كم) ومميزها بشبه الظرف، والمقرف الذي أبوه عجمي، وأمه عربية، والكريم الذي أبواه عربيان، والوضيع: الخسيس.

قوله: (وإذا فصل بالجملة وجب نصب المميز)[2] محله فيما لا يحتمل طلب الفعل المميز مفعولاً، وإلا فيجر بـ(من)، ففي المطول في بحث حذف المفعول، وإذا فصل بين (كم) الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بـ(من) لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، و﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [القصص: ٥٨]، ومحل (كم) ههنا النصب على المفعولية. انتهى.

قوله: (كما في قول الشاعر:

كم نالني منهم فَضْلا على عَدَمٍ ... إذ لا أكادُ من الإقتارِ أُحْتَمَلُ)[3]

---

(١) البيت لأنس بن زنيم في «ديوانه» (١١٣)، «خزانة الأدب» ٤٧١/٦، «الدرر» ٥٤٠/١، «المقاصد النحوية» ٤٩٣/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ١٦٧/٢، «الإنصاف» ٣٠٣/١، «الدرر» ٤٩٦/٢، «شرح أبيات سيبويه» ٣٠/٢، «شرح الأشموني» ٣٣٥/٣، «شرح عمدة الحافظ» (٥٣٤)، «شرح المفصل» ١٣٢/٤، «المقتضب» ٦١/٣.

(٢) انظر: «الارتشاف» ٧٨٣/٢ وقال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٥٥/٢: فإن كان الفصل بجملة لم يجز الجرُّ في كلام ولا في شعر عند البصريين؛ لأنَّ الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتّه، وجوّزه الكوفيون بناءً على أنَّ الجرّ بـ(مِن) لا بالإضافة، وجوّزه المبرِّد في الشعر فقط.

(٣) البيت للقطامي في «ديوانه» (٣٠)، «الكتاب» ١٦٥/٢، «خزانة الأدب» ٤٧٧/٦، ٤٧٨، ٤٨٣، «الدرر» ٥٤٠/١، ٥٤١، «شرح المفصل» ١٣١/٤، «المقاصد النحوية» ٢٩٨/٣.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ٣٠٥/١، «خزانة الأدب» ٤٦٩/٦، «شرح الأشموني» ٣٣٧/٣، «شرح عمدة الحافظ» (٥٣٥)، «المقتضب» ٦٠/٣.

قاله القطامي، و(كم) خبرية مصدر أو ظرف زمان، أي: كم ليلة أو يومًا، الشاهد فيه أنه فصل بين (كم) ومميزها بالجملة، والمشهور نصب (فضلا) ويجوز رفعه على أنه فاعل (نالني) وجره على لغة من جر مع الفصل، و(إذ) بمعنى حين، و(الإقتار) الافتقار، و(أحتمل) ضبط بالحاء والجيم[1]، وهو المشهور.

قوله: (ومميز (كأين) منصوب)، أي[2]: جوازًا بقرينة قوله بعدُ: (وأكثر ما يقع مميز (كأين) مجرور بـ(من)) بخلافه قوله: (وكذا مميز كذا فإنه منصوب لزومًا).

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) في (ج): وبالجيم.

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٣٥٦-٣٥٧: مُمَيِّز كأيِّن الأكثر جره بـ(مِنْ) ظاهرة قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾، ومميز (كذا) لا يكون إلاّ مفردًا ومنصوبًا. وانظر: «الارتشاف» ٢/٧٨٩، ٧٩٤.

الحكاية

٧٥٠ - اخكِ بأيِّ مَا لِمَنكُورٍ سُئِلْ عَنهُ بِهَا فِي الوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ
٧٥١ - وَوَقْفًا اخكِ مَا لِمَنكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ
٧٥٢ - وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لِي إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلِ
٧٥٣ - وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنتٌ مَنَهْ وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ
٧٥٤ - وَالفتحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ
٧٥٥ - وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا
٧٥٦ - وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ
٧٥٧ - وَالْعَلَمَ اخكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

***

الحكاية

قوله: (حكي فيها وصلاً ووقفًا ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير... إلى آخره)، فيه لغة أخرى أن يحكي فيها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، ولا تثنى ولا تجمع؛ فتقول: (أي) لمن قال: قام زيد رجل أو رجلان أو رجال، و(أية) لمن قال: قامت امرأة أو امرأتان أو نساء. وأشار بقوله فيها إلى أن الياء في قول النظم بـ(أي) بمعنى (في).

قوله: (وجمع تصحيح موجود فيه)، أي: في المسؤول عنه.

قوله: (أو صالح لوصفه)، أي: لأن يوصف المسؤول عنه بجمع تصحيح نحو رجال، فإنه يوصف بجمع التصحيح، تقول: رجال مسلمون. ونحو: نساء تقول: نساء مسلمات.

قوله: (وإن سئل عنه بـ(من) حكي في لفظها في الوقف خاصة ما له من الحركات... إلى آخره) فيه لغة أخرى[1]، وهي أن يحكي بـ(من) إعراب المسؤول عنه فقط؛ فتقول لمن قال: قام رجل أو رجلان أو رجال، أو امرأة أو امرأتان أو نساء (منوا)، وفي النصب (منا) وفي الجر (مني).

قوله: (فتقول لمن قال: جاءني رجل منو، ولمن قال: رأيت رجلاً: منا... إلى آخره).

اختلف في هذه الأحرف اللاحقة لـ(من) فقال أبو علي[2]: ألحقت لإرادة الحكاية، وحركت النون اتباعًا لها. وقال السيرافي[3]: الحكاية وقعت بالحركات ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها، وبه يشعر قول الناظم: و(أشبعن).

وقال قوم[4]: إن هذه الحركات مبدلة من التنوين.

قوله: (بقوله: وقل: منان... إلى آخره)، الأولى أن يقول: بقوله: وسكن تعدل.

---

(١) انظر: «همع الهوامع» ٢٦٥/٣، «توضيح المقاصد» ٦/٣.

(٢) انظر: «التكملة» ٢٠٩ ـ ٢١٠.

قال أبو حيان في «الارتشاف» ٦٨٤/٢: واختلفوا في هذه الحروف اللاحقة، فذهب المبرِّد وأبو علي إلى أنّها حروفٌ زيدت أولاً ولزمت عنها حركات، وذهب السيرافي إلى أن الحكاية وقعت بالحركات، ثمّ اتّسعت فتولّدت عنها الحروف، وذهب بعضهم إلى أنها عوضٌ من لام العهد إذ النكرة إذا أُعيدت كانت باللام، وذهب بعضهم إلى أنّ الحروف بدلٌ من التنوين...

(٣) قال ابن عقيل في «المساعد» ٢٦٢/٣: وقال أبو سعيد: الحركات وقعت بها الحكاية ثم أُشبعت فتولّدت الحروف.

(٤) انظر: «الارتشاف» ٦٨٤/٢، «همع الهوامع» ٢٦٦/٣.

قوله: (في أحد الوجهين) الأولى تأخيره عن (وسلامتها).

قوله: (رأيت نسوة منات)، هو ما ذكره الناظم بقوله: (وصل التاء) إلى قوله: (كلف بوزن فرح)، أي: أولع.

قوله: (قول الشاعر:

أَتَـوا نـاري فـقـلـت: مَـنُـوْنَ أنـتـمْ فقالوا: الجِنُّ، قلت: عِمُوا ظَلَامَا)[1]

قاله شمر[2] بن الحارث الضبي، وقيل غيره. و(أتوا)، أي: الجن، والشاهد فيه ظاهر من كلام الشارح، و(عموا) أصله: أنعموا، و(ظلاماً) منصوب على الظرف.

قوله: (على ندوره) الأولى حذفه؛ لأنه أحد الوجهين اللذين ذكرهما عقبه.

قوله: (حكى مقدرًا غير مذكور) تقديره: فقالوا: أتينا، فقلت: منون أنتم.

قوله: (وإذا سئل بـ(من) عن علم... إلى آخره). عبارة الناظم: (والعلم احكينه من بعد من) وهي مع تقييده الحكاية في (أي) و(من) بما لمنكور يقتضي امتناع الحكاية فيهما، وفي العلم بعد (أي) بما للعلم، فلا يقال: أي: ولا منو ولا أي زيد لمن. قال جاء زيد، بخلاف عبارة الشارح هنا.

---

(١) البيت لشمر بن الحارث في «خزانة الأدب» ١٦٧/٦، ١٦٨، ١٧٠، «الدرر» ٥٢٤/٢، ولشمس الضبي في «شرح أبيات سيبويه» ١٨٣/٢.
ولشمّر أو لتأبّط شرًا في «شرح التصريح» ٢٨٣/٢، «شرح المفصل» ١٦/٤، أو لأحدهما أو لجذع بن سنان في «المقاصد النحوية» ٤٩٨/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٣١/٣، «الخصائص» ١٢٨/١، «الدرر» ١٥٤/٢، «رصف المباني» (٤٣٧)، «شرح الأشموني» ٣٤٧/٣، «المقتضب» ٣٠٧/٢.

(٢) شمّر بن الحارث الضّبي: شاعر مقلّ.
«خزانة الأدب» ١٧٩/٥.

قوله: (رفعًا... إلى آخره) تعليل لـ(يحكون).

قوله: (بالضم... إلى آخره) في تعبيره بالضم والفتح والكسر تجوز؛ لأنها ألقاب بناء، والمحكي إنما هو الإعراب، وألقابه الرفع والنصب والخفض، وفهم من تعبيره كالنظم بالحكاية أن الحركات حركات حكاية، وحركات الإعراب مقدرة، وبه صرح الناظم في غير ما موضع.

قوله: (ولا يحكى غير العلم)، أي: لا من المعارف مطلقًا ولا من النكرات بلفظها.

قوله[1]: (فتقول لمن قال: رأيت سعيداً وابنه... إلى آخره)، فيه بالنسبة لما قبله لف ونشر غير مرتب وبقي من التمثيل نحو أن تقول لمن قال: رأيت زيدًا وعمرًا: عمرو من زيدًا وعمرًا؟

قوله: (فإن وصف بغير ذلك)، أي: أو أكد أو أبدل منه.

قوله: (ومن العرب من يحكي الاسم النكرة المجردة من أي)، أي: ومن (مَن) على أنه لو قال: بلفظة بدل مجردة من أي كان أوضح.

قوله:

(فَأَجَبْتَ قَائِلَ كيفَ أنتَ بِصَالِحٌ حتَّى مَلِلْتُ وَمَلِنِّي عُوَّادِي)[2]

الشاهد فيه ظاهر، والمعنى طال عليَّ مرضي حتى مللت... إلى آخره.

قوله: (على قصد حكاية الاسم المفرد)، أي: حكاية لفظه من غير حكاية إعرابه.

□□□□□□

(١) قال ابن الناظم (٥٣٢): وأجاز يونس حكاية كلّ معرفة، فيقول لمن قال: رأيتُ غلامَ زيدٍ: مَنْ غلامَ زيدٍ؟ ولمن قال: مررتُ بغلام زيدٍ: مَنْ غلامِ زيدٍ؟

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٣٤٩/١، «المقاصد النحوية» ٥٠٣/٤.

التأنيث

٧٥٨ ـ عَلاَمَةُ التَّأنِيثِ تاءٌ أو أَلِفْ | وفي أَسَامٍ قدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ
٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْديرُ بالضَّمِيرِ | وَنَحْوِهِ كَالرَّادِّ في التَّصْغِيرِ
٧٦٠ ـ وَلاَ تَلِي فَارِقَةً فَعُولا | أَصْلاً وَلاَ المِفْعَالَ والمِفْعِيلا
٧٦١ ـ كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ | تَا الفَرْقِ مِنْ ذي فَشُذُوذٌ فيهِ
٧٦٢ ـ وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ | مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

* * *

التأنيث

قوله: (وهي تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة)، ظاهره في الممدودة أن التأنيث بالألف دون الهمزة، والذي في «التوضيح»[(١)] أنه بالألف الثانية التي قلبت همزة، وقد بينت الخلاف في ذلك مع زيادة في موانع الصرف. قال المرادي[(٢)]: وإنما قال أي: الناظم: تاء ولم يقل هاء؛ لأن مذهب البصريين أن

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٢٣/٣: (وهي إمّا تاءٌ محركة وتختصُّ بالأسماء كـ(قائمة).
أو تاء ساكنة وتختصُّ بالأفعال كـ(قامتْ). وإمّا ألف مفردة كـ(حبْلى) أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كحمراء. ويختصان بالأسماء.

(٢) «توضيح المقاصد» ١١/٣.
وقال أبو حيان في «الارتشاف» ٦٢٦/٢: والألف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة،=

التاء هي الأصل، والهاء المبدلة في الوقف عكسها فرعاً وعكس الكوفيون.

قوله: (نهشتها) بالمعجمة والمهملة.

قوله: (وإنسانة) ليس بعربي؛ ففي «الصحاح»[1] وغيره يقال للأنثى: إنسان لا إنسانة، والعامة تقوله.

قوله: (وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد نحو جبأة وجباء)، والجبأة: الحمر من الكمأة، والكمأة واحده كمؤ على غير قياس، قاله الجوهري[2]. وتقدم الكلام عليه مع زيادة في المعرب والمبني.

قوله: (وللدلالة على التعريب نحو كيلجة وكيالجة وموزج وموازجة).

قال الجوهري[3]: الكيلجة: مكيال، والجمع كيالج وكياجلة؛ والهاء للعجمة.

والموزج[4]: معرب، وأصله بالفارسية موزه، والجمع الموازجة والهاء للعجمة، وإن شئت حذفتها. انتهى.

والموزج: الخف، قاله في «القاموس»[5].

قوله: (وجحاجحة) هو: جحاجح جمع جحجاح وهو السيد، كذا قاله الجوهري[6]. والذي في «القاموس»[7] أن كلًّا منهما جمع جحجاح، وهو القياس.

= وهي عند البصريين بَدَل من الألف المقصورة. ومذهب الكوفيين والزجّاجي: أنَّ الهمزة ليست مبدلة من الألف، وإنّما هي علامة التأنيث، ومذهب الأخفش أنَّ الألف والهمزة معًا هما علامة التأنيث، وانظر: «المساعد» ٢/٢٩٠، «شرح الأشموني» ٣/٣٥٠، «همع الهوامع» ٣/٣٢٩.

(١) «الصحاح» (أنس) ١/٥٣.

(٢) «الصحاح» (كمأ) ٢/٤٠٨.

(٣) «الصحاح» (كيلج) ٢/٤٢٣.

(٤) «المعرب» (٣١١).

(٥) «القاموس» (مزج) ١/٢٠٧.

(٦) «الصحاح» (جحح) ١/١٦٢.

(٧) «القاموس» ١/٢١٧.

قوله: (كمهذار) هو بالمعجمة: كثير الهذيان في منطقه، قاله الجوهري(١) وغيره(٢).

قوله: (كمغشم) المغشم والغشمشم الذي يركب رأسه لا يثنيه شيء عما يريده من شجاعته. قاله الجوهري(٣).

قوله: (وميقان) هو: الميقان بكل ما سمع.

قوله: (ملولة) من الملل، وهو: السآمة، يقال: رجل مل وملول، وملولة وذو ملة، وامرأة ملولة، قاله الجوهري(٤).

قوله: (وفروقة)(٥) من الفرق بفتح الراء وهو: الخوف.

قوله: (يعزب بماشيته)، أي: يبعد بها، يقال: عزب عني فلان يعزُب، أي: بعد وغاب. ذكره الجوهري(٦).

قوله: (وإن كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء)، الأَوْلَى قولُ غيرِه: لحقته التاء؛ لأن لحقوها واجب.

قوله: (ويفهم من هذا كله)، أي: ما ذكره من قوله: (وإن كان فعيل... إلى آخره).

قوله: (ثم قولِه) بالجر عطفًا على قوله السابق.

قوله: (والمراد بما تليه فعيل الذي كقتيل) غير مطابق لما في النظم، بل لا معنى له هنا.

قوله: (كعظم رميم)، الأولى: كعظام رميم؛ لأن العظم مذكر لا يظهر

---

(١) «الصحاح» (هذر) ٢/٦٣٥.

(٢) «لسان العرب» (هذر) ١٥/٦٥.

(٣) «الصحاح» (غشم) ٢/١٩٩.

(٤) «الصحاح» (ملل) ٢/٥١٣.

(٥) «لسان العرب» (فرق) ١٠/٢٤٧.

(٦) «الصحاح» (عزب) ٢/١٠٩.

به المقصود من عدم لحوق التاء للمؤنث؛ لكن عذره أنه أراد أن يمثل بمثال للمذكر ومثال للمؤنث، وهو قوله: (وامرأة قريب) فَلَمْ يؤنث قريب كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦]، حملاً على فعيل بمعنى مفعول الباقي على وصفيته، وقيل[١]: لأن الرحمة في الآية بمعنى الرحم، وقيل: لأن ثَمَّ محذوفًا، أي: أن أثر رحمة الله قريب.

وقيل: لاكتسابه التذكير من لفظ المضاف إليه.

٧٦٣ ـ وأَلِفُ التَّأنيثِ ذاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الغُرِّ

٧٦٤ ـ وَالاشْتِهارُ في مَبَانِي الأُولَى ... يُبْدِيه وَزْنُ أُرَبَى والطُّولَى

٧٦٥ ـ وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا ... أَوْ مَصْدَرًا أو صِفَةً كَشَبْعَى

٧٦٦ ـ وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى ... ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الكُفُرَّى

٧٦٧ ـ كَذاكَ خُلَّيطَى مَعَ الشُّقَّارَى ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدارَا

قوله: (ألفًا أصلية)، أي: أبدلت من أصل.

قوله: (وعِلْبَاء)[٢] هي عصب العنق، و(قوباء)[٣] بفتح الواو داء معروف، ينتشر ويتسع يعالج بالريق، وهي مؤنثة لا تتصرف، وجمعها: قوب وبسكونها، وهو المراد هنا، وهو مذكر منصرف والألف فيه للإلحاق والهمزة بدل منها.

و(قبعثرى): العظيم والشديد، وزيدت الألف لتلحق بنات الخمسة ببنات الستة لا للتأنيث؛ لأنك تقول: قبعثراة، فلو كانت فيه للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر. ذكر ذلك الجوهري[٤].

قوله: (وأخر مُسْتَنْدَرة)، هو المراد بقوله بعدُ: (ومنها ما لم ينبه

---

(١) «الكشاف» ٤٥١/٢، «البحر المحيط» ٧١/٥.
(٢) «لسان العرب» (علب) ٣٤٦/٩.
(٣) «لسان العرب» (قوب) ٣٣٨/١١.
(٤) «الصحاح» (قبعثر) ٢٧٤/٢.

عليه... إلى آخره)، وأنه اقتضى خلاف ذلك كما سيأتي.

قوله: (فمن أوزانها المشتهرة)، أي: أوزان المقصورة، وهو المراد بقول النظم: (والاشتهار في مباني الأولى)، أي: أوزانها.

قوله: (كبهمى... إلى آخره)، بهمى: نبت. قال سيبويه(١): يكون واحدة وجمعًا، وألفها للتأنيث، فلا تنون. وقال قوم(٢): ألفها للإلحاق(٣) والواحدة بهماءةٌ. وقال المبرد: هذا لا يعرف ولا تكون ألف فعلى بالضم بغير التأنيث، والطولى تأنيث الأطول، والجمع الطول، مثل الكبرى والكبر، وبَرَدَى: نهر بدمشق وبطرسوس، وجبل بالحجاز وقرية بحلب، قاله في «القاموس»(٤).

ومَرَطَى(٥): ضرب من العدو، وحَيَدَى صفة، يقال: حمارٌ حَيَدَى(٦)، أي: يحيد عن ظله، وأرطى(٧): شجر من شجر الرمل، وهو فعلى، وألفه(٨) للإلحاق لا للتأنيث؛ لأن الواحدة أرطاة، وقيل(٩): إنه أفعل؛ فإن جعلت ألفه أصلية نونته في المعرفة والنكرة أو للإلحاق نونته في النكرة دون

---

(١) «الكتاب» ٢٥٥/٤.

(٢) قال ابن عقيل في «المساعد» ٣٠٨/٣: وقيل: هي للإلحاق، والواحدة بهماة، بناء على إثبات فُعلل وهو قول الكوفيين والأخفش. وبُهْمَى: نبتٌ، ولا ينوَّنُ ما فيه ألف التأنيث.

(٣) ورد في هامش (ب) ما نصه: أي: لا للتأنيث؛ لأنه يؤنث بالتاء؛ فيقال: بهماة، فلو كانت ألفه للتأنيث لما لحقته التاء.

(٤) «القاموس» ٢٧٧/١.

(٥) «لسان العرب» (مرط) ٨٣/١٣.

(٦) «لسان العرب» (حيد) ٤١٣/٣.

(٧) «لسان العرب» (أرط) ١٢٠/١.

(٨) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٣٦/٣: (فإن كان اسمًا لم يتعيَّن كون ألفه للتأنيث بل يصلح لها وللإلحاق كأرطَى وعَلْقَى. اهـ. وانظر: «شرح الأشموني» ٣٥٤/٣، «توضيح المقاصد» ١٥/٣.

(٩) انظر: «شرح التصريح» ٢٨٩/٢: مبنيات على الصرف وعدمه، فمَنْ صرف قدّر الألف للإلحاق، ومَنْ منعه قدَّرها للتأنيث.

المعرفة. وعلقى: نبت، قال سيبويه: يكون واحدة وجمعًا، وألفه للتأنيث، فلا ينون. وقال غيره: للإلحاق وينون الواحدة علقاة، ذكر كل ذلك الجوهري[١]، فقول الشارح: (ففي ألفه)، أي: ألف فعلى اسما وجهان، أي: أهي للإلحاق أم للتأنيث.

قوله: (ومنها فعالى كحبارى وسمانى)، حبارى: طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء، وإن شئت قلت في الجمع حباريات، وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بني الاسم بها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، أي: لا تنون، و(سمانى) طائر، ولا يقال: سمانى بالتشديد، الواحدة سماناة. ذكر ذلك الجوهري[٢]، وكلام الشرح[٣] كالنظم يقتضي أن ألف حبارى للتأنيث، وهو المعتمد، فقد قال ابن هشام[٤]: ما ذكره الجوهري من أنها ليست للتأنيث وهم، فإنه قد وافق على أنه ممنوع من الصرف.

قوله: (كظربى... إلى آخره)، قال الجوهري: لم يجئ الجمع على فِعْلَى بكسر الفاء إلا حرفان، الظِّرْبَى: جمع ظربان، وهي دُوَيْبَة منتنة الريح، وحِجْلَى جمع حجلة، وهي: طائر، و(الحثيثى: الحث، و(الخصيصى): من خصه بالشيء خصوصًا وخصيصى وخَصوصية وخُصوصية بالفتح والضم، والفتح أفصح، قاله الجوهري[٥].

قوله: (ومنها ما لم ينبه عليه نحو فَعَنْلى... إلى آخره)، قضيته أن هذه الأوزان من الأوزان المشتهرة المقصورة، وقضية قول النظم: (واعز لغير هذه استندارًا): أنها مستندرة، وبه جزم ابن هشام[٦]،

---

(١) «الصحاح» (علق) ١٤٩/٢.
(٢) «الصحاح» (حبر) ٢٣٠/١، (سمن) ٦١٤/١.
(٣) في (ج): الشارح.
(٤) «أوضح المسالك» ٢٣٧/٣.
(٥) «الصحاح» (خصص) ٣٤٩/١.
(٦) انظر: «أوضح المسالك» ٢٣٧/٣ ـ ٢٣٨.

و(القرنَبَى): دويبة[١] طويلة الرجلين مثل الخنفساء أو أعظم منه، و(الخوزلى)[٢] مشية فيها تفكك، (فَيْضُوْضى)[٣] تمد وتقصر، يقال: أموالهم فوضى وفيضوضى بينهم، أي: هم شركاء فيها، و(البرحايا)[٤] جمع برحا، وبرحا الحمى وغيرها: شدة الأذى، تقول منه: برح به الأمر تبريحاً، أي: جهده وضربه ضرباً مبرحاً و(رِهْبُوْتَى)[٥]: الرهبة و(حَنْدَقُوْقى) هو ما في «القاموس»[٦]؛ حيث قال: الحندقوق: بقلة كالحندقوقى، وقال الجوهري[٧]: الحندقوق نبت ولا تقل الحندقوقي. و(هَبَيَّخى)[٨] مشية في تبختر، و(يهيرى)[٩] اسم من أسماء الباطل، و(مَرَحَيَّا)[١٠] اسم للرامي. (كديمة هطلا) الديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق والهطلا: متتابعة المطر.

٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا فَعْلاَءُ أفعِلاَءُ مُثلَّثَ الْعَيْنِ وفَعْلَلاَءُ
٧٦٩ ـ ثُمَّ فِعَالاً فُعْلُلاَ فاعُولاَ وَفَاعِلاَءُ فُعْلِيَا مفعُولاَ
٧٧٠ ـ ومُطْلَقَ العَيْنِ فَعَالاً وكَذَا مُطْلَقَ فاءِ فَعَلاَءُ أُخِذَا

قوله: (كمشيوخاء... إلى آخره)، مَشْيُوْخَاء هو: لجماعة الشيوخ، والدَّبُوْقَاء[١١]: العَذِرَة والسِيَرَاء[١٢]: ثوب مخطط يعمل بالقز، والخُيَلاَء:

---

(١) «لسان العرب» (قرنب) ١٤٤/١١.
(٢) «لسان العرب» (خزل) ٨٤/٤.
(٣) «لسان العرب» (فيض) ٣٦٦/١٠.
(٤) «لسان العرب» (برح) ٣٦٢/١.
(٥) «لسان العرب» (رهب) ٣٣٧/٥.
(٦) «القاموس» ٢٢٤/٣.
(٧) «الصحاح» (حندقوق) ٣٠٧/١.
(٨) «لسان العرب» (هبنخ) ١٤/١٥.
(٩) «لسان العرب» (هير) ١٧٧/١٥.
(١٠) «لسان العرب» (مرح) ٦٧/١٣.
(١١) «لسان العرب» (دبق) ٢٨٧/٤.
(١٢) «لسان العرب» (سير) ٤٥٥/٦.

العجب والكبر، ذكر ذلك الجوهري[1].

قوله: (وفعالا كبراسا إلى آخره) أشار بالأمثلة الثلاثة الأولى إلى بيان قول النظم، (ومطلق العين فعالا)، وبالثلاثة الأخيرة، إلى بيان قوله: (وكذا مطلق فاءِ فَعَلاَءُ).

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) «الصحاح» (خيل) ١/٣٨٢.

المقصور والممدود

٧٧١ ـ إذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحًا وكَانَ ذَا نَظِيرٍ كالأَسَفْ
٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ   ثُبُوتُ قَصْرٍ بقِيَاسٍ ظَاهِرِ
٧٧٣ ـ كَفِعَلٍ وفُعَلٍ في جَمْعِ مَا   كَفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ نحوُ الدُّمَى
٧٧٤ ـ وما اسْتَحَقَّ قبلَ آخِرٍ أَلِفْ   فالمدُّ في نظيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ
٧٧٥ ـ كمصْدَرِ الفِعْلِ الَّذي قَدْ بُدِئَا   بِهَمْزِ وَصْلٍ كارْعَوَى وكَارْتَأَى

***

المقصور والممدود

قوله في النظم: (ألف) هو مفعول بـ(استحق)، ووقف عليه بلغة ربيعة.

قوله: (نحو كساء) مثل به لما ألفه زائدة ولا ينافيه ما ذكره في الكلام على قول الناظم، وألفه التأنيثية ذات قصر من ألفه أصلية؛ لأن المراد: بالألف ثم الهمزة.

قوله: (نحو: (آء)... إلى آخره) (آء)[1]: شجر واحداتها آأة، وآءٌ أيضًا حكاية أصوات، و(شاء) جمع شاه عند الكثرة، ورآء: شجر واحدتها

(١) «لسان العرب» (آء).

رأة قال ذلك الجوهري[1]، ولا يصح (أن يكون شاء وما قبل آخره هو فاعل مطرد راء اسم فاعل مطر)[2].

قوله: (وجوي جوّى)، الجوى: الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن تقول منه: جوي الرجل بالكسر، قاله الجوهري[3].

قوله: (كارعوى)[4]، أي: كف عن الأمور.

قوله: (وكارتأى)[5] هو من الرأي والتدبير.

قوله: (والرغاء) قال الجوهري[6]: هو صوت ذوات الخف.

وقوله: (والبغام)[7] هو بالموحدة: صوت الظبية.

قوله: (والدوار) هو من دوار الرأس قاله الجوهري[8].

٧٧٦ ـ والْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وكَالْحِذَا

٧٧٧ ـ وقَصْرُ ذي المدِّ اضْطِرارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ والعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

قوله في النظم: (بنقل) هو خبر المبتدأ وهو (العادم)، أي: والعادم النظير ثابت بنقل و(ذات قصر)، و(ذا مد) حالان من الضمير المستتر في الجر.

قوله: (لا خلاف في جواز قصر الممدود للضرورة)، وإنما الخلاف في جواز مد المقصور، وذلك لأن النقص أكثر وأخف.

---

(١) «الصحاح» (روأ) ١/٥١٧.
(٢) في (ج): أن يكون شاء وراء اسمي فاعل من شاء ورأى؛ لأن ألفهما حينئذ زائدة.
قوله: (فتح ما قبل آخره) هو فاعل مطرد.
(٣) «الصحاح» (جوى) ١/٢٢٥.
(٤) «لسان العرب» (رعي) ٥/٢٥٣.
(٥) «لسان العرب» (رأي) ٥/٨٥.
(٦) «الصحاح» ١/٢٢٥.
(٧) «لسان العرب» (بغم) ١/٤٥٤.
(٨) «الصحاح» (دور) ١/٤٢٣.

قوله:

(يـا لَـكَ مـن تَـمْـرٍ ومِـنْ شـيـشَـاءِ   يَـنْـشَـبُ فـي الـمَـسْـعـلِ والْـلـهَـاءِ)[1]

(لك) خبر مبتدأ محذوف، أي: لك شيء من تمر، والشيشاء: الشيص، وكذا الشيصاء، و(ينشب)[2]، أي: يتعلق، و(المسعل)[3]: موضع السعال من الحلق، والشاهد في اللهاء بفتح اللام حيث مدّه للضرورة جمع لهاة، وهي الهنة المطبقة في أقصى سقف الحلق، وتجمع أيضًا على لهوات ولهيات.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) الرجز لأبي مقدام الراجز في «المخصص» ١/١٥٧، «شرح الأشموني» ٣/٣٦٥، وله أو لأعرابي في البادية في «الدرر» ٢/٥٠٧، «المقاصد النحوية» ٤/٥٠٧.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢/٧٤٦، «همع الهوامع» ٣/، «شرح ابن عقيل» ٢/٤٠٥.

(٢) «لسان العرب» (نشب) ١٤/١٣٧.

(٣) «لسان العرب» (سعل) ٦/٢٧٠.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا

٧٧٨ ـ آخِرَ مقصُور تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا   إنْ كَانَ عَنْ ثلاثةٍ مُرتَقِيَا
٧٧٩ ـ كَذَا الّذي اليَا أصْلُهُ نحوُ الفَتَى   والجامِدُ الّذِي أُمِيل كَمَتَى
٧٨٠ ـ في غَيرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الألِفْ   وأَوْلِهَا مَا كَانَ قبْلُ قَدْ أُلِفْ

* * *

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا

قوله: (إلى صحيح المراد) الصحيح حقيقة، وقد مثل له، أو تنزيلاً كـ(ظبي ودلو).

قوله: (لحقته العلامة من غير تغيير... إلى آخره)، قال في «التوضيح»[(١)]: وشذ في أَلْيَة وخُصْيَة أَلْيَان وخُصْيَان، وقيل: هما تثنية أَلْي وخُصَى.

وقوله: (فصاعدا)، أي: خامسة، كمنتمًى وسادسةُ كمستدعًى، فتنقلب

(١) انظر: «أوضح المسالك» ٣/٣٤٦.

الألف في مثل ذلك (ياء) وشذ حذفها.

وقوله: (والثالثة المبدلة عن ياء)، أي: فتنقلب ألفها ياء، وشذ حذفها.

قوله: (والثالثة المبدلة عن ياء)، أي: فتنقلب ألفها ياء، وشذ في حمى بكسر الحاء وفتح الميم حموان بالواو.

وقوله: (كمتى)[1] جعل ألفها مجهولة الأصل تبعاً لابن الحاجب[2] وغيره، أي: أهي منقلبة عن واو أو ياء وجعلها المرادي[3] أصلية، حيث مثل للأصلية بقوله: نحو إذا ومتى، ثم قال: (والمراد بها كل ألف في حرف أو شبهه، ثم مثل للمجهولة بنحو: الدَّدَا[4]، أي: اللهو، وكلام ابن هشام[5] يوافقه.

وقوله: (وتقلب في التثنية ألف المقصورة واواً فيما لم تقلب فيه ياء)، أي: هذا هو القياس، وشذ[6] في رِضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان. وهذه الشذوذات مع شذوذات الممدود، نحو كسايان، يعلم من كلام الشارح بعدُ، تبعاً لقول النظم، وما شذ على نقل قصر.

وقوله: (كإلى) جعل ألفها مجهولة الأصل، وفيها ما مر في متى.

قوله في النظم: (كذا الذي) مبتدأ وخبر مقدم.

٧٨١ ـ وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وحَيَا

٧٨٢ ـ بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ وغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ وما شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

---

(١) قال ابن الناظم (٥٤٣): (والثالثة المجهولة الأصل التي أميلت ك(متى)).

(٢) «شرح الرضي» ١٧٤/٢.

(٣) «توضيح المقاصد» ٢٤/٣.

(٤) «لسان العرب» (ددا) ٣١٣/٤.

(٥) انظر: «أوضح المسالك» ٢٤٦/٣.

(٦) «شرح الأشموني» ٣٦٨/١٣.

قوله[1]: (الممدود على أربعة أضرب.. إلى قوله: وحياء) فيه تجوز، نبه عليه المرادي[2]؛ لأن الهمزة في (حمراء) ونحوه ليست زائدة للتأنيث[3] بل مبدلة من الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور، وكذلك الهمزة في (علباء) ونحوه إنما هي مبدلة من الياء الزائدة للإلحاق، وتسمية همزة كساء ونحوه أصلية كما ذكره أولاً إنما هو باعتبار ما نشأت عنه بقرينة ما ذكره آخرًا.

قوله: (قلبت همزته واوا) أي: وجوباً، نعم إن كان قبل ألفه واو كعشراء جاز عند الكوفيين[4] مع ذلك تصحيح الهمزة، وزعم السيرافي تعيينه؛ لئلا تجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف.

٧٨٣ ـ واحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جَمْعٍ على ... حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلا
٧٨٤ ـ والْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وإنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وأَلِفْ
٧٨٥ ـ فالألِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا في التَّثْنِيَهْ ... وتَاءَ ذي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

قوله: (الجمع الذي على حد المثنى) أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة.

قوله: (وإذا جمع الاسم هذا الجمع حكمه في علامة التثنية)، أي[5]:

---

(١) قال ابن الناظم (٥٤٤): والمحدود على أربعة أضرب: لأنَّ همزته إمّا زائدة أو أصلية، والزائدة إمّا للتأنيث، نحو: حمراء وصحراء، وإمّا للإلحاق كعِلباء، وقُوبَاء، والأصلية: إمّا بدل نحو: كساء ورداء وحَيَاء...).

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣/٢٦: يعني أنَّ ما همزته للإلحاق نحو: (علباء) أو منقلبة على أصل نحو: كساء وحياء. فهمزة كساء عن واو وأصله كساو، وهمزة حياء عن ياء وأصله حياي، فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان: قلبهما واوًا وتصحيحهما، فنقول عن الأول: علباوان وكساوان وحياءان. وعلى الثاني: علباءات وكساءات وحياءات.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٣٧٠.

(٥) قال ابن عقيل في «شرحه» ٢/٤١٠ ـ ٤١١: (وإن جُمع الممدود في هذا الجمع عُومل معاملَته في التثنية، فإن كانت الهمزة بدلاً من أصلٍ، أو للإلحاق جاز فيه وجهان: إبقاءُ الهمزة، وإبدالُها واوًا، فيقال في كساء علمًا: كِساؤون وكساوُون وكذلك عِلباء، وإن كانت الهمزة أصلية وجب بقاؤها فنقول في قُرّاء: قرّاؤون.
وانظر «شرح الأشموني» ٣/٣٧١، «توضيح المقاصد» ٣/٢٩.

فتقول في (وضاء) وضاءون) بالهمز، وفي حمراء علمًا للمذكر حمراوون بالواو ويجوز الوجهان في نحو (علباء وكساء) علمين لمذكرين.

قوله: (وأجازوا في جمع موسى موسَون وموسُون) الأول على أن ألفه أصلية، والثاني على أنها زائدة كما نبه[1] عليه في كلامه.

قوله: (وإذا جمع الاسم) عدل عن المقصور العائد عليه الضمير في قول النظم: (وإن جمعته) أي: الاسم الشامل له ولغيره تعميمًا للفائدة.

قوله: (إلا أن ما فيه هاء التأنيث تحذف منه عند تصحيح ما هي فيه)، أي[2]: لئلا يجتمع علامتا تأنيث.

قوله: (وإن[3] كانت بدلاً... إلى آخره)، بقي عليه ما لو كانت للإلحاق كما في علباء ففيها الوجهان، وما لو كانت للتأنيث كما في حمراء فيجب قلبها واوًا، ويجاب بأن كلامه فيما استثناه وهو المؤنث بالتابع مع أن هذا علم حكمه من حكم المستثنى منه.

قوله: (قلبت في الجمع بالألف والتاء واواً إن كانت ثالثة بدلاً منها)، أي: أو كانت مجهولة الأصل، ولم تمل كما في (إلى) على ما مر.

قوله: (وياء إن كانت ثالثة بدلاً منها)، أي: أو كانت مجهولة الأصل وأميلت كما في متى على ما مر، وشمل هذا وما قبله قول النظم: (فالألف اقلب قلبها في التثنية).

قوله: (أو رابعة)، أي: فصاعدًا كما مر نظيره أول الباب.

---

(١) قال ابن الناظم (٥٤٥): وعند الكوفيين أنَّ ما ألفه زائدة فحكمه حكم المنقوص، وأجازوا في جمع مُوسَى: مُوسَوْن ومُوسُون بناء على جواز كونه مُفْعَلا من: أوسَيتُ رأسَه، أي حلقته: وكونُه فُعْلَى من: ماسَ رأسَهُ موسى إذا حَلَقه.

(٢) «توضيح المقاصد» ٣/٣٠.

(٣) قال ابن الناظم (٥٤٥): فإن كان قبل تاء التأنيث همزة بعد ألف زائدة جاز فيها القلب، والإبقاء إن كانت بدلاً من أصل، ووجب فيها التصحيح إن كانت أصلاً غير بدل...)

٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاثِي اسْمًا أَنِلْ إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
٧٨٧ ـ إنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
٧٨٨ ـ وسكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا
٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ
٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أو ذُو اضْطِرارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

قوله: (مسكن العين مؤنثًا) خرج[١] بالساكن المتحرك نحو: شَجَرَة وعِنَبَة وتُخَمَة فيبقى على حركته، وبالمؤنث المذكر نحو: فُلْس وحِمْل وقُرْء. فلا يجمع بالألف والتاء.

قوله: (نحو نِضْوَة)[٢] هي بكسر النون: الهزيلة من النوق.

قوله: (وكذا لو كان معتل العين)، أي: ولو بالإدغام أخذاً من كلامه قبل؛ ليشمل نحو: عِدَّة، وعُدَّة. وقد مثل بهما.

قوله: (كزبية إلى آخره) الزبية[٣]: حفرة تحفر للأسد والجروة والجرو[٤] الصغيرة من أولاد الكلاب والسباع، ومن القثاء، و(الكهل) من الرجال من وخطه الشيب، أو من جاوز الثلاثين، أو أربعًا وثلاثين إلى إحدى وخمسين، قاله في «القاموس»[٥].

قوله: (ومن الضرورة قول الشاعر: فتستريح النفس من زفراتها)[٦].

تقدم تمامه وبيانه في إعراب الفعل، والشاهد في إسكان فاء (زفراتها).

قوله: (قال شاعرهم)، أي: شاعر هذيل.

---

(١) في الأصول: حرك. والمثبت هو الصواب.
(٢) «لسان العرب» (نضو) ١٨٢/١٤.
(٣) «لسان العرب» (زبي) ١٨/٦.
(٤) «لسان العرب» (جرا) ٢١٤/٢.
(٥) «القاموس المحيط» (كهل)
(٦) تقدم تخريجه في بحث إعراب الفعل.

قوله:

أخـو بـيـضـات رائـح مـتـأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح)[1]

(أخو) بمعنى صاحب، أي: هو صاحب، أي: كصاحب بيضات مدح به جملة بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظليم، أي: جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهارًا ليصل إليها، ومما تقرر علم أنه لا تنافي بين ما ذكرناه في «شرح الشافية» تبعاً للجاربردي من أن البيت في صفة النعامة، فالقول بأن ذاك غلط مردود، والشاهد في (بيضات) حيث فتح الياء، والقياس تسكينها، و(رائح)[2] من راح: إذا ذهب وسار بالليل، و(متأوب) من تأوب[3]: إذا جاء أول الليل، و(رفيق بمسح المنكبين)، أي: عالم بتحريكهما في السير، و(سبوح)[4]، أي: حسن الجري.

❑❑❑❑❑❑

(١) البيت لأحد الهذليين في «الدرر» ١٥/١، «شرح التصريح» ٢٩٩/٢، «شرح المفصل» ٣٠/٥.
وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ١٠٢/٨، ١٠٤، «أوضح المسالك» ٢٥٣/٣، «الخصائص» ١٨٤/٣، «شرح الأشموني» ٣٧٥/٣، «المنصف» ٣٤٣/١.
(٢) «لسان العرب» (روح) ٣٦٢/٥.
(٣) «لسان العرب» (أوب) ٢٥٧/١.
(٤) «لسان العرب» (سبح) ١٤٣/٦.

جمع التكسير

٧٩١ ـ أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ... ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

٧٩٢ ـ وَبعْضُ ذي بكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفي ... كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

* * *

جمع التكسير

هو[1] الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدّر كـ(أعناق) في (عُنُق) و(فُلْك) في (فُلْك) بجعل ضمة واحدة كضمة (قُفْل) وضمة جمعه كضمة (بُدْن).

قوله: (فجمع القلة مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة إلى آخره)، قد فرق السعد التفتازاني بين جمعي القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى، فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشارح قبل، فعليه تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا من العكس.

قوله: (فالأول كرجل وأرجل)، أي: فلم يجمعوه وما بعده على مثال الكثرة.

---

(١) «توضيح المقاصد» ٣/٣٦.

قوله: (والثاني كصَفَاة وصُفِيّ) الصَّفة[١] الصخرة الملساء، وأصل صفي صفوي، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة، واعترض ابن هشام[٢] على التمثيل بذلك فقال: (وليس منه ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة صُفِيّ كقولهم: أصفاءٌ[٣] حكاه الجوهري[٤] وغيره).

٧٩٣ ـ لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أفْعُلُ   وَلِلرّبَاعِيِّ اسْمًا أيضًا يُجْعَلُ
٧٩٤ ـ إنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ والذِّرَاعِ فِي   مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

قوله[٥]: (وأَظْبٍ وأَدْلٍ) أصله أظبي وأدلو أعل إعلال قاض.

قوله: (وشذ نحو عين وأعين وثوب وأثوب)، أي: لكونه معتل العين.

قوله[٦]: (وأَفْعُل أيضًا لاسم مؤنث إلى آخره) مراده بالمؤنث المؤنث بلا علامة كما يفيده كلام الناظم، فإن كان المفرد صفة كصناع، أو مذكرًا كحمار، أو مؤنثاً بعلامة كسحابة، أو (بلا مَدَّة)[٧] كـ: خَنْصَر، أو ممدَّة لا قبل آخره، كفاطم اسم امرأة لم يُجْمَع على أَفْعُلٍ، ولا فرق في المد بين الألف وغيرها، وإن أوهم كلام النظم خلافه.

٧٩٥ ـ وَغَيْرُ مَا أفْعُلُ فيه مُطَّرِدْ   مِنَ الثلاثي اسْمًا بأَفْعَالٍ يرِد
٧٩٦ ـ وغالبًا أغْنَاهُمُ فِعْلانُ   في فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدانُ

قوله: (أفعال لكل اسم) تقييده كالنظم بالاسم يقتضي إخراج الصفة

(١) «لسان العرب» (صفا) ٣٧١/٧.
(٢) «أوضح المسالك» ٢٥٤/٣.
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) «الصحاح» (صفو) ٧٢٥/١.
(٥) قال ابن الناظم (٥٤٧): (أَفْعُل) لاسم على (فَعْل) صحيح العين نحو كلْب وأكلُب...).
(٦) قال ابن الناظم (٥٤٨): (وأَفْعُل أيضًا لاسم مؤنث رباعي بمدة قبل آخره كعَنَاق...).
(٧) في (ج): بمدَّة.

وليس كذلك، فقد سوى بينهما ابن الحاجب[1]، ومثل للصفة بأمثلة منها شيخ وبطل ونكد وجمعها على أفعال، وقد يجعل كلامه على أن ذلك سماعي.

قوله: (صُرَد) هو طائر.

قوله: (نُغَر) هو العصفور.

٧٩٧ ـ فِي اسْمِ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ
٧٩٨ ـ وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ او فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إعْلَالِ

قوله: (قذال إلى آخره) القذال[2] هو بمعجمة: جماع مؤخرة الرأس، وهو معقد العذار من رأس الفرس خلف الناصية، و(البتات) هو الزاد ومتاع البيت، ذكر ذلك الجوهري[3].

قوله: (من أمثلة جمع الكثرة فُعْل)، أي: حقيقة كما مثل له، أو تقديرًا كبيض جمع أبيض أو بيضاء مما عينه ياء إذ أصله مضموم الفاء، لكن وجب كسره لما يأتي في التصريف.

٧٩٩ ـ فُعْلٌ لِنَحْوِ أحْمَرٍ وَحَمْرَا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

قوله: (كأكْمَر إلى آخره) الأكمر[4]: عظيم الكمرة، أي: الحشفة، ورجل آلي، أي: عظيم الألية، والمرأة عجزاء ولا تَقُل: ألياء، وبعضهم يقوله (العفلة والعُفُل) بالتحريك فيهما: شيء يخرج من قُبُلِ النساء وحياء الناقة شبية بالأدرة التي للرجال، وهي نفخة في الخصية، وامرأة عفلاء، ذكر ذلك الجوهري[5].

---

(١) «شرح الرضي» ٢/١٩٠.
(٢) «لسان العرب» (قذل) ١١/٧٦، و«الصحاح» (قذل) ٢/٢٨٧.
(٣) «الصحاح» (بتت) ١/٦٩.
(٤) مرّ تخريجه مع ما يليه.
(٥) «الصحاح» (عفل) ٢/١٣٢.

قوله: (وثُني) هو بضم المثلثة مع فتح النون وبكسرها مع فتح النون وإسكانها، ومعناه ما ذكره بقوله: (والثني الثاني في السيادة)، أي: الذي يكون دون السيد في المرتبة، يقال في الجمع: فلان ثنية أهل بيته. أي: أرذلهم، قاله الجوهري[(١)].

٨٠٠ ـ وَفُعُلٌ لاسم رُبَاعِيٍّ بِمَدْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لاَمٍ اعْلالاً فَقَدْ

٨٠١ ـ مَا لَمْ يُضاعَف فِي الأعَمِّ ذو الألِفْ وفُعَلٌ جمعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

٨٠٢ ـ وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

قوله: (وقُرَاد وقُرُد وكُرَاع إلى آخره)، صريح في اطراد فُعُل في مضموم الفاء، وبه صرح الناظم في «شرح الكافية»[(٢)] لكنه ذكر في «التسهيل» أنه نادر فيه، وهو الصحيح فلا يقال في غُراب: غُرُب، ولا عقاب عُقُب نبه عليه المرادي[(٣)]، ونبه على أنه يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو (سِوار وسُوار)[(٤)] فهي مضمومة تقديرًا. والكراع[(٥)] في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير، وهو مستدق يذكر ويؤنث، والجمع أكرع ثم أكارع، والكراع أيضًا اسم يجمع الخيل. و(القضيب)[(٦)] واحد القضبان، وهي الأغصان. والقلوص من الناقة: الشابة، وهي بمنزلة الجارية من النساء وجمعها قلص وقلائص مثل: قدوم وقُدُم وقدائم، والحجاج[(٧)(٨)]: العظم الذي ينبت عليه الحاجب، ذكر ذلك الجوهري.

---

(١) «الصحاح» (ثني) ١٦٣/١.

(٢) انظر «شرح الكافية الشافية» ١٨٣٤/٤ ـ ١٨٣٥.

(٣) «توضيح المقاصد» ٤٥/٣.

(٤) في (ج): سواد وسودى.

(٥) «لسان العرب» (كرع) ٧٢/١٢.

(٦) «لسان العرب» (قضب) ٢٠٢/١١.

(٧) بعدها في (ج): بفتح الحاء وكسرها.

(٨) «الصحاح» (حجج) ٢٣٥/١.

قوله: (واطرد فعل أيضًا فعول بمعنى فاعل)، أشار به إلى إلحاق هذا الوصف بالاسم في هذا (...)[1]، والمخرج بالاسم ما عداه من الأوصاف.

قوله[2]: (نحو نمر... إلى آخره)، بيان لما خرج ببعض القيود التي ذكرها، فخرج بالرباعي نحو: (وصحيفة)، بالاسم نحو (نذير)، وبكل منهما نحو: الحسن، وسكت عما خرج بالمدة وبكونها قبل الآخر وتصحح اللام من الرباعي، وقد خرج بها أضداداها نحو شجرة وعامر، وسعى.

قوله: (وشذ نحو بُهْمَة)[3] هي بالضم: الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى لشدة بأسه، والجمع بهم.

ووجه شذوذ ما ذكره من الأمثلة أن بعضه ليس باسم بل صفة، وبعضه ليس فعلى أنثى أفعل، وبعضه ليس بوزن فعلة بضم الفاء وإسكان العين.

قوله: (وإلى ذا)، أي: (إلى)[4] نحو بهمة إلخ.

وقوله: (جمعه)، أي: جمع فُعْلة.

قوله: (وشذ أيضًا نحو تخمة)، قد علم وجه شذوذه مما مرَّ، وإنما لم يذكره مع الأمثلة التي ذكرها قبل؛ ليرتب عليه ما بعده، وتاء التخمة مبدلة من الواو، قاله الجوهري[5].

قوله: (بخلاف نحو: رُطَبَة ورُطَب مما لم يلزم التأنيث)، قضيته أن تخمًا لزم التأنيث، وقد قدم في المعرب والمبني أنه غلب عليه التأنيث، وقضيته أنه لم يلزم التأنيث، ولعل مراده لم يلزم لما فعلت أو وعكسه.

---

(١) بياض بالأصل.

(٢) قال ابن الناظم: وما جاء على فُعَل من غير ما ذكر فمحفوظ. نحو: نَمر ونُمُر، وخشن وخُشُن. ونذير ونُذُر. وصحيفة وصُحُف.

(٣) «لسان العرب» (بهم) ٥٢٥/١.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) «الصحاح» (وخم) ٦٧٤/٢.

فقوله: (بخلاف إلى آخره)، أي: أن نحو رطب اسم جنس كنحو: رطبة لا جمع؛ لأنه لم يغلب عليه التأنيث أو لم يلزمه؛ إذ لا يقال منه: رطب.

قوله: (وحِجَّةٌ) هي المرة من الحج.

قوله: (وذِرْبَة) بكسر الذال وإسكان الراء، وهو المراد هنا، وبفتح الذال وكسر الراء، يقال: امرأة ذربة أي: صخابة، والصخب: الصياح، قاله الجوهري[1].

٨٠٣ ـ فِي نَحْوِ رَامٍ ذُوْ اطِّراد فُعَلَهْ ... وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

قوله في النظم: (**في نحو رام ذو اطراد فُعَلَه**)، قال المكودي[2]: (فُعَلَة) مبتدأ، و(ذو اطراد) خبره، و(في نحو) متعلق بفعل محذوف يدل عليه (اطراد). قلت: ويجوز أن يكون (ذو اطراد) مبتدأ، وخبره (في نحو رام)، و(فعلة) بدل من (ذو اطراد).

٨٠٤ ـ فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ ... وَهَالِكٍ ومَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

قوله: (ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى)، أي: من كونه دالاً على هلك أو توجع، يعني: ولو في غير الموصوف به؛ ليدخل فيه قوله بعد: (نحو: أحمق وحمقى، وسكران وسكرى) وأغنى عن هذا التكلف قول ابن هشام[3]: (وحمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة إلى آخره).

---

(١) «الصحاح» (صخب) ١/٧٠٦.

(٢) «شرح المكودي» (ص٢٩١).

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/٢٦٠: فَعْلَى وهو لما دلّ على آفةٍ من فعيل وصفًا للمفعول كجريح وأسير، وحُمِل عليه ستّة أوزان مما دلّ على آفة: من فعيل وصفًا للفاعل كمريض، وفَعِل كزَمِن، وفاعِل كهالك، وفَيْعِل كَمَيِّت، وأفْعَل كأحمق، وفعلان كسكران.

٨٠٥ ـ «لِفُعْلٍ» اسْمًا صَحَّ لأمَّا «فِعْلَة» وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وفَعْلٍ مَلِّلَه
٨٠٦ ـ وفُعَّلٌ لفاعِلٍ وفَاعِلَة وَصْفَيْن نَحْوُ عَاذِلٍ وعَاذِلَة
٨٠٧ ـ وَمِثْلُهُ الفُعَّالُ فيما ذُكِرَا وَذَانِ في الْمُعَلِّ لأمًا نَدَرَا

قوله: (نحو: قُرْط وقِرَطة إلى آخره)، القرط[1]: الذي يعلق في شحمة الأذن والجمع قرطة وقراط، والدُّرْج[2]: حفش النساء، والغرر[3]: ضرب من الكمأة، والهادر[4]: اللبن إذا خثر أعلاه وأسفله رقيق، ذكر ذلك الجوهري.

قوله: (كقول الشاعر:

أَبْصَارُهنَّ إلى الشُّبانِ مائلةٌ وقد أَرَاهُنَّ عني غيرَ صُدَّادِ[5]

قاله القطامي، والواو للحال، والشاهد في (صُدَّاد) جمع صادة؛ إذ المعنى غير نساء صداد لا غير رجال صداد، من صد عنه إذا أعرض، قاله في «التوضيح»[6]. والظاهر أن الضمير في (أراهن) للأبصار لا للنساء فهو جمع صاد لا صادة.

قوله: (نحو: خريدة إلى آخره) الخريدة[7] من النساء: الحييّة ولؤلؤة خريدة: لم تثقب، والأعزل[8]: الذي لا سلاح معه، والسحاب الذي لا

---

(١) «لسان العرب» (قرط) ١١/١١٥.
(٢) «لسان العرب» (درج) ٤/٣٢٢.
(٣) «لسان العرب» (غرر) ١٠/٤٨.
(٤) «الصحاح» (هدر) ٢/٦٣٣.
(٥) البيت للطرماح في «ديوانه» (٧٩)، «شرح التصريح» ٢/٣٠٨، «المقاصد النحوية» ٤/٥٢١.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٢٦١، «شرح الأشموني» ٣/٣٩٤.
(٦) «أوضح المسالك» ٣/٢٦١.
(٧) «لسان العرب» (خرد) ٤/٥٦.
(٨) «الصحاح» (عزل) ٢/١١٠.

مطر فيه، والفرس الذي يقع ذنبه في جانب عادة لا خلقة، ذكر ذلك الجوهري.

٨٠٨ ـ فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا ... وَقَلَّ فيما عَيْنُهُ الْيا مِنْهُمَا
٨٠٩ ـ وفَعَلٌ أيضًا لَهُ فِعَالُ ... مَا لَم يَكُنْ في لَامِهِ اعْتِلالُ
٨١٠ ـ أو يكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو التَّا وفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ
٨١١ ـ وفي فَعيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ ... كَذَاكَ في أُنْثَاهُ أيضًا اطَّرَدْ
٨١٢ ـ وشاعَ في وَصْفٍ على فَعْلانَا ... أو أُنْثَيَيْهِ أوْ عَلَى فُعْلانَا
٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ فُعْلانَةٌ والزِمْهُ في ... نَحْوِ طَويلٍ وطَويلَةٍ تَفي

قوله: (وخَذْلَة) هي بخاء معجمة ودال مهملة ساكنة، وقد تكسر: الغليظة الساق، قاله في «القاموس»(١). فما قيل من أن المعروف خدلاء كحمراء لا خدلا وهم نشأ من ظاهر كلام الجوهري(٢).

قوله: (نحو يَعْر)، اليعر واليعرة(٣): الجدي يربط عند الذئب أو الأسد، قاله في «القاموس».

قوله: (ما لم يعتل لامهما أو مضاعفًا)، أي: أو يكونا صفتين وذلك نحو: فتى وطلل وبطل، وأما نحو: حسن وحسان فقليل.

قوله: (وفي فِعْل وفُعْل إلى آخره)، يشترط(٤) فيهما أن يكونا اسمين ليخرج نحو: جلف وحُلْو، وفي ثانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمُدْي للقفيز الشامي، وهو غير المد، قاله الجوهري(٥).

قوله: (وفي فعيل بمعنى فاعل، وفي مؤنثه لا بد أن يكونا صحيحي

---

(١) «القاموس المحيط» (خدل) ٣/٣٦٦.
(٢) قال الجوهري في «الصحاح» (خدل) ١/٣٣٣: امرأة خَدْلاء بيِّنة الخَدَل، والخَدَالة وهي الممتلئة السّاقين والذراعين.
(٣) «القاموس المحيط» (يعر) ٢/١٦٤.
(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٣٩٦، «توضيح المقاصد» ٣/٥٢.
(٥) «الصحاح» (مدي) ٢/٤٨٤.

اللام) كما ذكره في «التسهيل»[1]. وخرج بمعنى فاعل فعيل بمعنى مفعول نحو: جريح وفعيل لا بمعنى واحد منهما نحو قضيب لكونه اسمًا.

قوله: (ونَدْمَان ونَدْمَانَة من المنادمة، فإن كان من الندم فمؤنثه ندمى) كما مر.

قوله: (خمصان)، يقال: رجل خمصان، وخميص الحشا، أي: ضامر البطن، قاله الجوهري[2].

٨١٤ ـ وَبِفُعُول فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غالبًا كَذَاكَ يَطَّرِدْ
٨١٥ ـ في فعْل اسْمًا مُطلق الْفَا وفَعَلْ لَهُ ولِلْفِعَالُ فِعلانٌ حَصَلْ
٨١٦ ـ وَشاعَ في حُوت وَقاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُما وَقَلَّ في غَيْرِهِمَا

وقوله[3]: (وبما قرره الشارح كالناظم) علم أن جملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنًا: ثمانية يطرد فيها وهي: فَعْل وفِعْلة وفَعَل وفعَلَة وفِعْل وفُعْل وفَعيل وفعلية، وخمسة يكثر فيها دون المراد وهي: (فَعْلان وفُعْلانة وفَعلى وفُعلان وفِعلانة)[4]، نبه على ذلك المكودي[5] وغيره.

قوله: (ولم يُجَاَوز) هو بالبناء للمفعول أي: لم يستعمل غير فعال من جموع التكسير فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل ومؤنثة نحو طويل وطويلة.

قوله: (من فَعِيْل وفَعِيْلَة، وصفين)، أي: بمعنى فاعل، كما قيد به المرادي[6].

---

(١) «شرح التسهيل» (٢٦٩)، «توضيح المقاصد» ٥٢/٣.
(٢) «الصحاح» (خمص) ٣٧٣/١.
(٣) ساقطة من (ب).
(٤) في (ج): فَعْلان وفُعلان وفُعْلَى وفعلان وفِعْلانه.
(٥) «شرح المكودي» ص٢٩٣.
(٦) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٥٢/٣: يطرد فِعال أيضًا في فَعِيل بمعنى فاعل وفَعِيْلَة مؤنثة. نحو: ظريف وظريفة يجمعان على ظِرَاف. واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثة نحو (جريح وجريحة) فلا يقال: فيهما جِرَاح.

قوله: (وآمّ) هو اسم فاعل، بمعنى: قاصد، ومؤنثة: آمة. بمعنى قاصدة.

قوله: (ووعل) الوعل: الأروى، والجمع: الوعول والأوعال، وفي الحديث: **«تظهر التخوت على الوعول»**، أي: يغلب الضعفاء من الناس أقوياءهم، قاله الجوهري[1].

قوله: (ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمع فَعِل على فُعول إلى جمعه على فِعال، فإن جاء منه شيء عد نادرًا)، قال المرادي[2]: فيه نظر؛ لأن تخصيصه بقوله: (على فعال) يقتضي أنهم قد يجاوزونه إلى غير فِعال، وكلام الناظم يقتضي أنهم لم يجاوزوه غالبًا لا إلى فعال ولا إلى غيره.

وقوله: (فإن جاء شيء منه)، يقتضي أنه لم يقف على شيء منه، وقد سمع نمار في نمر، وأشار إليه في «التسهيل». انتهى.

قوله: (من نحو: (حُصّ) هو بضم الحاء المهملة: الورس، ويقال: الزعفران، قاله الجوهري[3]. وبضم المعجمة[4]: البيت من القصب، أو البيت يسقف بخشب كالأرج، فيجمع على فعول كالأول، ويزيد بفعال، فيقال: خصوص وخصاص. قاله في «القاموس».

قوله: (ونُؤْنِيءٌ) هو بهمزة ساكنة: حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر، قاله الجوهري[5].

قوله: (ونُؤَي) هو بهمزة متحركة وأصله: نؤْوِيٌ اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأُدغمت في الياء، وكسر ما قبلها للمناسبة، ومثله فيما يأتي في كلامه صُلّيّ وبُكّيّ.

---

(١) «الصحاح» (تخت، وعل) ٢/٧٠١.
(٢) «توضيح المقاصد» ٣/٥٣.
(٣) «الصحاح» (خص) ١/٢٧٠، «القاموس» ٢/٣٠١.
(٤) «لسان العرب» (خصص) ٤/١١٠.
(٥) «الصحاح» (نأي) ٢/٥٢٩.

٨١٧ ـ وفَعْلاً اسْمًا وفعيلاً وفَعَلْ   غيرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ

قوله: (وتحفظ فعول في فَعَل، ولذلك قال: وفعل له إلى آخره)، قال المرادي[1]: فيه نظر؛ لأن مثل هذه العبارة استعملها الناظم فيما هو مطرد كقوله: (وفَعَل أيضًا له فِعَال).

قوله: (وشَجَن... إلى آخره)، الشجن[2] ـ بالتحريك وبالجيم ـ: الحاجة حيث كانت والجمع شجون، والشجن أيضًا: الحزن والجمع أشجان، والنَّدَب[3] ـ بالتحريك ـ: الخط وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد، والجرذ[4] ـ بالمعجمة ـ: ضرب من الفأر وقوله: (أو فَعَل) هو بفتح الفاء والعين، والنون[5]: الحوت، وجمعه أنوان ونينان، والخال[6]: الذي يكون في الجسد ويجمع على خيلان، والقاع[7]: المستوى من الأرض والجمع أقوع وأقواع وقيعان، والخرب[8]: ذكر الحبارى والجمع الخربان، والحبارى[9]: طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء، وإن شئت قلت في الجمع: حباريات، والصوار[10] بالكسر والضم: القطيع من بقر الوحش ووعاء المسك، والظليم[11] من اللبن: يشرب قبل أن يبلغ الروب، ويقال أيضًا للذكر من النعام، ذكر ذلك الجوهري.

---

(١) «توضيح المقاصد» ٣/٥٥.

(٢) «الصحاح» (شجن) ١/٦٥٠.

(٣) «الصحاح» (ندب) ٢/٥٥١.

(٤) «الصحاح» (جرذ) ١/١٨٣.

(٥) «الصحاح» (نون) ٢/٦٢٢.

(٦) «الصحاح» (خيل) ١/٣٨٢.

(٧) «الصحاح» (قوع) ٢/٣٥٥.

(٨) «الصحاح» (خرب) ١/٣٣٤.

(٩) «الصحاح» (حبر) ١/٢٣٠.

(١٠) «الصحاح» (صور) ١/٧٤٢.

(١١) «الصحاح» (ظلم) ٢/٦٧.

قوله: (وجزع وجزعان)، قال المرادي[1]: (ذكره الشارح من أمثلة فَعَل، وذكر في «التسهيل» أن (فُعْلان) يحفظ في جذع ولا يقاس عليه؛ لأنه صفة).

قوله: (حِوَار)[2]: هو ولد الناقة ولا يزال حوارًا حتى يفصل عن أمه، فإن انفصل عنها فهو فصيل، قاله الجوهري.

٨١٨ ـ ولِكَرِيمٍ وبَخِيلٍ فُعَلَا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
٨١٩ ـ ونابَ عَنْهُ أفعِلَاءُ في الْمُعَلْ لأمّا ومُضَعَفٍ وغَيرُ ذَاكَ قَلْ

قوله: (ولا يتجاوزون... إلى آخره)، لا يتجاوز هؤلاء القوم في بناء الكثرة جمع حوار بالكسر على حيران إلى آخره من الجموع.

قوله: (فيما دل على مدح)، أي: أو ذم بقرينة. قوله: (وإلى ذا الإشارة بقوله: **(لما ضاهاهما إلى آخره)** وقضية كلام الناظم أن ما ضاهى فعيلاً لا يتقيد بوصف، لكن قيده في «التسهيل» بفاعل وفعال، وفي «الكافية»[3] بفاعل، وذكر فيها أن ذلك في فعال سماعي، وهو الأوجه، وعليه يحمل كلام الشارح بقرينة اقتصاره على التمثيل بفاعل مع قوله: (ويحفظ فعلاء في نحو جبان... إلى آخره)، وتسوية «التسهيل» بين فاعل وفعال في مطلق الورود لا في الاطراد، وإن قرئ فعال في كلامه بالضم فلا ينافي هذا، وظاهر كلام ابن الحاجب أن ذلك في فُعال وفَعال.

قوله: (ونبه بقوله: و(غير ذاك قل) على نحو: نصيب... إلى آخره)[4]، ظاهره أنه لا يشمل نحو (ولي) مما هو معتل ومضاعف، ومن ثم

---

(١) «توضيح المقاصد» ٥٧/٣.
(٢) «الصحاح» (حور) ٣١٣/١.
(٣) لم أقف عليه.
(٤) قال ابن الناظم (٥٥٥) نَصيب، وأنصِبَاء، وصديق وأصدقاء، وهين وأهوناء وما أشبه ذلك..

ذكر المكودي[١]: أن الشارح حمل قول النظم: (وغير ذلك قل) على نحو نصيب إلى آخره. قال: وتبعه المرادي[٢]، ويحتمل عندي أن يكون ذلك شاملاً لما ذكراه؛ ولإتيان فعيل المعتل والمضاعف على فُعلاء كقولهم: سَرِيّ وسُرَوَاء وتقيّ وتُقَوَاء وسَمِي وسُمَوَاء فذاك على هذا إشارة للحكم السابق. انتهى قياسي.

٨٢٠ ـ فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلِ ... وفاعِلاءِ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ

٨٢١ ـ وحَائِضٍ وصَاهِلٍ وفَاعِلَهْ ... وشَذَّ في الفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

قوله: (أو على فَاْعَل) أي: بفتح العين نحو طَابَع هو بالفتح الخاتم، وبالكسر لغة فيه صرفية، قاله الجوهري[٣].

قوله: (نحو قاصعاء... إلى آخره)، القاصعاء: جحر من جحرة اليربوع الذي يقصع فيه، أي: يدخل فيه، والراهطاء: إحدى جِحَرَتِه التي يخرج منها التراب، ذكر ذلك الجوهري[٤].

قوله: (وجائز)[٥] هو[٦] بالجيم والزاي: الخشبة المعترضة بين الحائطين، وقيل: الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت.

وقوله: (وطامث)، أي: حائض.

قوله: (وناكس): هو المطأطئ رأسه.

قوله: (داجن)، أي: مقيم، يقال: دجن بالمكان دجوناً: أقام به، ذكره الجوهري.

---

(١) «شرح المكودي» (٢٩٥).
(٢) «توضيح المقاصد» ٣/٥٩.
(٣) «الصحاح» (طبع) ٢/٢٥.
(٤) «الصحاح» (قصع) ٢/٣١٤، (رهط) ١/٥١٥.
(٥) «لسان العرب» (جوز) ٣/٤١٨.
(٦) ساقطة من (ج).

قوله: (ولم يجئ فواعل لغير ما ذكر إلا ما شذ) قد زاد الناظم في «كافيته»[1] نوعًا ثامناً وهو فوعلة نحو: صومعة وصوامع.

٨٢٢ ـ وبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

قوله[2]: (وهو لكل رباعي... إلى آخره) شرط في «التسهيل»[3] في فعيلة ألا يكون بمعنى مفعولة؛ ليخرج نحو: جريحة وقتيلة، فلا يقال: جرائح وقتائل، وشذ ذبيحة وذبائح، وشرط في غيرها من ذي التاء كونه اسمًا)، ولم يشترطهما الشارح تبعًا للنظم، ومن ثم مثل لفَعُوْلَة بَحُلْوَبة وليست باسم.

وقوله: (أو مجرداً منها) شرطه[4]: أن يكون مؤنثًا، فلو كان مذكرًا لم يجمع إلا نادرًا، كقولهم جَزُور وجزائر ووصيد ووصائد.

وقوله: (وشمال) وهو بفتح الشين وكسرها، وظاهر كلامه كالنظم أن فعائل مطرد في المختوم بالتاء. والمجرد منها، لكن ذكر في «التسهيل» أنه غير مطرد في المجرد منها غير فعيل ومنعه في «الارتشاف»[5]. أما فعيل فهو في المؤنث منه مطرد، وفي المذكر منه نادر، كما مر، وذكر في «التسهيل»[6] أن فعائل تكون لغير ما ذكر أيضًا، كجلولاء وبراكاء، والجلولاء[7] ـ بالمد ـ قرية بناحية فارس، والبراكاء[8]: الثبات في الحرب، ذكرهما الجوهري.

---

(١) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٨٦٦/٤: وكذا في جمع فَوْعَلَة كـ(صَوْمَعَة) وصَوَامِع وزَوْبَعة وزَوَابع.

(٢) قال ابن الناظم (٥٥٥): من أبنية جمع الكثرة فَعَائِل وهو لكلِّ رباعي بمدَةٍ قبل آخره. مؤنثًا بالتاء نحو: سحابة وسحائب.

(٣) لم أقف عليه في «شرح التسهيل». وهو مذكور في «توضيح المقاصد» ٦٢/٣.

(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٤٠٣/٣.

(٥) انظر: «الارتشاف» ٤٥٥/١.

(٦) «توضيح المقاصد» ٦٢/٣.

(٧) «معجم البلدان» (جلولاء).

(٨) «الصحاح» (برك) ٨٦/١.

٨٢٣ ـ وبالفَعالِي والفَعالَى جُمِعَا صَحْرَاء والعَذْرَاء والقَيسَ اتْبَعَا

قوله: (من أبنية جمع الكثرة فعالٍ)، المناسب لكلام الناظم فعالي بالياء، كما فعل غيره، وكما وجد كذلك في نسخة، لكنه حذفها هنا على القاعدة في أنها تحذف في الوصل وتثبت في الوقف كما سيأتي.

قوله: (ففَعَال مختصٌ، نحو مَوْمَاة... إلى آخره)، الموماة[١]: المفازة، وأصلها مَوْمَوَة بوزن فَعْلَلَة وهو مضاعف قلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والسِّعْلَاة[٢] أخبث الغيلان، ذكر ذلك الجوهري. والهِبْرِيَة[٣] ما طار من زغب القطن، وما طار من الريش، وما تعلق بأسفل الشعر مثل النخالة من وسخ الرأس. قاله في «القاموس». والعَرْقوة: إحدى الخشبتين اللتين على الدلو والحَبَنْطَى بالهمز وبدونه: القصير، والنون والألف للإلحاق بسفرجل، يقال: رجل حبنطى بالتنوين وحبنطأة ومحبنط، ذكر ذلك الجوهري[٤] وجعل الشارح حَبَنْطى وقلنسوة مما اختص به فعال مخالف؛ لجعل ابن هشام[٥] أنهما مما اشترك فيه فعالي وفعالى ولم تختص فعالى بشيء، كما قاله ابن هشام؛ ولهذا تركه الشارح، وذكر المرادي[٦] أنه مختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى. وفيه نظر.

قوله: (كصحراء وصحاري وصحارى) في جمع كل من صحراء وعذراء ثلاثة جموع فعاليّ بالتشديد ثم فعالي بالتخفيف والكسر، ثم فعالي بالتخفيف والفتح، وقد بينها المرادي، وقال: إن الأول سماعي الأصل للأخيرين وإثبات الياء في الجمع الثاني، محله في الوقف أما في الوصل فمحذوفة كما في قاض.

---

(١) «الصحاح» (موم) ٥٢١/٢.
(٢) «الصحاح» (سعل) ٥٨٩/١.
(٣) «القاموس» (هبر) ١٥٧/٢.
(٤) «الصحاح» (حنبط).
(٥) انظر: «أوضح المسالك» ٢٦٧/٣.
(٦) «توضيح المقاصد» ٦٣/٣.

قوله: (وذِفْرَى) الذفرى[1] ـ من القفا ـ: هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن، قاله الجوهري.

٨٢٤ ـ واجْعَل فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذي نَسَبْ جُدِّدَ كالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ

قوله: (غير متجددة للنسب) ليعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء مع دلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليست ياؤه للنسب بعدم صلاحية ذلك مع ما ذكر فشمل نوعين: ما وضع بياء مشددة ككرسيّ، وما أصله النسب (كثر)[2] استعمال ما هي فيه حتى صار النسب مبنيًا كمهريّ، فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة، ذكره المكودي[3] أخذاً من كلام الناظم في «شرح كافيته»[4].

قوله: (ظَرِبَان) الظربان بوزن القطران: دويبة كالهرة منتنة الريح، تزعم الأعراب أنه تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب، قاله الجوهري[5].

---

(١) «الصحاح» (ذفر) ٤٤١/١.

(٢) في الأصل: كذا. والمثبت من (ب).

(٣) قال المكودي في «شرحه» (٢٩٧): من أمثلة جمع الكثرة فَعالِيُّ وهو مقيس في كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسيّ وكراسيّ، واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب. نحو: مصريّ، ويعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه وما ليس لتحديد النسب لا يصلح لذلك، وشمل نوعين؛ أحدهما: ما وضع بالياء المشددة نحو كرسيّ، وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسيًا كقولهم: مهرِيٌّ فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة.

(٤) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٨٧٠/٤: وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النّسب منسّيًا أو كالمنسيّ فيُعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبًا كقولهم: مَهْرِيٌّ ومهاريٌّ ومهارٍ ومهاريّ. والأصل المهرِيُّ بعيرٌ منسوب إلى مَهْرَة؛ قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسمًا للنجيب من الإبل.

(٥) «الصحاح» (ظرب) ٦١/٢.

٨٢٥ ـ وَبِفَعَالِلَ وشِبْهِهِ انطِقَا   في جَمْعِ ما فَوْقَ الثَلاثَة ارْتَقَى
٨٢٦ ـ منْ غَيرِ ما مضى وَمنْ خُمَاسِي   جُرِّدَ الآخِرَ انفِ بالقِيَاسِ
٨٢٧ ـ والرَّابعُ الشبيهُ بالمزيدِ قَدْ   يُحذَفُ دونَ مَا بهِ تَمَّ العَدَدْ
٨٢٨ ـ وزائدَ العَادِيْ الرُبَاعِيْ احْذِفْهُ مَا   لَمْ يكُ لَيِّنًا إثرهُ اللَّذْ خَتَمَا

قوله[١]: (وهو كل جمع) الضمير راجع إلى شبهه. قال المرادي[٢]: (والمراد بشبهه: ما يماثله في العدد والهيئة، وإن خالفه في الوزن نحو: مفاعِل وفياعِل).

قوله: (وزبرج... إلى آخره)، الزبرج: يقال للزينة من جواهر أو نحوه، وللذهب وللسحاب الرقيق فيه حمرة، والبرثن بالمثلثة من السبع والطير بمنزلة الأصبع من الإنسان، والصيرف المختال المتصرف في الأمور، ذكر ذلك الجوهري[٣].

قوله: (إن لم يكن ما هي فيه من باب الكبرى... إلى آخره)، أي: ولا من باب عناق أو طويل أو نحوه مما مر.

وقوله: (ولم يذكر أنه جمع على شبه فعالل)، بيان لباب ساجد ورام وصائم، واحترز به عن باب[٤] كاهل وحامض وصاهل فإنه ذكر أنه جمع على فواعل وهو[٥] شبه فعالل ويؤخذ مما قاله مفهوم تقييد قول النظم من غير ما مضى.

قوله: (كخدرنق)، هو بالدال المهملة: العنكبوت، ذكر ذلك الجوهري[٦].

---

(١) قال ابن الناظم (٥٥٧): من أمثلة جمع الكثرة فَعَالِل وشبهه وهو...
(٢) «توضيح المقاصد» ٦٧/٣.
(٣) «الصحاح» (صرف).
(٤) ساقطة من (ج).
(٥) ساقطة من (ب).
(٦) «الصحاح» (خدرق) ٣٣٣/١.

قوله: (كدال فرزدق)، أي: لأنها من مخرج التاء التي مما يزاد، والفرزدق[١] جمع فرزدقة، وهي القطعة من العجين.

قوله: (وإن كان الخماسي مزيدًا فيه حرف حذف ما لم يكن حرف مد قبل الآخر)، قد يحذف منه حرف المد أيضًا كما في قرطبوس الداهية وخندريس للخمر، تقول فيه: قراطب وخنادر بحذف الزائد والخامس.

قوله: (نحو سبطرى... إلى آخره)، السبطرى[٢]: الاضطجاع يقال: اسبطر، أي: اضطجع وامتد. و(والفدوكى)[٣]: العدد الكثير واسم من أسماء الأسد.

قوله: (ما لم يكن) كذا في نسخ، وفي أخرى: ما لم يك بحذف النون، وهو الموافق لما في النظم.

٨٢٩ ـ والسِّينَ والتَّا مِن كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ … إذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقاهُمَا مُخِلْ
٨٣٠ ـ والميمُ أوْلَى مِن سِواهُ بالبَقَا … والهمزُ والْيَا مثلُهُ إن سَبَقَا
٨٣١ ـ واليَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِف إنْ جَمَعْتَ مَا … كحَيْزَبُونٍ فهوَ حُكْمٌ حُتِمَا
٨٣٢ ـ وخيَّرُوا في زَائِدَيْ سَرَنْدَى … وكُلِّ ما ضاهَاهُ كالْعَلَنْدَى
٨٣٣ ـ وبالفَعَالِي والْفَعَالَى جُمِعَا … صَحراءُ والعَذْرَاءُ والقَيسَ اتْبَعَا

قوله[٤]: (لأنها مصدرة ومتجددة للدلالة على معنى)، أي: بخلاف السين (والراء)[٥]، فإن كلاً منهما وإن وضع لمعنى، لكنهما غير متجددين لوجودهما في الفعل.

---

(١) «لسان العرب» (فرزق) ٢١٩/١٠.
(٢) «لسان العرب» (سبطر) ١٥٦/٦.
(٣) «لسان العرب» (فدكس) ٢٠٣/١٠.
(٤) قال ابن الناظم (٥٥٨): فإن كان في الاسم من الزوائد ما يخلُّ بقاؤه بأحد المثالين حذف.. تقول في جمع مستدعٍ: مَدَاعٍ، فتحذف السين والتاء، وتبقي الميم؛ لأنها مصدّرة ومتجدّدة.
(٥) كذا في الأصل، وفي (ب): الياء، وفي مطبوع «شرح ابن الناظم»: التاء، ولعله الأصوب.

قوله: (وتقول في ألندد... إلى آخره)، يقال: رجل ألندد ويلندد، أي: خصم، مثل: الألد. والحيزبون: العجوز و(النِيْدُلان) بكسر النون وتثليث الدال، وبفتحها مع ضم الدال كما في «القاموس»[1].

قوله: (الكابوس) وهو ما يقع على الإنسان في الليل، ويقال: هو مقدمة الصرع و(الحُطائط)[2] بالضم: الصغير؛ يقال: رجل حطائط، أي: صغير، و(المرمريس)[3]: الداهية، ووزنه فعفعيل بتكرير الفاء والعين، يقال: داهية مرمريس، أي: شديدة، والمرمريس: الأملس أيضًا. و(الكوائل)[4]: القصير، و(العلندي)[5]: البعير الضخم، و(السرندى)[6] المذكور في النظم: الجريء في الأمور، و(العَفَنْجج)[7]: الضخم الأحمق، و(المقعنسس): المتأخر الراجع إلى خلف من القعس، وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب، ذكر ذلك الجوهري.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) «القاموس المحيط».
(٢) «الصحاح» (حطط) ١/٢٧٥.
(٣) «الصحاح» (مرمس) ٢/٤٩١.
(٤) «الصحاح» (كأل) ٢/٣٦٩.
(٥) «الصحاح» (علد) ٢/١٤٧
(٦) «الصحاح» (سرند) ١/٥٨٠.
(٧) «الصحاح» (عفنج) ٢/١٣٣.

التَّصغير

٨٣٣ ـ فُعَيلاً اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ في قَذَى
٨٣٤ ـ فُعَيعِلٌ مَعَ فُعَيعيلٍ لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيهِمَا
٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إلى أمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ
٨٣٦ ـ وجَائزٌ تَعْويضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إنْ كَانَ بَعضُ الاسمِ فيهِمَا انحَذَفْ
٨٣٧ ـ وحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ كُلُّ مَا ... خَالَفَ في البَابَينِ حُكْمًا رُسِمَا

***

التصغير

فائدته[1] التحقير والتقليل والتقريب؛ قال الكوفيون[2]: والتعظيم، كقول لبيد:

دُوَيْهِيَةٌ تصفر منها الأنامل[3]

(١) «الارتشاف» ١/٣٥١، «توضيح المقاصد» ٣/٧٧، «شرح الشافية» ١/١٨٩ ـ ١٩١، «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٢١٠).
(٢) انظر: «الإنصاف» ١/١٣٩.
(٣) وتمامه:
وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم ... دُوَيهِيَةٌ تَصفَرُّ منها الأناملُ=

يعني: الموت، وأجيب[1] بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام.

وشروط المصغر[2] أربعة: أن يكون اسمًا فلا يصغر الفعل والحرف؛ لأن التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب. وأن لا يكون متوغلًا في شبه الحرف؛ فلا يصغر المضمر، ولا (من) و(كيف) ونحوها، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات، وستأتي. وأن يكون قابلاً للتصغير فلا يصغر نحو: كبير وجسيم، ونحوهما من الأسماء المعظمة، وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كُمَيْت.

قوله[3]: (فجاءَ على غير لفظ واحدِهِ... إلى آخره)، أما أراهط فلأنه إنما يكون جمعًا قياسيًا لرباعي ورهط ثلاثي، وأما أباطيل فلأنه إنما يكون جمعاً لخماسي، وباطل رباعي، وأما أكارع فلأنه إنما يكون جمعاً لرباعي ليس أخره مدة وكراع بخلافه. وأما أحاديث وأعاريض وأقاطيع فلما مر في أباطيل، وأما أمكن فلأنه إنما يكون جمعاً لثلاثي أو لرباعي مؤنث، ومكان بخلافه.

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصغير مِن قَبْلِ علَمْ   تَأنيثٍ أوْ مَدَّتِهِ الفَتْحُ انحَتَمْ
٨٣٩ ـ كَذَاكَ ما مَدَّةَ أفْعَالٍ سَبَقْ   أوْ مَدَّ سَكْرَان ومَا بِهِ التَحَقْ

= البيت للبيد في «شرح ديوانه» ص٢٠٦، «خزانة الأدب» ١٥٩/٦، «شرح الشافية للرضي» ١٩١/١، «الإنصاف» ١٣٩/١، «الأمالي الشجرية» ٢٥/١، «توضيح المقاصد» ٧٧/٣.

(١) قال الرضي في «شرح الشافية» ١٩١/١: ورُدَّ بأنَّ تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاويهم بها، إذ المراد بها الموت؛ أي: يجيئهم ما يحتقرونه، مع أنه عظيم في نفسه تَضفَرُ منه الأنامل.

(٢) «توضيح المقاصد» ٧٨/٣، «شرح الأشموني» ٤١٤/٣ ـ ٤١٥.

(٣) قال ابن الناظم (٥٦١): ومما خولف له القياس في التكسير، فجاء على غير لفظ واحدة قولهم: رهط وأراهط. وباطل وأباطيل، وكُرَاع وأكارع، وحديث وأحاديث. وعَرُوض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع، ومكان وأمكُن.

قوله: (على ذا نبه بقوله: سبق)، أي: (نبه به على أن)[1] المراد بقوله: مدة أفعال الذي هو جمع؛ لأنه الذي تقدم في باب التكسير، فخرج بهذا القيد نحو أعشار، فإنه أفعال، لكنه مفرد لا جمع، وحاصله أن الشارح جعل (سبق) في موضع الحال من أفعال؛ لأنه جعله قيداً للجمع، نبه عليه المكودي[2].

وقال مع ذلك ما حاصله أنه وَهَمٌ؛ لأن (سبق) إنما هو صلة (ما) و(مدة) مفعول (سبق).

قوله في النظم: (أو مد سكران)، قال المكودي[3]: والمراد بسكران: فعلان الذي مؤنثه فعلى؛ وعلى هذا نبه بقوله: (وما به التحق). انتهى.

والظاهر أن المراد: ما به التحق ما يشبه سكران وزنًا، وإن لم يكن له مؤنث على (فَعلى) كعثمان وسرحان، وهو بكسر السين: الذئب والأسد، قاله في «القاموس»[4].

٨٤٠ ـ وألِفُ التّأنيثِ حَيثُ مُدَّا ... وتَاؤهُ مُنفَصلَينِ عُدَّا

٨٤١ ـ كَذا المزيدُ آخِرًا للنَّسَبِ ... وعَجُزُ المضَاف والمُرَكَّبِ

٨٤٢ ـ وهكذا زيَادَتَا فَعْلانَا ... مِنْ بعْدِ أرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا

٨٤٣ ـ وقَدِّرِ انفِصَالَ مَا دَلَّ علَى ... تثنِيَةٍ أوْ جمْعِ تَصْحيحٍ جَلا

قوله: (جخدباء) الجخدب[5]: طائر أخضر طويل الرجلين، و(الجمل) اللحم، قاله الجوهري.

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قال المكودي في «شرحه» (٣٠١ ـ ٣٠٢): يعني: أنَّ الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدّة أفعال أو قبل مدّ سكران يجب أيضًا فتحه و(ما) مبتدأ وهي موصولة، وصلتها (سبق)، و(مدة) مفعول بـ(سبق)، ومدّ سكران معطوفة على (مدة)، و(ما) معطوفة على سكران، وكذاك خبر المبتدأ، ووهم الشارح فجعل (سبق) في موضع الحال من أفعال؛ لأنه جعله قيدًا للجمع).

(٣) «شرح المكودي» (٣٠١).

(٤) «القاموس المحيط» (سرح) ٢٢٨/١.

(٥) «الصحاح» (جخدب) ١٧٣/١.

قوله: (والألف والنون المزيدتان بعد أربعة فصاعدًا)، احترز بها عن زيادتهما بعد ثلاثة نحو: سكران، وسرحان. فإنه لا يحتاج في تصغير ذلك إلى عدهما منفصلين، إذ الفاصل أصل واحد.

٨٤٤ ـ وألِفُ التأنيثِ ذو القَصْرِ مَتى زَادَ علَى أرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبَتَا

٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بينَ الحُبَيْرَى فادِرِ والحُبَيِّرِ

قوله: (وذلك قولك)، أي: كقولك.

قوله: (في قرقرى... إلى آخره)، القرقرى[1] اسم موضع، و(اللغيزى)[2] مثل اللغز، وأصله جحر اليربوع بين القاصعاء والنافقاء، ويحفر مستقيماً إلى أسفل، ثم يعدل عن يمينه وشماله، فيخفي مكانه بتلك الألغاز، قاله الجوهري.

قوله: (كقولهم في حُبَارى: حُبَيْرَى وحُبَيِّر)، الأول: بحذف المدة، والثاني: بحذف ألف التأنيث، وقلب المدة ياء وإدغام ياء التصغير فيها.

٨٤٦ ـ وارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانيًا لينًا قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

٨٤٧ ـ وشَذَّ في عيدٍ عُيَيْدٌ وحُتِمْ للجَمْعِ منْ ذَا ما لتَصْغيرِ عُلِمْ

٨٤٨ ـ والأَلِفُ الثاني المزيدُ يُجْعَلُ واوًا كذَا ما الأَصْلُ فيهِ يُجْهَلُ

قوله: (يرد إلى أصله في التصغير ما كان ثانيًا من حرف لين مبدل... إلى آخره) أي: لزوال سبب انقلابه، وخرج بحرف اللين غيره، فلا يرد إلى أصله، ولو أبدل من لين، فتقول في: قائم: قُوَيْئم بالهمز، وفي: متعد: متيعد.

قوله: (كآدم) مثال للمبدل من همزة وليت همزة، وسيذكر حكمه، وهذا خرج بقول النظم: (لينًا قلب) إذا قلب الحرف لينا لا يكون إلا عن

---

(١) «معجم البلدان» (قرقرى).

(٢) «الصحاح» (لغز) ٢/٤٤٧.

لين، لكنه يخرج أيضًا ما لو كان المبدل منه صحيحًا غير همزة، أو همزة لا تلي همزة وليس مرادًا، مثال الأول: دينار وقيراط؛ إذ أصلهما دِنّار وقِرّاط، فيصغران على دُنَيْنِير وقُرَيْرِيط. ومثال الثاني: ذيب؛ إذ أصله ذئب بهمز، فيصغر على ذؤيب بالهمز، وقول الشارح (من غير همزة تلي همزة) سالم من ذلك.

قوله[1]: (نحو صاب)[2] هو عصارة شجر مر، قاله الجوهري. ووهمه في «القاموس»[3] بأنه شجر مر لا عصارة شجر.

قوله: (والتكسير جار فيما ذكرنا مجرى التصغير)، محله فيما لم يلزم في رده إلى أصله وقوعه بعد حركة لا تجانسه كما في أمثلته، أما ما يلزم فيه ذلك كما في نحو: قيمة وديمة، فلا يجرى التكسير فيه في الرد مجرى التصغير، إذ لا يقال فيه: قوم، ودوم. بل قيم، وديم.

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

قوله: (ما حذف منه أصل) أي: ولو تقديراً ليشمل نحو (ما) مما وضع على حرفين، وإنما قدر فيه الحذف؛ لأن أصل وضع الاسم على ثلاثة أحرف.

قوله: (وفي عضة: عضية وعضيهة) نبه به على الخلاف في أن لامه هاء أو واو، وكان الأولى أن ينبه عليه في (شفة) و(سنة) فإنهما كذلك.

قوله: (بخلاف ما هو على حرفين) قال في «التوضيح»[4]: (وإذا سُمِّيَ بما وضع ثنائياً، فإن كان ثانيه صحيحًا نحو: (بل) و(هل) لم يُزَد عليه شيء حتى يُصغَّر، فيجب أن يضعف أو تزاد عليه ياء، فيقال: (هُلَيْل) أو (هُلَيّ)

---

(١) قال ابن الناظم (٥٦٣): وإن كانت زائدة أو بدل همزة قلبت واوًا... وكذا إن كانت الألف مجهولة الأصل نحو: صاب وصُوَيْب.

(٢) «الصحاح» (صوب) ١/٧٤٠.

(٣) «القاموس المحيط» ١/٩٤.

(٤) انظر: «أوضح المسالك» ٣/٢٧٣ ـ ٢٧٤.

وإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير[1]؛ فيقال في (لَوْ)، و(كَيْ)، و (مَا): أعلاما (لَوٌّ) و(كَيٌّ) بالتشديد و (ماء) بالمد؛ لأنك زدت على الألف ألفاً فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرت أعطين حكم (دَوّ) و (حَيّ) و (مَاءٍ) فتقول: لُوَيٌّ كما تقول: دُوَيٌّ، وأصلها: لُوَيْوٌ، ودُوَيْو، وتقول: كُيَيٌّ بثلاث ياءات كما تقول: حييّ، وتقول: مُوَيٌّ، كما تقول في تصغير الماء المشروب مُوَيْه، إلا أن هذا لامه هاء فرد إليها.

٨٥٠ ـ وَمَنْ بتَرْخيمٍ يُصَغِّرُ اكتَفَى   بالأَصْل كالعُطَيْف يَعْنِي الْمِعْطَفَا

قوله[2]: (وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد)، أي: الصالحة للبقاء كما ذكره في «التوضيح»[3] ليخرج نحو: متدحرج، ومُحْرَنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزنة، أي: فلا يسمى تصغيرهما على دُحَيْرِج وحريجم تصغير ترخيم، فجعل الشارح فيما ذكره بعد: بُرَيْهًا وسميعًا في تصغير إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم مردود على أنهما شاذان؛ إذ لا يصغر على فعيل إلا الثلاثي وما صلحت زوائده للبقاء.

٨٥١ ـ واختِمْ بِتَا التَّأنيثِ ما صَغَّرْتَ مِنْ   مُـؤَنَّـثٍ عَـارٍ ثُـلاثـيّ كَـسِـنْ
٨٥٢ ـ ما لَمْ يَكُنْ بالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ   كَـشَـجَـرٍ وبَـقَـرٍ وخَـمْـسِ
٨٥٣ ـ وشَـذَّ تَـرْكُ دُونَ لَـبْـسٍ ونَـدَرْ   لِـحَـاقُ تَـا فـيـمَـا ثُـلاثـيًا كَـثَـرْ
٨٥٤ ـ وصَـغَّـروا شُـذُوذًا الـذي الـتـي   وذا مَـعَ الـفـرُوعِ مـنْـهَـا تَـا وتِـي

قوله: (إلا (ذا) و(الذي) وفروعهما) لا ينحصر المستثنى في ذلك فقد ذكر معه ابن هشام أفعل في التعجب، والمركب المزجي كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما.

---

(١) في الأصل، (ج): التضعيف، ولا وجه له.
(٢) قال ابن الناظم (٥٦٣): من التصغير نوعٌ يسمى تصغير الترخيم وهو.
(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/٢٧٤: وتصغير الترخيم أن تعمد إلى ذي الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها.

قال[1]: (وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو ما أُحَيْسِنَهُ وبُعَيْلبَكٍّ وسيُيَبْوَيْه، وشملت الفروع (ذي) و (تي) بل صرح النظم بـ (تي) لكن قال ابن هشام[2]: (لا تصغر (ذي) اتفاقًا للإلباس، ولا (تي) للاستغناء بتصغير (تا) خلافاً لابن مالك).

قوله: (ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة)، أي: وفي فتح ما قبلها، وفي كونها ثالثة، ولو تقديراً ليشمل (ذيا) و(تيا) فما قيل من أنها فيهما ثانية هو بالنظر للفظ لا للتقدير.

قوله: (ويقال في تصغير (الذين) اللذيون) وجرى فيما قاله على لغة من أعرب (الذين) برفعه بالواو، وأما على لغة الجمهور[3] فلا فرق بين الرفع والنصب والجر.

□ □ □ □ □ □

(١) «أوضح المسالك» ٣/٢٧٤.
(٢) «أوضح المسالك» ٣/٢٧٥.
(٣) انظر «الكتاب» ٣/٤٨٨، «المقتضب» ٢/٢٨٩، «شرح المفصل» ٥/١٤١، «شرح الشافية» ١/٢٨٨.

النَّسَب

٨٥٥ ـ يَاءً كَيَا الكُرْسِيّ زَادُوا للنَّسَبْ ... وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ
٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا ... تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لا تُثْبِتَا
٨٥٧ ـ وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا واوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ
٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا المُلْحَقِ وَالأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا ولِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
٨٥٩ ـ والأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خامسًا عُزِلْ
٨٦٠ ـ وَالحَذْفُ فِي اليَا رابعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ
٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذا القَلْبِ انْفِتاحًا وَفَعِلْ ... وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وفِعِلْ
٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ ... واخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

***

النسب

ويعبر عنه بالإضافة(١).

قوله: (فإن كان آخر الاسم ياء كياء النسب في التشديد والمجيء بعد ثلاثة أحرف فصاعداً حذفت وجعلت ياء النسب موضعها)، يظهر أثر هذا التقدير في نحو: بخاتِيّ، جمع بختي. إذا سمي به ثم نسب إليه، فإنك

---

(١) في «الكتاب» باب الإضافة.

تقول هذا بخاتِيّ، مصروفًا؛ لأنه صار كأنصارِيّ، وقد كان قبل النسب غير مصروف؛ لكونه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة.

وقوله: (كياء النسب في التشديد)، أي: النسب المتجدد؛ ليشمل ما الياء فيه للنسب كبصريّ، فتقول في النسب إليه بعد حذف يائه: بصريّ. نبه عليه المكودي[1].

قوله: (تفرقة بين الأصلي والزائد)، أي: ففي الأصلي لا تحذف بل تقلب، وفي الزائد تحذف.

قوله (كجَمَزَى)[2]، يقال: حمار جَمَزِيٌّ، أي: سريع، قاله الجوهري.

قوله: (كحَبَرْكَى)[3] هو القراد، والأنثى: حبركاة، وربما شبه به الرجل الطويل الظهر القصير الرجلين، قاله الجوهري أيضًا.

قوله (وفي جواز الحذف... إلى آخره)، لم يقيده بسكون الثاني كما في ألف التأنيث؛ لأنه لا يكون إلا ساكناً.

وقوله: (بغير فصل) مخالف لما صرح به المرادي[4] من جواز الفصل أيضًا، ونبه بقوله: (إلا أن الثاني أجود... إلى آخره) على أن ترجيح القلب لا يختص بالأصلية كما يوهمه النظم، وإن كان فيها أجود منه في الملحقة.

قوله: (وإن كانت رابعة قلبت... إلى آخره) لم يقيده أيضًا بسكون الثاني؛ لما مر، وقول النظم: (يُعْتَمَى)، أي: يختار، يقال: اعتماه يعتميه واعتامه يعتامه إذا اختاره.

---

(١) «شرح المكودي» ص٣٠٧.

(٢) «الصحاح» (جمزى) ٢٠٤/١.

(٣) «الصحاح» (حبرك) ٢٣٠/١.

(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٠١/٣: لم يذكر سيبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين، وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثًا، وهو الفصل بالألف كما في حبلاويّ. وحكى أرطاوي. وأجازه السيرافي في الأصلية فتقول: ملهاوِيٌّ.

قوله: (وإن كانت خامسة فصاعدًا وجب الحذف كمصطفى ومصطفيّ)، علم منه أن قولهم مصطفوي خطأ، والصواب: مصطفي كما نبه عليه المرادي[1].

قوله: (قال الشاعر:

وكيف لنا بالشُّرْبِ إن لم يكن لنا ... دَرَاهِمُ عند الحانَوِيِّ ولا نَقْدُ)[2]

قاله الفرزدق: أي: وكيف لنا بالتلذذ بالشرب، والشاهد في (الحانوِيّ) نسبة إلى الحانية تقديرًا، وقلبت الياء واواً كما في النسبة إلى القاضي تقول: قاضوِيّ، وأصل الحانية[3] الحانة، وهي بيت الخمار.

٨٦٣ ـ وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثانيهِ يَجِبْ ... وَارْدُدْه وَاوًا إنْ يكُنْ عنهُ قُلِبْ

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَة احْذِفْ للنَّسَبْ ... وَمِثْلُ ذَا في جَمْعِ تَصْحيحٍ وَجَبْ

٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ من نَحْوِ طيِّبٍ حُذِفْ ... وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقولاً بالألِفْ

قوله: (يحذف من المنسوب)، أي: المنسوب إليه؛ لقوله: (فيقال في من اسمه: زيدان): أي: في النسبة إليه.

قوله: (فإن كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف، كذلك الحكم إن كانت الياء مفردة، نحو مفيل يقال في النسب إليه: مفيلي.

قوله: (هَبَيَّخ... إلى آخره)، الهبَيَّخ[4]: الغلام الممتلئ، والهبيخة:

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣/١٠٢: قد ظهر مما تقدّم أنْ قولهم: مصطفويّ خطأ والصواب مصطفيُّ، وتقريب النسب إلى المقصور أن تقول: إن كانت ألفه خامسة فصاعدًا حذفت مطلقًا.

(٢) البيت لتميم بن مقبل في «ديوانه» (٣٦٢).
ولذي الرمّة في ملحق «ديوانه» (١٨٦٢).
وللفرزدق في «المقاصد النحوية» ٤/٥٣٨.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣/٣٤١، «شرح الأشموني» ٣/٤٣٧، «شرح التصريح» ٢/٣٢٩.

(٣) «لسان العرب» (حني).

(٤) «الصحاح» (هبخ) ٢/٦٢٧.

الجارية الممتلئة. والمهيام[1]: من هام على وجهه هيمًا وهيمانًا إذا ذهب من العشق أو غيره، ذكر ذلك الجوهري.

٨٦٦ ـ وَفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ التُزِمْ وَفُعَلِيٌّ في فُعَيلَةٍ حُتِمْ
٨٦٧ ـ وَأَلْحَقوا مُعَلَّ لام عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا
٨٦٨ ـ وتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ وهكذا ما كانَ كالجَلِيلَهْ

قوله: (وشذ نحو قولهم في السليقة: سَلِيْقِيّ)، السليقيُّ[2]: من يتكلم بأصل طبيعته معرباً كما قال الشاعر:

ولستُ بنحوِيٍّ يلوكُ لسَانَهُ ولكنْ سليقِيٌّ يقولُ ويُعْرِبُ[3]

قوله: (مما هو معتل العين)، أي: وصحيح اللام؛ ليخرج معتلها نحو: طَوِيَّة؛ فيقال فيه: طَوَوِيّ كما ذكره المرادي[4] واقتضاه كلام ابن الحاجب[5].

قوله: (وتصحيح الواو متحركة مفتوحًا ما قبلها)، أي: مع تحريك ما بعدها كما زاده ابن هشام[6]، وإلا فالعلة موجودة عند بقاء الياء أيضًا.

قوله: (رُدَيْنَة) هي اسم امرأة السمهري، كانا يُقَوِّمان القنا، ذكره الجوهري[7].

قوله: (وأما نحو قليلة مما هو مضاعف فإنما ينسب إليه على لفظه

---

(١) «الصحاح» (هيم) ٢/٦٥٢.
(٢) «لسان العرب» (سلق) ٦/٣٣٤.
(٣) البيت بلا نسبة في «شرح الشافية» ١/٢٨، «توضيح المقاصد» ٣/١٠٩، «خزانة الأدب» ٤/٥٤٣، «شرح التصريح» ٢/٣٣١، «المقاصد النحوية» ٤/٥٤٣.
(٤) «توضيح المقاصد» ٣/١١١.
(٥) «شرح الرضي».
(٦) انظر: «أوضح المسالك» ٣/٢٧٩.
(٧) «الصحاح» (ردن) ١/٤٧٧.

فيقال: قَلِيْلِيّ)، كذلك الحكم فيما كان معتل العين نحو لُوَيْزَة، فلا تحذف منه الياء، كذا ذكره المرادي[1]، والمعتمد ما اقتصر عليه الشارح كابن الحاجب، وقد بسطت الكلام عليه في شرح «كافيته».

قوله: (شنوءة)[2] هي بوزن فَعُوْلَة: التعزز وهو المتباعد من الأدناس؛ فتقول: رجل فيه شنوءة، قاله الجوهري.

قوله: (معناه أن ما كان على فَعيل أو فُعيل بغير تاء... إلى آخره)، يعلم منه أن المراد بالمثالين في النظم فَعيلة وفُعيلة.

وقول النظم: (من المثالين) بيان لـ(ما).

قوله: (كما يقال في أمية أمويّ)، أمية[3]: قبيلة من قريش والنسبة إليها أموي بالضم ـ وربما فتحوا ـ قاله الجوهري.

٨٦٩ ـ وهَمزُ ذي مَدٍّ يُنَال في النَّسَبْ ... ما كَانَ في تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

قوله: (وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن يسلم) جزم بما اقتضاه كلام الناظم من الجزم بهذا الوجه، وهو مخالف لما في «التسهيل»[4]، فإنه ذكر تجويز الوجهين، ثم قال: (وأجودهما التصحيح).

٨٧٠ ـ وانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجًا ولِثَانٍ تَمَّمَا
٨٧١ ـ إضَافَةً مَبْدُوءةً بابْنٍ اوَ ابْ ... أوْ مَا لَهُ التَّعريفُ بالثَّاني وَجَبْ
٨٧٢ ـ فيما سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كعَبْدِ الأشْهَلِ

قوله: (وفي معدي كرب معديّ ومعدويّ)، أي: لأنه نظير قاضي،

---

(١) «توضيح المقاصد» ٣/١١١.

(٢) «الصحاح» (شنوءة) ١/٦١٦.

(٣) «الصحاح» (أمم) ١/٥٥.

(٤) «توضيح المقاصد» ٣/١١٢.

وينبغي أن يكون الراجح هنا[1] الحذف كما هناك.

٨٧٣ ـ وَاجبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ ما مِنْهُ حُذِفْ جَـوازًا انْ لـم يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ
٨٧٤ ـ في جَمْعَي التَّصْحيحِ أوْ في التَّثْنِيَهْ وَحَـقُّ مَـجبُورٍ بِـهَـذي تَـوْفِـيَـهْ
٨٧٥ ـ وَبِـأخٍ أُخْـتًـا وبِـابْـنٍ بِـنْـتًـا أَلْـحِـقْ ويـونُـس أبـى حَـذفَ الـتَّـا
٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّاني مِنْ ثُنَائِي ثـانِـيـهِ ذُو لِـيـنٍ كَـلا ولائِـي
٨٧٧ ـ وإن يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ فَـجَـبْـرُهُ وفـتـحُ عَـيْـنـهِ الْـتُـزِمْ

قوله: (أو في الجمع بالألف والتّاء)، أشار به إلى أن قول الناظم: (في جمعي التصحيح) مُنْتَقَدٌ؛ إذ لا فائدة في ذكر جمع تصحيح المذكر كما صرح به المرادي[2]، وعلى الجمع بالألف والتاء اقتصر في «التسهيل».

قوله: (فيقال في عَدٍ ويَدٍ: عَدَوِيّ ويدويّ)، هذا على رأي سيبويه[3] وهو نظير ما يأتي من فتح عين المجبور برد الفاء. وأما على رأي الأخفش[4] في تسكين ما أصله السكون؛ فيقال غَذْوِيّ ويَدْوِيّ ثم التخيير بين يدي ويدوي إنما يأتي على رأي من يقول في التثنية: يدان، وأما على رأي من يقول: يديان فلا يقال إلا: يدوي.

قوله: (وإن كان المحذوف اللام معتل العين فيه)، نبه بـ(معتل العين) على تقييد قول النظم: (إن لم يك رده ألف تصحيحها).

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) «توضيح المقاصد» ٣/١١٥.
(٣) قال سيبويه في «الكتاب» ١/٣٦٢ ـ ٣٦٣: اعلم أنك إذا حذفت فلا بدّ لك من أن تردّ؛ لأنّه عوض، وإنّما هي معاقبة، وقد كنت تردُّ ما عدّة حروفه حرفان، وإنْ لم يحذف منه شيء. فإذا حذفت منه شيئًا ونقصته منه كان العِوض لازمًا.
(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣/١١٦: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول: في يد ودم وغد وحِر على مذهب الجمهور: يَدَوِيٌّ ودمَوِيٌّ وغدَوِيٌّ وحِرَحِيٌّ وعلى مذهب الأخفش: يدْيِيّ ودمْيِيّ وغدْوِيّ وحِرْحِيٌّ بالسكون؛ لأنّ أصل العين في هذه الكلمات. والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع.

قوله: (ويقال في النسب إلى أخت وبنت: أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ)[١]، قضيته وجوب الجبر فيهما وهو المنقول، وإن اقتضى إلحاق النظم البنت بالابن جواز الأمرين ومراده أنها ملحقة به إذا جبر برد لامه.

٨٧٨ ـ وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إنْ لَمْ يُشَابِهْ واحدًا بالْوَضْعِ
٨٧٩ ـ وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ في نَسَبٍ أَغْنَى عنِ اليَا فَقُبِلْ
٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أسلفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرا

قوله[٢]: كـ(عباديد) وهُمْ الفِرَق من الناس الذاهبون في كل وجهة. قاله الجوهري[٣].

وهذا مشارٌ إليه بقولِ النظم: (إن لم[٤] يشابه واحداً بالوضع)، فلو قدمه لخرج[٥] مع ما ذكره قبله، وجعل الإشارة بما ذكره النظم إلى الجميع كان أولى.

قوله: (على فاعل)، ذكر كالنظم أنه يستغنى في النسب عن يائه بفاعل وفعال وفَعِل، وزاد المرادي[٦] (مِفْعَالا ومِفْعِيلا، كقولهم: امرأة معطار، أي: ذات عطر، وناقة مِحْضِير، أي: ذات حضر، أي: جري). ثم قال:

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣/١١٦: اختلف في النسب إلى أخت وبنت، قال الخليل وسيبويه: كالنسب إلى أخ وابن ـ بحذف التاء منها وردِّ اللام المحذوفة: فتقول: أخويٌّ وبنويٌّ كما تقول في المذكر.
وقال يونس: ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء، فتقول: أختِيّ وبنتيّ؛ لأنَّ التاء فيهما للإلحاق.

(٢) قال ابن الناظم (٥٧١): إذا نسب إلى جمع باقٍ على جمعيته جيء بواحده ونسب إليه، وإن زال الجمع عن جمعيته بنقله إلى العلمية نسب إليه على لفظه، وكذا إن كان جمعًا أُهمل واحده كـ: عبابيد في فالنسب إليه عباديدِيّ.

(٣) «الصحاح» ٢/٧٣.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) في (ج): الخارج.

(٦) «توضيح المقاصد» ٣/١٢٢.

(وهذه الأبنية سماعية عند سيبويه[1] قياسية عند المبرد)[2]. انتهى. وكلام النظم آخرًا موافق لقول المبرد.

قوله: (كقول امرئ القيس:

وليس بذي سيفٍ وليس بنبَّالِ)[3]

وصدره:

وليس بذي رُمْحٍ فيطْعَنَنِي به

أراد من ليس بذي رمح ليس بفارس، و(فيطعنني) بالنصب جواب النفي. والشاهد في (نبَّالِ).

قوله: (أنشد سيبويه:

لستُ بِلَيْلِيٍّ ولكنِّي نَهِر ... لا أدلجُ الليلَ ولكنْ أَبْتَكِرْ[4]

أي: لست بعامل بالليل.

والشاهد في (نَهِر)، أي: عامل بالنهار، و(أدلج) يقال: أدلج، أي:

---

(١) «الكتاب» ٣/٣٨١ ـ ٣٨٢.

(٢) قال المبرِّد في «المقتضب» ٣/١٦١: وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العِطر: عطَّار، ولصاحب البَزِّ: بزّاز. وإنمَّا أصلُ هذا لتكرير الفِعل كقولك: هذا رجلٌ ضرَّاب، ورجل قتَّال، أي: يكثر هذا منه، وكذلك خيَّاط، فلمَّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصِّنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فِعْلٌ نحو: بزّاز وعَطَّار.

(٣) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (٣٣)، «الكتاب» ٣/٣٨٣، «شرح أبيات سيبويه» ٣/٢١١، «شرح التصريح» ٢/٣٣٧، «توضيح المقاصد» ٣/١٢١، «المقاصد النحوية» ٤/٥٤٠، «شرح المفصل» ٦/١٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٢٨٣، «شرح الأشموني» ٣/٤٥٤، «المقتضب» ٣/١٦٢.

(٤) الرجز بلا نسبة في «الكتاب» ٣/٣٨٤، «أوضح المسالك» ٣/٢٨٥.
و«شرح الأشموني» ٣/٤٥٥، «شرح عمدة الحافظ» (٩٠٠)، «المقاصد النحوية» ٤/٥٤١.

سار أول الليل وادَّلج بالتشديد، أي: سار آخره، والابتكار: الأخذ بأول الأشياء.

قوله[1]: (الأكسية)، الذي قاله الجوهري وغيره: البت[2]: الطيلسان من خز وغيره.

قوله: (بِصرِيّ) هو بكسر الباء (ودُهْرِيّ) بضم الدال.

قوله: (وإلى البحرين بحرانِيّ) لك أن تقول: لم لا يكون بحراني على لغة من يجعل المثنى المسمى به جارياً مجرى سلمان.

قوله: (وإلى الطلح)[3] هو شجر عظام من شجر عظام العضاه. وكذلك الطلاح الواحدة طلحة، يقال: إبل طلاحية للتي ترعى الطلاح، وطُلاحية أيضًا بالضم على غير قياس، ذكره الجوهري. فحكم في الطلاحية بأنها نسبة إلى الطلاح، وبأن طلاحية بالضم شاذ. وأما إذا قلنا: أن طلاحية نسبة إلى الطلح فهو شاذ، سواء كان بالكسر أم بالضم.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) قال ابن الناظم (٥٧٢): وقالوا لبياع العطر وبيّاع البتوت: وهي الأكسية: عطّار.

(٢) «الصحاح» (بتت) ٦٩/١.

(٣) «الصحاح» (طلح) ٤٥/٢.

الوَقْف

٨٨١ ـ تَنوِينًا اثْرَ فتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا	وَقْفًا وتِلوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا
٨٨٢ ـ واحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرارِ	صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ في الإِضْمَار
٨٨٣ ـ وَأشْبَهَتْ إذنْ منوَّنًا نُصِبْ	فألِفًا في الْوَقْفِ نُونُها قُلِبْ
٨٨٤ ـ وحَذْفُ يَا المنقوصِ ذي التَّنْوِينِ مَا	لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبوتٍ فاعْلَمَا
٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بالعكْسِ وَفِي	نَحْوِ مُرٍ لـزومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي

***

الوقف

قوله[1]: (هو قطع النطق عند آخر الحركة) وبيانه يأتي في كلامه، وهو: (أن يوقف على المنصوب والمفتوح... إلى آخره) يشمل كالنظم المقصور، وفيه ثلاثة مذاهب[2]:

أحدها: أن ألفه منقلبة عن التنوين مطلقًا، وهو ظاهر كلام النظم.

وثانيها: أنها منقلبة عن الأصل مطلقًا. وعليه جرى في «الكافية»[3]، وقواه في «شرحها».

(١) انظر: «شرح الشافية» للرضي ٢/٢٧١، «توضيح المقاصد» ٣/١٢٣، «شرح الأشموني» ٤/٣، «الارتشاف» ٢/٧٩٨.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٣/١٢٣، «شرح الأشموني» ٤/٣.

(٣) انظر: «شرح الكافية الشافية» ٤/١٩٨٠ ـ ١٩٨١.

وثالثها: أنه كالصحيح تقديرًا. ونقله الأكثر[1] عن سيبويه وهو الموافق لكلام الشارح بجعل السكون شاملاً للفظي والتقديري، وقد يقال: كلامه كالنظم في غير المقصور ومحل كلامهما أيضًا في غير المؤنث بالتاء، وأما فيه فيحذف تنوينه مطلقًا.

قوله: (ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر:

ألا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائمًا دَنِفْ)[2]

(حبذا) فعل وفاعل، و(غنم) اسم امرأة، وهو المخصوص بالمدح و(بها) متعلق بـ(هائم)، والشاهد في (دنف).

قوله: (إلا في الضرورة)، أي: فيجوز ثبوت صلة الهاء، كقوله:

ومَهْمَهٍ مُغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

قوله: (كـ(يفِ) علمًا) شرط فيه العلمية ليصير منقوصًا؛ لأن المنقوص لا يكون إلا اسمًا.

قوله: (إلا بالرد)، أي: رد اللام إذ لو لم ترد لزم الإجحاف.

قوله: (وإذا وقف على المنقوص غير المنون... إلى آخره) هو في غير المنادى.

أما المنادى فمذهب[3] الخليل إثبات الياء، ورجحه جَمْعٌ، ومذهب

---

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٢٧/٣: ومذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويين أنَّ المقصور المنوّن كالصحيح فيما ذكر من أنَّ أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور، وإبداله ألفًا من المفتوح.

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٥٦١/٢، «همع الهوامع» ٤٢٧/٣، «المقاصد النحوية» ٥٤٣/٤.

(٣) قال سيبويه في «الكتاب» ١٨٤/١: وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: أختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمنوّنَ، كما أختار هذا القاضي.
وأمَّا يونس فقال: يا قاضِ. وقول يونس أقوَى؛ لأنَّه لما كان من كلامهم أن يحذفوا=

يونس حذفها ورجحه سيبويه.

وقول النظم: وغير ذي التنوين بالعكس. لا يوافق شيئاً منهما.

قوله: (فإن كان منصوبًا ثبتت ياؤه)، يستثنى منه ما إذا كان مضافًا نحو: يا قاضي مكة، إذا وقف عليه فيجوز حذف يائه أيضًا، نبه عليه العز ابن[1] جُمَاعة.

٨٨٦ ـ وَغَيرَها التأنيثِ من مُحَرَّكِ سَكِّنهُ أوْ قِفْ رَائمَ التَّحرُّكِ

٨٨٧ ـ أوْ أشْمِمِ الضمَّةَ أوْ قِفْ مُضْعِفَا مَا لَيسَ هَمْزًا أو عليلاً إنْ قَفَا

٨٨٨ ـ مُحَرَّكًا او حَرَكاتِ انقُلا لِسَاكِنٍ تَحريكُهُ لَنْ يُحْظَلا

٨٨٩ ـ وَنَقْل فَتْح مِنْ سِوى المهموز لا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وكُوفٍ نَقَلا

٨٩٠ ـ والنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظيرٌ مُمتَنِعْ وذاكَ في المهموز لَيسَ يَمتَنِعْ

قوله[2]: (فإن كان المتحرك هاء التأنيث) فيه تجوز، وإن كان شائعًا إذ المتحرك إنما هو التاء المبدلة هي منها لا هي، وإلا لوقف عليها بغير (الإسكان)[3] كان أيضًا كغيرها.

قوله: (وإن كان غير هاء التأنيث... إلى آخره) شامل لميم الجمع إذا ألحق بها واوًا وياءً وصلاً نحو (بكم) و(بهم)، وللحركة العارضة نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، لكن جمعهما ابن الحاجب مع هاء التأنيث بالنظر للروم والإشمام حيث قال[4]: (والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة). انتهى.

= في غير النداء كانوا في النداء أجدَر؛ لأنَّ النداء موضع حذف، يحذفون التنوين، ويقولون: يا حارِ، يا صاحِ.
وانظر: «الارتشاف» ٨٠٤/٢، «شرح الأشموني» ٨/٤، «توضيح المقاصد» ١٢٧/٣.

(١) ابن جماعة (نداء الاسم المنقوص).
(٢) بعدها في (ج): ككثير.
(٣) في الأصل، (ج): الاسم كان.
(٤) «شرح الشافية» للرضي ٢٧٨/٢.

وفي معنى ميم الجمع الضمير المذكر إذا ضُمّ ما قبله أو كسر أو كان واوًا أو ياء نحو يضربُه، وبِه، وضربوْه، وفيْه.

قوله[1]: (أو كانت الحركة ضمة) معطوف على (وكان الآخر همزة).

قوله: (إلى ساكن لا يقبل الحركة)، أي: إما للتعذر كالألف أو للثقل كالياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها، وقد مثل للثلاثة[2].

قوله: (لعدم فِعُل وفُعِل في الكلام)، عبارة غيره لأن فعل مفقود وفعل مهمل في الأسماء أو نادر.

قوله: (وإلى هذا) الأولى وإلى ذلك بقرينة قوله: (بعد البيت وإنما جوزوا النقل في المهموز، وإن أدى إلى عدم النظير؛ لاستثقال الهمز.

ولجواز النقل شرط[3] آخر وهو: أن يكون المنقول منه صحيحًا فلا ينقل من نحو غزو.

٨٩١ ـ في الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْم ها جُعِلْ   إنْ لـم يَكُـنْ بسَـاكِـنٍ صَـحَّ وُصِـلْ

٨٩٢ ـ وقلَّ ذَا في جمعِ تَصحيحٍ ومَا   ضَاهَى وغيرُ ذَيْنِ بالعكسِ انْتَمى

قوله: (تاء تأنيث الاسم مخرج... إلخ)، سكت عما يخرج بتاء

---

(١) قال ابن الناظم (٥٧٥): وجاز أن يوقف عليه بنقل الحركة إلى ما قبله إن كان ساكنًا... أو كانت الحركة ضمّة غير مسبوقة بكسرة.

(٢) قال ابن الناظم (٥٧٥): نحو: زمَّان وقضِيْب، وخَرُوق.

(٣) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٢/٨١٠: ويجوز أن تُنقل الحركة إلى الساكن قبل الحرف، وشرطه: أن لا يكون حرف علة نحو: دار، وبيْن: ويوم، ولا مُدغم في الحرف الأخير نحو: العَلّ، وأن لا يكون المنقول منه إلاَّ حرفًا صحيحًا احترازًا من نحو: ظبْي، وغَزْو، وأن لا يؤدي النّقل إلى عدم النظير في الأسماء إلاَّ أن يكون مهموزًا فلا يُنقل في بُسْرِ مجرورًا فتقول: بُسِرْ، وأن لا تكون الحركة فتحة نحو: رأيت العِلْمَ.

وانظر: «شرح الأشموني» ٤/١٢، «شرح الشافية» للرضي ٢/٣٢٢، «شرح التصريح» ٢/٣٤٢، «توضيح المقاصد» ٣/١٣٣.

التأنيث، وهو تاء غير التأنيث ولا تغير، وشذ قول[1] بعضهم «قعدنا على الفُرَاه».

قوله: (وما لم يكن بساكن) صح الموافق للنظم وإن لم يكن.

قوله: (ما قبل تائه متحرك أو ألف) ألحقت الألف بالمتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك.

قوله: (بتاء تصحيح المؤنث)، أي: بتاء جمع تصحيح المؤنث.

قوله: (ومثل هذه التاء)، أي: تاء تصحيح المؤنث (تاء هيهات وأولات)[2] لا ينحصر مثلها فيهما بل مثلها أيضًا اللات، وما ألحق بجمع تصحيح المؤنث في إعرابه كأولات وأذرعات وفي نسخة: (واللات) بدل (ولات).

قوله[3]: (كما وقف نافع وابن عامر وحمزة)، أي: وعاصم من السبعة.

٨٩٣ ـ وَقِفْ بهَا السكتِ علَى الْفِعْل الْمُعَلْ	بحذف آخرٍ كأعْطِ مَنْ سَأَلْ
٨٩٤ ـ ولَيْسَ حَتمًا في سِوَى مَا كَعِ أَوْ	كَيَعِ مَجزُومًا فراعِ مَا رَعَوْا
٨٩٥ ـ ومَا في الاستِفهَامِ إنْ جُرَّت حُذِفْ	ألِفُهَا وأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ
٨٩٦ ـ وليسَ حتمًا في سوَى ما انخفضَا	باسم كقولكَ اقِتضَاء مَ اقتضَى
٨٩٧ ـ ووصلَ ذي الهاء أجز بكلِّ مَا	حُرِّكَ تحريكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
٨٩٨ ـ ووصلُهَا بغيرِ تحريكِ بِنَا	أُدِيمَ شَذَّ في المُدَام اسْتُحْسِنَا
٨٩٩ ـ ورُبَّمَا أُعْطِيَ لفظُ الْوَصلِ مَا	للوقفِ نَثرًا وفَشَا مُنتَظِمَا

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣/١٣٥، «شرح الأشموني» ٤/١٣.

(٢) في (ج): ولات.

(٣) قال ابن الناظم (٥٧٦): وغير جمع التصحيح... قد يُوقف عليه بالتاء من غير قلب كما وقف نافع وابن عامر وحمزة في نحو قوله تعالى: ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾، وقوله تعالى: ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ﴾.

قوله: (وقفًا) ليس المراد به هنا مقابل الوصل؛ إذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزماً لا يختص بالوقف، وليس كذلك، بل المراد به البناء، وبه عبر ابن هشام[١].

قوله: (وبعد (ما) الاستفهامية المجرورة) متضمن لحذف ألفها الذي به الأصل وخرج بـ(الاستفهامية) غيرها كالموصولة والشرطية نحو: (مررت بما مررت به)، و(بما تفرح أفرح)، فلا تحذف ألفها. وقيل[٢]: تحذف أيضًا.

وعلى الأول: فالفرق أن الاستفهامية مستقلة؛ فهي أولى بالتغيير؛ لأنه بالأواخر أولى بخلاف غيرها؛ إذ الموصولة مثلاً مع الصلة اسم واحد، والشرطية متعلقة بما بعدها وكذا البقية، وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا يحذف ألفها في غير الضرورة، ويشترط لجواز حذف ألف المجرورة أن لا تركب مع ذا.

قوله[٣]: (على حرف واحد)، أي: سواء أكان المحذوف مع الآخر ألفًا كـ(يقي) من (وقى) أم العين كـ(ره) من (رأى).

قوله: (أو حرفين أحدهما زائد)، نقله ابن هشام[٤] عن الناظم ثم قال: (وهو مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩] بترك الهاء).

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٩٢/٣: ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع: أحدها: الفعل المعلُّ بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم... أو لأجل البناء نحو: اغْزُهْ واخْشَهْ وارْمِهْ.

(٢) قال الأشموني في «شرحه» ١٧/٤: واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية، نحو: مررتُ بما مررت به، وبما تفرحْ أفرحْ، وعجبت مما تضرب، فلا يحذف ألف شيء من ذلك، وزعم المبرِّد أنّ حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة، ونقله أبو زيد أيضًا، قال أبو الحسن في «الأوسط»: وزعم أبو زيد أن كثيرًا من العرب يقولون: سَلْ عَمَّ شئت، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه.

(٣) قال ابن الناظم (٥٧٦): وتجب هذه الهاء في الوقف على الفعل الذي بقي على حرف واحدٍ أو حرفين أحدهما زائد.

(٤) «أوضح المسالك» ٢٩٢/٣.

قوله: (كاسم (لا)، والمنادى المضموم والعدد المركب) أمثلة لما حركته عارضة، فلا تلحق بها؛ لأن حركاتها مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة، فإنها حدثت لأسباب وتنتفي بعدمها.

قوله: (لشبهه بالمضارع)، أي: في وقوعه حالاً وصفة وصلة وخبرًا وشرطًا، وما ذكره من أن هاء السكت لا تدخل الماضي هو أحد أقوال ثلاثة، وهو مذهب سيبويه(١) والجمهور.

وثانيها: الجواز مطلقًا، واختاره ابن مالك(٢).

وثالثها(٣): تلحقه إذا لم يخف لبس نحو (قصده) دون ما إذا خيف لبس نحو (ضربه).

قوله: (وأما قول الراجز:

يــا رب يــوم لــيَّ لا أُظَــلَّــلُــه　　　أُرْمَضُ من تحتُ وأُضْحَى من عَلُهْ)(٤)

---

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ١/١٦: ولم يسكِّنوا آخر فَعَل لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة.

(٢) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٤/١٩٩٧ ـ ١٩٩٨:
ووصَــل ذي الــهــاءِ أجِزْ بــكــلِّ مــا　　　حُــرِّكَ تــحــريــكَ بــنــاءٍ لَــزِمــا
مــا لــم يكُ الــمــبــنيُّ فــعــلاً مــاضِيَــا　　　وشَــذَّ قــولُ مَــنْ تــغَــنــى شــاديــا
يــا رُبَّ يــوم لــيَّ لــم أُظَــلَّــلُــه　　　أُرْمَضُ مــن تــحــتُ وأُضحــى مــن عَــلُــه

(٣) قال المبرِّد في «الكامل» ١/٤٦٩: ولا يجوز أن تقول: ضربتُهْ، وأنت تريد ضربتُ، والهاء لبيان الحركة؛ لأنَّ المفعول يقع في هذا الموضع، فيكون ليسًا.
وفي السِّيرافي النحوي (ص٣٩٨): ومنع بعض أصحابنا جواز ذلك؛ لأنه يلتبس بالمفعول أو المصدر.
وانظر: «الارتشاف» ٢/٨٢٢، «شرح الشافعية» للرضي ٢/٤٠٨، «شرح الأشموني» ٤/٢٠.

(٤) الرجز لأبي مروان في «شرح التصريح» ٢/٣٤٦.
ولأبي ثروان في «المقاصد النحوية» ٤/٤٥٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٢٩٤، «خزانة الأدب» ٢/٣٩٧، «الدرر» ١/٤٣٦، «شرح الأشموني» ٤/١٩، «شرح عمدة الحافظ» (٩٨١)، «شرح المفصل» ٤/٨٧.

فشاذ قاله أبو ثروان، وهو جواب عما هو وارد على قوله: (ولا ما كانت حركته عارضة).

و(أُظَلُلُه) مجهول، أي: أظلله فيه، لكن حذف الجار توسعًا و(أرمض) مجهول أيضًا[1] من رمضت[2] قدمه إذا احترقت من شدة الرمضاء وهي الأرض التي بها حرارة الشمس وأصل (تحت) و(أضحى) مجهول أيضًا من ضحيت[3] للشمس بالكسر والفتح ضحا إذا برزت لها، والشاهد في (عله) حيث دخل عليها هاء السكت مع أن حركته عارضة، فإنه من باب قبل وبعد.

قوله: (في المدام)، أي: الدائم اللازم البناء نحو هو وهي؛ فيقال في الوقف عليها: هوه وهيه، ويستثنى منه الفعل الماضي فلا يلحقه الهاء، وإن دخل في التحريك (المدام) لشبهه بالمضارع، وقد قدمه الشارح وقدمت ما فيه؛ فقوله: (لا يشبه العارض) صفة كاشفة لقوله (لازماً).

وقول النظم: (في المدام استحسنا) مغن عما وجد في نسخة قبل قوله: (ووصلها... البيت) وهو:

ووصلُ ذي الهاء أَجِزْ بكل ما حُرِّكَ تحريكَ بناءٍ لَزِمَا

قوله: (ومنه قول الراجز:

مِثْلَ الحريقِ وَافَقَ القَصَبَّا[4]

---

(١) من (ج).

(٢) «لسان العرب» (رمض) ٣١٥/٥.

(٣) «لسان العرب» (ضحا) ٢٨/٨.

(٤) الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه» (١٦٩)، «شرح شافية ابن الحاجب» ٣١٨/٢.
وله أو لابن صبح في «شرح التصريح» ٣٤٦/٢، «المقاصد النحوية» ٥٤٩/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٩٥/٣، «خزانة الأدب» ١٣٨/٦، «شرح الأشموني» ٢١/٤، «شرح المفصل» ٩٤/٣، ١٣٩، ٦٨/٩، ٨٢، «توضيح المقاصد» ١٤١/٣.

أوله:

لـــقـــد خَـــشِـــيْـــتُ أَنْ أَرَى جَـــدَبـــا

والشاهد في (جدبا) و(القصبا) وأصلهما جدب وقصب، والجدب ضد الخصب.

قوله: (بحرف الإطلاق) صلة الوصل.

□ □ □ □ □ □

الإمَالَة

٩٠٠ ـ الألفَ المبْدَلَ منْ يَا في طَرَف   أمِلْ كَذَا الوَاقِعُ منْهُ الْيَا خَلَفْ
٩٠١ ـ دُونَ مَزِيدٍ أو شُذُوذٍ وَلِمَا   تَليهِ ها التأنيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

***

الإمالة

(الإمالة[١]: هي أن تنحو بالألف نحو الياء وبالفتحة نحو الكسرة)، عبارة ابن هشام[٢] هي: «أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء كالفَتَى وإلا فالمُمَال الفتحةُ وحدها كنعمة بِسَحَر»[٣].

قوله: (ولها)، أي: ولإمالة الألف.

قوله: (مع تطرفها لفظاً أو تقديرًا) الأول كالهدى وهدى، والثاني كفتاة ونواة كما مثل بهما الشارح؛ إذ الهاء فيما ذكر غير معتد بها فالألف فيه متطرفة تقديرًا.

---

(١) ينظر «التعريف في»، «الارتشاف» ٥١٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٤/٤، «همع الهوامع» ٤١٤/٣، «توضيح المقاصد» ١٤٣/٣، «أسرار العربية» (٢٧٩).

(٢) «أوضح المسالك» ٢٩٧/٣.

(٣) في (ج): وسحر.

قوله: (والصائرة إلى الياء كألف المغزى وحبلى)، أي: لأنها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء، وسكت في هذا عما ألفه متطرفة تقديرًا، وقد يمثل له بدعاة؛ لأن ألفه صائرة إلى الياء في فعله الماضي المبني للمفعول.

قوله: (نحو قفيّ وهويّ)، أي: فلا يمال ألف قفاي وهواي؛ لأن انقلابها ياء فيما ذكر شاذ.

قوله في النظم: (ما الها عدما) (ما) مبتدأ بحذف مضاف خبره (لما تليه) والتقدير: وحكم ما عدم الهاء في الإمالة ثابت لما تليه هاء التأنيث.

٩٠٢ ـ وهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إن يَؤُلْ إلَى فِلْتُ كَمَاضي خَفْ وَدِنْ

قوله: (بدلاً من عين فعل)، احترز به كالنظم من الألف المبدلة من عين اسم، فلا تمال[1] إن أبدلت من واو كتاج وقاع، وإن صارت إلى الياء في جمعهما؛ لأن شرط الصائرة هي إليها أن تكون مفتوحة، فإن أبدلت من ياء كـ(ناب) أميلت[2] كما صرح به ابن[3] الحاجب؛

---

(١) قال الأشموني في «شرحه» ٢٧/٤ ـ ٢٨: أفهم قولهم: (بدل عين الفعل) أنَّ بدل عين الاسم لا تُمال مطلقًا، وفصَّل صاحب «المفصل» بين ما هي عن ياء؛ نحو: نابٍ وعابٍ، بمعنى العَيْب، فيجوز، وبين ما هي عن واوٍ نحو: بابٍ وداءٍ فلا يجوز، لكنَّه ذكر بعد ذلك فيما شذَّ عن القياس إمالة عَابٍ.
وصرّح بعضُهم بشذوذِ إمالةِ الألف المنقلبة عن ياءٍ عينًا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه، وصرَّح ابن إياز في «شرح فصول ابن معطي» بجواز إمالة المنقلبة عن الواوِ المكسورة كقولهم: رَجُل مالٌ، أي: كثير المال، ونالٌ، أي عظيم العطية، والأصل: مَوِلٌ ونَوِلٌ، وهما من الواوي كقولهم: أموال وتموّل، والنَّوَال، وانكسار الواو؛ لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة، والغالب في ذلك كسر العين.
تنظر هذه المسألة في «الكتاب» ١٢٨/٤، «شرح المفصل» ٦٣/٩، «الارتشاف» ٥٣١/٢ ـ ٥٣٢.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) قال ابن الحاجب في «شرح الشافية» ١٠/٣ ـ ١١: والمنقلبة عن مكسور نحو: خافٍ وعن ياء نحو: نابٍ والرَّحى وسَالَ ورَمَى، والصائرةُ ياءً مفتوحةً، نحو دَعَا وحُبْلَى، والعُلَى، بخلاف جَالَ وحَالَ.

خلافًا لابن هشام[1].

قوله: (وحركت الفاءُ بحركتها) اعترض بأن ذلك ظاهر في نحو خاف؛ لأن عينه مكسورة دون نحو بان، ودان؛ لأن عينه مفتوحة، وأجيب بأنه يقدر تحويله إلى مكسور العين ثم تحرك ألفاً بحركتها.

قوله: (بخلاف نحو حال) يحتمل أن يكون أصل (حال) حِول أو حوَل؛ فعلى الأول يكون حلته لبيان البنية، وعلى الثاني يكون لبيان بنات الياء من بنات الواو وكذلك بنت، والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن واو مكسورة كخاف أو عن ياء مكسورة تحويلاً كدان وطاب، فإن أصل ذلك (فَعَل) بالفتح، ثم حول إلى (فعِل) بالكسر، ثم نقلت الحركة إلى الفاء وبعضهم يقول[2]: «لما حُذفت العين حُرِّكت الفاء بحركة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء» قال: «لم يحول بحيث إنه لا يؤول إلى فِلْتُ كطال وقال لم تمل». وقول النظم: (**أو مع هاء**) كذا أطلق وتبعه ابنه، وقيده[3] غيرهما (بذلك، وبأن لا ينضم ما قبلها أيضًا)[4]، فلا إمالة في نحو [هذا جيبها، وكذا أطلق قوله: (وفصل الهاء كلا فصل)، وتبعه ابنه وقيده غيرهما فلا إمالة في نحو][5] يضربها، ولا في نحو هذا أكبرهما[6] وقد يشير إليه تمثيل ابنه[7] بنحو يريد أن يضربها وتمثيلهما معاً بدرهماك.

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٩٨/٣: (كون الألف مبدلة عن عين فعلٍ يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك: فلْت، سواء كانت تلك الألف منقولة عن ياء نحو باع وكال وهاب، أم عن واوٍ مكسورةٍ كخافَ وكادَ وماتَ، في لغة من قال: مِتُّ بخلاف نحو: قَال وطال وماتَ في لغة الضمِّ.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٢٧/٤.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ١٤٧/٣.

(٤) في (ب): بأن لا يكون قبل الهاء ضمة.

(٥) من (ب).

(٦) في (ج): كبرهما.

(٧) انظر: «شرح ابن الناظم» (٥٧٩).

٩٠٣ ـ كَذَاكَ تَالي الْيَاءِ والفصلُ اغْتُفِرْ بِحَرفٍ اوْ مَعَ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ
٩٠٤ ـ كذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسرًا أَوْ يَلي تَالِيَ كَسْرٍ أو سُكُونٍ قَدْ وَلِي
٩٠٥ ـ كَسْرًا وفصلُ الْهَا كلا فَصْلٍ يُعَدْ فَدِرْهَمَاكَ مَن يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

قوله: (من أسباب الإمالة: وقوع الألف قبل الياء)، قد ذكره ابن هشام أيضًا، ثم قال[1]: (وقد أهمله الناظم والأكثرون). وزاد المرادي[2] اشتراط اتصالها بها فيضر الفصل، لكن ينبغي اغتفار الفصل بالهاء نحو: تباهين، كما يقتضيه التعليل بخفائها.

قوله: (أو بحرفين أحدهما هاء) يصدق كالنظم بكونها ثانية كما مثلا له، وبكونها أولى كأبهمان وهو السيل والحريق والجمل المصول، وهذا هو الأوجه، وإن قيد في «التسهيل»[3] بكونها ثانية.

قوله: (ومن أسباب الإمالة: تقدم الألف على كسرة... إلى آخره)، قيده ابن الحاجب بأن لا تكون الألف بدلاً عن (واو) كما مثل له الشارح[4]، أو بدلاً عنها، لكن الكسرة على راء نحو: ربا، ومن دار، فإن فقد ذلك نحو: من عامة فلا إمالة.

وقوله: (تليها) ظاهرُهُ عدَمُ الإمالة مع الفصل وإن كان بالهاء، وينبغي اغتفار الفصل بهاء كما يقتضيه تأخير النظم اغتفار الفصل بهاء عن تقدم الألف وتأخرها فيمال نحو: (مررت بمعاهد) بفتح الهاء، وكلامه كالنظم

---

(١) «أوضح المسالك» ٢٩٩/٣.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٤٧/٣: فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون متصلة بهاءٍ كقولك: سَيَّال، وهو شجر له شوك، أو منفصلة بحرف نحو شَيْبَان أو بحرفين ثانيهما هاء، كقولك: جَيْبَهَا أَدِرْ، فلو كانت مفصولةً بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة.

(٣) «التسهيل» (٣٢٥).

(٤) قال ابن الناظم (٥٧٩): نحو: عالم أو تأخرها عنها بحرف نحو: كِتَاب وعِمَاد أو بحرفين أولهما ساكن كشملال أو كلاهما متحرك وأحدهما هاء نحو: يريد أن يضرِبَها، وهذِهِ دِرْهَمَاك).

شامل الكسرة التي أزيلت لزومًا، كما في جاد بالإدغام فتمال ألفه؛ نظرًا للأصل، لكن الأفصح المنع اعتدادًا بالعارض اللازم.

وقوله: (وأحدهما) ما يأتي فيه ما مر فيمال نحو: مهنانة بكسر الميم وفتح الهاء.

وقوله: (وهذه درهماك) لا يصلح مثالاً؛ لقوله: (أو كلاهما متحرك وأحدهما) فالوجه أن يزيد: أو بثلاثة أحرف؛ أحدها: هاء ساكن، والآخر: أن أحدهما هاء نحو: درهماك.

٩٠٦ ـ وحَرْفُ الاستعْلا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِن كَسْرٍ اوْ يَا وكذَا تَكُفُّ رَا
٩٠٧ ـ إنْ كَان مَا يكفُّ بَعْدُ متَّصِلْ ... أو بَعْدَ حَرْفٍ أوْ بحرفَين فُصِلْ
٩٠٨ ـ كذَا إذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنكَسِرْ ... أو يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كالمطْواع مِرْ
٩٠٩ ـ وكفُّ مُستَعْلٍ ورا ينكَفُّ ... بكَسْرِ را كغَارِمًا لا أجْفُو
٩١٠ ـ ولا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يتَّصِلْ ... والكفُّ قَدْ يوجِبُهُ ما يَنفَصِلْ

وقول النظم: (مر) فعل من الميرة[1] ومنه: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾.

قوله: (إذا كان سبب الإمالة كسرة ظاهرة أو ياء موجودة) احترز به عن الكسرة المقدرة كما في باب: خاف مما ألفه منقلبة عن واو مكسورة، وعن الياء المقدرة، كما في باب طاب مما ألفه منقلبة عن ياء، فإن حرف الاستعلاء لا يمنع الإمالة فيهما.

قوله: (وفارط) فيه إشارة إلى أن محل كون الراء المكسورة تمنع حرف الاستعلاء من منعه الإمالة ـ كما سيأتي ـ إذا كان قبل الألف، أما إذا كان بعدها كما هنا فلا تمنعه، وبه صرح في شرح (المرادي)[2][3].

قوله: (وكذا الراء المضمومة أو المفتوحة)، ظاهرُهُ تقييدُها بكونها

(١) «لسان العرب» (مير) ٢٣١/١٣، المِيرَةُ: الطعام يمتاره الإنسان.
(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١٥٠/٣.
(٣) في (ب): الهادي.

متأخرة، وليس مرادًا؛ إذ المتقدمة نحو: راحم كذلك، كما يقيده النظم كغيره، وقضية كلامهما أنها تكف ولو انفصلت بحرف أو حرفين، وليس كذلك، فإنها لا تكف مع الفصل، كما صرح به ابن الحاجب[1]، فيمال: هذا كافر، وقوارير، ورسائل، ورباعي.

قوله: (أو ساكنا إثر كسر) اشتراط نفي السكون لا يختص بحرف الاستعلاء، بل يأتي في الراء غير المكسورة ليخرج نحو: مرآة، فيمال كما أفاده النظم، وكلامه كالنظم في حرف الاستعلاء صادق بما إذا فصل بحرفين كأسفجان مع أنه لا يمتنع، نعم إن كان أحدهما (هاء)[2] كأصبهان فقد يقال: إنهما كالحرف الواحد لخفاء الهاء.

قوله: (وصمادح) بضم الصاد يقال: للأسد، وللخالص من كل شيء. قاله صاحب «القاموس».

قوله: (وضبارم)[3] بالضم: الشديد الخلق من الأسد، قاله الجوهري. وفي التمثيل به نظر؛ لأن الراء المكسورة تمنع المانع المتقدم على الألف كما مر.

قوله[4]: (مما بعد الألف منه راء مكسورة)، أي: بأن تكون متصلة بها، وإلا فلا تؤثر فلا يمال نحو: مقادر، ومن سرائرهم، وخرج ببعديتها ما لو كانت قبل فلا تؤثر أيضًا فلا يمال نحو: رقاب ولا رجراج.

---

(١) قال ابن الحاجب ٣/٢٠: وتقلب المكسورة بعدها المستصلية وغير المكسورة، فيُمال طَارِدٌ وغارمٌ ومِنْ قَرَارك، فإذا تباعدت فكالعدم في المنع والقَلْب عند الأكثر. فيُمال: هذا كافِرٌ، ويُفْتَحُ مررتُ بقادر.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) «الصحاح» (ضبرم) ٥/٢.

(٤) قال ابن الناظم (٥٨٠): ومنهم مَنْ لا يميله، كما لو كان المستعلي متحركًا بغير الكسر وبخلاف نحو: أبصارهم، ودار القرار مما بعد الألف منه راء مكسورة فإنّه يُمال، ولا أثر لحرف الاستعلاء فيه.

قوله: (وإذا انفصل سبب الإمالة فلا أثر له بخلاف سبب المنع منها، فإنه قد يؤثر منفصلاً فيقال: أتى أحمد، بالإمالة، وأتى قاسم، بترك الإمالة)، تبع أباه في ذلك، قال ابن هشام: (وعليهما اعتراض من وجهين:

أحدهما: أنهما مثلا بـ(أتى قاسم) مع اعترافهما بأن الياء المقدرة لا يؤثر فيها المانع، وحرف الاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر. والمثال الجيد: كتاب قاسم.

والثاني: أن نصوص النحويين مخالفة لما ذكرا من الحكمين)، وأطال في بيانه؛ فقوله: والمثال الجيد: كتاب قاسم إنما يأتي على ما ذكراه، أما على مقتضى النصوص فالمثال الجيد ما ذكره في آخر كلامه من نحو: (بمال قاسم)، و(أراد أن يعرفها) قَبْلُ) وعلى ما قالاه. قاله المرادي[1]؛ (فإن قلت: لم أثر المانع منفصلاً، ولم يؤثر سبب الإمالة منفصلاً؟

قلت: لأن الفتح ـ أعني: ترك الإمالة ـ أصل فيصار إليه بأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا بسبب محقق). انتهى. فإن قلت: على قول المنصوص لم أثر المانع منفصلاً في نحو: بمال قاسم. وألغى (ها) و(نا)، ولم يؤثر في نحو: كتاب قاسم.

قلت: لأن الكسرة العارضة ضعيفة، والأصل في ألفات الضمائر عدم الإمالة، فأثر المانع بخلاف ذلك في نحو: (كتاب قاسم)، ولا فائدة في التمثيل بأتى أحمد. ولا يصلح مثالاً للحكم الأول، مع أنه لو لم يذكر أحمد أميل (أتى) أيضاً. والمثال الصحيح على ما ذكراه نحو: (ألم يرى آدم) فلا يمال، وإن كان فيه ياء. لانفصالها تقديراً.

ويستثنى من قوله كالنظم: أنه لا يمال لسبب منفصل ألفا (هاء) (ونا) في[2] نحو: (لم يضربها)، و(أدرجيها)، و(مر بنا)، و(نظر إلينا)، كما علما من كلامهما إلا أن يراد بالانفصال: الانفصال خطًا.

---

(١) «توضيح المقاصد» ١٥٢/٣.

(٢) ساقطة من (ج).

٩١١ ـ وقَـد أمَـالُـوا لِـتَـنَـاسُـبٍ بِـلا دَاعٍ سِـوَاهَـا كَـعِـمَـادًا وتَـلا
٩١٢ ـ ولا تُـمِلْ مَا لَـمْ يـنَـلْ تمـكُّنَا دُونَ سَـمَـاعٍ غَـيْـرَهَـا وغَـيْـرَ نَـا
٩١٣ ـ والفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ في طَرَفْ أمِلْ كلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكفَ الكُلَفْ
٩١٤ ـ كذَا الذي تَليه ها التأنيثِ في وَقْـفٍ إذَا مَـا كَـانَ غَـيْـرَ أَلِـفِ

قوله: (كإمالة ثاني الألفين[١] في نحو: (مغزانا، ورأيت عمادًا)، أي: وكإمالة[٢] أول ألفي اليتامى والنصارى، وإمالة كل من الألفين لإمالة الأخرى ضعيفة، وإن كانت إمالة الأولى لإمالة الثانية أضعف.

قوله: (وكإمالة ألفي ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ [الضحى: ١، ٢] إلى آخره، صريح أو كالصريح في أن ألف ﴿سَجَىٰ﴾ أميلت[٣] للتناسب.

وليس كذلك[٤]؛ لأن ألفه تصير ياء إذا بني للمفعول، فإمالتها لغير التناسب

---

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ١٢٣/٤: رأيتُ عمادًا، فأمالوا للإمالة، كما أمالوا للكسره قال: وقالوا: مِغْزانا في قول مَنْ قال: عِمَادا فأمالهما جميعًا، وذا قياس).
انظر السيرافي النحوي (٣١٦)، «الأصول في النحو» ١٦٣/٣، «شرح الشافية» للرضي ١٣/٣.

(٢) قال ابن الجزري في «النشر» ٦٦/٢: وأمّا الألف بعد الصاد من النّصارى ونصارى، وبعد السين من أسارى وكسالى وبعد التاء من اليتامى ويتامى وبعد الكاف من سكارى. فاختلف فيها عن الدُّوري عن الكسائي، فأمالها أبو عثمان الضرير عنه اتباعًا لإمالة ألف التأنيث وما قبلها من الألفاظ الخمسة، وفتحها الباقون عن الدوري.

(٣) قال ابن مالك في «الكافية الشافية» ١٩٧٥/٤: وكإمالة ألفي: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾.
ليشاكل التلفّظ بهما التّلفظ بما بعدهما. وانظر «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٤٢٢).

(٤) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٢١/٣: وعدَّ قومٌ منهم صاحب «البديع»، والبهاباذي من أسباب الإمالة كثر الاستعمال.
قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٥٣/٣: فإن قلت: في تمثيله بـ(تلا والضحى) نظر، فإنَّ ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب؛ لأنها تئول إلى الياء إذا بني الفعل للمفعول. وإنما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالته غير التناسب.
وانظر: «شرح الأشموني» ٣٥/٤، «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٤٢٢).

فكان ينبغي أن يقول كما قال غيره، وكإمالة ﴿وَٱلضُّحَىٰ ١﴾؛ لمناسبة ﴿سَجَىٰ﴾ وما بعدها.

وأجيب بأن القراء[1] لم يميلوا الواوي، وإن صارت ألفه ياء، فإمالتها هنا للتناسب.

قوله: (ثم إن الإمالة لم تطرد فيما لم يتمكن إلا في ألفي (نا، وها) إنما أطردت في هذين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة[2] استعمالهما.

قوله: (وقد جروا على القياس في ترك إمالة (إلا، وإمّا، وإلى، وعلى، ولَدَى)، أي: لعدم التمكن، ولعدم السبب[3] في (إلا، وإما).

قوله: (من الإمالة المطردة إمالة كل فتحة وليها راء مكسورة) بقي من شروطها شرطان:

أحدهما[4]: أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو: من الغير.

الثاني: أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو: من الشرق. فإنه مانع من الإمالة نص عليهما سيبويه[5] كما ذكره المرادي[6].

---

(١) «الإتحاف» (٤٤٠).

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٢٣/٣: لا يُمال من الأسماء إلاّ المتمكن، وأُميل من غير المتمكن أي من المبني الأصلي ها ونا نحو: مرَّ بها، ونظر إليها، ومرَّ بنا، ونظر إلينا. وقال المرادي في «توضيح المقاصد» ٥٤/٣: فهذان تطرد إمالتهما لكثرة استعمالهما. وانظر: «شرح الأشموني» ٣٦/٤، «الارتشاف» ٥٣٦/٢.

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٢٤/٣: ولا في إمّا لا؛ لأنّها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل؛ لأنَّ المعنى: إن لم تفعل كذا فافعل كذا، ولو أفردت إمَّا لما صحَّت إمالة ألف لا، وحكى ابن جني عن قطرب إمالة لا في الجواب لكونها مستقلة في الجواب كالاسم.

(٤) انظر «الارتشاف» ٥٣٨/٢.

(٥) قال سيبويه في «الكتاب» ١٤٤/٤: ومَنْ قال: مِنْ عَمْرٍو ومِنَ النَّغر فأمالَ، لم يُمِلْه من الشَّرِقِ؛ لأنَّ بعد الراء حرفًا مستعليًا، فلا يكون ذا كما لم يكن: هذا مارق.

(٦) «توضيح المقاصد» ١٥٦/٣.

قوله: (ومن الإمالة المطردة أيضًا كل فتحة وليتها تاء منقلبة للوقف هاء)، أي: كنعمة ورحمة[١].

قوله في النظم: (إذا ما كان غير ألف)، خرج[٢] به ما إذا كان ألفًا فلا تمال نحو: قناة، وحماة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ٤/١٤٠ ـ ١٤١: سمعتُ العرب يقولون: ضربتُ ضَرْبَهْ وأخذت أَخْذَهْ، وشبَّه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف.

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٢/٥٣٣: ولم يبين سيبويه بأي ألف شُبِّهَتْ، والظاهرُ أنّها شبهت بألف التأنيث، وكُلُّ هاء تأنيثٍ فالإمالة جائزةٌ في الفتحة التي تليها. ولا تُمال الألف قبلها نحو: الحَيَاة.

وانظر: «همع الهوامع» ٣/٤٢٢، «توضيح المقاصد» ٢/١٥٧، «شرح الأشموني» ٤/٣٨.

التَّصْرِيف

٩١٥ ـ حَرْفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرفِ بَرِي ... ومَا سِوَاهُمَا بتَصْرِيفِ حرِي

* * *

التصريف

قوله: (هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى)، الأولى قول ابن هشام[(١)] تبعًا للناظم[(٢)] في «شرح كافيته» هو تغيير في بنية الكلمة؛ لغرض معنوي أو لفظي؛ **فالأول**: كالتغيير الذي قاله الشارح. **والثاني**: كتغيير قول وغزو إلى قال وغزا، والتصريف يطلق بمعنى العملي وبمعنى العلمي. وقد أشار الشارح إلى الأول هنا بقوله[(٣)]: (هو تغيير...) إلى آخره، وإلى الثاني بعدُ بقوله[(٤)]: (فالتصريف إذن هو العلم...) إلى آخره[(٥)]، ومراد

---

(١) «أوضح المسالك» ٣٠٢/٣.

(٢) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢٠١٢/٤: التصريف: تحويل الكلمة من بِنْيَةٍ إلى غيرها؛ لغرضٍ لفظي أو معنوي.

(٣) قال ابن الناظم (٥٨٢): كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع.

(٤) قال ابن الناظم (٥٨٢): فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالة وزيادة وصحَّة وإعلال وشبه ذلك.

(٥) ورد هذا المعنى عند الجرجاني في «التعريفات» ٢٦/٢٧: فالتصريف تفعيلٌ من الصرف وهو أن تُصَرِّفَ الكلمة المفردةَ فتتولَّدَ منها ألفاظ مختلفة، ومعانٍ متفاوتة. =

الناظم بهذا الباب بيان محل التصريف، وعدم محله ومعرفة الزائد من الأصل لا بيان كيفية التغيير، وإلا لذكر فيه كثيراً ممّا مرّ ومما يأتي كأبنية أسماء الفاعلين والجمع والتصغير، والإدغام كما ذكرها ابن الحاجب[1] وغيره في علم التصريف.

قوله: (كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع)، الأنسب أن يقول: إلى المثنى والمجموع.

قوله: (ولهذا التغيير)، يعني: المتغير ليناسب قوله: (كالصحة)، أي: وهي قرار الحرف على وضعه.

وقوله: (والإعلال)، أي: وهو تغيير الحرف عن وضعه كقوم إلى قام.

قوله: (وشبه ذلك)، أي: كالإخفاء، والإظهار، والإدغام.

قوله: (والأفعال)، أي: المتصرفة؛ ليخرج الجامدة (كعسى، وليس) لشبهها الحرف في الجمود.

٩١٦ ـ وَلَيْسَ أدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ يُرَى   قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرَا

قوله: (لأنه)، أي: أقل ما يبنى عليه ما ذكر.

قوله: (ولصلاحيته؛ لتكثير الصور...) إلى آخره، أي: لأنه لما قلت حروفه خف فكان أكثر دورًا فجعلوا أبنيته أكثر أبنية الأسماء والأفعال، فلذلك ارتقى في الأسماء إلى أحد عشر بناء، وفي الأفعال الماضية إلى ثلاثة كما سيأتي في كلامه، ولا كذلك الرباعي فيهما والخماسي في الأسماء.

قوله: (نحو: مُ الله)، أي: عند من يجعله محذوفًا من (ايمن).

= وانظر «التعريف» في «كتاب سيبويه» ٢٤٢/٤، «المنصف» ٣/١، «الممتع في التصريف» ٣١/١.

(١) «شرح الشافية» للرضي ٢٣٤/١.

٩١٧ - وَمُنْتهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فيهِ فَمَا سَبْعًا عدَا

قوله: (لكونه أصلح منها)، أي: لكون ما فوق الثلاثة أصلح منها، لتكثير الصور.

قوله: (على قدر احتمال نقصانها زيادتها)، الضميران يعودان إلى الثلاثة لا إلى الخمسة، والمعنى: لتكون زيادتها على منتهى الأصول بقدر نقصانها عنه.

قوله: (إن لم يكن خماسي الأصول... إلى آخره)، أي: بأن كان ثلاثيًا: كاحميرار، وأشهيباب. أو رباعياً: كاحرنجام كما مثل به الشارح. والعندليب[1]: طائر يقال له: الهزار. والجمع: العنادل؛ لأنك ترده إلى الرباعي ثم تبني منه الجمع والتصغير، والعضرفوط[2]: العظاءة الذَّكَر، ذكر ذلك الجوهري.

(والدلعماظ)[3] بكسر الدال واللام، وإسكان العين وبالمعجمة في آخره الشره الوَقَّاع في الناس. (والقبعثرى): البعير المهزول، ذكر ذلك صاحب «القاموس»[4].

قوله: (أو نحوها)، أي: كزيادتي التثنية أو جمعي التصحيح أو النسب، ولكون هذه الزوائد غير معتد بها؛ لكونها مقدرة الانفصال. قال الناظم: فما سبعًا عدا.

٩١٨ - وَغَيْرَ آخرِ الثلاثِي افْتَحْ وضُمْ واكْسِرْ وزدْ تَسكينَ ثانيهِ تَعُمْ

قوله: (كقولهم: دئل لدويبة)، أي: ولقبيلة.

قوله: (ورئم: للسَّتْهِ) لغة في الاست، وهو العجز، وقد يراد به حلقة

---

(١) «لسان العرب» (عندل) ٤٢٢/٩.

(٢) «الصحاح» (عضرفط) ٧٧٩/١.

(٣) «لسان العرب» (دلعمظ) ٣٨٩/٤.

(٤) «القاموس» ١١٣/٢.

الدبر. وأصله ستة بالتحريك. قاله الجوهري[١]. وعبارة المرادي[٢]: (والرثم: اسم جنس للاست).

٩١٩ ـ وَفِعُلٌ أُهْمِلَ والعكْسُ يَقِلْ ... لِقصدِهِم تخصيصَ فِعْلٍ بفُعِلْ
٩٢٠ ـ وافْتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحوَ ضُمِنْ
٩٢١ ـ ومُنْتَهَاهُ أرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا ... وإنْ يُزَدْ فيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

قوله: (فلذلك لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم... إلى آخره)، أي: لأن كثرة التصرف تستدعي خفة اللفظ، وكلما كان أقل حروفاً كان أخف.

قوله[٣]: (فأما الرباعي المجرد فله ثلاثة أبنية... إلى آخره)، بناه في الثاني على قول الكوفيين[٤]، وفي الثالث على قول البصريين من أنهما

---

(١) «الصحاح» (أست) ٥٦٧/١.
(٢) «توضيح المقاصد» ١٦٥/٣.
(٣) قال ابن الناظم (٥٨٤): فواحدٌ لماضي المبني للفاعل نحو: دَحرج، وواحدٌ للماضي المبني للمفعول نحو دُحْرِج، وواحدٌ للأمر، نحو: دَحْرِج.
(٤) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢٠١٤/٤: وقد جرت عادة النحويين ألاَّ يذكروا في أبنية الفعل المجرّد فعلَ الأمر، ولا فعل ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، مع أنَّ مذهب البصريين أنَّ فعل الأمر أصلٌ في نفسه اشتُقَّ من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه، ومذهب سيبويه والمازني أنَّ فعل ما لم يُسَمَّ فاعله أصلٌ أيضًا، فكان ينبغي على هذا إذا عُدّت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يُذكر للرباعي ثلاثُ صيغ: صيغة الماضي المصوغ للفاعل كـ(دحرج) وصيغة له مصوغًا للمفعول كـ(دُحْرِج)، وصيغة الأمر كـ(دحرجْ)، إلاَّ أنَّهم استغنوا بالماضي للفاعل عن الآخَرَين؛ لجريانهما على سُنَّة مطرّدة، ولا يلزم من ذلك انتفاءُ أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر بأفعالها انتفاء الأصالة عنها.
وقد أجاب المرادي على قول ابن مالك في «توضيح المقاصد» ١٦٩/٣ قلتُ: أمَّا صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها، وأمَّا صيغة الأمر فذهب البصريون أنَّها أصلٌ وأنَّ قسمة الأفعال ثلاثية، ومذهب الكوفيين أنَّ الأمر مقتطع من المضارع، فإذن تكون القسمة عندهم ثنائية.
وانظر: «الكتاب» ٢/١ ـ ١٩، و«المنصف» ٢٨/١.

أصلان، وهو قضية كلام والده، أما على قول من جعل الثاني فرعًا عن الأول والثالث فرعًا عن المضارع، فللرباعي بناء واحد.

٩٢٢ ـ لاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ
٩٢٣ ـ وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وإن علا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ
٩٢٤ ـ كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وما غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النقْصِ انتَمَى

قوله: (كفطحل)، قيل: هو اسم لزمن خروج نوح من السفينة).

قال الجوهري[(١)]: الفطحل: زمن لم يخلق الناس فيه. قال الجرمي: (سألت أبا عبيدة عنه؛ فقال: الأعراب تقول: زمن كانت الحجارة فيه رطبة). انتهى.

قوله: (ولعل سيبويه إنما أهمله؛ لأنه عنده مخفف من فعلل مفرع عليه)، هو ما صححه الناظم في «تسهيله»[(٢)]، واختاره ابن هشام[(٣)].

قوله: (وجرشع... إلى آخره)، الجرشع[(٤)] من الإبل: العظيم، ويقال: العظيم الصدر، المنتفخ الجنبين. (جخذب)[(٥)] نوع من الجراد، وهو الأخضر الطويل الرجلين. ذكر ذلك الجوهري.

قوله: (كجحمرش[(٦)] وهي: الأفعى العظيمة)، يقال أيضًا للعجوز الكبيرة، قاله الجوهري. قال: (والجندل): الحجارة، وهو بفتح الجيم والنون وكسر الدال.

---

(١) «الصحاح» (فطحل) ٢/ ٢٤٨.
(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣/ ٤٤٨:
يضم أوله إن كان ماضيه رباعيًا.
(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/ ٣٠٥: ويأتي في دُخرِج ـ بالضَّم ـ الخلافُ في فعل المفعول.
(٤) «الصحاح» (جرشع) ١/ ١٨٥.
(٥) «الصحاح» (جخذب) ١/ ١٧٣.
(٦) «الصحاح» (جحمرش) ١/ ١٧٢.

قوله: (هذا هو الغالب) احترز به عن قوله بعد[1]: (وقد يكون الخارج عن تلك الأوزان شاذًا) إلى قوله: (كسرخس[2]، وبلخش) وهما اسما بلدين من بلاد العجم. و(بلخش) ينسب إليها حجارة البلخش وهي ضرب من اليواقيت.

٩٢٥ ـ والْحَرْفُ إنْ يَلْزَم فأَصْلٌ والذي لاَ يَلْـزَمُ الزّائِـدُ مِـثْـلُ تَـا احـتُـذِي

قوله: (الأصل فيما يفرق به بين الزائد والأصلي... إلى آخره)، أشار به بقرينة قوله بعد: (وقد يحكم... إلى آخره)، إلى جواب ما اعترض به على التعريفيين المذكورين في البيت بأن تعريف معرفة الأصل بما ذكر منتقض بالواو من (كوكب)، والنون من (قرنفل) فإنهما زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يسقطان، وبأن تعريف[3] معرفة الزائد بما ذكر منتقض بالفاء من (وعد) والعين من (قال): واللام من (غزا) فإنها أصول مع سقوطها في يعد وقل ولم يغز، وأجيب[4] عن ذلك أيضًا (بأن الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط؛ ولذلك يقال: (الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقًا أو تقديرًا)، كما قدمه الشارح في الكلام على قوله: ومنتهى اسم خمس إن تجردا.

وقوله: (احتذى)، يقال: احتذى به، أي: اقتدى به.

٩٢٦ ـ بضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأصُولَ في وَزْنٍ وزائِـدٌ بِـلَـفْـظِـهِ اكْـتُـفِـي

٩٢٧ ـ وضَاعِفِ اللاّمَ إذا أصْلٌ بَقي كَـرَاءِ جَـعْـفَـرٍ وقَـافِ فُـسْـتُـقِ

٩٢٨ ـ وإنْ يكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أصْلِ فـاجْعَـل لَـهُ في الْـوَزْنِ ما لِـلأصْـلِ

---

(١) قال ابن الناظم (٥٨٧): وقد يكون الخارج عن تلك الأوزان شاذًا كقولهم في (الْخُرْفُع) وهو: القطن الفاسد (خِرْفُعْ) حكاه ابن جنّيّ، وقولهم في الزِّئْبِر: (زُئبر) أو أعجميًا ك: سَرَخَس، وبَلَخْش.

(٢) «معجم البلدان» (سرخس).

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ١٧٧/٣.

(٤) أجاب عن ذلك المرادي في «توضيح المقاصد» ١٧٧/٣.

قوله: (وإن كان الزائد مكررًا) أعم من أن يكون من حروف (سألتمونيها) أو من غيرها فهو مخصص لقوله: فإن كان من حروف (سألتمونيها) جيء في الميزان بمثله... إلى آخره).

والحاصل: أن الزائد يعبر عنه بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فبأصله وإلا المكرر، فيقابل بمثل ما يقابل به الأصل، ثم الزائد إن لم يكن من حروف (سألتمونيها) فهو تكرير كباء جلبب، وإلا فقد يكون تكريراً، وقد يكون غير تكرير بل تكون صورته صورة المكرر، ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تكرير فيقابل بلفظه: كسَمْنَان. وهو ماءٌ لبني ربيعة فوزنه (فَعْلَان) لا (فَعْلَال)؛ لأنه فعلالاً نادر. قاله المرادي[1]، وقوله: ـ أعني: المرادي ـ فقد يكون... إلى آخره)، يقتضي أن الزائد يكون غالبًا مفردًا وهو كذلك كألف ضارب، وياء (صيرف)، وواو (جوهر).

قوله: (اغدودن) يقال: اغدودن الشعر إذا طال.

قوله: (والمعتبر في الشكل ما استحق قبل التغيير) قيد بالشكل؛ ليخرج التنبيه على الأصول والزوائد وترتيبها، فإن المعتبر فيه ما بعد التغيير، حتى إذا كان التغيير[2] بالقلب أو بالحذف قلب وحذف في الميزان أيضًا؛ فنقول في وزن: (آدُر) (أَعْفُلٍ)؛ لأن أصله أَدْوُر، قدمت العين على الفاء. وفي وزن: (قَاْضٍ) (فَاعٍ) وفي (عِدَة) (عِلَة) إلا إذا أُريد بيان الأصل في ذلك فيقال: أصلهُ كذا ثُم أعل.

٩٢٩ ـ واحْكُمْ بتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسمِ ... ونَحْوِهِ والخُلْفُ في كَلْمَلِمِ

قوله: (كعقنقل)[3] هو: الكثيب العظيم المتداخل الرمل، وربما سموا مصارين الضب عقنقلا، قاله الجوهري.

---

(١) «توضيح المقاصد» ٣/١٨٠ ـ ١٨١، «شرح الأشموني» ٤/٥٨.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٣/١٨١، «شرح الأشموني» ٤/٥٨.

(٣) «الصحاح» (عقنقل) ٢/١٤٢.

قوله: (كقرقف)[1]، أي: خمر.

قوله: (وسندس)[2] هو: بضم أوله ضرب من البُرود بضم أوله أيضًا، أو ضرب من رقيق الديباج. قاله صاحب «القاموس».

قوله: (وهذا أولى من جعله ثنائيًا... إلى آخره)، أي: لأن الزائد أكثر فالحمل عليه أولى، وهذا مذهب الكوفيين مع أنه رد بأنهم قالوا في مصدره: فعللة ولو كان مضاعفاً في الأصل لجاء على التفعيل. وحاصل المذاهب[3] ثلاثة:

أحدها: مذهب البصريين إلا الزجاج: أن حروف ذلك كلها أصول فوزن (لملم) (فعلل) سواء أصح إسقاط ثالثه أم لا، ويجعلون ما صح إسقاط ثالثه ثنائيًا مكررًا موافقًا في المعنى للثلاثي المضعف لا أنه فرع عنه، فلا يقولون: كفكفت. مأخوذ من (كف).

والثاني: مذهب الزجاج: أن الصالح للسقوط زائد فتكون اللام الثانية من (لملم) زائدة.

والثالث: مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين، فأصل لملم عندهم (لمّم) وقد بينه الشارح.

قوله: (كقضقضت... إلى آخره) القضقضة[4] صوت كسر العظام. (وكفكفت) الرجل مثل كففته. (وكبكبه)[5]، أي: كبَّه، قاله الجوهري.

---

(١) «لسان العرب» (قرقف) ١٢٩/١١.

(٢) «القاموس المحيط» ٢٢٢/٢.

(٣) انظر «توضيح المقاصد» ١٨٣/٣، «شرح الأشموني» ٥٩/٤.

(٤) «الصحاح» (قضقض) ٣١٦/٢.

(٥) «الصحاح» (كبب) ٣٦٩/٢.

٩٣٠ ـ فـأَلِـفٌ أَكْـثَـرَ مِـنْ أَصْـلَـيْـنِ   صَـاحَـبَ زَائِـدٌ بِـغَـيْـرِ مَـيْـنِ

قوله: (فهي بدل من أصل)، أي: إما ياء (كرحى)، أو واو كعصى.

قوله: (إلا في حرف أو شبهه)، أي: فإنها تكون أصلية أو مجهولة نحو: ما ومتى على ما مرَّ في كيفية تثنية المقصور.

٩٣١ ـ واليَا كَذا والْوَاوُ إنْ لَمْ يَقَعَا   كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا

قوله[١]: (كحذرية): هي قطعة من الأرض غليظة، والجمع: الحذاري، قاله الجوهري.

قوله: (كعضرفوط، وعرقوه) تقدم بيانهما.

قوله: (إلا أنها لا تزاد أولاً)، قيل[٢]: لثقلها. وقيل: لأنها إن زيدت مضمومة، أو مكسورة اطرد همزها أو مفتوحة فتتطرق إليها الهمزة؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول، فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه؛ لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس.

٩٣٢ ـ وهَكَذَا هَمْزٌ ومِيمٌ سَبَقَا   ثَلاَثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

قوله: (وأفكل)، قال الجوهري: الأفكل[٣]: الرعدة، ولا يبنى منه فعل. يقال: أخذه أفكلٌ: إذا ارتعد من برد أو خوف، وهو منصرف، فإن جعلته علماً لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل.

قوله: (نحو: مَرْعِز) هو بكسر الميم وفتحها مع كسر العين، الزغب

---

(١) «الصحاح» ١/٢٤٥.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٣/١٨٥، «شرح الأشموني» ٤/٦٢.

(٣) مرَّ تخريجه.

الذي تحت شعر العنز. قاله صاحب «القاموس»[1] وغيره.

قوله: (ومرزجوش)[2] هو: المردقوش، وكلاهما فارسيان عربا، وهما اسمان لبقلة طيبة الريح.

قوله: (ألق... إلى آخره)، ألق[3] مبني للمفعول، ومهدد[4] من أسماء النساء، ذكرهما الجوهري.

٩٣٣ ـ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ   أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

قوله: (وبِنَا)[5] في نسخة: (وبناء) والأولى أولى لتفيد أن مراد الناظم بالحرفين في قوله أكثر من حرفين، حرفان أصليان، فكأنه قال: أكثر من أصلين. فخرج ما لو كان قبل الألف أصلان فقط سواء أكان معهما حرف زائد أم لا. (وبنا)[6] فيه قبل الألف أصلان فقط مع حرف زائد (وبناء) لا يفيد ذلك.

٩٣٤ ـ والنّونُ في الآخرِ كَالْهَمْزِ وَفي   نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أصالَةً كُفِي

قوله: (النون كالهمزة في اطراد زيادتها متطرفة... إلى آخره)، أورد عليه مران فإن النون فيه أصل؛ لأن سيبويه نص على أنه من المرانة. قال الجوهري[7]: يقال: مرن على الشيء يمرن، مروناً ومرانة، أي: تعوده واستمر عليه، والإيراد المذكور مردود بأن النون في مران لم يتقدمها أكثر من أصلين؛ لأن حرف التضعيف الزائد[8].

(١) «القاموس» ١٥٦٦.
(٢) «المُعَرَّب» (٣٠٩).
(٣) «الصحاح» (ألق) ٤١/١.
(٤) «الصحاح» (هدد) ١١٠٢.
(٥) في (ج): (وابنا).
(٦) في (ج): (وابنا).
(٧) «الصحاح» (مرن) ٤٩١/٢.
(٨) في (ج): (زائد).

قوله: (ومهوان) هو: من أهانه، أي: استخف به، والاسم الهوان، والمهانة؛ يقال: رجل فيه مهانة، أي: ذل وضعف، قاله الجوهري[١].

قوله: (كياء سميدع... إلى آخره)، السميدع[٢] بفتح السين: السيد الموطأ الأكناف. (والفدوكس)[٣]: العدد الكثير، واسم من أسماء الأسد، قاله الجوهري. فالفاء في قول المصنف ـ فاء فدوكس ـ لا معنى لها.

قوله: (نحو: ضرجت الشيء) يقال[٤]: ضرجه، أي: شقه، وعين مضروجة، أي: واسعة الشق. قاله الجوهري.

٩٣٥ ـ والتَّاء في التأنيثِ والمضَارَعَة ونحوِ الاستفعَالِ والمطَاوَعَة

قوله[٥]: (ولم تطرد زيادة السين... إلى آخره)، به يعلم أن قول ابن هشام[٦]: أن الناظم وابنه أهملا زيادة السين سهوًا، ولعل في قول النظم: نحو الاستفعال دون الافتعال. (أو نحوه إشارة إليها)[٧].

وقوله: (وما اشتق منهما)، أي: من التفاعل والافتعال.

أما التفعيل فلا يشتق منه ما فيه تاء.

قوله: (كتعليم، وتسنيم... إلى آخره) هما مثالان للتفعيل. (وتدارك ومتدارك) مثالان للمشتق من التفاعل. (وتداركا) مثال للتفاعل (واقتدر ومقتدر) مثالان للمشتق من الافتعال. (واقتدارًا) مثال للافتعال.

---

(١) «الصحاح» (هون) ٦٥٣/٢.
(٢) «الصحاح» (سمدع) ٦١٠/١.
(٣) «الصحاح» (فدكس) ٢٢٨/٣.
(٤) «الصحاح» (ضرج) ١٠/٢.
(٥) قال ابن الناظم (٥٩٠) (ولم تطرد زيادة السين في غير الاستفعال).
(٦) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٠٨/٣: وتزاد السين في الاستفعال، وأهملها الناظم وابنه.
(٧) ساقطة من (ج).

٩٣٦ ـ والْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ ولَمْ تَرَهْ والـلَّامُ فـي الإشَـارَةِ الْـمُشْـتَـهِـرَهْ

قوله: (والهاء وقفاً... إلى آخره)، قال ابن هشام[١]: (تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: لِمِهْ ولم تَرَهْ ولِلَّامِ بـ«ذلك»، و«تلك» مردود؛ لأن كلًّا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها وليست جزءاً من غيرها)، وأنت خبير بأن الأمر بعد تسليم أن كلامهم مختص بزيادة ما هو جزء من غيره هين مع أن الاعتراض على المثل ليس من شأن الفحل.

قوله: (أو الوقف) ليس المراد به مقابل الوصل بل البناء. وقد مثل له بـ(قِهْ) و(رِهْ).

٩٣٧ ـ وامـنـع زيَـادَةً بـلاَ قَـيْـدٍ ثَـبَـتْ إنْ لَـم تَـبَـيَّـنْ حُـجَّـةٌ كَـحَـظَـلَـتْ

قوله: (قدموس) هو: بالضم كعصفور.

قوله: (وكنهبل)[٢] هو: بفتح الباء وضمها ضرب من الشجر وكذا التنضب[٣].

□ □ □ □ □ □

(١) «أوضح المسالك» ٣/٣٠٨.

(٢) «لسان العرب» (نهبل) النَّهبل: الشجر. (٣٠٠٨٤٠).

(٣) «لسان العرب» (نضب) ١٤/١٧٢ (شجر ينبت بالحجاز).

فصل في زيادة همزة الوصل

٩٣٨ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ إلاَّ إذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

***

فصل في زيادة همزة الوصل

قوله: (صدر بهمزة الوصل)، أي: بخلاف ما إذا وصل بما قبله فإنها تسقط، وإنما سميت[1] همزة وصل اتساعًا، وقيل: لاتصال ما قبلها بما بعدها، وقيل: لتوصل المتكلم بها إلى النطق بالساكن.

قوله: (استثبتوا أمر)، أي: فيفتح تاؤه، ويجوز كونه خبراً مبنيًا للمفعول فتضم تاؤه.

٩٣٩ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احتَوَى علَى أَكْثَرَ مِن أَرْبعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

٩٤٠ ـ والأَمْرِ والْمَصْدَرِ مِنْهُ وكَذَا أَمرُ الثُّلاثِي كَاخْشَ وامْضِ وانْفُذَا

قوله: (بخلاف هب، وبع، ورد)، أي: ونحوها فلا يثبت فيها همزة الوصل؛ لأن ثاني مضارعها متحرك، ويستثنى[2] من ذلك (خُذْ وكُلْ ومُرْ)،

(١) انظر: «شرح المكودي» ص٣٣٢، «توضيح المقاصد» ٣/١٩٩، «شرح الأشموني» ٤/٧٣.

(٢) «توضيح المقاصد» ٣/٢٠٠، «شرح ابن طولون» ٢/٤٠٥.

فإن ثاني مضارعها يسكن لفظًا، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

٩٤١ ـ وفي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنمٍ سُمِعْ   واثْنَيْنِ وامْرِئٍ وتأنِيثٍ تَبِعْ
٩٤٢ ـ وايْمُنُ هَمْزُ أل كذا وَيُبْدَلُ   مَدًّا في الاستفهامِ أو يُسَهَّلُ

قوله: (وهي اسم... إلى آخره)، اسم أصله: سمو بكسر أوله، وقيل: بضمه ثم حذف آخره وسكن أوله؛ لتأتي همزة الوصل وتصير عوضًا من اللام، وهو مشتق من السمو عند البصريين(١)، ومن الوسم عند الكوفيين(٢). وأخرت فاؤه إلى ما بعد اللام. وجاءت تصاريفه على ذلك(٣). (واسْتٌ) أصله سَتَه بفتح الفاء والعين. وفيه لغتان أخريان سَهٌ وسَتٌ. (وابن) أصله بَنَوٌ. ومثله (ابنم) فإنه «ابن» زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زُرْقُم. (واثنان) أصله ثَنَيَان؛ لأنه من ثنيت فحذفت لامه، وسكن أوله وجيء بهمزة الوصل. (وامرؤٌ) اسم تام لم يحذف منه شيء إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن مع (أل) نحو: «المرء» أَعَلُّوهُ بالحذف لذلك ولكثرة الاستعمال.

قوله(٤): (على اثنتي عشرة لغة)، أي: بجعل (أم) بكسر الهمزة فقط أو

---

(١) انظر «الإنصاف» ٦/١ وما بعدها، «توضيح المقاصد» ٢٠١/٣، «شرح الأشموني» ٧٥/٤، «شرح ابن طولون» ٤٠٧/٢، «حاشية الخضري» ٤٣٠/٢.

(٢) «شرح الشافية» للرضي ٢٥٨/٢، «توضيح المقاصد» ٢٠١/٣، «شرح الأشموني» ٧٥/٤، «شرح ابن طولون» ٤٠٧/٢، «حاشية الخضري» ٤٣٠/٢.
والمسألة بكاملها مبسوطة في «الأمالي الشجرية» ٦٦/٢ ـ ٦٨، «الإنصاف» ٦/١ وما بعدها. «شرح المفصل» ٢٣/١.

(٣) «شرح الشافية» للرضي ٢٥٢/٢ ـ ٢٥٩، «توضيح المقاصد» ٢٠٢/٣، «شرح الأشموني» ٧٥/٤ ـ ٧٦، «شرح ابن طولون» ٤٠٧/٢ ـ ٤٠٨.

(٤) قال ابن الناظم (٥٩٣): وهي: أَيْمُنُ، وايمَنُ، وأَيْمِنُ، وأَيْمُ وأيمَ وأمُ ومِنُ بضمّ الميم وفتحها وكسرها ثابت النون ومحذوفها. وقد جمعها ابن مالك في بيتين في «شرح الكافية الشافية» ٤/.
هَمْزَ (ايْمُ) و(أيْمُنُ) فافتحْ واكسِرَا و(إِمُ) قُلْ.
أو قُلْ: (مُ) أو (مُنُ) بالتثليث قد شُكِلا.

بفتحها فقط أما من جعلها بهما كالجاربردي[(١)] فجملة اللغات ثلاث عشرة.

قوله: ((ومن) بضم الميم وفتحها وكسرها) الأولى أن يقول كما قال أبوه في «التسهيل»[(٢)]. (ومن مثلث الحرفين) (مُنْ، ومَنْ، ومِنْ)، وبه صرح الجوهري[(٣)] أيضًا فقال: وربما قالوا: من بضمهما وفتحهما وكسرهما.

قوله: (في الأعرف)، أي: الفتح في همزة أيمن أعرف، وإن كان كسرها هو الأصل لكونها همزة وصل.

قوله: (بل الوجه أن تبدل ألفاً نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وقد تسهل) خرج به كالنظم همزة الوصل الداخل عليها همزة الاستفهام في غير (أل) فإنها تحذف فيه نحو: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ۝١٥٣﴾ [الصافات: ١٥٣].

قوله: (كقول الشاعر:

آَلحقُّ إنْ دارُ الرَّبَابِ تباعَدَتْ ... أو وانْبَتَّ حَبْلٌ أنَّ قَلْبَكَ طائِرُ؟)[(٤)]

الشاهد في (آلحق) وهو مرفوع بالابتداء وخبره (أن قلبك طائر).

والعائد محذوف، أي: (طائر له)، أي: لأجل بُعْدِ دار الرباب وهي محبوبته، ويجوز[(٥)] كسرها. وقيل: الحق منصوب بالظرفية أو الحالية وهو في محل الخبر، و(أن قلبك طائر) مبتدأ. (وانبت)، أي: انقطع (والحبل): المودة، وهي الوصلة التي كانت بينهما.

---

(١) انظر: «شرح الشافية» للجاربردي، (مجموعة الشافية) ١/١٦٤ ـ ١٦٥.
(٢) «شرح التسهيل» ٣/٢٠١.
(٣) «الصحاح» (من) ٢/٥١٤.
(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «الكتاب» ٣/١٣٦، «خزانة الأدب» ١٠/٢٧٧.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/، «شرح التسهيل» ٣/٤٦٧، «شرح الأشموني» ٤/٧٨، «شرح التصريح» ٢/٣٦٦، «توضيح المقاصد» ٣/٢٠٥.
(٥) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣/٢٠٥: فإنْ قلت: لِمَ أُبدلت أو سُهِّلت، وكان القياسُ أن تحذف كما حذفت المضمومة أو المكسورة؟ قلت: إنّما ترك مقتضى القياس في المفتوحة؛ لأنَّ حذفها يُوقع في القياس الالتباس بالخبر؛ لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام.

الإبدال

٩٤٣ ـ أحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتُ مُوطِيَا فَأبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ واوٍ ويَا
٩٤٤ ـ آخرًا اثْر ألِفٍ زِيدَ وَفِي فَاعِلِ ما أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

* * *

الإبدال

هو جعل حرف مكان آخر. والإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف بقلب أو حذف أو إسكان، ففي (قال): إبدال وإعلال وفي (قلت): إعلال بلا إبدال وفي (تراث) عكسه.

قوله: (الحروف التي تُبْدَلُ من غيرها إبدالاً شائعًا تسعة)، أي: التي تبدل لغير الإدغام، أما التي تبدل للإدغام فلا تختص بالتسعة كـ(قال ربك). وقيد بالشائع؛ لأن الحروف التي تبدل من غيرها لا تنحصر في التسعة؛ فقد أوصلها في «التسهيل»[1] إلى اثنين وعشرين حرفًا، وقد تعرض الشارح[2] لبعضها بعد قوله: (من أوطأت الرحل) هو بالحاء المهملة.

قوله: (أُصَيْلَان) هو تصغير أصلان أحد جموع أصيل كبعير وبعران،

---

(١) «التسهيل» (حروف الإبدال ٢٢).

(٢) انظر «شرح ابن الناظم» (٥٩٤).

وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب، قاله الجوهري[١].

قوله: (وتسمح ابن هشام) في قوله: هو تصغير أصيل على غير قياس.

قوله: (الذَّيَّال) هو طويل الذيل.

قوله: (كقول الراجز:

يا ربِّ إنْ كنتَ قبلتَ حَجَّتِجْ ... فلا يزالُ شاحِجٍ يأتيك بِجْ
أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّيْ وَفْرَتِجْ)[٢]

الشاهد في (حَجَّتِجْ، وبج، وفرتج) إذ أصلهما حجتي، وبي، ووفرتي (والشاحج)[٣]: البغل. (وأقمر)، أي: أبيض صفة لـ(شاحج) وكذا (نهّات)[٤]، أي: صياح ونهاق. (وينزي)[٥]، أي: يحرك. والجملة صفة له أيضًا، والوفرة[٦]: الشعرُ إلى شحمة الأذن، قاله الجوهري. وروي بدل (يا رب) (لاهُمَّ)، أي: اللَّهم، وما ذكر في البيت شاهد للإبدال من الياء المخففة، وشاهده في المشددة قول الشاعر:

خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجِ ... المُطِعَمان اللحمَ بالعَشِجِ[٧]

---

(١) مرَّ ذكره.

(٢) «الرجز» لرجل من اليمانيين في «الدرر» ٣٩١/١، «المقاصد النحوية» ٥٧٠/٤.
وبلا نسبة في «سر صناعة الإعراب» ١٧٧/١، «شرح شواهد الشافية» ٢١٥ ـ ٢١٦، «شرح الأشموني» ٨٣/٤، «شرح التصريح» ٣٦٧/٢، «شرح المفصل» ٧٥/٩، «الممتع في التصريف» ٣٥٥/١.

(٣) «المعجم الوسيط» ٤٧٤/١.

(٤) «لسان العرب» (نهت) ٣٠٠/١٤.

(٥) «لسان العرب» (نزا) ١٥/١٤.

(٦) «الصحاح» (وفر) ٧٠٣/٢.

(٧) «الرجز» بلا نسبة في «الكتاب» ١٨٢/٤، «أوضح المسالك» ٣/، «سرُّ صناعة الإعراب» ١٧٥/١، «شرح الأشموني» ٨٢/٤، «شرح التصريح» ٣٦٧/٢، «شرح شافية ابن الحاجب» ٢٨٧/٢، «شرح المفصل» ٧٤/٩، «الممتع في التصريف» ٣٥٣/١.

قوله: (يعني: أن الهمزة تبدل من كل واو أو ياء... إلى آخره)، هو ما عليه حذاق التصريفيين[1]. وحاصله: أنها تبدل من واو أو ياء بواسطة إبدالهما ألفًا. وقال غيرهما: أنها تبدل منهما بلا واسطة كما هو ظاهر النظم. ولما اعتمد الشارح الأول أتى بكلمة «يعني»، ثم إنه لا يختص إبدالها بالواو والياء بل الألف كذلك، نحو: صحراء مما ألفه للتأنيث، فإن الهمزة أبدلت من ألف مجتلبة[2] للتأنيث كاجتلاب ألف سكرى، لكن ألف سكرى لم تسبق بألف فسلمت. وألف صحراء سبقت بألف فحركت فراراً من التقاء الساكنين فانقلبت همزة.

قوله: (وهو الألف الزائدة) بيان للحاجز غير الحصين؛ لسكونها وزيادتها.

قوله: (ما يليانه) (لا)[3] ما قبلهما.

قوله: (فظهرت الحركة التي كانت لها)، أي[4]: للألف المنقلبة، أي: لأصلها وهو الواو أو الياء.

قوله[5]: (ولو كانت الألف غير زائدة) شامل للأصلية وللمنقلبة عن أصل لكن التعليل بقوله: (لئلا يتوالى إعلالان) قاصر على الثانية، والشمول أولى. وهو ما أفهمه قوله قبل: (مفصولة بحاجز غير حصين وهو الألف الزائدة) إذ الألف هنا ليست زائدة، وخرج بقول النظم (أثر ألف) ما لو

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣/٢١١.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (ب): الأولى.

(٤) قال الأنصاري في «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٤٩٢): قُلبت الواو والياء ألفًا إمّا لعدم الاعتداد بالألف الزائدة، فكأن حرف العلّة ولي الفتحة، أو لتنزيلها منزلة الفتحة؛ لزيادتها عليه وكونها من جوهرها ومخرجها، فقلبوا حرف العلة ألفًا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفان، فكرهوا حذف إحديهما أو تحريك الأولى؛ لئلا يعود الممدود مقصورًا فحَرّكوا الأخيرة لالتقاء الساكنين).

(٥) قال ابن الناظم (٥٩٦): ولو كانت الألف غير زائدة فلا إبدال...

كانت الواو أو الياء أثر غيرها كدعو، ورمي فلا تبدل منهما همزة، وإن أبدل منهما ألف.

قوله: (لئلا يتوالى إعلالان) فيه تغليب، وإلا فالأولى أن يقول: لئلا يتوالى إعلال وإبدال.

قوله: (فإن بنيت الكلمة على التأنيث)، أي: بأن لم تبن على مذكر لم يكن لما قبلها حكم الطرف، أي: عند الأكثرين وضمير ما[١] قبلها عائد إلى الهاء.

قوله: (وقالوا: اسْقِ رَقَاشِ[٢] فإنها سَقَّايَةٌ) روي سقاء بلا ياء وهاء، فلا شاهد فيه، لكن رواه الجوهري بهما. وقال: (أن المثل به يضرب للمحسن، أي: أحسنوا إليه لإحسانه).

قوله: (قلبوا عين اسم الفاعل... إلى آخره) جارٍ على ما تقدم عن الحذاق.

٩٤٥ ـ والمدُّ زيدَ ثالثًا في الْوَاحِدِ   هَمْزًا يُرَى في مِثْلِ كالقَلائِدِ

قوله: (قسور) في نسخة: (قسورة) وهما الأسد، وخرج بقول النظم (ثالثًا) غيره كألف «عوّار» بالتشديد فإنها لا تبدل في جمعه همزة، بل ياء، وألف «حائض» فإنها لا تبدل في جمعه همزة بل واواً.

قوله: (نحو مصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر) الأصل فيها مصاوب ومناور. وقد نطق بهذا الأصل فيهما، وشذَّ الهمز أيضًا في معائش[٣].

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) «جمهرة الأمثال» «مجمع الأمثال».

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٠.

قال المازني في «المصنف» شرح التصريف ٣٠٧/١: فأمّا مَنْ قرأ من أهل المدينة معائِش بالهمز فهي خطأ، فلا يُلْتَفتُ إليها، وإنما أُخذت عن نافع بن أبي نعيم. ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحناً نحوًا من هذا.

وانظر: «الأصول في النحو» ٢٨٧/٣، «الخصائص» ١٤٤/٣، «السبعة» ص٢٧٨.

قوله: (اكتنفاهما)، أي: أحاطا بهما.

قوله في النظم: (كجمع) هو بالتنوين خبر مبتدأ محذوف. و(نيفا) مفعوله، وفاعله محذوف، والتقدير: كجمعهم نيفا.

قوله: (وعيل، وعيائل) عيل واحد العيال وجمع العيال: عيائيل. قاله صاحب «القاموس» وغيره[(١)] وبعضهم[(٢)]: جعل العيال والعيائيل جمعين لعيل.

قوله: (كقول الراجز:

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ[(٣)]

الضمير في (كحل) راجع إلى الدهر.

والشاهد في (العواور) فإن أصله العواوير، فلذلك صحت الواو لبعدها عن الطرف، ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله؛ لأن حذف الياء عارض.

قوله: (لأنه جمع عُوّار) بضم العين وتشديد الواو، يقال للقذاء في العين. وللخطاف وللجبان. قاله الجوهري[(٤)]. قال: (والعائر، يقال للقذاء وللرمد). (كما ذكره الشارح)[(٥)]، ولم يذكر أن عوار للرمد. ورأيت بعضهم قال: عواوير جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو: الرمد الشديد، وقيل:

---

(١) «الصحاح» (عيل) ١٨١/٢.

(٢) قال ابن منظور في «لسان العرب» ٥٠٢/٩: وواحد العِيال عَيِّلٌ ويجمع عيائل.

(٣) الرجز للعجّاج في «الخصائص» ٣٢٦/٣ وليس في «ديوانه».

(٤) لجندل بن المثنى الطهوي في «شرح أبيات سيبويه» ٤٢٩/٢، «شرح التصريح» ٣٦٩/٢، «شرح شواهد الشافية» (٣٧٤)، «المقاصد النحوية» ٥٧١/٤.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٧٠/٤، «الإنصاف» ٧٨٥/٢، «أوضح المسالك» ٣/، «الخصائص» ١١٥/١، «سرُّ صناعة الإعراب» ٧٧١/٢، «شرح الأشموني» ٩١/٤، «الممتع في التصريف» ٣٢٩/١، «الصحاح» (عور) ١٧٥/٢.

(٥) ساقطة من (ب)، (ج).

هو كالقذى. وذكر تخفيف الواو سهو، لأن ألفه حينئذٍ ثالثة زائدة فجمعه عوائر[1] بالهمز لا عواوير.

٩٤٧ ـ وافْتَح ورُدَّ الْهَمْزَ يَا فيما أُعِلْ لاَمًا وَفي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ
٩٤٨ ـ واوًا وهمزًا أوَّلَ الواوَيْنِ رُدْ في بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ ووفيَ الأَشُدْ

قوله: (حروف العلة الألف، والواو، والياء، والهمزة).

جرى في جعل الهمزة من حروف العلة على أحد أقوال ثلاثة[2] وإليه ذهب الفارسي. **وثانيها**: أنها حرف صحة. **وثالثها**: إنها شبيهة بحرف العلة.

قوله: (أصله قضائي) هو أصل ثان إذ أصله الأول: قضايي بيائين، **الأولى** ياء فعيلة، **والثانية** لام قضية، ثم أبدلت الأولى همزة كما دل عليه قوله بإبدال مدة الواحد همزة ثم يكمل العمل فيه فيصير قضايا بعد أربعة أعمال.

قوله: (كما جاز التخفيف به فيما قبل آخره صحيح)، أي: نحو عذارى ومدارى في العذاري والمداري: جمع مدرى[3] بالمهملة[4]؛ شيء يشبه المسلة يكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء.

قوله: (أصله: خطائئ) بهمزتين مذهب سيبويه[5] أن أصله خطايئ هي بياء (مكسورة في ياء)[6] خطيئة. وهمزة بعدها هي لام الكلمة، ثم أبدلت الياء همزة فصارت[7] خطائئا بهمزتين، وإليه يرد كلام الشارح بأن يقال: أصله خطائئ، (بهمزتين)[8] الأولى مبدلة من مدة الواحد والثانية لام

---

(١) في (ج): (عواوير).
(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢١٨/٣، «شرح الأشموني» ٩٤/٤.
(٣) «لسان العرب» (مدر) ٥٣/١٣ ـ قطع الطين اليابس.
(٤) من (ج).
(٥) «توضيح المقاصد» ٢١٧/٣، «شرح الأشموني» ٩٣/٤.
(٦) سقط من (ب)، (ج).
(٧) في (ج): (فصار).
(٨) من (ج).

الكلمة، ويكمل العمل فيه بأن يقال: ثم أبدلت الثانية ياء ثم كُسرتْ الهمزة الأولى فتحة ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ياء فتصير خطايا بعد خمسة أعمال ترك الشارح منها الثالث والتصريح بالأول.

قوله: (أصله هرائو فخفف)، أي: بأن أبدلت الواو ياء؛ لتطرفها بعد كسرة، ثم فتحت الهمزة، ويكمل العمل فيه فيصير: هراوى بعد خمسة أعمال.

قوله: (ندر إجراء المعتل مجرى التصحيح في قوله:

فما بَرِحَتْ أَقدامُنا في مقَامِنَا ثلاثَتَنَا حتَّى أزيرُوا المنَاَئِيَا[1]

تقدم بيانه في البدل. والشاهد فيه هنا في (المنائيا) حيث أجرى المعتل مجرى الصحيح فأثبت الهمزة للضرورة.

قوله: (كووفي) مثال لما إذا كانت الثانية بدلاً من ألف فاعل، وسيأتي بيانه.

قوله: (وأتم من هذه العبارة... إلى آخره)، أي: من حيث إنها لم تف بالغرض إذ من جملة ما تقتضيه أن الواو الثانية لو كانت مدة زائدة؛ وليست بدلاً من ألف فاعل، كما لو بنيت من الوعد مثل كوكب ثم بنيته للمفعول فقلت: ووعد أو مدة كانت هذه مبدلة من أصل كما مثل له الشارح وجب الإبدال، وليس كذلك كما يأتي في كلامه.

وقد يؤخذ ذلك من كلام النظم بحمل (شبه ووفي الأشد) على ما كانت الثانية فيه غير أصلية بأن كانت زائدة أو مبدلة من أصل.

---

(١) البيت لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في «المقاصد النحوية» ١٨٨/٤، ولبعض الصحابة في «شرح عمدة الحافظ» (٥٨٨).
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٩٣/٤، «المقاصد النحوية» ١٨٨/٤.

قوله[1]: (أنثى الأوءل)، أي: إلا لجأ كما يعرف مما ذكره عقبه.

٩٤٩ ـ وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمزَيْن مِنْ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وائتمِنْ
٩٥٠ ـ إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فتحٍ قُلِبْ وَاوًا وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
٩٥١ ـ ذُو الكَسْرِ مُطلقًا كَذا وَمَا يُضَمْ وَاوًا أصِرْ مَا لَمْ يكُنْ لَفْظًا أتَمْ
٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا وَأَؤُمْ ونحوهُ وَجْهَيْنِ فِي ثانيهِ أُمْ

قوله: (لأنها حرف مهتوت) من الهت[2] وهو: العصر أو الكسر تشبيهاً لما يعرض لها من التغييرات بالكسر.

قوله: (وتقول في مثل سَفَرْجَل من قَرَأَ قَرَأْيَأ)، هذا يؤخذ من قول النظم (فذاك ياء مطلقًا)، أي[3]: وإن لم يكن متمًّا للفظ حقيقة يجعل المتم له مستعملاً في حقيقته ومجازه.

قوله: (أَيِنُّ أصله (أإين)) بهمزتين أصله (أأْنِنُ) نقلت[4] حركة النون الأولى إلى الهمزة الثانية لإرادة الإدغام فصار (أإن) بهمزتين كما قال.

قوله: (سواء كان ما قبلها ساكنًا)، لك أن تقول: هذا لا يدخل في هذا النوع الذي هو أحد نوعي ما كانت الهمزة فيه متحركة بعد متحركة.

قوله: (وإن كان مضموماً كسر)، أي: وإن كان مكسوراً بقي بحاله كما مثل له بمثال[5]: زبرج من (قرأ).

---

(١) قال ابن الناظم (٥٩٨): مقال الثاني: الؤولَى مخفف (الؤءلَى)، أنثى (الأَوْءَل) (أفعل) تفضيل من (وأل) إذا لجأ.

(٢) «لسان العرب» (هتت) ٢٤/١٥.

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٢١/٣: فإذا بنيت من قرأ مثل سفرجل قلت: قَرَأْيَأ وأصله: قَرَأْأَأ بثلاث همزات، فأبدلت الثانية ياء؛ لأنها موضع اللام وصحّت الأولى والثالثة.

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٢٥/٣، «شرح الأشموني» ١٠١/٤، «همع الهوامع» ٤٦٩/٣.

(٥) قال ابن الناظم (٦٠١): وإن كان مضمومًا كسر، فتقول في مثال: (جَعْفَر وزِبْرِج دُبْرُثن) من قرأ: (القَرْأَأ، والقِرْئِئ والقُرْؤُؤ.

٩٥٣ ـ وَيَاءَ اقْلِبْ أَلِفَا كسْرًا تَلا أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذا افْعَلا
٩٥٤ ـ في آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تا التَّأنيثِ أَوْ زِيَادَتَي فَعْلانَ ذا أَيضًا رَأَوْا

قوله: (وتناسب اللفظ) أي: لفظ الياء للكسرة قبلها.

قوله: (إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحوض، وحياض، وسوط، وسياط)، أي: لأن الألف قريبة من الياء فتعاضدت هي والكسرة مع عدم صحة الواو في الفعل على قلبها ياء.

قوله: (وفقد المانع من الإعلال)، أي: من كونهما في كلمتين، وكون السابق غير متأصل ذاتًا أو سكونًا[1].

قوله: (لأنه من الشجو)، أي: وهو الهم والحزن.

قوله: (لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال وكذا الألف والنون في فعلان)، أي: إذا كان كل من التاء والألف والنون عارضًا؛ ليكون غير محصن من التطرف، فلا ينافي ما يأتي من أنه محصن منه في مثال مقدرة، وسبعان من رمى؛ لأنه ثم لازم.

قوله: (ظربان) هو كما مر دويبة كالهرة منتنة الريح، تزعم (الأعراب)[2] إنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب.

٩٥٥ ـ في مَصْدَرِ الْمُعتلِّ عينًا وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحيحٌ غَالبًا نَحْوُ الْحِوَلْ

قوله: (في مصدر المعتل عيناً)، الأولى أن يقول: المعل؛ لأن ما احترز عنه به من نحو: (لِوَاذ) معتل إذ كل ما فيه حرف علة معتل، وإن لم

---

(١) قال الأشموني ١٠٣/٤: لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة، ولا بما سبقها ياء التصغير.
(٢) في (ب): العرب.

يعل، وخرج بالمصدر نحو: سواك، و(سِوَار). واختص ذلك بالمصدر؛ لأن المصدر محمول على فعله فلما دخله الإعلال قوي موجبه.

قوله: (قبل حرف يشبه الياء)، أي: وهو الألف فتشبهها في خفتها وكونها حرف علة.

قوله: (من قولهم: نار نوارًا)، بمعنى: نفر[1]. قال ابن هشام[2] كغيره ولم يسمع غيره.

قوله[3]: (بنحو لاوذ لواذًا)، قال الجوهري[4]: (لاذ به لواذا، ولياذًا. أي: لجأ إليه وعاذ به، يقال: لاوذ القوم ملاوذة ولواذا، أي: لاذ بعضهم ببعض، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣][5]، ولو كان من لاذ لقال: لياذًا). انتهى.

قوله: (لأن العمل حينئذٍ مع التصريح يكون أقل)، أي: فيخف النطق بالواو بعد الكسرة فلم تعل.

٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

قوله: (وجمع ذي عين)، يفهم أن المفرد لا يعل نحو: خوان إلا المصدر، فقد تقدم ذكره. وزاد في «التسهيل» لوجوب الإعلال في ذلك شرطاً آخر وهو صحة اللام احترازًا من نحو: (جوًا) في جمع (جو) و(رِوَاءٌ)

---

(١) «لسان العرب» (نور) ٣٢٤/١٤.

(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٢٧/٣: وشذَّ التّصحيح مع استيفاء الشروط في قوله: نارت الظبية نِوَارًا، بمعنى نَفَرَتْ، ولم يُسمع له نظير.

(٣) قال ابن الناظم (٦٠٣): فلو صحت الواو في الفعل لم يؤثر كونها بين الكسرة والألف نحو: (لاوذ لِوَاذًا).

(٤) «الصحاح» (لوذ) ٥٧٠/٢.

(٥) انظر: «معاني القرآن» للفراء ٢٦٢/٢، «المنصف» ١٩٤ ـ ١٩٥، «شرح المفصل» ٢٣/١٠.

في جمع (رَيّان) فإنه يصحح[1]؛ لئلا يجتمع إعلالان إعلال العين ياء واللام همزة.

قوله: (أعل أو سكن) خرج به نحو: طويل وطوال، فإن الواو لم تعل فيه ولم تسكن، وندر قوله:

تبين لي أَنَّ القماءَةَ ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها

وأما[2] (جواد، وجياد) فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جيد. قاله المرادي[3].

قوله[4]: (ميتًا)، انفرد بالتقييد به، وقضيته إخراج الساكن الذي قبل حركة تجانس، والحامل له على ذلك وعلى شرطه قبل ـ كغيره ـ وقوع الألف بعد الواو؛ حصره الإعلال في فعال وهو لا ينحصر فيه كجريانه في فِعْلان (كتِيْجَان) جمع تاج، (وحِيْتَان) جمع حوت.

٩٥٧ ـ وصَحَّحُوا فِعَلَةً وفي فِعَلْ وَجْهان والإعْلالُ أوْلى كَالحِيَلْ

قوله: (وهو فعال)، أي: نحو: ديار، وثياب كما قدمه، وتقدم بيان

(١) انظر: «سر صناعة الإعراب» ٧٢٤/٢، «شرح المفصل» ٨٨/١٠، «الممتع في التصريف» ٤٩٦/٢.

البيت لأنيف بن زبان النبهاني في «أوضح المسالك» ٣٢٨/٣، «المقاصد النحوية» ٥٨٨/٤.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٠٥/٤، «توضيح المقاصد» ٢٩٩/٣، «شرح المفصل» ٨٨/٥، «الممتع في التصريف» ٤٩٩/٢.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢٩٩/٣.

(٣) قال ابن الناظم (٦٠٣): ولكن قلبت الواو في الجمع ياءً لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها مع كونها في الواحد إمّا (معتلّة): ك(دار) أو شبيهة بالمعتّلّ في كونها حرف لين ساكنًا مَيّتا ك(ثوب).

(٤) قال ابن الناظم (٦٠٣): لأنه لمّا عدمت الألف قلّ عمل اللسان فخفّ النطق بالواو بعد الكسرة ففتحت ولم يجز اعتلالها إلاّ فيما شذّ من قول بعضهم (ثِيَرَة) لأنّه انضمّ إلى عدم الألف تحصين الواو، ببعدها عن الطرف بسبب تاء التأنيث.

بطلان الحصر فيه.

قوله: (نحو: عود) هو بفتح أوله للمسن من الإبل.

قوله[(١)]: (ثيرة)، أي: والقياس: ثورة، كعود وعودة. وإنما قالوا[(٢)] ذلك للفرق بين ثور الحيوان، وثور[(٣)] القطعة من الأقط حيث جمعوه على ثورة، وذهب ابن السراج[(٤)] والمبرد[(٥)] إلى أن (ثيرة) مقصور من فِعَالة، وأصله: ثيارة كحجارة، فقلبت الواو ياءً؛ لأجل الألف فلما قصروه بقيت الياء منبهة على الأصل[(٦)].

قوله: (لأنه انضم إلى عدم الألف تحصين الواو ببعدها عن الطرف بسبب تاء التأنيث)، تعليل لشذوذ ما ذكر.

٩٥٨ ـ والْواوُ لاَمًا بَعْدَ فَتْحٍ يا انْقَلَبْ　　　كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيانِ وَوَجَبْ

٩٥٩ ـ إبْدالُ واوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ　　　وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

قوله: (تبدل الواو ياء إن تطرفت)، لا يمنع من تطرفها هاء التأنيث، ولا الألف والنون نحو: معطاة، ومعطيان كما علما من كلام الناظم.

قوله[(٧)]: (مفردة) احتراز عن المضعفة كحيض، وقد ذكره بعدُ.

---

(١) (٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٢٧٨/١: وقال المبرد وابن السرّاج: ثِيَرَة مقصور من ثِيَارَة وعن المبرِّد أيضًا قالوا ذلك للفرق بين ثَوْر الحيوان، وبين ثَوْر القطعة من الأقط فقالوا في ذلك: ثِيرَة وفي هذا ثِوَرَة، وقيل: جمعوه على فِعَلَة، فقلبت الواو ياءً؛ لسكونها، ثم حُرِّكت وبقيت الياء. وقيل: قالت العربُ: ثِيَرَة وثِيْرَان، فقلبوا الواو فيها. فأجروا الجمع كلّه على الياء، فقالوا: ثِيَرَة.

(٣) «لسان العرب» (أقط) ١٦٨/١.

(٤) «الأصول في النحو» ٣١٠/٣ ـ ٣١١.

(٥) «المقتضب» ٢٦٨/١. وانظر رأي المبرد في: «الخصائص» ١١٢/١ ـ ١١٣.

(٦) قال الأنصاري في «المناهج الكافية» (٤٧٧): وخُصَّ الأوّل بالإعلال؛ لأنهُ أكثر استعمالاً، ولقولهم فيه ثِيْرَان، فقلبوا عينه ياءً؛ لسكونها بعد كسرة فَحُمِل عليه ثِيَرَة. وليس لِثِوَرَة جمع ثور من الأقط ما يُحمل هو عليه.

(٧) قال ابن الناظم (٦٠٤): يعني: أنه يجب إبدال الياء واوًا إن كانت ساكنة مفردة.

قوله: (عيبة) هو بزنة همزة، يقال: رجل عيبة وعياب وعيابة كثير العيب للناس، قاله في «القاموس»[1].

قوله: (هيام) وهو بالضم، يقال: لأشد العطش، ولنحو الجنون من العشق، وكداء يأخذ الإبل، فتهيم في الأرض لا ترعى، يقال: ناقة هيماء. قاله الجوهري[2].

٩٦٠ ـ ويُكْسَرُ الْمَضْمُومُ في جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

قوله: (المفردة) احتراز من المضعفة كـ(حيّض).

قوله: (نحو: هيماء)، الأنسب بكلام الناظم نحو: أهيم، وإن كان كل منهما يجمع على (هيم).

٩٦١ ـ وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٩٦٢ ـ كتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إذا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

قوله: (فلو كانت التاء عارضة)، أي: بأن تقدر بتاء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء لها.

٩٦٣ ـ وإنْ تكن عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

قوله: (جاز تبديل الضمة كسرة... إلى آخره) موافق لكلام النظم، وقد اعترضه المرادي[3] وغيره بما حاصله أن إبدال الضمة كسرة؛ لتسلم الياء في ما قاله واجب نحو: مشية حيكى إذا كانت المشية بتحريك المنكبين، وقسمة ضيزى، أي: جائرة، وما ذكره الشارح في أنثى الأكيس والأضيق يجب فيه إبدال الياء واوًا؛ لأنها من صفات جارية مجرى الأسماء فيقال: الكُوسَى، والضُّوقَى فقط.

---

(١) «القاموس» (عيب) ١٠٩/١ رَجُلٌ عُيَبَةٌ كَهُمَزَةٍ وعيَّاب وعيّابة كثيرُ العيبِ للنّاس.

(٢) «الصحاح» (هيم) ٦٥٧/٢.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٣٥/٣.

فصل: من لام فَعْلَى

٩٦٤ ـ مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الواوُ بَدَلْ   يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِبًا جَا ذَا البَدَلْ
٩٦٥ ـ بالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا   وَكَوْنُ قُصْوَى نادرًا لا يَخْفَى

***

فصل: من لام فعلى

حاصل ما قاله فيه: أن (فعلى) بفتح الفاء إن كانت لامها ياء قلبت واوًا في الاسم دون الصفة، وبضمها إن كانت لامها واوًا قلبت ياء في الصفة دون الاسم، فأفهم ذلك أن لام الأولى إن كانت واواً سلمت في الاسم كالدعوى، وفي الصفة نحو: نشوى. وأن لام الثانية إن كانت ياء سلمت في الاسم نحو: الفتيا، وفي الصفة نحو: القصيا تأنيث الأقصى. وهو كذلك، فلم تفرقوا في المفهوم بين الاسم والصفة.

وقوله: (الشروى[١] بمعنى المثل)، يقال: شروى الشيء أي: مثله.

وقوله: (كحزوى) هو بالحاء المهملة والضم: اسم عجمة من عجم الدهناء، وهو جمهور عظيم يعلو تلك الجماهير. ذكر ذلك الجوهري[٢].

---

(١) «لسان العرب» (شرو) ١٠٤/٧.

(٢) «الصحاح» (حزو). وفي «معجم البلدان» (حزوى) ٢٩٥/٢: (موضع بنجدٍ في ديار تميم).

تنبيه:

ما ذكره من أن لام الثانية إذا كانت واوًا تقلب ياء في الصفة دون الاسم مخالف؛ لقول التصريفيين أنها في الاسم دون الصفة. ويجعلون (حُزوَى) شاذًا، وقال الناظم في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا إعلال مخصوص بالاسم، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بما عرض لها الاسمية كالدنيا، ويزعمون[1] أن تصحيح (حُزوَى) شاذ كتصحيح حيوة. وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة حيث قالوا: ما كان من النعوت بمثل الدُّنْيَا والعُلْيَا فإنه بالياء؛ لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى. وبنو تميم قالوا: القصيا. نقله عنه المرادي[2]، ثم قال: وأما قول ابن الحاجب[3] بخلاف الصفة كالغُزْوَى يعني: تأنيث الأغزى فقال ابن المصنف[4]: هو تمثيل من عنده وليس معه نقل. والقياس أن يقال: (الغُزْيَا) كما يقال: (العُلْيَا)[5]. انتهى.

---

(١) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٢٩٢/١: فإن كان اسمًا صحَّ حُزوَى هذا مذهب الفراء وابن السكيت والفارسي عن ناس من اللغويين، واختاره ابن مالك وشيخنا بهاء الدين ابن النحاس، وذهب الأكثرون إلى أنَّ تصحيح (حُزوَى) شاذ، وأنَّ القياس في الاسم الإعلال ثم لا يمثلون إلاّ بالدُّنيا.

وانظر الرأي في: «شرح الشافية» للرضي ١٧٨/٣، «سر صناعة الإعراب» ٧٣٦/٢، «شفاء العليل» ١٠٩٧/٣، «شرح الأشموني» ١١٢/٤، «شرح الكافية الشافية» ٢١٢١/٤.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٣٧/٣.

(٣) انظر: «شرح الشافية» للرضي ١٧٨/٣.

(٤) قول ابن المصنف في «توضيح المقاصد» ٢٣٨/٣، «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٤٩٥): قال الأنصاري: وتمثيل ابن الحاجب الصفة بغُزْوَى من عندياته والقياس الغُزْيا.

(٥) قال الجاربردي في «مجموعة الشافية» ٣٠٩/١: وحاصل الكلام أنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين الاسم والصفة في البابين: أعني فُعْلَى وفَعْلَى، فقلبوا في الاسم ولم يقلبوا في الصفة فرقًا بينهما، ولم يعكسوا؛ لأنَّ الاسم لخفّته بالتّخيير أولى، ثم لمّا تقرر أنهم يقلبون في الاسم دون الصفة أرادوا أن يفرّقوا بين البابين: أعني فَعْلى وفُعْلى فخصوا فَعْلى مفتوح الفاء بقلب يائه واوًا وخصُّوا فُعْلى مضموم الفاء بقلب واوه ياء تفرقةً=

. . . .

□ □ □ □ □ □

= بينهما، ولم يعكسوا؛ لأنَّ فُعْلَى بالضمّ أثقل، فكان أولى بأن يقلب فيه الواو ياء ليحصل الخفّة فظهر لك أنه لم يفرّق في فَعْلى بالفتح من الواو بين الاسم والصفة نحو دعوى من الأسماء، و(شَهْوَى) مؤنث شهوان من الصفات، وكذا لم يُفَرِّق بين في فُعْلى بالضم من الياء بين الاسم والصفة أيضًا نحو الفُتْيَا من الأسماء و(القُصْيَا من الصفات).

فصل

٩٦٦ ـ إنْ يَسْكُنِ السَّابقُ مِنْ وَاوٍ ويَا ... واتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
٩٦٧ ـ فياءَ الوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطَى غَيرَ ما قَدْ رُسِمَا

***

فصل إن يسكن السابق

قوله: (إذا التقى في كلمة)، أي: أو ما في حكمها (كمسلميَّ).

قوله: (كما لا يؤثر عروض السكون)، أي: أو عروض الحرف كما يؤخذ من تمثيله بروية[1]. ومن قول الناظم (ومن عروض عريا).

قوله: (إلا في مصغر ما يكسر على مثال (مَفَاعِل) قيده غيره بأن يكون المبدل في المكبر متحركاً. واحترز به من نحو: عجوز، فإنك تقول في تصغيرها: عُجَيِّز. لا غير وإليه يشير تعليل الشارح التصحيح بالحمل على التصحيح في التكسير، وهذه العلة منتفية في تكسير عجوز، فإنك إنما تكسرها على مفاعل بقلب واوها ياء.

قوله: (وتقول في (أسود) صفة... إلى آخره)، احترز به عن أسود

(١) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢١٢٣/٤: وبانتفاء كون السابق ذا بدلية عارضة احترازًا من نحو (روية) مخفف رؤية.

اسما فإن فيه الوجهين؛ لأنه يجمع على (أساود) بالواو.

٩٦٨ ـ مِنْ يَاءٍ اوْ واوٍ بتَحْريكٍ أَصِلْ   أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ متَّصِلْ
٩٦٩ ـ إنْ حُرِّكَ التَّالي وإن سُكِّنَ كَفْ   إعْلالَ غيرِ اللّامِ وهْيَ لا يُكَفْ
٩٧٠ ـ إعْلالُهَا بساكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ   أوْ ياءِ التَّشْديدُ فيهَا قَدْ أُلِفْ

قوله[١]: (ولم يسكن ما بعدها غير ألف ولا ياء مشددة بعد اللام).

فيه حلل، وعبارة أبيه في «شرح الكافية»[٢]: (ولا يمنع إعلال اللام ساكنٌ بعدها غير ألف أو ياء مشددة). فكان ينبغي للشارح أن يقول: ولم يسكن ما بعدها إن كانت عينًا، ولم يكن بعدها القصر لا ياء مشددة إن كانت لاماً، وهو مراده بقرينة ما ذكره بعدُ.

قوله: (فلو كانت الحركة عارضة لم تبدل ما هي عليه)، مثله أيضًا ما لو كان اتصال الفتحة بالياء والواو عارضًا نحو: بناء مثل علبط من الرمي أو الغزو فيقال فيه: رُمَيٍ وغُزَوٍ منقوصًا، ولا تبدل الياء والواو وألفًا لعروض اتصال الفتحة بها؛ بسبب حذف الألف إذ الأصل: رُمَايِيٌ، وعُزَاوِيٌ، إذ عُلَبِط أصله عُلاَبِط، وهذا مأخوذ من قول النظم (متصل) فإن هذا منفصل تقديرًا واتصاله عارض فيكون المعنى بعد فتح متصل لفظًا وتقديرًا، وخرج باشتراط الفتحة الكسرة نحو: عوض وحيل، والضمة نحو: سُوَد.

قوله: (جَيَل. . . إلى آخره)، الجيل[٣]: هو اسم الضبع، والخَوَرْنَق[٤] فارسي معرب: اسم لقصر بالعراق بين دجلة والفرات بناه النعمان الأكبر، ويدعى بالأعور، وهو الذي لبس المسوح وساح في الأرض.

قوله: (ويَمْحُون) من محاه، يمحو، ويمحاه محواً، ويمحيه،

---

(١) قال ابن الناظم (٦٠٨): يجب إبدال الألف من كل ياء أو واوٍ محرّكة بحركة أصلية إنْ وليت فتحة ولم يُسَكَّن بعدها...
(٢) «شرح الكافية الشافية» ٢١٢٦/٤.
(٣) «لسان العرب» (جأل) ١٥٨/٢.
(٤) «لسان العرب» (خرنق) ٧٨/٤.

ويمحاه، محياً. إذا أذهب أثره. قاله في «القاموس»[١].

٩٧١ ـ وصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ كأغْيَدٍ وأحوَلاَ

قوله: (كأغيد): هو الوسنان المائل العنق.

قوله[٢]: (وأصْيَدَّ البعير)، أي: رفع رأسه.

قوله: (وحمل المصدر على فعله) هو ما أشار إليه مع فعله الناظم بقوله: (وصح عين فَعَلٍ وفَعِلا).

قوله: (هَيِف هَيَفًا)، الهيف بالتحريك: ضمر البطن، والخاصرة. قال ذلك الجوهري[٣].

٩٧٢ ـ وَإن يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افتَعَلْ والعينُ واوٌ سَلِمتْ ولم تُعَلْ

٩٧٣ ـ وَإنْ لحرفَيْنِ ذَا الاعْلاَلُ استُحِقْ صُحِّحَ أوّلٌ وعكْسٌ قَدْ يَحِقْ

قوله[٤]: (لئلا يتوالى إعلالان)، أي: ولا فاصل وإلا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو: يوقون؛ إذ أصله: يوقيون.

قوله: نحو: (الْحَيَا) الحيا بالقصر: الغيث.

قوله: (لأنه من الحُوَّة)[٥]: هي لون تخالطه الكُمْتَة مثل: صدأ الحديد. وقال الأصمعي: الحوة: حمرة تضرب إلى السواد.

قوله: (فيثوى)، أي: يقيم.

---

(١) «القاموس» (محا) ٣٨٩/٤.
(٢) «لسان العرب» (صيد) ٤٥١/٧.
(٣) «الصحاح» (هيف) ٦٥٧/٢.
(٤) قال ابن الناظم (٦٠٩): (إذا اجتمع في كلمة حرفا علّة، وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله. فلا بدّ من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلاّ يتوالى إعلالان...
(٥) «لسان العرب» (حوا) ٤٠٧/٢.

قوله[١]: (كونهما عينا... إلى آخره)، كذلك يمنع من القلب كونها بدلاً من حرف لا يعل كما ذكره في «التسهيل»[٢] نحو قولهم: في شجرة شيرة فلا تعل الياء.

قوله: (بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل)، إنما كان الفعل أصلاً في الإعلال؛ لأن كلاً منهما فرع فكان الفعل أولى به.

قوله: (وهَيَمَان... إلى آخره)، الهيمان من (هام، يهيم، هيماً، هيمانًا): ذهب من العشق أو غيره. (وصَوَرَى)[٣] اسم ماء، وألفه للتأنيث. وقد ذهب المازني[٤] إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم، وبه جزم الشارح[٥] تبعاً لاختيار أبيه له في بعض كتبه. وذهب الأخفش[٦] إلى خلافه؛ لأنها لم تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة ألف فعلا.

---

(١) قال ابن الناظم (٦٠٩): يمتنع من قلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلها كونهما عينًا فيما آخره زيادة تخصُّ الأسماء...

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٤٥/٣: وقد ذكره في «التسهيل» واحترز به عن قولهم في شَجَرَة: شَيَرَة، فلم يعلوا؛ لأن الياء بدل من الجيم. قال الشاعر:

إذا لـم يـكـن فـيـكُـنَّ ظِـلٌّ ولا جَـنَـى فَـأَبْـعَـدَكُـنَّ الـلـهُ مِـن شَـيَـرَاتِ

(٣) «معجم البلدان» ٤٣٢/٣.

(٤) قال المازني في «المصنف شرح التصريف» ٦/٢: إنَّ مثال الجَوَلان وصَوَرَى وما كان مثلهما قد امتاز من مشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون وألف التأنيث، وهذه الزوائد ممّا تختصُّ به الأسماء دون الأفعال. فجرى لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبِنْية فَصُحِّحَ لمخالفته الفعل، وانظر: «الكتاب» ٣٧٠/٢، «شرح الكافية الشافية» ٢١٣٣/٤، «توضيح المقاصد» ٢٤٥/٣.

(٥) قال ابن الناظم (٦٠٩): لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، فيصحّح لذلك نحو (جَوَلان وهَيَمَان وصَوَرَى وحَيَدَى.

(٦) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢١٣٣/٤:

والـمـازِنِـيْ قـاس عـلـى كـ «الـصَّـوَرَى» وعَـدُّه الأخـفـشُ مـمَّـا نَـدَرا

والأخفش يرى أنَّ تصحيحها شاذ؛ لأنَّ ألفها في اللفظ كألف (فَعَلى) إذا جعل علامة تثنية).

وهذا مذهب سيبويه[١] كما نقله المرادي[٢]. (ومَأهَان، ودَأرَان) قياسهما (مَوهَان، ودَوَرَان). وزعم المبرد[٣] أن القياس الإعلال (وحيدى) ما يحيد عن الشيء، يقال: (حيدى)، أي: يحيد عن ظله لنشاطه و(حوكة) جمع حائك، و(خونة) جمع خائن. و(روح) جمع رائح، و(غيب) جمع غائب. (وعفوة) جمع عفو. كذا قال المرادي[٤] وغيره[٥]. وقضية كلام الجوهري[٦] أنه مفرد حيث قال: (والعَفو، والعُفو والعِفو الجحش. وكذلك (العفا) بالفتح والقصر، والأنثى: عفوة).

قوله: (لأن تاء التأنيث غير مختصة بالأسماء) أي: بالنظر إلى مطلقهما، وإلا فقد صرحوا بأن الساكنة مختصة بالأفعال، والمتحركة حركة إعراب مختصة بالأسماء. ومن ثم علل بعضهم بأن مرادهم بالزيادة ما كان في حكم الجزء، وهذه ليست كذلك؛ لأن وضعها على الانفصال، فهي في حكم ما لم يزد في كلمة أصلاً.

٩٧٥ ـ وقَبْلَ يا اقْلِبْ ميمًا النُّون إذَا كَـانَ مُـسَـكَّـنًـا كَـمَـنْ بـتَّ انْـبِـذَا

قوله: (وكالنون في الغنة) معطوف على التعليل قبله.

قوله: (انبذا) هو بكسر الباء: أمر من نبذ ينبذ.

---

(١) «الكتاب» ٢/٣٧٠.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣/٢٤٥: وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة؛ فاختار في «التسهيل» مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازني، وبه جزم الشارح واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه.

(٣) انظر: رأي المبرِّد في «توضيح المقاصد» ٣/٢٤٤، «شرح الأشموني» ٤/١١٩، «شرح الشافية» للرضي ٣/١٠٦، «الارتشاف» ١/٢٩٨.

(٤) «توضيح المقاصد» ٣/٢٤٦.

(٥) الأشموني في «شرحه» ٤/١٢٠، وابن عصفور في «الممتع» ٢/٤٦٥، والمازني في «المصنف شرح التصريف» ٢/٣٣٣، وابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٤/٢١٣٤، وابن الحاجب في «شرح الرضي» ٣/١٠٦.

(٦) «الصحاح» (عَفَوَ) ٢/١٣٣، وانظر: «شفاء العليل» ٣/١١٠٠، «شرح الأشموني» ٤/١٢٠، «شرح الكافية الشافية» ٤/٢١٣٥.

فصل

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ انقُلِ التَّحريكَ مِنْ ذِي لِيـنٍ آتٍ عَيـنَ فِـعْـل كَـأَبِـنْ
٩٧٧ ـ ما لَمْ يكن فعلَ تعجُّبٍ ولاَ كَـابْـيَـضَّ أو أهْـوَى بـلاَمٍ عُـلِّـلاَ

***

فصل: لساكن صحّ

قوله: (من ذي لين)، جار على قول من يطلق على حروف العلة حروف لين على الإطلاق، لا على من يقيد حروف اللين بالسكون وهو المشهور.

قوله: (ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها.. إلى آخره)، مثَّل لذلك فيما إذا كانت الحركة فتحة (بأبان وأعان)، ومثاله فيما إذا كانت كسرة (يُقِيْمُ) أصله (يُقْوِم) فدخله النقل والقلب، فإن كانت ضمة لم تُرَدّ العين بهذا النقل إلى مجانسها بل تبدل الضمة كسرة كما يأتي في كلامه كالنظم في نحو: مَبْيع، واحترز بذلك عما إذا لم تخالفها بأن تكون الحركة ضمة، والعين واوًا أو كسرة، والعين ياء فلا تبدل العين بل تبقى ساكنة. وقد مثل لذلك قبل بقوله: (يَبِيْنُ، ويَقُوْلُ).

قوله: (ولو كان الساكن قبل العين معتلاً فلا نقل)، إن أدخل في المعتل الهمزة كما قدمه الناظم فلا كلام، وإلا فهي ملحقة به نحو: يَأْيَسُ

مضارع أَيِسَ؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفاً ذكره في «التسهيل»[(١)].

قوله: (وعَوَّقَ، وبيَّن) بناه على القول بأن أول المضاعفين هو الزائد؛ لتكون العين متحركة، إذ لو كان الثاني هو الزائد لكانت العين ساكنة، وليس الكلام فيها.

قوله[(٢)]: (لئلا يلتبس بفاعل)، أي: لأنك إذا نقلت الحركة إلى الساكن قبلها حذفت همزة الوصل، فيصير: أَبيض: باضٌ، وأَسود: سادٌ؛ فيلتبس بفاعل[(٣)].

٩٧٨ ـ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلَالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

قوله: (أشبه المضارع في زيادته لا وزنه، أو في وزنه لا زيادته)، أخذه من قول النظم: (وفيه وسم)، أي: علامة يمتاز بها عن الفعل بخلاف ما لو أشبهه فيها. وإليه الإشارة بقوله: (فإن أشبهه في الزيادة والوزن... إلى آخره).

قوله: (فالأول: (كتِبْيِع)، أي: فإنه يشبه الفعل في زيادته، وهي التاء لا في وزنه؛ لأنه من الأبنيَة المختصة بالأسماء فتقول فيه: (تَبِيْع))[(٤)] بالإعلال.

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٤٨/٣، «شرح الأشموني» ١٢٢/٤.
(٢) قال ابن الناظم (٦١١): وأما المضاعف فنحو: (ابيضّ، واسودّ) ولم يُعِلُّوا هذا النحو، لئلا يلتبس بـ(فاعل).
(٣) قال ابن حمدون في «حاشيته» ٣٤٤/٢: وإنما لم يُعَلّ اسم التفضيل نحو ابيض واسود؛ لأنه لو أُعل بالنقل لقلبت الواو والياء ألفًا، فيلتبس بالفعل الذي هو (أباض) من البضاضة وهي النعومة، و(بأساد غيره) إذا صيّره سيدًا.. فيلتبس بالفعل الماضي الذي هو باضّ بتشديد الضاد غير منوّن من البضاضة وهي نعومة البشرة والجلد، وليس المراد بفَاعَل في كلامه اسم فاعل من باض؛ لأنَّ اسم الفاعل وإن كان على هذا الوزن أيضًا لكنه منوّن، والذي يقع اللبس به إنّما هو المفتوح الضاد غير المنوّن، وإن كان في التصريح صرّح بأنَّ اللبس يقع باسم الفاعل.
(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٤٩/٣، «شرح الأشموني» ١٢٣/٤.

قوله: (وهو مثال (تِخْلِئ)، التحلئ: ما أفسده السكين من الجلد إذا سلخ؛ تقول: منه حلئ الأديم (حألاً)[1]، بالتحريك إذا صار فيه الحلىء. ذكره الجوهري[2].

قوله: (من البيع) متعلق بـ(تِبْيِع) بكسر التاء، ولو بنيت منه مثل: تَضرب بفتح التاء. قلت: تبيع بالتصحيح؛ لئلا يلتبس بالفعل، ولا يشكل بما يأتي في نحو: يزيد؛ لأن ذاك فيما نقل من الفعل بعد الإعلال كما أشرت إليه ثم بخلاف ما هنا.

قوله: (والثاني: كمقام)، أي: فإنه يشبه الفعل في وزنه لا زيادته؛ لأن[3] الميم لا تزاد في الأفعال.

قوله: (فإن كان في الأصل فعلا أعل، نحو: يزيد) فيه تسمح؛ لأن الإعلال سابق فحقه أن يقول: استصحب إعلاله.

٩٧٩ ـ وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كالْمِفْعَالِ ... وأَلِفَ الإفْعَالِ واسْتِفْعَالِ

٩٨٠ ـ أزِلْ لذا الإعْلَالِ والتا الْزَم عِوَضْ ... وحذفها بالنَّقْل رُبَّما عَرَضْ

قوله[4]: (لمخالفته الفعل في الوزن والزيادة)، أي: ولأنه قد اكتنف حرف العلة ساكنان، وذلك موجب للتصحيح في الفعل نحو: أسواد ففي الاسم أولى.

قوله[5]: (لأنه على وزن تِعْلَم وزيادته خاصة بالأسماء)، أي: فأشبه

---

(١) رسمت في الأصل هكذا.
(٢) «الصحاح» (حلأ) ٢٨٧/١.
(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٤٩/٣.
(٤) قال ابن الناظم (٦١٢): المِفْعَال كـ(مِسْوَاك ومِخْياط) لا حظّ له في الإعلال المذكور لمخالفته...
(٥) قال ابن الناظم (٦١٢): وأمّا مِفْعَل كـ(مِخيَط) فكان حقُّه أن يُعَلّ؛ لأنّه على وزن (تِعْلَم) وزيادته خاصة بالأسماء، لكنه حُمِلَ على مِفْعَال...

المضارع في وزنه على لغة لا زيادته. واعترض[1] بأنه يلزم على اعتبار هذه اللغة أن لا يعل مثال (تِخلِئ) (كتبيع) لشبهه بتحسب في وزنه وزيادته. ويجاب: بأن اعتبارها هنا لم يعارضه شذوذ في الفعل بخلافه ثم إذ كسر العين في تِخسب شاذ[2].

قوله: (ولكنه حمل على (مفعال) لشبهه به لفظًا ومعنى) أمَّا لفظًا فواضح إذ لا فرق بينهما إلا بالألف، وأما معنى؛ فلأن كلًا منهما يكون آلة (كمخيط، ومخياط) وصفة مقصودًا بها المبالغة: (كمِخصَر، ومِخصَار) فسووا بينهما في التصحيح؛ لاستحقاق (مِفعَال) ذلك ولم يعكسوا؛ لأصالة التصحيح دون الإعلال. ولذلك قاس عليه فقال: (كالمِفعَال). وقال قوم منهم الخليل[3]: (إنما صحح مِفعَل؛ لأنه مقصور من مفعال فهو هو غير أنه قصر).

قوله: (في التصحيح) متعلق بـ(حمل).

قوله: (وردُت إلى مجانسها)، أي: وهو الألف.

---

(١) قال ابن حمدون في «حاشيته» ٣٤٥/٢: اعترض الموضح على الناظم بأنّ هذا يقتضي أنه إذا أشبه الاسمُ الفعلَ في الوزن والزيادة على هذه اللغة لا يُعَلّ. وعليه فتِبْيع مثل يِخلِي، لا يُعل لأنّه شبيه بتِخسِب في الوزن والزيادة، وقد علمت سابقًا أن نحو تُبِيع يُعَل. فالصواب: أنّ عدم إعلال مِفعَل بدون ألف لأنّه مقصور من ذي الألف فهو هو، لا أنّه محمول عليه فقط... ويدلك على أنّه مقصور منه ورودهما في موضعٍ واحدٍ لمعنى واحد نحو: مفتاح ومِفتَح ومِقوَل...

(٢) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢١٤١/٤: وكان حقُّ مِفعَل كـ(مِخيَط) أن يُعَلّ لأنّه على وزن (تِعلَم) على لغة بني أَخيَل.

(٣) قال سيبويه في «الكتاب» ٣٥٥/٤ ـ ٣٥٦: وسألته ـ أي: الخليل ـ عن مِفعَل لأي شيء أتمّ ولم يجرِ مجرى إفعَلْ؟ فقال: لأنّ مِفعَلًا إنما هو من مِفعَال. ألا ترى أنهما في الصفة سواء، تقول: مِطعَن ومِفسَاد فتريد في المِفسَاد من المعنى ما أردت في المِطعَن... وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مِفتَح ومِفتَاح، ومِنسَج ومِنسَاج... فإنّما أتممتُ ـ فيما زعم الخليل ـ أنّها مقصورة من مِفعَال أبدًا. فمن ثمّ قالوا: مِقوَلٌ ومِكيَلٌ.

قوله: (حمل على فعله)، أشار به إلى أن إعلال إفْعَال واِسْتِفْعَال إنما هو للحمل على الفعل، وإلا فالقياس عدم إعلالهما؛ لأن شرط قلب حرف العلة ألفًا ألا يسكن ما بعده.

قوله: (إراء)، أصله: إرأني نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت الهمزة وتطرفت الياء إثر ألف زائدة فقلبت همزة، ولم يأت بتاء العوض. لا يقال: المتحرك فيه همزة لا حرف علة؛ لأنا نقول: تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة.

قوله: فهذا على حد قوله:

(وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وعدوا)[1]

قاله أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب. وصدره:

إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البَيْنَ وانجردوا

(والخليط) المخالط يستوى فيه الواحد والجمع. (والبين) الفراق، (وانجردوا)، أي: اندفعوا. والشاهد في (عِدَ الأمر) إذ أصله عدة الأمر.

٩٨١ ـ وَمَا لإِفْعَالٍ منَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فمفعولٌ به أيضًا قَمِنْ
٩٨٢ ـ نَحوُ مَبِيعٍ ومَصُونٍ ونَدَرْ تصحيحُ ذي الواو وفي ذي اليَا اشْتَهَرْ

قوله: (وحذفت المدَّة التي بعدها)، أي: وهو واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف. ولأن علامة اسم المفعول الميم لا الواو. وهذا مذهب

---

(١) البيت للفضل بن عباس في «شرح التصريح» ٣٩٦/٢. «شرح شواهد الشافية» (٦٤)، «المقاصد النحوية» ٥٧٢/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/، «الخصائص» ١٧١/٣، «شرح الأشموني» ٤/، «شرح عمدة الحافظ» (٤٨٦).

سيبويه[1] والخليل. وذهب الأخفش[2] إلى أن المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو مفعول لمعنى؛ ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول كما في: (قل، وبع).

قوله: (فصارا (مبيعا، ومصونا)، أي: بعد إبدال ضمة ياء (مبيعا) كسرة كما ذكره على الأثر.

قوله: (قال: وكأنها تفاحة مطيوبة)[3]، أي: كأن الخمر. والشاهد في (مطيوبة) حيث لم يعل عن الأصل، والقياس: مطيبة.

قوله: (وقال الآخر:

يــوم رذاذ عــلــيــه الــدجــن مــغــيــوم[4]

قاله علقمة بن عبدة، وصدره:

حــتــى تــذكــر بــيــضــات وهــيــجــهُ

---

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ٣٤٨/٤: مَبِيْع، ومَهِيْب أُسكنت العين وأُذهبت واو مفعول لأنّه لا يلتقي ساكنان، وجُعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها...
وقال المازني في «المصنف شرح التصريف» ٢٨٧/١: قال أبو عثمان: وزعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت «مَقُوْل» و«مَبِيْع» فالذاهب لالتقاء الساكنين واو مفعول).

(٢) قال المازني في «المصنف شرح التصريف» ٢٨٩/١: (إنَّ واو (مفعول) جاءت لمعنى: وهو المدُّ. والعين لم تأتِ لمعنى، فَحَذْف العين التي لم تأتِ لمعنى، وتبقية ما جاء لمعنى وهو الواو الزائدة أولى. كما تقول: «مررتُ بقاضٍ» فتحذف الياءَ لأنَّها لم تأتِ لمعنى، وتُبقي التنوين الذي جاء لمعنى).
وانظر «شرح الأشموني» ١٢٥/٤، «توضيح المقاصد» ٢٥٣/٣، «الممتع» ٤٥٥/٢ - ٤٥٦، «شرح المفصل» ٧٨/١٠.

(٣) صدرُ بيتٍ لم أعرف عجزه. وهو لشاعر تميمي في «المقاصد النحوية» ٥٧٤/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٤٤/٣، «الخصائص» ٢٦١/١، «المصنف» ٢٨٦/١، «شرح التصريح» ٣٩٥/٢، «توضيح المقاصد» ٢٥٤/٣، «الممتع» ٤٦٠/١، «شرح الأشموني» ١٢٦/٤.

(٤) البيت لعلقمة بن عبده في «ديوانه»، «خزانة الأدب» ٢٩٥/١١، «الخصائص» ٢٦١/١، «شرح المفصل» ٧٨/١٠، «الممتع» ٤٦٠/٢.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٢٧/٤.

وفاعل (تذكر) الظليم، وهو ذكر النعامة المذكور فيما قبله. (والبيضات) جمع بيضة. (ويوم رذاذ) كلام إضافي مرفوع على أنه فاعل (هيجه). (والرذاذ) بمعجمتين، المطر الخفيف، (والدجن)[1] إلباسُ الغيمِ السماءَ. والشاهد في (مغيوم) حيث لم يعل، والقياس: (مغيَّم) من الغيم وهو السحاب.

قوله: (وقال الآخر:

قد كان قومك يحسبونك سيدًا ... وإخال أنك سيد معيون)[2]

قاله العباس بن مرداس. والشاهد في (معيون) والقياس (معيَّن).

٩٨٣ ـ وصَحِّح المفعُولَ مِن نَحْوِ عَدَا ... وأعْلِل انْ لم تتحرَّ الأجْوَدَا

قوله: (مرمي)، أصله: مرموي قلبت الواو ياء، والضمة كسرة، وأدغمت الياء في الياء.

قوله: (فيجوز فيه الإعلال) ظاهره كالنظم إطراد الإعلال فيه، لكن ذكر ابن هشام[3] أنه شاذ.

قوله: (ومن قال: معدو صُحح حملاً على فعل الفاعل)، أي: وهو (عدا) فإنه صُحح بمعنى أنه لم يعل بقلب واوه ياء، وإن قلبت ألفاً.

قوله: (إلا فيما كان الفعل منه على (فَعِلَ) (كرَضِيْ)... إلى آخره)، هذا خرج بقول النظم من نحو: (عدا) كما خرج به ما عينه واو (كغوى) فإن المفعول منه يجب إعلاله.

---

(١) «لسان العرب» (دجن) ٢٩٥/٤.

(٢) البيت للعباس بن مرداس في «ديوانه» (١٠٨)، «شرح التصريح» ٣٩٥/٢، «شرح شواهد الشافية» (٣٨٧)، «المقاصد النحوية» ٥٧٤/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٤٤/٣، «الخصائص» ٢٦١/١، «شرح الأشموني» ١٢٦/٤.

(٣) «أوضح المسالك» ٣٤٥/٣.

٩٨٤ ـ كذَاكَ ذَا وجهَين جَا الفُعُول مِنْ   ذي الـواو لامَ جَـمْـعٍ اوْ فـردٍ يَـعِـنْ

قوله: (إذا كان (فعول) منه مما لامه واو جمعًا فأكثر ما يجيء معتلاً) الأولى معلاً، وإنما كان الأكثر إعلاله والأكثر فيه مفردًا تصحيحه كما ذكره بعد؛ لثقل الجمع وخفة المفرد.

فشرط تصحيح[١] (فُعُوْل) أن لا يكون من باب: (قَوِيَ) فلو بني من القُوَّة مثل: (فُعُوْل) فُعِلَ به ما فعل بمفعوله. وقد مر، وكلامه كالنظم في تصحيح الجمع. وإعلال المفرد يحتمل إطرادهما. لكن ذكر ابن هشام[٢]: أنهما شاذان.

٩٨٥ ـ وشَاعَ نـحوُ نُيَّـمٍ فـي نُـوَّمِ   ونـحـوُ نُـيَّـامٍ شُـذُوذُه نُـمِـي

قوله: (يجوز في (فُعَّل) مما عينه واو والتصحيح على الأصل)، هو ما عليه الأكثر كما صرح به ابن هشام[٣].

قوله: (والإعلال أيضًا) شرطه أن لا تكون اللام معتلة والأوجب التصحيح نحو: (شوَّى، وعوَّى) جمع شاو، وعاو؛ لئلا يتوالى إعلالان[٤].

---

(١) لم ينبِّهِ الناظم على أن تصحيح المفرد أولى من الإعلال. لكنه نبّه على ذلك في «شرح الكافية الشافية» ٢١٤٥/٤.

وهـكـذا الـوجـهـان فـي (الـفـعـول) مـن   ذي الـواو لامًـا جـمـعًـا او فَـرْدًا يَـعِـنْ
ورُجِّـحَ الإعــلالُ فــي جــمــعٍ وفــي   مـفـردِ الـتَّـصـحـيـحُ أولـى مـا اقـتُـفِـي

والتصحيح في المفرد أكثر نحو: (علا عُلُوًّا) و(نَمَا نُمُوًّا).
والتصحيح في الجمع قليل نحو: (أب وأُبُوٌّ) و(نَجْوٌ ونُجُوٌّ).

(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٣٢/٣: أن تكون لام فُعُول جمعًا نحو عَصًا وعُصِيٌّ وقَفًا وقُفِيٌّ ودَلْوٌ ودُلِيٌّ، والتصحيح شاذ.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٣٢/٣٣: أن تكون عينًا لفُعَّل جمعًا صحيح اللام كصُيَّم ونُيَّم، والأكثر فيه التصحيح. تقول: صُوَّم ونُوَّم...

(٤) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٣٢/٣ (ويجب إن اعتلَّت اللام لئلاّ يتوالى إعلالان وذلك كشوًّى وغوًّى جمعي شاوٍ وغاوٍ، أو فُصِلَت من العين نحو صوَّام ونوَّام لبُعدها حينئذٍ من الطرف...

قوله: (هربا من الأمثال)، قيل: هو بعينه فيما هرب إليه، فليعلل بما علل به غيره من أن العين شُبهت باللام؛ لقربها من الطرف (فَأُعلت) كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء، ثم قلبت الواو الأولى ياء، وأدغمت في الياء.

قوله:

(ومــا أرق الــنــيــام إلا كــلامــهــا)[1]

صدره:

(ألا طــرقــتــنــا مــيــة ابــنــة مــنــذر)

وطرق، أي: أتى أهله ليلاً. (والنيام)، أصله: النوام[2]. وتصحيحه متعين لبعد عينه من الطرف بزيادة الألف. وشذ إعلاله كما قال. ففعل فيه ما فعل في (نيم).

تنبيه:

يجوز في (فاء فُعَّل) المعل العين الضمُّ والكسر والضمُّ أولى، نبه عليه المرادي[3].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) البيت لذي الرُمَّةَ في «خزانة الأدب» ٤١٩/٣، «شرح شواهد الشافية» (٣٨١)، «المنصف شرح التصريف» ٥/٢، «الممتع» ٤٩٨/٢، «شرح المفصل» ٩٣/١٠.
ولأبي النجم الكلابي في «شرح التصريح» ٣٨٣/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٣٢/٣، «شرح الأشموني» ٤/، «شرح شافية ابن الحاجب» ١٤٣/٣.

(٢) قال العيني: وأصله النيوام، قلبت الياء واوًا وأُدغمت في الواو فصار النوّام، وقلبت الواو ياء وإدغام الياء في الياء شاذ.

(٣) «توضيح المقاصد» ٢٦٠/٣.

فصل

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا في افْتِعَالٍ أُبدلاَ　　　وشَذَّ في ذي الْهَمزِ نَحْوُ ايتكَلا

***

فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه

قوله: (إذا كان تاء الافتعال وفروعه واواً أو ياء)، لم يذكر الألف وإن شملها قول النظم: (ذو اللين)؛ لأن الألف لا مدخل لها في ذلك؛ لأنها لا تكون فاءً ولا عيناً ولا لاماً. ذكره المرادي[1]، وإن أوهم كلامه قبل ذكره ذلك أنها كالواو والياء.

قوله: (نحو: اتصل)، أصله: اوتصل أبدلت الواو تاء. وقال بعضهم[2]: البدل إنما هو من الياء؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في نحو: اتصل واتصال، وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول على الماضي والمصدر. وللأول أن يقول: محل قولهم أن الواو لا تثبت مع الكسرة إذا أريد ثبوتها دائماً وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء.

---

(١) «توضيح المقاصد» ٣/٢٦١.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٣/٢٦١، «شرح الأشموني» ٤/١٣٣، «شرح المكودي» (٣٤٩)، والسيوطي في «همع الهوامع» ٣/٤٧٦.

قوله: (إلا ما شذ من قول بعضهم: اتزر)، وصرح جماعة[(١)] منهم السعد التفتازانيُّ: بأن هذا خطأ لا شاذ وبتقدير شذوذه قصره الشارح على (اتزر) ومنع أن يقال: اتكل في ايتكل حيث قال: وإلى هذا أشار بقوله نحو: ايتكلا.

ولا يريد أن يقال في افتعل من الأكل اتكل. انتهى. لكن قال ابن هشام[(٢)] وغيره: (إنه شذ فيه). قال في «التوضيح»: (وشذ قولهم في: (افتعل) من الأكل (اتَّكل)).

وقول الجوهري في اتخذ: أنه افتعل من الأخذ وهم، وإنما هو من تخذ كاتبع من تبع. انتهى.

٩٨٧ ـ طَا تَا افتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ فِي ادَّانَ وازدَدْ وادَّكِرْ دَالاً بَقِي

قوله: (إذ التاء من حروف الهمس)، أي: وهو الصوت الخفي، وعبارة غيره[(٣)] إذ التاء مهموسة مستفلة، والمطبق مجهور مستعلٍ، وهي أولى إذ لا تباين بين الهمس والاستعلاء لاجتماعهما في الصاد.

قوله: (فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها، وهي الطاء)[(٤)]، إذا أُبدلت التاءُ طاء، بعد الطاء وجب الإدغام أو بعد الظاء جاز الإظهار

---

(١) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٣١٠/١: وأجاز البغداديون إبدالها تاء فتقول: (اتَّزَر)، ومنه عنده (اتَّخذ) وحكوا: اتَّمَن وتصاريفه بالتاء من الأمانة واتَّهل من الأهل.
وقال الفارسيُّ: هو خطأ في الرِّواية، فإن صحَّت فإنَّما سُمع من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، ولم يحكه سيبويه ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصَّنعَة.
وانظر «شرح الأشموني» ١٣٣/٤، «أوضح المسالك» ٣٣٩/٣، «توضيح المقاصد» ٢٦٢/٣، «شرح الكافية الشافية» ٢١٥٤/٤).

(٢) «أوضح المسالك» ٣٣٩/٣، والأشموني في «شرحه» ١٣٤/٤.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٦٤/٣.

(٤) انظر: «الكتاب» ٢٣٩/٤، «توضيح المقاصد» ٢٦٤/٣، «شرح الأشموني» ١٣٤/٤-١٣٥، «الأصول» في النحو ٢٧١/٣ ـ ٢٧٢، «شفاء العليل» ١١٠٤/٣، «أوضح المسالك» ٣٤٠/٣.

والإدغام بعد قلبها ظاء أو قلب الظاء قبلها طاء أو بعد الضاد جاز الإظهار والإدغام بعد قلبها ضادًا، أو بعد الصاد جاز الإظهار والإدغام بوجهيه.

قوله: (ويبدل أيضًا تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال، أو الزاي، أو الذال)، إذا أبدلت[1] دالاً بعد الذال وجب الإدغام، أو بعد الزاي جاز الإظهار والإدغام بعد قلبها زايا أو بعد الذال جاز الإظهار والإدغام بوجهيه.

قوله: (وقد تبدل ذالاً بعد الذال)، أي: بأن تقلب ذالاً من أول الأمر، أو بأن تقلب دالاً مهملة ثم ذالاً معجمة، ثم تدغم فيما قبلها كما قيل بمثله في إبدال الظاء من التاء بعد الطاء.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) انظر: «الكتاب» ٢٣٩/٤، «توضيح المقاصد» ٢٦٥/٣، «شرح الأشموني» ١٣٦/٤، «الأصول في النحو» ٢٧٠/٣-٢٧١، «شفاء العليل» ١١٠٤/٣، «شرح الشافية» للرضي ٢٢٧/٣، «أوضح المسالك» ٣٤١/٣.

فصل

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ او مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ إِحْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

* * *

فصل: في حذف فاء الفعل وهمز أفعل وما معه

قوله: (أو تقديرًا لـ(يهب)، إذ ماضيه وهب فالأصل في مضارعه (يفعل) بالكسر؛ لكنه فتح لأجل حرف الحلق.

قوله: (كعدة) يشترط فيه أيضًا ألا يكون لبيان الهيئة؛ ليخرج نحو: (الوعدة، والوِقْفَة) المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوهما.

قوله: (وللتِّرْبِ: لِدَة) يقال: هذه ترب هذه أي: لدتها وهن أتراب.

٩٨٩ ـ وحذفُ هَمْزِ أفعَلَ استَمَرَّ في مُضَارِعٍ وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

قوله: (وإلى ذي)، أي: وإلى أخوات ذي الهمزة، واسم الفاعل، واسم المفعول، أي: حملها عليه الإشارة بقوله: (وببنيتي متصف)، أما الإشارة به إلى اسم الفاعل واسم المفعول فظاهرة؛ لأنهما المراد أن (ببنيتي متصف)، أي: ببنيتي ذات اتصفت بمعنى: قام بها، وأما الإشارة به إلى

أخوات ذي الهمزة وإن كانت خفية لفظاً لكنها ظاهرة معنى؛ لفهمها منه بالأولى كما لا يخفى. وفي نسخة: بدل (ذي) (ذا).

قوله: (فإنه أهل لأن يؤكرما)[1] هو بفتح الراء، والشاهد فيه ظاهر.

٩٩٠ ـ ظِلْتُ وظَلْتُ في ظَلِلْتُ استُعْمِلاَ وَقِـرْنَ فـي اقْـرِرْنَ وقَـرْنَ نُـقِـلاَ

قوله: (ومحذوف اللام) صرح في «التسهيل»[2] بأن المحذوف العين. قال المرادي[3]: وهو ظاهر كلام سيبويه[4].

قوله: (مع نقل حركة العين إلى الفاء (كظِلْتُ)، ودون نقلها (كظلت)، أي: فالفاء مكسورة بنقل حركة العين إليها أو مفتوحة بإبقاء حركتها؛ لأنها مفتوحة في الأصل. وذكر أبو الفتح[5]: أن كسرها لغة أهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم.

قوله[6]: (والضابط في هذا النحو أن المضارع على (يفعل)... إلى آخره).

---

(١) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٣١٦/٢، «أوضح المسالك» ٣٤٦/٣، «الخصائص» ١٤٤/١، «الدرر» ٥٧٧/٢، «شرح الأشموني» ١٥٢/٤، «شرح الشافية» للرضي ١٣٩/١، «المقاصد النحوية» ٥٧٨/٤، «المنصف» ٣٧/١، «همع الهوامع» ٤٦٣/٣.

(٢) «التسهيل»، «همع الهوامع» ٤٦٥/٣.
قال أبو حيان في «الارتشاف» ٤٤٧/١: وممّا حذفت عينُه من مضعّف الفعل أَحَسْتُ وظَلْتُ ومَسْتُ أصلُه: أحسستُ وظلَلْتُ ومَسَسْتُ... وقيل: المحذوفُ اللام فوزنه أَفَعْتُ.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٧٩/٣.

(٤) قال سيبويه في «الكتاب» ٤٢٢/٤: ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خِفْتُ. وليس هذا النحو إلا شاذًا.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٧٩/٣، «الارتشاف» ٢٤٧/١.

(٦) قال ابن الناظم (٦١٧): إن كان مضارعًا سكن الآخر لاتصاله بنون الإناث، فجاز تخفيفُه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه.

خرج به نحو: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ [سبأ: ٥٠]. ونحو: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ [الشورى: ٣٣]. فلا يجوز فيهما إلا الإتمام؛ لأن العين مفتوحة. وأما قرن في: اقررن بفتحها فنادر كما ذكره.

قوله: (حكاه ابن القطاع)، قد حكى ابن القطاع الوجهين فقال: قر بالمكان يقر، ويقر قرارًا، والعين مثله، يعني: في قرة العين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

الإدغام

٩٩١ - أوَّلَ مِثْلَيْنِ محرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ
٩٩٢ - وذُلُلٍ وكِلَلٍ ولَبَبِ ... ولاَ كَجُسَّسٍ ولا كَاخْصُصَ ابِي
٩٩٣ - ولا كَهَيْلَلٍ وشذَّ في ألِلْ ... ونَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

* * *

الإدغام

هو لغةً: الإدخال[١]؛ يقال: أدغمت الطعام. واللجام في الفرس إذا أدخلتهما فيه.

واصطلاحًا[٢]: أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل.

قوله: (إن تحركا) لا يمنع من الإدغام سكون الثاني للوقف لعروضه؛ لكن جعله تحريكهما شرطًا؛ لوجوب الإدغام منتقد بوجوبه في نحو: ما آل ومغزو وآوى مع أن الأول ساكن فلو جعله كغيره صورة المسألة بأن قال:

---

(١) «لسان العرب» (دغم) ٣٦٦/٤.

(٢) «الجمَل» للزجاجي (٤٠٩)، «الأصول» في النحو ٤٠٥/٣، «شرح المكودي» (٤٥٢)، «شرح الشافية» للرضي ٢٣٥/٣، «ارتشاف الضرب» ٣٣٧/١، «توضيح المقاصد» ٢٨١/٣، «همع الهوامع» ٤٨٢/٣.

يدغم أول المثلين المتحركين إن كانا في كلمة... إلى آخره، لسلم من ذلك.

قوله: (فلو كان المثلان مصدرين كددن، وتتنزل) فلا[1] إدغام؛ لتعذر الابتداء بالساكن صحيح في الاسم كددن. وفي الفعل المصدر بغير تائين، أما المصدر بهما فسيأتي بما فيه. والددن[2]: اللهو واللعب.

قوله: (كذلل... إلى آخره)، الذلل: بالمعجمة جمع ذلول ضد الصعبة، والكلل جمع الكلة[3]: وهي الستر الرقيق يحاط كالبيت يتوقى فيه من البق. (واللمم) جمع لمة[4]: وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

و(الطلل): ما شخص من آثار الدار. و(اللبب)[5] يقال لموضع القلادة من الصدر، ولما يشد على صدر المركوب ليمنع الرجل من الاستئخار، ولما استدق من الرمل.

قوله[6]: (واختصاص غيره بالأسماء)، أي: لأنه[7] مخالف للأفعال وزنًا، والإدغام فرع الإظهار فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه.

---

(١) «توضيح المقاصد» ٢٨٢/٣، «شرح الأشموني» ١٥٦/٤، «الممتع في التصريف» ٢٣٤/٢، «شفاء العليل» ١١١٨/٣، «الارتشاف» ٣٣٩/٤.

(٢) «لسان العرب» (ددا) ٣١٣/٤.

(٣) «لسان العرب» (كلل) ١٤٥/١٢.

(٤) «لسان العرب» (لمم) ٣٣٣/١٢.

(٥) «لسان العرب» (لبب) ٢١٧/١٢.

(٦) قال ابن الناظم (٦١٨): فإنّه يتعذّرُ فيه الإدغام لخفّة (فعل) واختصاص غيره بالأسماء.

(٧) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٨٣/٣: فإن قلت: ما عِلّة منع إدغام هذه الأمثلة؟

قلت: أمّا الثلاثة الأُول فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن، والإدغام فرع في الإظهار فخصّ الفعل لفرعيته، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه).

وانظر: «شرح الأشموني» ١٥٦/٤.

قوله: (نحو: قردد... إلى آخره)، القردد[1]: المكان الغليظ المرتفع. (ومهدد) من أسماء النساء وهو فعلل. قال سيبويه: فالميم من نفس الكلمة، ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل: (مفر، ومرد) فثبت أن الدال ملحقة، والملحق لا يدغم، قاله الجوهري.

تنبيه:

تنقل حركة المدغم إلى الساكن قبله إن لم يكن حرف لين نحو: يرد أصله: يردد بخلاف نحو: حوَيصة.

قوله: (ودبب الإنسان... إلى آخره)، ذكر فيه أربعة ألفاظ أدخلها في قول النظم ونحوه، أي: مما سمع، وقد حصر المكودي[2] ما دخل فيه في ثمانية ألفاظ: الأربعة المذكورة، والبقية هي قطط الشعر: إذا اشتدت جعودته، ومششت[3] الدابة، بشينين معجمتين، إذا ظهر في وظيفها ـ أي: مستدق ذراعيها وساقيها ـ بثور. وعززت[4] الناقة: إذا ضاق مجرى لبنها. وبحح الرجل إذا كان في صوته بحة.

٩٩٤ ـ وحَيِيَ افْكُكْ وادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى واسْتَتَرْ

قوله: (فمما يجوز فيه الوجهان) أي: الإدغام والفك ـ الأكثر في كلامهم الفك ـ ، وكلاهما فصيح. وقرئ بهما في المتواتر، ولعل الناظم قدم الفك لكثرته، ذكره المرادي[5]. وذكر السعد التفتازاني عسكه، وهو ما عليه أكثر القراء.

قوله: (ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل عليه همزة الوصل)،

---

(١) «لسان العرب» ٩٦/١١.

(٢) انظر: «شرح المكودي» ٣٥٢ ـ ٣٥٣، «توضيح المقاصد» ٢٨٥/٣، «الارتشاف» ٣٣٨/١.

(٣) «لسان العرب» (مشش) ١١٣/١٣.

(٤) «لسان العرب» (عزز) ١٨٧/٩.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٨٦/٣.

فيقول: (اتجلى) كلامه على البيت الآتي يقتضي عدم جواز الإدغام فيه مع همزة الوصل لما يأتي قريباً وهو الحق. وما ذكره هنا تبع فيها أباه، فإنه ذكر ذلك في «شرح الكافية»[(١)]. قال المرادي[(٢)] وغيره[(٣)]: وفيه نظر؛ لأن تتجلى فعل مضارع وهمزة الوصل لا تدخل فيه، والذي ذكره غيره أن الفعل المفتتح تاءين إن كان ماضيًا (كتتبع، وتتابع) جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل؛ فيقال: (اتبع، واتابع) وإن كان مضارعًا (كتتذكر) لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به؛ لئلا يلزم اجتلاب الهمزة، وهي لا تكون في المضارع. وإن اتصل بما قبله جاز الإدغام فيه بعد متحرك أو لين نحو: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨] .﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ١٦٧]، لعدم الاحتياج في ذلك إلى همزة الوصل).

وبما تقرر عُلِمَ أنَّ مَنْ أدغم المتصدرين في المضارع إنما أدغم في الوصل. ومن منع إنما منع في الابتداء، فالخلاف لفظي.

قوله: (ويجوز فيه) ـ أي: في نحو: استتر ـ الإدغامُ بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن نحو: ستر، أي: فيجب طرح همزة الوصل؛ لتحرك الساكن بحركة النقل. ويجوز فيه وجه آخر وهو كسر فائه على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذا الوجه كسر التاء اتباعاً لفاء الكلمة فيقال: ستر، نبه عليه المرادي[(٤)].

---

(١) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢١٨٥/٤: إذا أدغمت فيما اجتمعت في أوله تاءان زدت همزة وصلٍ يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في: (تَتَجَلّي): (اتَّجلّى).

(٢) «توضيح المقاصد» ٢٨٧/٣.

(٣) الأشموني في «شرحه» ١٥٩/٤.

(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٨٧/٣: ويجوز في استتر ونحوه إذا أُدغم وجه آخر وهو أن يقال: سِتَّر بكسر فائه على أصل التقاء الساكنين، وذلك أنَّ الفاء ساكنة وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى، فالتقى ساكنان، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعًا لفاء الكلمة، فتقول: سِتِّر وقِتِّل. والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك.

٩٩٥ ـ ومَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ العِبَرْ

قوله: (وإما من إدغام يحوج إلى زيادة ألف الوصل)، أي: وهي لا تزاد في المضارع على خلاف ما قدمه كما نبهت عليه قريبًا.

قوله: (وهذا التخفيف يكثر في التاء)، فيه إشارة إلى أنه كثير، أي: في نفسه. وإن كان قليلاً بالنسبة إلى عدم التخفيف بالحذف كما يفهمه تعبير النظم بعدُ ولم يبين ما هو المحذوف من التائين.

ومذهب البصريين[(١)]: أن المحذوف منها الثانية؛ لحصول الثقل بها؛ ولأن الأولى دالة على المضارعة. وبذلك صرح في «شرح[(٢)] التسهيل»[(٣)]. ومذهب الكوفيين: أن المحذوف الأولى.

قوله: (ولذلك سكن آخره)[(٤)] فيه رد على القول بأن نُجِّي فعل ماض يجعل الضمير فيه للنجاء أي: إذ لو كان كذلك لفتحت الياء. وقيل: أصله (ننجي) بسكون النون الثانية فأدغمت في الجيم كإجاصة وإجانة. ورد بأن إدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف. وإلى هذين القولين أشار الشارح بقوله: على الأظهر.

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
٩٩٧ ـ نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وفِي جَزْمٍ وشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي
٩٩٨ ـ وفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ والْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمّْ

(١) قال ابن الأنباري في «الإنصاف» ٢/٦٤٨: ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان: تاء المضارعة وتاءٌ أصليةٌ نحو: (تتناولُ وتتلوّن) فإنَّ المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية نحو: (تَنَاوَلُ وَتَلوَّنُ).
وذهب البصريون إلى أنَّ المحذوف منهما التاء الأصلية، دون تاء المضارعة.
(٢) ساقطة من (ب)، (ج).
(٣) «شرح التسهيل»، «توضيح المقاصد» ٣/٢٨٨.
(٤) قال ابن الناظم (٦١٩): (ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ في قراءة ابن عامر وعاصم. أصله (ننجي) ولذلك سكن آخره.

قوله: (وإن شئت قلت: حلَّ)، فيه إشارة إلى أنه إذا أدغم في الأمر تطرح همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها. وحكى الكسائي[1]: أنه سمع من عبد القيس: ارُدَّ واغُضَّ وامُرَّ بهمزة الوصل ولم يحك ذلك عن أحد من البصريين، ثم إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو: رُدُّوا، أو ياء مخاطبة نحو: رُدِّي، أو نون توكيد نحو: رُدَّنّ أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب. نبه على ذلك[2] المرادي، ويرد على قول النظم. (وفي جزم وشبه الجزم تخيير)، نحو: لم يردُّوا، وردُّوا. فإنه لا يجوز فيه التخيير بل يجب فيه الإدغام.

٩٩٩ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
١٠٠٠ ـ أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ
١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا
١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

قوله: في النظم: (وما بجمعه عنيت)، يقال: عني بكذا، أي: اهتم به، والأفصح إذا عدي (عني) بالباء كما هنا بناؤه للمفعول، وبناؤه للفاعل لغة فإن لم يعد بالباء بني للفاعل؛ فيقال: عناه الأمر يعنيه عناية، أي: أهمه.

قوله: (قد اشتمل على أعظم المهمات من علم العربية)، المناسب لقول النظم جل المهمات أن يقول: معظم المهمات؛ لأن جل[3] الشيء معظمه، كما قاله الجوهري وغيره. وهذا مبين لمراد الناظم بقوله أول الكتاب:

مقاصد النحو بها محويه.

قوله في النظم: (أحصى من «الكافية» الخلاصة)، أي: أحصى النظم

(١) انظر: «شرح الأشموني» ١٦١/٤.
(٢) «توضيح المقاصد» ٢٩١/٣، «شرح الأشموني» ١٦١/٤.
(٣) «الصحاح» (جلل) ٢٠١/١.

من «الكافية» خلاصتها، أي: أحاط بها. قال تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨].

قوله: (بلا خصاصة)، الخصاصة: الفقر وسوء الحال.

والحمد لله وحده، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

وكان الفراغ من تعليقه في يوم الثلاثاء رابع شهر ربيع الأول، من شهور سنة خمس وعشرين وألف على يد الفقير الحقير المضطر لرحمة ربه القدير يوسف بن أحمد بن محمد بن ناصر الدين المتسمى المالكي، عامله الله بأهليته وإحسانه وكرمه وفضله والمسلمين. آمين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

فهارس الرسالة

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث.

فهرس الأعلام.

فهرس القوافي.

فهرس القبائل والأماكن والبلدان.

فهرس الأمثال.

فهرس اللغة.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	يونس: ٦٥	٣٦٣
﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾	يونس: ٩٩	٧٧، ٥٤٧
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	هود: ٨	٣٣٠
﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾	هود: ٤٥	٧٥٥
﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾	هود: ٤٦	٧٣١
﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾	هود: ٥٣	٥٨١
﴿فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾	هود: ٩٧	٧٨٤
﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	هود: ٩٨	٧٨٤
﴿فَأَوْرَدَهُمُ﴾	هود: ٩٨	٧٨٤
﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾	هود: ١٠٧، ١٠٨	٣٣١
﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾	يوسف: ٢	٧
﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾	يوسف: ٤	١٨٥
﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	يوسف: ٤	٩٤٦
﴿وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾	يوسف: ٩	٣٤٠
﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾	يوسف: ١٧	٩٢٦
﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	يوسف: ٢٠	٢٦٣
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾	يوسف: ٢٦	٩١٥
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	يوسف: ٢٩	٧٩٩
﴿وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ﴾	يوسف: ٤٣	٩٤١
﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾	يوسف: ٤٣	٩٤١
﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾	يوسف: ٦٥	١٠٢٩
﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	يوسف: ٨٥	٣٢٦
﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾	يوسف: ٩٠	٢٠٣

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	القصص: ٤٨	٨٨٨
﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾	العنكبوت: ١٢	٩٠٤
﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾	العنكبوت: ٥١	٨٠، ٢٤٩
﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾	العنكبوت: ٦٦	٩٠٤
﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾	الروم: ١٧	٣٣٠
﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ﴾	الأحزاب: ٢١	٧٨٧
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾	الأحزاب: ٢٥	٣٣٥
﴿إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾	الأحزاب: ٢٨	٣٩٩
﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾	الأحزاب: ٢٨	٣٩٩
﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾	الأحزاب: ٣١	٢٥٥
﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾	الأحزاب: ٣٧	٨١، ٢٤٩
﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾	الأحزاب: ٤٠	٧٧١
﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾	الأحزاب: ٥١	٢٧١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾﴾	الأحزاب: ٧٠	٧
﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	سبأ: ٧	٤٢٥
﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾	سبأ: ٢٤	٧٦٤
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾	سبأ: ٢٨	٥٣٩
﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾	سبأ: ٥٠	١٠٨٥
﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾	فاطر: ٣	٥٧٦
﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾	فاطر: ١٠	
﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾	فاطر: ٣٧	٥٩٩

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

فهرس القوافي

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
أب	الكامل	ضمرة بن جابر أو ضمرة بن ضمرة	٣٩٢
إباء	الخفيف	-	٥٣٩
الأباعد	الطويل	الفرزدق	٣٠٢
الأباعر	الطويل	-	٥٧٧
أباها	الرجز	أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيدالله العجلي	١٧٢
أبتكر	الرجز		١٠١٤
إِبْقَالَهَا	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	٤٣٥
ابني ضمضم	الكامل	عنترة	٥٥٤
أبي مزاده	مجزوء الكامل	-	٦٢٩
أتحولا	الطويل	أوس بن حجر	٦٩٤
آتيا	الطويل	-	٩١٠
الأجادل	الطويل	بعض الطائيين	٦٢٨
آجال	البسيط	-	٣٩٠
الأجل	المتقارب	-	٦٤٠
أجمعا	الرجز	-	٧٣٧
أجمعا	الطويل	حريث بن عناب الطائي	٢٢٩
أجنت	الكامل	شبيب بن جعيل الثعلبي	٢٤٧
احبس	الطويل	-	٤٦٥

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
بالعشج	الرجز	-	١٠٥١
بالعواور	الرجز	العجاج	١٠٥٤
بالقدم	البسيط	البوصيري	٥٢٧
باللجام	الرجز	-	٦٣٣
باللعب	البسيط	-	٥٤٩
بالمتقارب	الطويل	المرار بن هماس الطائي	٧٠٦
بالميسم	السريع	ضمرة النهشلي	٥٩١
باليد	الكامل	النابغة الذبياني	٥٥٤
بأمثلي	الطويل	امرؤ القيس	٧٥٤
بأيدينا	البسيط		١٩١
بثمان	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٧٦٢
بج	الرجز	رجل من اليمانيين	١٠٥١
بخبول	الطويل	كثير عزة	٧٦٢
بخلا	البسيط	-	٥٥٥
البدرا	الطويل	عبدالله بن قيس الرقيات	٦٥١
بدينا	الرجز	عبدالله بن رواحة أو بعض الأنصار	٧٠٧
البرودا	الرجز	رؤبة	٦٨٦
بزلا	الطويل	عمرو بن شاس	٦٧٨
بسمن	الرجز	-	٧١٦
بشن	الوافر	النابغة الذبياني	٧٣٠
البطن	الرجز	-	٧١٦
بطني	الرجز		٢٣٠
بعداد	البسيط	جرير	٧٦٥
بعسيل	الطويل	-	٦٣٠
بعيري	الرجز	العجاج	٨٢٨
البقر	البسيط	أنس بن مدركة الخثعمي	٩٠٢
بقرن	الرجز	خطام المجاشعي	٧٤٢

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
الحمى	الرجز		٨٣٢
حميد	الطويل	-	٤٠٢
الحميم	الوافر	عبدالله بن يعرب	٦٢١
حنظل	الرجز	جندل بن المثنى	٩٤٢
الحنينا	الوافر	-	١٦٩
حيائيا	الطويل	منظور بن سحيم الفقعسي	١٦٦
خبيرا	الوافر	جثامة الليثي	٢٨٧
ختامها	الكامل	لبيد بن ربيعة	٧٥٣
خشن	الرجز	-	٧١٦
الخفقن	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٤٦
خلب	الرجز	رؤبة بن العجاج	٣٨٤
خمرًا	الطويل	-	٦٢٢
خمسا	الرجز	غيلان بن حريث الربعي	٨٧٧
الخوالي	الخفيف	عبيد بن الأبرص	٩٢٩
الخور	البسيط	منازل بن ربيعة	٤١٣
خيالها	الطويل	ذو الرمة غيلان	٧٦٩
الدائس	الرجز	عمرو بن كلثوم	٦٢٧
داعيان	الوافر	الأعشى	٨٩٦
دانوا	الهزج	شهل بن شيبان	٥١٩
الدّخالِ	الوافر	لبيد بن ربيعة	٥٣١
دراج	الرجز	جندب بن عمرو	٧٨٤
دعاثره	الطويل	مضرس بن ربعي	٧٤١
دنف	الطويل		١٠١٧
دنفان	الطويل	-	٣٧٩
الدهارير	البسيط	الفرزدق	٢١٥
دواء	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي	٧٤٢
دولاتها	الرجز		٩٠٠

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
شاربه	الطويل	فرعان بن الأعرف	٤١٠
شارق	الطويل		٣٠٠
شاف	الكامل	بنت مرة بن عاهان ـ أو بنت أبي الحصين	٨٥٤
شافع	الطويل	حسان بن ثابت	٥١٤
شديد	الخفيف	أبو زيد حرملة بن المنذر	٨١٢
شرا	الرجز		٨٠٥
شريم	الوافر	–	٥٧٠
شعباكما معًا	الطويل	الصمة بن عبدالله القشيري	٦١٩
شفيعها	الطويل	قيس بن الملوح	٩٢٧
شقاق	الوافر	بشر بن أبي خازم	٣٧٩
شمالا	المتقارب	جنوب بنت عجلان	٣٨٢
شمالات	المديد	جذيمة الأبرش	٨٥٢
شماليا	الطويل	امرأة من عقيل	٩٢١
شول	البسيط	الأعشى القيسي	٣٨٣
شيار	الوافر	–	٨٨٢
شيمي	البسيط	–	٨٥٠
صائح	الطويل	توبة بن الحمير	٩٢٥
الصبر	الطويل	–	٦٩٤
صبر	الوافر	دريد بن الصمة	٧٦٨
الصبي	الرجز	رؤبة بن العجّاج	٣٦٦
صبيا	الرجز	–	٦٦٣
صحاح	الكامل		٩٣٣
صداد	البسيط	القطامي	٩٨٧
الصرار	الخفيف	–	٥٨٥
الصغير	الوافر	–	٥٢٤
الصلاب	الوافر	–	٣٣٦
صميم	الرجز	الفرزدق	٦٤٢

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
الصواديا	الطويل	عريف القوافي	٨٤٦
الصياريف	البسيط	الفرزدق	٦٤٢
الضابط	المتقارب	أسامة بن الحارث الهذلي	٤٩٩
الضبع	البسيط	العباس بن مرداس	٣٤٠
ضرر	البسيط		٢٧١
ضيغم	الطويل	الخنجر بن صخر الأسدي	٣٤١
طائر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٠٤٩
طائعا	الرجز		٧٩٥
طالب	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	٦٣٣
طالبا	الطويل	سعد بن ناشب	٢٧٢
طالبه	الطويل	الفرزدق	٤٦٠
طبيب	الطويل	علقمة بن عبدة	٧٤٣
الطلاح	مجزوء الكامل	القاسم بن معن	٣٨٤
طللاهما	الطويل	معقل بن ضرار الشماخ	٦٧٦
طليق	الطويل	يزيد بن مفرغ الحميري	٢٦٠
الطوائح	الطويل	نهشل بن حرّي	٤٣٢
طويت	الوافر	سنان بن الفحل	٢٥٨
طيالها	الطويل		١٠٦٠
ظبيانا	الرجز	رؤبة بن العجاج ـ أو لرجل من بني ضبة	١٩٦
ظلاما	الوافر	شمر بن الحارث الضبي	٩٦٢
ظلم	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٧١
ظليل	الرجز	أحيحة بن الجلاح	٧١١
عاتقي	السريع	أنس بن عباس بن مرداس	٣٩١
عاجله	الطويل	-	٧٥٢
العاذلينا	الوافر	-	٤١٤

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
عجاف	الكامل	عبدالله بن الزِّبَعْرى	٧٦١
العدم	الطويل	النعمان بن بشير الأنصاري	٤٠٦
عدنان	الرجز	امرأة من العرب ترقِّص ابنها	٧٣٥
العدوان	الطويل	صخر بن عمرو	٩٢٨
العراب	الوافر	-	٣٣٦
العرض	الهزج	ذو الأصبع	٨٨١
عرين	الوافر	جرير	١٩٣
عزلا	الطويل	عمرو بن شاس	٦٧٨
عشاري	الكامل	الفرزدق	٩٥٦
العشر	الطويل	النواح من بني كلاب	٩٤٤
عطبه	البسيط	-	٥٧٤
عظيم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٨٩٧
عقيلا	الوافر	-	٣٦٩
العلاء	الخفيف	الحارث بن حلزّة	٤٢٨
علقم	الطويل	رجل من همدان	٢٧٣
علموا	البسيط	قيس بن قمناء التميمي	٨٣٢
العمائم	الطويل	الفرزدق	٦٠٩
عمرو	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكري	٢٧٩
العمل	البسيط	-	٥٥٩
عن فل	الرجز	أبو النجم العجلي	٨١٦
عند سائب	الطويل	الحماسي	٤٦٣
عندما	الطويل	عمرو بن عبد الجن	٢٧٨
عوادي	الكامل	-	٩٦٣
العوارك	الطويل	هند بنت عتبة بن أبي لهب	٥٢٨
العواطف	الطويل	-	٦٢١

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
العوالي	الوافر	زيد الخير	٢٢٤
عود إسحل	الطويل	طفيل الغنوي	٤٧٠
عودا	الطويل	الفرزدق	٣٣٣
عودها	الطويل	أبو العوام بن كعب بن زهير	٩٢٧
عون بن مخراق	البسيط	جار بن رألان أو جرير أو تأبّط شرًا	٦٥٧
عويلي	الطويل	كثير عزة	٦١٠
عيالي	الوافر	الحطيئة ـ أو أعرابي	٩٤٤
العيس	الرجز	عامر بن الحارث	٥١٢
عيشوم	البسيط	ذو الرمة غيلان	٢٤٦
عيناها	الرجز	-	٥٠٢
الغائب	السريع	صبية من بنات العرب	٨١٣
غائظة	المتقارب	الخليل	٣١٨
غادي	الرجز	رؤبة	٤٣٢
غارها	المتقارب	زهير بن أبي سلمى	٩٥٧
الغالب	الكامل	نفيل بن حبيب	٧٥٢
غايتاها	الرجز	أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي	١٧١
غدور	الكامل	الأخطل	٨٨١
الغزال	الوافر	-	٥٠٦
الغفلات	الخفيف	-	٥٢٠
الغفلات	الطويل	-	٣٩٦
غناهما	الطويل	أبو أسيدة الدبيري	٤١٢
غنماهما	الطويل	أبو أسيدة الدبيري	٤١٢
غيارها	الطويل	أبو ذؤيب	٥١٥
فأجدر	الطويل	عروة بن الورد	٦٨٧

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	٤٤٨
فاخر	الرجز	-	٦٩٧
فارح	الطويل	أشجع السلمي	٦٧٠
فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حنين التميمي	٨٩٤
فاشتريت	الرجز	رؤبة	٤٤٢
فانزل	الرجز	عبدالله بن رواحة	٨١٠
فتخزوني	البسيط	ذو الإصبع العدواني	٥٨٢
فخر	الرمل	طرفة بن العبد	٦٥٣
فدعاهما	الطويل	عزة الخثعمية	٦٣١
فدم	السريع	الجميح	٥٢٣
فديد	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٣٦
فديد	الوافر	زيد الخيل	٦٥٢
الفرس	المنسرح	طرفة بن العبد	٨٥٨
فريق	الوافر	المفضل بن معشر البكري	٣٦٨
الفستقا	الرجز	أبو نخيلة	٥٧٨
الفضل	البسيط	المتنخل الهذلي	٦٤٤
فقد	البسيط	النابغة الذبياني	٣٧٥
فنستريحا	الرجز	أبو النجم العجلي	٨٩٢
فنصطحبا	البسيط	-	٨٩٤
الفوادح	الطويل	-	٧٧٩
فيكم	الطويل	-	٤٠٠
القبلى	الطويل	أبو ذؤيب خويلد الهذلي	٢٥٣
قدر	البسيط	جرير بن الخطفي	٧٦٦
قدم	البسيط	-	٥١٨
القصبا	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٠٢٣

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
لمغرور	البسيط	-	٤٣٣
له وفر	الطويل	الزبرقان بن بدر	٧٨٢
الليّانا	الرجز	زياد العنبري	٦٤٥
ليبتلي	الطويل	امرؤ القيس	٥٩٣
ليسي	الرجز	رؤبة	٢١٩
لينالا	الكامل	جرير	٧٧٦
المئزر	السريع	الأقيشر الأسدي	١٦٩
ما اهتدينا	الرجز		٩٢٢
ماجد	الطويل		٢٢٦
المال	الطويل	امرؤ القيس	٤٦٥
مالكا	المتقارب	عبدالله بن همام السلولي	٥٥١
مالي	الوافر	زيد الخير	٢٢٤
مبين	الخفيف		٣٢٧
متجاهلينا	الوافر	ابن أبي ربيعة	٤٢٣
المتعمد	الكامل	عاتكة بنت زيد	٣٨١
مثار	الكامل	الفرزدق	٥٨٩
مثلان	البسيط	عبدالرحمٰن بن حسان بن ثابت	٩١٥
المجامع	الطويل	الفرزدق	٢٤٢
مجمع	المتقارب	عباس بن مرداس	٨٨١
مجهل	الطويل	مزاحم بن الحارث	٥٨٧
المحالج	الرجز	أبو جندل الطهوي	٦٢٦
المحتاج	البسيط	-	٦٣٠
المحنق	الكامل	قتيلة بنت النضر	٢٤٩
محول	الطويل	امرؤ القيس	٥٩٣
محول	الطويل	النمر بن تولب	٨٥٤

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
المطاع	الوافر	حسان بن ثابت	٨٢٠
مطعما	الطويل	حسان بن ثابت	٤٣٨
مطيرها	الطويل	الشماخ	٧٣٣
المظلوم	الكامل	لبيد العامري	٦٤٣
مظلوما	الكامل	النابغة الذبياني	٣٣٧
مظهرا	الطويل	النابغة الجعدي	٧٩٣
معاجل	الطويل	بعض الطائيين	٦٢٨
المعادن	الطويل	الطرماح	٣٨٠
معجل	الطويل	امرؤ القيس	٧٦٧
معد	الوافر		٢٦٤
معمما	الرجز	أبو حيان الفقعسي	٨٥٣
المعول	الطويل	الكميت بن يزيد	٣٠٣
معيون	الكامل	العباس بن مرداس	١٠٧٧
مغتفر	الكامل	-	٤١٤
مغمض	الطويل	الحسين بن مطير الأسدي	٣٢٨
مغنما	الطويل	حاتم الطائي	٨٥٢
مغيوم	البسيط	علقمة بن عبدة	١٠٧٦
المقادر	الطويل	ذو الرمة غيلان	٨٠٨
مقبل	الكامل	أبو العيال الهذلي	٧٥٣
المقدما	الطويل	العباس بن مرداس	٦٩٣
مقلوليا	الرجز	الفرزدق	٨٨٠
المقلي	الرجز	رؤبة بن العجّاج	٣٦٦
المقنع	الطويل	-	٥٨٦
المقنعا	الطويل	جرير	٩٣٣
مقيت	الخفيف	الغساني اليهودي	٨٥٥

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
المواكب	الكامل	أبو الفرج	٩٣١
الموت	الرجز	رؤبة	٦٦٤
نئيج	الطويل	أبو ذؤيب	٥٧١
نائما	مجزوء الرجز	امرأة من العرب	٥٤٨
نابها	الطويل	مغلس بن لقيط	٢٢٢
نادما	الطويل		٩١٦
نارا	المتقارب	أبو دؤاد	٦٢٤
نجلا	المنسرح	الأعشى	٦٣٢
نسر	المتقارب	النمر بن تولب	٣٠٠
النسور	الوافر	-	٥٢٤
نصرا	الرجز	رؤبة	٧٤٧
نصيب	الطويل	علقمة بن عبدة	٧٤٣
نصيب	الطويل	-	٩٠٥
نظامها	الكامل	لبيد بن ربيعة	٥٤٧
نظرة قبل	البسيط	القطامي	٥٨٦
نفاع	الكامل	الفرزدق	٩٥٧
نفانف	الطويل	مسكين الدارمي	٧٧٨
نفعلا	الطويل	النابغة الجعدي	٨٤٩
نلناها	الرجز	أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي	١٧٢
ننتفل	البسيط	الأعشى	٥٨٢
النواسم	الطويل	ذو الرمة غيلان	٦٠٤
النواضر	الطويل	أبو عبدالرحمٰن العتبي	٤٣١
هائم	الطويل	-	٨٤٨
هاجع	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	٣٢٠
هالكا	المتقارب	عبدالله بن همام السلولي	٤٠٨

كلمة القافية	البحر	الشاعر	الموضع
والوريد	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٩١٢
وإن	الرجز	رؤبة	٩٢٠
وإنن	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٤٧
وبار	الكامل	الطرماح	٧٨٩
وتأزرا	الطويل	رجل من عبد مناة بن كنانة	٣٩٤
وتتقيني	الوافر	المثقب العبدي	٧٦٨
وتخدعا	الطويل		٨٨٥
الوتر	الرجز	-	٧٣٠
وتستطارا	الوافر	عنترة العبسي	٥٤٦
وتغيب	الطويل	حميد بن ثور بن حزن	١٩٥
وتليدا	الكامل		٨٩٠
وتنتجونه	الرجز	صبي من بني سعد	٢٩٨
وتنويل	البسيط	-	٣٧٠
الوثاق	الوافر	بشر بن أبي خازم	٣٧٩
وجائر	الرجز	-	٧٨٥
وجهول	الطويل	السموأل بن عادياء الغساني اليهودي	٣٢٩
وحميرا	الطويل	زفر بن الحارث الكلابي	٤٠٤
وحميم	الطويل	عبدالله بن قيس	٤٣١
ودعيت	الخفيف	الغساني اليهودي	٨٥٥
وركبانا	البسيط	قريط بن أنيف	٥٧٨
الوسائل	مجزوء الكامل	الطرماح	٧٠٣
وسجودا	الكامل	كثير عزة	٩٢٨
وسربالا	البسيط	-	٤٩٧
وسعيرها	الطويل	-	٧٧٩
وصدورا	الكامل	جرير	٥٢٩

فهرس القبائل والأماكن والبلدان

□ □ □ □ □ □

فهرس الأمثال

فهرس الغريب واللغة

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١ ـ **الأزهية:**

علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين ملوحي. دمشق، ط١، ١٩٨١م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢ ـ **الأمالي الشجرية:**

ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، د.ت/د.ط.

٣ ـ **إتحاف فضلاء البشر في التواءات الأربعة عشر:**

تأليف الشيخ: أحمد بن محمد بن أحمد... الدمياطي الشافعي المشهور بالبناء المتوفى سنة ١١١٧هـ، رواه وفحصه وعلّق عليه علي محمد الضباع. دار الندوة الجديدة، بيروت.

٤ ـ **إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك:**

برهان الدين إبراهيم بن محمد بن القيم الجوزية، تحقيق: محمود نصار، ط: دار الكتب العلمية.

٥ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة:**

تأليف: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: طه محمد الزيني، ط: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٦ ـ **إعراب القرآن وبيانه:**

محيي الدين الدرويش، ط: اليمامة. دار ابن كثير، بيروت.

٧ ـ **إعراب القرآن:**

لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، ط: مطبعة العاني، بغداد.

٨ ـ **الأمالي الشجرية:**
(هبة الله بن علي)، طبعة حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ.
٩ ـ **الأمالي:**
إسماعيل بن القاسم القالي. دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات.
١٠ ـ **أمالي المرتضى: غرر الفوائد وسرر القلائد:**
الشريف المرتضى (علي بن الحسين)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
١١ ـ **أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:**
تأليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: المكتبة العصرية، بيروت.
١٢ ـ **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين:**
خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤م.
١٣ ـ **ـ سنن أبي داود:**
سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، ط: محمد علي السيد، سوريا ـ حمص.
١٤ ـ **سنن الترمذي:**
محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: مصطفى البابي الحلبي، مصر.
١٥ ـ **سنن النسائي:**
أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
١٦ ـ **بغية الوعاة:**
للحافظ جلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، المكتبة العصرية، بيروت.
١٧ ـ **البهجة المرضية:**
تحقيق: محمد صالح بن أحمد. الطبعة الأولى،١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار السلام للطباعة، القاهرة.
١٨ ـ **البحر المحيط:**
محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ٦٥٤ ـ ٧٥٤هـ. طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعيد. دار الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٩ ـ **تذكرة النحاة:**
لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، ت.د.عفيف عبدالرحمن. نشر بدعم من جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٠ ـ **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:**
تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي. ط: دار القلم، دمشق.
٢١ ـ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:**
لابن هشام تحقيق، وتعليق: عباس مصطفى الصالحي. المكتبة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٢٢ ـ **تاج العروس:**
المرتضى الزبيدي.
٢٣ ـ **تهذيب اللغة:**
تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون. ط: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، مصر.
٢٤ ـ **تفسير القرآن العظيم:**
تأليف: الحافظ ابن كثير. ط: دار عالم الكتب.
٢٥ ـ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:**
تأليف: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: أحمد محمد عزوز. ط: المكتبة العصرية، بيروت.
٢٦ ـ **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه:**
تأليف: محمود صافي. ط: دار الرشيد، بيروت.
٢٧ ـ **ـ جمهرة اللغة:**
ابن دريد (محمد بن الحسن)، حققه وقدّم له: رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٢٨ ـ **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:**
تأليف: محمد بن علي الصبان. ط: دار الفكر، بيروت.
٢٩ ـ **حاشية يسن على التصريح:**
مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح.
٣٠ ـ **حجة القراءات:**
للإمام أبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣١ - **حماسة البحتري:**
الوليد بن عبيد، اعتنى بضبطه: لويس شيخو. بيروت، لاط، لات.
٣٢ - **الخصائص:** لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٣ - **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:**
تأليف: عبدالقادر بن عمر البغدادي، ١٠٣٠ - ١٠٩٣هـ، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٣٤ - **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:**
أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط.
٣٥ - **ديوان الأسود بن يعفر:**
صنفه: نوري حمودي القيس. وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى.
٣٦ - **ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي:**
صنعة: عبدالعزيز اليسني. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، لاط، لات، تاريخ المقدمة، ١٩٥٠م.
٣٧ - **ديوان دريد بن الصمة:**
جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، قدم له: شاكر الفحام. دار قتيبة، دمشق، لاط، ١٩٨١م.
٣٨ - **دلائل الإعجاز في علم المعاني:**
عبدالقادر الجرجاني، وقف على تصحيح طبعه وعلّق حواشيه: السيد محمد رشيد رضا. دار المعرفة، بيروت، لاط، ١٩٨١م.
٣٩ - **ديوان مالك بن الريب ضمن شعراء أمويون:**
تحقيق: عزة حسن. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢م.
٤٠ - **ديوان مسكين الدارمي (ربيعة بن عامر):**
جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبدالله الجبوري. مطبعة دار البصري، ط١، بغداد، ١٩٧٠م.
٤١ - **ديوان مزاحم العقيلي = قصيدتان مع أبيات منسوبة إليه:**
تحقيق: كرنكو، ليدن، ١٩٢٠م.

٤٢ ـ **ديوان القطامي:**
تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. دار الثقافة، بيروت.
٤٣ ـ **ديوان أمية بن أبي الصلت:**
صنعة: د.الحفيظ السطلي، د.ت/ د.ط، ديوان لبيد.
٤٤ ـ **ديوان امرئ القيس:**
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، د.ت/ د.ط.
٤٥ ـ **ديوان الطرمّاح:**
حققه: الدكتور عزة حسن. دمشق، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
٤٦ ـ **ديوان كعب بن زهير:**
قرأه وقدم له: الدكتور محمد يوسف نجم. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٤٧ ـ **ديوان الأعشى:**
ـ شرح: د.يوسف شكري فرحات. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٤٨ ـ **ديوان النّمر بن تولب العكلي:**
جمع وشرح وتحقيق الدكتور: محمد بن طريفي. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٤٩ ـ **ديوان النابغة الذبياني:**
حققه وقدّم له المحامي: فوزي عطوي. دار صعب، بيروت، د.ت/ د.ط.
٥٠ ـ **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري:**
شرح: د.يوسف عيد. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٥١ ـ **ديوان كثيّر عزّة:**
جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت ـ لبنان، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
٥٢ ـ **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات:**
تحقيق وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم. الجامعة الأمريكية، بيروت، دار صادر، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
٥٣ ـ **ديوان مجنون ليلى:**
قيس بن الملّوح بن مزاحم بن عُدس بن ربيعة، قدّم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه: د.صلاح الدين الهواري. دار مكتبة الهلال، دار البحار، بيروت، ٢٠٠٠م.

٥٤ ـ **ديوان الفرزدق:**
شرح: د.علي مهدي زيتون. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٥٥ ـ **ديوان قيس لبنى (قيس بن ذريح):**
حققه وشرحه: د.عفيف نايف حاطوم. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٥٦ ـ **ديوان جرير:**
شرح: د.يوسف عيد. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٥٧ ـ **ديوان البوصيري:**
شرح وتعليق: د.محمد ألتونجي. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٥٨ ـ **ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي:**
تحقيق: حسان فلاح أوغلي. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٥٩ ـ **ديوان أبو داؤد الإيادي جارية أو حارثة بن الحجاج:**
نشر: جوستاف جرونبام ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عباس. منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٥٩م.
٦٠ ـ **ديوان الكميت:**
ـ ديوان الأدب للفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٤م.
٦١ ـ **ديوان علقمة بن عبده الفحل:**
تحقيق: لطفي الصقال ودريّة الخطيب، راجعه: فخر الدين قباوة. دار الكتاب العربي بحلب، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.
٦٢ ـ **ديوان الحارث بن حلزة:**
جمعه وحققه وشرحه: د.إميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٦٣ ـ **ديوان الشنفرى:**
إعداد وتقديم: طلال حرب. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٦٤ ـ **الدرر اللوامع على جمع الهوامع شرح الجوامع في العلوم العربية:**
الشنقيطي (أحمد بن الأمين)، وضع حواشيه وأعدّ فهارسه: محمد باسل عيون السود، منشورات: محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٦٥ ـ **ديوان المتلمس الضبعي (جرير بن عبد المسيح):**
تحقيق: حسن كامل الصيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد (١٤)، القاهرة، ١٩٦٨م.

٦٦ ـ **ديوان الراعي: عبيد بن حصين:**
جمعه وحققه: راينهرت فاييرت. نشر: فرانتس شتايز بفيسبادن، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٦٧ ـ **ـ ديوان سلامة بن جندل:**
تحقيق: فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٦٨ ـ **ديوان المخبّل السعدي:**
(ربيعة أو كعب بن ربيعة ضمن (شعراء مقلون)).

٦٩ ـ **ديوان الصمة القشيري:**
تحقيق: عبدالعزيز محمد الفيصل. النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١م.

٧٠ ـ **ديوان أشجع بن عمرو السلمي:**
جمع: خليل بنيان الحسون. دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

٧١ ـ **ديوان عمر بن لجأ التميمي:**
تحقيق: يحيى الجبوري. ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط١، ١٩٧٦م.

٧٢ ـ **ديوان عمرو بن شأس:**
تحقيق: يحيى الجبوري. مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٧٦م.

٧٣ ـ **ديوان الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه:**
جمع: نعيم زرزور. دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات.

٧٤ ـ **ديوان عباس بن مرداس:**
جمع وتحقيق: يحيى الجبوري. نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦٨م.

٧٥ ـ **سرّ صناعة الإعراب:**
تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة: د.حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٧٦ ـ **ديوان المهلهل (عدي بن ربيعة):**
شرح وتحقيق: إنطوان محسن الفوال. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٧٧ ـ **ديوان أوس بن حجر:**
تحقيق وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم. الجامعة الأمريكية، بيروت. دار صادر، بيروت. دار بيروت، بيروت، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
٧٨ ـ **ديوان مضرّس الرّبعي: ضمن شعراء مقلون.**
ـ ديوان الأسود بن يعفر:
صنعة: نور حمودي القيس. وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ط١، لات.
٧٩ ـ **ديوان المثقب العبدي: عابد بن محصن:**
تحقيق: حسن كامل الصيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٦، القاهرة، ١٩٧٥م.
٨٠ ـ **ديوان عدي بن العبادي:**
تحقيق: محمد جبار المعيبد. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث ٢، لاط، لات.
٨١ ـ **ديوان أبي النجم العجلي:**
صنعة علاء الدين آغا. النادي الأدبي بالرياض.
٨٢ ـ **ديوان السموءل:**
مطبوع مع ديوان عروة بن الورد، دار صادر، بيروت، لاط، لات.
٨٣ ـ **شعر أبي زبير الطائي:**
تحقيق: نوري حمودي القيسي. ساعد المجمع العراقي على نشره، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
٨٤ ـ **شعر عبدالله بن الزبعرى:**
تحقيق: يحيى الجبوري. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
٨٥ ـ **شعر النابغة الجعدي:**
قيس بن عبدالله، تحقيق: عبدالعزيز رباح. المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٦٤م.
٨٦ ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:**
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط: دار الطلائع، القاهرة.
٨٧ ـ **شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:**
تأليف: زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق: الدكتور عبدالله بن علي الشلال.

٨٨ ـ **شرح المكودي:**
لأبي زيد عبدالرحمن بن علي صالح المكودي، ت٨٠٧هـ، ضبطه: إبراهيم شمس الدين.
الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٩ ـ **شرح المفصل:**
للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ٦٤٣هـ. مكتبة المتنبي، القاهرة، دون تدوين رقم الطبعة.
٩٠ ـ **شرح قطر الندى وبلّ الصدى:**
لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ٧٦١هـ، تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد. الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، مطبعة السعادة بمصر.
٩١ ـ **شرح شذور الذهب لابن هشام:**
تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الفكر، بيروت.
٩٢ ـ **شرح التصريح على التوضيح:**
الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، وبهامشه حاشيته للعلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي. دار الفكر، د.ن/ د.ط.
٩٣ ـ **شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية:**
تحقيق: محمد صالح. ط دار السلام، القاهرة.
٩٤ ـ **شرح ديوان الحماسة:**
لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره: أحمد أمين، عبدالسلام هارون. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٩٥ ـ **شعر هدبة بن الخشرم العذري:**
جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري. دمشق، ١٩٧٦م، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦م.
٩٦ ـ **شعر زياد الأعجمي:**
جمع وتحقيق ودراسة: الدكتور حسين بكار. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٣م.
٩٧ ـ **شعر النعمان بن بشير الأنصاري:**
حققه وقدم له: الدكتور يحيى الجبوري. مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٩٨ ـ **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:**
محمد بن علي بن طولون، تحقيق الدكتور: عبد الحميد جاسم. دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٩ ـ **شرح التصريح على التوضيح:**
تأليف: خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط: دار الكتب العلمية.

١٠٠ ـ **شرح المفصل للزمخشري:**
تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب. ط: دار الكتب العلمية.

١٠١ ـ **شرح المقرب المسمى التعليقة:**
تأليف: بهاء الدين بن النحاس الحلبي، تحقيق: الدكتور خيري عبدالراضي. ط: دار الزمان، المدينة المنورة.

١٠٢ ـ **شرح ديوان جرير:**
تأليف: محمد إسماعيل عبدالله الصاوي. دار الأندلس، بيروت.

١٠٣ ـ **شرح أشعار الهذليين:**
صنعة: أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه: عبدالستار أحمد فرّاج، راجعه: محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة، القاهرة، لاط، لات.

١٠٤ ـ **شرح ديوان الأخطل (غياث بن غوث):**
صنّفه وكتب مقدمته وشرح معانيه وأعدّ فهارسه: إيليا سليم الحاوي. دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

١٠٥ ـ **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ:**
جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: رشيد عبدالرحمٰن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٠٦ ـ **شعر الأحوص الأنصاري:**
جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، لاط، ١٩٧٥م.

١٠٧ ـ **شعر زيد الخيل الطائي: زيد بن مهلهل:**
صنعه: أحمد مختار البرزة. دار المأمون للتراث، دمشق، لاط.لات.

١٠٨ ـ **شعراء مقلّون:**

تحقيق: حاتم صالح الضامن. عالم الكتب، بيروت. ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.

١٠٩ ـ **شعراء أمويون:**

تحقيق: نوري القيسي. عالم الكتب، بيروت. ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٥م.

١١٠ ـ **شعر عمرو بن معد يكرب:**

جمعه: مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

١١١ ـ **شعر الزبرقان بن بدر:**

تحقيق ودراسة: سعود محمود عبدالجابر. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١١٢ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:**

تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. ط: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة.

١١٣ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال:**

لأبي عبيد البكري، وهو شرح لكتاب «الأمثال» لأبي عبيد القاسم بن القاسم، حققه وقدّم له: د.إحسان عباس ود.عبدالمجيد عابدين. دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، بيروت.

١١٤ ـ **كتاب سيبويه:**

لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون. دار القلم، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

١١٥ ـ **كشف الظنور عن أسامي الكتب والفنون:**

تأليف: حاجي خليفة. ط: دار الفكر، ١٩٨٢م.

١١٦ ـ **شرح الكافية الشافية:**

تأليف: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: الدكتور عبدالمنعم أحمد. ط: جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١١٧ ـ **صحيح مسلم:**

مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية.

١١٨ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري:**
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب. ط: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية.

١١٩ ـ **الكافية في النحو:**
تأليف: الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الموون بابن الحاجب، ٥٧٠ ـ ٦٤٦هـ، شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، ٦٨٦هـ. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٢٠ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:**
للإمام محمود بن عمر الزمخشري ٥٨٢هـ، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد. دار الريّان للتراث، القاهرة. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٢١ ـ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها:**
لمؤلفه: أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ٣٥٥ ـ ٤٣٧هـ، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان. الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة.

١٢٢ ـ **لسان العرب:**
ابن منظور، تحقيق: أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي. ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٣ ـ **معجم مقاييس اللغة:**
لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. ط: دار الجيل، بيروت.

١٢٤ ـ **معجم التعريفات:**
للعلاّمة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، ٨١٦هـ/ ١٤١٣م، تحقيق: محمد صديق المنشاوي. دار الفضيلة، القاهرة.

١٢٥ ـ **معجم الشواهد النحوية والفوائد اللغوية:**
تأليف: محمد محمد حسن شراب. ط: دار المأمون للتراث، بيروت.

١٢٦ ـ **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية:**
تأليف الدكتور: إميل بديع يعقوب. ط: دار الكتب العلمية.

١٢٧ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم:**
محمد فؤاد عبدالباقي. ط: دار الحديث، القاهرة.

١٢٨ ـ **مجموع أشعار العرب:**

وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسني. الطبعة الأولى، ٩٧٩هـ.

١٢٩ ـ **مجمّع الأمثال:**

لأبي الفضل الميداني النيسابوري، ٥١٨هـ/ ١١٢٤م، تحقيق وشرح وفهرسة: الدكتور قصي الحسين. دار مكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

١٣٠ ـ **المحكم والمحيط الأعظم:**

تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، تحقيق: الدكتور عبدالحميد هنداوي. ط: دار الكتب العلمية.

١٣١ ـ ـ **المساعد على تسهيل الفوائد:**

بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات. ط: جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

١٣٢ ـ **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:**

تأليف: إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا. ط: جامعة أم القرى.

١٣٣ ـ **المقرّب:**

لابن عصفور الإشبيلي. العراق ـ بغداد.

١٣٤ ـ **معاني القرآن للفرّاء:**

دار الكتب المصرية، ١٩٦٥م، تحقيق: أحمد يوسف.

١٣٥ ـ **معاني القرآن وإعرابه:**

لأبي اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي. ط: عالم الكتب.

١٣٦ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:**

الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. ط: المكتبة العصرية، بيروت.

١٣٧ ـ **موسوعة النحو والصرف والاعراب:**

إعداد الدكتور: إميل بديع يعقوب. دار العلم للملايين، بيروت.

١٣٨ ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:**
جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم. ط: عالم الكتب.
١٣٩ ـ **وصف المباني في حروف المعاني:**
المالقي (أحمد بن عبدالنور)، تحقيق: أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق الأولى، ١٩٧٥م.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

موضوعات الرسالة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة